رَفْعُ معِں ((دَرَّعِلِی (الْبَخِّرَيُّ (اُسِکنر) (انِیْزُ (اِنِوٰدہ کریس

سلسلة الرسائل الجماعية (١٠)

الانتياق المائي

وَلِّنْ َوَلِيْ فِي الْمِيْنِدُلَالِ وَلِمُنْتِنْبَاطِ الْأَخْيِكَا مِرْالْشِرَّعِيَّةِ

تَادِیتُ مُحَدِّرِ بِنْ مُسْلِمِ عِنْمَ مِحِسِیرِی مِفظهُ اللَّه مِفظهُ اللَّه



رَفَعُ معبى (لرَّحِمْ) (النَّجْنَّى يُّ (لِسِلنَمُ (النِّهُ ُ (الِفِرُوفُ مِسِّى

رَفْعُ معِيں (لرَّحِمْ فِي (الْمُجَنِّى يِّ (سِلْمَهُمُ (الْمِرْمُ (الْمِرْووَ رَبِّى

الأسلوب الخبري وأثره في الاستدلال واستنباط الأحكام الشرعية

ر مجس (الرَّحِيُ (الْنَجَّرَيُّ (أُسِكنَرُ) (الِنْرِثُ (الِفِرُووكِرِسَ

دار الكتب المصرية

فهرسة أثناء النشر إعداد إدارة الشئون الفنية



رقم الإيداع ٢٠٠٨/١٦٢٧٩

حبتر، محمد بن مشبب. الأسلوب الخسبري وأفسره في الاستدلال واستنباط الأحكام الشرعية/ تأليف/ محمد بن

مشبب حبتر.

القاهرة، دار المحدثين ٢٠٠٨م؛ ص؛ ٢٤سم. تدمك ٢٠١٧٦٣١٧٠٤٨ ١- الأحكام الشرعية.

, البلاغة العربية. أ. البلاغة العربية.

ا. البارعة العربية

ب. العنوان

TOV





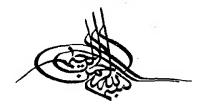
رَفْعُ مجب (لرَّحِيُّ الْهُجَّرِّي (لِسِكْنَر) (الِمْرِثُ (الِفِرُونُ مِسِسَ

الأسلوب الخبري وأثره في الاستدلال واستنباط الأحكام الشرعية

تأليف محمد بن مشبب حبتر

P7316_\P..74

رَفْعُ بعبر (لرَّحِمْ الْهُجُّرِيِّ (سِلنم (لاَيْرُ) (اِلْفِرُوفَ بِسِی



المقدمت

الحمد لله رب العالمين، وأشهد أن لا إله إلا الله ولي الصالحين، وأشهد أن نبينا محمدا عبد الله، ورسوله إلى الناس أجمعين، صلى الله عليه، وعلى آله وأصحابه، ومتبعيهم بإحسان إلى يوم الدين، وبعد:

فإن أصول الفقه علم ثر معطاء، فعلى مدى التاريخ الإسلامي تفنن العلماء في سبر غوره، وإخراج درره وكنوزه، ومع ذلك فلا يزال البحث فيه مفيدا أعظم الفوائد، ما دام على الأرض راغبون في التعرف على الحكم الشرعي، ليسيروا على هدى من ربهم.

وقد وفقني الله -عز وجل- لاختيار «الأسلوب الخبري»، موضوعاً أتفرغ لبحثه وسبر غوره، وأقدمه لقسم أصول الفقه، بكلية الشريعة ـ جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، للحصول على درجة الماجستير، فظللت فترة أدرس مدى أهمية هذا الموضوع، وأجمع كل ما أراه يتعلق به من المسائل الأصولية، واللغوية، والمنطقية، وبعد أن استيقنت ما لهذا البحث من عظيم الفائدة، ظللت أقلب وجهات النظر في تسميته، وكيفية تناوله بالدراسة، فوقع الاختيار على تسميته بـ (الأسلوب الخبري وأئره في الاستدلال واستنباط الأحكام الشرعية). ومن المعلوم أن كلمة الأسلوب تعني طريقة التعبير عن المراد، فالإطار (١)

⁽۱) الإطار: كل ما أحاط بالشيء من خارجه، راجع مادة (أطر) في: لسان العرب (١/ ٩١-٩٢) ط دار المعارف، المعجم الوسيط (٢١/١). والمراد به -حيث ورد في البحث-: الأسلوب الذي اختبر لصياغة المعني.

الذي يختاره المتكلم للتعبير عن مقصده يدعى الأسلوب (' وقد ارتضى علماء هذه الأمة تقسيم الأساليب العربية قسمين (خبر وإنشاء) فإذا اشتمل الكلام على طلب كالأمر والنهي والدعاء سمي إنشاء، وإذا كان الكلام مسوقا للتعبير عن حدث أو فكرة أو واقع، ويريد المتكلم أن ينسب شيئا لشيء، فيقول: حصل كذا، أو سيحصل كذا، أو لن يقع كذا، ولم يقع كذا، وإن كذا لواقع، فهذا هو المقصود بالأسلوب الخبرى.

وبيان مافي الذهن من الأفكار أمر معتاد للبشر، لكن التفنن في البيان مجال عظيم للتفاوت في التعبير، فشتان بين عبارات البشر وقول الحق - تبارك وتعالى -: ﴿ غُلِبَتِ ٱلرُّومُ ﴿ فِي أَدْنَى ٱلْأَرْضِ وَهُم مِّنَ بَعْدِ عَلَبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ ﴾ في بِضْع سِنِينَ لَلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ وَيَوْمَبِنِ يَفْرَحُ ٱلْمُؤْمِنُونَ فِي بِضَع سِنِينَ لَلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ وَيَوْمَبِنِ يَفْرَحُ ٱلْمُؤْمِنُونَ فِي بِضَع سِنِينَ اللَّهِ يَنصُر اللَّهِ يَنصُر اللَّهِ يَنصُر اللَّهِ يَنصُر اللَّهِ عَلَى اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهُ اللَّهُ وَمِنْ اللَّهِ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهِ اللَّهُ الللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللللَّهُ اللَّهُ الللللللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ الللللَّهُ ا

وللأسلوب الخبري دوره الفعال في الاستدلال والاستنباط، لأن النصوص الشرعية الدالة على الأحكام الشرعية متنوعة العرض بين الخبر والإنشاء، فآية من كتاب الله تعالى تقول: ﴿ وَقَائِلُواْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ ﴾ [البقرة: ١٩٠]، والأخرى تقول ﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلْقِتَالُ ﴾ [البقرة: ٢١٦] والأولى إنشائية الأسلوب

⁽۱) يقول الراغب في مفردات القرآن (مادة: سلب): "والأساليب: الفنون المختلفة"، وفي الكليات: "الأسلوب كل شيء امتد، وكأنه (أفعول) من السلب، لأنه لا يخلو من المد، ومنه: شجر سلب، أي: طويل، والأسلوب: الفن والطريقة، والجمع: أساليب" ا.هـ مختصرا.

بينها الثانية خبرية الأسلوب.

ويمتاز الأسلوب الخبري بأنه الإطار المناسب لصياغة الأحكام الشرعية، كما أنه الإطار المناسب لترتيب الأدلة في صورة قضايا منتجة، وهو المعروف بالاستدلال:

ومثال ذلك: أن الشرع الشريف أوجب الصيام، فمن النصوص الدالة على ذلك قول الله تعالى: ﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلصِّيَامُ ﴾ [البقرة: ١٨٣] وقوله تعالى: ﴿ فَمَن شَهِدَ مِنكُمُ ٱلشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ ﴾ [البقرة: ١٨٥] فجاءت النصوص متنوعة بين الخبر والإنشاء، وأما الحكم فلابد من صياغته في أسلوب خبري فنقول: «صوم رمضان واجب» وإذا أردنا مزيدا من البيان قلنا: «يجب صوم رمضان على المكلف المقيم القادر» وهذا أسلوب خبري، وأما صوغ الاستدلال فيساق في القضايا التالية:

الصيام أمرت به النصوص الشرعية أمرا محتما

وكل ما أمرت به النصوص الشرعية أمرا محتما يكون واجبا فالصيام واجب. وليس من مقصد البحث استقراء الأدلة الشرعية المشتملة على أسلوب خبري؛ لأن البحث الأصولي يكون في الأدلة الإجمالية، ولا يتعرض للأدلة التفصيلية إلا على سبيل تفهيم القاعدة والتمثيل لها، ومن يبحث في الأوامر والنواهي من جهة الإجمال لا يقصد إلى تتبع الجزئيات المشتملة عليها، وإنها يقصد البحث إلى وضع الخطوط العريضة للاستدلال عبر الأسلوب الخبري، والاستنباط من الأساليب الخبرية، وتمهيد الطريق أمام الراغب في استقراء تأثير إحدى جزئيات المحث.

وهذه نظرة عجلى على موضوع البحث أقدمها للقارئ الكريم، ولعله يجد في ثنايا البحث ما يطلعه على مدى العناء الذي لقيه الباحث في التخطيط لهذا الموضوع ثم استيفاء مادته العلمية، من المصادر المنطقية وغيرها، ثم انتقاء ما يثبت بالبحث من هذا البحر الزاخر المتلاطم الأمواج، فضلا عن صياغتها. شكر وتقدير:

وقبل أن يفارق يدي يراعها، أجد لزاماً على في ختام هذه المقدمة أن أسجل شكري وتقديري لصاحب الفضل والفضيلة الشيخ الدكتور/ محمود حامد عثمان الذي خصني بالكثير من وقته، وبذل كل جهده ليخرج هذا البحث إلى النور، بعد أن كان فكرة تعتلج في الصدور، وتابعني في كل مرحلة من مراحل البحث، منذ تقدمت بالخطة المبدئية، فوقف بجانبي يعينني على صقلها، وتنقيحها وتهذيبها، ثم والى الجهد بالتوجيه المستمر والمتابعة الدقيقة، وأشهد أني أفدت من علمه، فجزاه الله خير الجزاء.

والشكر واجب لكل من كانت له يد بيضاء على هذا البحث وصاحبه، من أعضاء قسم أصول الفقه، وعهادة كلية الشريعة، والدراسات العليا بها، ولجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية العريقة، فجزى الله القائمين عليها خير الجزاء.

والشكر موصول لكل من ساعدني بفكره أو وقته أو جهده، من أساتذة عظام وأخص منهم فضيلة شيخي وأستاذي/ الدكتور: أسامة بن أحمد كحيل الذي ما فتئ يرعاني بكنفه ويحيطني بعلمه ومعرفته، وأهل كرام، وزملاء أفاضل، وأحبة لم يأل أحدهم جهداً ولا ادخر وسعاً في إعانتي على إتمام هذا البحث.

فالله أسأل أن يكلأهم جميعاً بتوفيقه، ويؤتهم خيري الدنيا والآخرة. أسباب اختيار الموضوع

أسباب اختياري هذا الموضوع راجعة إلى أهميته وتظهر أهميته في النقاط التالية:

١ يمثل الأسلوب الخبري نصف الأساليب اللغوية لأن الكلام لا يعدو الخبر والإنشاء.

٢- أنه يعين على فهم نصوص الكتاب والسنة، ويضع ضوابط مهمة

للاستنباط منهها.

٣- أنه يعنى بقضية الاستدلال، وصياغة الأدلة، وكيفية النظر فيها.

٤- أنه يحوي كثيرًا بما يهم طالب علم أصول الفقه من علم المنطق، ويقدمه
 في صورة ميسرة، مصحوبة بكيفية الإفادة منها أصوليا.

0- أن الباحث في هذا الموضوع يرجى له -إن شاء الله- نمو الجانب العلمي؛ بكثرة المطالعة في جميع أبواب الأصول، بحثا وتنقيبا عما يتعلق بالبحث من أبحاث لفظية ومعنوية.

7- يعد هذا البحث -إن شاء الله- دعما للمكتبة الأصولية بمؤلف جديد، يشتمل على إضافة مهمة لما حوته من كنوز العلم.

الدراسات السابقة:

"الأسلوب الخبري" ليس من الأبواب التي يختص بدراستها علم أصول الفقه، فمسائله جزء لا يتجزأ من علم البلاغة العربية، كما أنه عماد علم المنطق، إذ اهتمام المناطقة منصب على القضية الخبرية، ومع ذلك لم آقف على دراسة مستقلة تخصصت في هذا الأسلوب.

مع أنه لا يكاد يخلو من دراسة مسائله كتاب واحد يجمع البلاغة العربية، أو المنطق، وتشير إليه كثير من المصنفات الأصولية، فقديم المؤلفات وحديثها في العلوم الثلاثة تتعرض للأسلوب الخبري، كل بحسب منهجه ومقصده.

وقد جرى العرف الجامعي على أن المقصود بالدراسات السابقة ما كتبه الباحثون المعاصرون من دراسات متخصصة في مسألة ما، أو تضمنها صراحة عنوان أحذ البحوث، ولم أقف على دراسة اختصت هذا الموضوع أو جعلته جزءا من عنوانها.

خطة البحث

يتكون البحث -إن شاء الله- من مقدمة وثلاثة فصول وخاتمة، بيانها كالتالى:

الفصل الأول

حقيقة الأسلوب الخبري وأركانه وصوره

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: حقيقة الأسلوب الخبرى

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: تعريف الخبر والإنشاء

المطلب الثاني: تعريف الصدق والكذب

المطلب الثالث: إطلاقات لفظ الأسلوب الخبري ومدلو لاته

المبحث الثاني: أركان الأسلوب الخبري

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: أركان الأسلوب الخبرى عند اللغويين

المطلب الثانى: أركان الأسلوب الخبرى عند المناطقة

المطلب الثالث: أركان الأسلوب الخبرى عند الأصوليين

المبحث الثالث: صور الأسلوب الخبرى

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: صور الأسلوب الخبرى عند اللغويين

المطلب الثاني: صور الأسلوب الخبري عند المناطقة

المطلب الثالث: صور الأسلوب الخبري عند الأصوليين

الفصل الثاني

أثر الأسلوب الخبري في الاستدلال

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: أثر الأسلوب الخبري في الاستدلال عند المناطقة وفيه مطلبان:

المطلب الأول: أثر الأسلوب الخبري في الاستدلال المباشر المطلب الثاني: أثر الأسلوب الخبري في الاستدلال غير المباشر المبحث الثاني: أثر الأسلوب الخبري في الاستدلال عند الأصوليين وفيه مطلبان:

المطلب الأول: أثر الأسلوب الخبري في الاستدلال بالأدلة النقلية المطلب الثاني: أثر الأسلوب الخبري في الاستدلال بالأدلة العقلية الفصل الثالث

أثر الأسلوب الخبري في استنباط الأحكام الشرعية

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: أثر الإطار الخبري في استنباط الأحكام الشرعية . وفيه خمسة مطالب:

المطلب الأول: أثر أسلوب الشرط في استنباط الأحكام الشرعية المطلب الثاني: أثر أسلوب القصر في استنباط الأحكام الشرعية المطلب الثالث: أثر أسلوب التوكيد في استنباط الأحكام الشرعية المطلب الرابع: أثر أسلوبي الوصل والإيجاز في استنباط الأحكام الشرعية المطلب الخامس: أثر أسلوب النفي في استنباط الأحكام الشرعية المبحث الثاني: أثر المضمون الخبري في استنباط أحكام الشرعية الشرعية المطلب الأول: أثر المضمون الخبري على الأحكام التكليفية المطلب الثاني: أثر المضمون الخبري على الأحكام الوضعية المطلب الثاني: أثر المضمون الخبري على الأحكام الوضعية المطلب الثالث: أثر المضمون الخبري على النصمة والدلالات

خاتمة البحث

وتشتمل على أهم النتائج والتوصيات

الفهارس

وتشتمل على:

٢- فهرس الأحاديث

٤ - فهرس المراجع والمصادر

١- فهرس الآيات٣- فهرس الأعلام

٥- فهرسي الموضوعات

منهج البحث

سأسير -إن شاء الله- على منهج البحث العلمي المتميز، الذي وضعه مجلس قسم أصول الفقه الموقر واعتمده منهجا للباحثين به، ويتضمن ثلاثة أمور:

الأمر الأول: منهج الكتابة في المسائل التأصيلية

وألتزم فيه -إن شاء الله- النقاط التالية:

١- الاستقراء التام لمصادر المسألة، ومراجعها المتقدمة والمتأخرة.

٢- الاعتماد -عند الكتابة - على المصادر الأصيلة في كل مسألة بحسبها.

٣-التمهيد للمسألة بما يوضحها إن احتاج المقام إلى ذلك.

٤- أتبع في دراسة التعريفات المنهج الآتي:

أ- التعريف اللغوي، ويتضمن الجوانب الآتية: الجانب الصرفي، جانب
 الاشتقاق، جانب المعنى اللغوى للفظ.

ب - التعريف الاصطلاحي: ويتضمن ذكر تعريفات العلماء، مع شرح كل منها، وبيان ما ورد عليه من اعتراضات ومناقشات، وصولا إلى التعريف المختار، وبيان وجه اختياره، ثم شرحه.

جـ: ذكر المناسبة بين التعريف اللغوي والتعريف الاصطلاحي.

- ٥- أتبع في بحث المسائل الخلافية المنهج الآتي:
 - أ- تحرير محل الخلاف فيها:
- ب- أذكر الأقوال في المسألة، ويكون عرض الخلاف في ضوء الأقوال، وأذكر من قال بكل قول، مبتدئا بذكر المذهب الراجح.
- جـ- أذكر جميع الأدلة لكل قول بعد ذكر الأقوال، مع بيان وجه الدلالة من الدليل.
- د- أذكر ما يرد على الدليل من مناقشات واعتراضات، والجواب عنها
 بعد ذكر الدليل مباشرة.
- هـ، ترجيح ما يظهر رجحانه، ويكون ذلك مبنيا على سلامة أدلة القول
 أو بعضها، وبطلان أدلة الأقوال الأخرى، أو ضعفها.
- و أذكر نوع الخلاف: أهو لفظي أم معنوي، وأذكر ما يترتب عليه من ثمرة عملية إن كان معنويا.
 - ز أذكر سبب الخلاف في المسألة، ما أمكن ذلك.
- ٦- العناية بضرب الأمثلة، مع حرصي على إضافة أمثلة جديدة غير الأمثلة
 المشهورة في كتب الأصول، مع توجيه ذلك.
 - ٧- يكون مقدار بحثى لأي مسألة حسب ما يناسب مقام ذكرها في البحث.
- ٨-أكتب معلومات البحث بأسلوبي، ما لم يكن المقام يتطلب ذكر الكلام بنصه،
 فإن أذكره على ما هو عليه.
- 9- الاعتراف بالسبق لأهله، في تقرير فكرة، أو نصب دليل، أو مناقشته، أو ضرب مثال، أو توضيح رأي .. الخ، وذلك بذكره في صلب البحث، أو الإحالة على مصدره في الهامش، وإن لم أكن أخذته بلفظه.

الأمر الثاني: منهج التعليق والتهميش

وألتزم فيه -إن شاء الله- النقاط التالية:

١- بيان أرقام الآيات وعزوها لسورها، فإن كانت آية كاملة قلت: الآية رقم (..) من سورة (كذا)، وإن كانت جزءا من آية قلت: من الآية رقم (..) من سورة (كذا).

٢- أتبع في تخريج الأحاديث والآثار المنهج الآتي:

أ - بيان من أخرج الحديث أو الأثر، بلفظه الوارد في البحث.

ب- بيان من أخرج الحديث أو الأثر، بنحو اللفظ الوارد في البحث.

جـ- بيان من أخرج الحديث أو الأثر، بمعناه الوارد في البحث، مع مراعاة ما سيأتي في الفقرة (هـ).

د- أقوم بالإحالة على مصدر الحديث أو الأثر بذكر الكتاب والباب، ثم بذكر الجزء والصفحة، ورقم الحديث أو الأثر إن كان مذكورا في المصدر.

هـ إن كان الحديث بلفظه في الصحيحين أو أحدهما أكتفي بتخريجه
 منها.

و- إن لم يكن في أي منهم خرجته من المصادر الأخرى المعتمدة، مع ذكر · ما قاله أهل الحديث فيه.

٣- أتبع في عزو الأشعار إلى مصادرها المنهج الآتي:

أ – إن كان لصاحب الشعر ديوان وثقت شعره من ديوانه.

ب - إن لم يكن له ديوان وثقت الشعر مما تيسر من دواوين الأدب
 واللغة.

٤ عزو نصوص العلماء وآرائهم لكتبهم مباشرة، ولا ألجأ للعزو بالواسطة
 إلا عند تعذر الأصل، وفي هذه الحالة أذكر الكتب التي تعد واسطة في توثيق

النص، أو الرأي.

٥- توثيق نسبة الأقوال إلى المذاهب من الكتب المعتمدة في كل مذهب.

٦- توثيق المعاني اللغوية من معجمات اللغة المعتمدة، وتكون الإحالة على
 معجمات اللغة بالمادة والجزء والصفحة.

٧- توثيق المعاني الاصطلاحية الواردة في البحث من كتب المصطلحات
 المختصة بها، أو من كتب أهل الفن الذي يتبعه هذا المصطلح.

٨- البيان اللغوي لما يرد في البحث من ألفاظ غريبة، والبيان الاصطلاحي
 لما يرد فيه من اصطلاحات تحتاج إلى بيان، وأراعي في توثيق هذين الأمرين ما
 سبق في فقرة ٦، ٧.

٩- أتبع في ترجمة الأعلام المنهج الآتي:

أ-أن تتضمن الترجمة:

اسم العلم، ونسبته، مع ضبط ما يشكل من ذلك.

تاريخ مولده، ووفاته.

شهرته، ككونه: محدثا، أو فقيها، أو لغويا، والمذهب الفقهي والعقدي. أهم مؤلفاته.

مصا**د**ر ترجمته.

ب-أن تتسم الترجمة بالاختصار، مع وفائها بها سبق ذكره في الفقرة (أ). ج- أن تتكون مصادر الترجمة في نوعها متناسبة مع الجانب الذي برز فيه العالم، فإن كان فقيها اهتممت في ترجمته بكتب تراجم الفقهاء، مع أولوية ما اختص بمذهب المترجم من تلك الكتب، وهكذا المحدثون، واللغويون .. النخ

١٠ أتبع في التعريف بالفرق المنهج الآتي: ذكر الاسم المشهور للفرقة،
 والأساء المرادفة له. نشأة الفرقة وأشهر رجالها.

آراءها التي تميزها، معتمدا في ذلك على كتب أصحابها ما أمكن ذلك.

11- تكون الإحالة إلى المصدر في حالة النقل منه بالنص: بذكر اسمه والجزء والصفحة، وفي حالة النقل منه بالمعنى بذكر ذلك مسبوقا بكلمة: «انظر...»

١٢ – المعلومات المتعلقة بالمراجع (الناشر، ورقم الطبعة، ومكانها، وتاريخها
 الخ أكتفي بذكرها في قائمة المصادر والمراجع، ولا اذكر شيئا من ذلك في
 هامش المحث إلا إذا اختلفت الطبعة.

الأمر الثالث: ما يتعلق بالناحية الشكلية والتنظيمية ولغة الكتابة وأراعى فيه الأمور الآتية:

- ١- العناية بضبط الألفاظ، التي يترتب على عدم ضبطها شيء من الغموض، أو إحداث لبس، أو احتمال بعيد.
- ٢- العناية بصحة المكتوب، وسلامته من الناحية اللغوية، والإملائية،
 والنحوية، ومراعاة حسن تناسق الكلام، ورقى أسلوبه.
- ٣- العناية بعلامات الترقيم، ووضعها في مواضعها الصحيحة فقط، والمقصود
 جها: النقط، والفواصل، وعلامات التعليل، والتعجب، ولاستفهام،
 والاعتراض، والتنصيص .. الخ.
- إلاعتناء بانتقاء حرف الطباعة في العناوين، وصلب الموضوع، والهوامش،
 وبدايات الأسطر.
- ٥- يوضع عند نهاية كل مسألة أو مطلب أو مبحث .. النح ما يدل على انتهائه من العلامات المميزة.
 - ٦- ألتزم في إثبات النصوص المنهج الآتي:
- أ- توضع الآيات القرآنية بين قوسين مميزين، على هذا الشكل: ﴿ ... ﴾.
 ب- توضع الأحاديث والآثار بين قوسين مميزين، على هذا الشكل: (...).

ج - توضع النصوص التي أنقلها عن غيري بين قوسين مميزين، على هذا الشكل: السكل: السكلة

وأسأل الله -عز وجل- التوفيق لما يحب ويرضى، وأن يجعل هذا العمل خالصا لوجهه الكريم، إنه سميع قريب مجيب، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى أله وصحبه وسلم.

الطالب محمد بن مشبب حبتر رَفْعُ معبن (لرَّعِمْ إِلَّهِ (الْهَجَنِّ يَّ (سِلنَمُ (لِنَهِمُ (الِفِرُوفُ مِسِّ

رَفع بعبر (الرَّحِمُ الْهُجَنِّرِيُّ (سِكنتر) (الإِنْرُ (الِفِرُودِ وَكِيرِيْرَ

الفصل الأول حقيقة الأسلوب الخبري وأركانه وصوره

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: حقيقة الأسلوب الخبري

المبحث الثاني : أركان الأسلوب الخبري

المبحث الثالث : صور الأسلوب الخبرى

المبحث الأول حقيقة الأسلوب الخبري

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول : تعريف الخبر والإنشاء

المطلب الثاني : تعريف الصدق والكذب

المظلب الثالث : إطلاقات لفظ الأسلوب الخبري ومدلو لاته

المطلب الأول تعريف الخبر والإنشاء

وفيه ثلاث مسائل:

المسألة الأولى : انحصار الكلام في الخبر والإنشاء

المسألة الثانية : تعريف الخبر

ر) المسألة الثالثة : تعريف الإنشاء

رَفْعُ بعبر (لرَّعِلِي (النَّجْرَي (سِلنَمُ (لِنَّرِثُ (الِفِرُوفُ مِسِ (سِلنَمُ (لِنَّرِثُ (الِفِرُوفُ مِسِ

المسألة الأولى انحصار الكلام في الخبر والإنشاء

نمهید:

استقر اصطلاح معظم اللغويين على أن الكلام هو اللفظ المركب المفيد، ويعنون بالموكب ما تكون ويعنون بالمركب ما تكون من كلمتين فأكثر حقيقة أو تقديرا (١).

وإعانة للدارسين على ضبط العلوم، عمد العلماء إلى التقسيم، فإنه يفيد في جمع المتناظرات، ويمنع الفكر من التشتت.

منهج متقدمي اللغويين:

قسم المتقدمون من اللغويين الكلام إلى عشرة أقسام، وقد بينها العلامة ابن فارس^(۲) في كتابه «الصاحبي» حيث قال: «معاني الكلام عند بعض أهل العلم عشرة: خبر، واستخبار، وأمر، ونهي، ودعاء، وطلب، وعرض، وتحضيض، وتمن، وتعجب»^(۲).

ولا شك أن لأصحاب هذا المنهج وجهة في هذا التقسيم، والذي يظهر لي أنهم بنوا التقسيم على المعنى المدلول عليه باللفظ، مع صرف النظر عن الإطار

⁽۱) انظر: أوضح المسالك (۱۳/۱)، ورسالة المباحث المرضية (۱/ ٥٠،٤٩)، وموصل الطلاب إلى قواعد الإعراب (١/ ٣١).

⁽۲) هو العلامة أحمد بن فارس بن زكريا بن محمد بن حبيب الرازي، أبو الحسين، ولد سنة ٩٢٩هـ على الراجح، وبرز في اللغة حتى صار من أثمتها المعدودين، ومن مؤلفاته: المجمل، والصاحبي كلاهما في اللغة، وحلية الفقهاء، وغيرها، وتوفي بالري سنة ١٩٠هـ على المشهور. راجع سير أعلام النبلاء (١٥/ ٥٥٤)، البداية والنهاية والنهاية (١٨/ ٣٣٥)، شذرات الذهب (١/ ١٣١)، طبقات النحاة واللغويين (١٨٩ -١٩٠).

⁽٣) الصّاحبي (ص١٨٣).

اللفظي الدال على هذا المعنى، فدخول الاستخبار في الطلب متبادر، لأن صيغة الاستفعال تدل على الطلب بوضعها اللغوي، والاستخبار قد يكون بلفظ: «أخبرني»، وهو طلب صريح، ومثاله: حديث جبريل: «فأخبرني عن أماراتها»(۱) قد يكون بلفظ آخر ليس طلبيا، كقول القائل: «أحب الاستهاع لحديث عن أمارات الساعة وأخبارها» مع علم المتكلم بأن السامع يحسن ذلك، فالإطار الأول طلبي والثاني ليس طلبيا، وكلاهما استخبار في المعنى. والله أعلم.

منهج متأخرى اللغويين:

اختصر العلماء أقسام الكلام العشرة بإدماج بعضها في بعض، فجعلها بعضهم تسعة، وقيل: شتة: وقيل: خسة، وقيل: أربعة، وقيل: ثلاثة، وقد استقر الاصطلاح مؤخرا على انحصار الكلام في قسمين، هما الخبر والانشاء، وهذا بحسب الإطار اللغوي، ثم فصلوا في المعاني المدلول عليها بكل منهما، فالخبر قد يراد به معناه، وقد يراد به لازم معناه، وقد يدل على التعجب أو التمني، والإنشاء قد يكون سؤالا أو أمرا أو نهيا ... النح (٢).

موقف الأصوليين:

نقل بعض الأصوليين تقسيات اللغويين (٢)، وظهر في ثنايا عباراتهم أقسام

⁽۱) أخرج هذه الرواية بلفظها الإمام مسلم في صحيحه في ك: الإيهان؛ باب بيان الإيهان والإسلام والإحسان ووجوب الإيهان بإثبات قدر الله -سبحانه وتعالى- (۱/٣٦- ٨/٣٨). وكذلك البخاري بلفظ آخر في ك: التفسير، باب قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ عِندَهُ, عِلْمُ ٱلسَّاعَةِ ﴾ (٨/٣٨/٢٧٧٤).

⁽٢) انظر: البلاغة العربية (١/ ١٦٦) وشروح التلخيص (١٦٣/١) والدروس العربية (٢) انظر: البلاغة (ص٥٥) وشرح حلية اللب المصون (ص٣٣).

⁽٣) كإمام الحرمين والغزالي والآمدي والزركشي والشوكاني، نظر: البرهان (١/ ١٤٧)، والمستصفى (١/ ٨)، والمنخول (ص٢)، والإحكام (١٣/٢)، والبحر المحيط

أخرى لم تجر عادة متأخري اللغويين بذكرها، مما يدل على أن تلك المعاني قد قيل بها، لكن لم ينقدح عند اللغويين اعتبادها ضمن التقسيات لكونها داخلة في الأقسام المذكورة لا تتعداها.

فمنها: التنبيه (1)، وقد ذكره إمام الحرمين (٢) والغزالي (٣). ومنها: القسم (1)، وقد ذكره إمام الحرمين ومنها: الوعد والوعيد (٥)، وقد ذكر هما الآمدي (١٦).

(٢/ ٣٠٤)، وإرشاد الفحول (١/ ٣٣).

(١) انظر: البرهان في أصول الفقه (١/ ١٤٧) والمستصفى (٨/١).

- (۲) هو العلامة عبد الملك بن عبد الله بن يوسف بن عبد الله بن يوسف بن محمد الجويني، إمام الحرمين، أبو المعالي، ولد سنة ۱۹ هـ على الراجح، فقيه أصولي، شافعي المذهب، ومن مؤلفاته: النهاية، وكتاب الأساليب في الخلاف، وكتاب الغبائي وهو كتاب غياث الأمم في التياث الظلم، وكتاب البرهان في أصول الفقه، والتلخيص مختصر التقريب، والإرشاد في أصول الفقه، وغيرها، وتوفي سنة ۲۸۸هـ. راجع (طبقات ابن قاضي شهبة (۱/ ۲۰۵، ۲۰۵)، وفيات الأعيان (۱/ ۲۸۷)، سير أعلام النبلاء (۲۸/ ۲۸۸).
- (٣) هو العلامة محمد بن محمد بن محمد الغزالي، أبو حامد، ولد سنة ٥٠ هـ على الراجح، اشتهر بالفلسفة والتصوف مع أنه فقيه أصولي مبرز، شافعي المذهب، ومن مؤلفاته: البسيط وهو كالمختصر للنهاية، والوسيط ملخص منه، والوجيز، والخلاصة، والمستصفى في أصول الفقه، والمنخول، وإلجام العوام عن علم الكلام، ومقاصد الفلاسفة، وتهافت الفلاسفة وغير ذلك، وتوفي سنة ٥٠٥هـ راجع (طبقات ابن قاضي شهبة (١٠١/٣١)، طبقات الشافعية لابن السبكي (١٠١/٤)، سير أعلام النبلاء (٢٠١/٢٩).
 - (٤) انظر: البرهان في أصول الفقه (١/ ١٤٧).
 - (٥) انظر: الإحكام للآمدي (٢/ ١٣).
- (٦) هو العلامة على بن على بن محمد بن سالم التغلبي الآمدي، أبو الحسن، ولد سنة ٥٥١هـ

ومنها النداء (١)، وقد ذكره الآمدي والزركشي (١) والشوكاني (٣). ومنها: الترجي (١)، وقد ذكره الغزالي.

مصطلح البحث:

لعل ما ذكره المتأخرون من اللغويين هو الأولى؛ لأن المعنى المدلول عليه بالجملة المفيدة يدور بين حالين لا ثالث لهما، وذلك بالنظر إلى أمكان الحكم على

على الراجح، فقيه أصولي، كان حنبليًا ثم تحول إلى مذهب الشافعي، ومن مؤلفاته: الإحكام في أصول الأحكام بجلدين، وأبكار الأفكار في أصول الدين خمس بجلدات ثم اختصره في مجلد، ومنتهى السول في علم الأصول، ودقائق الحقائق وغيرها، وتوفي سنة ١٣٦هـ. راجع (طبقات الشافعية للسبكي (٥/١٢٩-١٣٠) ط الحسينية، شذرات الذهب (٥/ ٣٤٤)، البداية والنهاية (١٣/ ١٤١-١٤١)، طبقات ابن قاضي شهبة (٢/ ٧٧-٧٠).

- (۱) انظر: الإحكام للآمدي (۲/ ۱۳۰)، والبحر المحيط (۲/ ۳۰٤)، وإرشاد الفحول (۱/ ۳۳۳).
- (۲) هو العلامة محمد بن بهادر بن عبد الله الزركشي، أبو عبد الله، ولد سنة ۷٤٥ على الراجح، فقيه أصولي، شافعي المذهب، ومن مؤلفاته: البحر المحيط في الأصول، وتشنيف المسامع شرح جمع الجوامع، وشرح المنهاج للبيضاوي، والبرهان في علوم القرآن، وغيرها، وتوفي سنة ۹۷هـ. راجع (طبقات الأصوليين (۲/۱۳۷۱)، الدرر الكامنة (۳/۷۳۷)، شذرات الذهب (٦/ ۳۳۵)، طبقات الشافعية لابن السبكي الكامنة (۳/ ۵۹۷)، والبداية والنهاية (۳/ ۳۰۹).
- (٣) هو العلامة محمد بن علي الشوكاني، ولد سنة ١١٧٣ هـ على الراجح، فقيه أصولي مجتهد، نشأ زيدي المذهب، ومن مؤلفاته: إرشاد الفحول في أصول الفقه، ونيل الأوطار، والسيل الجرار في الفقه، وغيرها، وتوفي سنة ١٢٥٠هـ. راجع (طبقات الأصوليين (٣/ ١٤٤)، البدر الطالع (٢/ ٢١٤).
 - (٤) انظر: المنخول (ص١٠٢).

المتحدث بالصدق أو الكذب وعدم إمكان ذلك، فإن كان الكلام الصادر من الشخص يجوز أن يحكم عليه بالصدق أو الكذب سمي خبرا، وإن لم يصلح لذلك سمى إنشاء.

فالقائل: أنا مسلم، يجوز أن يقال له: صدقت، أو يقال له: كذبت، فمن الأول: قول إبراهيم -عليه السلام- فيا حكاه عنه القرآن الكريم: ﴿قَالَ أَسَلَمْتُ لِرَبِ ٱلْعَلَمِينَ ﴾ [البقرة: ١٣١]، ومن الثاني ما جاء في القرآن العظيم: ﴿قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ ءَامَنَا قُل لَمْ تُؤْمِنُوا ﴾ [الحجرات: ١٤]، ويجوز أن يكون المتكلم غير معلوم صدقه ولا كذبه عند السامع، فيكون الكلام محتملا للصدق والكذب، وقد يصرف النظر عن حالي المتكلم والسامع فنقول: هذه العبارة تحتمل الصدق والكذب.

وأما القائل: علمني الإسلام، ولا تغرر بي، وما أركان الإيهان؟ فإنه لا يقال: صدق كها لا يقال له: كذب، بل يقال: لقد طلب التعليم، ونهى عن التغرير واستفهم عن أركان الإيهان.

وبالنظر في تتمة الأقسام العشرة عند متقدمي اللغويين نجد أنها تندرج بالضرورة تحت هذين القسمين، لأن تقسيم الكلام إلى ما يوصف بالصدق والكذب وما لا يوصف بذلك تقسيم حاصر، لدورانه بين النفي والإثبات.

لذا فقد سرت في البحث على ما استقر عليه صنيع المتأخرين من اللغويين، وهو انحصار الكلام في قسمين هما الخبر والإنشاء.

المسألة الثانية تعريف الخبر

الأصل اللغوى لمادة (خبر):

تدور مادة (خبر) في أصل وضعها اللغوي حول معنى العلم وسبل العلم(١)، ثم استعملت بعد ذلك في معان أخرى لا تخلو من علاقة بالمعنى الأصلى لمادة الكلمة.

ويظهر ذلك في المشتقات من المادة، فتقول: خبرت الأمر، وخبرت بالأمر، أخبره إذا عرفته على حقيقته (٢).

وأخره بكذا وختره: أعلمه (٣)

والخبرة: المعرفة (١)، واختبره: امتحنه (٥).

والاستخبار والتخبر: السؤال عن الخبر (١٠).

والخُبرة -بضم فسكون-: العلم بالأشياء من جهة الخبر، والخبرة: المعرفة(٧)، وأَخْبَرَ خَبُورَةً: أَعْلَمَ بِشَيْءٍ (٨)

الحقيقة الوضعية في لفظ الخبر:

الخبر اسم لما ينقل ويتحدث به، أو: ما أتاك من نبأ عمن تستخبر، أو:

⁽١) انظر مادة (خبر) في: القاموس المحيط (١/ ٤٨٨) ولسان العرب (٢٢٧/٤).

⁽٢) انظر مادة (خبر) في: لسان العرب (٤/ ٢٢٦).

⁽٣) انظر مادة (خبر) في: مختار الصحاح (١/ ٧١).

⁽٤) التوقيف على مهمات التعاريف (١/ ٣٠٦).

⁽٥) انظر مادة (خبر) في: المصباح المنير (١/ ١٦٢) ومختار الصحاح (١/ ٧١).

⁽٦) انظر مادة (خير) في: مختار الصحاح (١/ ٧١) ولسان العرب (١/ ٢٢٧).

⁽٧) التوقيف على مهمات التعاريف (١/ ٣٠٦).

⁽٨) انظر مادة (خبر) في: لسان العرب (٤/ ٢٢٧).

الحديث المنقول '`'، وكلها ألفاظ متقاربة، ومدلولها واحد. الخبر في الاصطلاح:

اتساع دائرة المعاني المدلول عليها بلفظ الخبر جعلها تدخل في كثير من العلوم، وتستخدم عند كل طائفة بمدلول خاص بها، فلفظ (الخبر) عند المشتغلين بالصحافة والإعلام له مدلول مختلف عن (الخبر) في اصطلاح النحاة، القائلين بأنه: "لفظ بجرد من العوامل اللفظية مسند إلى ما تقدمه لفظا" (١)، وأهل الحديث المشتغلون بالسنة النبوية رواية ودراية يطلقون الخبر مرادفا للحديث، فيكون دالا في مصطلحهم على ما روى عن النبي شمن قول أو فعل أو صفة وما روى عن الصحابة من قول أو فعل، وربها يفرقون بينهها فيطلق لفظ «الخبر» على ما جاء عن غير النبي شويختص لفظ «الحديث» بها جاء عنه، فيكون بينهها تباين، وقد يطلقون الخبر على كل ما يروى فيشمل الحديث النبوي وقول الصحابي والتابعي وغيرهم فيكون أعم من الحديث مطلقا، فبينهها عموم وخصوص مطلق، فكل حديث خبر من غير عكس (١).

قال السيوطي (٤): الخبر عند علماء الفن مرادف للحديث، فيطلقان على

⁽١) انظر مادة (خبر) في: المصباح المنير (١/ ١٦٢) ولسان العرب (٤/ ٢٢٧).

⁽٢) التوقيف على مهمات التعاريف (١/ ٣٠٦).

⁽٣) تدريب الراوي (١/ ٤٢)، ومعجم المصطلحات والألفاظ الفقهية (٢/ ١٣)، القواعد والمسائل الحديثة المختلف فيها بين المحدثين وبعض الأصوليين (ص٥٧).

⁽٤) هو العلامة عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد الخضيري السيوطي، أبو الفضل، ولد سنة ٩ ٨٤هـ على الراجح، برع في كثير من العلوم كالتفسير والحديث والفقه واللغة، شافعي المذهب، ومؤلفاته كثيرة جداً ومنها: الدر المنثور في التفسير بالمأثور، والإتقان في علوم القرآن، والأشباه والنظائر في فروع الشافعية وغيرها، وتوفي سنة ٩١١هـ. راجع شذرات الذهب (٨/ ٥١)، الكواكب السائرة (١/ ٢٢٦).

المرفوع وعلى الموقوف والمقطوع، وقيل الحديث ما جاء عن النبي ﷺ والخبر ما جاء عن غيره.ا.هـ(١)

ومع تعدد المصطلحات فإني أعمد إلى محط عناية هذا البحث، وهو مصطلح الأصوليين، الذي يتوافق مع اصطلاح البلاغيين والمناطقة، ومصطلح المحدثين أخص منه، لأنه اقتصر على فرد واحد من أفراد الخبر وهو المنسوب لمخصوص بالقصد.

الخبر في اصطلاح المناطقة والأصوليين والبلاغيين:

وقفت على تعريفات للخبر أسوقها فيها يلي: التعريف الأول:

الخبر هو: الكلام الذي يحتمل الصدق والكذب(٢)

وهو تعريف واضح ومختصر، لكن يرد عليه عدم شموله لأقسام المعرف، لأنه بالنظر في أقسام الكلام من حيث احتمال الصدق والكذب نجد أنه: من حيث مطابقته للواقع وعدم مطابقته: ينقسم إلى صدق وكذب، ولا مجال للاحتمال، ومن حيث إدراك المتكلم لمطابقته للواقع: ينقسم إلى معتقد صدق الكلام، ومعتقد كذبه، وذاهل عن الأمرين، ومتردد بين احتمالي الصدق والكذب، ومن حيث إدراك السامع لمطابقته للواقع: ينقسم إلى معتقد صدق الكلام، ومعتقد كذبه، وذاهل عن الأمرين، ومتردد بين احتمالي الصدق والكذب، ومعتقد كذبه، وذاهل عن الأمرين، ومتردد بين احتمالي الصدق والكذب.

⁽١) تدريب الراوي (١/ ٤٢).

⁽۲) التلخيص (ص ۳۸)؛ البلاغة العربية (١/١٦)؛ الصاحبي (ص ١٨٣)؛ إرشاد الفحول (٢/١٦)؛ المحصول للرازي (٣٠٧/٢)؛ شرح المنهاج (٢/١٠)، (٢/١٥)؛ شرح الكوكب المميز (٢/١٦).

⁽٣) انظر: شرح الكوكب المنير (٢/ ٣٠٩)، والغيث الهامع شرح جمع الجوامع (٢/ ٤٧٣)،

والتعريف لا يتناول المقطوع بصدقه من تلك الحيثيات جميعها مثل الجملة الخبرية في قوله تعالى: ﴿ هُوَ ٱلَّذِى جَعَلَ ٱلشَّمْسَ ضِيَاءً ﴾ [يونس: ٥]، كما لا يتناول المقطوع بكذبه من جميع الحيثيات، مثل قول المعاند: الشمس ليست ضياء.

ومن ثم احتيج إلى ما يدخل هذا القسم في التعريف، وقد روعي ذلك في التعريفين الثاني والثالث.

التعريف الثاني:

الخبر هو: الكلام الذي يحتمل الصدق والكذب لذاته (¹)

وهذا التعريف شبيه سابقه في الاختصار والوضوح، وقد جاء مشتملا على جميع أقسام المعرف؛ إذ احتال الصدق والكذب لذات الكلام، مع صرف النظر عن حال المتكلم وحال السامع، فيشمل مثلا قول القائل: ﴿ إِنّى أَخَافُ اللهُ رَبَّ الْعَلَمِينَ ﴾ [الحشر: ١٦]؛ لأنه يحتمل الصدق والكذب لذات الكلام، أي: مع صرف النظر عن حال المتكلم بمعنى أنه قد يكون صادقا في الواقع فلا يحتمل الكذب، وقد يكون كاذبا فلا يحتمل الصدق، ومع صرف النظر عن حال السامع أيضا، قد يكون مصدقا وقد يكون مكذبا.

التعريف الثالث:

الخبر هو: الكلام الذي يحتمل التصديق والتكذيب(٢)

وتشنيف المسامع بجمع الجوامع (١/ ٢٦٤)، والآيات البينات على شرح جمع الجوامع (٣/ ٢٥٩)، وحاشية العطار على شرح الخبيصي (ص ١٤٠).

 ⁽١) علم المعاني لعبد العزيز عتبق (ص٤٦) وفن البلاغة لعبد القادر حسين (ص٠٨)؛ البحر المحيط (٦/ ٧٥)؛ شرح مختصر الروضة (٢/ ٧٠).

⁽٢) إرشاد الفحول (١/ ١٢٠)؛ المحصول للرازي (٢/ ٣٠٨)؛ روضة الناظر (١/ ٣٤٧)؛

وقد جاء هذا التعريف الثالث مشتملا على جميع أقسام المعرف أيضا، فقد فرق الأصوليون بين الصدق والتصديق، والكذب والتكذيب، قال الإسنوي^(۱): وإنها عدلنا عن الصدق والكذب إلى ما ذكرناه، لأن الصدق مطابقة الواقع، والكذب عدم مطابقته، ونحن نجد من الأخبار ما لا يحتمل الكذب كخبر الله تعالى، وخبر رسوله ، وقولنا محمد رسول الله، وما لا يحتمل الصدق كقول القائل: مسيلمة الكذاب رسول الله، مع أن كل ذلك يحتمل التصديق والتكذيب .

التعريف الرابع:

الخبر: كلام يفيد بنفسه إضافة مذكور إلى مذكور " وهذا التعريف مجمل غامض المدلول، لا يوضح المعرف، بحيث يمكن القول بأنه لو ذكر هذا التعريف دون اقتران بلفظ الخبر لكان من باب الإلغاز، كما أنه غير مانع لدخول كثير من الأساليب الإنشائية المشتملة على إضافة مذكور إلى مذكور، مثل قول الله تعالى: ﴿ هَلَ تُحِسُ مِنْ أَحَدٍ أَوْ تَسَمَعُ لَهُمْ رِكُوا ﴾ [مريم: ٦٥]. التعريف الخامس:

الخبر هو: الوصف للمخبر عنه على ما هو به (٤).

الإحكام للآمدي (٢/ ٩)؛ المستصفى (٢/ ١٣١)؛ كشف الأسرار (٢/ ٥٢١).

⁽۱) هو العلامة عبد الرحيم بن الحسن بن علي الإسنوي، أبو محمد، ولدسنة ٤٠٧هـ على الراجح، فقيه أصولي، من علماء العربية، شافعي المذهب، ومن مؤلفاته: المهمات على الروضة، الأشباه والنظائر، نهاية السول شرح منهاج الأصول، التمهيد، وتوفي سنة ٧٧٧هـ. راجع البدر الطالع (١/ ٣٥٢)، بغية الوعاة (ص٤٠٣)، الدرر الكامنة (٢/ ٣٥٤).

⁽٢) شرح الإسنوي (١/ ٢٦٢).

⁽٣) انظر: معجم المصطلحات والألفاظ الفقهية (٢/ ١٣)؛ المحصول (٢/ ٢٠٨).

⁽٤) انظر: معجم المصطلحات والألفاظ الفقهية (٢/ ١٣).

وهذا التعريف كسابقه في الغموض، كما أنه اشتمل على لفظ (للمخبر) وهو من مادة المعرف، ولا يجوز أخذ المعرف ولا كلمة من مادته في التعريف لإفضائه للدور (١).

التعريف المختار:

بعد هذه الجولة في تعريفات الخبر أختار التعريف التالي:

الخبر: ما دل على معنى بحيث يحتمل التصديق والتكذيب من قول أو ما قام مقامه.

شرح التعريف:

"ما": جنس في التعريف يشمل الكلام وغيره

«دل على معنى»: قيد يخرج ما لم يدل على معنى، كالمهمل، وكذا إشارة الغافل ونحوها.

"بحيث يحتمل التصديق والتكذيب": أي: وجاء هذا الدال على المعنى بكيفية تجعل المخاطب متمكنا من التصديق والتكذيب، وهذه خاصة الخبر، وهي مخرجة للفظ المفرد، وللدال على معنى لا يحسن السكوت عليه، ومخرجة للإنشاء لأنه لا يحتمل التصديق والتكذيب.

«من قول أو ما قام مقامه» قيد جيء به لبيان مشتملات أقسام هذا الدال من حيثة معينة، فيشمل كل ما يدل على معنى، سواء كان قولا أم في معتى القول كالكتابة والإشارة المفهمة، فإن ذلك كله يأخذ حكم الخبر.

ومّد نص الآمدي في الإحكام على أن الخبر يطلق على الإشارة(٢)، فرأيت أن

⁽١) انظر: ضوابط المعرفة (ص٥٧).

⁽٢) الإحكام (٣/٢)، وعبارته: «اسم الخبر قد يطلق على الإشارات الحالية والدلائل المعنوية، كما في قولهم: عيناك تخبرني بكذا، والغراب يخبر بكذا. ا.هـ» وسيأتي في المسألة

يكون التعزيف جامعا لكل ما يطلق عليه لفظ الخير اصطلاحا.

ومثال القول:

﴿ عُمَّمَدُ رَسُولُ ٱللّهِ ﴿ [الفتح: ٢٩]، ﴿ هُو ٱلَّذِي أَخْرَج ٱلّذِينَ كَفَرُواْ مِنَ أَهْلِ ٱلْكِتَنْ مِن دِيَرِهِم لَأُولِ ٱلْحَشْرِ مَا ظَنَنتُمْ أَن يَخْرُجُوا ۗ وَظُنُواْ أَنَهُم مَانِعَتُهُمْ حُصُوبُهُم مِنَ ٱللّهِ فَأَتَنهُمُ ٱللّهُ مِنْ حَيْثُ لَمْ يَخْتَسِبُوا ۗ وَظُنُواْ أَنَهُم ٱللّهُ مِنْ حَيْثُ لَمْ يَخْتَسِبُوا ۗ وَقَذَفَ فِي مَانِعَتُهُمْ مَن اللّهِ فَأَتَنهُمُ ٱللّهُ مِنْ حَيْثُ لَمْ يَخْتِسِبُوا ۗ وَقَذَفَ فِي قُلُوبِهِمُ ٱلرُّعْبَ يُخْرِبُونَ بُيُوبَهُم بِأَيْدِيمِ وَأَيْدِي ٱلْمُؤْمِنِينَ فَاعْتَبِرُواْ يَتَأُولِل الْأَبْصَرِ ﴾ [الحشر: ٢]، ﴿ ذَالِكَ ٱلْكِتَنبُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِلْمُتّقِينَ ﴿ الْأَبْصَرِ ﴾ [الحشر: ٢]، ﴿ ذَالِكَ ٱلْكِتَنبُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِلْمُتّقِينَ ﴿ اللّهِ مِنْ يَوْمِنُونَ بِاللّغَيْبِ وَيُقِيمُونَ ٱلصَّلُوةَ وَمِمًا رَزَقَنَاهُمْ يُنفِقُونَ ﴿ وَٱلّذِينَ لَيْ مَنْ لِيَمْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمِا لَاكِتَامُهُ مَا الْمُقَلِحُونَ ﴿ وَالْلِكَ الْمَعْلِقُونَ مَن قَبْلِكَ وَبِٱلْا خَرَةِ هُمْ يُوقِئُونَ ﴿ وَالْكِلَا مِن قَبْلِكَ وَبِٱلْا خَرَةِ هُمْ يُوقِئُونَ أَنْ أُولَ لِلْكَ الْمَعْرَابُونَ مِن قَبْلِكَ وَبِٱلْا خَرَةِ هُمْ يُوقِئُونَ إِلَى أُولَتِهِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ﴿ وَمُنَالِ المِهُمُ اللّهُ مَا الْمُفْلِحُونَ فَي اللّهِ مَا الْهُمُ اللّهُ مِن رَبِهِمْ وَأُولَتِهِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ﴿ وَالْمِلَا المُقَالِدُونَ الْكَتَامُةُ وَاللّهُ وَاللّهُ الْمُعْلِكُونَ الْكَتَامِةُ وَاللّهُ الْمُعْرَالُ الْمُعْرَالُ الْمُعْلِكُونَ اللّهُ الْمُعْلِكُونَ اللّهُ الْمُعْلِكُولَ الْمُعْلِكُونَ اللّهُ وَاللّهُ الْمُعْلِكُ وَاللّهُ الْمُعْلِكُونَ اللّهُ الْمُعْلِكُونَ اللّهُ الْمُعْلِكُولَ اللّهُ الْمُعْلِدُ وَلِي الْمُعْلِمُ اللّهُ الْمُعْلِمُ اللْمُعْلِكُولَ الْمُعْلِكُولُ اللّهُ الْمُعْلِكُولَ الْمُعْلِمُ اللّهُ الْمُعْلِكُولَ الْمُعْلِكُولَ اللّهُ الْمُعْلِمُ اللّهُ الْمُعْلِمُ اللّهُ الْمُعْلِمُ اللْمُعْلِمُ اللّهُ الْمُعْلِمُ اللّهُ الْمُعْلِمُ اللْمُعْلِمُ الللّهُ الْمُعْلِمُ اللّهُ الْمُعْلِمُ اللّهُ الْمُعْلِمُ اللْمُعْلِمُ اللّهُ اللّهُ الْمُعْلِمُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللْمُولِ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ ا

الكتب التي أرسلها النبي إلى الملوك والعظماء المشتملة على عبارة: «أسلم تسلم يؤتك الله أجرك مرتين، فإن توليت فإن عليك إثم الأريسيين» (١) مشتملة على الأسلوب الخبري والأسلوب الإنشائي، والخبر صدق في الواقع لا يحتمل الكذب، ومع ذلك فقد قوبل بالتصديق من البعض، والتكذيب من البعض.

الأولى من المطلب الثالث من هذا المبحث -إن شاء الله- بيان الحقيقة والمجاز في دلك (١) رواه البخاري في ك: بدء الوحي، باب حدثنا أبو اليهان الحكم بن نافع قال: ... الخ، (ص٢٢) حديث رقم ٧)، ومسلم في ك: ألجهاد والبر، باب كتاب النبي الله إلى هرقل يدعوه إلى الإسلام (ص٣٦) حديث رقم (١٧٧٣).

ومثال الإشارة:

ما جاء في صحيح ابن حبان في حصار بني قريظة (٢): "فلما اشتد حصرهم، واشتد البلاء عليهم قيل لهم: انزلوا على حكم رسول الله ﷺ فاستشاروا أبا لبابة (٣)، فأشار إليهم أنه الذبح، فقالوا: ننزل على حكم سعد بن معاذ (٤)،

- (۱) هو العلامة محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن معبد التميمي البستي، أبو حاتم، مؤرخ علامة، جغرافي محدث، شافعي المذهب، ومن مؤلفاته: المسند الصحيح، روضة العقلاء، الثقات، وكتاب الصحابة، وغيرها، وتوفي سنة ٢٥٤هـ. راجع (تذكرة الحفاظ (٣/ ١٢٥)، شذرات الذهب (٣/ ١٦)، طبقات السبكي (٢/ ١٤١)، سير أعلام النبلاء (١٢/ ١٢).
- (٢) بنو قريظة حي من اليهود، وهم وبنو النضير قبيلتان من يهود خيبر، وقد دخلوا في العرب رغم أن نسبهم ينتهي إلى هارون عليه السلام، وقد أقاموا بالمدينة، حتى حاربهم النبي من وأبادهم إثر نقضهم للعهد، وخيانتهم للمسلمين، ومعاونتهم للمشركين في غزوة الأحزاب انظر: لسان العرب: مادة (قرظ) (٧/ ٢٥٦)، والبداية والنهاية (١١٣/٤) وما بعدها.
- (٤) هو الصحابي الجليل سعد بن معاذ بن النعمان بن امرئ القيس، الأوسي الأنصاري، صحابي من الأبطال، من أهل المدينة، كانت له سيادة الأوس، وحمل لواءهم يوم بدر، وشهد أحداً؛ فكان عمن ثبت فيها، وكان من أطول الناس وأعظمهم جسماً، ورُمِي بسهم يوم الخندق سنة ٥هـ فهات من أثر جرحه، ودفن بالبقيع وحزن عليه النبي هذا، وفي الحديث: اهتز عرش الرحمن لموت سعد بن معاذ. راجع (صفة الصفوة (١/ ١٨٠)، وفي الحديث: اهتز عرش الرحمن لموت سعد بن معاذ. راجع (صفة الصفوة (١/ ١٨٠)).

فنزلوا على حكم سعد» (''، فهذه الإشارة المفهمة قد نرتب عليها جميع الأحكام التي تترتب على الخبر، من حيث الصدق والكذب، والتصديق والتكذيب، واستتباع العقوبة والجزاء كما هو معروف من القصة.

⁽۱) صحيح ابن حبان (۱۵/ ٥٠).

السألة الثالثة تعريف الإنشاء

تأتي مادة «نَشَاً» ومشتقاتها بحسب وضعها اللغوي للتعبير عن الشئ في أول أمره، فإذا استعملت في غير ذلك لم يخل الأمر من علاقة بهذا الأصل.

فمها بُقي على هذا الأصل قول العرب: أنشأ السحاب يمطر إذا بدأ، وأنشأ زيد دارا: بدأ بناءها، وأنشأ يفعل ويقول: ابتدأ.

ومن أين نشأت؟ أي: من أين خرجت (١).

ويقول المحدثون: أنشأ حديثا إذا وضعه.

ونشأ السحاب نشا ونشوءا: ارتفع وبدا، وذلك في أول ما يبدأ هذا في الأفعال.

وأما في الأسماء: فالإنشاء: الابتداء، وإيجاد الشيء وترتيبه، وإيجاد الشيء الذي يكون مسبوقا بهادة ومدة (٢).

وإذا أضيف الإنشاء إلى الله تعالى فمعناه: إيجاد شئ بلا احتذاء ولا اقتداء، وبلا آلة ولا مادة (٢)، ومنه قوله تعالى: ﴿ وَهُو اللَّذِي أَنشاً جَنَّتِ مَّعْرُوشَتِ وَغَيْرَ مَعْرُوشَتِ ﴿ وَهُو اللَّذِي أَنشاً جَنَّتِ الإنشاء من وَغَيْرَ مَعْرُوشَتِ ﴾ [الأنعام: ١٤١] والإنشاء أخ للبلاغة، وكاتب الإنشاء من يعمل في ديوان الإنشاء (٤)، وكانت مهمتهم وضع أوامر الحاكم ورسائله في عبارة محررة منضبطة رصينة تناسب مقامها.

والناشئ من السحاب: ما لم يتكامل اجتماعه واصطحابه (٥).

⁽١) راجع مادة (ن ش أ) في: لسان العرب (١/ ١٧١).

⁽٢) التعريفات (ص٥٥) والتوقيف على مهات التعاريف (ص٩٩).

⁽٣) التوقيف على مهمات التعاريف (ص٢٩).

⁽٤) معجم البلدان (٢/ ١٠٧) و (٤/ ٣٤٧، ٣٢٣، ٤٤٤).

⁽٥) لسان العرب (١/ ١٧١) - مادة (ن ش أ).

والناشئ: الغلام الحسن الشاب، إذا ارتفع عن حد الصبا، وبلغ قامة الرجل، ويقال للجارية: ناشئة إذا ارتفعت عن حد الصبا إلى الإدراك أو قريب منه والجمع: نَشَأً، فيقال: ناشئ وناشئةٌ ونشأٌ، مثل خادم وخادمة وخدم (١).

والنشء صغار الإبل، وأول ما ينشأ من السحاب، ومنه: ﴿ وَيُنشِئُ السَّحَابِ السِّمَابِ الرَّعَد: ١٢]، ويقال للإنسان: نشء صدق، وللسحاب نشء حسن.

وقوله تعالى: ﴿ وَلَهُ ٱلْجَوَارِ ٱلْمَنشَعَاتُ فِي ٱلْبَحْرِ كَٱلْأَعْلَىمِ ﴾ [الرحمن: ٢٤]، أي: السفن التي تقبل وتدبر في البحر مرفوعة الشرع كأنها الجبال (٢). التعريف الاصطلاحي للإنشاء:

سبق الإسهاب في تعريف الخبر مما يغني عن الإطالة في هذا الموضع، لأن الإنشاء ضد الخبر، فيكفي في تعريفه سلب احتمال الصدق والكذب، أو التصديق والتكذيب، ولذا أقول في تعريفه: الإنشاء: ما دل على معنى طلبي بحيث لا يحتمل التصديق والتكذيب من قول أو ما قام مقامه.

ومعنى أن الإنشاء لا يحتمل الصدق والكذب: أنه ليس له نسبة في الخارج تطابقه، أو لا تطابقه، بخلاف الخبر، وسمي إنشاء لأنك أنشأته: أي ابتكرته ولم يكن له في الخارج وجود^(٣)، فيدخل فيه الاستفهام (السؤال)، والأمر، والنهي، والدعاء، وسائر اقسام الإنشاء المعروفة، ويدخل فيه كل ما دل على ذلك من قول أو كتابة أو إشارة مفهمة.

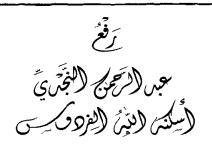
⁽١) لسان العرب (١/ ١٧١ – مادة (ن ش أ)

⁽٢) لسان العرب (١/٣٧١) -مادة (ن ش أ)

 ⁽٣) الحدود الأنيقة ٧٤)، وشروح التلخيص (١٦٣/١)، معجم المصطلحات الفقهية
 (١/ ٣١٠)، علم المعاني (ص٦٩).

ومن أمثلته: قول الله تعالى: ﴿ هَلْ تَعْلَمُ لَهُ مَسَمِيًا ﴾ [مريم: ٦٥]، وقوله تعالى: ﴿ وَأَنْ أَقِيمُواْ اَلصَّلَوْةَ ﴿ وَالتَّقُوهُ ۚ وَهُوَ اللَّذِعَ إِلَيْهِ تَحْشَرُونَ ﴾ [الأنعام: ٧٧]، وقوله تعالى: ﴿ وَلَا تَقْرَبُواْ مَالَ ٱلْيَتِيمِ إِلَّا بِٱلِّتِي هِيَ أَحْسَنُ ﴾ [الإسراء: ٣٤]، وقوله تعالى: ﴿ رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَا إِصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُ مَكَى اللّهُ مِن قَبْلِنَا ﴾ [البقرة: ٢٨٦].

رَفْعُ معبى (لرَّحِمْ إِلَّهِ (الْهُجُنِّ يُّ (سِلْمَهُمُ (الْهُرُّ (الْفِرُوفُ مِسِّى (سِلْمَهُمُ (الْهُرُّ (الْفِرُوفُ مِسِّى



المطلب الثاني تعريف الصدق والكذب

وفيه ثلاث مسائل:

المسألة الأولى : تعريف الصدق

المسألة الثانية : تعريف الكذب

المسألة الثالثة : ضابط احتمال الأسلوب للصدق والكذب

رَفْعُ معبں (لرَّحِمْ إِلَّهِ (النَّجْسَ يُّ (سِلنَمُ (لِنَيْرُ) (الِفِرُوفُ مِسِ

المسألة الأولى تعريف الصدق

الصدق متبادر المعنى، فيوصف به قول الحق، والأفعال المتقنة، ومطابقة الحكم للواقع وقد أجمل العلامة الخليل بن أحمد الفرا هيدي (١) معناه فقال: «الصدق الكامل من كل شئ» (٢).

ومصداق الأمر ومَصدَقته: حقيقته (٣).

تقول: هذا رجل صِدق، أي: نعم الرجل هو، وامرأة صِدق، وقوم صدق (٤).

قال الراغب (٥): الصدق والكذب أصلها في القول، ماضيا كان أو مستقبلا، وعدا كان أو غيره، ولا يكونان بالقصد الأول إلا في القول، ولا يكونان في القول إلا في الخبر دون غيره من أصناف الكلام (٢) قال تعالى: ﴿ وَمَنْ

⁽۱) هو العلامة الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي الأزدي، البصري، أبو عبد الرحمن، ولد سنة ۱۰۰هـ على الراجح، نحوي لغوي وضع علم العروض، ومن مؤلفاته: كتاب العين في اللغة وهو مشهور، وكتاب العروض، وكتاب الشواهد، وكتاب النقط والشكل، وغيرها، وتوفي سنة ۱۷۰هـ. راجع سير أعلام النبلاء (۷/ ٢٤٤-٤٣١)، وفيات الأعيان (۲/ ٢٤٤-٤٤١)، البلغة (۱/ ٩٩).

⁽٢) العين: (٥٦/٥).

⁽٣) لسان العرب: (١٠/ ١٩٥)، والقاموس المحيط: (١/ ١١٦١).

⁽٤) العين: (٥/ ٥٥).

⁽٥) هو العلامة الحسين بن محمد بن المفضل الأصفهاني، أبو القاسم، أديب لغوي مفسر، ومن مؤلفاته: التفسير الكبير في عشرة أسفار، ومفردات القرآن، والذريعة إلى مفردات الشريعة، وغيرها، وتوفي سنة ٢٠٥هـ. راجع: سير أعلام النلاء (١٨/ ١٢٠-١٢١)، البلغة (١/ ٩١)، أبجد العلوم (٣/ ٦٨)، كشف الظنون (١/ ٣٧٧).

⁽٦) معجم مفردات ألفاظ القرآن الكريم (ص٢٨٤).

أَصْدَقُ مِنَ ٱللَّهِ قِيلًا ﴾ [النساء: ١٢٢]، وقال تعالى: ﴿ وَمَن أَصْدَقُ مِنَ ٱللَّهِ صَدِيثًا ﴾ [النساء: ٨٧]، وقال تعالى: ﴿ وَٱذْكُرْ فِي ٱلْكِتَنْبِ إِسْمَنعِيلَ ۚ إِنَّهُ وَكَانَ صَادِق ٱلْوَعْدِ ﴾ [مريم: ٥٤].

وقد عقدت مسألة خاصة بينت فيها اختلاف العلماء في ضابط وصف الكلام بالضدق والكذب، فتعريف الصدق مبني على خلافهم في هذا الضابط، فأغنى ذلك عن التعرض هنا لبيان اصطلاح العلماء في لفظ الصدق وتعين على هنا أن أوجز في تعريف الصدق فأقول: الصدق هو القول المطابق للواقع (١).

وقد عبر العلامة الباجي (٢) عن هذا المعنى بقوله: الوصف للمخبر عنه على ما هو به (٦).

⁽۱) انظر: أنيس الفقهاء (ص۱۱)، والتعريفات للجرجاني (ص۱۱٦)، والحدود الأنيفة لزكريا الأنصاري (ص٤٧)، وغريب الحديث لأبي الخطاب البستي (٢/ ٣٠)، وإحكام الفصول للباجي (ص٠١٥).

⁽٢) هو العلامة سليمان بن خلف بن سعد الباجي الأندلسي، أبو الوليد، ولد سنة ٤٠٣هـ على الراجح، فقيه محدث، مالكي المذهب، ومن مؤلفاته: المتنقى، وإحكام الفصول في أحكام الأصول، والإشارة، والمعتصر، وغيرها، وتوفي سنة ٤٧٤هـ. راجع (وفيات الأعيان (١/ ٢٦٩)، النجوم الزاهرة (٥/ ١١٤)، شذرات الذهب (٣/ ٢٦٤)، تذكرة الحفاظ (٣/ ٣٤٩)، البداية والنهاية (١/ ١٣٢)، معجم المؤلفين (٤/ ٢٦١).

⁽٣) راجع: إحكام الفصول (ص١٧٣) ط دار الغرب الإسلامي.

السألة الثانية تعريف الكذب

لفظ الكذب متبادر المعنى، يوصف به التكلم بالباطل، والإخبار عن الشئ بخلاف ما هو به (۱)، وتوصف به الأفعال أيضا، لكن وصف الأقوال بالكذب حقيقة، ووصف الأفعال به غالبا ما يكون مجازا، واتساعا في التعبير، وقد نقل ذلك الزنخشري (۲) في الفائق عن أبي على الفارسي (۲) وأقره (1).

والمصدر: كَذِب – بفتح الكاف، وكسر الذال، وكِذْب – بكسر الكاف، وسكون الذال –، والفعل كَذَب يكذِب – من باب ضرب – يضرب.

وأكذب نفسه وكذبها، أي: اعترف بأنه كذب في قوله السابق.

وأكذبت زيدا، أي وجدته كاذبا، أو: أخبرت أنه كاذب، وكذبته تكذيبا، أي: نسبته إلى الكذب، أو: قلت له كذبت (٥).

ومن تصريفات الكلمة قولهم: كَذَب كَذِبا، وكِذْبا، فهو كاذب، وكَذَّاب،

⁽١) المصباح المنير (٢/ ٥٢٨).

⁽۲) هو العلامة محمود بن عمر بن محمد بن أحمد الزنخشري، أبو القاسم، ولد سنة ٢٦هـ على الراجح، أديب لغوي مفسر، عرف بالاعتزال، ومن مؤلفاته: الكشاف في تفسير القرآن، أساس البلاغة، وغيرها، وتوفي سنة ٥٣٨هـ. راجع إنباه الرواة (٣/ ٢٦٥)، معجم المؤلفين (١٨٦/١٢)، شذرات الذهب معجم الأدباء (١٨٦/١٩)، معجم المؤلفين (١٨٦/١٨)، سير أعلام النبلاء (١٨٠/١٥).

⁽٣) هو العلامة الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي، أبو علي، ولد سنة ٢٨٨هـ على الراجح، أحد الأئمة في علم العربية، ومن مؤلفاته: الإيضاح، وجواهر النحو، والعوامل في النحو، وغيرها، وتوفي سنة ٧٧٧هـ. راجع: وفيات الأعيان (١/ ١٣١)، نزهة الألباب (ص٣٨٧)، تاريخ بغداد (٧/ ٢٧٥)، إنباه الرواة (١/ ٢٧٣).

⁽٤) الفائق في غريب الحديث (٣/ ٢٥٠).

⁽٥) المصباح المنير (٢/ ٥٢٨).

وكذوب، وكذبان، ومِكذَبان، ومِكذَبانة، وكُذَبة – بوزن هُمَزة – وكَذَبْذَب (۱). ومِكذَبان، ومِكذَبانة، وكُذَبة – بوزن هُمَزة – وكَذَبْذَب (۱). ويعبر عن الكذب بالزعم، ولذلك قيل: «زعموا مطية الكذب (7). إن في المعاريض لمندوحة عن الكذب (7)، أي: سعة وفسحة، يعنى: أن في

⁽١) المطلع على أبواب المقنع (ص١٤٩)

⁽۲) غرب الحديث للخطابي (١/ ٥٣٦)، والفائق في غريب الحديث (٢/ ١١١)، والحديث بمعناه في المسند وسنن أبي داود حيث روي أن أبا مسعود الأنصاري سئل: ما سمعت رسول الله فله يقول في: "زعموا"؟ فقال: "بئس مطية الرجل"، أخرجه الإمام أحمد في المسند، مسند أبي مسعود الأنصاري حديث رقم (١٦٧٥، وسنن أبي داود (ك: الأدب، باب قول الرجل "زعموا") حديث رقم (٤٩٧٢)، وفي لسان العرب (مادة: زعم) أنه إنها يقال زعموا في الحديث الذي لا سند له، ولا تثبت فيه، وإنها يحكى عن الألسن على سبيل البلاغ.

⁽٣) أخرجه البخاري في الأدب المفرد باب المعاريض (٢٩٧/١) تحت رقم (٨٥٨)، والبيهقي في السنن الكبرى ك: الشهادات باب المعاريض فيها مندوحة عن الكذب (١٩٩/١٠) تحت رقم (٢٠٦٣١) وقال: هذا هو الصحيح وهو موقوف، وأخرجه أيضا ابن أبي شيبة في مصنفه (٨/٢٨١) تحت رقم (٢٨٢٦)، فالظاهر أنه لا يصح رفعه، قال العلامة ابن حجر: هذا لفظ حديث أخرجه البخاري في «الأدب المفرد» من طريق قتادة عن مطرف بن عبد الله قال: صحبت عمران بن حصين من الكوفة إلى البصرة فها أتى عليه يوم إلا أنشدنا فيه شعرا وقال: إن في معاريض الكلام مندوحة عن الكذب، وأخرجه الطبري في « التهذيب » والطبراني في «الكبير» ورجاله ثقات، وأخرجه ابن عدي من وجه آخر عن قتادة مرفوعا ووهاه، وأخرجه أبو بكر بن كامل في فوائده والبيهقي في الشعب من طريقه كذلك، وأخرجه ابن عدي أيضا من حديث غي مرفوعا بسند واه أيضا، وللمصنف في «الأدب المفرد» من طريق أبي عثمان النهدي عن عمر قال: أما في المعاريض ما يكفي المسلم من الكذب.ا.هـ من فتح الباري بتصرف يسمر

التعريض بالقول من الاتساع ما يغني الرجل عن تعمد الكذب^(۱). ومن الاستعمالات المجازية: استعمال الكذب بمعنى الخطأ

يقال: كذب فلان إذا أخطأ، ولا يكون جرحا -حينئذ- فقد استعمله الصحابة، حيث ورد عن عبادة بن الصامت (٢) ﷺ أنه قيل له: إن أبا محمد (٣) يزعم أن الوتر واجب، فقال: «كذب أبو محمد» (٤)

- (۱) النهاية في غريب الحديث (٥/ ٣٤) و (١٦٠/٤)، وغريب الحديث لابن سلام (١٦٠/٤)، وغريب الحديث للخطابي (٢/ ٥٤١)، والمطلع على أبواب المقنع (ص ٣٢٠)، ومختار الصحاح (١/ ١٩٠).
- (۲) هو عبادة بن الصامت بن قيس بن أصرم بن فهد بن قيس بن ثعلبة الأنصاري الخزرجي، كنيته أبو الوليد، كان أحد النقباء بالعقبة، وشهد بدراً والمشاهد كلها بعد بدر، وآخى الرسول بينه وبين أبي مرثد الغنوي، وروى عن النبي الشكيراً، مات بالرملة سنة ٣٤هـ، وقيل: ببيت المقدس. (الإصابة (٣/ ٥٠٥)، طبقات ابن سعد (٣/ ٥٤٦)، سير أعلام النبلاء (٢/ ٥).
- (٣) أبو عمد المذكور في الحديث اختلف في أنه معروف أو مجهول وعلى القول بأنه معروف في أبو عمد المذكور في الحديث اختلف في أنه معروف أو مجهول وعلى القول بأنه مسعود بن زيد بن فيل إن اسمه مسعود بن أوس، ويقال: مسعود بن زيد بن سبيع الأنصاري، وقيل: إنه صحابي، وقيل: إنه بدري، انظر تلخيص الحبير (٢/ ١٤٧). ولم أقف على من حقق ذلك وجزم باسمه ونسبه.
- (3) أخرجة أبو داود في ك: الوتر، باب فيمن لم يونر (ص١٧٢) حديث رقم (١٤٢)، ونص والإمام مالك في الموطأ في ك: صلاة الليل، باب الأمر بالوتر (١٢٣١). ونص الحديث كما في الموطأ: وحدثني عن مالك عن يحيى بن سعبد عن محمد بن يحيى بن حبان عن بن محيريز أن رجلا من بني كنانة يدعى المخدجي سمع رجلا بالشام يكنى أبا محمد يقول إن الوتر واجب، فقال المخدجي: فرحت إلى عبادة بن الصامت فاعترضت له وهو رائح إلى المسجد فأخبرته بالذي قال أبو محمد، فقال عبادة: كذب أبو محمد، سمعت رسول الله من يقول: خس صلوات كتبهن الله عز وجل على العباد قمن جاء بهن لم يضيع منهن شيئا استخفافا بحقهن كان له عند الله عهد أن يدخله الجنة قمن جاء بهن لم يضيع منهن شيئا استخفافا بحقهن كان له عند الله عهد أن يدخله الجنة

قال الخطابي (١): قوله (كذب أبو محمد) لم يذهب به إلى الكذب الذي هو الانحراف عن الصدق، والتعمد للزور وإنها أراد به أنه زل في الرأي وأخطأ في الفتوى ... إلى آخره (٢).

قال ابن الأثير^(۱): سمي الخطأ كذبا لأنه يشبهه في كونه ضد الصواب، كما أن الكذب ضد الصدق، وإن افترقا من حيث النية والقصد.

وقد توصف الحواس وما لايعقل بالكذب، وهو -حينئذ- بمعنى الخطأ، والخلف، كقول القائل: كذب سمعي، وكذب بصري، وفي الحديث: (صدق الله وكذب بطن أخيك)(1).

قال ابن الأثير (٥) في النهاية: «استعمل الكذب هنا مجازا، حيث الكذب

ومن لم يأت بهن فليس له عند الله عهد إن شاء عذبه وإن شاء أدخله الجنة. ونقل ابن حجر في تلخيص الحبير (١٤٧/٢) عن ابن عبد البر قوله هو صحيح ثابت وصححه الألباني في كتابه صحيح أبي داود حديث رقم (١١٠).

- (۱) هو أبو سليان حمد بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب البستي: فقيه محدّث من أهل بست من بلاد كابل من نسل زيد بن الخطاب (أخي عمر بن الخطاب)، من مصنفا ته: معالم السنن، بيان إعجاز القرآن، غريب الحديث، تفسير أحاديث الجامع الصحيح للبخاري، ولد سنة ۳۱۹هـ، وتوفي في بست سنة ۸۸۸هـ. راجع: إنباه الرواة (۱/ ۱۲۵)، خزانة الأدب (۱/ ۲۸۲)، تحفة ذوى الأرب (ص ٤٥١)، سبر أعلام النبلاء (۲۳/۱۷).
- (٢) غريب الحديث للخطابي (٢/ ٣٠٢). وقال ابن حجر إن هذه لفظة مستعملة لأهل الحجاز إذا أخطأ أحدهم يقال له كذب ا.هـ تلخيص الحبير (٢/ ١٤٧ ١٤٨).
 - (٣) النهاية في غريب الحديث (٤/ ١٥٩).
- (٤) أخرجه البخاري في ك: الطب، باب الدواء بالعسل (١٧٢/١) تحت رقم (٥٦٨٥)، كما أخرجه مسلم في ك: السلام، باب البتداوي بسقي العسل (٤/ ١٧٣٦) تحت رقم (٢٢١٧)؛ وانظر هذه المعاني في: غريب الحديث للخطابي (٢/ ٣٠٣).
- (٥) هو الإمام مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن عبد الكريم الشيباني

نحتص بالأقوال حقيقة، فجعل بطن أخيه -حيث لم ينجح فيه العسل- كذابا، لأن الله تعالى قال: ﴿ فِيهِ شِفَآءٌ لِلنَّاسِ ﴾ [النحل: ٦٩].»

والكذب في القتال: الجبن، ويقال: كذب عن قرينه، إذا لم يثبت له، وحمل فها كذب، أي: لم ينصر ف عن القتال(١).

وسيأتي في المسألة التالية مباشرة -إن شاء الله- اختلاف العلماء في الضابط للمقصود بالكذب اصطلاحا، فيترتب على الاختلاف في الضابط الاختلاف في التعريف، لذا تعين هتا الإيجاز، فأقول: الكذب هو القول الذي لا يطابق الواقع. قال الباجي: الوصف للمخبر عنه بها ليس به (٢).

الجزري المشهور بابن الأثير، قيل إن تصانيفه كلها ألفها في مرضه إملاءً على طلبته، من تصانيفه: النهاية في غريب الحديث، وجامع الأصول في أحاديث الرسول، والإنصاف في الجمع بين الكشف والكشاف في التفسير. انظر: بغية الوعاة (٢/٤٧٢)، وطبقات الشافعية لابن السبكي (٥/٣٥)، وفيات الأعيان (٣/٢٨٩-٢٩١)، سير أعلام النبلاء (١٥٢/٨٨-٤٩١).

⁽١) النهاية في غريب الحديث (١/ ١٦٠).

⁽٢) إحكام الفصول (ص ٥١)، والحدود الأنيقة (٧٤).

المسألة الثالثة ضابط احتمال الأسلوب الخبري للصدق والكذب

الصدق في اللغة: مطابقة الحكم للواقع (١)، وعبر عنه الباجي بأنه: الوصف للمخبر عنه على ما هو به، وقد شاع في الأقوال خاصة، ويقابله الكذب، فهو: الوصف للمخبر عنه بها ليس به، أو هو إخبار لا على ما عليه المخبر عنه، وقد يفرق بينهها: بأن المطابقة تعتبر في الحق من جانب الواقع، وفي الصدق من جانب الحكم، ومن العلماء من سوّى بين الكذب وبين الإخلاف، ومنهم من فرق بينها، فجعل الكذب في الماضي والحاضر، وأما إخلاف الوعد ففي المستقبل (٢).

وقد بان للناظر أن احتمال الأسلوب الخبري للصدق والكذب لذاته هو الفارق بينه وبين الأسلوب الإنشائي، فإن الثاني لا يحتملهما لذاته كما سبق من كلام الراغب وغيره، ولم يختلف في ذلك أحد من أهل العلم من البلاغيين والمناطقة والأصوليين.

إنها كان الخلاف بين العلماء في ضابط الصدق والكذب، بمعنى: متى يحكم على الخبر بأنه صادق أو كاذب؟ هل ضابط ذلك المطابقة للواقع، أو أنه المطابقة للاعتقاد، أو غير ذلك؟ هذا ما سأوضحه في هذه المسألة بحول الله وتوفيقه، حيث جرى خلاف مشهور بين الجاحظ^(٣) والجمهور، في ضابط التفريق بين

⁽۱) العين (٥/٥٦)، ولسان العرب (مادة صدق) (١١/ ١٩٥)، والقاموس المحيط (مادة صدق) (١١٦١/١).

⁽٢) انظر: إحكام الفصول للباجي (ص٠١٥)، وأنيس الفقهاء (ص١٦)، والتعريفات للجرجاني (ص١٦)، والحدود الأنيقة لزكريا الأنصاري (ص٧٤)، وغريب الحديث لأن الخطاب البستي (٢/ ٣٠).

⁽٣) هو العلامة عمرو بن بحر بن محبوب الكناني الليثي البصري، أبو عثمان، ولد سنة ١٦٣ هـ على الراجح، أديب، من المعتزلة، ومن مؤلفاته: كتاب الحيوان، وكتاب البيان

الصدق والكذب، ولبعض العلماء اتجاهات أخرى (١)، فلزم أن نبين كل ذلك.

وقبل الشروع في المقصود أقول: قد يرى المتكلم مطابقة ما يقوله للواقع، وقد لا يرى شيئا أصلا.

ولا فرق بين التعبيرين: اعتقاد المطابقة، وظن المطابقة (٢٠)؛ لأن التوسع في التعبير بالاعتقاد والظن مشهور في النصوص والمؤلفات، ولذا سأعبر باعتقاد المطابقة مكتفيا بهذا التنبيه.

تحرير محل النزاع:

تقتضي القسمة العقلية انحصار احتمالات الخبر من حيث الصدق والكذب في ست صور، لأن الخبر إما مطابق للواقع، وإما غير مطابق، والمتكلم إما معتقد المطابقة وإما معتقد لشئ أصلا، فتحصل ست صور (٣):

والتبيين، وغيرها، وتوفي سنة ٥٥ اهـ. راجع سير أعلام النبلاء (١١/ ٥٣٦–٥٣١)، وفيات الأعيان (٣/ ٤٧٥–٤٧٥)، العبر في خبر من غبر (٢٥٦/١)، المنتظم (٢٢/ ٩٣–٩٦).

⁽۱) انظر: هذه المسألة في المعتمد (٢/ ٢٧)، والبحر المحيط (٦/ ٨٣)، وشرح الكوكب المنير (٢/ ٢٨٢)، وإرشاد الفحول (١/ ٨٦)، والإبهاج (٢/ ٢٨٢)، والإحكام للآمدي (٢/ ٢٧)، والتمهيد (٤٤٤/١)، والمسودة (٢/ ٧٥-٧٦)، والغيث الهامع شرح جمع الجوامع (٢/ ٤٧٣)، وتشنيف المسامع بجمع الجوامع (١/ ٤٦٢)، والآيات البينات على شرح جمع الجوامع (٣/ ٤٥٢).

⁽٢) وذلك بقوله: «أن يعتقده فاعله أو يظنه» المعتمد (٢/ ٧٥-٧٦).

⁽٣) هذه الصور تقتضيها القسمة العقلية وقد أشار إليها كثير من العلماء وحصرها الجلال المحلي في شرح جمع الجوامع والفتوحي في شرح الكوكب المنير انظر: شرح الكوكب المنير (٣/٩/١)، والغيث الهامع شرح جمع الجوامع (٣/٣/٢)، وتشنيف المسامع

- ١ الخبر مطابق للواقع، والمتكلم معتقد مطابقته للواقع.
- ٢- الخبر مطابق للواقع، والمتكلم معتقد عدم مطابقته للواقع.
 - ٣- الخبر مطابق للواقع، والمتكلم غير معتقد لشيء أصلاً.
- ٤ الخبر غير مطابق للواقع، والمتكلم معتقد عدم مطابقته للواقع.
 - ٥- الخبر غير مطابق للواقع، والمتكلم معتقد مطابقته للواقع.
 - ٦- الخبر غير مطابق للواقع، والمتكلم غير معتقد لشيء أصلاً.

تم الاتفاق على الحكم في اثنتين منها، ووقع الخلاف في أربع، وذلك على النحو التالى:

الصورة الأولى:

الخبر إذا طابق الواقع، وكان المتكلم به يعتقد مطابقته للواقع، فهذا صدق، باتفاق العلماء (١)، مثل قول المؤمن: الله خالق كل شيء، فهذا خبر مطابق للواقع، والمؤمن جزء من عقيدته الإيمان بأن الله خالق كل شيء، فهذا صدق محض.

الصورة الثانية:

الخبر إذا لم يطابق الواقع، وكان المتكلم يعتقد عدم مطابقته للواقع، فهذا كذب، باتفاق العلماء، مثل قول مسيلمة الكذاب: أنا نبي، ومثل قول: السماء تحتنا، والأرض فوقنا، والواحد ربع الاثنين (٢).

الصورة الثالثة:

مطابقة الخبر للواقع، والمتكلم لا يعتقد المطابقة، بل يتكلم بخلاف ما يعتقد

بجمع الجوامع (١/ ٤٦٢)، والآيات البينات على شرح جمع الجوامع (٣/ ٢٥٩)، وحاشية العطار على شرح الخبيصي (ص١٤٠).

⁽١) حاشية العطار على شرح الخبيصي (ص١٤٠).

⁽٢) حاشية الصبان (ص٨٦)، والمرشد السليم (ص١٠).

ومثالها قول الكافر: أشهد أن محمدا رسول الله، وهذه الصورة وما بعدها محل الحلاف.

الصورة الرابعة:

مطابقة الخبر للواقع، والمتكلم ذاهل عن المطابقة وعدمها، غير معتقد لشئ ويسمي المتكلم بهذه الصورة: الساذج (١).

الصورة الخامسة:

عدم مطابقة الخبر للواقع، والمتكلم يعتقد المطابقة، ومثالها قول النصارى: المسيح ابن الله، تعالى الله عما يقولون علواً كبيراً.

الصورة السادسة:

عدم مطابقة الخبر للواقع، والمتكلم ساذج ذاهل عن المطابقة وعدمها، غير معتقد لشه.

المذاهب في محل النزاع:

المذهب الأول:

ذهب الجمهور إلى أن الكلام ينحصر في الصدق والكذب، وأنه لا واسطة بينهما، وأن فيصل التفرقة بين الصدق والكذب هو مطابقة الواقع وعدم المطابقة للواقع، فالأول الصدق والآخر الكذب، وعلى هذا فالصورتان الثالثة والرابعة من الصدق، والخامسة والسادسة من الكذب".

⁽١) شرح الكوكب المنير (٢/٣٠٩).

⁽۲) انظر: هذه المسألة في المعتمد (۲/ ۷۲)، والبحر المحيط (۱/ ۸۳)، وشرح الكوكب المنير (۲/ ۳۰۹)، وإرشاد الفحول (۸۱/۱)، والإبهاج (۲/ ۲۸۲)، والإحكام للآمدي (۲/ ۱۷۷)، والتمهيد لأبي الخطاب (۱/ ٤٤٤)، والمسودة (۲/ ۷۰–۷۱)، والغيث الهامع شرح جمع الجوامع (۲/ ۲۷۷)، وتشنيف المسامع بجمع الجوامع (۱/ ۲۲۶)، والآيات البينات على شرح جمع الجوامع (۳/ ۲۰۹).

المذهب الثاني:

ذهب الجاحظ إلى أن الكلام ثلاثة أقسام: صدق، وكذب، وواسطة بينها، لا توصف بصدق ولا كذب. وأن الصدق ينحصر فيها طابق الواقع، مع اعتقاد المتكلم ذلك وهي الصورة الأولى، وأن الكذب ينحصر فيها لم يطابق الواقع مع اعتقاد المتكلم ذلك وهي الصورة الثانية، وأن سائر الصور من القسم الثالث وهو ما لا يوصف بصدق ولا كذب (1).

المذهب الثالث:

الصدق: مطابقة القول لاعتقاد المخبر، والكذب عدم مطابقته لاعتقاد المخبر أو للواقع، وهذا المذهب ذكره البدر الزركشي في البحر المحيط^(۲)، ولم يعزه لأحد حيث قال «الثاني: أن صدقه مطابقته لاعتقاد المخبر، سواء طابق الخارج أو: لا، وكذبه عدمها، والساذج واسطة» اهـ. ومقتضاه: أن الصورتين الأولى والخامسة من الصدق، وأن الصورتين الرابعة والسادسة من الواسطة، وأن الصورتين الرابعة والسادسة من الواسطة،

المذهب الرابع:

الصدق مطابقة الخبر للواقع واعتقاد المتكلم معا، والكذب ما عدا ذلك، فيدخل في الكذب خمس صور، وهذا المذهب ذكره الفتوحي^(۲) في شرح

⁽۱) انظر: هذه المسألة في المعتمد (۲/ ۷۲)، والبحر المحيط (٦/ ۸۳)، وشرح الكوكب المنير (٢/ ٢٨٢)، وإرشاد الفحول (٨/ ٨٦)، والإبهاج (٢/ ٢٨٢)، والإحكام للآمدي (٢/ ٢٧)، والتمهيد لأبي الخطاب (١/ ٤٤٤)، والمسودة (٢/ ٧٥-٧٦)، والغيث المامع شرح جمع الجوامع (٢/ ٤٧٣)، وتشنيف المسامع بجمع الجوامع (١/ ٤٦٢)، والآيات البينات على شرح جمع الجوامع (٣/ ٤٥٩).

⁽٢) البحر المحيط (٦/ ٨٣).

⁽٣) هو العلامة محمد بن أحمد بن عبد العزيز الفتوحي، أبو البقاء، ولد سنة ٨٩٨هـ على

الكوكب ' 'غير معزو لأحد. المذهب الخامس:

الصدق مطابقة الخبر للواقع واعتقاد المتكلم معا، وماعداه فليس بصدق، فقد يكون كذبا محضا كالصورة الثانية والخامسة، وقد يوصف بالصدق والكذب بنظرين مختلفين كالصورة الثالثة، وهذا المذهب عزاه البدر الزركشي (٢) للراغب الأصفهاني، وعبارة الراغب دالة على اختياره هذا القول (٣).

الراجح، فقيه من القضاة، حنبلي المذهب، ومن مؤلفاته: منتهى الإرادات في جمع المقنع مع التنقيح وزيادات، وشرحه للبهوتي في فقه الحنابلة، وشرح الكوكب المنير في أصول الفقه، وغيرها، وتوفي سنة ٩٧٢هـ. راجع (مختصر طبقات الحنابلة للشطي (ص٨٧)، كشف الظنوذ (٢/ ١٨٥٣)، الأعلام (٦/٦).

⁽١) شرح الكوكب المنير (٢/ ٣١٣)

⁽٢) البحر المحيط (٦/ ٨٣)

⁽٣) مفر دات ألفاظ القرآن (ص٢٨٤، ٢٨٥).

الخمسة	للذاهب	ين	مقارنة
			_

المذهب	المذهب	المذهب	المذهب	المذهب	11
الخامس	الرابع	الثالث	الثاني	الصورة الأول	
صدق	صدق	صدق	صدق	صدق	الأولى
كذ <i>ب</i>	كذب	كذب	كذب	کذب	الثانية
واسطة	كذب	کذب	واسطة	صدق	الثالثة
واسطة	كذب	واسطة	واسطة	صدق	الرابعة
كذب	كذب	صدق	واسطة	کذ <i>ب</i>	الخامسة
واسطة	كذب	واسطة	واسطة	كذب	السادسة

منشأ الخلاف:

بعد سرد المذاهب في هذه المسألة يتبين أن منشأ الخلاف اعتبار معتقد المتكلم في ضابط الحكم بالصدق أو الكذب، فالجمهور لا يعتبرونه، ومن اعتبره أثبت الواسطة أو خالف في بعض الصور، ولذا لزم إقامة الأدلة على منشأ الخلاف فقط، فأستدل للجمهور القائلين بعدم اعتبار معتقد المتكلم، ثم أذكر ما استدل به المخالفون للجمهور مجتمعين.

أدلة الجمهور على عدم اعتبار معتقد المتكلم:

استدل الجمهور على مدعاهم بالكتاب والسنة والمعقول والنقل عن أثمة اللغة.

الدليل الأول:

استدلوا من الكتاب العزيز يقول الله -تبارك وتعالى-:﴿ وَلِيَعْلَمَ ٱلَّذِيرِ ﴾ كَفَرُواْ أَنَّهُمْ كَانُواْ كَندِبِينَ ﴾ [النحل: ٣٩]. وجه الدلالة ('): أن السياق مشتمل على أن الكفار يعتقدون عدم البعث، وأنهم يقولون ما يطابق اعتقادهم ويقسمون على ذلك، وأن يوم القيامة قادم لا عالة، ليفصل القضية ويبين كذبهم. فثبت جليا أن العبرة في التفرقة بين الصدق والكذب، إنها هي مطابقة الواقع دون النظر إلى معتقد المتكلم. قال الزركشي: فإنه يدل على أن الاعتبار في الكذب بالمطابقة الخارجية، أو بها مع الاعتقاد ('').

استدلوا من السنة بقول النبي ﷺ: "من كذب على متعمدا فليتبوأ مقعده من النار "(").

وجه الدلالة (٤): أن تقييد الوعيد بها صدر عن عمد، دال على أن الكذب يطلق على كلام المتعمد وغير المتعمد، فالعبرة إذا بمطابقة الواقع وعدمها، ولا عبرة بحال المتكلم. والله أعلم.

الدليل الثالث:

استدلوا من المعقول بأنه: إذا قال اليهودي «محمد ليس بنبي»، لم يمتنع عقلا أن يوصف خبره بالكذب، ويوصف هو بأنه كاذب. وإذا قال اليهودي «محمد رسول الله» لم يمتنع عقلا أن يوصف بأنه صادق، وأن خبره صدق. فعلم أنه لا يشترط الظن والاعتقاد في كون الخبر صدقا أو كذبا (٥٠).

⁽١) انظر: هذا الدليل في البحر المحيط (٦/ ٨٣).

⁽٢) البحر المحيط (٦/ ٨٢).

 ⁽٣) أخرجه البخاري في ك: العلم باب إثم من كذب على النبي (٢٦٩/١) تحت رقم
 (١١٠)، ورواه مسلم في مواضع من صحيحه منها في المقدمة -تغليظ الكذب على
 رسول الله (٢٦/١٠) تحت رقم (٤٢٣،٥).

⁽٤) انظر: هذا الدليل في البحر المحيط (٦/ ٨٣).

⁽٥) انظر: هذا الدليل في المعتمد (٢/ ٧٦).

الدليل الرابع:

استدلوا بالنقل عن أثمة اللغة فإنه ثبت عن أثمة اللغة وصف المخطئ بالكاذب $\binom{(1)}{1}$ فمن ذلك أن ابن عباس $\binom{(1)}{1}$ كان يرى أن الذي لقى الخضر وذكرت قصته في سورة الكهف ليس موسى -عليه السلام - نبي بني إسرائيل فوصف بالكذب المخطئ في الرأي -من وجهة نظره -، فقال: «كذب نوف $\binom{(1)}{1}$ ليس صاحب الخضر موسى نبي بني إسرائيل $\binom{(1)}{1}$.

وجه الدلالة: أنهم وصفوا المخطئ بالكاذب، فدل على أن العبرة بالمطابقة للواقع لا غير. والله أعلم.

أدلة المعتبرين لمعتقد المتكلم:

استدل من قال إن الصدق مطابقة القول لاعتقاد المتكلم بما يأتي:

⁽١) انظر: هذا الدليل في البحر المحيط (٦/ ٨٣).

⁽۲) هو الصحابي الجليل عبد الله بن عباس بن عبد المطلب القرشي الهاشمي، أبو العباس، ولد سنة ٣ ق.هـ على الراجح، ابن عم النبي لله، لازم النبي لله وروى عنه الكثير من الأحاذيث، وشهد مع على: الجمل، وصفين، وتوفي سنة ٦٨هـ. راجع الإصابة ت (٤٧٧٢)، صفة الصفوة (١/٤/١)، حلية الأولياء (١/٤١١)، نكت الهميان (ص١٤/١)، نسب قريش (ص٢٦)، المحبر (ص٢٨٩).

⁽٣) هو التابعي الجليل، نوف بن فضالة البكالي، أبو يزيد، علم مشهور بين المحدثين، له ذكر في الصحيحين في حديث موسى والخضر، وذكره ابن حبان في الثقات، ونال شرف الشهادة في سبيل الله سنة ٩٥هـ -على الراجع- راجع تهذيب الكهال (٣٠/ ٥٥)، وتهذيب التهذيب (٣٠/ ٤٣٦)، والتاريخ الكبير (٨/ ١٢٩)، والثقات لابن حبان (٥/ ٤٨٣)، ومشاهر علماء الأمصار (١/ ١٢١).

⁽٤) أخرجه البخاري في ك: العلم، باب ما يستحب للعالم إذا سئل أي الناس أعلم؟ فيكل العلم إلى الله، (ص٤٨) حديث رقم (١٢٢) ومسلم في ك: فضائل الصحابة، باب فضائل سلمان وصهيب وبلال، (ص١٠١٥) حديث رقم (١٧٠).

الدليل الأول:

استدلوا من الكتاب العزيز، يقول الله تعالى ﴿ أَفَتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا أَم بِهِ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا أَم بِهِ ع جِنَّةً ﴾ [سبأ: ٨].

وجه الدلالة (١٠): أن الكفار يرون عدم مطابقة الخبر الذي سمعوه للواقع، ومع ذلك فقد حصروا الاحتمالات في أمرين الافتراء والجنون، فثبت بذلك أن خبر المجنون غير المطابق للواقع ليس صدقا ولاكذبا، بل واسطة بينهما.

مناقشة الجمهور لهذا الدليل:

لا نسلم أنهم حصروا الاحتمالات في الافتراء والواسطة، بل حصروها في الافتراء وكون الكلام ليس خبرا من أصله، لأنه كلامُ مجنون، فلا يوصف بكونه خبرا يحتمل الصدق والكذب (٢).

قال ابن مفلح (٢٠): المراد من الآية عند الجمهور الحصر في كونه خبرا كذباً، أو ليس بخبر لجنونه، فلا عبرة بكلامه ا. هـ (٤).

الدليل الثاني:

استدلوا ثانيا من القرآن الكريم بقول الله تعالى: ﴿ إِذَا جَآءَكَ ٱلْمُنَافِقُونَ

⁽۱) انظر: هذا الدليل في الإحكام (٢/١٧)، وإرشاد الفحول (٨٦/١)، وشرح الكوكب المنىر (٢/٣١٠).

⁽٢) انظر: الإحكام (٢/ ١٨، ١٨).

⁽٣) هو العلامة محمد بن مفلح بن محمد بن مفرج المقدسي، أبو عبد الله، ولد سنة ٧٠٨هـ على الراجح، قاض فقيه، حنبلي المذهب، ومن مؤلفاته: شرح على المقنع، وكتاب الفروع، اشتهر في الآفاق وهو من أجل الكتب وأنفعها، وله الآداب الشرعية الكبرى، والوسطى، والصغرى، وتوفي سنة ٣٢٧هـ. راجع: شذرات الذهب (٣/ ١٩٩ - ٢٠٠)، المقصد الأرشد في ذكر أصحاب الإمام أحمد (٢/ ١٥٧ - ٥٢، الدرر الكامنة (٦/ ١٠٤)، النجوم الزاهرة (١١ / ١٦)، العبر في خبر من غبر (٦/ ٢٥٢).

⁽٤) شرح الكوكب المنير (٢/ ٣١٢).

قَالُواْ نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ ٱللَّهِ ۗ وَٱللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ ﴿ [المنافقون: ١].

وجه الدلالة: أنهم أخبروا بها يطابق الواقع، ومع ذلك سموا كاذبين، لأنه لم يطابق معتقدهم (١).

ونوقش هذا الدليل:

بأن مناط التكذيب هو قولهم ﴿ نَشَهَدُ ﴾ وهم لا يشهدون، فكانوا كاذبين في إخبارهم عن قلوبهم بأنها تشهد، في حين أنها لا تشهد (٢). والله أعلم. الدليل الثالث:

اسستدلوا بدليل من المعقول ويمكن صوغه في صورة قياس منطقي شرطي استثنائي هكذا^(٣): لو كان مطابقة القول للواقع بمجرده صدقا لكان ذلك هو المعبر به عند العقلاء، لكنه ليس كذلك، فثبت أنه لا يكفي مجرد المطابقة للواقع، بل لا بد من اعتقاد المتكلم صدق ما يقول.

دليل الملازمة الضرورة، فالعلماء يعبرون عن المعاني بها يدل عليها من الألفاظ.

ودليل الاستثنائية الواقع، فإذا افترضنا أن زيدا في الدار، وأن عمرا لا يعلم بذلك، بل يعتقد ضده، وسئل عنه فقال -بخلاف ما يعتقد-: زيد في الدار، لم يصفه أحد بأنه صادق، وإن كان كلامه مطابقا للواقع، لكنه مخالف لمعتقده.

مناقشة هذا الدليل:

لا نسلم بما ذكرتم في دليل الاستثنائية، بل تصديق الخبر وتكذيبه مطابقة

⁽١) انظر: شرح الكوكب المنير (٣١٣/٢، ٣١٤).

⁽٢) انظر: شِرح الكوكب المنير (٢/ ٣١٢، ٣١٣، ٣١٤).

⁽٣) انظر: هذا الدليل في المعتمد (٧٦/٢)، والإحكام (١٧/٢)، وإرشاد الفحول (٨٦/١)، ولعل الزركثي يشير إليه ببناء دليل الجاحظ على التحسين والتقبيح العقليين.

للواقع، فإذا كان بكر يعلم بوجود زيد في الدار، وجهل عمرو بذلك وإخباره بخلاف ما يعتقد، لكنه وافق الواقع فنقول: صدق وهو كذوب، أي طابق الواقع وإن كان في الحقيقة لا يريد ذلك(١).

ولا تلازم بين الصدق واستحقاق المدح، ولا بين الكذب واستحقاق الذم، ولا تلازم بين مطابقة الواقع والحسن، ولا بين القبح وعدم مطابقة الواقع.

الدليل الرابع

استدلوا بالمنقول عن أهل اللغة: فعن ابن عمر (٢) عن النبي على قال: الميت يعذب ببكاء أهله عليه، فقالت عائشة (٣): يرحمه الله، لم يكذب ولكنه وهم، إنها قال رسول الله على لرجل مات يهوديا: «إن الميت ليعذب وإن أهله ليبكون

⁽۱) انظر هذه المناقشة في المعتمد (٢/ ٧٦، ٧٧)، والبحر المحيط (٣/ ٨٣، ٨٤، ٥٥)، والإحكام للآمدي (٢/ ١٨).

⁽٢) هو الصحابي الجليل عبد الله بن عمر بن الخطاب العدوي، أبو عبد الرحمن، ولد سنة ١٠ق،ه على الراجح، كان جريئاً جهيراً. نشأ في الإسلام، وهاجر إلى المدينة مع أبيه، وشهد فتح مكة، أفتى الناس في الإسلام ستين سنة، وكف بصره في آخر حياته، وهو آخر من توفي بمكة من الصحابة سنة ٧٣هـ. راجع معالم الإيهان (١/ ٧٠)، تهذيب الأسهاء (١/ ٢٧٨)، وفيات الأعيان (١/ ٢٤٦)، الإصابة (٥٨٢٥)، صفة الصفوة (١/ ٢٢٨)، حلية الأولياء (١/ ٢٩٢).

⁽٣) هي الصحابية الجليلة أم المؤمنين عائشة بنت أبي بكر الصديق عبد الله بن عثمان، أم عبد الله، ولدت سنة ٩ ق.هـ على الراجح، تزوجها النبي في السنة الثانية بعد الهجرة؛ فكانت أحب نسائه إليه، وأكثرهن رواية للحديث، وتوفيت سنة ٩٨هـ. راجع الإصابة: كتاب النساء ت (١٠٧)، أعلام النساء (٢/ ٧٦٠)، حلية الأولياء (٢/ ٣٤)، طبقات ابن سعد (٨/ ٣٩)، الطبري (٣/ ١٧)، الدر المنثور (ص ٢٨٠)، الأعلام (٣٤٠/٣).

عليه" (۱).

وجه الدلالة (٢): أن كلام عائشة -رضي الله عنها- حجة لغوية، وهي ترى كلام ابن عمر -رضي الله عنها- غير مطابق للواقع، ومع ذلك فقد وصفته بالوهم ولم تصفه بالكذب، وبذلك أثبتت أن الوهم واسطة بين الصدق والكذب.

ونوقش هذا الدليل:

بأن مراد عائشة -رضي الله عنها- أن ابن عمر -رضي الله عنهما- لم يكذب عمدا، بل وهم، وخبره غير مطابق للواقع، وبالتالي فهي لا ترى الواسطة (٢). والله أعلم.

الترجيح:

لعل الأولى -والله أعلم- أنه لا وجه للقول بأن معتقد المتكلم يبدل عدم مطابقة الواقع إلى صدق أو ينفي عنها وصف الكذب، وإذا كان هذا القول مبنيا على التحسين والتقبيح العقليين فهو جدير بالهجران، لا سيها وقد أدحضت شبه القائلين به، وثبتت الحجة على خلافه، كها أن مذهب أهل السنة والجهاعة تخطئة القائل بها لا يطابق الواقع في كل المسائل، والشهادة له بالمعذرة في الأمور الاجتهادية الفرعية الظنية، التي لا قطع فيها، فمتعمد الكذب فيها آثم، والمتكلم

⁽۱) الحديث مروي في البخاري ومسلم وغيرهما ولكن رواية: لم يكذب ولكنه وهم المخرجة في الترمذي والمذكور في الصلب نصها، فأخرج الحديث البخاري ك: الجنائز باب (يعذب الميت ببعض بكاء أهله) (٣/ ١٩٥/ ١٩٨) ومسلم ك: الجنائز (باب الميت يعذب ببكاء أهله) (٢/ ٢٩٢/ ١٩٠٤)، وأخرجه الترمذي في الجنائز باب ما جاء في الرخصة في البكاء على الميت (٢/ ٣١٧/ ١٠٠٤).

⁽٢) وجه الدلالة من استنتاج الباحث.

⁽٣) انظر: هذه المناقشة في شرح الكوكب المنير (٢/ ٣١٢، ٣١٣، ٣١٤).

بها يعتقد صدقه معذور.

نوع الخلاف في هذه المسألة:

قرر كثير من العلماء (١) أن الخلاف في هذه المسألة لفظي لأنه مبني على مجرد التعريف والاصطلاح، فإن قلنا: الصدق ما طابق الواقع كيف كان، والكذب ما خالف الواقع كيف كان، فهذا اصطلاح، ولا مشاحة في الاصطلاح.

وإن قلنا: يشترط العلم بالمطابقة وعدم المطابقة، فهذا اصطلاح، ولا مشاحة في الاصطلاح.

وجعل بعض العلماء (٢) الخلاف معنويا يبنى عليه فروع فقهية، ومن ذلك: لو ادعى عمرو أن له على زيد مائة ألف، فقال زيد: لا أنكر ما تدعيه، أو قال: لست منكرا لما تدعيه.

فهل هذا إقرار؟ قولان مخرجان على الخلاف(٣).

القول الأول: يكون إقراراً. ووجه تخريجه على الخلاف أنه لا واسطة بين الإقرار والإنكار، تنزيلا للإقرار والإنكار منزلة التصديق والتكذيب، فمتى لم ينكر فهو مقر. والله أعلم.

القول الثاني: لا يكون إقراراً. ووجه تخريجه أن هناك واسطة بين الإقرار والإنكار وهي السكوت، فليس بإقرار ولا بإنكار.

وقد ذكر الإسنوي فرعا يكون فيه المتكلم مقرا بالدين على جميع الأقوال، وهو:

 ⁽۱) منهم ابن الحاجب والرازي والصفي الهندي – انظر: بيان المختصر (۱/ ١٣٥)،
 والمحصول (۲/ ق.۱/ ٣٢٠) والنهاية (٧/ ٢٧٠٧)، البحر المحيط (٦/ ٨٤).

⁽٢) ومنهم الزركشي في البحر المحيط (٦/ ٨٤)، والإسنوي في التمهيد (١/ ٤٤٥).

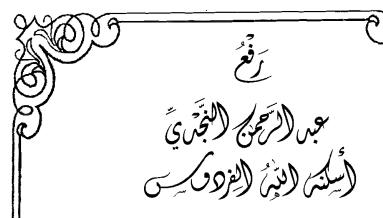
⁽٣) انظر: هذا الفرع في البحر المحيط (٦/ ٨٤).

إذا قال زيد: إن شهد شاهدان على أن على لعمرو مائة ألف فهم صادقان، . فل فلا مائة ألف، ولا تتوقف على الشهادة (١).

وجه التخريج: إن قلنا: الصدق مطابقة الواقع، وأقر بأن شهادتهم تطابق الواقع، فقد أقر بأن المائة عليه الآن، لأن الواقع لن يتغير قبل الشهادة ولا بعد الشهادة.

وإن قلنا: الصدق مطابقة الواقع مع اعتقاد المتكلم ذلك، وقد حكم بضدقها فقد أقر أيضا، لنفس العلة الماضية. وكذلك إذا قلنا: الصدق مطابقة معتقد المتكلم فحسب. والله أعلم

⁽١) انظر: هذا الفرع في التمهيد (ص ٤٤٥).



المطلب الثالث إطلاقات لفظ الأسلوب الخبري ومدلولاته

وفيه ثلاث مسائل:

المسألة الأولى : إطلاقات لفظ الأسلوب الخبري بين الحقيقة والمجاز

المسألة الثانية : أقسام إدراك المدلول الخبري عند الأصوليين

المسألة الثالثة : أقسام إدراك المدلول الخبري عند المناطقة

رَفْعُ معبر (لرَّحِمْ إِلَّهِ (النَّجْرَى يُّ (سِلنَمُ (لِنَبْرُ (الِفِرُونِ مِسِي

المسألة الأولى إطلاقات الأسلوب الخبري بين الحقيقة والمجاز

غير خفي أن لفظ (الأسلوب الخبري) إذا أطلق فإنه يتبادر انصرافه إلى معناه الحقيقي المفهوم من تعريفه، وهو الكلام المحتمل للصدق والكذب لذاته، والحقيقة هنا اصطلاحية عرفية (٢).

وقد يطلق لفظ (الأسلوب الخبري) مجازا على معان أخرى، بشرطين:

الشرط الأول: وجود علاقة بين المعنيين الحقيقي والمجازي.

الشرط الثاني: قيام قرينة مانعة من إرادة المعنى الحقيقي.

وهذان الشرطان ليسا من خصائص الأسلوب الخبري، بل هما شرطان الاستعمال أي لفظ لغوي في معنى مجازي^(٦)، فالتنصيص عليهما لكون الأسلوب الخبرى من أفراد هذه القاعدة.

وسأذكر في هذا المقام ما يحسن التنصيص عليه من هذه المعاني. إطلاق الأسلوب الخبرى على الدعاء:

رغم أن الخبر والإنشاء ضدان إلا أن المجاز يتسع لإطلاق أحدهما على الأخر، وذلك في الجملة التي تكون خبرية لفظا إنشائية في المعنى. ومن ذلك الجملة الدعائية، مثل: محمد على أبو بكر الله عناهما الطلب، إذ لمتكلم يسأل الله -عز وجل - من فضله أن يصلي على محمد وأن يرضى عن أبي بكر، والتقدير:

⁽١) انظر: التقرير والتحبير (١/ ٣٦١).

 ⁽۲) قسم كثير من العلماء الحتيقة إلى وضعية وعرفية وشرعية – انظر: روضة الناظر
 (۲/ ٥٤٩).

⁽٣) انظر: هذين الشرطين في روضة الناظر (٢/ ٥٥٤ - ٥٥٧)، حيث ذكر ذلك في فصلين: الأول: في العلاقات المصححة للمجاز، والثاني: في أن الأصل في الكلام جملة على الحقيقة.

اللهم صل على محمد وسلم وارض عن أبي بكر. وجميع الصيغ في الصلاة والسلام مع النبي ي ي يجري عليها هذا الحكم، وفي مقدمة المنهاج يقول العلامة البيضاوي أن حرحه الله : ونصلي على محمد الهادي إلى نور الإيمان، فقال السبكي أن معنى نصلي هنا نطلب الصلاة من الله تعالى، ومعنى نطلب إنشاء الطلب وكذلك نحمد معناه: إنشاء الحمد، وليس معناه الخبر، فعطف إنشاء على إنشاء - ا.هـ (٣) باختصار.

وما ذكره التقي السبكي –رحمه الله – أن لفظ «نصلي» يكون خبراً لفظاً وإنشاءً معنى مسلم به، وأما كلمة «نحمد» فالمتبادر –والله أعلم– أن معناها الخبركما أن لفظها الخبر.

وقد تكلم كثير من اللغويين في هذه المسألة: ففي القاموس (١^{٤). «ا}لا أبا لك»

⁽۱) هو العلامة عبد الله بن عمر بن محمد بن علي الشيرازي، أبو سعيد، الشهير بالقاضي البيضاوي، فقيه مفسر أصولي، شافعي المذهب، ومن مؤلفاته: المنهاج، ومختصر الكشاف في التفسير، وشرح المصابيح في الحديث، والغاية القصوى في الفقه، وتوفي سنة ١٨٥هـ. راجع: (طبقات الشافعية للإسنوي (١/ ٢٨٣-٢٨٤)، طبقات الشافعية للإبن السبكي (٨/ ١٥٧ - ١٥٩)، شذرات الذهب (٥/ ٣٩٣-٣٩٣)، البداية والنهاية (٣١٩ - ١٥٩).

⁽۲) هو العلامة على بن عبد الكافي بن على بن تمام السبكي الأنصاري الخزرجي، أبو الحسن، ولد سنة ۱۸۳هـ على الراجح، فقيه أصولي، شافعي المذهب، ومن مؤلفاته: مختصر طبقات الفقهاء، الاغربض في الحقيقة والمجاز والكنية والتعريض، وبدأ في شرح منهاج الوصول للبيضاوي المسمى بالإبهاج بشرح المنهاج، وأتمه ابنه التاج، وتوفي سنة ١٤٥هـ. راجع طبقات الشافعية (١/ ١٤٦)، الدرر الكامنة (٣/ ٣٣)، غاية النهاية (١/ ٥٥١)، الأعلام (٤/ ٣٠٢).

⁽٣) انظر: الإبهاج (١/ ٢٥).

⁽٤) القاموس (١/ ١٦٢٣).

دعاء في المعنى لا محالة، وفي اللفظ خبر، يقال: لمن له أب، ولمن لا أب له. اهـ وفي اللسان (١) والنهاية (٢): «لا سقاه الله الغيث، وخطأ الله نوأها»، وكلاهما بمعنى واحد.

إطلاق الأسلوب الخبري على الأمر والنهى:

وهذا من المجاز أيضا وسيأتي له مزيد تفصيل في ثنايا هذا البحث -إن شاء الله-(۲)، واقتصر هنا على مثالين، أحدهما في الأمر والآخر في النهي.

المثال الأول:

حديث القوم الحفاة العراة الذين رآهم النبي ﷺ فتغير وجهه ثم قام فخطب فقال: (تصدق رجل من ديناره، من درهمه، من ثوبه، من صاع بره، من صاع عره، حتى قال ولو بشق تمرة) فإن هذا الأسلوب الخبري لا يفيد إلا الأمر بالصدقة، ولذا تتابع الناس يتصدقون بالطعام والثياب.

المثال الثاني:

حديث (٥) (لا ينكح المحرم ولا ينكح).

(١) اللسان (١/ ١٧٨).

(٢) النهاية (٥/ ١٢١).

⁽٣) انظر على سبيل المثال: المسائل الثلاث التي اشتمل عليها المطلب الأول من المبحث الثاني من الفصل الثالث.

⁽٤) رواه مسلم في صحيحه _ ك: الزكاة، باب الحث على الصدقة ح (٢/ ٢٠٥/١٠)، البيهقي في السنن الكبرى ك: الزكاة باب التحريض على الصدقة وإن قلت (٤/ ١٧٥) تحت رقم (٧٥٣٠)، أحمد في المسند (٤/ ٣٥٨) تحت رقم (١٩١٩٧)، والنسائي في سننه الكبرى (٢/ ٣٩) تحت رقم (٢٣٣٥).

⁽٥) مسلم ك: النكاح باب تحريم نكاح المحرم، وكراهة خطبته (٢/ ١٠٣٠) رقم (١٤٠٩)، والنسائي في المجتبى ك: النكاح باب النهي عن نكاح المُحرم (٣٩٧/٥) تحت رقم

قال في المغرب (``: وهذا خبر في معنى النهي. ا.هـ

ولا يخفى أن هذا التفسير مبني على رفع الفعل المضارع «ينكح» في الموضعين فلا يكون كلمة (لا) ناهية تجزم الفعل المضارع والله أعلم. وصف الإشارة والدلالة المعنوية بالأسلوب الخبري:

قال الآمدي -رحمه الله-: اسم الخبر قد يطلق على الإشارات الحالية والدلائل المعنوية، كما في قولهم: عيناك تخبرني بكذا، والغراب يخبر بكذا، وقد يطلق على قول مخصوص، لكنه مجاز في الأول وحقيقة في الثاني. (٢) اهـ

وعبارته دقيقة، ولها أمثلة في الواقع، فكل إشارة مفهمة لا توصف على الحقيقة بخبر ولا إنشاء، لأن الإشارة لا تسمى كلاما، ومع ذلك فقد يوصف فاعلها بأنه أخبر بكذا، وهو تجوز واتساع في إطلاق لفظ الخبر، سوغه أن هذه الأمور تقوم مقام الكلام.

وأما العلامة المرداوي (٣) فقد مثل للدلالة المعنوية بالفعل النبوي، وللإشارة الحالية بالإقرار (١) وتمثيله جيد لأن الفعل النبوي دال على الحكم الشرعي، فكأنه

⁽٣٢٧٥، ٣٢٧٦)، وابن حبان (٩/ ٤٣٤) تحت رقم (٤١٢٣).

⁽١) المغرب (٢/ ٣٢٨).

⁽٢) الإحكام (٢/٣).

⁽٣) هو علي بن سليهان بن أحمد بن محمد علاء الدين المرداوي نسبة إلى (مردا) من قرى نابلس بفلسطين، شيخ المذهب الحنبلي، تولى رياسة المذهب، وانتقل إلى دمشق وتعلم بها ثم انتقل إلى القاهرة ثم إلى مكة، من مصنفاته: الإنصاف في معرفة الراجح من الحلاف، وتحرير المنقول في تهذيب علم الأصول. راجع: الضوء اللامع (٥/ ٢٢٧)، والأعلام للزركلي (٥/ ١٠٤).

⁽٤) مختصر التحرير (ص١١٢).

خبر عنه، وكذا الإقرار فإنه إشارة إلى الحكم، ومع ذلك فكل منها ليس خبرا حقيقة لأنه ليس كلاما، وإنها يسمى خبرا اتساعا في الإطلاق والله أعلم.

وجاء في الإبهاج (١٠): فإن قلت: لم سمى الأصوليون ما نقل عن النبي ﷺ أخباراً، مع أن معظمها أوامر ونواه، قلت: أجاب القاضي بوجهين:

أحدهما: أن حاصل جميعها آيل إلى الخبر؛ فالمأمور به في حكم المخبر عن وجوبه، وكذا القول في النواهي، والسر فيه: أنه ﷺ ليس آمراً على سبيل الاستقلال، وإنها الآمر حقاً الله تعالى، وصيغ الأمر من المصطفى ﷺ في حكم الإخبار عن الله تعالى.

والثاني: أنها سميت أخبارا لنقل المتوسطين، وهم يخبرون عمن يروي لهم. فروع فقهية مخرجة على التردد بين الخبر والإنشاء:

الفرع الأول:

جاء في الإبهاج: سأل بعض الفضلاء فيها إذا قال الزوج: أنت طالق، أنت طالق، وقصد بالثانية التأكيد، فإنه لا يقع إلا واحدة والحالة هذه، فقال: الجملة الثانية لا جائز أن تكون خبرية، لأن الجملة الخبرية غير الإنشائية وشرط التأكيد أن يكون من جنس الأول، ولا أن تكون إنشائية، وإلا وقع طلقتان.

ويمكن أن يجاب: باختيار أنها إنشائية، ولا يلزم ما ذكر؛ فإنها إنشاء للتأكيد، ولا يقع بإنشاء التأكيد شيء، وليست بإنشاء الإيقاع فاشتركت مع الأولى في أصل الإنشاء وافترقتا فيها أنشأه (٢). اهـ

ومبعث التساؤل: أن الجملة الأولى (أنت طالق) إنشائية، فوقعت بها طلقة، وأن الجملة الثانية (أنت طالق) مترددة بين الخبر والإنشاء، فإن قيل: إنشائية

⁽۱)الإيهاج (۱/۲۲).

⁽٢) الإيهاج (١/ ٢٤٧).

اقتضت إيقاع طلقة أخرى، وهذا خلاف ما قصد المتكلم، فقد قصد بها التأكيد، ولم يقصد بها إيقاع طلاق، وإن قلنا خبرية لم تصلح لتأكيد الجملة الأولى، لأن الإنشاء لأ يؤكد بالخبر، وقد تبين بهذا الإيضاح ما انفصل به السبكي عن الإشكال، وهو أن المراد تأكيد الإنشاء بجملة إنشائية.

الفرع الثاني:

إذا كان لرجل عبد أكبر سنا من سيده، فقال السيد: هذا ابني، فهل يعتق العبد بذلك؟

قال أبو يوسف^(۱) ومحمد: لا يعتق العبد بذلك، لأن هذا القول لم ينعقد لما وضع له أصلا فصار لغوا لا حكم له.

وقال أبو حنيفة (٢): يعتق العبد بذلك؛ لأن المجاز خلف عن الحقيقة في التكلم لا في الحكم. (٢)

⁽۲) هو الإمام الأعظم، أبو حنيفة، النعمان بن ثابت، التيمي بالولاء، الكوفي أحد الأئمة الأربعة، قال الإمام الشافعي: الناس في الفقه عيال على أبي حنيفة. وأشهر تلاميذه: أبو يوسف ومحمد بن الحسن وزفر بن الهزيل، ومن آثاره: المسند (في الحدبث)، والمخارج (في الفقه)، راجع: الجواهر المضيئة (۱/ ۶۹ – ۱۳۳)، وتاريخ بغداد (۳/ ۳۲۳ – ۲۲۶)، والنجوم الزاهرة (۲/ ۱۲)، والبداية والنهاية (۱/ ۱۰۷ – ۱۰۸)، ومرآة الجنان (۱/ ۳۲۰ – ۱۰۸).

⁽٣) ذكر هذا الفرع صدر الشريعة في التوضيح وابن نجيم في شرح المنار، انظر: التلويح

وجه بناء هذا الفرع على التردد بين الحقيقة والمجاز:

أن عبارة المتكلم (هذا ابنى) أسلوب خبري، ولا يصدق على الحقيقة (الواقع)، لكن يحتمل الصدق على المجاز أو التشبيه، فتكون بمعنى (هذا مثل ابني)، فإن قلنا: إن هذه العبارة مجاز مقبول في إنشاء العتق عتق العبد، لأنه شبهه بابنه، وابنه حر، وإلا: فلا. والله أعلم.

صيغ العقود والفسوخ بين الخبر والإنشاء:

اتفق العلماء على أن صيغ العقود كبعت واشتريت وزوجت، وصيغ الفسوخ كمثل أقلت وطلقت وأعتقت وفسخت، أخبار باعتبار وضعها اللغوي، كما اتفقوا على أنها قد تستعمل في لسان الشرع كذلك في الإخبار عن عقد حصل أو فسخ مضى.

واختلفوا فيها إذا استعملت في الشرع لإحداث حكم في المستقبل هل تكون منقولة من الأخبار إلى الإنشاء أو لا تكون منقولة.

- فقالت الحنفية: إنها ليست منقولة، بل تكون مستعملة في الإخبار مجازاً، وذلك بأن يقدر أن مضمون هذه الصيغ موجود قبل النطق بها، وأن هذه الصيغ مجبرة عن هذا المضمون تنزيلا لما سيحصل منزلة الحاصل لتحققه مجازاً، باعتبار ما يؤول إليه، والمجاز وإن كان خلاف الأصل لكنه أرجح من النقل^(۱).

- وقالت الشافعية: إنها منقولة من معانيها اللغوية وهي الإخبار، لمعنى آخر وهو الإنشاء (٢).

⁽١/ ١٣٨)، وفتح الغفار (١٦٨).

⁽١) انظر: أصول البزدوي (١/ ٨٥)، وأصول السرخسي (١/ ١٦٦).

⁽٢) انظر: الإبهاج (١/ ٢٤٧، ٢٩٢).

واستدلوا بأدلة ثلاثة: الدليل الأول:

لو كانت هذه الصيغ أخباراً فإما أن تكون أخباراً عن الماضي أو الحال أو المستقبل والكل باطل: لأنها إن كانت أخباراً عن الماضي أو الحال لم يقبل مضمونها التعليق؛ لأن التعليق هو توقف وجود شئ على وجود شئ آخر، والماضي والحال موجودان فلا يعلق عليها، لكن مضمون هذه الصيغ كالطلاق والعتق والبيع يقبل التعليق اتفاقاً.

ولو كانت أخباراً عن المستقبل لم يقع مضمونها أصلا لأنها تكون بمثابة الوعد، والوعد لا يجب الوفاء به، فيكون قول القائل طلقت وأعتقت بمثابة قوله سأطلق وسأعتق، ولا يقع الطلاق والعتق بهذا؛ لكونه وعداً فكذلك لا يقع بها في معناه.

وإذا بطل أن تكون هذه الصيغ أخباراً عن الماضي أو الحال أو المستقبل، بطل أن تكون أخباراً؛ لأن الخبر لا يخرج عن هذه الأزمان الثلاثة فتعين أن يكون إنشاءً، وهو المطلوب.

الدليل الثاني:

لو كانت هذه الصيغ أخباراً: فإن كانت كاذبة لم يعتد بها اتفاقاً؛ لأن الأحكام لا تبنى على الكذب.

وإن كانت صادقة فلا جائز أن يكون صدقها أي تحقق مضمونها متوقفا على غيرها؛ لأننا متفقون على أن مضمون هذه الصيغ لا يقع بدونها، فالطلاق لا يقع بدون لفظه، والبيع لا يقع بدون ما يدل عليه، ولا جائز أن يكون صدقها أي تحقق مضمونها متوقفاً على هذه الصيغ، وإلا لزم الدور؛ لأن تحقق المضمون يكون متوقفا على صدق الخبر، وصدق الخبر أو مطابقته للواقع يكون متوقفا على تحقق مضمونه، والدور باطل، وإذا بطل أن تكون هذه الأخبار صادقة أو

كاذبة فقد بطل أن تكون أخباراً؛ لأن الخبر إما صادق وإما كاذب، وتعين أن تكون إنشاءً، وهو المطلوب.

الدليل الثالث:

أن الزوج إذا قال لمطلقته الرجعية طلقتك:

فإن قصد الإخبار عن الطلاق الماضي لم يلزمه طلاق آخر.

وإن لم يقصد شيئاً أو قصد الإنشاء فإنه يقع عليه طلاق آخر اتفاقاً.

ولو كانت هذه الصيغ أخباراً لما وقع عليه الطلاق الثاني إذا لم يقصد شيئاً حلاً للكلام على الإخبار عن الطلاق السابق، فوقوع الطلاق عليه عند عدم القصد دليل على الإنشاء وهو ما ندعيه (١).

الترجيح:

لعل الراجح -والله أعلم- أن العبرة في إطلاق مصطلحي الخبر والإنشاء مرجعه إلى اللفظ فقط، حتى لا يختل الضابط، وهذه الصيغ إنشائية في معناها، لكنها خبريه في مبناها، فيطلق عليها مصطلح الخبر، ثم نقول: هو أسلوب خبري أريد به الدلالة على معنى الإنشاء.

⁽۱) انظر: الإبهاج (۱/۲٤۷، ۲۹۲)، وأصول البزدوي (۱/۸۰)، وأصول السرخسي (۱/۱۲۲).

] ﴿ لَيْكُ اللَّهِ الْمُوْوَكُ مِنْ الْأَسْلُوبِ الْحَبْرِي وَأَثْرُهُ فِي الْاسْتَدْلَالُ

المسألة الثانية أقسام إدراك المدلول الخبري عند الأصوليين تمهيد: اهتمام الأصوليين بقضية الإدراك

يهتم الأصوليون بمسألة الإدراك اهتهاماً كبيراً، ويظهر ذلك في ثنايا حجاجهم وتناولهم للمسائل، فتجد ذلك واضحاً في بحثهم عن كون المسالة قطعية أو ظنية، وقد يقولون علمية وعملية، ويترتب على ذلك أمور في التقليد (۱)، والتصويب والتخطئة في الاجتهاد (۱)، وفي تخصيص القطعي بالظني والعكس (۱)، وقطعية دلالة العام على الأحكام وعدمها (۱)، وأنواع الإجماع (۱)، والأقيسة من حيث القطعية والظنية (۷)، وتأثير ذلك على الحجية، والخبر المتواتر والآحاد، ودرجة إفادة كل منها (۸).

والمهتمون بذلك على النحو المذكور جميع الأصوليين، لكن منهم فريقاً أولى

⁽١) حيث يفرقون بين التقليد في الفروع الفقهية الظنية والتقليد في الأصول العقدية القطعية اليقينية. انظر على سبيل المثال: روضة الناظر (٣/ ١٠١٧)، المعتمد (٢/ ٣٦٥)، الإبهاج (٣/ ٢٧٤).

⁽٢) وذلك في بعض المسائل، وأهمها تأثيم المخطئ في القطعيات دون الفروع الفقهية الظنية العقدية اليقينية. انظر على سبيل المثال: روضة الناظر (٣/ ٩٧٥)، وشرح الكوكب المنير (٤/ ٤٨٩).

⁽٣) انظر على سبيل المثال: روضة الناظر (٢/ ٧٢٦)، الإحكام للآمدي (٣/ ٣٢١).

⁽٤) انظر على سبيل المثال: روضة الناظر (١/ ٣٢٧)، الإحكام للآمدي (٣/ ١٥٠).

⁽٥) انظر على سبيل المثال: روضة الناظر (٢/ ٦٦٦)، أصول السرخسي (١/ ١٤٤).

⁽٦) حيث يقسمون الإجماع إلى قطعي وظني، ويفرقون في الحكم على المنكر في كل منها، انظر على سبيل المثال: روضة الناظر (٢/ ٥٠٠)، العدة (٢/ ٥٨).

⁽٧) انظر على سبيل المثال: البحر المحيط (٧/ ٣٦).

⁽٨) انظر على سبيل المثال: روضة الناظر (١/ ٣٤٧، ٣٦٢)، أصول السرخسي (١/ ٢٧٤، ٣٢٥).

هذا الأمر عناية خاصة حيث صدر كتابه مختصراً أو مطولاً بضبط ما يتعلق بالإدراك ومراتبه، وما يتعلق بكل قسم من أحكامه، وفي الطليعة من هؤلاء الإمام الغزالي في مقدمة المستصفى، وقد وصفها بأنها تصلح مقدمة لجميع العلوم، وأنها منطقية، وأنه اختصرها من كتابه المنطقي محك النظر وكتابه معيار العلم.

ومن الأصوليين من تأثر بالغزالي في هذا المنهج، سواء كان مختصراً لكتابه (المستصفى) أم كان مؤلفاً في العلم بالاستقلال، وممن اهتم بالمقدمات المنطقية:

- الشيخ موفق الدين^(١)، ابن قدامة المقدسي، في كتابه القيم (روضة الناظر وجنة المناظر)^(٢)

وقد نبه بعض شراح الروضة ومختصريها كالشيخ ابن بدران (٢٦) والنجم الطوفي (١٠)،

⁽۱) هو العلامة عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة المقدسي الدمشقي الصالحي، أبو محمد، ولحد سنة ۱۹۵ هـ على البراجح، فقيه أصولي، حنبلي المذهب، ومن مؤلفاته: المعني، والكافي، والمقنع، وروضة الناظر وجنة المناظر، والتوابين وغيرها، وتوفي سنة ۲۲ هـ. راجع (طبقات الحنابلة (۲/ ۱۳۳۳–۱۶۹)، مختصر طبقات الحنابلة (۵)، فوات الوفيات (۱/ ۲۳۳–۱۶۳۶)، شذرات الذهب (٥/ ۸۸ – ۹۲)، البداية والنهاية والنهاية (۲/ ۱۰۱ – ۱۰۱).

⁽٢) انظر: روضة الناظر (١/ ٦٤) وما بعدها، ونزهة الخاطر (١/ ١٥).

⁽٣) هو العلامة عبد القادر بن أحمد بن مصطفى بن عبد الرحيم بن محمد بن بدران، فقيه أصولي أديب، حنبلي المذهب، ومن مؤلفاته المشهورة كتابه: المدخل إلى مذهب الإمام أحمد، وتعليقاته على شرح روضة الناظر للشيخ ابن قدامة التي سهاها نزهة الخاط العاط، والكواكب الدرية، وغيرها، وتوفي سنة ١٣٤٦هـ. راجع: الأعلام (٤/ ٣٧)، معجم المؤلفين (٥/ ٢٨٣).

⁽٤) هو العلامة سليمان بن عبد القوي بن عبد الكريم بن سعيد الصرصري البغدادي، نجم الدين الطوفي، ولد سنة ٦٥٧ هـ على الأرجح، وله مختصر الروضة في الأصول (البلبل)

- على تأثر الموفق بالحجة في هذا المنهج.(١)
- وابن رشيق المالكي ^(٢) في مقدمة اللباب^(٦)
 - العلامة ابن الحاجب المالكي(٤)
- والإمام ابن جزي الكلبي (٥) في مختصره المسمى: تقريب الوصول إلى علم

وشرحه، والإشارات الإلهية إلى المباحث الأصولية، وعلم الجذل في علم الجدل، وغير ذلك، توفي سنة ٧١٦هـ انظر: إلدرر الكامنة لابن حجر (٢/ ٢٤٩) وما بعدها، شذرات الذهب (٦/ ٣٩٩)، المصلحة في التشريع الإسلامي د/ مصطفى زيد، ترجمة الطوفي د. عبد الله التركى في بداية تحقيقه لشرح مختصر الروضة (١/ ٢١).

- (١) شرح مختصر الروضة للطوفي (١/ ٩٢).
- (٢) هو العلامة الحسين بن عتيق بن الحسين بن عتيق بن الحسين بن رشيق، أبو علي، ولد عام و ٥٤٥هـ، و تتلمذ على والده و شيخ المالكية أبي الطاهر إسهاعيل بن مكي، وغيرها وبرع في الفقه حتى كان شيخ المالكية في وقته، و تتلمذ على أئمة فضلاء أشهرهم المنذري صاحب الترغيب والترهيب، ومن أشهر كتب ابن رشيق كتاب «لباب المحصول في علم الأصول» وهو مختصر من كتاب المستصفى للغزالي، و توفي سنة ١٣٢هـ. انظر المقدمة المتميزة التي صدر بها كتاب لباب المحصول لكاتبها، محمد غزالي عمر جابر المقدمة المتميزة التي صدر بها كتاب لباب المحصول لكاتبها، محمد غزالي عمر جابر المحمول)، والديباج المذهب (١/ ٣٣٣).
 - (٣) لباب المحصول في علم الأصول (١٨٨١).
- (٥) هو العلامة محمد بن أحمد بن محمد بن عبد الله بن جزي الكلبي، أبو القاسم، ولد سنة ٢٩٣ هـ على الراجح، فقيه أصولي لغوي، مالكي المذهب، ومن مؤلفاته: تقريب

الأصول، حيث بدأه بجعل الفن الأول من فنون الكتاب الخمسة: «المعارف العقلية» ثم جعل مدارك العلوم أول مسألة من هذا الفن (١)

- وتبعه في ذلك ابن عاصم الأندلسي (٢) في ألفيته الأصولية المسهاة بمهيع الوصول في علم الأصول، وأول ما نظمه بعد المقدمة: القول في مدارك العلوم (٢).
 - والإمام الزركشي في كتابه البحر المحيط
- وقد أهمل وابن رشد^(١) هذه المقدة عمداً في مختصره للمستصفى، وهو من كبار المناطقة كما هو معلوم

الرصول إلى علم الأصول، والقوانين الفقهية، والفوائد العامة في لحن العامة، وغيرها، وتوفي ُسنة ٧٤١هـ. راجع الدرر الكامنة (٣/ ٣٥٦)، نيل الابتهاج (٢٣٨)، الأعلام (٥/ ٣٢٥).

(١) تقريب الوصول (ص٣٣).

(٢) هو العلامة محمد بن محمد بن محمد بن عاصم القيسي الأندلسي الغرناطي، أبو بكر، ولد سنة ٢٠هـ على الراجح، قاض فقيه، مالكي المذهب، وله: أراجيز في الأصول والنحو والقراءات، وتحفه الحكام في نكت العقود والأحكام، والعاصمية في الفقه المالكي، وتوفي سنة ٢٤٩هـ. راجع نيل الابتهاج (ص٢٨٩)، شجرة النور (ص٢٤٧)، وهدية العارفين (٢/ ١٨٥)، ومعجم المطبوعات (ص٢٥٦).

(٣) مهيع الوصول (ص٢٥).

(٤) هو العلامة محمد بن أحمد بن محمد بن رشد القرطبي، أبو الوليد، وهو ابن رشد الحفيد، ولا سنة ٥٢٠هـ على الراجح، فقيه أصولي طبيب، ومن مؤلفاته: بداية المجتهد ونهاية المقتصد في الفقه، والكليات في الطب، مختصر المستصفى الضروري في أصول الفقه، وغيرها، وتوفي سنة ٥٩٥هـ. راجع عيون الأنباء في طبقات الأطباء (١/ ٥٣٠-٥٣٥)، الديباج المذهب (١/ ٢٨٠-٢٨٥)، شذرات الذهب (٢/ ٣٢٠).

أقسام الإدراك عند الأصوليين:

مراتب الإدراك عند الأصوليين خمسة: العلم، والجهل، والشك، والظن، والظن، والوهم. (١)

ووجه الحصر في هذه الخمسة:

أن الإدراك إما أن يكون جازما لا يحتمل نقيضا، وإما أن يكون غير جازم، أي يحتمل خلافه.

والأول: -الجازم- إما أن يطابق الواقع، أو لا يطابقه، فإن طابقه فهو العلم، وإن لم يطابقه فهو الجهل.

والثاني: وهو أن يحتمل غير المدرك ويكون الاحتمالان على درجة واحدة أو لا، فإن كان الاحتمالان على درجة واحدة فهو الشك.

وإن كان أحدهما أرجح من الآخر، فالراجح -حينئذ- هو الظن، والطرف المرجوح هو الوهم. (٢)

وهذه الأقسام الخمسة، جعلها بعضهم أقساما للإدراك، وبعضهم جعلها أقساما للتصديق؛ كابن عاصم المالكي، في منظومته مهيع الوصول^(٢)

وأبدأ بيانها على النحو الآتي:

المرتبة الأولى من مراتب الإدراك: العلم

يتميز العلم عن سائر أقسام الإدراك بأنه: اعتقاد جازم بأمر مطابق للواقع.

⁽۱) انظر شرح العضد على ابن الحاجب (ص۱۱)، وشرح الكوكب المنير (۱/ ٧٣–٧٤)، وحاشية البناني (۱/ ٢٤٧–٢٥٦).

⁽۲) انظر شرح العضد على ابن الحاجب (ص١٤)، وشرح الكوكب المنير (١/٧٣-٧٤)،وحاشية البناني (١/ ٢٤٧-٢٥٦).

⁽٣) راجع: مهيع الوصول في علم الأصول لابن عاصم الأندلسي المالكي (ص٥٦، ٢٦).

ومثاله: من يرى الشمس بعينيه فإنه يحصل له اعتقاد جازم بوجودها وكونها طالعة الآن، لا يحول بينه وبينها سحاب ولا غيره، فلا يمترى في ذلك أدنى درجات الامتراء، وهذا معنى الاعتقاد الجازم.

وأبرز. اهتهامات الأصوليين في هذا المقام أمران: الأمر الأول: مدى إمكان وضع حد لتعريف العلم:

حيث اختلف الأصوليون في هذه المسألة، فمن قائل بأن العلم لا يمكن حده، أو يعسر تعريفه بالحد الحقيقي. (١)

ومن قائل بأن تعريف العلم ممكن، ولا أدل على الإمكان من الوقوع، حيث ذكروا تعريفات للعلم. (٢)

الأمر الثاني: العلم بين التفاوت وعدم التفاوت؟

ولتصوير هذا الفرع أقول: الأمور التي يعتقدها الإنسان اعتقادا جازما لا يقبل احتهال الضد ولا الامتراء، كالمشاهدات، والمسموعات، هل يدركها جميعها على درجة واجدة، أم تتفاوت في الإدراك؟ وهل يستوي جميع المكلفين في إدراكها؟

وبعبارة أخرى: لا يؤمن العبد حتى يعتقد اعتقادا جازما بالبعث واليوم الآخر، فهل هذا الاعتقاد على درجة واحدة بين جميع المكلفين، بمعنى أن العلم درجة واحدة، من أدركها فهو مؤمن، ومن اختلت عنده فهو منافق؟ أم أن المكلفين يتفاوتون، والعلم درجات، وكلها اعتقاد جازم، لكن بعضها أعلى شأنا

⁽١) انظر مثلا: المستصفى (١/ ٧٧)، حيث قال الغزالي -رحمه الله-: "وربها يعسر تحديده على الوجه الحقيقي، بعبارة محررة، جامعة للجنس والفصل الذاتي ... الخ" وانظر: الإحكام (١/ ١١)، والبحر المحيط (١/ ٧٥-٧٦).

⁽٢) كالتعريفات التي سأذكرها بعد قليل.

من بعض، والحد الأدنى منها كاف لتحصيل وصف الإيهان، متى كان تصديقا كاملا لا يعتريه أدنى ريب؟

وللعلماء في تفاوت العلوم قولان بالإثبات والنفي (١)، وثالث بأن أصل العلم لا يتفاوت، وإنها يتفاوت بحسب الطريق الموصل إليه، من حيث الوضوح والخفاء. (١)

و مما يستدل به على التفاوت بين العلوم ما أخرجه الإمام أحمد (٢) في مسنده، وابن حبان في صحيحه عن ابن عباس -رضي الله عنها- أن النبي الله قال: (ليس الخبر كالمعاينة إن موسى لم يلق الألواح لما سمع عن قومه وألقاها حين رآهم) (٤).

⁽۱) انظر البحر المحيط (۱/۷۹-۸۲)، وشرح الكوكب المنير (۱/۲۱)، البرهان (۱/۱۳/۱).

⁽٢) وهو رأي الرازي كها في تفسيره مفاتيح الغيب (٣/ ٣٥٨).

⁽٣) هو الإمام الجليل، أبو عبد الله أحمد بن محمد الشيباني الوائلي، إمام المذهب الحنبلي، وشهرته تغني عن الإطالة في ترجمته، وقد صنف المسند، والتاريخ، والناسخ والمنسوخ، والتفسير، والزهد، وغيرها، وأخذ عنه الحديث جماعة من الأماثل منهم البخاري ومسلم. وتوفي سنة ٤١١هـ. راجع: حلية الأولياء (٩/ ١٦١-٢٢٣)، وتاريخ بغداد (٤/ ٢١٣-٤٣٠)، وتاريخ دمشق لابن عساكر (٢/ ٣١-٥٠)، وطبقات الحنابلة (١/ ٤/ ٣٤-٣٤)، والبداية والنهاية (١/ ٥/ ٣٤٣-٣٤٣)، والوفيات (١/ ٣٤-٥٠).

⁽³⁾ رواه أحمد في المسند (1/ ٢٧١/ ٢٤٤٧)، وابن حبان (كتاب التاريخ، باب ذكر السبب الذي من أجله ألقى موسى الألواح (٩٦/١٤)، والحاكم في المستدرك (٢/ ٣٥١/ ٣٥٠) وقال: حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه. وصححه الألباني في صحيح الجامع برقم (٣٧٣) والأرنؤوط في تعليقه على الحديث رقم (٢٤٤٧) من المسند، وقال صحيح رجاله ثقات رجال الشيخين غير سريج بن النعمان، فمن رجال البخارى، انظر: المسند (1/ ٢٧١).

تعريف العلم في اللغة:

العلم لغة: اليقين، يقال: علم يعلم. إذا تيقن، وجاء بمعنى المعرفة والفرق بين العلم والمعرفة اصطلاح محض، ويأتي لفظ (عِلم) بمعنى شَعر، فتقول: علمت به إذا شعرت به. (١)

تعريف العلم في الاصطلاح:

للأصوليين في تعريف العلم عبارات منها:

«العلم هو الاعتقاد المقتضي لسكون النفس إلى أن معتقده على ما اعتقده عليه». وهذا التعريف لأبي الحسين البصري^(٢) في المعتمد.^(٣)

وهذا التعريف يدخل فيه الجهل المركب، لأنه يشمل ما طابق الواقع وما خالف الواقع؟

وقريب منه ما جاء في إجابة السائل: هو المعنى الذي اقتضى سكون النفس بها علمته. (⁴⁾

ويرد عليه نفس الإيراد، وكذا يرد عليه مجيء لفظ (علمته) وهو من مادة الكلمة المعرفة.

- العلم معرفة المعلوم على ما هو به.

⁽١) المصباخ المنير، مادة (علم) (ص٤٢٧).

⁽٢) هو محمد بن علي الطبب البصري، أبو الحسين، فقيه أصولي، أحد أئمة المعتزلة، ومن مؤلفاته: تصفح الأدلة، والمعتمد، وتحرير الأدلة، وتوفي سنة ٤٣٦هـ. راجع (طبقات المعتزلة (ص٣٨٧)، البداية والنهاية (١٢/ ٥٣ - ٥٥)، وفيات الأعيان (٤/ ٢٧١)، النجوم الزاهرة (٥/ ٣٢).

⁽T) Hazal (1/0).

⁽٤) إجابة السائل (ص٢١).

وهذا التعريف ذكره الغزالي في المستصفى (١)، وقال إن فيه تطويلاً وتكريراً. وفيه أيضاً ذكر كلمة (المعلوم) في تعريف العلم، وهما من مادة واحدة.

- العلم هو الوصف الذي يتأتى للمتصف به إتقان الفعل وإحكامه.

ذكره الغزالي أيضاً، وقال (٢): وهذا ذكر لازم من لوازم العلم، وهو أبعد مما قبله، من حيث إنه أخص من العلم، فإنه لا يتناول إلا بعض العلوم، ويخرج منه العلم بالله وصفاته، إذا ليس يتأتى به إتقان فعل وإحكامه.

- العلم عبارة عن صفة يحصل بها لنفس المتصف بها التمييز بين حقائق المعاني الكلية، حصو لا لا يتطرق إله احتمال نقيضه.

وهذا التعريف ذكره الآمدي في الإحكام (٣). ويرد عليه ما ورد على التعريف الأول من دخول الجهل المركب، لأنه لم يفرق بين ما طابق الواقع وما لم يطابقه.

- العلم صفة توجب تمييزاً لا يحتمل النقيض.

وهذا التعريف ذكره ابن الحاجب ووصفه بأنه «أصح الحدود» (أ) وهذا التعريف موجز، ولا يرد عليه ما ورد على التعريفات السابقة، وهو في معنى قولهم «العلم هو الإدراك الجازم الثابت المطابق للواقع» (أ)، لأن المقصود واحد وهو التيقن نما يطابق الواقع ولا يتحمل النقيض بيحال، لا في الواقع، ولا عند المتيقن، وهذا التعريف هو المختار لما ذكر.

⁽١) المستصفى (١/ ٧٤).

⁽٢) المستصفى (١/ ٧٥-٧٦).

⁽٣) الإحكام للآمدي (١/ ١١).

⁽٤) المختصر مع شرح العضد (١٣)، وتبعه الشارح واختار نفس النعريف في المواقف (١/ ٥٦).

⁽٥) التوقيف على مهمات التعاريف (١/ ٥٢٢).

المرتبة الثانية من مراتب الإدراك: الجهل

أبسط تعريف بالجهل هو التعريف بالسلب، حيث قال العلماء: الجهل عدم لعلم

وجاء في المنظومة الصلاحية:

مِنْ بَعْدِ حَدِّ الْعِلْمِ كَانَ سَهلا فَاحْفَظْ فَهَذَا أَوْجَزُ الْحُدُودِ (١) وَإِنْ أَرَدْت أَنْ تَحُدَد الجُهُدلا وَهُو انْتِفَاءُ الْعِلْم بِالْمُقْصُودِ

تعريف الجهل في اللغة:

الجهل لغة ضد العلم، وجهِل على غيره سفه وأخطأ، وجهِل الحق أضاعه، وتجاهل تظاهر بالجهل، والتجهيل النسبة إلى الجهل، واستجهله عده جاهلاً واستخفه أيضاً. (٢)

تعريف الجهل في الاصطلاح:

ينقسم الجهل إلى قسمين، بسيط ومركب، ولكلٍ تعريفه في الاصطلاح. القسم الأول: الجهل البسيط:

وهو جهل العوام ومن في حكمهم، وهو: انتفاء (٣) العلم عما من شأنه أن بكون عالماً. (٤)

⁽١) انظر: حاشية العطار على جمع الجوامع (١/ ٢١٤)، وفيه أن هذه القصيدة لابن مكي، تسمى بالصلاحية؛ لأنه أهداها للسلطان يوسف صلاح الدين -رحمه الله تعالى- فأقبل عليها وأمر بتعليمها حتى للصبيان في المكاتب. ا.هـ ولم أقف على ترجمة لابن مكي.

⁽٢) مختار الصحاح مادة (جهل) (١٠١)، والمصباح المنير مادة (جهل) (١١٣).

 ⁽٣) وجدت التعبير بكلمة (انتفاء) أفضل من التعبير بكلمة (عدم) المذكورة في المواقف والتعريفات.

⁽٤) المواقف (٢/ ٦٥)، والتعريفات (١/ ١٠٨).

وقيل في تعريفه: عدم العلم بها من شأنه أن يعلم. (١)

وجاء في الحدود الأنيقة (٢): انتفاء العلم بالقصود بأن لم يدرك أصلاً.

فالذي لا يدرك الأمر على ما هو به يسمى جاهلاً جهلاً بسيطاً، بخلاف من يدرك ضد الواقع، فهو جاهل جهلاً مركباً.

وهذا التعريف فيه نوع من التكرار، لأن آخره تفسير لأوله.

التعريف المختار:

الجهل البسيط هو انتفاء إدراك الشيء بالكلية.

وهو تعريف الفتوحي، وقال في شرحه:

من سئل: هل تجوز الصلاة بالتيمم عند عدم الماء؟ فقال: لا. كان ذلك جهلاً مركباً من عدم العلم بالحكم. من الفتيا بالحكم الباطل، وإن قال: لا أعلم. كان ذلك جهلاً بسيطاً. (٣)

وقيل: إن هذا التعريف غير مانع لدخول الظن عند من لا يراه علما، كذا الشك والغفلة.

القسم الثاني: الجهل المركب

وهو جهل الحكماء ومن في حكمهم، وهو محط اهتمام العلماء تحذيرا منه وتنفيرا من الوقوع فيه.

وسمي مركبا لأنه انضم فيه مع عدم العلم بالمقصود: الإدراك الخاطئ، ثم الجزم به مع كونه خاطئا.

والجهل المركب ضلال والعياذ بالله، إذ الجاهل جهلا بسيطا يمكن تعليمه،

⁽١) دستور العلماء لابن مكي (١/ ٢٨٨).

⁽٢) الحدود الأنيقة (١/ ٦٨).

⁽٣) شرح الكوكب (١/ ٧٧).

أما الجاهل جهلا مركبا فغير يسير تعليمه لكونه جازما بالنقيض أو الضد (''

قال ابن مفلح في آدابه:

يَظُنُ الْغَمْرُ أَنَّ الْكُنْبَ تَهُدِي وَمَا يَدْدِي الجُهُولُ بِأَنَّ فِيهَا إذَا رُمْت الْعُلُومَ بِغَيْرِ شَدِيْخ وَتَلْتَبِسُ الْعُلُومُ عَلَيْك حَتَّى

أَخَسا فَهُسمِ لإِذْرَاكِ الْعُلُسومِ فَصَا فَهُسمِ لإِذْرَاكِ الْعُلُسومِ غَسوَ الْفَهِسِمِ خَسرَ الْفَهِسِمِ ضَلَلْت عَسنُ السَّمَرَاطِ المُستَقِيمِ ضَلَلْت عَسنُ السَّمَرَاطِ المُستَقِيمِ تَسمِيرَ أَضَلَ مِسنُ تومَسا الحُكِسِم (٢)

تعريف الجهل المركب:

للعلماء في تعريف الجهل المركب تعريفان:

التعريف الأول:

- اعتقاد المعلوم على خلاف ما هو به (7). وهو تعریف ابن السمعانی وقریب منه قول القاضي أبی یعلی: تبین المعلوم علی خلاف ما هو به. (9)

وهو تعريف موضح، غير أن به إطناب يسير لزيادة كلمة (المعلوم)، ويحتاج

⁽۱) تهذيب الأسماء واللغات (۳/ ۵۲)، فتح الغفار بشرح المنار (۳/ ۱۰۲، ۱۰۳)، الكليات (ص۰ ۳۵)، التوقيف (ص٥٠).

⁽٢) الآداب الشرعية لابن مفلح (٢/ ١٢٦،١٢٥).

⁽٣) قواطع الأدلة (١/ ٢٣).

⁽٤) هو العلامة منصور بن محمد بن عبد الجبار بن أحمد التميمي المروزي المعروف بابن السمعاني، أبو المظفر، ولد سنة ٢٦١ه على الراجح، فقيه أصولي محدث، كان حنفي المذهب ثم انتقل إلى مذهب الشافعية، ومن مؤلفاته: منهاج أهل السنة، والقواطع في أصول الفقه، والانتصار في الحديث، وغيرها، وتوفي سنة ٤٨٩ه. راجع: (طبقات الشافعية للسبكي (٤/ ٢١- ٢٦)، النجوم الزاهرة (١٦٠/٥)، البداية والنهاية (٢١/ ١٥٠ - ١٥٤)، شذرات الذهب (٣/ ٣٩٣).

⁽٥) العدة (١/ ٢٨).

تعريف القاضي أبي يعلى إلى قيد يفيد الجزم بالتبين.

وعبر الصنعاني^(١) بقوله: إدراك الشيء على خلاف ما هو عليه.^(٢) وفي الحدود الأنيقة: إدراك الشيء على خلاف هيئته في الواقع.^(٣) ويحتاج أيضاً إلى قيد يفيد الجزم، كها أن التقيد بالشيء لا ضرورة له.

التعريف الثاني:

اعتقاد جازم غير مطابق للواقع.

وهو ما اختاره الجرجاني في التعريفات.(٤)

وهو تعريف دقيق مختصر، حيث لم يتم تقييد الاعتقاد فجاء شاملاً، وجاءت كلمة (غير مطابق) أفضل من كلمة (على خلاف)، لشمولها كل أنواع الخلاف، لأن كلمة (غير) موغلة في الإبهام. وهذا التعريف هو المختار.

الظن عند اللغويين مصدر من باب (قتل)، و(رد) وهو خلاف اليقين، وقد يستعمل بمعنى اليقين، ومظنة الشيء موضعه ومألفه، والظنة التهمة. (٥) ويقصد بالظن اصطلاحاً: إدراك الراجح مما له احتمالان فأكثر.

⁽۱) هو العلامة محمد بدر الدين بن إسهاعيل بن صلاح الكحلاني، المعروف بالأمير الصنعاني، إمام فقيه محدث، ولد سنة ۱۱۰۱هـ، وله مصنفات كثيرة منها: سبل السلام شرح بلوغ المرام، وتوضيح الأفكار شرح تنقيح الأنظار، وإرشاد النقاد إلى تيسير الاجتهاد، وغيرها، وتوفي سنة ۱۱۸۲هـ. انظر: البدر الطالع (۲/ ۱۳۳)، هدية العارفين (۱/ ۲۲۸).

⁽٢) إجابة السائل (ص٦١).

⁽٣) الحدود الأنيقة (ص ٦٨).

⁽٤) التعريفات (ص١٠٨).

⁽٥) المصباح المنير (ظن) (ص٣٨٦-٣٨٧)، مختار الصحاح (ظن) (ص٤٩٤).

وقيل في تعريفه: تجويز أمرين أحدهما أقوى من الآخر. (١)

ونقض بالجزم فإنه ليس بظن، مع تجويز الأمرين، (٢) كما أن التقييد بالأمرين غرج لما كان التردد فيه بين ثلاثة أمور أو أكثر.

وقيل: تغليب أحد المجوزين وفيه إجمال (٢)؛ لأن التغليب إما في نفس المجوز فيكون ظناً بل تحقيقاً، وقد المجوز فيكون التغليب جزما وقد لا يكون، كما أن فيه التقييد بالمجوزين، كسابقه.

وانتهى الآمدي إلى تعريفه بأنه: ترجح أحد ممكنين متقابلين في النفس على الآخر من غير قطع (٤) وهو تعريف جيد، غير أن فيه التقييد بالممكنين، فأخرج ما كان زائداً على اثنين.

وقيل: إدراك الطرف الراجح (°) وهو سالم عن جميع الاعتراضات السابقة، وهو المختار.

وقد تعقب الزركشي كلمة: «من غير قطع» فقال: «يعني عند ذكر الاحتمال، إلا أن يريد من غير قطع بالترجيح.

وحينئذ فهو تردد بين إرادة رجحان الاعتقاد، وهو الحق، وبين رجحان المعتقد، أو اعتقاد الرجحان وليس ذلك ظنا».

وقد فرق العلماء بين رجحان الاعتقاد واعتقاد الراجح أو الرجحان:

فاعتقاد الرجحان لما في نفس الأمر: إما محقق عن برهان، وهو العلم، أو:

⁽١) ذكره مع الاعتراض عليه الزركشي في البحر المحيط (١/٣٠١)، وانظر: شرح الكوكب(١/ ٤١)، والغيب اللامع (١/ ٥٥).

⁽٢) البحر المحيط (١/٣/١).

⁽٣) ذكره مع الاعتراض عليه البدر الزركشي في البحر (١٠٣/١).

⁽٤) الإحكام للآمدي (١/ ٣٠).

⁽٥) إجابة السائل (ص٦١)، وإرشاد الفحول (ص٥).

لا، وهو التقليد والجهل.

فهو متعلق نفس الرجحان، وهو في نفسه ثابت لا رجحان فيه.

وأما رجحان الاعتقاد فبأن: يكون في النفس احتمالان متعارضان إلا أن أحدهما أرجح في نظره، فالأول: قد يكون موجودا في الخارج، وأما الثاني: فلا يتصور إلا في الذهن. (١)

العمل بمقتضى الظن:

لا يختلف الأصوليون والفقهاء في وجوب العمل بمقتضى الظن، وذلك لأن العمل بالراجح متعين، فيقول القاضي البيضاوي -رحمه الله-: «المجتهد إذا ظن الحكم وجب عليه الفتوى والعمل به، للدليل القاطع على وجوب اتباع الظن»(٢)

ومن العمل بالظن استنباط الحكم من خبر الواحد، والقياس إذا كانت العلة مظنونة. (٣)

فإذا كان الظن عن أمارة فهو طريق للحكم، ولهذا وجب العمل بخبر الواحد، وبشهادة الشاهدين، وخبر المقومين والقياس، وإن كانت علة الأصل مظنونة.

وشرط ابن الصباغ (٤) في «العدة» للعمل بالظن شرطين:

⁽١) البحر المحيط (١/٣/١ - ١٠٤).

⁽٢) المنهاج مع شرحه للأصفهاني (١/ ٤٢).

⁽٣) البحر المحيط (١٠٤/١).

⁽٤) هو العلامة عبد السيد بن محمد بن عبد الواحد بن الصباغ، أبو نصر، ولد سنة ٤٠٠هـ على الراجح، فقيه أصولي، شافعي المذهب، ومن مؤلفاته: الشامل في الفقه، والعدة في أصول الفقه، وغيرها، وتوفي سنة ٤٧٧هـ. راجع (وفيات الأعيان (١٠٣٣)، طبقات الشافعية (٣/ ٢٣٠)، نكت الهميان (ص٩٣٥)، الأعلام (٤/ ١٠).

الأول: وجود أمارة صحيحة، والثاني: عدم القدرة على العلم فيعمل بخبر الواحد عند انعدام المتواتر، وبالقياس عند عدم النص. (١)

تفاوت الظنون:

ينبغي ألا يقع خلاف في تفاوت الظنون، لأنه بين الشك والعلم مراحل متعددة من الظن المقارب للشك، والظن الراجح أو الغالب، والظن المقارب لليقين، لكن نقل الزركشي في البحر المحيط ما يدل على أن هذه المسألة لم تخل من منازعة، لكنه صحح القول بالتفاوت، وأنه خليق بالجزم به. (٢)

المرتبة الرابعة من مراتب الإدراك: الشك

تعريف الشك في اللغة:

قال العسكري^(٣): أصله من قولهم: شككت الشيء إذا جمعته بشيء يدخل فيه ^(١)، والشك: هو اجتماع شيئين في الضمير.

وقيل: أصله:

- إما من شككت الشيء أي خرقته؛ فكان الشك الخرق في الشيء وكونه بحيث لا يجد الرائى مستقرا يثبت فيه ويعتمد عليه.

- وإما أن يكون مستعارا من الشك، وهو لصوق العضد بالجنب.

فلا يدخل الفهم والرأي لتخلله بينها، ولهذا يقال: التبس الأمر واختلط

⁽١) البحر المحيط (١/٤/١).

⁽٢) البحر المحيط (١/٤/١).

⁽٣) أبو هلال: الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد بن يحيى بن مهران العسكري عالم بالأدب له شعر، نسبته إلى عسكر مكرم من كور الأهواز، توفي سنة ٩٥هـ، ومن كتبه: الصناعتين، العمدة، الفروق، ديوان المعاني. راجع: معجم البلدان (٦/ ١٧٧)، إرشاد الأريب القسم الأول (٣/ ١٣٥- ١٣٩)، خزانة الأدب البغدادي (١/ ١١٢).

⁽٤) انظر: الفروق اللغوية لأبي هلال العسكري (ص١١٣) الفرق رقم (٢٠٨).

وأشكل ونحوه من الاستعارات^(١)

أما اصطلاحا فلهم فيه تعريفات أهمها ما يلي:

- قال إمام الحرمين: هو الاسترابة في معتقدين. (^{٢)}

واعترض عليه الآمدي بأنه جمع بين الاسترابة والاعتقاد بالنسبة إلى شيء واحد.

- واختار الآمدي أن الشك هو: التردد في أمرين متقابلين لا ترجيح لوقوع أحدهما على الآخر في النفس. (٢)

ويرد على هذين التعريفين: التقييد بالأمرين، فإن الشك قد يكون بين أمور متعددة، كما لو شك هل زيد قائم أو قاعد أو نائم؟

وقال الراغب: هو اعتدال النقيضين عند الإنسان وتساويها. (٤)

ويرد على هذا التعريف تقييده بالنقيضين مع أن الشك قد يكون مكان الأضداد.

التعريف المختار: بعد هذا العرض لتعريفات الشك، وما يرد عليها أرى أن يعرف الشك بأنه: انعدام الترجيح بين المحتملات.

فيشمل كل أنواع الشك، والله أعلم.

أقسام الشك:

ذكر الهندي (°) أن الشك قسمان:

⁽١) تهذيب الأسماء واللغات (٣/ ٥٦)، الكليات (ص ٣٥٠)، التوقيف (ص ٦٥).

⁽٢) البرهان (ص١٢٠) طبعة دار الأنصار بالقاهرة.

⁽٣) نسبه إليه الزركشي في البحر المحيط (١٠٧١).

⁽٤) عزاه إليه الزركشي في البحر المحيط (١/١١٠).

⁽٥) هو العلامة محمد بن عبد الرحيم بن محمد الهندي الأرموي، أبو عبد الله، ولد سنة

أحدهما: التردد في ثبوت الشيء ونفيه ترددا على السواء.

والثاني: أن لا يتردد بل يحكم بأحدهما مع تجويز نقيضه تجويز استواء.

قال: والفرق بينهما فرق ما بين الخاص والعام، فإن الأول منهما قد يكون لعدم الدليل على الاحتمالين، وقد يكون لدليلين متساويين عليهما، وأما الثاني فإنه لا يكون إلا بدليلين متساويين. (١) اهـ.

وقال الزركشي: والشك: ربها كان في الشيء هل هو موجود أو لا؟ وربها كان في جنسه أي: أي جنس هو؟

وربها كان في بعض صفاته.

وربها كان في الغرض الذي لأجله وجد.

والشك ضرب من الجهل، وهو أخص منه؛ لأن الجهل قد يكون عدم العلم بالنقيض أصلا، فكل شك جهل، وليس كل جهل شكا، قال تعالى: ﴿ وَإِنَّهُمْ لَفِي

338هـ على الراجح، فقيه أصولي متكلم، أشعري المذهب، ومن مؤلفاته: نهاية الوصول في دراية الأصول، وغيرها، وتوفي سنة ٧١٥هـ. راجع (البداية والنهاية (١٤/٤٧)، طبقات الشافعية للسبكي (٥/ ٢٤٠)، شذرات الذهب (٦/ ٣٧)، الدرر الكامنة (٤/ ١٤ – ١٥)، هدية العارفين (7/ 18).

(۱) قال الصفي الهندي: العقل إما أن يتردد في ثبوت الشيء ونفيه تردد السواء، أو لا يتردد، بل يحكم بأحدهما، إما مع تجويز نقيضه تجويزاً سواء، أو تجويزاً مرجوحاً، أو لا مع تجويز النقيض.

والقسمان الأولان هو الشك.

والفرق بينهما فرق ما بين العام والخاص، فإن الأول منهما قد يكون لعدم الدليل على الاحتمالين، وقد يكون لدليلين متساويين على الاحتمالين، وأما الثاني فإنه لا يكون إلا للدليلين متساويين وإلا لم يكن ذلك الحكم معتبراً لأنه حينئذ يكون بالتشهي. (النهاية (١/ ٣٥، ٣٥)

شَكَ مِنْهُ مُرِيبٍ ﴿ [هود: ١١٠](١). حكم العمل بمقتضى الشك:

الشك لا ينبني عليه حكم شرعي إذا كان هناك أصل استصحب على خلافه. (٢)

والأغلب عند الفقهاء إطلاق الشك على غير جزم، ولو راجحاً أو مرجوحاً، فيدخل فيه الظن^(۲)، والظن تبنى عليه الأحكام الشرعية، ولذا فرق بعض الفقهاء⁽¹⁾ بين صورتين من صور الطلاق:

الصورة الأولى: من شك هل طلق امرأته أم لا، فقال: لا تطلق، ووجهه: لأن الشك وسوسة، والعصمة ثابتة بيقين، فيستصحب الحال. (٥)

الصورة الثانية: من خلف بالطلاق يقيناً، ثم شك: هل حنث أم لا؟ قالوا: يقع الطلاق، (٢) ووجهه: أن الشك هنا معتبر، لتقويه بالحلف المتيقن، فهذا عند الفقهاء من الشك، وهو ظن عند الأصوليين لوجود وجه للترجيح.

المرتبة الخامسة من مراتب الإدراك: الوهم

وهو عكس الظن، فإن ما يحتمل أمرين إذا كان أحدهما أرجح من الآخر

⁽١) وانظر: البحر المحيط (١/ ١٠٧ – ١١٠).

⁽٢) البحر المحيط (١/١١٠ – ١١١).

⁽٣) انظر: الغيث اللامع (١/٥٥).

 ⁽٤) هم المالكية كما سيتضح من النصوص التي سأنقلها من المدونة، بل ذكر الزركشي -رحمه الله- أن القولين لمالك -رحمه الله-. البحر المحيط (١٠٦/١).

⁽٥) سئل ابن القاسم: «أرأيت إن كان الرجل موسوساً في هذا الوجه؟ فقال ابن القاسم: «لا أرى عليه شيئاً» ١.هـ المدونة (٢/ ٦٨).

⁽٦) جاء في المدونة: لو حلف بطلاق امرأته، فلا يدري أحنث أم لم يحنث، أكان مالك يأمره أن يفازقها؟ قال: «نعم». ا.هـ بنصه من المدونة (٢/ ٦٨).

يجعل إدراك الراجح منهما ظنا، ويكون إدراك المرجوح وهما، كما مر في بيان وجه الحصر.

تعريفه:

الوهم لغة:

يدور معنى الوهم في اللغة على: السهو، والغلط، والظن، والإسقاط.

يقال: وهم في الحساب: غلط فيه وسها. وبابه: فهم، ووهم في الشيء من باب وعد: إذا ذهب وهمه إليه وهو يريد غيره، وتوهم الشيء: ظنه، وأوهم الشيء: أي تركه كله، يقال: أوهم من الحساب مائة. أي: أسقط، وأهم من صلاته ركعة. (١)

وفي الاصطلاح:

هو عكس الظن، فيقال في تعريفه ضد ما فيل في تعريف الظن، والمختار في تعريفه أنه: الطرف المرجوح.

وقال الفتوحي: ما عنه ذكر حكمي يحتمل متعلقة النقيض بتقديره مع كونه مرجوحاً.

وقال في الكليات: مرجوح طرفي المتردد فيه.

قال: وهو عبارة عما يقع في الحيوان من جنس المعرفة من غير سبب موضوع للعلم، وهو أضعف من الظن. (٢)

⁽۱) ترتیب مختار الصحاح لأبي بكر الرازي – رتبه / محمود خاطر (ص ۸۸۱) (و هـ م) المصباح (ص ۲۵۸).

⁽٢) الحدود النبقة (ص٨)، وشروح الكوكب المنير (١/ ٧٦)، والكليات لأبي بكر اللكنوي (ص٩٤٣).

حكم العمل بالوهم:

ولا ينبني على الوهم شيء من الأحكام، بل العمل بضده وهو الظن متعين، وإن كانت النفس البشرية تجنح إلى العمل بالوهم أحياناً إذا صادف معنى تستروح له النفس.

قال أبن الخباز^(۱): وهو كنفور النفس من الميت مع العلم بعدم بطشه، ونفورها من شرب الجلاب في قارورة الحجام، ولو غسلت ألف مرة^(۲).

قال الزركشي: وقد استثنى بعض العلماء مسائل نادرة، بنى الحكم فيها على الوهم، وقد ذكر الزركشي منها: توهم وجود الماء بعد تحقق عدمه، فإنه يبطل التيمم في قول بعض أهل العلم.

ومن أدرك الإمام بعد الركوع في الثانية من صلاة الجمعة، فنوى الجمعة توهما لأنه ربها ترك ركنا في الأولى أو الثانية، فكان كها توهم انعقدت جمعة. (٣) ا.هـ

أقول: وبتسليم الحكم في المسألتين فإنه لا يبنى على صحة العمل بالوهم:

أما المسألة الأولى فالقائلون ببطلان التيمم في هذه الصورة شرط صحته عندهم تحقق عدم الماء، وبطروء الوهم بعد التيمم وقيل إتمام الصلاة زال الشرط في رأيهم.

وأما الثانية فليس الحكم مبنيا على الوهم، ولكنه مبني على تحول الوهم إلى ظن أو يقين، وكلاهما يعمل به. والله أعلم

⁽۱) هو العلامة أحمد بن الحسين بن أحمد الأربلي الموصلي، أبو عبد الله ابن الخباز، لغوي نحوي، ومن مؤلفاته: الغرة المخفية في شرح الدرة الألفية، وتوجيه اللمع، وغيرها، وتوفي سنة ٦٣٩هـ. راجع: (النجوم الزاهرة (٦/٣٤٣)، بغية الوعاة (ص١٣١)، شذرات الذهب (٥/٢٠٢).

⁽٢) البحر المحيط (١١١١).

⁽٣) البحر المحيط (١١١١).

المسألت الثالثت أقسام إدراك المدلول الخبري عند المناطقة

اهتم المناطقة بالإدراك، بل إن هذا الموضوع يشعل معظم مباحث المنطق وترتبط به أبوابه، وبيان ذلك أن المناطقة ينحصر اهتمامهم في الفكر، والفكر هو: ترتيب أمور معلومة ليتوصل من خلالها إلى مجهول.

والأمور المعلومة هي المدركات الحاصلة في الذهن، والمجهولة هي مطالب يراد إدراكها من خلال المدرك المعلوم الحاصل.(١)

أقسام الإدراك

موضوع المنطق هو المدركات: التصورية، والتصديقية.

وهي تنقسم إلى: ضرورية، ونظرية.

والعلم إدراك شامل للتصور والتصديق، والمعرفة إدراك سواء رادفت العلم أو غارته.

فقضية القطعية والظنية تمثل كل واحدة منها شق التصور وشق التصديق.

قال الغزالي: اعلم أن إدراك الأمور على ضربين:

إدراك الذوات المفردة، كعلمك بمعنى: الجسم، والحركة، والعالم، والحديث، والقديم، وسائر ما يدل عليه بالأسامي المفردة.

الثاني: إدراك نسبة هذه المفردات بعضها إلى بعض بالنفي أو الإثبات.(٢١) وقد سمى المنطقيون معرفة المفردات: تصورا.

ومعرفة النسبة الخبرية بينها: تصديقا.

⁽١) دستور العلماء لأحمد فكرى (٣/ ٣١)، والكليات (ص ٦٩٧).

⁽٢) المستصفى (١/ ٣٤)، معيار العلم للغزالي (ص٢٧، ٦٨)، والنجاة لابن سينا (١/٩/١)، وشرح السلم في المنطق عبد الرحيم فرج (ص٧-١٠).

فقالوا: العلم إما تصور وإما تصديق.(١)

انقسام الإدراك إلى أوّلي وطلبي:

وينقسم الإدراك من حيث سبيل حصوله في النفس قسمين:

أوّلي: وهو الذي لا يطلب بالبحث، وهو الذي يرتسم معناه في النفس من غير بحث وطلب، كلفظ الوجود والشيء، وككثير من المحسوسات.

ومطلوب: وهو الذي يدل اسمه منه على أمر جملي غير مفصل ولا مفسر فيطلب تفسيره بالحد.

وكذلك العلم (التصديق) ينقسم إلى: أوّلي، كالضروريات.

وإلى مطلوب، كالنظريات.

والمطلوب من المعرفة لا يقتنص إلا بالحد، والمطلوب من العلم الذي يتطرق إليه التصديق والتكذيب لا يقتنص إلا بالبرهان، فالبرهان والحد هما الآلة التي بها يفتنص سائر العلوم المطلوبة. (٢)

وتوضيح ذلك:

- أن الضروري أو البديهي -تصوراً كان أم تصديقاً- هو الذي: لا يحتاج في حصوله إلى كَسْبٍ ونظر وفكر، فيحصل بالبداهة والضرورة، من غير تعبٍ ومن غير إجراء عملية فكريَّة.

مثل تصور مفهوم: الوجود، والإمكان، والعدم، والشيء.

ومثل التصديق بأن: الكل أعظم من الجزء، أو أن النقيضين لا يجتمعان.

- وأن النظري أو الاكتسابي: هو الذي يحتاج إلى كسب ونظر وفكر فلا

⁽۱) المستصفى (۱/ ٣٤)، معيار العلم (ص٦٧)، والنجاة (١/ ١٠،٩)، وحاشية الباجوري على السلم (ص٢٨).

⁽٢) المستصفى للغزالي، بتصرف (١/ ٣٤).

يحصل إلاّ من خلال عملية التفكير.

مثل: تصور مفهوم الروح، وتصوّر حقيقة الكهرباء، والجنّ، والحرارة، والبرودة، والإنسان، والماء.

وهناك ميزان يُمَيَّز به التصور الضروري من التصور النظري وهو: المفهوم التصوري إن كان بسيطاً فهو مفهوم بديهيٌ، وإن كان مركباً فهو مفهوم نظري.

ومن هنا قسّم المنطقيون أبحاث هذا العلم إلى قسمين:

قسمٌ يرتبط بالمفاهيم التصوريّة وهذا ما يسمى بالمعرّف.

وقسم يرتبط بالمفاهيم التصديقية وهذا ما يسمى بالحُجّة. (١)

وإذا كانت المعرفة هي إدراك ما لصور الأشياء أو صفاتها أو سهاتها وعلاماتها، أو للمعاني المجردة سواء أكان لها في غير الذهن وجود أو لا؟ هراتب الإدراك عند المناطقة:

للإدراك عندهم مراتب أذكرها فيها يلى:

العلم:

وهو عند المناطقة إدراك الشيء أو المعنى على ما هو عليه في الواقع. وفي المسألة السابقة تناولت تعريف العلم عند الأصوليينن ولا يكاد يظهر فرق بين الاصطلاحين.

اليقين:

وهو جزم المدرك بأن ما أدركه مطابق للواقع قطعا، ويكون كذلك في حقيقة أمره بالدليل القاطع. (٢)

⁽۱) إتحاف الطلبة محمد على مرعشي (ص٣)، حاشية الباجوري على السلم للأخضري (ص٢٧).

⁽٢) البصائر النصرية (ص٣٥٨).

الاعتقاد:

وهو جزم المدرك بان ما أدركه مطابق للواقع قطعا، دون أن يقترن جزمه بالدليل القاطع على مطابقته للواقع، وهو ما يطلق عليه اسم (الاعتقاد الجازم) فقط أو اسم (الإيهان)، وقد لا يكون هذا الاعتقاد في حقيقة الأمر مطابقا للواقع وعندئذ يكون اعتقادا فاسدا.

والعلم قد يكون علم باعتبار، واعتقادا جازما أو إيهانا باعتبار ثالث.

هذا، واليقين والاعتقاد من درجات العلم عند الأصوليين، وفي المسألة السرت إلى قول بعض الأصوليين بالتفاوت بين درجات العلم.

فالإدراك المطابق للواقع على درجات بعضها فوق بعض بالنسبة إلى تمكنه وتأثيره على جوانب النفس المختلفة.

فها يلزم الفكر إلزاما لا يحتمل النقيض فهو اليقين، وقد يصاحبه الإيهان، بمعنى الاعتراف والتسليم.

وفوق ذلك ما يلزم الفكر إلزاما لا يحتمل النقيض ويورث القلب مع ذلك طمأنينة تامة، وهو ما طلبه إبراهيم -عليه السلام-، قال تعالى: ﴿ وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِ عِمُ رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِ الْمَوْتَيٰ قَالَ أَوْلَمْ تُؤْمِن قَالَ بَلَىٰ وَلَاِكِن إِبْرَاهِ عِمُ رَبِ أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِ الْمَوْتَيٰ قَالَ أَوْلَمْ تُؤْمِن قَالَ بَلَىٰ وَلَاِكِن لِيَطْمَمِ نَ قَالَ فَخُذْ أَرْبَعَةً مِّنَ الطَّيْرِ فَصُرْهُ نَ إِلَيْكَ ثُمَّ اجْعَلَ عَلَىٰ كُلِّ جَبَلٍ مِنْهُنَّ جُزْءًا ثُمَّ ادْعُهُنَّ يَأْتِينَكَ سَعْيًا أَوْاعَلَمْ أَنَّ اللَّهَ عَزِيزً حَكِيمٌ ﴾ جَبَلٍ مِنْهُنَّ جُزْءًا ثُمَّ ادْعُهُنَّ يَأْتِينَكَ سَعْيًا أَوْاعَلَمْ أَنَّ اللَّهَ عَزِيزً حَكِيمٌ ﴾ [البقرة: ٢٦٠].

وفوقها ما يلزم الفكر ويورث القلب طمأنينة تامة، ويورث النفس مع ذلك متعة ولذة، وعندئذ يملك كل أركان الإنسان الداخلية: (فكره وقلبه ونفسه) وعندئذ يكون قادرا على توجيه سلوك الإنسان دون معرض من داخل نفسه (١).

⁽١) معيار العلم (ص١٨٤)، والبصائر النصيرية (ص٣٥٨).

الظن الراجح:

ودون مرتبة اليقين مرتبة الظن الراجح وقد عرف الغزالي المظنونات بأنها: أمور يقع التصديق بها لا على الثبات بل مع خطور إمكان نقيضها بالبال ولكن النفس إليها أميل. (١)

والظن الراجح درجات:

أعلاها (المشهور) وهو الذي يقارب اليقين، حتى لا يكاد يخطر على الفكر أن نقيضه ربها كان ممكنا، كأكثر قضايا العدل، والفضائل، والرذائل.

والمشهورات مثل حكمنا بحسن ملازمة الصدق في الكلام، ومراعاة العدل في القضايا والأحكام وحكمنا بقبح إيذاء الإنسان.

وهذه قضايا لو خلي الإنسان وعقله المجرد ووهمه وحسه لما قضى الذهن به قضاء بمجرد العقل والحس، ولكن إنها قضى بها لأسباب عارضة أكدت في النفس هذه القضايا وأثبتتها وهي خمسة:

أولها: رقة القلب بحكم الغريزة وذلك في حق أكثر الناس.

الثاني: ما جُبل عليه الإنسان من الحمية والأنفة ولأجله يحكم باستقباح الرضا بفجور امرأة.

الثالث: محبة التسالم والتصالح والتعاون على المعايش ولذلك يقبح عند . الناس السب والتنفير ومقابلة النعمة بالكفران.

الرابع: التأديبات لإصلاح الناس، فهذه لو فوجئ العقل بها لما حكم فيها بحسن ولا قبح، ولكن حسنت بتحسين الشرع وتأديب الإنسان عليها منذ الصبا.

الخامس: الاستقراء للجزئيات الكثيرة، فإن الشيء متى وجد مقروناً بالشيء

⁽١) معيّار العلم (ص ١٩٨).

في أكثر أحواله ظن أنه ملازم له على الإطلاق.

فهذه الأسباب وأمثالها علل قضاء النفس بهذه القضايا وليست هذه القضايا صادقة كلها ولا كاذبة كلها، بل ما هو صادق فيها فليس بين الصدق عند العقل بياناً أولياً بل يفتقر في تحقيق صدقه إلى نظر وإن كان محموداً عند العقل الأول.

ثم تأتي المقبولات وهي أمور اعتقدناها بتصديق من أخبرنا بها من جماعة لا يصل عددهم حد التواتر، أو شخص واحد تميز عن غيره بعدالة ظاهرة أو علم وافر كالذي قبلناه من آبائنا وأساتذتنا وأئمتنا واستمررنا على اعتقاده، وكأخبار الآحاد في الشرع.

قال الغزالي ولها في إثارة الظن مراتب ودرجات لا تحصى. (١)

وتتنازل الدرجات حتى تنتهي بأدناها، وهو التي ليس بينها وبين الشك درجات.

الشك:

وتأتي من دون مرتبة الظن الراجح مرتبة الشك، وهي مرتبة تتساوى فيها الاحتهالات تساويا تاما، فلا يكون لبعضها رجحان على بعض، والإدراك في هذه المرتبة إدراك بلا رجحان.

الظن المرجوح (الوهم):

وتأتي من دون الشك مرتبة الظن المرجوح، وهو على درجات تقابل درجات الظن الراجح.

فبمقدار رجحان الاحتمال المقابل له تكون نسبة ضعفه، فإذا كان الاحتمال المقابل له قريبا من يقين النفي، وإذا كان دون ذلك متنازلا إلى جهة مرتبة الشك كان هو متصاعدا إلى جهة مرتبة الشك أيضا

⁽١) معيار العلم (ص١٩٣-١٩٩) (ملخصاً). وانظر البصائر النصيرية (ص٣٥٨، ٣٥٩).

حتى مقاربتها، وكأنها على كفتي ميزان كلما تناقص الراجح منهما في رجحانه تزايد مقابله في تقاربه إليه.

مرتبة ما دون الظن المرجوح:

وليس دون مرتبة الظن المرجوح إلا مرتبة الباطل بيقين، وعندئذ يدخل في عموم اليقين، وتقفل الدائرة. (١).

وقد سبق لهذه الأقسام تفصيل عند الأصوليين (٢) بما يغني عن ذكره -هنا-. والله أعلم.

⁽١) ضوابط المعرفة (ص١٢٣-١٢٦) بتصرف واختصار.

⁽٢) وذلك في المسألة السابقة، وهي المسألة الثانية من هذا المطلب.

رَفْعُ بعب (لرَّعِمْ إِلَّهِ الْلَجْنِّ يُّ (سِلْنَمُ (لِنَبْرُ) (لِفِرُوفُ مِسِّ

المبحث الثاني أركان الأسلوب الخبري

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: أركان الأسلوب الخبري عند اللغويين

المطلب الثاني: أركان الأسلوب الخبري عند المناطقة

المطلب الثالث : أركان الأسلوب الخبري عند الأصوليين

المطلب الأول أركان الأسلوب الخبري عند اللغويين

وفيه مسألتان:

المسألة الأولى : المسند وأنواعه

المسألة الثانية : المسند إليه وأنواعه

رَفْعُ معبں (لرَّحِمْ إِلَّهِ الْلَجْنَّى يُّ (سِلنم) (لاَيْرُ) (اِلْفِرُوفُ مِسِّ

المسألة الأولى المسند وأنواعه

تمهيد: أجزاء الجملة العربية

تتكون الجملة الكلامية التامة من ركنين يربط بينها نسبة ذهنية، وقد اختلفت مصطلحات العلماء في تسمية هذين الركنين والنسبة الرابطة بينهما، وذلك مبنى على اختلاف تخصصا تهم وتنوع مشاربهم.

فعلهاء اللغة يطلقون على الركنين: المسند، والمسند إليه، ويسمون النسبة الرابطة بينهما: الإسناد (١٠).

أما علماء الأصول فقد نحوا منحى آخر في التسمية، فسموا (المسند) بالمحكوم به، وسموا (المسند إليه) بالمحكوم عليه، وأطلقوا على النسبة الذهنية الرابطة بينهما: النسبة الحكمية، ولهم اصطلاحات أخرى في إطلاق لفظ المحكوم عليه (٢).

أما المناطقة فاصطلحوا على تسمية المسند بالمحمول، والمسند إليه بالموضوع، وسموا الرابط بين الركنين: النسبة بينهما(٣).

⁽۱) انظر: التلخيص (ص٣٨) وشروح التلخيص (١/ ١٧٠) والمطول (ص١٧٢) وعروس الأفراح (٣٦/١) والإيضاح (ص١٠) والأطول (١/ ١٥) والمصباح (ص١٠) والقواعد الأساسية للغة العربية (ص١٠) وجواهر البلاغة (ص٤٠) والبلاغة العربية (ص١٠٥) وعلم المعاني (ص١٠٣) والبلاغة الواضحة (ص١٣٩) وخصائص التراكيب (ص٢٧).

⁽۲) المستصفى (۱/ ۸، ۲۹)، روضة الناظر (۱/ ۱۱۰)، الإحكام للآمدي (۱/ ۱۹۹)، المحصول (۲/ ۲۷۶)، الإبهاج (۱/ ۱۵۱)، والتقرير والتحبير (۲/ ۱۱۳)، الإبهاج ۱۱۵ وتيسير التحرير (۲/ ۳۲۸)، فواتح الرحموت: (۱/ ۱۳۲)، والمدخل إلى مذهب أحمد (ص ۵۹)، أصول الفقه عبد الكريم زيدان (ص ۷۶).

⁽٣) المرشد السليم في المنطق الحديث والقديم (ص١٠١)، وتحرير القواعد المنطقية في شرح

وسأبدأ -إن شاء الله- ببحث مصطلح اللغويين، وذلك في هذه المسألة، ثم يليه مصطلح المناطقة ويأتي في المطلب الذي يليه مصطلح المناطقة ويأتي في المطلب الذي يليه أتناول بالبحث مصطلح الأصوليين.

تعريف المسند:

جرى اصطلاح اللغويين على أن المخبر به يسمى مسندا، ولذا يعرف بقولهم:

المسند هو: الخبر أو ما يسد مسده في الجملة الإسمية، والفعل أو ما يعمل عمله في الجملة الفعلية (١).

مثال ذلك قولنا: صلاة الظهر واجبة، فقد نسبنا الوجوب إلى صلاة الظهر، وقولنا «واجبة» هو المسند في هذه الجملة الاسمية.

ومثاله أيضا: نسبة التحريم إلى الخمر فنقول: حرمت الخمر، قولنا «حرمت» هو المسند في الجملة الفعلية.

ومعنى قولنا في التعريف: (أو ما يعمل عمله) أي: ما في معنى الفعل، نحو المصدر، واسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، واسم التفضيل، والظرف.

أنواع المسند:

للمسند تقسيمات وأنواع، وسأوجزها فيما يلي: أولاً: أنواع المسند باعتبار موقعه في الجملة.

هذا هو التقسيم الرئيس في المسألة وللمسند بحسب موقعه في الجملة

الرسالة الشمسية (ص٦٣)، وإيضاح المبهم من معاني السلم (ص٣٠)، وحاشية العطار (ص١٤٣).

⁽١) انظر: البلاغة العربية (ص١٥٤) وما بعدها وعلم المعاني (ص١٠٣، ١٠٤).

الأحوال التالية:

١- أن يكون المسند فعلا نخو «وهب» من قوله تعالى: ﴿ وَوَهَبْنَا لِدَاوُردَ سُلَيْمَانَ ﴾ [ص: ٣٠].

٢-: أن يكون اسم فعل نحو ﴿ هَيْ اتَ ﴾ بمعنى بعد كما قال تعالى:
 ﴿ هَيْ اَتَ هَيْ اَتَ لِمَا تُوعَدُونَ ﴾ [المؤمنون: ٣٦].

٣- أن يأتي خبرا لمبتدأ نحو (ولي) من قوله تعالى: ﴿ ٱللَّهُ وَلِي ٱلَّذِينَ عَالَى: ﴿ ٱللَّهُ وَلِي ٱلَّذِينَ عَالَمَ اللَّهُ وَلِي ٱللَّذِينَ عَالَى: ﴿ ٱللَّهُ وَلِي ٱلَّذِينَ اللَّهُ وَلِي ٱللَّذِينَ اللَّهُ وَلِي ٱللَّهُ وَلِي اللَّهُ وَلَهُ اللَّهُ وَلِي اللَّهُ وَلِي اللَّهُ وَلَهُ اللَّهُ وَلِي اللَّهُ وَلَهُ اللَّهُ وَلَهُ اللَّهُ وَاللَّهُ وَلَّهُ اللَّهُ وَلَهُ اللَّهُ وَلَهُ اللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ وَلَهُ اللَّهُ وَلَهُ اللَّهُ وَلَهُ اللَّهُ وَلَهُ اللَّهُ وَلَا لَهُ اللَّهُ وَلَّهُ اللَّهُ وَلَهُ اللَّهُ وَلَّهُ اللَّهُ وَلَّهُ اللَّهُ وَلِي اللَّهُ وَلَّهُ اللَّهُ وَلَّهُ اللَّالِي اللَّهُ وَلَّهُ اللَّهُ وَلَّهُ اللَّهُ وَلَا لَهُ اللَّهُ وَلَّهُ اللَّهُ وَلَّهُ اللَّهُ اللَّهُ وَلَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ وَلِي اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ وَلِي اللَّهُ وَلَهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّاللَّهُ اللَّهُ ا

٤- أن يكون مبتدأ مكتفيا بمرفوعه نحو «راغب» من قوله تعالى ﴿ أَرَاغِبُ أَنتَ عَنْ ءَالِهَ تِي يَتَإِبْرَاهِيمُ ﴾ [مريم: ٤٦].

٥- أن يكون أصله خبرا لمبتدأ، ويشمل خبر كان وأخواتها نحو ﴿ خَايِفًا ﴾ من قوله تعالى: ﴿ فَأُصَبَحَ فِي ٱلْمَدِينَةِ حَآيِفًا ﴾ [القصص: ١٨] وخبر إن وأخواتها نحو ﴿ غَفُورٌ ﴾ من قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾ [المزمل: ٢٠] والمفعول الثاني للأفعال التي تنصب مفعولين أصلها مبتدأ وخبر نحو ﴿ ءَايَتَيْنِ ﴾ من قوله تعالى: ﴿ وَجَعَلْنَا ٱلَّيلَ وَٱلنَّهَارَ ءَايَتَيْنِ ﴾ [الإسراء: ١٢] والمفعول الثالث للأفعال التي تنصب ثلاثة مفاعيل نحو «مفتوحاً» من قولك والمفعول الثالث للأفعال التي تنصب ثلاثة مفاعيل نحو «مفتوحاً» من قولك «أعلمت المذنب باب التوبة مفتوحاً»

آنِ يأتي مصدرا نائبا عن فعل الأمر نحو ﴿ إِحۡسَناً ﴾ من قوله تعالى: ﴿ وَبِٱلْوَ لِدَيْنِ إِحۡسَناً ﴾ [الإسراء: ٢٣].

٧- وقد يتعدد المسند والمسند إليه واحد

فيستغنى بحرف العطف عن إنشاء جملة جديدة أو أكثر مثل (صلى وصام زيد)(١).

⁽١) انظر: التلخيص (ص٣٨) وشروح التلخيص (١/ ١٧٠) والمطول (ص١٧٢) وعروس

أما أقسام المسند الفرعية والتابعة فهي تأتي بناء على الاعتبار الذي بنى عليه التقسيم وتكون على النحو التالي:

ثانيا: أنواع المسند بحسب عدد النسب.

وينقسم إلى أربعة أقسام:

أ- لازم، وهو ذو نسبة واحدة فليس له إلا فاعل أو ما يقوم مقامه.

مثل قوله تعالى: ﴿ وَقُلْ جَآءَ ٱلْحَقُّ وَزَهَقَ ٱلَّبَاطِلُ ﴾ [الإسراء: ٨١].

ب- متعد، (ذو نسبتين)، فله فاعل ومفعول به أو ما يقوم مقامها.

مثل قوله تعالى: ﴿قَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوْلَ ٱلَّتِي تَجُدِلُكَ فِي زَوْجِهَا﴾ [المجادلة: ١].

ج- متعد، (ذو ثلاث نسب)، فله فاعل ومفعول به أول، ومفعول به ثان، أو ما يقوم مقامهما، مثل: ﴿ لَوَجَدُواْ ٱللَّهَ تَوَّابًا رَّحِيمًا ﴾ [النساء: ٦٤].

د- متعد، (ذو أربع نسب) فله فاعل، ومفعول به أول، ومفعول به ثان، ومفعول به ثان، ومفعول به ثان، ومفعول به ثان،

ثالثا: أنواع المسند بحسب ما ينوب منابه

أ – ما يعمل عمل الفعل كالمصدر مثل: ﴿ فَضَرَّبَ ٱلرِّقَابِ ﴾ [محمد: ٤] واسم الفعل مثل ﴿ هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ ﴾ [المؤمنون: ٣٦].

ب- الظرف مثل (الجزاء الأمثل يوم الدين)

الأفراج (٣٦/١) والإيضاح (ص١٠) والأطول (١٥/١) والمصباح (ص١٠٠) والقواعد الأساسية للغة العربية (ص١٠) وجواهر البلاغة (ص٤٠) والبلاغة العربية (ص١٥٤) وخصائص (ص١٥٤-١٦٢) وعلم المعاني (ص٣٠) والبلاغة الواضحة (ص١٣٩) وخصائص التراكيب (ص٧٦).

⁽١) انظر: البلاغة العربية (١/ ١٥٦ – ١٥٨)، علم المعاني (ص١٠٣ – ١٠٤).

ج- الجار والمجرور مثل (الأمور بمقاصدها)^(۱). رابعاً: أنواع المسند بحسب إطلاقه وتقيده:

أ-مطلق مثل (وجبت الصلاة)

ب- مِقيد بالوصف مثل ﴿ فَحَاسَبْنَهَا حِسَابًا شَدِيدًا ﴾ [الطلاق: ٨].

ج- مقيد بحرف الجر مثل (أكل الرسول ﷺ بيده)

د- مقيد بقيد الغرض في المفعول لأجله مثل ﴿يَدْعُونَ رَبَّهُمْ خَوْفًا وَطَمَعًا﴾ [السجدة: ١٦] أي أن دعاءهم لربهم مقيد بأنه لأجل خوفهم من عذابه وطمعهم في رحمته وفضله جل وعلا.

هـ - مقيد يفيد الظرف الزماني أو المكاني مثل (زار النبي ﷺ قباء يوم السبت بعد العصر)(٢).

⁽١) انظر: البلاغة العربية (١/ ١٥٦ – ١٥٨)، علم المعاني (ص١٠٣ – ١٠٤).

⁽٢) انظر: البلاغة العربية (١/ ١٥٦ – ١٥٨)، علم المعاني (ص١٠٣ – ١٠٤).

المسألة الثانية المسند إليه وأنواعه

تعريف المسند إليه:

المسندُ إليه هو: المخبر عنه في اصطلاح اللغويين وهو المبتدأ في الجملة الاسمية، أو ما أصله المبتدأ، والفاعل، أو ما ينوب عنه في الجملة الفعلية (١).

ويسمى عند الأصوليين «محكوما عليه»، وعند المناطقة «موضوعا».

مثاله (صلاة الظهر) من قولك (صلاة الظهر واجبة) فصلاة الظهر في هذه الجملة الاسمية هو المسند وهو المخبر عنه في الجملة بأنها واجبة.

وكذلك (الخمر) من قولك (حرمت الخمر) فالخمر هو المسند إليه فهو المخرعنه بالتحريم.

أنواع المسند إليه بالنسبة لموقعه في الجملة:

الأول:

أن يكون فاعلا لفعل تام أو شبهه نحو: (قضى النبي ﷺ بالشفعة فيها لم يقسم)(٢) فالنبي وهو الفاعل هنا قد أسند إليه القضاء، ولهذا فهو المسند إليه.

والشبيه بالفعل مشتقاته، كاسم الفاعل والصفة المشبهة من نحو (أنت الحسن خلقه) فـ (خلقه) وهو فاعل الصفة المشبه قد أسند إليه الحسن ولذلك

⁽١) انظر: البلاغة العربية (١/ ١٥٤)، وعلم المعاني (ص١٠٣).

⁽۲) رواه الإمام مالك بلفظه في الموطأ كتاب الشفعة باب ما تقع فيه الشفعة (۳/ ۱۲۲۹) برقم (۱۲۲۹)، ورواه البخاري في صحيحه بلفظ: "في كل مال لم يقسم" كتاب البيوع باب بيع الأرض والدور والعروض مشاعاً غير مقسوم (۲/ ۷۷۰) برقم (۲۱۰۰)، ومسلم في صحيحه بلفظ: "في كل شركة لم تقسم" كتاب المساقاة باب الشفعة (۳/ ۱۲۲۹) برقم (۱۲۰۸).

فهو المسند إليه، ومثاله من أدلة الأحكام الشرعية حديث (هو الطهور ماؤه)(١)؛ فكلمة (ماؤه) مسند إليه.

الثان:

أن يكون نائبا عن الفاعل نحو ﴿ يُعَرَفُ ٱلْمُجْرِمُون بِسِيمَ لَهُمْ ﴾ [الرحمن: ٤١] (فالمجرمون) وهو نائب الفاعل قد أسند إليه المعرفة فهو المسند إليه. الثالث:

أن يأتي مبتدأ وله خبر نحو (الحج عرفة)(^{۲)}

⁽۱) أخرجه أبو داود ك: الطهارة باب: الوضوء بهاء البحر (۱/۱۱) تحت رقم (۸۳)، وأخرجه الترمذي ك: الطهارة باب: ما جاء في ماء البحر أنه طهور (۱۰۰۱) تحت رقم (۲۹) وقال: هذا حديث حسن صحيح وهو قول أكثر الفقهاء من أصحاب النبي منهم أبو بكر وعمر وابن عباس لم يروا بأسا بهاء البحر وقد كره بعض أصحاب النبي النبي الوضوء بهاء البحر منهم بن عمر وعبد الله بن عمرو وقال عبد الله بن عمرو هو نار، ومالك في الموطأك: الطهارة (۲۲/۱) تحت رقم (٤١)، والدارمي ك: الطهارة باب الوضوء من ماء البحر (۱/۱۲) تحت رقم (۲۲۷)، وأحمد في المسند (۳/۳۷۳) تحت رقم (۱۹۷۷)، وأحمد في المسند (۳/۳۷۳) تحت رقم (۱۹۷۵)، وذكره الألباني الحافظ في التلخيص أن بمن صححه البخاري، تلخيص الحبير (۱/۹)، وذكره الألباني في السلسلة الصحيحة (۱/۱۲۵) رقم (٤٨٠).

⁽۲) الترمذي في ك: الحج باب من جاء فيمن أدرك الإمام بجمع فقد أدرك الحج (۳/ ٢٣٧) تحت رقم (۸۸۹)، قال الترمذي: وزاد يحيى (وأردف رجلاً فنادى)، والحاكم (۱/ ٦٣٥) تحت رقم (۱۷۰۳)، وقال: هذا حديث صحيح ولم يخرجاه، والنسائي في المجتبى (٥/ ٢٥٦) تحت رقم (٢٠١٦)، وأحمد (٤/ ٣٠٩) تحت رقم (٢٠١٦). وصححه الألباني في صحيح الجامع برقم (٣١٧٢) وفي صحيح سنز ابن ماجه برقم (٣٠٠٦) وغيرها.

الرابع:

أن يكون مرفوعا للمبتدأ المكتفي به، وذلك نحو (فضلك) من قولك (ما مجحود فضلك)

الخامس:

أن يأتي في موضع أصله مبتدأ ويشمل ذلك: اسم كان وأخواتها نحو (الخمر) من قولك (كانت الخمر مباحة قبل النهي عنها) واسم إن وأخواتها نحو (المنافقين) من قولك ﴿إِن ٱلْمَنفِقِينَ فِي ٱلدَّرُكِ ٱلْأَسْفَلِ مِنَ ٱلنَّارِ ﴾ [النساء: ١٤٥] والمفعول الأول للأفعال التي تنصب مفعولين نحو (الليلة) من قولك (حسبت الليلة رمضانية) والمفعول الثاني للأفعال التي تنصب ثلاثة مفاعيل نحو (الإهمال). من قولك (أنبأت المقصر الإهمال ضارا).

وقد يتعدد المسند إليه والمسند واحد فيستغنى بحرف العطف عن إنشاء جملة جديدة أو أكثر مثل ﴿ إِنَّ ٱلْمُسْلِمِينَ وَٱلْمُسْلِمَيتِ ... ﴾ [الأحزاب: ٣٥] فلفظ (المسلمين) وكل ما عطف عليه مخبر عنه فهو مسند إليه (١).

أنواع المسند إليه بحسب إطلاقه وتقييده:

أَ- مَطْلَقَ مثل: مرت سحابة، ومثاله من أدلة الحكم الشرعي: ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةُ ﴾ [المائدة: ٣].

ب- مقيد بقيد الوصف مثل: مرت سحابة ثقيلة، ومثل: حرم الدم المسفوح.

ج- مقيد بقيد الحال مثل ﴿ يَتَسَلَّلُونَ مِنكُمْ لِوَاذًا ﴾ [النور: ٦٣]. د- مقيد بالاستثناء مثل: حرمت الميتة إلا في حالة الاضطرار.

⁽١) انظر: البلاغة العربية (١/ ١٦١).

هـ- مقيد بقيد الإضافة مثل: هلك قوم نوح بالطوفان.

و-مقيد بالتمييز مثل: ﴿ فَانَفَجَرَتَ مِنْهُ ٱثَنْتَا عَشْرَةً عَيْنًا ﴾ [البقرة: ٦٠]. ز- مقيد بواو المعية مثل: سارت القافلة وساحل البحر (١١)، ومثل حديث: «بعثت أنا والساعة كهاتين»(٢).

أنواع المسند إليه باعتبار ما ينوب عنه:

قد ينوب عن المسند إليه جملة تؤول بمصدر مثل ﴿ وَأَن تَصُومُواْ خَيْرٌ لَكُمْ وَ اللهُ وَأَن تَصُومُواْ خَيْرٌ لَكُمْ وقوله (أَن تفعلوا الخير أحب إلى الله (أَن تفعلوا الخير أحب إلى الله (أَن جي نُوابا عنده) أي: فعلكم الخير أحب إلى الله (أ).

أنواع المسند إليه باعتبار ما يغني عن تكراره:

أ-الضهائر: وهي اختصار يكني بها فتغني عن تكرار المسند إليه وعن ذكر الاسم الظاهر، مثل: ﴿ هُوَ سَمَّلكُمُ ٱلْمُسْلِمِينَ ﴾ [الحج: ٧٨].

ب- الأسماء الموصولة: وهي مبهمات يتوصل بها إلى وصف المسند إليه بجملة كلامية، فيستغنى بذكر الوصف عن ذكر الاسم الخاص، إما للجهل به، وإما لغرض بياني، مثل ﴿ وَٱلَّتِي يَبِسْنَ مِنَ ٱلْمَحِيضِ مِن نِسَآبِكُم لِ إِن ٱرْتَبَتُمْ فَعِدَّ بَهُنَّ ثَلَيْتُهُ شَهُرًا ﴾ [الطلاق: ٤].

⁽١) انظر: المرجع السابق وشرك الأمل (ص١٧).

⁽۲) أخرجه البخاري ك: الرقائق باب: قول النبي ﷺ (بعثت أنا والساعة كهاتين) (۲) أخرجه البخاري ك: الرقائق باب: أشراط الساعة (۲/ ۲۲۲/۱۰)، وابن حبان في صحيحه (۱۳/۱۳/۱۸) من حديث أبي هريرة به، وأخرجه مسلم ك: الفتن باب: قرب الساعة (۲/۲۲۸/۲۲۸) من حديث سهل مرفوعاً بنحوه.

 ⁽٣) انظر: التلخيص (ص٤٤) والبلاغة العربية (١٦١/١) والمصباح (ص١٠٤)
 وخصائص التراكيب (ص١٠٦).

ج- أسهاء الإشارة: يشار بها إلى المسند إليه فتقع في الكلام موقع اسمه (١٠) مثل قوله تعالى: ﴿ يِلْكَ حُدُودُ ٱللَّهِ فَلَا تَعْتَدُوهَا ﴾ [البقرة: ٢٢٩] حيث أغنت كلمة ﴿ يَلْكَ ﴾ عن تكرار جميع ما سبقها.

⁽١) انظر: المراجع: السابقة والدروس العربية (١/١٦٣) وعلم المعاني (ص١٠٣، ١٠٤) وشم ك الأمل (ص١٧).



المطلب الثاني أركان الأسلوب الخبري عند المناطقة

وفيه ثلاث مسائل:

المسألة الأولى : الموضوع

المسالة الثانية : المحمول

المسألة الثالثة : النسبة

رَفَّعُ عِس (لاَرَّعِلِي (اللَّجَسَّ يَّ (سَيلتَن (النِّرُرُ (الِنْرُووکِرِسَ

تمهید:

يطلق المناطقة اسم القضية على الأسلوب الخبري، وللقضية أركان ثلاثة هي: الموضوع، والمحمول، والنسبة.

وسأتناول هذه الأركان في المسائل التالية -إن شاء الله-.

المسألة الأولى الموضوع

اصطلح المناطقة على تسمية الركن الأول من أركان القضية بـ «الموضوع»، وهذا اصطلاح، ولا مشاحة في الاصطلاح، كما تعارف عليه العلماء، قال الغزالي: «وقد جرت عادة المنطقيين بتسمية الخبر «محمولا» والمخبر عنه «موضوعا»، ولا مشاحة في الألفاظ»(١)

سبب تسميته بالموضوع:

يرى المناطقة أن الحملية إنها تتحقق بأجزاء ثلاثة: محكوم عليه ويسمى موضوعاً، ومحكوم به ويسمى محمولاً، ونسبة بينهها بها يرتبط المحمول بالموضوع^(۲)، وعلى هذا فالموضوع عند المناطقة بمثابة المبتدأ والفاعل وما قام مقامهها عند النحويين، وبمثابة المسند إليه عند البلاغيين^(۲)، كها أنه بمثابة المحكوم عليه عند الأصوليين.

والعلاقة بين معنى لفظ الموضوع في اللغة ومدلوله عند المناطقة، أن هذا اللفظ قد وضع في هذا الموضع من القضية ليحكم عليه، أو ليخبر عنه، أو ليوصف إلى آخره.

تحديد الموضوع في الجملة:

وكيفية جعل كلمة موضوعا في قضية أن نجعلها مبتدأ في جملة اسمية، أو فاعلا في جملة فعلية، ويقوم مقام المبتدأ اسم كان وخبر إن، ويقوم مقام الفاعل،

⁽١) معيار العلم (١١١).

⁽٢) تحرير القواعد (ص٦٣)، وانظر: إيضاح المبهم (ص٣٠)، وحاشية العطار (ص١٤٣)، وحاشية الباجوري (ص٩٤)، والمرشد السليم (ص١٠١).

⁽٣) انظر: التلخيص (٣٨)، وشروح التلخيص (١/ ١٧٠).

⁽٤) انظر: المستصفى (١/ ٨، ٢٩)، وروضة الناظر (١/ ١١٠)، والإحكام (١/ ١٩٩).

وما سد مسده في اصطلاح النحويين. والمضاف مع المضاف إليه عند النحويين كالكلمة الواحدة، وكذا المعطوف والمعطوف عليه، فيكون الموضوع مكونا منهما جميعا.

والصفة لابد من الاعتداد بها عند جعل الموصوف موضوعا في قضية. والفضلة والمتعلقات خارجة عما اصطلح عليه بالموضوع. أمثلة للموضوع:

موقعه في الجملة	الموضوع	القضية	
مبتدأ	الإيان	الإيهان واجب	
مبتدأ	الإيان	الإيمان شرط في قبول العمل الصالح	
مبتدأ	الصوم	الصوم في الأشهر الحرم مستحب	
اسم كان	المتعة	كانت المتعة مباحة	
نائب فاعل	إباحة المتعة	ثم نسخت إباحة المتعة	
نائب فاعل	الصلاة	فرضت الصلاة ركعتين ركعتين في أول الأمر	
فاعل	الأكل	يحرم أكل الحاج من الهدي الواجب عليه عند الشافعية	
جملة تعرب فاعلا	حرمة الأكل	بلغني أن ما يأكله الطفيلي حرام	

وإذا كان المحكوم عليه كليا ذا أفراد فالمراد بلفظ الموضوع جميع الأفراد المندرجة في مفهومه فإذا قلنا: «كل أسد حيوان» فالموضوع لفظ «أسد» والمراد به أفراده الداخلة في لفظه، وبذلك فإن كل فرد من أفراد الأسد محكوم عليه بأنه حيوان.

وقد يقصد المتكلم القدر المشترك بين أفراد الموضوع، الذي هو الحقيقة الذهنية، وحينئذ يسمى هذا الأسلوب الخبري في اصطلاح المناطقة بالقضية

الطبيعية، ومثالها قولنا: الحيوان جنس، والأسد نوع. (١) الموضوع عند المناطقة والحكم الشرعي:

يفيد تمييز الموضوع في تحديد المحكوم فيه عند الفقهاء والأصوليين، ومهمة الفقيه النظر في الأدلة لاستنباط الحكم، وقد يستلزم ذلك إعادة صياغة العبارة، فما كان فضلة في الدليل قد يصبح موضوعا في القضية المعبرة عن الحكم الشرعى.

فحديث مسلم (إن دماءكم وأموالكم حرام عليكم) (٢) اشتمل على شيئيين عرمين، فيمكن صوغ الحكم الشرعي في قضيتين تكون الدماء موضوعا في إحداها، والأموال موضوعا في الأخرى ويمكن صوغه في قضية واحدة يكون موضوعها الدماء والأموال، وذلك هكذا:

كل دماء المسلمين محرمة

كل أموال المسلمين محرمة

كل دماء المسلمين وأموالهم محرمة

وهذا مثال للموضوع في القضية، هو بعينه الموضوع في الدليل الشرعي. وأما ما يستلزم إعادة الصياغة فمثاله حديث مسلم عن أبي سعيد الخدري^(٦):

⁽۱) تحرير القواعد (ص٦٣)، وانظر: إيضاح المبهم (ص٣٠)، وحاشية العطار (ص١٤٣)، وحاشية الباجوري (ص٤٩)، والمرشد السليم (ص٢٠١).

 ⁽۲) أخرجه مسلم - ك الحج - باب حجة النبي 衛 (۲/۸۸۱/۸۸۱)، والنسائي في الكبرى -ك الحج (۲/٤۲۱/٤۲۱).

⁽٣) هو الصجابي الجليل سعد بن مالك بن سنان الجدري الأنصاري الخزرجي، أبو سعيد، ولد سنة ١٠ ق.هـ على الراجح، كان من ملازمي النبي هذا وروى عنه أحاديث كثيرة، غزا اثنتي عشرة غزوة، وله ١١٧٠ حديثاً، وتوفي سنة ٧٤هـ. راجع (تهذيب التهذيب (٣/ ٤٧٩)، حلية الأولياء (١/ ٣٦٩)، صفة الصفوة (١/ ٢٩٩)، الأعلام (٣/ ٨٧).

(إن الله تعالى حرم الخمر)(١) فتصاغ قضية الحكم الشرعي هكذا:

الخمر حرمها الله تعالى.

وبذلك تحول متعلق الفعل في الأسلوب الخبري النحوي إلى موضوع في قضية الحكم الشرعي. والله أعلم.

⁽١) أخرجه مسلم -ك المساقاة - باب تحريم بيع الخمر (٣/ ١٢٠٥/ ١٥٨٧).

المسألة الثانية المحمول

المحمول هو الركن الثاني من أركان القضية عند المناطقة، وسمي اللفظ بذلك لأنه يحمل على لفظ آخر، فالمحمول صفة لا بد أن تقوم بموصوف، أو فعل لا بد أن يسند إلى فاعل(١).

صور المحمول:

وينحصر المحمول في الخبر والفعل أو ما قام مقامهما، وهو المسند عند البلاغيين، والمحكوم به في اصطلاح الأصوليين.

وإذا كان اللفظ كليا ذا أفراد فالمراد بالمحمول: المعنى الذهني الذي هو القدر المشترك بين أفراده، وليس أفراده المندرجة تحته، وبذا يتغاير الموضوع والمحمول.

فإذا قلنا: «كل كتاب جسم» فالموضوع وهو «كتاب» يراد به أفراده الداخلة في لفظه، فكل فرد من أفراد الكتاب محكوم عليه بأنه جسم، والمحمول وهو: «جسم» يراد به معناه الذهني الذي هو القدر المشترك بين أفراده، لأنه لو قصد أفراد الجسم كالكرسي، والسد لكنت حاكها على الكتاب بأنه كرسي، أو سد.

العلاقة بين المحمول عند المناطقة والحكم الشّرعي:

يجب أن يكون المحمول لفظا دالاً على المحكوم به، وذلك عند بيان الحكم الشرعي، فإن كان الموضوع في القضية ليس فعلا من أفعال المكلفين تعين أن يكون المحمول حكما شرعيا وضعيا، وإن كان الموضوع فعلا من أفعال المكلفين

⁽۱) المرشد السليم في المنطق الحديث والقديم (ص١٠٢)، وتحرير القواعد المنطقية في شرح الرسالة الشمسية (ص ٦٣)، وإيضاح المبهم من معاني السلم (ص٣٠)، وحاشية العطار (ص١٤٣).

جاز أن يكون المحمول حكها شرعيا وضعيا وأن يكون حكها شرعيا تكليفيا، وعلى الفقيه المستدل، والمقرر للحكم أن يحكم صياغة قضية الحكم لتكون واضحة للسامع مع القارئ، وربها احتاج إلى تقدير المحمول، وربها احتاج إلى إعادة الصياغة وتوضيح ذلك في المثال التالي: الحديث الذي رواه مسلم (۱) مرفوعا: «اذبحها، ولن تجزي جذعة عن أحد بعد». (۲)

اشتمل هذا الحديث في صدره على أسلوب إنشائي هو الأمر بذبح الجذعة، وهو خارج عن نطاق البحث، واشتمل على تقرير أن الجذعة من المعز لا تجزئ عن أحد غير أبي بردة (٣)، فيصاغ المحمول هكذا:

الجذعة من المعز تجزئ عن أبي بردة

أو: تجزئ الجذعة من المعز عن أبي بردة

أو: الجذعة من المعز لا تجزئ عن غير أبي بردة

أو: لا تجزئ الجذعة من المعز غير أبي بردة.

فالمحمول هو الجذعة في جميع القضايا السابقة.

⁽۱) هو الحافظ الإمام مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري النيسابوري، أبو الحسين، المحدث المشهور، ولد سنة ٢٠٤هـ على الراجح، حنبلي المذهب، ومن مؤلفاته: الجامع الصحيح، والمسند الكبير وأوهام المحدثين، وغيرها، وتوفي سنة ٢٦١هـ. راجع (تذكرة الحفاظ (٢/١٥٠)، تهذيب الأساء واللغات (٢/٨٩)، تهذيب التهذيب (٢/١٥١)، وفيات الأعيان (٢/ ٩١).

⁽٢) أخرجه مسلم ك الأضاحي- باب وقتها (٣/ ١٥٥٣/ ١٩٦١/٧).

⁽٣) هو الصحابي أبو بردة بن نيار بن عمرو بن عبيد بن عمرو بن كلاب الأنصاري، من حلفاء الأوس واسمه هانئ، وهو خال البراء بن عازب، شهد العقبة وبدراً والمشاهد كلها وبقى إلى دولة معاوية، وحديثه في الكتب الستة، وكان أحد الرماة الموصوفين توفي سنة ٤٢هـ. (سر أعلام النبلاء (٢/ ٣٥).

المسألت الثالثتي النسبت

يعتبر المناطقة النسبة هي الركن الثالث من أركان القضية، ويعبرون عنها بالرابط بين الموضوع والمحمول، وهذا الربط ذهني في الأصل، وقد يعبر عنه بلفظ، وقد لا يعبر عنه.

والرابط في اللغة اسم فاعل من الربط، تقول: ربطت الشيئ بالشيئ أي: شددته به وأوثقته به.

والرابط إما حسي في الحسيات كالحبل ونحوه، وإما معنوي في العقليات. والرابط في الاصطلاح هو: النسبة بين الموضوع والمحمول، وتسمى بالنسبة الحكمية أو هو العلاقة بين الموضوع والمحمول التي تحدد القضية نفياً أو إثباتا. وسأضرب توضيحاً للنسبة الأمثلة التالية:

النسبة	المحمول	الموضوع
الربط الذهني بين التحريم ونكاح الأخت على	محرم	نكاح الأخت
جهة الإثبات فنقول: نكاح الأخت محرم.		
الربط الذهني بين التحريم ونكاح الأخت على	مباح	نكاح الأخت
جهة النفي فنقول: نكاح الأخت ليس مباحاً.		

الدلالة على النسبة باللفظ:

يقول المناطقة إن اللفظ الدال على النسبة هو كلمة (يكون) أو ما يقوم مقامها في الإيجاب، وكلمة (لا يكون) أو ما قام مقامها في حالة السلب، وسواء صرحنا بهذا اللفظ أم لم نصرح.

والبعض يجعل الرابط جزءاً من أجزائها فلا تتحقق إلا بأجزاء ثلاثة: موضوع ومحمول وسبة بينها، وبالنسبة يرتبط الموضوع بالمحمول، وقد تسمى رابطا، فهي كقولنا «الإيهان هو واجب» وتسمى القضية حينئذ «ثلاثية» وقد تحذف الرابطة في بعض اللغات لشعور الذهن بمعناها وتسمى حينئذ «ثنائية»(۱)، هذا من حيث التركيب اللغوي.

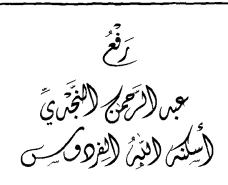
أما من حيث اعتبارها ركناً في الجملة فإن العلاقة أو النسبة بين الموضوع والمحمول لما كانت قد تفهم في اللغة العربية ضمناً ولا يصرح بها غالباً وإنها تفهم من التركيب، لم يعدها البعض ركناً من أركان القضية (٢).

أمثلة أخرى موضحة للنسبة:

النسبة	المحمول	الموضوع	القضية
يكون واجباً أو حكمه أنه	واجب	البر بالوالدين	البر بالوالدين
واجب			واجب
يكون محرماً أو حكمه أنه	محرم	غصب جزء من	غصب جزء من
يمحرم		الطريق	الطريق محرم
محكوم بسلب الحل عنه	لا يحل	زواج المطلقة	فلا تحل له من بعد
سلبأ معلقاً ويزول الحكم		לאל	حتى تنكح زوجاً
بتزوجها غيره، ثم طلاقها			غيره

⁽۱) تحرير القواعد المنطقية (ص٦٣)، المرشد السليم (ص١٠٢)، حاشية الباجوري (ص٩٩)، إيضاح المبهم من معاني السلم (ص١٠٢).

⁽٢) البحر المحيط (١/١١١).



المطلب الثالث أركان الأسلوب الخبري عند الأصوليين

وفيه مسألتان:

المسألة الأولى : المحكوم فيه

المسألة الثانية : الحكم

رَفْعُ معبى (لرَّحِمْ إِلَّهِ (اللَّجَنِّى يُّ (سِلْمَهُمُ (الْهِرُّمُ (الْفِرُوفُ مِسِّى

المسألة الأولى المحكوم فيه

تعريفه:

هو ما تعلق به خطاب الشارع اقتضاء أو تخيرا أو وضعا.

فإن كان خطاب الشارع حكما تكليفيا؛ فإن المحكوم فيه لا يكون إلا فعلاً للمكلف.

أما في الحكم الوضعي فقد يكون فعلا للمكلف كها في العقود والجرائم، وقد لا يكون فعلا له ولكن يرجع إلى فعله؛ كدخول شهر رمضان الذي جعله الشارع سببا لوجوب الصيام، والصيام فعل للمكلف(١).

ومن أمثلته في الحكم التكليفي قوله تعالى: ﴿ وَأَقِيمُواْ ٱلصَّلُوٰةَ ﴾ [البقرة: ١١٠] فإن فيه إيجابا، تعلق بفعل وهو إقامة الصلاة فجعله واجبا.

وقوله تعالى: ﴿ وَلَا تَقُرَبُواْ لَزِنَيَ ا﴾ [الإسراء: ٣٢] تضمن تحريها تعلق بفعل الزني فجعله حراما.

وقوله تعالى: ﴿ وَلَا تَيَمَّمُوا ٱلْخَبِيثَ مِنْهُ تُنفِقُونَ ﴾ [البقرة: ٢٦٧] اشتمل على الكراهة وقد تعلق بفعل من أفعال المكلفين فجعله مكروها.

وقوله -عز وجل-: ﴿ فَإِذَا قُضِيَتِ ٱلصَّلَوٰةُ فَٱنتَشِرُواْ فِي ٱلْأَرْضِ ﴾ [الجمعة: ١٠] فيه إباحة الانتشار في الأرض، تعلق بفعل المكلف فجعله مباحا.

⁽۱) انظر: المستصفى (۱/ ۸، ۲۹)، وروضة الناظر (۱/ ۱۱۰، والإحكام للآمدي (۱/ ۱۹۹)، والمحصول (۲/ ۲۷۶)، والإبهاج (۱/ ۱۹۹)، والتلويح (۲/ ۳۱۵)، والتقرير والتحبير (۲/ ۱۱۳)، وتيسير التحرير (۳۲۸/۲)، وفواتح الرحموت: (۱/ ۱۳۲)، والمدخل إلى مذهب أحمد (ص٥٩)، أصول الفقه عبد الكريم زيدان (ص٧٤).

والأمثلة على ذلك كثيرة (١).

تعبير الأصوليين بالمحكوم عليه والمحكوم به:

وقد عبر ابن قدامة -رحمه الله تعالى- عن المحكوم فيه بقوله: المحكوم علىه (٢٠).

فإذا قلنا: "إن الخمر محرم" مثلا، فمذهبه في هذا أن الاسم الأول وهو: كلمة «الخمر محكوم عليه، والاسم الثاني وهو "محرم" حكم، حيث إن الخمر محكوم عليها بالحرمة.

أما أكثر الأصوليين فإنهم حين يأتون بلفظ «المحكوم عليه» يقصدون به المكلف(٣)..

وعبر بعض الحنفية -رحمهم الله تعالى - عن المحكوم فيه بقولهم: «المحكوم به» (على النعبير «بفيه» أقوم به» (على النعبير «بفيه» أقوم وأسلم، لأنا لو طرحنا سؤالا: بم حكم الشرع؟، لكان الجواب حكم بالوجوب مثلاً، فيكون التعبير «بالمحكوم به» اسم للحكم، ولو كان السؤال فيم حكم الشارع بالوجوب، فكان التعبير الشارع بالوجوب، فكان التعبير «بفيه» أصوب لأنه متعلق بالفعل، وهو مرادنا بقولنا «المحكوم فيه».

تقسيم الحنفية للمحكوم فيه:

قسم علماء الحنفية أفعال المكلفين من حيث الحق المترتب عليها إلى أربعة أقسام، والأول منها ينقسم إلى ثمانية أنواع، وقد أوجزها العلامة صدر

⁽١) فواتح الرحموت: (١/ ١٣٢)، والمدخل إلى مذهب أحمد (ص٥٥).

⁽٢) روضة الناظر (١/١١٠).

⁽٣) الإبهاج (١/ ١٥١)، الإحكام للآمدي (١/ ١٩٩)، المحصول (٢/ ٢٧٤)، المستصفى (٨/ ١٩٩)

⁽٤) التقرير والتحبير (٢/ ١١٤، ١١٤).

الشريعة (') فقال: «المحكوم به إما حقوق لله وإما حقوق للعباد، أو ما اجتمعا فيه والأول أغلب أو ما اجتمعا فيه والأول أغلب أنه أعلب أنه والثاني أغلب ('').

القسم الأول: حق خالص لله تعالى، مثل الصلاة والصيام وهو ثمانية أنواع:

النوع الأول : عبادات خالصة، كالإيمان، والصلاة.

النوع الثاني : عبادة فيها معنى المؤونة، كصدقة الفطر.

النوع الثالث : مؤونة فيها معنى العقوبة، كالخراج.

النوع الرابع : مؤونة فيها معنى العبادة، كالعشر.

النوع الخامس : حق قائم بنفسه، كخمس الغناثم والمعدن.

النوع السادس : عقوبات كاملة كالحدود.

النوع السابع : عقوبة قاصرة، كالحرمان من الإرث.

النوع الثامن : حق دائر بين العبادة والعقوبة كالكفارات.

القسم الثاني: حق للعباد خالص كرد المتلفات والمغصوبات.

القسم الثالث: ما اجتمع فيه الحقان وحق الله أغلب، كالقذف.

القسم الرابع: ما اجتمع فيه الحقان وحق العبد أغلب كالقصاص.

ويترتب على هذا التقسيم، التفريق بين الأفعال من حيث طلبها من الكافر، والصبي، والعبد، وأحقية العبد في العفو، وإرث الحق، وتداخل الحقوق ... النخ^(٣)

⁽۱) هو العلامة عبيد الله بن مسعود بن محمود بن أحمد المحبوبي البخاري، فقيه أصولي، لغوي محدث، حنفي المذهب، ومن مؤلفاته: التنقيح في أصول الفقه، شرح الوقاية والنقاية، ومختصر الوقاية، والوشاح في علم المعاني، وغيرها، وتوفي سنة ٧٤٧هـ. راجع الفوائد البهية (١٠٩-١١٢)، مفتاح السعادة (٢/٢٠).

⁽٢) التقرير والتحبير (٢/ ١١٣) والتلويح (٢/ ٣١٥).

⁽٣) انظر: هذه التقسيمات في التلويح (١/ ٣١٥، ٣٢٦) وجامع الأسرار (١٤٥/٤) وما بعدها.

شروط المحكوم فيه:

يشترط لصحة التكليف بالفعل أمور:

۱- أن يكون الفعل معلوما للمكلف علم تاما حتى يتصور قصده إليه،
 ويستطيع القيام به كما طلب منه، فلا يكلف الإنسان بالصلاة حتى يتعرف أركانها وواجباتها وشروطها.

لأن الأمر القرآني مجمل ولا بدللمجمل من بيان.

٢- أن يعلم طلب الله للفعل حتى يعد فعل المكلف طاعة وامتثالًا لأوامر الله.

٣ - أن يكون معدوما، أما الموجود فلا يمكن إيجاده، فيستحيل الأمر به.

٤ - أن يكون الفعل المكلف به ممكنا، يستطيع الإنسان فعله وتركه، ويبنى
 على هذا الشرط أمورٌ ثلاثة.

الأول: أنه لا يصح التكليف بالمستحيل.

الثاني: أنه لا يصح شرعا أن يكلف الإنسان بأن يفعل غيره فعلا، أو يكف غيره عن فعل كأن يكلف زيد بأن يصلى أخوه.

الثالث: أنه لا يصح شرعا التكليف بالأمور الجبلية التي لا كسب الإنسان فيها، ولا اختيار كالخجل، والخوف والحب والبغض وغيرها، فالتكليف اللاحق بهذه الأمور متعلق بالقدر المكتسب المقدور عليه منها(١).

⁽۱) المستصفى (۱/٥٥)، وروضة الناظر (۱/ ٢٣٤)، والإحكام للآمدي (١/١٨٧)، وشرح العضد (٢/ ١١)، وفواتح الرحموت (١/ ١٢٣) إرشاد الفحول (١/ ٣١).

المسألة الثانية الحكم

أولا: تعريف الحكم في اللغة:

الحكم في اللغة ('): مصدر للفعل الثلاثي حكم يحكم، من باب نصر، وله في اللغة معان يمكن بعد النظر فيها، والتأمل في دلالتها ومراميها القول بأنها تدور حول إصابة الحق، والسداد في التصرف حقيقة أو ادعاء، ومن هذه المعاني: القضاء:

. وقد خصه ابن منظور (٢) بالحكم العدل، يقال: حكم عليه بكذا، - يحكم من باب نصر -، حكما وحكومة وأحكومة، والجمع: أحكام، واسم الفاعل: الحاكم، والحكم، والتحكم هو: إمضاء الحكم، ومضي الحكم .. وهذا المعنى هو أقرب المعاني اللغوية للمعنى الاصطلاحي.

العلم والفقه:

يأتي الحكم في اللغة بمعنى العلم والفقه، وبذلك فسر قوله تعالى وصفاً ليحني -عليه السلام-: ﴿ وَءَاتَيْنَهُ ٱلْحُكْمَ صَبِيًّا ﴾ [مريم: ١٢].

الإتقان:

تقول: أحكم الشيء والأمر: أتقنه فاستحكم، والحكيم المتقن للأمور.

⁽۱) لهذه المعاني اللغوية راجع: مادة حكم في: لسان العرب (۲/ ٩٥١–٩٥٤)، المعجم الوسيط (۱/ ١٢٦- ١٢٨)، المفردات في غريب القرآن (ص١٢٦- ١٢٨) والقاموس المحيط مادة حكم (١/ ١٤١٥) والمغرب (٢/ ٢١٨).

⁽۲) هو العلامة محمد بن مكرم بن علي بن أحمد بن أبي القاسم، ابن منظور الأنصاري، المصري، أبو الفضل، ولد سنة ٦٣٠هـ على الراجح، لغوي أديب ناظم ناثر، ومن مؤلفاته: مختار الأغاني، ولسان العرب، وغيرها، وتوفي سنة ٧١١هـ. راجع: فوات الوفيات (٢/ ٢٦٥)، بغية الوعاة (١٠٦)، الدرر الكامنة (٤/ ٢٦٢)، شذرات الذهب (٢/ ٢٠٢)، هدية العارفين (٢/ ١٤٢).

المنع من الفساد:

يقال حكمه، وأحكمه، إذا منعه من الفساد، وأرجعه إلى الأمر، وأحكم الفرس: جعل للجامه حكمة، أي: حديدة تمنعه من الجهاح، وحكمت السفيه: أخذت على يده.

ثانيا: تعريف الحكم الشرعي عند الأصوليين:

له عند الأصوليين تعريفات أذكر منها:

أنه: خطاب الله تعالى المتعلق بأفعال العباد.

وقيل: هو خطاب الله تعالى المفيد فائدة شرعيه (١).

وقيل: هو أثر خطاب الله تعالى المتعلق بأفعال المكلفين اقتضاء أو تخييرا أو وضعا^(٢).

وذهب كثير من الأصوليين إلى أن الحكم الشرعي (٣): «هو خطاب الله تعالى المتعلق، بأفعال المكلفين اقتضاء أو تخييرا أو وضعا» أو «هو خطاب الشرع إذا تعلق بأفعال المكلفين» (٤).. وهذا هو المختار.

وسأكتفي بشرح هذا التعريف، مراعاة لطبيعة البحث، ومنزلة هذه المسألة منه.

⁽١) الإحكام للآمدي (١/ ٩٥).

⁽۲) كشف الأسرار (۲/ ۹۲) والمغني في أبواب التوحيد (٤/ ١٥٠) والمستصفى (١/ ٥٥) وجمع الجوامع (١/ ٥١) والبحر المحيط (١/ ١١٧) والمحصول (١/ ١١٠) والمسودة (ص٧٧ه) والفتاوى (٩/ ١١٨).

⁽٣) راجع: في ذلك نهاية السول على هامش التقرير والتحبير (٢/ ٢٢)، الإبهاج (٢/ ٢٦)، المستصفى (١/ ٥٥)، التوضيح (١/ ١٤)، البحر المحيط (١/ ٩٥)، إرشاد الفحول (١/ ٦).

⁽٤) المستصفى (١/٥٥) والتوضيح (١/١١٤) والبحر المحيط (١١٧/١) والإحكام للآمدى (١/٩٥) وإرشاد الفحول (٢٩/١).

شرح التعريف.

خطاب الله تعالى: يراد به القرآن الكريم وسائر الأدلة الشرعية كالسنة والقياس وغير ذلك أما القرآن فلأنه كلام الله على الحقيقة، وأما سائر الأدلة فلأنها خطاب من الله تعالى لكنه غير مباشر.

المتعلق بأفعال المكلفين: معنى تعلق الخطاب بأفعال المكلفين ارتباطه بفعل من أفعالهم، وليس بجميع أفعالهم ؟ إذ لا يوجد خطاب واحد يتعلق بجميع الأفعال.

وأفعال المكلفين: هي الأعمال التي تصدر سواء كانت ظاهرة كالصلاة، أو باطنة كالنية.

المكلف: هو البالغ العاقل الذي بلغته دعوة الإسلام، فالخطاب الذي يتعلق بغير أفعال المكلفين لا يكون حكما شرعيا، كالخطاب المتعلق بذات الله ـ تبارك وتعالى ـ وصفاته، وبذوات المخلوقين وصفاتهم.

والخطاب المتعلق بالصبي والمجنون، كوجوب الزكاة في أموالهم، لا يكون حكما شرعيا في حقهما، لأنهم غير مكلفين، بل يتعلق التكليف بالولي عليهما، وما يفعلونه مندوب والندب لا كلفة فيه، وبعض العلماء يقول: المتعلق بأفعال العباد(١)، ليدخل خطاب الصبي ونحوه في تعريف الحكم الشرعي.

الاقتضاء: الطلب، وهو قد يكون طلب فعل أو طلب ترك، وطلب الفعل قد يكون جازما فهو الواجب، أو غير جازم وهو الندب.

وطلب الترك إما يكون جازما فهو التحريم، أو غير جازم وهو المكروه.

التخيير: ومعناه أن يكون مباحا للمكلف فعله وتركه من غير ترجح لأحد الجانبين.

⁽١) انظر: الإبهاج (١/ ٤٤).

والمراد بالوضع: أن يجعل الشارع شيئا سببا لشيء آخر، أو شرطا له، أو مانعا منه، إلى آخر أقسام الحكم الوضعي (١).

ثالثا: أقسام الحكم الشرعي

ينقسم الحكم الشرعي عند الأصوليين إلى قسمين:

القسم الأول: الحكم التكليفي.

القسم الثاني: الحكم الوضعي.

وسأتكلم عن كل واحد منها على حدته، فأقول:

الحكم التكليفي:

هو: خطاب الله المتعلق بأفعال المكلفين تكليفا أو تخييرا. ويمكن أن نقول:

هو ما اقتضى طلب الفعل، أو الكف عن الفعل، أو التخيير بين الفعل والترك، وسمي بذلك لأن سببه التكليف، فهو لا يتعلق بغير المكلف(٢)، وقد سبق معنى الاقتضاء والتخيير.

وقد مشيت على مصطلح جمهور الأصوليين، وهو دخول الإباحة في الحكم التكليفي. (٢):

أقسام الحكم التكليفي:

يقسم جمهور الأصوليين الحكم التكليفي إلى خسة أقسام، وهي:

⁽۱) المستصفى (١/ ٥٥) والتوضيح (١/ ١١٤) والبحر المحيط (١/ ١١٧) والإحكام للآمدى (١/ ٩٥) وإرشاد الفحول (١/ ٢٩).

 ⁽۲) النلويح (۱/ ۱۶)، تيسير التحرير (۲/ ۱۳۲)، المستصفى (۱/ ٥٥)، الإحكام للآمدي
 (۱/ ۹۰)، شرح العضد (۱/ ۲۲۲)، المنهاج (۱/ ۷٤)، البحر المحيط (۱۲٦/۱)،
 شرح مختصر الروضة (۱/ ۱٤٥)، شرح الإسنوي (۱/ ۲٤).

⁽٣) كما يتضح من المراجع السابقة، وغيرها.

الواجب، والمندوب،، والمباح، والحرام، والمكروه (''

وأساس هذا التقسيم أن الشارع إما أن يطلب الفعل من المكلف على جهة الحتم واللزوم فهو الحتم واللزوم وهو الواجب، وإما أن لا يكون على جهة الحتم واللزوم فهو المندوب، وطلب الكف عن الفعل إما أن يكون على جهة الحتم واللزوم فهو المحرم وإما أن لا يكون على جهة الحتم واللزوم فهو المكروه، وإن كان المكلف غيرابين الفعل والترك كان الفعل مباحا(٢).

أما الحنفية فالحكم التكليفي عندهم سبعة أقسام وهي: الفرض، والواجب، والمندوب، والحرام، والمباح ("). قال ابن نجيم (٤): في وجه تقسيم الحنفية هذا:

"إن الأدلة السمعية أربعة:

⁽۱) التلويح (۱/ ۱۶)، تيسير التحرير (۲/ ۱۳۲)، المستصفى (۱/ ٥٥)، الإحكام للآمدي (۱/ ٩٥)، شرح العضد (۱/ ۲۲۲)، المنهاج (۱/ ۷٤)، البحر المحيط (۱/ ۱۲۱)، شرح مختصر الروضة (۱/ ۱٤٥)، شرح الإسنوي (۱/ ۲٤)، مختصر ابن الحاجب (۱/ ۲۸)، التلويح (۱/ ۱۵)، التقرير والتحيير (۲/ ۷۹).

⁽٢) الإحكام للآمدي (١/ ٩٥)، ونهاية السول (١/ ٧٣)، ومختصر ابن الحاجب (١/ ٢٢٨)، والتلويح (١/ ١٥)، والتقرير والتحبير (٢/ ٧٩).

⁽٣) فتح الغفار (١/ ٢٠)، تيسير التحرير (٢/ ٢٥٩)، التوضيح (١/ ١٢٤)، جمع الجوامع (١/ ٨٩)، البحر المحيط (١/ ١٧٥)، حاشية البناني (١/ ٦١-٦٢)، الموافقات (١/ ٨٨، ٨٨)، ميزان الأصول (ص٢٥) شرح الكواكب (١/ ٣٤٠–٣٤٥)، إرشاد الفحول (١/ ١)، شرح مختصر الروضة (١/ ٢٦١)، أصول السرخسي (١/ ١١٠)، وشرح الكواكب (١/ ٣٤٠).

⁽٤) هو العلامة عمر بن إبراهيم بن محمد بن نجيم، فقيه، حنفي المذهب، ومن مؤلفاته: فتح الغفار بشرح المنار في أصول الفقه، والأشباه والنظائر، وغيرها، وتوفي سنة ١٠٠٥هـ. راجع خلاصة الأثر (٣/ ٢٠٦)، هدبة العارفير (١/ ٧٩٦)

قطعي الثبوت والدلالة: كنصوص القرآن المفسرة والمحكمة، والسنة المتواترة التي مفهومها قطعي، وبه يثبت الفرض.

وقطعي الثبوت ظني الدلالة: كالآيات المؤولة.

وعكسه: -أي ظني الثبوت قطعي الأدلة - كأخبار الآحاد التي مفهومها قطعي، كالأمر، وبها يثبت الوجوب.

وظنيها: أي ظني الثبوت، ظني الدلالة - كأخبار الآحاد ظنية الثبوت، التي مفهومها ظني، ويثبت بها السنة.

والحرام في مرتبة الفرض، والمكروه تحريها في مرتبة الواجب، وتنزيها في مرتبة المندوب، والمباح يوافقون الجمهور في تعريفه» (١).

الحكم الوضعي:

هو خطاب الله تعالى المتعلق بجعل الشيء سببا لشيء آخر، أو شرطا له أو مانعا منه، أو كون الفعل صحيحا، أو فاسدا، أو عزيمة، أو رخصة، أو أداء، أو إعادة، أو قضاء (٢).

ويقسم جهور العلماء الحكم الوضعي إلى: السبب، والشرط، والمانع، والصحة، والفساد، والرخصة، والعزيمة، والأداء والإعادة، والقضاء.

وتعلق الحكم الوضعي إنها يكون بالحكم التكليفي، وليس له تعلق بالمكلف (٢٠).

⁽۱) فتح الغفار (۱/ ۲۰)، وانظر في هذا الموضوع: تيسير التحرير (۲/ ۲۰۹)، التوضيح (۱/ ۱۲۵)، جمع الجوامع (۸۹/۱)، البحر المحيط (۱/ ۱۷۵)، حاشية البناني (۱/ ۲۱ - ۲۲)، الموافقات (۸۱ / ۸۸، ۸۹)، ميزان الأصول (ص۲۵) شرح الكواكب (۱/ ۳۲۰)، إرشاد الفحول (۱/ ۲)، شرح مختصر الروضة (۱/ ۲۲۱).

⁽٢) الإحكام للآمدي (١/ ٩٦).

⁽٣) الإحكام للآمدي (١/ ٩٦)، الروضة (١/ ٢٤٣) - ٢٦٣)

أما أقسامه عند الخنفية فهي: الركن. والعلة. والسبب، والشرط، والحكمة، والعلامة، والمانع، والصحة.

وقرر بعض الحنفية منهم فخر الإسلام البزدوي أن أنواع الحكم الوضعى أربعة فقط هي: السبب، والعلة، والشرط، والعلامة.

ووافقه على ذلك كثير من الحنفية، كعبد العزيز البخاري^(٢) في كشف الأسرار، وكذلك الفتوحي الحنبلي في شرح الكوكب، إلا أنه أبدل العلامة، بالمانع.^(٣)

وعلى هذا فيكون تعريف الحكم الوضعي عند الحنفية أنه: خطاب الله تعالى الله الله تعالى الله الله الله الله الله أو مانعا منه، الوارد بجعل الشيء ركنا لشيء آخر، أو علق، أو سببا، أو شرطا له، أو مانعا منه، أو حكمة، أو علامة، أو صحيحا، أو باطلا، أو فاسدا. (١٤)

⁽۱) هو العلامة على بن محمد بن الحسين بن عبد الكريم، أبو الحسن البزدوي، ولد سنة . • ٤ هد على الراجح، فقيه أصولي، حنفي المذهب، ومن مؤلفاته: كنز الوصول في أصول الفقه، وغيرها. راجع (الفوائد البهية ١٢٤)، مفتاح السعادة (٢/ ٥٤)، الجواهر المضيئة (١/ ٣٧٢).

⁽۲) هو العلامة عبد العزيز بن أحمد بن محمد البخاري، فقيه أصولي، حنفي المذهب، ومن مؤلفاته: كشف الأسرار في شرح أصول البزدوي، التحقيق في شرح المنتخب في أصول المذهب، وغيرها، وتوفي سنة ۷۳۰هـ. راجع (الفوائد البهية ۹٤)، الجواهر المضية (۱/۳۱۷).

⁽٣) الإحكام للآمدي (١/ ٩٦)، البحر المحيط (١/ ٣١٢)، التوضيح (١٣١/)، شرح تنقيح الفصول (ص٠٨)، شرح المحلى على جمع الجوامع (١/ ٨٦/)، التيسير (١/ ١٢٨)، روضة الناظر (١/ ٣٤٣). أصول البردوي (١/ ١٢٩)، كشف الأسرار (١/ ١٢٩)

⁽٤) تيسير التحرير (٢/ ١٢٨)، شرح الكوكب (١/ ٣٥٥)

رَفْعُ بعبر (لرَّحِمْ إِلَّهِ الْمُجَنِّرِيُّ (سِلنَمُ (الْفِرُدُ وَكُرِيْتِ (سِلنَمُ (الْفِرْدُ وَكُرِيْتِ

المبحث الثالث صور الأسلوب الخبري

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: صور الأسلوب الخبري عند اللغويين

المطلب الثاني: صور الأسلوب الخبري عند المناطقة

المطلب الثالث : صور الأسلوب الخبري عند الأصوليين

المطلب الأول صور الأسلوب الخبري عند اللغويين

وفيه خمس مسائل:

المسألة الأولى : إسناد الفعل لغير ما هو له

المسألة الثانية : حذف المسند إليه

المسألة الثالثة : حذف المسند

المسألة الرابعة : حذف المفعول به

/المسألة الخامسة : التقديم والتأخير

رَفْعُ معبى (لرَّعِمْ إِلَّهِ (اللَّجَنِّى يُّ (سِلْمَهُمُ (لِيْرُمُ (الِفِرُوفَ مِسِّى

المسألة الأولى إسناد الفعل لغير ما هو له

تمهید:

سبق أن البلاغيين يسمون ركني الجملة بالمسند والمسند إليه، وبقي أن نتكلم عن الإسناد في اصطلاح البلاغيين، لأن الإسناد هو الخبر الذي هو عناية البحث.

ونظرة البلاغيين إلى الإسناد ترتكز على عنايتهم بمبحث الحقيقة والمجاز، ولذا فهو عندهم نوعان:

الإسناد الحقيقى:

وهو: ما أضيف فيه الفعل لفاعل يمكن تصوره منه أو من مثله (۱). وإسناد مجازى:

ويسمونه بالمجاز العقلي، أو إسناد الفعل لغير ما هو له (٢).

والتعبير بالمجاز هنا اصطلاح بلاغي محصن، وموضوع بحثي في أفعال المكلفين وما إليها، مما لا يترتب على القول بالمجاز في شأنه محظور عقدي، ولكني سأوثر التعبير بعبارة (إسناد الفعل لغير ما هو له) وأعني بذلك ظاهر العبارة، وهي عناية البلاغيين أيضاً فقد عبروا بقولهم: (إسناد الفعل أو ما في معناه، إلى غير ما هوله، في الظاهر من حال المتكلم، لملابسة، مع قرينة صارفة عن أن يكون الإسناد إلى ما هوله.)

وأقول: إن اسناد الفعل لغير ما هو له، إذا ورد في القرآن الكريم فإنها هو أسلوب لغوى معبر عن الحقيقة، ومصور لها، وليس مبايناً ولا منافياً لها.

⁽۱) انظر: أسرار البلاغة (ص٣٢٨-٣٣٠)، والبلاغة العربية (٢/٣٢٣)، والبلاغة الواضحة (ص١١٧).

⁽٢) انظر: المراجع السابقة.

وقد احتلف البلاغيون في عد هذا الأسلوب مجازاً من عدمه (١).

(۱) قال عبد القاهر الجرجاني: هذا الضرب من المجاز على حدته كنز من كنوز البلاغة، ومادة الشاعر المغلق والكاتب البليغ في الإبداع والإحسان والاتساع في طريق البيان ولا من أمره أنك ترى الرجل بقول: أتى بي الشوق إلى لقائك، وسار بي الحنين إلى رؤيتك، أقدمني لديك حق لي على إنسان، وأشباه ذلك مما تجده لشهرته بجري مجرى الحقيقة، فليس هو كذلك، بل يرق ويلطف حتى يأتيك بالبدعة لم تعرفها والنادرة تأنق لها.

ثم يقول -رحمه الله- أيضا: واعلم أنه ليس بواجب في هذا المجاز أن يكون للعمل فاعل في التقدير، إذا أنت نقلت الفعل إليه عدت به إلى الحقيقة مثل أن تقول في: ربحت تجارتهم، ربحوا في تجارتهم، فإن ذلك لا يتأتى في كل شيء، ألا ترى أنه لا يمكنك أن تثبت للفعل في قولك (أقدمني بلدك حق لى على إنسان فاعلا سوى الحق).

فالاعتبار إذن بأن يكون للمعنى الذي يرجع إليه الفعل وجود في الكلام على حقيقته معنى ذلك أن القدوم في المثال المتقدم موجود على الحقيقة، وإذا كان معنى اللفظ موجودا على الحقيقة لم يكن المجاز فيه صفة، بل لا محالة في الحكم.

أما السكاكي فقد أنكر هذا المجاز، وقال: الذي عندي نظمه في سلك الاستعارة بالكناية، بجعل الربيع مثلا في قولك: أنبت الربيع البقل، استعارة بالكناية عن الفاعل الحقيقي بواسطة المبالغة في التشبيه وجعل نسبة الإثبات إليه قرينة الاستعارة

وقد رد قول السكاكي هذا بأنه استلزم لا تصح الإضافة نحو: فها ربحت تجارتهم لبطلان إضافة الشيء إلى نفسه، وألا يكون الأمر بالبناء لها بقوله ﴿ يَنهَا مَانُ ٱبْنِ لِي صَرْحًا ﴾ لأن الراد به حينئذ أنفسهم وأن يتوقف جواز التركيب في نحو: أنبت الربيع البقل على السمع لأن أسهاء الله تعالى توقيفية، وكل هذه اللوازم منتفية فتنفى ملز وماتها.

أما فخر الدين الرازي في نهاية الإيجاز فإنه يقول لا بد وأن يكون للفعل فاعل حقيقة لامتناع صدور الفعل إلا عن فاعل فإما ظاهر نحو: فها ربحت تجارتهم وإما خفي كالأمثلة التي ينسب الفعل فيها إلى الله تعالى كقول الشاعر الصلتان العبدى:

أشاب الصغير وأفنى الكبير كر الغداة وفر العشي وتبعه على هذا السكاكي. انظر: خزانة الأدب للبغدادي (٢/ ١٦٠)، والعقد الفريد (٣/ ١٤٧)، علوم البلاغة (ص٢٥٨).

ومن صور إسناد الفعل لغير ما هو له عند البلاغيين:

١- إسناد ما بني للفاعل إلى المفعول نحو قوله تعالى: ﴿ عِيشَةٍ رَّاضِيَةٍ ﴾
 [الحاقة: ٢١]. فأسند الرضا إلى العيشة.

وقول الحطيئة(١):

دع المكارم لا ترحل لبغيتها واقعد فإنك أنت الطاعم الكاسي (٢)

فأسند الطاعم والكاس في هذا المثال للفاعل وهو ضمير المخاطب، في حين أن المخاطب في الحقيقة مطعم ومكسو.

٢- إسناد ما بني للمفعول إلى الفاعل نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّهُ كَانَ وَعَدُهُ
 مَأْتِيًا ﴾ [مريم: ٦١].

والوعد آت.

وَاللهِ مَا مَعَشَرٌ لاموا إمراً جُنباً في آلِ لأي بِن شَمَّاسٍ بِأَكباسِ

وقبله: مَلُواً قِراهُ وَهَرَّتُهُ كِلا بُهُمُ وَجَرَّحُوهُ بِأَنيابٍ وَأَضراسِ

وبعده: وَإِبعَث يَساراً إِلَى وُفرِ مُذَمَّةً وَإِحدِج إِلَيها بِذي عَركينِ قِنعاسِ

وقد نسب إليه في: الكامل في الأدب (٢٩٧/١)، العقد الفريد (٢٨٠/٥)، الأغاني (١٧٨/٢) طقات فحول الشعراء (١١٦/١).

⁽۱) هو الشاعر جرول بن أوس بن مالك العبسي، أبو مليكة، شاعر مخضرم، كان هجاءً عنيفًا، لم يكد يسلم من لسانه أحد وله ديوان شعر، وتوفي سنة ٤٥هـ. راجع (فوات الوفيات (١/ ٩٩)، الشعر والشعراء (ص٠١)، خزانه البغدادي (١/ ٩٩).

⁽٢) البيت في ديوان الحطيئة من الموسوعة الشعرية من قصيدة سينية له مطلعها:

٣- إسناد الفعل إلى المصدر نحو قول أبي فراس(١٠):

سيذكرني قمومى إذا جمد جمدهم وفي الليلمة الظلماء يفتقمد البمدر ١٠٠٠

فقد أسند الفعل (جد) إلى المصدر وهو (الجد) أي الاجتهاد وليس الجد بفاعل له بل فاعله الجاد.

٤- الإسناد إلى الزمان نحو: نهارة صائم وليلة قائم، فقد أسند الصوم إلى النهار والقيام إلى الليل وكلها أزمنة للأفعال لا يصدر منها فعل الصيام ولا القيام حقيقة.

(١) هو الشاعر الحارث بن سعيد بن حمدان التغلبي الربعي، أبو فراس، ولد سنة ٣٢٠هـ على الراجح، أمير شاعر فارس، وله ديوان شعر، وتوفي سنة ٣٥٧هـ. راجع (وفيات الأعيان (١/ ١٢٧)، شذرات الذهب (٣/ ٢٤)، تهذيب ابن عساكر (٣/ ٣٩).

(٢) البيت في ديوان أبي فراس من الموسوعة الشعرية من قصيدته الرائية الطويلة والتي مطلعها البيت المشهور:

أراكَ عَصِيَّ الدّمع شيمَتُكَ الصّبرُ

وقبله: وَقَائِمُ سَيْفٍ فِيهِمُ الدُّقُّ نَصلُهُ

أَما لِلهَوى نَهِيُّ عَلَيكَ وَلا أَمرُ وَأَعِقَابُ رُمِحِ فِيهِمُ خُطَّمُ الصَدرُ وبعده: فَإِن عِشتُ فَالطَعنُ الَّذِي يَعرفونَهُ

وَتِلكَ القَنا وَٱلبِيضُ وَالضُّمُّرُ الشُّقرُ

وقد نسب إليه في: البداية والنهاية (١١/ ٢٧٩)، ونسبه صاحب الوفيات (٩٣/٩)، والنجوم الزاهرة (٩/ ٣٢) إلى غيره.

المسألة الثانية حذف المسند إليه

تمهید:

قد يرى المتكلم البليغ، أن يجذف من كلامه الذي يريد توصيل معناه لمن يتلقى كلامه، ما يمكن أن يفهمه المتلقى بقرائن الحال، أو قرائن المقال، أو باللوازم الفكرية، أو باللوازم الفكرية الخفية وبالإشارات التي تدرك بالذكاء، والحذف من عجائب اللسان العربي، وأسراره التي تفرد بها عن غيره من الألسن، فليس الحذف في العربية لمجرد الاختصار والإهمال، ولا التطويل لمجرد الإطناب والاسترسال، ولعل من أحسن من وصف هذا أستاذ علوم البلاغة الشيخ عبد القاهر الجرجاني^(۱) –رحمه الله- إذ قال لما عقد هذا الباب: (هو باب دقيق المسلك، لطيف المأخذ، عجيب الأمر، شبيه بالسحر، فإنك ترى به ترك الذكر أفصح من الذكر، والصمت عن الإفادة، أزيد للإفادة وتجدك أنطق ما تكون إذا لم تنطق، وأتم ما تكون بيانا إذا لم تبين، وهذه جملة قد تنكرها حتى تنظر) وتدفعها حتى تنظر)

وإن من أجزاء الجملة التي تحذف المسند إليه والمسند ومتعلقات الفعل، وقبل الشروع في البيان المفصل لحذف المسند إليه تجدر الإشارة إلى أن هناك مزايا مشتركة تفضى إليها كل صور الحذف:

⁽۱) هو العلامة عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني، أبو بكر، لغوي فقيه وضع أصول البلاغة، دلائل الإعجاز، إعجاز أصول البلاغة، شافعي المذهب، ومن مؤلفاته: أسرار البلاغة، دلائل الإعجاز، إعجاز القرآن، وغيرها، وتوفي سنة ٤٧١هـ. راجع فوات الوفيات (١/ ٢٩٧)، بغية الوعاة (ص ٣١٠)، طبقات الشافعية للسبكي (٣/ ٢٤٢)، شذرات الذهب (٣/ ٣٤٠)، نزهة الألباب (ص ٤٣٤)، الأعلام (٤/ ٤٨).

⁽٢) انظر: دلائل الإعجاز (ص١٢١).

فالأولى: الاختصار أو الإيجاز.

والثانية: صيانة الجملة من الثقل والترهل اللذين يحدثان من ذكر ما تدل عليه القرينه.

والثالثة: إثارة الفكر والحس بالتعويل على النفس في إدراك المعنى. (١) حذف المسند إليه:

المسند إليه يمثل ذات الجملة، والمسند وصف له وبناء على هذا فهو الركن الأعظم في الجملة، فحاجة الجملة إليه أمس من حاجتها إلى غيره، وحذفه يتوقف على أمرين:

أحدهما: وجود ما يدل عليه عند حذفه من قرينة، ومرد هذا إلى علم النحو. ثانيهما: وجود المرجح للحذف على الذكر، وهذا بابه ومرده إلى علم البلاغة، أي: أن توجد مقتضيات ودواع بلاغية ترجح حذف المسند إليه على ذكره.

والمسند إليه الذي يكثر حذفه: المبتدأ أو الفاعل وفيها يلي أهم الدواعي التي ترجح الحذف (٢٠):

ومن دواعي حذف المسند إليه إذا كان مبتدأ.

أولاً- الاحتراز عن العبث، ويكثر في المواضع التالية:

١- إذا وقع المبتدأ (المسند إليه) في جواب الاستفهام، نحو قوله تعالى في شأن الهمزة اللمزة: ﴿ كَلّا اللّهُ لَيُلْبَذَنَّ فِي اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللهُ اللهُ

٢- إذا وقع بعد الفاء المقترنة بجواب الشرط، نحو قوله تعالى: ﴿ مَّنْ عَمِلَ

⁽١) انظر: خصائص التراكيب (ص١٥٤ - ١٦١).

⁽٢) انظر: علم المعاني (ص١٠٥).

صِلِحًا فُلِنَفْسِهِ عَلَى أَمَنَ أَسَاءَ فَعَلَيْهَا ﴾ [فصلت: ٤٦] أي: فعمله لنفسه وإساءته عليها.

٣- إذا وقع المبتدأ بعد القول وما اشتق منه، نحو قوله تعالى: ﴿ فَأَقْبَلَتِ الْمَرَأْتُهُ مِن فَو قَلَه تعالى: ﴿ فَأَقْبَلَتِ اللَّهِ مَرَّةِ فَصَكَّتُ وَجْهَهَا وَقَالَتْ عَجُوزٌ عَقِيمٌ ﴾ [الذاريات: ٢٩] أي: أنا عجوز عقيم.

ثانياً- ضيق المقام عن إطالة الكلام إما لتوجع وإما لخوف فوات فرصة، ومن أمثلة التوجع: كيف تجدك؟ فيجيب: في تحسن.

أي: أنا في تحسن، ومن أمثلة خوف فوات الفرصة قول الصياد عند رؤيته غزالا: (غزال) يريد هذا غزال.

ومن دواعي حذف المسند إليه إذا كان فاعلا:

١- الإيجاز في العبارة نحو قوله تعالى: ﴿ وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُواْ بِمِثْلِ مَا عُوفِبْتُم بِهِ - النحل: ١٢٦]، أي بمثل ما عاقبكم المعتدى به.

٢- المحافظة على السجع في الكلام المثور نحو قوله (من طابت سريرته حمدت سيرته) إذ لو قيل حمد الناس سريته لاختلف إعراب الفاصلتين (سريرته وسيرته)
 ٣- المحافظة على الوزن في الكلام الموزون كما في قول الأعشى (١):

عُلِّقتها عرضا وعُلِّقت رجلًا فيري وعُلِّق أخرى فيرَها الرجلُ (٢)

⁽۱) هو الشاعر ميمون بن قيس بن جندل بن شرحبيل بن عوف بن سعد المعروف بأعشى قيس، أبو بصير، من الشعراء المجيدين في الجاهلية وأحد أصحاب المعلقات، عاش عمراً طويلاً وأدرك الإسلام ولم يسلم، وتوفي سنة ٧هـ. راجع (خزانة البغدادي (١/ ٨٤)، الشعر والشعراء (ص٩٧)، معجم الشعراء (٢/ ٢١).

⁽٢) ديوان الأعشى بالموسوعة الشعرية، من قصيدته المشهورة: ودع هريرة إن الركب مرتحل.

فالأعشى هنا قد بنى الفعل (علق) ثلاث مرات للمجهول، لأنه لو ذكر الفاعل في كل مرة منها أو في بعضها لما استقام وزن البيت. (١)

أما الأغراض المعنوية بحذف المسند إليه إذا كان فاعلا فمنها ما يلى:

١- كون الفاعل معلوما للمخاطب حتى لا يحتاج إلى ذكره له نحو قوله تعالى: ﴿ وَخُلِقَ ٱلْإِنسَانُ ضَعِيفًا ﴾ [النساء: ٢٨]، أي خلق الله الإنسان ضعيفا.

٢- كون الفاعل مجهولا فلا يستطيع تعيينه للمخاطب وليس في ذكره بوصف مفهوم من الفعل فائدة، وذلك كها تقول: (سرق متاعي) لأنك لا تعرف السارق، وليس في قولك: (سرق السارق متاعي) فائدة زائدة في الإفهام على قولك (سرق متاعي).

٣- رغبة المتكلم في الإبهام على السامع كقول المتكلم: (تصدق بألف دينار)
 بيناء تصدق للمجهول.

٤- رغبة المتكلم في إظهار تعظيمه للفاعل، وذلك لصون اسمه عن أن يجري على لسانه أو بصونه عن أن يقترن بالمفعول به في الذكر، كقولك: (خلق الخنزير)

٥- رغبة المتكلم في تحقير الفاعل، بصون لسانه عن أن يجري بذكره، كمن يقول في وصف إنسان يرضى الهوان: (يُهان ويُذل فلا يغضب).

٦- خوف المتكلم من الفاعل أو خوفه عليه، كقوله: (قتل فلان) فلا يذكر القائل خوفا منه أو عليه.

٧- عدم تحقق غرض معين في الكلام بذكر الفاعل، نحو قوله تعالى:

⁽۱) انظر: البلاغة العربية (۲۱/۳۲) و علم المعاني (ص۱۰۸) وجواهر البلاغة (ص۹۳۰).

﴿ إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتَ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتُ عَلَيْهِمْ ءَايَئتُهُ، زَادَتُهُمْ إِيمَاناً ﴾ [الأنفال: ٢] فقد بني الفعلان (ذكر وتلي) للمجهول لعدم تعلق الغرض بشخص الذاكر والتالي (١٠).

ويحسن أن أنبه هنا إلى أن المحذوف المقصود في الأمثلة السابقة جميعها هو المسند إليه الحقيقي لا نائبة إذ أنه موجود ومذكور.

⁽۱) انظر: في هذه المسألة التلخيص (ص٥٣) وشروح التلخيص (٢٧٣/١) وعروس الأفراح (٢١/١) والأطول (٢١/١) والمطول (ص٢١١) وشرك الأمل (ص٩) والمصباح (ص٤١/١) ودلائل الإعجاز (ص١٢١-١٢٧) والبلاغة العربية (١/٣٢٩) وما بعدها وخصائص التراكيب (ص١٥٣-١٧٩) وعلم المعاني (ص١٠٥-١٠٩).

المسألت الثالثت حذف السند

المسند هو الركن الوصفي، للركن الأعظم -المسند إليه- في الجملة، ويعتريه الحذف كما يعتري المسند إليه سواء كان خبرا أو فعلاً، الا أنه تجدر الاشارة هنا إلى أن بعض الأغراض البلاغية ترجع إلى نفس المتكلم، فلا يمكن تكييفها بناء على القواعد والضوابط والأغراض البلاغية المعروفة والمشتهرة في أي حذف كان، إلا أن ما سبق من الأغراض في حذف المسند إليه وما سيأتي هنا من باب الغالب والعبرة به.

ومن دواعي حذف المسند إذا كان خبرا:

١- الاحتراز من العبث بعدم ذكر ما لا ضرورة لذكره،وهذًا يكثر إذا جاءت الجملة جوابا عن استفهام كأن يسألك سائل (من شاعر العربية الأكبر؟) فتجيب (أبو الطيب المتنبي) (١) تريد أبو الطيب المتنبي شاعر العربية الأكبر.

٧ – في الجملة الواقعة بعد إذا الفجائية، وكان الخبر المحذوف يدل على معنى عام يفهم من سياق الكلام نحو: (سرت في الطريق وإذا المطر) أي: وإذا المطر نازل.

٣- إذا كانت الجملة المحذوفة معطوفة على جملة إسمية، أو معطوفا عليها جملةٍ إسمية والمبتدآن مشتركان في الحكم، نحو قوله تعالى: ﴿ أَكُلُهَا دَآبِمٌ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ الم وَظِلْهَا ﴾ [الرعد: ٣٥] أي وظلها دائم.

٤- تعجيل المسرة أو التذكير بمقولة، كقول من فقد ماله ثم وجده:

(١) هو الشاعر أحمد بن الحسين بن الحسن بن عبد الصمد الجعفي الكوفي الكندي، أبو الطيب المتنبي، ولد سنة ٣٠٣هـ على الراجح، وتوفي سنة ٢٥٤هـ. راجع (تاريخ بغداد (٤/ ١٠٢)، وفيات الأعيان (١/ ٤٤)، النجوم الزاهرة (٣/ ٣٤٠)، شذرات الذهب (٣/ ١٢)، حسن المحاضرة (١/ ٣٢٢).

(الحلال)، ومراده: الحلال قلما يضيع، أو: الحلال هذا شأنه. ومن دواعي حذف المنسند إذا كان فعلا:

١- الاحتراز عن العبث بعدم ذكر ما لا ضرورة لذكره أيضا، ومنه: إذا جاءت الجملة المحذوفة جوابا لاستفهام نحو قوله تعالى: ﴿ وَلَإِن سَأَلْتُهُم مَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمْـــوَاتِ وَٱلْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ ﴾ [لقهان: ٢٥] أي ليقولون خلقهن الله.

٢- إذا جاءت الجملة المحذوفة (المسند) جوابا لسؤال مقدر، نحو قول
 الشاعر:

ليبك يزيد ضارع لخصومه ومختبط مما تطيح الطوائح (۱) و ذلك ببناء ليبك للمجهول وكأن سائلا سأل: من يبكي يزيدا؟ فأجيب ضارع ومختبط أي: ليبكه ضارع لخصومه، وليبكه مختبط. (۲)

(۱) نسبه سيبويه في الكتاب للحارث بن نهيك (١/ ٢٨٨)، ونسبه صاحب شعراء مقلون لنهشل بن حرى (ص١٠٩)، ونسبه صاحب الحماسة البصرية للحارث بن ضرار النهشلي (١/ ٢٦٩)، وقد ورد البيت في الموسوعة الشعرية مرتين، نسب في الأولى للشاعر المعروف لبيد بن ربيعة العامري، ونسب في الثانية لنهشل بن حري، وهو من الشعراء المقلين، وفي الموضعين جعل ضمن قصيدة حائية مطلعها:

لَعْمري لَيْن أَمْسَى يَزيدُ بنُ نَهْشَلٍ حَشَا جَدَثٍ تُسَفَي عَلَيهِ الرَوائِحُ وقبله: إِذَا آرِقٌ أَفنى مِنَ اللّيلِ ما مَضى عَنَطَى بِهِ ثِنيٌ مِنَ اللّيلِ راجِحُ وبعده: صَقى جَدَثاً أَمسى بِدَومَةَ ثاوِيا مِنَ الدّلوِ وَالجُوزاءِ غادٍ وَرائِحُ

(۲) انظر: في هذه المسألة التلخيص (ص١٠١) وشروح التلخيص (٢/٢) ودلائل الإعجاز (ص١٥١) (ص١٢١، ١٢١) وعروس الأفراح (٣٩٨/١) وما بعدها وشرك الأمل (ص١٥٠، ١٦١) . والمطول (ص٣٠١-٣٠١) والأطول (٢/ ٤٢٩-٤٤٤) والبلاغة العربية (١/ ٣٢٩) وعلم المعاني (ص١٠٥-١١٣) وخصائص التراكيب (ص٢٧٢).

المسألة الرابعة حذف المفعول به

يخص البلاغيون حذف المفعول به بنوع من الاهتمام، لأن وجوده قد يكون حتميا في الجملة، وقد يكون اختياريا وأما سائر التتمات فالغالب فيها الاختيار وحذف المفعول به «تكثر لطائفة وتدق أسراره وكأن المزايا منه أخلب، وما يظهر بسببه من الخسن والرونق أعجب» كما يقول عبد القاهر الجرجاني. (١)

وحذف المفعول به له أغراض بلاغية شأنه في ذلك شأن المسند إليه والمسند: ومن أهم هذه الدواعي والأغراض ما يلي:

١- يحذف المفعول به إما للبيان بعد الإبهام، كما في فعل المشيئة ما لم يكن تعلقه بها غريبا، فإنه لا يذكر، نحو قوله تعالى: ﴿ وَلَوْ شَآءَ لَهَدَىٰكُمْ أَجْمَعِير َ ﴾ [النحل: ٩] أي فلو شاء هدايتكم لهداكم أجمعين، فإنه إذا سمع السامع فلو شاء تعلقت نفسه بشيء أبهم عليه لا يدري ما هو فلما ذكر الجواب استبان بعد إبهامه.

٢- حذف المفعول لإرادة التعميم مع الاختصار: مثل قوله تعالى: ﴿ وَٱللَّهُ يَدْعُواْ إِلَىٰ دَارِ ٱلسَّلَامِ ﴾ [يونس: ٢٥] أي كل أحد، ولو صرح بها لأفاد التعميم دون الاختصار وقد استفيد التعميم في هذه الآية من دليل خارجي وهو أن الله يريد من الناس جميعا أن يتبعوا الرسل وأن يسلكوا طريق الهداية وهذه هي الإرادة الإلهية الشرعية لا الكونية القدرية.

٣- حذف المفعول به لمجرد الاختصار عند قيام قرينه تدل على ذلك نحو قوله: «أصغيت إليه» أي أذني وهذا من الأفعال التي أميت ذكر مفعولها.

٤ - حذف المفعول لرعاية الفاصلة، كقوله تعالى: ﴿ وَٱلضُّحَىٰ ﴿ وَٱلَّيْلِ إِذَا

⁽١) دلائل الدلائل الإعجاز (ص١٢٧، ١٢١٠) خصائص التراكيب (ص٣٤١)

سَجَىٰ ﴿ مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَىٰ ﴾ [الضحى: ١-٣] أي ما قلاك إلا أنه روعي في هذا قوله تعالى: ﴿ سَجَىٰ ﴾.

٥- وإما أن يحذف المفعول به لاستهجان ذكره، ومنه ما جاء في إحدى روايات حديث الاستئذان حين استأذن أبو موسى الأشعري^(۱) على عمر شي يدعوه ثم قال: ما حملك على ما صنعت؟ قال: إنا كنا نؤمر بهذا. قال: لتقيمن على هذا بينة أو لأفعلن .. الحديث^(۱)، والشاهد فيه حذف المفعول به، والاقتصار على ذكر الفعل (لأفعلن) وذلك يحتمل الاستهجان لذكره، حيث المقصود هو الضرب والإيذاء كما صرح به في الروايات الأخرى^(۱)، ولا شك أن التصريح بضرب أحد أفاضل الصحابة وأماثلهم وأكابرهم مما يستهجن ذكره.

٦- ويحذف اعتمادا على تقدم ذكره، كقوله تعالى: ﴿ يَمْحُوا آللَّهُ مَا يَشَآءُ وَيُثْبِتُ ﴾ [الرعد: ٣٩].

⁽۱) هو الصحابي الجليل عبد الله بن قيس بن أسلم من حضار من بني أشعر حي بني سليم، وهاجر إلى أرض الحبشة، وولاه رسول الله هم عدن وزبيد، وولاه عمر البصرة، وكان أحد الحكمين في وقعة الجمل، توفي سنة نيف وأربعين. انظر: سير أعلام النبلاء (٦/ ١٥١)، صفوة الصفوة (١/ ٢٢٥).

⁽٢) أخرجه مسلم بهذا اللفظ في صحيحة ك: الأدب، باب: الاستئذان رقم (٣٦/ ٢١٥٣) (ص ٨٨٩)، وأخرجه البخاري في صحيحه في ك: الاعتصام باب: الحجة على من قال برقم ٧٣٥٣) (ص ١٤٠١) بلفظ: «فائتنى على هذا ببينة أو لأفعلن بك»

⁽٣) انظر الروايات الأخرى في نفس الموضوع من صحيح مسلم، في إحداها (أقم البينة وإلا أوجعتك) برقم (٣٣/ ٢١٥٣) وفي أخرى: (فوالله لأوجعن ظهرك وبطنك أو لتأتيني بمن يشهد لك على هذا) وهي برقم (٣٤/ ٢١٥٣)، وفي ثالثة: (إن كان هذا شيئاً حفظه من رسول الله على فيها، وإلا فلأجعلنك عظة) وهو برقم (٣٥/ ٢١٥٣).

⁽٤) ويحتَمل أيضاً أن حدّفه للتهويل والتضخيم، بدليل التصريح به في الروايات الأخرى.

٧- ويحذف لتنزيل الفعل المتعدي منزلة اللازم، وذلك لعدم تعلق الغرض بذكر المفعول لأن الغرض في هذه الحال هو إفادة مجرد ثبوت الفعل للفاعل أو نفيه، نحو ﴿ هَلَ يَسْتَوِى ٱلَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ [الزمر: ٩]، أي: هل يستوي من لهم علم ومن لا علم لهم، بغض النظر عن المعلوم أيا كان نوعه.

۸- حذف الفعول لنكتة أخرى، أو معنى آخر، يقتضي الحذف، كخوف ذكره، وإرادة الإنكار لدى الحاجة، وكذلك التعظيم، وغير ذلك من أغراض المتكلم، والتي سبق وأن أشرت إليها (۱)؛ فهناك أغراض خاصة ونفسية متعلقة بذات المتكلم غير ما ذكر (۲).

⁽١) في المسألتين السابقتين من أسباب لحذف المسند أو المسند إليه.

⁽۲) انظر: في هذه المسألة التلخيص (ص٥٣، ١٠١، ١٣٢) وشروح التلخيص: (١/ ٢٧٣) و (/ ٢) انظر: في هذه المسألة التلخيص (ص٥٣، ١٢١) والمصباح (ص١٢١) والبلاغة و(٢/ ٢، ١١٩) ودلائل الإعجاز (ص١٠١-١١) وعلم المعاني (ص١٠٥-١١٣) وخصائص التراكب (ص١٠٥-١٥٣).

المسألة الخامسة التقديم والتأخير

لكل عنصر من عناصر الجملة في اللسان العربي موقع في ترتيب بناء الجملة ، فعلية كانت أم اسمية، فالأصل مجيئ المبتدأ ثم الخبر ثم المتعلقات في الجملة الاسمية، والفعل ثم الفاعل ثم المتعلقات في الجملة الفعلية، مع أنه يجدر أن نشير هنا عن طريق الإلماح إلى أنه يختلف هذا الأصل في الترتيب بين النحويين والبلاغيين، فالنحويون يراعون في ذلك ظاهر الجملة وصحة صياغتها ومبناها وفقا لقواعد العربية فيجوزون التقديم في مواضع ويوجبونه في مواضع أخرى، أما البلاغيون فإنهم لا يكتفون بالتقييد بها يجوز في التراكيب العربية، فيستخدمونها كيفها اتفق، بل ينظرون إلى دلالاتها، وإلى المعاني التي جاء بها اختلاف الترتيب والتركيب، فيستخدمون منها ما يدل على ما يراد التعبير عنه بأخصر عبارة، ويحاول المتكلم دواما أن يطابق بين اختياره منها وما يريد التعبير عنه المنها. والما المتكلم دواما أن يطابق بين اختياره منها وما يريد التعبير عنه عنه (۱).

وعلى ما سبق فتقديم جزء من الكلام أو تأخيره لا يرد في نظم الكلام وتأليفه، وإنها يكون عملا مقصودا يقتضيه غرض بلاغي أو داع من دواعيها.

وقبل الشروع في بيان هذه الدواعي وتفصيلها، ينبغي التنبيه إلى أن ما يدعو بلاغيا إلى تقديم جزء من الكلام هو بذاته ما يدعو بلاغيا إلى تأخير الجزء الآخر، وإذا كان الأمر كذلك فإنه لا يكون هناك مبرر لاختصاص كل من المسند إليه والمسند بدواع خاصة عند تقديم أحدهما أو تأخيره عن الآخر، لأنه إذا تقدم أحد ركني الجملة تأخر الآخر، فها متلازمان فإذا ذكرنا دواعي تقديم المسند

 ⁽۱) انظر: التلخيص (ص١٢٥) علم المعاني (ص١١٦) وخصائص التراكيب (ص٠٢٢)
 والدروس العربية (ص١١٢) والبلاغة العربية (١/ ٣٥٦).

إليه فهذه الدواعي بعينها دواعي تأخير المسند والعكس.

أولا: دواعي تقديم المسند إليه:

١ - تقوية الحكم الذي دلت عليه الجملة مثل أن يقول المتهم بسرقة منزل
 حصلت فيه سرقة فعلا (ما أنا سرقت المنزل) أي بل غيري هو الذي سرقة
 ليقوى حكمه على نفسه بالبراءة.

٢- إرادة إفادة انفراد المسند بالمسند إليه إذا كان في السياق أو القرائن
 الأخرى ما يساعد على ذلك، كالرد على مدعي خلافه، كأن يدعي غيره انفراده
 بفعل ويدعي هو مشاركتة قال له (أنا فعلته) أي فعلته وحدي.

٣- الرغبة في تعجيل المسرة، أو تعجيل المساءة وذلك في موطن البشرى
 والوعد، ومواطن الإنذار والوعيد.

فالتعجيل بالمسرة نحو: الجائزة الأولى كانت من نصيبك، ونحو: براءة المتهم حكم بها القاضي والإفراج عنه تم اليوم.

والتعجيل بالمساءة نحو: الفشل أصيب به العدو والخسائر في جيشه كبيره.

٤- الإشعار بأنه حاضر في التصور لا يغيب، لذلك فهو يسبق غيره في التعبر، فيبدأ اللسان بالنطق به نحو (خبرك سابق).

٥- الرغبة في تعجيل ذكره لما يحصل في النفس من مشاعر لذة، إذ هو عبوب لديها ومعلوم أن المحب يتلذذ بذكر اسم محبوبه كقول المجدب (المطر نازل).

٦- مراعاة حال المخاطب الذي يسره البدء بالمسند إليه، لتشوفه إلى معرفة أخباره، أو استئناسه أو تلذذه بسماع اسمه.

٧- الرغبة في البدء بالمسند إليه تفاخرا، في المواطن التي يكون ذكر المسند
 إليه فيها يشعر بالفخر كأن يقول الشريف (محمد رسول الله جدي)

٨- كُون المسند إليه أمرا مستغربا أو مفاجئا أو نادرا أو مخيفا مثل (الحيتان

العظمى أقبلت إلى الشاطئ، الجن لها مساكن في أم القرى، العدو دخل المدينة، بقرة تكلمت، الكنز ظهرت معالمه).

- ٩- الرغبة في الإسراع بالتبرك ويظهر هذا في أسهاء الله الحسني.
- ١٠ الاهتمام بالممدوح بتقديم اسمه في الجملة نحو (محمد ما أصدقه) و
 (علي ما أكرمه)
- ۱۱- إرادة التفخيم والتعظيم كأن يسأل سائل: ما بال أهل المدينة ينصبون الزينات في كل مكان؟ فيجيب بالتلقائية: ملك البلاد سيزورنا (١).

ثانيا: دواعي تقديم المسند إذا كان الأصل فيه التأخير:

١- تخصيص المسند بالمسند إليه، أي قصر المسند على المسند إليه نحو ﴿ وَلَهُ الْحَمْدُ فِي ٱلْاَحْرَةِ ﴾ [سبأ: ١].

٢- دفع سبق التوهم إلى أنه نعت، بالتنبيه على أنه خبر، مع بدء الجملة به، نحو قوله تعالى: ﴿ لَهُمْ عَذَابُ أَلِيمٌ ﴾ [إبراهيم: ٢٧] ﴿ وَلَهُمْ عَذَابٌ مُقِيمٌ ﴾ [المائدة: ٣٧] ﴿ وَلَهُمْ عَذَابٌ مُقِيمٌ ﴾ المائدة: ٣٧] ﴿ وَلَهُمْ فِي ٱلْأَخِرَةِ عَذَابِ عَظِيمٌ ﴾ [المائدة: ٤١] ففي هذه النصوص تقديم المسند وهو (لهم) على المسند إليه لئلا يسبق إلى التوهم أن المسند سبق على سبيل النعت للمسند إليه.

٣- أن يكون في المسند ما يدعو إلى التفاؤل بالخير، كأن تقول لمن تريد أن
 يحس بالتفاؤل: مع أذان الفجر ولادة ابنك.

⁽۱) انظر: دلائل الإعجاز (ص٩٦) والتلخيص (ص٧٤، ١٢٤) وشروح التلخيص (١/ ١٨٤) والأطول (١/ ٢٨) (١/ ٣٨٩) والمصباح (ص١١٢) والمطول (ص٢٥٢) والأطول (١٨/١) وعروس الأفراح (١/ ٣٣٧) والإيضاح (ص٣٣) الدروس العربية (١١٢) وخصائص التراكيب (ص٢٢٠) وجواهر البلاغة (ص١١٦) وعلم المعاني (ص١١٦) والبلاغة العربية (١/ ٣٥٦).

٤- إرادة التشويق إلى ذكر المسند إليه، ويكثر هذا في المدح والوعظ، ومن أمثلته قول أبي العلاء المعري^(١)

وكالنار الحياة فمن رماد أواخرها وأولها دخان (٢)

أي الحياة كالنار فقدم المسند حتى يتشوق السامع إلى معرفة المسند إليه.

٥- كون المسند المتقدم محط الإنكار والتعجب نحو قوله تعالى: ﴿أَرَاغِبُ أَنتَ عَنْ ءَالِهَتِى يَتَإِبْرُ اهِيمُ ﴾ [مريم: ٤٦] فإنها قدم خبر المبتدأ عليه في قولة أراغب أنت ولم يقل (أأنت راغب) وذلك لأهمية المتقدم وشدة العناية به، وفي ذلك من التعجب والإنكار.

7- النص على عموم السلب أو سلب العموم فالنص على عموم السلب يعني شمول النفي لكل فرد من أفراد المسند إليه ويكون عادة بتقديم أداة من أدوات العموم على أداة نفي نحو: (كل قوي لا يهزم) فالكلام هنا يفيد شمول السلب أو النفي لكل فرد من الأفراد المسند إليه المتقدم (٣).

مَعانٌ مِن أُحِيِّينًا مَعَانُ تُجِيبُ الصاهِلاتِ به القِيانُ

وقبله: وعيشَتي الشّبابُ وليسَ منها صِبايَ ولا ذَوائِبي الهِجانُ وبعدها: إلامَ وفيمَ تَنْقُلُنا ركابٌ وتأمُّلُ أن يكُونَ لنا أوّان

وقد نسبه صناحب معاهد التنصيص إلى أبي العلاء المعري (١/ ٢٢).

⁽۱) هو الشاعر أحمد بن عبد الله بن سليهان التنوخي المعري، أبو العلاء، ولد سنة ٣٦٣هـ على الراجح، شاعر فيلسوف لغوي، ومن مؤلفاته: لزوم ما لا يلزم، سقط الزند، ضوء السقط، وغيرها، وتوفي سنة ٤٩٩هـ. راجع: (تاريخ بغداد (٤/ ٢٤٠)، وفيات الأعيان (١/ ٤١- ٢٤)، النجوم الزاهرة (٥/ ٢١)، أنباه الرواة (١/ ٢٤)، معجم الأدباء (١/ ١٨١).

⁽٢) البيت في ديوان أبي العلاء المعري من الموسوعة الشعرية من قصيدة نونية مطلعها:

⁽٣) انظر: دلائل الإعجاز (ص٩٦-١٠٨) والتلخيص (ص١٢٤) وشروح التلخيص (٢/ ١٠٩) والمصباح (ص١١٢) والمطول (ص٣٥٣) والأطول (١/ ٤١) وعروس

ثالثا: دواعي تقديم متعلقات الفعل عن مراتبها.

١- إرادة التخصيص، وهو قصر الحكم (الناتج عن إسناد المسند إلى المسند إليه) على المقدم من متعلقات الفعل على الفعل أو ما في معناه، مما يعمل عمله، وتساعد القرائن على اكتشاف إرادة التخصيص.

مثاله ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴾ [الفاتحة: ٥] فكلمة ﴿ إِيَّاكَ ﴾ مفعول به مقدم على فعله وهو: ﴿ نَعْبُدُ ﴾، وقد أفاد هذا التقديم تخصيص وحصر عبادة العابد الذي يتلو هذه الآية بالله –عز وجل–.

٢- الاهتمام بشأن المقدم، والإشعار بالاهتمام به، كأن توصي من طلب منك
 أن تنصحه فتقول له: بوالديك كن برا، ثم كن برا بالأقربين والأرحام.

والفقه احرص على تعلمه: فقدم الوالدين في المثال الأول والفقه في المثال الثاني للاهتهام بشأن كل منهم.

٣- إرادة رد الخطأ في التعيين أو الاشتراك، جوابا أو بيانا لمن ذكر أو ادعى أو اعتقد خلاف ذلك مثال رد الخطأ: من نزل سوقا فاشترى جملا ثم بدله اللصوص فقطعوا خطامه ووضعوا مكانه حمارا فلما التفت رأى الحمار فصاح أين جملى قال له الناس أما اشتريت حمارا قال في معرض زده عليهم:

جملا اشتريت، أي اشتريت جملا ولم أشتر حمارا.

فرد قولهم في تعيين ما اشترى إلى الصواب.

ومن أمثلة رد ادعاء الاشتراك.

قول الرجل لزوجته في خصومة بينهم (قدمت لك ليلة العرس عقدا

الأفراح (١/ ٤٦٥) والإيضاح (ص٤٦) الدروس العربية (٤/ ١١٤) وخصائص التراكيب (ص٢٢٠) وجلم المعاني (ص١١٦) وعلم المعاني (ص١١٦) والبلاغة العربية (١/ ٣٦٤).

وسوارين بيدي هاتين) فردت عليه بقولها (عقدا بيدك قدمت لي) أي لم تقدم لي سوارين.

٣- التنبه على أن المقدم هو مناط الإنكار، أو الاستغراب أو الاستعظام أو لفت النظر أو نحو ذلك.

كقول المربي لربيبة منكرا: (رجلك تمد إلى وجهي دون احترام، وصوتك ترفع في مجلسي).

٤- إرادة التلذذ بذكر اسم المحبوب في الجملة، كقولك: (هند وصلت وسلمى هبجرت).

و- إرادة المبادرة إلى التبرك بذكر اسم الرب في الدعاء مثل أن يقول الداعي
 (ربي دعوت وأرجو فيض رحمته)

٦- إرادة التهويل، والتخويف وإلقاء الرعب إذا كان المقدم مما يخيف ويرعب.

كقوله تعالى: ﴿ ثُمَّ فِي سِلِسِلَةٍ ذَرْعُهَا سَبْعُونَ ذِرَاعًا فَٱسۡلُكُوهُ ﴾ [الحاقة: ٣٢] فقدم ذكر السلسلة على كلمة ﴿ فَٱسۡلُكُوه ﴾ .

٧- مراعاة النسق الجهالي اللفظي في قوافي الشعر وسجع النثر وفواصل القرآن^(۱).

مثل قوله تعالى: ﴿ خُذُوهُ فَغُلُوهُ ﴿ أُمَّرَ ٱلْجَحِيمَ صَلُّوهُ ﴾ (٢)، حيث قدم لفظ ﴿ ٱلْجَحِيمَ ﴾ على كلمة ﴿ صَلُوهُ ﴾.

⁽١) الآيات (٣٠-٣١) من سورة الحاقة.

⁽۲) انظر: دلائل الإعجاز (۹٦-۱۰۸) والتلخيص (ص١٢٦) وشروح التلخيص (٢) انظر: دلائل الإعجاز (٩٦-١٠٨) والتلخيص (ص١٢٦) والأطول (١/٨٤) وعروس (١١٩/٢) والمصاح ٣٦٠) المدروس العربية (٤/ ١١٥) وخصائص التراكيب (ص٣٦٤) وجواهر البلاغة (ص١٤٤) وعلم المعاني (ص١١٦) والبلاغة العربية (ص٣٦٤).

خاتمة لهذا المطلب أثر حذف بعض أركان الجملة في الاستدلال والاستنباط

تعرض الأصوليون والفقهاء لما يشبه هذا الباب عند البلاغيين، وسأوضح ذلك فيها يلى:

أولا: أثر الحذف في دلالة النص على العلة عند الأصوليين:

النص على العلة أقوى مسالك الدلالة عليها، وتتباين النصوص في الدلالة على على العلة وضوحا وخفاء، فمنها اللفظ الواضح الذي لا يحتمل غير الدلالة على العلة، واصطلح الأصوليون على تلقيبه بالنص مثل حرف التعليل (كي).

ومنها اللفظ الواضح في دلالته على العلة، ومع ذلك فقد يفهم منه الدلالة على غير التعليل، ويسميه الأصوليون بالظاهر، ومثاله حرف اللام الدال على التعليل، فإنه قد يدل على العاقبة.

ومنها ما يومئ إلى العلة إيهاء، وهو المقصود بالبيان هنا، فالإيهاء طريق من الطرق الدالة على العلة، وحذف شيىء من الجملة أحد أنواعه.

تعريف الإيماء في اللغة:

الإيهاء هو الإشارة الخفية، يقال: أومأت بالهمز، ولا يقال: أوميت بتسهيل الماء (١).

تعريفه في الاصطلاح:

اقتران وصف بحكم، لو لم يكن هو أو نظيره للتعليل لكان بعيداً ٢٠٠٠.

وهذا تعريف ابن الحاجب، وتعريف غيره مقارب له، والمقصود: أن يأتي في السياق وصف وحكم، على وجه يتبادر به إلى الفهم أن هذا الوصف علة لذلك

⁽١) الصحاح للجوهري (١/ ٨٢).

⁽٢) رفع الحاجب (٢/ ٣١٦)، وحاشية السعد على العضد (٢/ ٢٣٤)، وانظر: السراج الوهاج (٢/ ٨٩٧)، وشرح الكوكب (٤/ ١٢٥).

الحكم، ولو لم يكن التعليل هو المقصود لما كان لهذه الكيفية في الورود مبرر عند أهل اللغة والعقل.

ومن أنواع الإيهاء المحاورة النبوية المشتملة على وصف وحكم لم يتصلا في جملة واحدة، بل جاء أحدهما في السؤال والآخر في الجواب مثلا.

فمن ذلك:

المثال الأول:

المثال المشهور للإيهاء وهو المحاورة النبوية مع الأعرابي الذي وطئ امرأته في نهار رمضان، وهو في الصحيحين (١) وغيرهما، بأساليب إنشائية وجاءت إحدى رواياته في صورة أسلوب خبري، وهي ما روى مسلم في صحيحه عن أبي هريرة (أن رجلا أفطر في رمضان فأمره النبي أن يكفر بعتق رقبة) (٢).

والروايات الأخرى قد ذكرت الحوار، وبنى الأصوليون دلالته على التعليل على تقدير اشتمال الجواب النبوي على ما ورد في سؤال الأعرابي، فكأنه قال: «واقعت فكفر» (٢).

⁽۱) صحيح البخاري، ك: الحدود، باب: من أصاب ذنبا دون الحد فأخبر الإمام، برقم (۱۸۲۱) -۲۸۲۲) (ص۱۳۰۰)، وصحيح مسلم في ك: الصيام، باب تغليظ تحريم الجهاع في نهار رمضان، برقم (۱۱۱۱-۱۱۱۲) (ص٤٣٠-٤٣١).

 ⁽۲) صحيح مسلم، ك: الصيام، باب تغليظ تحريم الجماع في نهار رمضان، برقم (١١١١)
 (ص ٤٣١).

⁽٣) شرح العضد (٢/ ٢٣٤) مع حاشية السعد، وقال التاج في الإبهاج:

لأن ما ذكره الرسول -عليه السلام- من الكلام، يصلح أن يكون جوبا لهذا السؤال، وصلاحيته لذلك تغلب على الظن كونه جوابا؛ لأن الاستقراء يدل على أن الغالب فيها صلح للجواب أن يكون جوابا.

فإن قلت يحتمل: أن يكون جوابا عن سؤال آخر، أو ابتداء كلام، أو زجرا له عن الكلام،

وأقول: إن الحكم الشرعي المستقى من الحوار يصل إلى الذهن في صورة قضية خبرية كالتالي: كل من واقع في نهار رمضان يجب عليه كفارة مماثلة لكفارة المظاهر.

وقد ألحق العلماء غير هذه الصورة بها، جاء في المبدع:

«الساهي كالعامد في وجوب ذلك، نقله الجاعة، وهو اختيار أكثر الأصحاب؛ لأنه -عليه السلام- لم يستفصل الأعرابي، بين أن يكون ساهيا أو عامدا، ولو اختلف الحكم لاستفصله، وبذلك استدل أحمد، ولأن تأخير البيان عن وقت الحاجة لا يجوز، والسؤال معاد في الجواب، كأنه قال إذا واقعت في صوم رمضان فكفر، ولأنه: عبادة يحرم الوطء فيها فاستوى عمده وسهوه، كالحج (۱)»

المثال الثاني:

حديث الترمذي وأبي داود في تعجب ابن مسعود الله من الوضوء بالنبيذ،

كقول السيد لعبده إذا سأله عن شيء اشتغل بشأنك!

قلت: غلبة الظن توجب إلحاق هذا الفرد بالأعم والأغلب، ولأنه لو لم يكن جوابا لخلا السؤال عن الجواب ولزم تأخير البيان عن وقت الحاجة.

وما يقال: لعله عليه السلام عرف أنه لا حاجة للمكلف إلى ذلك الجواب، في ذلك الوقت، فلا يلزم تأخير البيان عن وقت الحاجة، فهو احتمال مرجوح لكونه نادرا،إذ الغالب في السؤال كونه وقت الحاجة.

وإذا كان ما ذكره الرسول -عليه السلام- جوابا عن السؤال، والسؤال معاد في الجواب تقديرا، فيصير تقدير الكلام: واقعت فاعتق، فيرجع إلى نوع ترتيب الحكم على الوصف بالفاء، لكنه أضعف منه لأن الفاء وإعادة السؤال مقدر فيه، والمقدر وإن ساوى المحقق في أصل الثبوت، فلا يساويه في القوة. الإبهاج (٣/ ٩ ٤-٠٥).

⁽١) المبدع (٣/ ٣١)، وكشاف القناع (٢/ ٣٢٤).

فقال النبي ﷺ: (تمرة طيبة وماء طهور) (١) وقد ذكر الأصوليون هذا الحديث في أمثلة الإيهاء، تمثيلا للقاعدة، وتوضيحا لها، مع أن الفقهاء لا يقولون بمقتضاه لأن الحفاظ يضعفونه، ولمعارضته الأدلة الصحيحة من الكتاب والسنة، وقد سلكت مسلكهم في ضربه مثالا لحذف المسند إليه.

وتقدير العبارة: «النبيذ عبارة عن: تمرة طيبة، جعلت في ماء طهور فلا عجب أن يظل طهورا، لأنها طيبة فلا تسلبه طهوريته»

وقد حذف لفظ (النبيذ) وهو المسند إليه، أو قل هو الموضوع باصطلاح المناطقة، كما أنه هو المحكوم فيه باصطلاح الأصوليين.

ثانيا: القاعدة الفقهية «السؤال معاد في الجواب»:

ذكر كثير من العلماء هذه القاعدة في كتب الفقه، والقواعد الفقهية، وقد أشار إليها القاضي البيضاوي -رحمه الله- في المنهاج (٢)، وصرح بها غير واحد من الأصوليين.

⁽۱) الترمذي في أبواب الطهارة باب ما جاء في الوضوء بالنبيذ (۱/ ۱٤۷) تحت رقم (۸۸)، وقال: وإنها روى هذا الحديث عن أبي زيد عن عبد الله عن النبي الله عليه وسلم وأبو زيد رجل مجهول عند أهل الحديث لا يعرف له رواية غير هذا الحديث وقد رأى بعض أهل العلم الوضوء بالنبيذ منهم سفيان الثوري وغيره وقال بعض أهل العلم لا يتوضأ بالنبيذ وهو قول الشافعي وأحمد وإسحاق وقال إسحاق إن ابتل رجل بهذا فتوضأ بالنبيذ وتيمم أحب إلي قال أبو عيسى وقول من يقول لا يتوضأ بالنبيذ أقرب إلى الكتاب وأشبه لأن الله تعالى قال فلم تجدوا ماء فتيمموا صعيدا طيبا، وأبو داود في ك: الطهارة باب الوضوء بالنبيذ (۱/ ۲۱) تحت رقم (۵۸)، قال أبو داود وقال سليمان بن داود عن أبي زيد أو زيد كذا قال شريك ولم يذكر هناد ليلة الجن، وابن ماجة داود عن أبي زيد أو زيد كذا قال شريك ولم يذكر هناد ليلة الجن، وابن ماجة (۱/ ۲۵) تحت رقم (۲۵))

⁽٢) فقال: « ... كونه جوابا، والسؤال معاد فيه تقديراً السراج الوهاج (٢/ ٩٠٠)

ولا شك أن مبنى هذه القاعدة على حذف بعض الكلمات من الجواب اكتفاء بورودها في السؤال، ولم يترتب على الحذف ضياع المعنى بل ظل معتبرا معتدا به.

وقد فرع العلماء عليها فروعا أذكر منها: الفرع الأول:

قيل لرجل: «أطلقت زوجتك؟؟!!» التماسا للإنشاء

فإن قال: «نعم طلقت» فهو صريح قطعا

وإن قال نعم، وسكت أو نحوها مما يرادفها فهذا طلاق صريح أيضا، وقيل: كناية، ووجه الأول: أن لفظ الزوج صريح في الإيقاع حالا؛ فكلمة نعم ونحوها قائم مقام طلقتها المراد؛ لذكره في السؤال، والسؤال معاد في الجواب فكأنه قال نعم طلقتها ولهذا كان صريحا في الإقرار (١)

الفرع الثاني:

قال شخص لزيد: «لي عليك ألف؛ فادفعه إلى!» فقال زيد استهزاء: «نعم، أحسنت» فهذا إقرار عند بعض الفقهاء، ويؤاخذ به، ويلزم بمقتضاه متى ثبت بطريقه (٢)، ووجه تخريج الفرع على القاعدة: أن الشخص المتحدث مع زيد قد اشتمل على محذوف وكأنه يقول لزيد: «لي عليك ألف، ألست مقراً بذلك؟! إذا كنت مقراً به فادفعه لي» وجواب زيد مشتمل ضمناً على ما جاء بعبارة محدثة في خبر وسؤال.

⁽١) مغنى المحتاج (٣/ ٣٢٩)، والأشباه والنظائر للسيوطي (١/ ١٤١).

⁽٢) حاشية ابن عابدين (٨/ ١١٤)، والأشباه والنظائر للسيوطي (١/ ١٤٢)، وزاد مسألة أخرى، فقال: ولو قال: لي عليك مائة، فقال: إلا درهما، ففي كونه مقرا بها عدا المستثنى وجهان، أصحهها: المنع؛ لأذ الإقرار لا يثبت بالمغهوم.

الفرع الثالث:

قال عمرو: «امرأة زيد طالق، أو عبده حر، أو عليه المشي لبيت الله: إن فعل كذا»، فقال زيد: «نعم» يكون حالفا لأن السؤال معاد في الجواب^(١)، والسؤال هنا ضمني في كلام عمر، ومعاد ضمناً في كلام زيد.

الفرع الرابع:

قال الإسنوي في التمهيد: المرأة لو سألت بكناية، فقالت: أَبِنِي بألف، فقال: أنت طالق، ثم قالت المرأة: لم أنو شيئا فلا يقع الطلاق، على المشهور، لأن السؤال معاد في الجواب، وكأنه قال أنت: طالق على ألف، وحينئذ فلا يقع الطلاق ما لم يلزمها الألف(٢)

وقد صرح السيوطي بالوجه الآخر في المسألة، وتوضيح ذلك: إذا قالت المرأة لزوجها: «أَبِنِي على ألف»، فقال الزوج: «أبنتك»، ونوى الطلاق، وادعت أنها لم تنو الطلاق، ولم تذعن لإعطائه شيئا، فوجهان:

الأول: لا يقع، لأن كلامه جاء جوابا على سؤالها المقيد بالتعليق على المال، والسؤال معاد في الجواب، وهي لم يوجد منها القبول لعدم نية الفراق وهو إنها رضى بعوض.

والثاني: أنه يقع لكونه تكلم بلفظ دال على الطلاق مع نيته، ويحمل ذلك على ابتداء خطاب منه، لأنه مستقل بنفسه (٣)

وصرح ابن قدامة في المغني بأنه يستحق الألف فقال: وإذا قالت: طلقني بألف، أو على أن لك ألفا، وإن طلقتني فلك على ألف، فقال: أنت طالق،

⁽١) الدر المختار (٣/ ٨٥١).

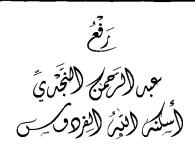
⁽٢) التمهيد (١/ ٤٧٥).

⁽٣) الأشباه والنظائر للسيوطي (١/١٤٢).

استحق الألف، وإن لم يذكره؛ لأن قوله جواب لما استدعته منه، والسؤال معاد في الجواب، فأشبه ما لو قالت: بغني عبدك بألف، فقال: بعتكه (١)

(١) المغني (٧/ ٢٦٤).

رَفْعُ معِيں (لرَّحِيْ) (الْبَحِيْ) (سِلنه) (النِّهُ) (اِلْفِرُوفُ مِسِی



المطلب الثاني صور الأسلوب الخبري عند المناطقة

وفيه ست مسائل:

المسألة الأولى : أنواع المعرفات

المسألة الثانية : أقسام القضية الخبرية باعتبار الكم والكيف

المسألة الثالثة : أقسام القضية الخبرية باعتبار الإضافة بين حدودها

المسألة الرابعة : أقسام القضية الحملية

المسألة الخامسة : أقسام القضية الشرطية المنفصلة

المسألة السادسة : أقسام القضية الشرطية المتصلة

رَفْعُ معبں (لرَّحِمْ إِلَّهِ (النَّجَنِّ يُّ (سِيكنر) (النِّيرُ) (الِفِرُوفَ مِسِتِ

المسألة الأولى أنواع المعرفات

تمهيد:

حصر المناطقة فائدة الأسلوب الخبري (القضية) في تحصيل التصور والتصديق، ويعنون بالتصور إدراك المفرد، وبالتصديق إدراك النسبة بين مفردين.

والسبيل لتحصيل التصورات الذهنية عن الأشياء والمعاني هو تعريفها بها يجليها ويكشف ماهيتها (١).

ويسمى المناطقة التعريف بـ «القول الشارح».

وقد قسموا التعريفات بحسب أجزائها التي تتألف منها، ثم اصطلحوا على تلقيب تلك الأجزاء بألفاظ خاصة، يتقنون التفريق بينها، وهي: الجنس والفصل، والخاصة والعرض ... الخ.

فكان متعينا على من يشرع في بيان أنواع المعرفات أن يتعرض لتقسيم الألفاظ من حيث الإفراد والتركيب، والكلي والجزئي، والذاتي والعرضي، والكليات الخمس في اصطلاح المناطقة، ثم أنواع التعريف (القول الشارح)، وقد تناولت ذلك كله في هذه المسألة وختمتها بعلاقة هذا المبحث بالأسلوب الخبرى وأثره في الاستدلال والاستنباط.

تقاسيم الألفاظ:

من المعلوم أن التصور هو شطر موضوع علم المنطق، ومعناه: «إدراك صورة الشييء من غير حكم عليها بالنفي أو الجزم أو الظن»^(٢).

⁽١) المرشد السليم (٧٨)، وتحرير القواعد المنطقية (٥٦)، وحاشية الصبان (٨١).

⁽٢) المرشد السليم (ص١٢).

وله مبادئ، وله مقاصد.

فالمبادئ: ما اصطلح على تسميته بالكليات الخمس، وهي «ألفاظ عامة يحتاج إليها الباحث في التعريفات»(١).

ومقاصده: إتقان صياغة التعريفات بحيث تؤتى ما وضعت لأجله.

وسميت بالكليات الخمس لأنها من قبيل الكلي، والكلي أحد أقسام الألفاظ المفردة.

فإن اللفظ ينقسم إلى مفرد، ومؤلف (مركب).

والمفرد ينقسم إلى كلي وجزئي.

والكلي ينقسم إلى ذاتي وعرضي.

والذاتي ينقسم إلى جنس، ونوع، وفصل.

والعرضي ينقسم إلى خاصة (عرض خاص) وعرض عام.

وسأختصر بيان هذه الأقسام بها يتناسب مع طبيعة البحث.

اللفظ المفرد:

الألفاظ المدالة على معان إما أن تكون مفردة أو مركبة: واللفظ المفرد هو: ما لا يدل جزؤه على جزء معناه (٢).

وينقسم إلى اسم وفعل وحرف؛ فإنه إن دل بذاته دلالة مطلقة مجردة عن الزمان فهو الاسم، وإن دل بذاته دلالة مقترنة بأحد الأزمنة الثلاثة فهو الفعل، وإن توقفت دلالته على اقترانه بغيره فهو الحرف.

ومثال اللفظ المفرد كلمة «الإسلام» وكلمة «ينجي» وكلمة «من» وكلمة «الظلمات» فهذه أربع كلمات تسمى كل منها لفظا مفردا.

⁽١) المرشد السليم (ص٦٦).

⁽٢) شرح إيضاح المبهم في معاني السلم، (ص٤٣).

اللفظ المركب:

والمركب هو: ما يدل جزؤه على جزء معناه دلالة مقصودة خالصة (١٠).

فخرج بقولهم (ما دل جزؤه): ما لا جزء له أصلاً كباء الجر ولامه، وماله جزء لكن لا دلالة لجزئه على شيء من معناه كحرف الزاي من كلمة «زيد».

وخرج بقولهم (على جزء معناه): ما له جزء وله دلالة؛ ولكن لا على جزء معناه، مثل كلمة «أبكم»، فإن نصف الأول وهو (الأب) يدل على ذات متصف بالأبوة، ونصفه الأخير وهو (كم) يدل على سؤال عن عدد، ولكن ليس واحدٌ منها يدل على جزء المعنى المقصود بالأبكم.

وخرج بقولهم (مقصودة): العلم الإضافي؛ كعبد الله، فإن جزءه الأول يدل على العبد، والثاني يدل على الخالق جل وعلا، ولكن هذه الدلالة ليست مقصودة؛ لأن المقصود جعل اللفظين علماً للشخص معيناً له عن غيره من الأشخاص.

وخِرج بقولهم (خالصة): ما لو قصد في تسمية الإنسان بعبد الله مثلاً أنه متصف بالعبودية لله، فإن دلالة جزء اللفظ على جزء المعنى حينئذ مقصودة لكنها غرر خالصة من شائبة العلمية.

ومثال اللفظ المركب قولنا «الإسلام ينجي من الظلمات».

ومن أقسام المفرد:

الجزئي، وهو: ما يمنع تصور معناه من وقوع الشركة فيه (٢).

فالذهن حين يتصوره لا يستطيع أن يجعل دلالته لأكثر من واحد.

مثاله: زيد وغيره من أسماء الأعلام كمحمد، وعلي، والمدن كالقاهرة،

⁽١) انظر: معيار العلم (ص٦٢).

⁽٢) انظر: معيار العلم (ص٦٢).

والرياض، والجبال كأحد، وحراء، والبحار كالبحر الأحمر، والأبيض، والميت، و ونحوها، فمعنى كل منها خاص به فحسب.

والكلي وهو: ما لا يمنع نفس تصور معناه من وقوع الشركة فيه (١).

فالذهن يسيغ من مجرد تصوره أن يشترك في معناه أفراد كثيرون.

مثاله: الإنسان والحيوان والشجر ونحوها من كل ما يصح أن يصدق معناه على أفراد كثيرين.

واللفظ الكلي ينقسم -باعتبار الدور الذي يؤديه معناه في تحديد ماهية الشيء الموصوف- إلى: ذاتي، وعرضي.

فالذاتي هو:

الذي يدخل في حقيقة جزئياته كالحيوان بالنسبة للإنسان (٢)

والعزضي هو:

ما كان خارجا عن الذات، أي: يمكن تصور الذات دون تصوره، كالطول والقصر والبياض والسواد للإنسان.

وسواء كان خاصا بذات معينة، أم كان عاما لها ولغيرها، وهو ما يمثل الجواب عن السؤال بلفظة «أي» التي يسأل بها عن ما يميز المسئول عنه، ويفصله عما يشاركه ذاتياً كان أو عرضياً، والجواب ينحصر إما في العرض الخاص، أو العرض العام. (٣)

⁽١) انظر: معيار العلم (ص٦٢).

⁽٢) انظر: معيار العلم (ص٦٢).

⁽٣) المنطق الصوري د/ يوسف محمود (ص٥٥) (بتصرف).

الكليات الخمس:

الكليات جمع كلي^(۱)، والكلي يشمل الذاتي والعرضي، والذاتي ثلاثة أنواع: الجنس، والفصل، والنوع، والعرضي نوعان: الخاص، والعام فيكون مجموع ما يشتمل على الكلى خمسة أنواع وهى:

الجنس، والنوع، والفصل، والعرض الخاص، والعرض العام، وقد اصطلح المناطقة على تسميتها بالكليات الخمس، وأوجز الكلام عنها فيما يلي:

أولا: الجنس:

وهو: قول كلي يقال على كثيرين مختلفين في الحقيقة يقع في جواب ما هو. (٢٦) أو هو: جزء الماهية الذي هو أعم منها لصدقه عليها وعلى غيرها.

مثاله: لفظ «الحيوان».

فإنه يطلق على الإنسان والفرس والثور، فإن حقيقة كل من الإنسان والفرس والثور تختلف عن الآخر، ولكن يجمعها كلها أنها تندرج تحت كلمة حيوان لأنه جنسها.

ويلاخظ أن الحيوان -في هذا المثال- هو جزء من ماهية الإنسان لأن الإنسان -على قول أهل المنطق- مركب من حيوان ناطق فالحيوان جزء ماهيته الصادق بها، وكذلك الفرس والثور ونحوها.

ثانيا: النوع:

هو: قول كلي يقال على كثيرين متفقين في الحقيقة مختلفين في العدد واقع في

⁽١) المرشد السليم (ص١٢).

⁽۲) انظر: شرح إيضاح المبهم، (ص٠٤٠) وتسهيل المنطق، (ص٢٧)، المرشد (ص٦٦)، وحَاشية الباجوري (ص٣٨).

جواب ما هو؟^(١).

وهو ما يندرج تحت الجنس.

أو هو: الكلي الذي هو تمام ماهية أفراده. (٢)

مثاله: زيد وعمرو وبكر وخالد وهند.

فحين تسأل: ما هو زيد؟ وما هو عمرو؟ وما هو بكر؟ وما هو خالد؟ وما هي هند؟

ثم نسأل: ما هي الكلمة التي تحمل على الجميع؟

فنقول: هي الإنسان، لأنك تجعل كل واحد ممن سبق موضوعا، وتجعل لفظ «إنسان» محمولا.

فحينئذ نقول: لفظ «الإنسان»: هو النوع، لأنه القدر المشترك بين الأفراد، فهم متفقون في الحقيقة الإنسانية ولكن يختلف كل شخص منهم عن الآخر.

ويلاحظ أن كلاً من الجنس والنوع يقع في جواب «ما هو» غير أن الجنس يطلق على كثيرين مختلفين في الحقيقة؛ فالجنس أعم من النوع لأنه يشتمل على أنواع كثيرة.

ويلاحظ اليضاً- أن الجنس قد يكون نوعاً لجنس أعلى منه.

مثل الحيوان فإنه «نوع» بالنسبة للجسم؛ فإن الجسم أعم من الحيوان حيث يشتمل عليه وعلى غيره كالجهادات ونحوها، وبهذا الاعتبار يكون الجنس نوعاً لما هو أعلى منه وجنساً لما هو أخص منه، فإن الحيوان جنس للإنسان والفرس ونوع للجسم، وهكذا حتى ينتهي الأمر في الارتقاء إلى جنس واحد لا جنس فوقه، يسمى جنس الأجناس، وينتهي الأمر في الانحطاط إلى نوع لا نوع بعده يسمى

⁽١) المرشد (ص٦٧)، إيضاح المبهم (ص٢٧)، حاشية الباجوري (ص٣٩).

⁽٢) انظر: شرح إيضاح المبهم، (ص٥٥).

نوع الأنواع^(١).

ثالثا: الفصل:

وهو: كلي مقول على كثيرين متفقين بالحقيقة في جواب أي شيء هو في ذاته (٢) ويعرفونه بأنه: لفظ كلي يتناول من الماهية الجزء الذي يميز النوع عن سائر الأنواع المشاركة له في الجنس.

مثاله: ناطق، فهو يتناول جزء ماهية الإنسان، وهذا الجزء هو الذي يميز النوع الإنساني عن سائر الأنواع. (٣)

ويلاحظ أن الفصل بالنسبة للنوع مقوم له أي: يميز النوع عن غيره عن باقي الأنواع المشاركة له في الجنس.

وهو بالنسبة للجنس مقسم له؛ فالناطق في المثال السابق داخل في تعريف الإنسان الذي هو النوع مقوم له، وفي نفس الوقت قسم من أقسام الجنس الذي هو الحيوان.

ومن هنا قالوا: إن الفصل ينقسم من جهة نسبته إلى النوع والجنس إلى قسمين: مقوم، ومقسم. (٤)

رابعا: العرض الخاص (الخاصة)

هو: كلي خارج عن الماهية مختص بها، وسمي خاصا لأنه يختص بنوع واحد فقط من أنواع الجنس ويميزه عن غيره من الأنواع الأخرى (⁶⁾.

⁽١) إتحاف الطلبة (ص١٧)، ضوابط المعرفة (ص٤٠).

⁽٢) إتحاف الطلبة (ص١٨)، المرشد (ص٦٧)، إيضاح المبهم (ص٢٧)، حاشية الباجوري (ص٣٨).

⁽٣) ضوابط المعرفة (ص٤٠).

⁽٤) المرشد السليم (ص٧٧).

⁽٥) إيضًا ح المبهم (ص٥٥).

مثل: ضاحك بالنسبة لنوع الإنسان؛ فإنه يميزه عن بقية أنواع جنسه كالفرس والثور مثلا، وسواء وجدت صفة الضحك في كل أفراد الإنسان أم لا فإنها تميز الإنسان عن غيره وتختص به هو، وكذلك صفة الكاتب والقارئ مع أنها تختص ببعض أفراد النوع؛ إذ ليس كل إنسان قارئاً أو كاتبا، لكنها خاصة به دون غيره.

خامسا: العرض العام:

هو: الكلي الخارج عن الماهية الشامل لها ولغيرها^(١)

وسمي عاما: لأنه يعم أكثر من نوع واحد سواء:

وصفت به جملة النوع، كصفة البياض بالنسبة للقطن والثلج واللبن.

أو: وصف به بعض أشخاص النوع كالحركة بالنسبة للنبات والفرس والإنسان.

ويلاحظ أن معنى لفظ العرض أنه ليس جزءاً في الحقيقة ولكنه من لوازم النوع (٢)

مقاضد التصورات:

وبهذا القدر المختصر من الكلام عن الكليات الخمس ينتهي الكلام عن مبادئ التصورات، وأكون قد مهدت الكلام كي أصل إلى المعرفات، التي هي مقاصد التصورات وتسمى التعريفات والحدود، وتعتبر الكليات الخمس بمثابة الأساس لها.

⁽١) إيضاح المبهم (ص٥٥).

⁽٢)إيضاح المبهم (ص٤٥).

تعريف القول الشارح:

التعريف لغة (``:

مصدر عرف، ومن معانيه: الإعلام والتوضيح، وهو مأخوذ من العَرف أي: الرائحة، وقول الله تعالى: ﴿ وَيُدِّخِلُهُمُ ٱلْجُنَّةَ عَرَّفَهَا لَهُمْ ﴾ [محمد: ٦] قد فسر بتطيب رائحتها (٢)، كما فسر ببيان أمرها وتوضيحه (٣)، وكلاهما واقع.

وأما اصطلاحا:

فهو تحديد المفهوم الكلي، بذكر خصائصه وعيزاته (٤) أو هو: تحليل اللفظ الكلي (٥)

كها أنه يعني ما يستلزم تصوره تصور الشيء أو امتيازه (١).

أو هو: بيان وتحديد للصفات المهمة التي يشترك فيها الأفراد التي يصدق عليها كلى من الكليات (٧)

والتعريف الكامل: هو ما يساوي المعرف تمام المساواة، بحيث يكون جامعا

⁽١) راجع مادة (عرف) في: لسان العرب (٤/ ٢٨٩٧) وما بعدها ط دار المعارف، المعجم الوسيط (٢/ ٦١٦).

⁽٢) ذكر هذا المعنى العلامة القرطبي والعلامة ابن الجوزي والعلامة الألوسي وعزوه جميعاً لابن عباس –رضي الله عنهما– انظر تفسير القرطبي (١٦-١٩٦)، زاد المسير (٧/ ٣٩٨)، وروح المعاني (٢٦/ ٤٣).

⁽٣) هذا هو التفسير المشهور، فقد اقتصر عليه معظم المفسرين. انظر الطبري (١١/ ٣٠٩)، وابن كثير (٤/ ٢٢١) والمراجع السابقة.

⁽٤) المرشد السليم (ص٧٨)، تحرير القواعد المنطقية (ص٥٦)، حاشية الصبان (ص١٨).

⁽٥) المرشد (ص٧٧).

⁽٦) تحرير القواعد (ص٥٦).

⁽٧) المرشد السليم (ص٧٨)، تحرير القواعد المنطقية (ص٥٦)، حاشية الصبان (ص٨١).

لأفراد المعرف، مانعا من دخول غيرها في التعريف.

والحد والتعريف عند الأصوليين بمعنى واحد، وهو: الجامع المانع، سواء أكان بالذاتيات، أم بالعرضيات، فهو عندهم: ما يوصل إلى التصور المطلوب. (١)

فالتعريف للشيء يقوم على إدراج النوع تحت جنسه، سواء كان الجنس القريب أو البعيد ثم تمييزه بصفة جوهرية فيه أو بخاصة من خواصه.

أقسام المعرفات:

والمعرفات تنقسم إلى سبعة أقسام:

التعريف بالحد، وينقسم إلى حد تام، وحد ناقص.

والتعريف بالرسم، وينقسم إلى رسم تام، ورسم ناقص.

فهذه أربعة أقسام، والخامس: التعريف اللفظي، والسادس: التعريف بالقسمة، والسابع: التعريف بالمثال وسأتناولها فيها يلي:

التعريف بالحد:

المراد بالحد عند أهل اللغة هو المنع أو الفصل بين شيء و آخر (٢). والمراد بالحد عند أهل المنطق هو: (القول الدال على ماهية الشيء) (٣).

وإنها يكون القول دالاً على ماهية الشيء إذا كان يجمع صفاته الذاتية واللازمة على وجه يتم به تحديده وتمييزه عن غيره، وسمي الحد بهذا الاسم لأنه يمنع أفراد المحدود من الخروج، ويمنع غيرها من الدخول.

والتعريف بالحدينقسم إلى ما يكون بالحد التام، وما يكون بالحد الناقص.

⁽١) الكليات لأبي البقاء الكفوى (ص٣٩١).

⁽٢) راجع مادة (حدد) في: لسان العرب (٧٩٩/١) وما بعدها ط دار المعارف، المعجم الوسيط (١/٦٧/١).

⁽٣) التعريفات للجرجاني (ص٧٣).

أولا: الحد التام:

هو: ما يتركب من الجنس والفصل القريبين، كتعريف الإنسان بالحيوان الناطق (١).

أي: تعريف الماهية بذكر المقومات الذاتية المشتركة (الجنس) والمقومات الذاتية الخاصة (الفصل).

أو على وجه الدقة يقال للتعريف بالحد التام: هو ما يكون بالجنس القريب والفصل.

مثال ذلك: تعريف الإنسان بأنه حيوان ناطق.

فالجنس القريب: وهو مقومه الذاتي المشترك فيه مع غيره (حيوان).

والفصل: وهو مقومه الذاتي الخاص به المميز له عن غيره (ناطق).

ثانيا: الحد الناقص:

التعريف بالحد الناقص: هو ما تألف من الجنس البعيد والفصل أو ما كان بالفصل وحده (٢)

مثال ذلك: تعريف الإنسان بأنه جسم ناطق.

فكلمة (جسم) تمثل جنساً بعيداً للإنسان لا يدل على طبيعته على وجه الدقة.

وكلمة (ناطق) فصل مميز ذاتي يختص به وحده.

وعدم الدلالة على حقيقة المعرَّف وماهيته في ذلك المثال هو ما جعل ذلك التعريف من قبيل الحد الناقص.

⁽١) المرجع السابق، تحرير القواعد (ص٥٧)، المرشد السليم (ص٨٣).

⁽۲) انظر: التعريفات (ص۷۷)، تحرير القواعد (ص۵۸)، إيضاح المبهم (ص۲۸)، المرشد (ص۸٤).

وكذلك الحال إذا اكتفينا في التعريف بالفصل وحده، ولم نذكر الجنس القريب ولا الجنس البعيد. (١)

التعريف بالرسم:

والرسم أصله العلامة (٢)، ومنه رسوم الدار أي علاماتها.

واصطلاحا هو: التعريف المؤلف من الصفات العرضية أو بعضها للشيء المعرَّف.

ويسمى: التعريف الوصفي؛ لأنه يعرف الشيء بذكر خاصة من خواصه تميزه عن بقية الأشياء الأخرى، فالتعريف بالرسم: يرسم صورة ظاهرة للشيء دون الكشف عن حقيقته وماهيته.

وإنها سمي رسها لأن التعريف فيه بالخاصة وهي من علامات الذات المختصة بها الخارجة عن ماهيتها.

والتعزيف بالرسم ينقسم إلى التعريف بالرسم التام والتعريف بالرسم الناقص. (٣)

أولا: التعريف بالرسم التام

وهو المؤلف من الجنس القريب والخاصة (١٠)، أي من مميز ذاتي مشترك مع صفة ليست جزءاً من الماهية، لكنها لازمة لها، وهي خاصة.

⁽١) حاشية الباجوري على متن السلم (ص٤٤)، تحرير القواعد المنطقية (ص٥٥)، إيضاح المبهم من معاني السلم (ص٢٨).

⁽٢) راجع مادة (رسم) في: لسان العرب (١٦٤٦/٣) ط لسان العرب، المعجم الوسيط (٢/ ٣٥.٧).

⁽٣) حاشية الباجوري على متن السلم (ص٤٤)، تحرير القواعد المنطقية (ص٥٩)، إيضاح المبهم من معانى السلم (ص٢٨).

⁽٤) التعريفات للجرجاني (ص٩٨).

مثال ذلك: تعريف الإنسان بأنه حيوان ضاحك أو حيوان كاتب. ثانيا: التعريف بالرسم الناقص

هو: التعريف المؤلف من الجنس البعيد والخاصة أو بالخاصة وحدها (١) مثال ذلك: تعريف الإنسان بأنه جسم كاتب أو جسم ضاحك.

فالجسم: جنس بعيد للإنسان، وكاتب -ومثلها ضاحك-: خاصة.

أو تعريف الإنسان بأنه ضاحك، فهذا تعريف بالخاصة وحدها.

التعريف بالقسمة:

وهو أن يكتفي بذكر أقسام الشيء الذي يراد توضيح المقصود منه. مثاله تعريف العلم بالعبارة التالية:

الاعتقاد إما جازم وإما غير جازم.

والجازم إما مطابق للواقع أو غير مطابق.

والمطابق إما ثابت لا يقبل التشكيك بحال؛ وإما ألا يكون كذلك.

فخرج من القسمة اعتقاد جازم مطا بق ثابت لا يقبل التشكيك بحال وهو العلم.

وخرج بالجازم غير الجازم كالظن والشك والوهم.

وخرج بالمطابق غير المطابق وهو الاعتقاد الفاسد كاعتقاد الفلاسفة قدم العالم.

وخرج بالثابت الذي لا يقبل التشكيك بحال اجتهاد المجتهد المصيب لأن الاجتهاد قابل للتغير والتشكيك.

التعريف بالمثال:

وهو: أن تعرف الشيء بالتمثيل له.

⁽١) التعريفات للجرجاني (ص٩٨).

وقال الجرجاني: هو ما يذكر لإيضاح القاعدة تمام إشارتها(١).

كقولك في تعريف العلم هو إدراك، كإدراك أن الواحد نصف الاثنين، وأن الكل أكبر من الجزء.

وكقولك الاسم كزيد والفعل كضرب(٢).

شروط صحة التعريف:

اشترط المناطقة للتعريف شروطا حتى يكون صحيحا كاشفا عن حقيقة المعرف ومبينا لها، وهذه الشروط هي (٢٠):

الشرط الأول:

أن يكون التعريف جامعاً مانعاً، أي جامعاً لكل أفراد المعرف فلا يخرج فرد واحد عن التعريف، مانعا غير أفراد المعرف من الدخول فيه.

ومعنى ذلك أن التعريف لا بد أن يكون مساوياً للمعرف من جهة الماصدق.

فلا يكون أعم: أي أوسع مجالاً من المعرّف.

ولا يكون أخص: أي أضيق مجالاً من المعرّف.

الشرط الثاني:

أن يكون التعريف أوضح من المعرّف في المعنى لكي تتحقق الفائدة المقصودة من التعريف.

مثل: تعريف الغضنفر بالأسد؛ لأن الأسد أظهر وأوضح عند السامع من الغضنفر، ولا يجوز أن يكون التعريف مساوياً للمعرّف في الظهور أو أخفى منه.

⁽١) التعريفات (ص١٧٧).

⁽٢) المرشد (ص٧٨، ٧٩).

⁽٣) إيضاح المبهم (ص٢٩)، حاشية الباجوري (ص٤٤، ٥٥)، المرشد (ص٨٨، ٨٩).

مثال الأول: تعريف الزوج بها ليس فرداً. الشرط الثالث:

أن لا يكون التعريف بها لا يعرف إلا بواسطة الشيء المعرّف؛ لأن ذلك يدخل فيها يعرف بالدور السبقى، وهو ممتنع. (١)

مثل: تعريف الشمس بأنها كوكب يطلع نهاراً، فالنهار في الحقيقة إنها يعرف بطلوع الشمس وليس العكس.

ويلاحظ في هذا الشرط عدم جواز إدخال الأحكام في الحدود التي أساسها التصور؛ لأن الحكم على الشيء فرع عن تصوره.

الشرط الرابع:

أن لا يكون التعريف للشيء بنفسه، بمعنى تعريفه بمرادفه أو ببعضه.

(۱) الدور: توقف الشيء على ما يتوقف عليه، ومنه قول الفقهاء: دارت المسألة، أو توقف كل واحد من الشيئين على الآخر، فالدور العلمي: ترقف العلم بكل من المعلومين على العلم بالآخر، والإضافي المعي: هو تلازم الشيئين في الوجود بحيث لا يكون أحدهما إلا مع الآخر، والمساوي: كتوقف كل من المتضايفين على الآخر، وهذا ليس بمحال، إنها المخال الدور التقدمي (السبقي) وهو توقف الشيء بمرتبة أو مراتب، فإذا كان التوقف في كل واحد من الصورتين بمرتبة واحدة كان الدور مصرحا، وإن كان أحدهما أو كلاهما بمراتب كان مضمرا، مثال التوقف بمرتبة: كتعريف الشمس بأنها كوكب نهاري، ثم تعريف النهار بأنه زمان طلوع الشمس فوق الأفق، ومثال التوقف بمراتب: كتعريف الاثنين بأنه زوج أول، ثم تعريف الشيئين بالاثنين. وقال بعضهم: الدور بمرتبة واحدة دور صريح يستلزم نقدم الشيء على نفسه بثلاث مراتب أو أكثر، فيكون أقبح وأشد استحالة، كما في قولك: فهم المعنى يتوقف على دلالة اللفظ، ودلالة اللفظ على فهم يتوقف على العلم بالوضع، والعلم بالوضع يتوقف بواسطة دلالة اللفظ على فهم المعنى، وهو الدور المضمر. الكليات (ص٤٤٧)، والتوقيف على مهمات النعاريف المعنى، وهو الدور المضمر. الكليات (ص٤٤٧)، والتوقيف على مهمات النعاريف (ص٣٤٣)

مثل: تعريف الحركة بأنها هي النقلة، فالنقلة من أقسام الحركة، أو تعريف الزمان بأنه مدة الحركة؛ إذ المدة مرادفة للزمان. (١)

الشرط الخامس:

أن يكون التعريف حالياً من المجاز إلا مع قرينة تعين المقصود بالتعريف، وأن يكون خالياً من الألفاظ المستعارة والغريبة والوحشية، بل يجب أن تستعمل فيه الألفاظ الواضحة المعتادة.(٢)

الشرط السادس:

أن لا يكون التعريف مشتملا على لفظة «أو» التي تفيد الشك أو الإبهام لأن المقصود من التعريف الإيضاح والشك ينافي ذلك.

أما إذا كانت «أو» للتقسيم والتنويع، فلا مانع من ورودها في الحد.

كأن تقول الإنسان حيوان ضاحك أو كاتب بمعنى أنك مخير بين التمييز بالخاصة الأولى أو الثانية، وأوضح منه أن تقول في تعريف النظر بأنه: الفكر المؤدى إلى علم أو ظن. (٣)

الشرط السابع:

أن لا يكون التعريف بالسلب.

كتعريف الشيء بها ينافيه كأن تعرف الساكن بأنه ما ليس بمتحرك وهكذا. (٤)

⁽۱) انظر: معيار العلم (ص١٩٤)، وإيضاح المبهم، (ص٥٥-٥٧)، والمنطق المنظم في شرح الملوي على السلم تأليف: عبد المتعال الصعيدي (ص٥٢-٥٤) الطبعة الثانية بمطبعة السعادة بمصر.

⁽٢) انظر: المنطق المنظم (ص ٥٢ - ٤٥).

⁽٣) شرح الملوي على السلم مع حاشية ابن عابدين عليه (ص٨٧).

⁽٤) المرشد السليم (ص٩٠).

الشرط الثامن:

أن لا يكون تعريف الشيء بذكر حكمه، بأن يكون الحكم جزءا من التعريف؛ لأن الحكم ليس جزءا من الماهية، فالحكم على الشيء فرع عن تصوره. كأن تقول: الفاعل الاسم المرفوع.

أما إذا جعل خارجا عن التعريف فيجوز، وذلك مثل قول ابن مالك(١): الحال وضف، فضلة، منتصب مفهم، في حال، كفرداً أذهب (٢) فيكون التعريف: الحال وصف فضلة يشتمل على تقدير كلمة «في حال»،

فيكون التعريف: الحال وصف فضلة يشتمل على تقدير كلمة «في حال»، وأما كونه منصوبا وهو الحكم فذلك خارج التعريف.^(٣)

علاقة هذا المبحث بالأسلوب الخبري وأثره:

لا شك أن الأسلوب الخبري يختص بصياغة التعريف، دون قسيمه الأسلوب الإنشائي.

وقد وضع العلماء هذه القواعد لصياغة التعريف، وأيا ما كان مصدر هذه القواعد أو الباعث على تدوينها ودرسها فإن العالم المسلم لا يدع بابا للفائدة العلمية إلا ولجه، مع التدثر بضوابط الشرع.

وحذر بعض أفاضل أهل العلم -قديها وحديثا- من الإغراق في المنطق، والتوغل فيه، في حين مدحه بعض العلماء وألزم بدراسته، ومن هنا وجب على

⁽۱) هو العلامة محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الأندلسي الجياني، أبو عبد الله ابن مالك، ولد سنة ۲۰۰هـ على الراجح، نحوي لغوي مقرئ، شافعي المذهب، ومن مؤلفاته: الألفية في النحو، وتسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، وغيرها، وتوفي سنة ۲۷۲هـ. راجع طبقات الشافعية للسبكي (۲۸/۸۷)، البداية والنهاية ۲۱/۲۲۷)، طبقات القراء (۲۸/۸۷).

⁽٢) شرح ابن عقيل (٢/ ٤٩٤).

⁽٣) شرح الملوي على السلم مع حاشية ابن عابدين عليه (ص٨٧).

الباحث أن يميز محل الجواز ومحل النكير.

وضبط التعريفات ضروري لكل دارس، فبه يتصور المعرف، ويحرر محل النزاع، وكم من القضايا الخطيرة في حياة الأمة مرجعها إلى التعريف، ولا أدل على ذلك من قضية استباحة بعض أنواع المعاملات الربوية، مع العلم بالدليل القاطع في تحريم الربا، ومرد ذلك إلى تعريف الربا بها لا ينبئ عنه في اصطلاح الشرع.

المسألة الثانية أقسام القضية الخبرية باعتبار الكم والكيف تعريف القضية في اللغة:

القضية في اللغة: الحكم (١) وتسمى بالخبر والتصديق (١).

والقضايا: جمع قضية، كمطايا جمع مطية.

والقضية بمعنى مقضي فيها، فتكون اسم مفعول.

أو: بمعنى قاضية فتكون اسم فاعل.

وسميت قضية لأنه قضي فيها بنسبة شيء إلى شيء ".

أو: لأنها تتضمن القضاء، بمعنى: الحكم، المراد به النسبة بين الطرفين، فهي محكوم فيها بالنفى أو الإثبات (٤).

تعريف القضية في الاصطلاح

القضية اصطلاحاً: قول يصح أن يقال لقائله إنه صادق فيه أو كاذب. أو هي: ما احتمل الصدق والكذب لذاته (٥).

⁽١) مادة (قضي) في: لسان العرب (٥/ ٣٦٦٥-٣٦٦٧)، والمعجم الوسيط (٢/ ٧٧١-٧٧٧).

⁽٢) راجع: حاشية الباجوري (ص٤٦)، حاشية الصبان (ص٨٥).

⁽٣) حاشية الباجوري (ص٤٦)، حاشية الصبان (ص٨٥).

⁽٤) تحرير القواعد (ص٩٥)، والتعريفات (ص٤٥١)، المرشد السليم (ص٩٩).

⁽٥) راجع: تحرير القواعد (٥٩)، والتعريفات (١٥٤)، المرشد السليم (٩٩).

وكلمة (ما): واقعة على اللفظ الشامل لجميع الألفاظ فهي جنس.

وقولهم: (احتمل الغ ...): خرج به:

١ - ما لم يحتمل صدقاً ولا كذباً،كزيد، وعمرو.

٢- والمركبات الإنشائية (طلبية وغير طلبية) والمركبات التقييديه والإضافية.

⁻ أما الطلبية فهي الأمر، والنهي، والتمني، والاستفهام، والنداء.

⁻ وغير الطلبية فهي أفعال المقاربة، وأفعال المدح والذم، وصيغ العقود والترجي،

والقضية هنا كل جملة سواء كانت اسمية أو فعلية، اشتملت على حكم موجب أو سالب.

وهي ترادف الخبر كها ظهر من تعريفها، أما الجمل الإنشائية كالأمر، والنهي، والتمني، وإنشاء العقود، أو حلها ... فلا تسمي قضية (1)، ولا يبحث فيها المناطقة، لأنها لا تحتمل صدقاً ولا كذباً، ومن هنا فلا تحتاج إلى أدلة وحجج تثبت صدقها أو تثبت كذبها ومعلوم أن الحجج والأدلة مقصد أساس في علم المنطق.

والقضية تسمي أيضاً بالخبر -وبالمقدمة - وتسمى مطلوباً ومسألة. أقسام القضية باعتبار الكم:

وتنقسم القضية من حيث الكم إلى كلية وجزئية:

والقسم، ورب، وفعلاً، وكم الخبرية.

٣- والمركبات التقييدية كالحيوان الناطق.

٤ - والمركبات الإضافية كغلام محمد.

وقد خرجت هذه كلها من جملة القضايا، لأنها من قبيل التصورات الساذجة عند أصحاب هذا الفن.

آما قولهم في تعريفها (لذاته): فخرج به ما احتمل لا لذاته بل للازمه كالإنشاءات التي سبق ذكرها كالأمر والنهي وغيرهما، من قولك: اسقني مثلاً وإن احتمل الصدق لكن لا لذاته بل لما استلزمه من قولك: أنا طالب للسقايا منك، ودخل بهذا القيد: ما قطع بصدقه أو بكذبه من الأخبار، كأخبار الله تعالى وقول رسوله أنا رسول الله وما علم ضرورة كالواحد نصف الاثنين وما قطع بكذبه كقول مسيلمة إنه رسول الله، وبهذا تعلم أن القيد المذكور لكل من الإدخال والإخراج. ومعني (الصدق): مطابقة النسبة المفهومة من الخبر للواقع، وضده الكذب.

(١) وإن جرى الخلاف في تسميتها خبراكما مر في موضعه.

فالقضية الكلية: هي التي يكون اخكم فيها واقعاً على كل أفراد الموضوع على وجه الإحاطة والشمول مثل قولنا: كل مكلف مأمور بطاعة الله(١).

والقضية الجزئية: هي التي يكون الحكم فيها واقعاً على بعض أفراد الموضوع مثل قولنا: بعض المسلمين مؤمنون (٢).

أقسام القضية باعتبار الكيف:

تنقسم القضية من حيث الكيف إلى موجبة وسالبة:

فالقضية الموجبة: هي التي يكون الحكم فيها بإثبات شيء لشيء، بمعني أن المحمول فيها يثبت صفة للموضوع (٢)، مثل قولنا: الصلاة واجبة.

والقضية السالبة: هي التي يكون الحكم فيها بنفي شيء عن شيء،أو هي التي حكم فيها بسلب المحمول عن الموضوع، مثل: لا شيء من الظلم يحسن (٤) بمعنى أن المحمول فيها يُنفي عن الموضوع.

⁽۱) المرشد (ص۱۰۱).

⁽٢) إيضاح المبهم (ص١٠)، تحرير القواعد المنطقية (ص٦٣).

⁽٣) تحرير القواعد (٥٩)، شرح الأخضري (٣٠)، المرشد (١٠٦).

⁽٤) المرشد (١٠٦).

السألة الثالثة أقسام القضية الخبرية باعتبار الإضافة بين حدودها

تنقسم القضايا باعتبار طرفيها قسمين: حملية وشرطية.

أولاً: القضية الحملية:

وهي: ما ينحل طرفاها إلى مفردين -أو ما في قوة المفردين- وليس الحكم فيها معلقاً على شيء.

أو هي: القضية التي حكم فيها بثبوت شيء لشيء آخر أو نفيه عنه.

أو هي: التي أطلق فيها الحكم إطلاقا بدون قيد ولا شرط(١).

أمثلة:

نوعها ونوع العلاقة

القضية الحملية

جملة إسمية - علاقة موجبة.

الله ربنا

جملة إسمية - علاقة سالية.

الله لا شريك له

جملة فعلية - علاقة موجبة.

سمع الله لمن حمده

جملة فعلية - علاقة سالبة.

لا يعلم الغيب إلا الله

وما في قوة المفرد ثلاثة أقسام:

الأول: أن يكون الموضوع مفرداً، والمحمول جملة في قوة المفرد.

مثل: زيد قام أبوه - وخير الذكر لا إله إلا الله.

فالأولى في قوة زيد قائم الأب - والثاني في قوة خير الذكر كلمة لا إله إلا الله.

الثاني: عكسه وهو أن يكون الموضوع جملة في قوة المفرد، والمحمول مفرداً.

⁽١) المرشد السليم (١٠١).

مثل: «لا حول ولا قوة إلا بالله كنز من كنوز الجنة»(``.

الثالث: أن يكون كل من الموضوع والمحمول جملة في قوة المفرد.

مثل قولنا: «زيد عالم» نقيض «زيد ليس بعالم».

فإنه في قوة: قضية «زيد عالم» نقيض قضية «زيد ليس بعالم».

ثانياً: القضية الشرطية:

والقضية الشرطية هي التي قيد الحكم فيها بالتلازم أو العناد بين شيئين أو بنفيه بينها (٢)

فالتلازم معناه: وجود أحد المتلازمين إذا وجد الآخر، مثل:

إذا كانت الشمس طالعة فالنهار موجود.

لو عرف كل شخص مسلم الإسلام حق المعرفة لبرزت الشخصية الإسلامية.

والعناد معناه: وجود أحد المتعاندين إذا انتفى الآخر، مثل:

إما أن يكون هذا أبيض أو أسود.

إما أن يكون العدد زوجا أو فردا.

إما أن يكون هذا الحيوان فرسا أو غزالا(٣).

والتي حكم فيها بالتلازم تسمي متصلة، والأخرى التي حكم فيها بالعناد تسمى منفصلة.

⁽١) أخرجه البخاري ك: المغازي باب: غزوة خيبر (٤/ ١٥٤١) برقم (٣٩٦٨)، ومسلم ك: الذكر والدعاء باب: استحباب خفض الصوت بالذكر (٤/٢٧٦) برقم (٢٧٠٤).

⁽۲) تحرير القواعد (۲۱)، حاشية العطار (۱٤۸)، شرح الأخضري (۳۱)، حاشية الباجوري (۵۳)، المرشد (۱۰۱).

⁽٣) المنطق الصورى: يوسف محمود (٨١).

ضابط القضية الشرطية:

القضية الشرطية ضابطها أمران:

الأول: أن ينحل طرفاها إلى جملتين، أي: إذا أزيلت أداة الربط في المتصلة، أو أدلة العناد في المنفصلة، يصبح كل طرف من طرفيها جملة مستقلة.

الثاني: أن الحكم فيها معلق، فكون هذا الحيوان فرسا معلق على عدم كونه غزالا، ووجود النهار معلق على طلوع الشمس، وبروز الشخصية المسلمة معلق على معرفة كل شخص مسلم الإسلام، وكذا كون هذا أبيض معلق على كونه غير أسود، وكون العدد زوجا معلق على عدم كونه فردا.

المسألة الرابعة أقسام القضايا الحملية

تختلف أقسام القضية الحملية بحسب اختلاف الاعتبارات التي تراعى عند تقسيمها وفيها يلي عرض لهذه الاعتبارات وأقسام كل منها.

أقسام القضية الحملية باعتبار الكم والكيف

القضية الكلية:

هي التي موضوعها كلي وحكم فيها على جميع الأفراد.(١)

أنواعها: تتنوع القضية الحملية الكلية إلى نوعين: موجبة وسالبة.

القضية مثالها

كل أمر مجرد عن القرينة للوجوب.

الكلية الموجبة

كل نهى مجرد عن القرينة للتحريم.

لا شيء من الإنسان بحجر.

الكلبة السالبة

لاشيء من الحيوان بجماد.

القضية الجزئية:

هي التي موضوعها جزئي (٢).

ويكون الحكم فيها شاملا لبعض أفراد الكلي دون تعيين لأفراد هذا الكلي.

وهي نوعان: موجبة وسالبة، فالموجبة مثل: بعض الحيوان إنسان، والسالبة مثل: بعض الحيوان إنسان، والسالبة مثل: بعض الحيوان ليس بإنسان، وهاتان القضيتان (الكلية والجزئية) بأقسامها هما محل اهتهام المناطقة، لتعلق الاستنتاج بهما غالبا، ولذا نجدهم يهتمون بهما أكثر

⁽١) إيضاح المبهم (١٠)، تحرير القواعد المنطقية (٦٣).

⁽٢) شرح الأخضري (٣٠)، تحرير القواعد (ص٦٣).

من سائر الأقسام.

القضية الشخصية:

هي التي يكون موضوعها (المحكوم عليه) معنياً مخصوصاً غير قابل للشركة.

وبعبارة المناطقة: هي التي يكون موضوعها جزئيا.

أو ما كان موضوعها شخصا معينا^(١). وتسمى شخصية ومخصوصة (^{٢)}.

وهي نوعان: موجبة وسالبة، فالموجبة مثل: زيد قائم، والسالبة مثل: زيد ليس بقائم

القضية المهملة:

وسميت مهملة لإهمال بيان كمية الأفراد فيها مع أنه قد حكم على الأفراد (٢)

وهي نوعان: موجبة وسالبة، فالموجبة مثل: الإنسان حيوان، والسالبة مثل: ليس العالم قديماً، ولما كانت المهملة في قوة الجزئية كان التحقيق أن تكون الأقسام ستة باعتبار الكم والكيف، لكني ذكرتها على وفق ما يذكره عامة المناطقة ومع تصريحهم بأنها في قوة الجزئية إلا أنها تؤول إلى كلية أو جزئية بحسب الحال.

مثل: جبال السعودية عالية، فإنها تؤول إلى بعض جبال السعودية عالية.

ومثل: المسلمون يؤمنون بالغيب، فإنها تؤول إلى: كل المسلمين يؤمنون بالغيب.

⁽١) حاشية الباجوري (٤٨).

⁽٢) شرح الأخضري (٣٠)، المرشد (١٠٧).

⁽٣) المرشد (١٠٧).

السور المميز لنوع القضية الحملية:

اصطلح علماء المنطق على تلقيب الصيغة التي تفرق بين أقسام القضية من هذه الحيثية بالسور.

فالسور هو: اللفظ الدال على إحاطة المحمول بجميع أفراد الموضوع أو بعضها إيجابا أو سلبا، بمعنى أنه: اللفظ الذي يدل على بيان كمية الأفراد فيها(١).

وسمي بذلك تشبيها له بسور البلد المحيط بها كلها أو بعضها؛ بجامع الإحاطة في كل، فهو استعارة باعتبار اللغة وان كان حقيقة عرفية باعتبار اصطلاح المناطقة، وتسمى القضية التي يذكر فيها السور قضية مسورة أو محصورة (٢).

أقسام السور:

للسور أربعة أقسام:

الأول:

سور كلي موجب، وهو: ما يدل على الإحاطة بجميع الأفراد إثباتا (٣).

مثل: كل، وجميع، وعامة، وسائر الصيغ الدالة على العموم، ومثاله: «كل الصحابة عدول».

الثاني:

سور كلي سالب، وهو: ما يدل على نفي ثبوت المحمول عن جميع أفراد الموضوع (٤).

⁽١) حاشية الباجوري (٤٨)، المرشد (١٠٩).

⁽٢) المرشد (١٠٩).

⁽٣) حاشية الباجوري (٤٨)، شرح الأخضري (٣٠)، المرشد (١٠٩).

⁽٤) المشد (٩٠١).

مثل: لا شيء، ولا أحد، ولا ديّار، ومثاله: «لا بشر مخلد»، وكل نكرة في سياق النفي من هذا القسم. ولفظ (كل) إذا دخل على قضية منفية، أو جاء فيها السور الكلي قبل أداة السلب، فهو المسمي بـ (عموم السلب)، مثل: «كل جماد ليس بحساس»، و «كل إنسان ليس بجهاد»، و «كل بشر ليس بمخلد».

سور جزئي موجب، وهو ما يدل على الحكم بالثبوت لبعض الأفراد (۱). مثل: بعض من ..، وقسم من ..، وفريق من ..، وفئة، وطائفة .. وكذا كل ما يفيد الإحاطة الجزئية. ومثاله: ﴿ مِّنَ أَهْلِ ٱلْكِتَنْ ِأُمَّةٌ قَآبِمَةٌ ﴾ [آل عمران: ١١٣]. الرافع:

سور جزئي سالب، وهو: ما يدل على نفي ثبوت المحمول عن بعض أفراد الموضوع (٢٠). وصورته أن يجمع بين سور جزئي وأداة من أدوات النفي.

مثل: «بعض ... ليس» سواء تقدم النفي على السور الجزئي أو تأخر.

ومثاله: «بعض التمر ليس بجيد»، و «بعض الحيوان ليس بإنسان»، و «بعض النبات ليس بمثمر»، و «ليس بعض أهل الكتاب مماثلا للبعض الآخر»^(۲).

⁽١) المرشد (١٠٩).

⁽٢) تحرير القواعد (٦٣، ٦٤)، حاشية الصبان (٨٨، ٨٨)، المرشد (١٠٩).

⁽٣) ينقسم سور القضية الحملية إلى أربعة أقسام:

⁻ سور كلي إيجابي: نحو (كل) و (عامة) وما شابه ذلك.

⁻ سور كلي سلبي: نحو (لا شيء) و (لا واحد) ونحوهما.

⁻ سور جزئي إيجابي: نحو (بعض).

⁻ سور جزئي سلبي: نحو (بعض ليس) و (ليس بعض).

انظر: تحرير القواعد ٦٣،٦٤)، حاشية الصيان (٨٨،٨٨)، المرشد (١٠٩).

ويستخدم بعض المناطقة عبارات أخرى قريبة من السابقة في لفظها، متفقه معها في الدلالة فيقولون:

القضية المهملة:

اصطلح المناطقة على أن القضية التي لا سور لها تسمى بالمهملة.

ومثالها: «خالد قوي» و «محمد نبي» و «أبو جهل شقي».

ومثالها –أيضا–: (المسلمون على شروطهم)^(۱). والفرق بين هذا المثال وسابقيه:

أن الموضوع في المثال الأخير كلي، وفيها قبله جزئي، ورغم وضوح العموم في المثال الأخير وما ماثله إلا أن المناطقة يقولون: هذه قضية مهملة غير مسورة بها يدل على الإحاطة، فتصدق يقينا في البعض، ولذا فهي في قوة الجزئية.

⁽۱) الحديث أخرجه أبو داود في سننه كتاب الأقضية باب الصلح (٣/ ١٥٥٥) برقم (٤) ١٥٩٥)، والترمذي كتاب الأحكام – باب ما ذكر من النبي في في الصلح (٤/ ٧٧٤)، برقم (١٣٥٢)، ورواه البخاري تعليقاً في كتاب الإجارة باب أجر السحرة (٢/ ٧٩٤)، والحاكم في المستدرك (٥٧/٢) برقم (٢٣٠٩) لكن الذهبي في التلخيص لم يسلم بتصحيحه. وبعض رواته فيهم مقال، لذا نختلف الحكم على إسناده من رواية إلى أخرى، لكنه بمجموع طرقه صحيح كها حققه الشيخ الألباني في إرواء الغليل (١٤٢/٥) برقم (١٣٠٣).

وتسمى القضية المهملة التي يكون موضعها جزئيا بالقضية الشخصية، وتكون موجبة أحيانا، كما تكون سالبة أحياناً.

(١) والقضية الحملية لا بد لموضوعها من أحد أمرين:

فإما أن يكون كلياً، وإما أن يكون جزئياً، فإن كان موضوعاً كلياً فله مع السور خمس حالاث:

- أن يُسوَّر بسور كلي إيجابي.
- أن يسور بسور كلي سلبي.
- أن يسور بسور جزئي إيجابي.
- أن يسور بسور جزئي سلبي.
- أن يهمل من السور. وهذا القسم بمنزلة الجزئية، فأقسام القضية الحملية التي موضوعها كلي أربعة في الحقيقة؛ لأن المهملة في قوة الجزئية، وأما إن كان موضوعها جزئياً فهي التي تسمى شخصية ومخصوصة، ولها مع السور حالتان:
 - ١-أن تكون موجبة: نحو (زيد قائم).
 - ٢-أو تكون سالبة: نحو (زيد ليس بقائم).
 - فتحصل أن القضية الحملية باعتبار الكيف والكم سنة أقسام:
 - كلية موجبة: مثال (كل إنسان حيوان).
 - كلية سالبة: مثال (لا شيء من الإنسان بحجر).
 - جزئية موجبة: مثال (بعض الحيوان إنسان).
 - جزئية سالبة: مثال (بعض الحيوان ليس بإنسان).
 - نخصية موجبة: مثال (زيد قائم).
 - شخصية سالبة: مثال (زيد ليس بقائم).
 - انظر: تحرير القواعد (٦٣، ٦٤)، حاشية الصبان (٨٧، ٨٨)، المرشد (١٠٩).

المسألة الخامسة أقسام القضايا الشرطية المنفصلة.

للمناطقة في تعريف القضية الشرطية المنفصلة عبارات منها:

- التي يحكم فيها بتنافي نسبتين فأكثر أو عدم تنافيهما.
- التي يكون الحكم فيها قائماً على الترديد بين نسبتين فأكثر، أو على نفي هذا الترديد (١٠).
- التي حكم فيها بالتنافي والعناد بين طرفيها صدقاً وكذباً، أو صدقاً فقط أو كذباً .
 - التي يحكم فيها بالتنافي أو بنفي التنافي بين القضيتين (٣).

وبعد ذكر عبارات المناطقة، نجد أنها متفقة الدلالة، لأن مقصودهم واحد وإن اختلفت ألفاظهم بعض اختلاف.

فإذا قلنا الرجل إما مؤمن أو غير مؤمن نجد أننا قد: ترددنا بين نسبة الإيهان للرجل وعدم نسبته إليه، وحكمنا بالتنافي بين الإيهان وعدم الإيهان، والتنافي بين المؤمن وغير المؤمن.

وسميت منفصلة: لدلالتها على انفصال كل واحد من الجزئين عن الآخر، بمعني أنه كلما تحقق أحدهما نفي الآخر، وكلما انتفي أحدهما تحقق الآخر.

ـ والأداة التي تستعمل للدلالة على الترديد، أو التنافي بين نسبتين فأكثر، قد تكون:

كلمة (إما)، وقد يستعمل حرف (أو)، وقد يستعمل غير ذلك، والمهم تأدية

⁽١) ضوابط المعرفة (ص٩٦).

⁽۲) طرق الاستدلال (۱۹۱)، المنطق الصوري (۱۰۱: ۲۰۷)، المرشد (۱۱۸، ۱۱۹).

⁽٣) إتحاف الطلبة (٣٢)، حاشية الباجوري (٥٤)، تحرير القواعد (٦١)، إيضاح المبهم (١٠)، المرشد (١١٨).

المعنى بأي تعبير كان^(١).

أقسام الشرطية المنفصلة من حيث السلب والإيجاب (الكيف):

القضية المنفصلة التي تشتمل على إثبات الترديد أو التنافي بين نسبتين فأكثر اصطلح على تسميتها بالقضية الموجبة (٢)، كالمثال السابق، وكقولنا: الصلاة إما شفع أو وتر، والقضية المنفصلة التي تشتمل على نفي الترديد أو التنافي المذكور اصطلح على تسميتها بالقضية السالبة (٣)، ومثالها -بتعبير المناطقة -: ليس إما أن يكون هذا أسود أو كاتباً، والتقدير: ليس صحيحا قولنا: إما أن يكون هذا أسود أو كاتباً، لأنه لا مانع من كونه أسود كاتبا في نفس الوقت.

طرفا القضية الشرطية المنفصلة

ذهب بعض المناطقة إلى أن ركني القضية الشرطية المنفصلة يسميان بالمقدم والتالى شأنها في ذلك شأن الشرطية المتصلة.

وقيل: لا يسميان بذلك، لأنه لا يشترط فيها أن يكون أحد طرفيها مرتبا على الآخر، بل التقديم والتأخير فيها موكول إلى اختيار المتكلم، فلا فرق بين أن تقول: العدد إما زوج أو فرد، أو تقول: العدد إما فرد وإما زوج، وهي في ذلك تخالف القضية الشرطية المتصلة التي يشترط فيها ترتيب أحد الطرفين على الآخر بحيث لو أخر المقدم فيها لم تصدق لزوما، وان صدقت في بعض الصور بخصوص المادة.

فقولك: لو كان هذا إنسانا لكان حيوانا (صادق)، لكن لو قلت: لو كان

⁽١) ضوابط المعرفة: مرجع سابق (٩٧).

⁽۲) المرشد (۱۰۱)، وانظر: تحرير القواعد (٦٣)، شرح الأخضري (٣٠)، حاشية الباجوري (٤٩).

⁽٣) ضوابط المعرفة (٩٦)، وانظر: تحرير القواعد (٦٣).

هذا حيوانا لكان إنسانا (كان كاذبا).

فتبين أن كونه إنسانا مقدم، وكونه حيوانا تال صادق على الحقيقة بخلاف المنفصلة.

لكن لا محيص من تسمية الركنين، فلا بد من اختيار تسميتها بالمقدم والتالي باعتبار الورود في الجملة، أو تسميتها بالموضوع والمحمول، وفي هذه الحالة نقول: إن المحمول في قوة المفرد، رغم أنه مكون من أكثر من كلمة، وأيا كان الأمر فهذا اصطلاح، ولا مشاحة في الاصطلاح.

أقسام الشرطية المنفصلة من حيث نوع العناد

معلوم من خلال التعريفات المتقدمة أن المنفصلة لابد وأن يكون بين طرفيها عناد في الجملة. والمراد بالعناد: التنافر. والعناد المذكور بين الطرفين هو معني كونها منفصلة، والتقسيم العقلى الصحيح يحصر العناد في ثلاثة أقسام هي:

- ١ أن يكون العناد في الوجود والعدم معاً.
 - ٢- أن يكون العناد في الوجود فقط.
 - ٣- أن يكون العناد في العدم فقط.

وقد اصطلح على تسمية الأولى بالحقيقة، والثانية بهانعة الجمع، والثالثة بهانعة الخلو^(۱)

وسأبين هذه الأقسام الثلاثة في النقاط التالية:

القسم الأول: المنفصلة الحقيقية (مانعة الجمع والخلو معاً):

تعريفها: ما حكم فيها بالتنافي بين جزيتها صدقاً وكذباً "

وسميت حقيقية: لأن التنافي بين جزأيها أتم، فإنه من جانبي الصدق

⁽١) آداب البحث والمناظرة (١/ ٥٤، ٥٥).

⁽٢) حاشية الباجوري (٥٤)، وانظر: إيضاح المبهم (١٠)

والكذب؛ فهي أحق وأجدر باسم المنفصلة. وتتركب المنفصلة الحقيقية من الشيء ونقيضه (١) أو المساوي لنقيضه.

ومثالها: العدد إما زوج أو فرد (٢)، أو: العدد إما زوج أو لا زوج، فإن نقيض قوله: زوج: لا زوج، وقوله: فرد، مساوله، أو يقال: نقيض فرد: لا فرد، وزوج مساوله (٣)،

ومثالها -أيضا-: هذا الشيء إما متحرك أو لا متحرك، أو: هذا الشيء إما متحرك أو ساكن، ومثالها كذلك: فلان إما حي أو لا حي، أو: فلان إما حي أو ميت.

القسم الثاني: مانعة الجمع فقط

وهي ما حكم بالتنافي بين جزئيها صدقاً فقط (⁴⁾، بأن يكون العناد بين طرفيها في الوجود فقط فهي مجوزة للخلو، مثل: هذا الشيء إما حجر أو شجر.

وتتركب مانعة الجمع من الشيء والأخص من نقيضه (٥)، فإن نقيض حجر: لا حجر، وشجر أخص منه لشمول كلمة (لا حجر) للشجر وللحيوان وغيره. ومثل: الشيء إما أبيض وإما أسود.

فيستحيل اجتماع طرفيها في الوجود بأن يكون الجسم الواحد أبيض وأسود في وقت واحد من جهة واحدة، ولكنها تجوز الخلو من الطرفين، لأنها لا عناد بين طرفيها في العدم فيجوز أن يكون الجسم غير أبيض وغير أسود بأن يكون أحمر أو أخضر مثلاً، ومعنى كونها لا عناد بين طرفيها في العدم أي: جواز انعدام

⁽١) المرشد (١١٩)، وانظر: حاشية الباجوري (٥٥)، وتحرير القواعد (٦١).

⁽٢) إتحاف الطلبة (٣٦).

⁽٣) هامشِ إتحاف الطلبة (٣٦)، وآداب البحث والمناظرة (١/ ٥٥، ٥٥).

⁽٤) المرشد (١١٩)، وانظر: تحرير القواعد (٦١)، حاشية العطار (١٨٨-١٨٩).

⁽٥) المرشد (١١٩)، وانظر: حاشية العطار (١٨٨).

طرفيها معاً، فالطرفان مصطحبان في العدم، لانعدام كليهمالله.

القسم الثالث: مانعة الخلو فقط

تعريفها: هي ما حكم فيها بالتنافي بين جزئيها كذباً، فيكون العناد بين طرفيها في العدم فقط، فهي مانعة للخلو ومجوزة للجمع، وبهذا تكون عكس (مانعة الجمع).

مثالها: زيد إما أن يكون في البحر وإما أن لا يغرق(٢).

ومثالها -أيضا-: الشيء إما غير أبيض، وإما غير أسود، فهذه شرطية منفصلة مانعة خلو مجوزة جمع، فلا يمكن اجتهاع طرفيها في العدم ولكن يمكن اجتهاعهما في الوجود.

فتقول: هذا الجسم غير أبيض وغير أسود وأنت صادق لكونه أحمر أو أصفر مثلاً.

ولكن لا يمكن اجتهاعهما في العدم بحال؛ بل إذا عدم أحدهما لزم وجود الآخر ضرورة (٢)، وتتركب مانعة الخلو من الشيء والأعم من نقيضه (٤).

فإن نقيض قوله غير أبيض: أبيض، وقوله غير أسود أعم من أبيض لأن غير الأسود يتحقق بالأبيض والأحمر والأصفر النح

وكذا في المثال: زيد إما أن يكون في البحر وإما أن لا يغرق. فنقيض قوله: يكون في البحر هو: لا يكون في البحر، وقوله: لا يغرق أعم منه؛ لأن عدم الغرق كما يتحقق في حال عدم الكون في البحر، يتحقق في حال الكون فيه كمن في السفينة.

⁽١) إتحاف الطلبة: مرجع سابق (٣٦)، آداب البحث والمناظرة (١/ ٥٥).

⁽٢) إتحاف الطلبة: مرجع سابق (٣٦).

⁽٣) آداب البحث والمناظرة (١/٥٥).

⁽٤) المرشد (١١٩).

المسألة السادسة أقسام القضايا الشرطية المتصلة

تعريفها:

هي التي حكم فيها بثبوت نسبة أو نفيها علي تقدير ثبوت نسبة أخرى أو نفيها الله التي حكم فيها بثبوت نسبة أخرى أو نفيها (١).

ومثالها قولنا: إذا كانت الشمس طالعة فالنهار موجود، وهذه قضية شرطية متصلة موجبة، وهي صادقة، ومثل: ليس البتة إذا كانت الشمس طالعة فالنهار موجود.

وهذه قضية شرطية متصلة سالبة، فالشرطية المتصلة هي التي يجتمع طرفاها في الوجود، ويجتمعان في العدم، ولذلك سميت متصلة لاتصال طرفيها في كونها موجودين واتصالها في كونها معدومين.

طرفا القضية الشرطية المتصلة

اتفق المناطقة على تلقيب الطرف الأول في القضية الشرطية المتصلة بـ (المقدم) وتلقيب الطرف الثاني بـ (التالي) بلا خلاف -عندهم- وقد احتجنا إلى ذكر الاتفاق، لما سبق من بيان الخلاف في أركان القضية الشرطية المنفصلة، وسمي الجزء الأول مقدما لتقدمه طبعا، وان تأخر وضعا كما في قولنا: يكون النهار موجودا كلما كانت الشمس طالعة.

أقسام الشرطية المتصلة

تنقسم الشرطية المتصلة -بحسب الارتباط بين طرفيها- قسمين هما: الشرطية المتصلة اللزومية، والشرطية المتصلة الاتفاقية.

⁽۱) تحرير القواعد (ص٦١)، وانظر: إيضاح المبهم (ص١٠)، حاشية الباجوري (ص٥٥)، المرشد السليم (ص١١٧).

الشرطية المتصلة اللزومية:

وهي: التي حكم فيها بالاتصال بين النسبتين، أو بسلب الاتصال بينها، لعلاقة يستلزم المقدم التالي بسببها (١).

قال الشيخ الشنقيطي (٢): وبذلك الموجب المقتضي للارتباط بينها في الوجود والعدم سميت لزومية (٢).

وهذه العلاقة على أنواع:

النوع الأول:

أن يكون بين المقدم والتالي علاقة تضايف، ومعناه: أن يكون تعقل كل من الركنين متوقفا على تعقل الآخر، مثل: إن كان زيد ابنا لعمرو، فعمرو أب لزيد.

النوع الثاني:

أن يكون المقدم علة للتالي نحو إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود؛ فطلوع الشمس علة لوجود النهار.

النوع الثالث:

أن يكون المقدم معلولا للتالي، نحو: إن كان النهار موجودا فالشمس طالعة، فوجود النهار معلول لطلوع الشمس.

النوع الرابع:

أن يكون المقدم والتالي -كلاهما- معلولين لأمر ثالث، نحو: إن كان النهار

⁽١) المرشد السليم، وانظر: حاشية الباجوري (٥٥).

⁽۲) هو العلامة عبد الله بن إبراهيم العلوي الشنقيطي، أبو محمد، فقيه أديب علوي النسب، مالكي المذهب، ومن مؤلفاته: نشر البنود، ومراقي السعود، وفيض الفتاح، وغيرها، وتوفي سنة ١٢٣٥هـ. راجع الوسيط في تراجم أدباء شنقيط (٣٨)، هدية العارفين (١/ ٤٩١)، الأعلام (٤/ ٦٥).

⁽٣) المرشد السليم (١١٧).

موجودا كان العالم مضيئا، فوجود النهار وإضاءة العالم معلولان لعلة واحدة هي طلوع الشمس.(١)

أقسام التلازم:

الارتباط بين ركني القضية الشرطية المتصلة، قد يكون عقليا، وقد يكون شرعيا، وقد يكون عاديا.

مثال العقلي: كلما كان هذا إنسانا كان حيوانا؛ لأن الحيوان -عند المناطقة - هو جزء الإنسان الذي هو أعم منه، والعقل يمنع انفكاك الكل عن جزئه، فكونه إنسانا ملزوم لكونه حيوانا، وكونه حيوانا لازم لكونه إنسانا وذلك اللزوم عقلي.

ومثال الشرعي: كلما زالت الشمس وجبت صلاة الظهر، وكلما وجد هلال شهر شهر رمضان وجب الصوم؛ لأن كلا من زوال الشمس ووجود هلال شهر رمضان سبب شرعي للعبادة التي علقت عليه.

ومثال العادي: كلم لم يكن ماءً لم يكن نبات؛ لأن الله تعالى أجرى العادة بأن وجود الماء سبب لوجود النبات، وأن عدم الماء سبب لعدم النبات.

الشرطية المتصلة الاتفاقية:

هي التي حكم فيها بالاتصال بين النسبتين -أو بنفيها- بدون علاقة بينها أصلا -لا عقلا ولا شرعا ولا عادة- ولكن اتفق في الخارج صدق كل منهما مع صدق الأخرى (٢).

مثل: إذا كان الإنسان ناطقا كان الحمار ناهقا، فالاتصال بينهما حصل اتفاقا دون علاقة تربط بينهما بل اتفقا في الواقع دون علاقة بينهما، ولا يستلزم أحدهما الآخر ولا عدمه.

⁽١) المرشد السليم (١١٨)، وضوابط المعرفة (٩٠-٩١).

⁽٢) انظر: في هذا المعنى: حاشية العطار (١٨٩)، والمرشد السليم (١١٨).

وكقوله تعالى: ﴿ قُل لَّوْ كَانَ ٱلْبَحْرُ مِدَادًا لِكَلِمَاتِ رَبَى لَنَفِدَ ٱلْبَحْرُ قَبْلَ أَن تَنفَدَ كَلِمَاتُ رَبَى ﴾ [الكهف: ١٠٩]، فكون البحر مدادا لها لا علاقة له بنفادها ولا عدمه، بل النفاد لاحق بالبحر فقط في حالة حصول الشرط، وهو كونه مددا.

وكذلك قوله تعالى: ﴿ وَإِن تَدْعُهُمْ إِلَى ٱلْهُدَىٰ فَلَن يَهْتَدُوٓا إِدًا أَبَدًا ﴾ [الكهف: ٥٧]؛ لأن دعاءهم إلى الهدي لا علاقة بينه وبين عدم اهتدائهم.

ومن هذا القبيل ما روي: (لو لم يخف الله لم يعصه)(١)، لأن عدم خوفه من الله لا أثر له في عدم عصيانه، بل قد يكون سببا لعصيانه فيما يظهر للناظر.

فعدم العصيان -الذي هو الجزاء- ليس سببه عدم الخوف -الذي هو شرط-، ولكنه شيء آخر لم يذكر، وهو محبته لله وتعظيمه له، المانعة من معصيته له، ولو لم يكن خائفا^(۲).

⁽۱) هذا الحديث لا أصل له ولم يروه الحفاظ في كتبهم بل هو مما اشتهر على ألسنة الناس عن والنحاة، قال عنه الجلال السيوطي في شرح نظم التلخيص: كثر سؤال الناس عن حديث نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه ونسبه بعضهم إلى النبي في ونسبه ابن مالك في شرح الكافية وغيره إلى عمر قال الشيخ بهاء الدين السبكي لم أر هذا الكلام في شيء من كتب الحديث لا مرفوعا ولا موقوفا لا عن عمر ولا عن غيره مع شدة التفحص عنه انتهى. كشف الخفاء (٢/ ٤٢٩)، وقال العراقي وغيره لا أصل له ولا يوجد بهذا اللفظ في شيء من كتب الحديث. تدريب الراوي (٢/ ٥٧١)، وقال عنه الحروي: "لا أصل له كما صرح به الحفاظ» المصنوع (١/ ٢٠٢).

⁽٢) وربها تبادر إلى الذهن أنّ كلمة (إنْ) الشرطية في قوله تعالى: ﴿ وَإِن تَدْعُهُمْ إِلَى ٱلْهُدَىٰ فَلَن يَهْتَدُوٓا إِدًا أَبَدًا ﴾ لزومية، وينبني على هذا أن يكون المعنى: سبب عدم اهتدائهم هو دعوته لهم إلى الهدى.

وهذا غلط لأن الدعوة للهدى سبب للاهتداء، فلا يصح جعلها سببا لعدم الاهتداء، نعم قد اتفق أنهم لا يهتدون مع وجود سبب الهداية، لقيام مانع بهم وهو العناد والمكابرة.

مورد الصدق والكذب في الشرطية المتصلة:

الصدق والكذب فيها يتواردان على الربط بين طرفيها، فان كان الربط صحيحا كانت صادقة، وإن كان الربط غير صحيح كانت كاذبة، فلا عبرة بطرفيها في الصدق والكذب، فقد يكون الطرفان كاذبين إذا أزيلت أداة الربط وبوجود أداة الربط بينها تكون صادقة.

مثال: قوله تعالى: ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَا ءَاهِمَةٌ إِلَّا آللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴾ [الأنبياء: ٢٧] قضية شرطية متصلة لزومية في غاية الصدق، ولو أنك أزلت أداة الربط بين طرفيها كان كل من الطرفين كاذباً.

فالطرف الأول: كان فيهم آلهة إلا الله، وهذه قضية كاذبة قطعا -تعالى الله علواً كبراً-

والطرف الثاني: فسدتا وهي كاذبة كذلك.(١)

وعليه فتكون (إن) الشرطية المذكورة في الآية اتفاقية لا ربط أصلا بين مقدمها وتاليها، فسبب عدم الهداية غير مذكور، فليس هو دعوتهم بل سببه إرادة الله لهم عدم الهداية. انظر: آداب البحث والمناظرة للشنقيطي (ص٥٥)، ضوابط المعرفة (ص ٩٣، ٩٤)، طرق الاستدلال للباحثن (ص١٩٠، ١٩٠).

⁽١) ضوابط المعرفة (ص٨٦، ٨٧)، طرق الاستدلال (ص١٩٠).

خاتمة لهذا المطلب تأثير دراسة القضية في الاستدلال والاستنباط تأثير دراسة القضية في الاستدلال

يعتبر إدراك نوع القضية من هذه الحيثية معيناً على التمييز بين العام والمطلق والخاص، ولو قارنا بين اصطلاحي الأصوليين والمناطقة، لوجدنا تقاربا في المدلول إن لم نقل إنه تطابق، ولنتفحص الأمثلة التالية:

المثال الأول:

حديث: (كل ذي ناب من السباع فأكله حرام) (١)، فهذه قضية مسورة بسور كلي موجب في اصطلاح المناطقة، والموضوع فيها ذو الناب من السباع والمحمول حرمة أكله.

وباصطلاح الأصوليين فهذا النص جاء بصيغة العموم، والمحكوم عليه هو ذو الناب من السباع والمحكوم به هو التحريم.

المثال الثاني:

قول النبي ﷺ في حديث السهو: (كل ذلك لم يكن) (٢)، فهذه قضية مسورة بسور كلي سالب في اصطلاح المناطقة، والموضوع فيها ترك بعض الصلاة عمدا أو سهوا والمحمول عدم الوقوع، وباصطلاح الأصوليين فهذا نص جاء بصيغة العموم.

⁽۱) مسلم ك: الصيد والذبائح باب تحريم أكل كل ذي ناب من السباع وكل ذي مخلب من الطير (۳/ ۱۹۳۶) تحت رقم (۱۹۳۳)، والنسائي في المجتبى باب تحريم أكل السباع (۷/ ۲۰۰) تحت رقم (۲۲۲۷)، وأحمد ۲/ ۲۳۱) تحت رقم (۷۲۲۳).

⁽٢) الموطأك: الصلاة باب ما يفعل من سلم من ركعتين ساهيًا (١/ ٩٤) تحت رقم (٥٩)، ومسلم ك: المساجد ومواضع الصلاة باب السجود في الصلاة والسهو له (١/ ٤٠٤) تحت رقم (٥٧٣)، والحاكم في المستدرك (٣/ ١٨١) تحت رقم (٤٧٧٥).

المثال الثالث:

قوله تعالى: ﴿ وَمِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَنْ مَنْ إِن تَأْمَنْهُ بِقِنْطَارِ يُؤَدِّهِ ۚ إِلَيْكَ ﴾ [آل عمران: ٧٥]، في اصطلاح المناطقة هذه قضية جزئية موجبة وباصطلاح الأصوليين هي من المطلق.

المثال الرابع:

قوله تعالى: ﴿ وَمِنْهُم مَنْ إِن تَأْمَنْهُ بِدِينَارٍ لَّا يُؤدِّهِ - آل عمران: ٧٥]، عند المناطقة هذه قضية جزئية سالبة، وباصطلاح الأصوليين هي من المطلق.

المثال الخامس:

حديث: (كلاكما قتله) (١)، قضية شخصية موجبة عند المناطقة وهي من الخاص عند الأصوليين.

المثال السادس:

حديث: (إنك ليس ممن يصنعه خيلاء) (٢)، قضية شخصية سالبة عند المناطقة وهي من الخاص عند الأصوليين.

تأثير دراسة القضية في الاستنباط:

إذا دل النص على العموم شمل جميع الأفراد، فإن كان المحكوم فيه شيئا عمم الحكم جميع أفراده، كتحريم ذي الناب من السباع فإنه يشمل جميع السباع، وإن كان المحكوم فيه من المكلفين عم الحكم جميع الأفراد المنصوص عليهم، وكان هذا هو الظاهر، ولا يعدل عنه إلا بدليل يخرج النص عن مقتضى ظاهره،

⁽۱) أخرجه البخاري في ك: الخمس باب من لم يخمس الأسلاب، ومن قتل قتيلا فله سلبه من غير أن يخمس، وحكم الإمام فيه (٣/ ١١٤٤) تحت رقم (٢٩٧٢)، ومسلم ك: الجهاد والسير باب استحقاق القاتل سلب القتيل (٣/ ١٣٧٢) تحت رقم (١٧٥٢).

⁽٢) البخاري ك: اللباس باب من جر إزاره من غير نُحيَلاء (٥/ ٢١٨١) تحت رقم (٧٤٤٥)، وأبو داود ك: اللباس باب ما جاء في إسبال الإزار (٤/ ٥٧) تحت رقم (٤٠٨٥).

كالاستثناء أو حمل اللفظ على العام المراد به الخصوص.

وإذا اشتمل النص على لفظ مطلق، انطبق الحكم على بعض الأفراد دون البعض، ومثاله أن: بعض أهل الكتاب يجوز ائتهانه، وبعضهم لا يجوز. والله أعلم.

وإذا كانت القضية شخصية دلت على المحكوم عليه نصا، ولا يتعدى الحكم إلي غيره إلا إذا علمت العلة، وتحققنا من وجودها فيها يراد تعدية الحكم إلبه. والله أعلم.

رَفْعُ معبر (لرَّعِمْ إِلَّهِ (الْهَجَّنِّ يُّ (سِلنر) (النِّرُ (الِفِرُوفُ مِسِّ



المطلب الثالث صور الأسلوب الخبري عند الأصوليين

وفيه أربع مسائل:

المسألة الأولى : صيغ الحكم الشرعي التكليفي

المسألة الثانية : صيغ الحكم الشرعي الوضعي

المسألة الثالثة : القاعدة الأصولية

المسألة الرابعة : القاعدة الفقهية

رَفْعُ معبى (لرَّحِمْ) (النَّحِرْ) (السِلنَمُ (النِّرُمُ (الِفِرُوفُرِيِّ

المسألة الأولى صيغ الحكم الشرعي التكليفي

يتعين على من أراد بيان الحكم الشرعي التكليفي أن يصوغ عبارته في أسلوب خبري، وسر ذلك متبادر، وهو أن المبين للحكم الشرعي التكليفي بمثابة المخبر عما قضى به الشرع على فعل المكلف.

ومقتضى ما سبق من البحث فالجملة الخبرية المبينة للحكم الشرعي التكليفي تتكون من محكوم فيه هو فعل المكلف، ومحكوم به وهو ما قضى به الشرع على هذا الفعل.

ويجري على المحكوم فيه من الأحكام والأساليب اللغوية ما يجري على المسند إليه، ومن الضوابط المنطقية ما يجري على الموضوع، وأما المحكوم به فيجري به مجرى المسند والمحمول.

وأسوق فيما يلي كيفية صياغة الأحكام التكليفية، في ضوء دراستي للأسلوب الخبري فأقول: إذا أراد الفقيه صياغة الحكم الشرعي التكليفي فإنه يأتي بعبارة دالة على مقصوده، مثل قوله: "صلاة الظهر واجبة" وقد لحظت أمورا يترتب على مراعاتها دقة الصياغة، وهي:

أولا: أن تكون العبارة بأسلوب خبري، فإن المقصود الإخبار عن أن حكم الله في هذا الفعل هو كذا، والإنشاء لا يدل على هذا المعنى إلا إذا أُوّل بالخبر، فإذا قلنا: كيف تحرم الضب وقد أكل بين يدي النبي هي فهذه العبارة دالة على الحكم، لكن دلالتها نابعة من الأسلوب الخبري الذي تضمنته، والتقدير: أكل الضب حلال، بدليل إقرار النبي لله لمن أكله بين يديه. (۱)

⁽۱) مالك ك: الاستئذان باب ما جاء في أكل الضب (۹٦٨/٢) تحت رقم (۱۷۳۹)، والبخاري ك: الذبائح والصيد باب الضب (۲/ ۹۱۰) تحت رقم (۲٤٣٦)، ومسلم ك:

ثانيا: أن تكون القضية موجبة، أو سالبة سلب فيها ماله مقابل واحد يضاده ولا يجتمع معه، فإذا قلنا: «البر بالأب واجب» فالصياغة دقيقة لأن القضية موجبة، وإذا قلنا: «صيد البر لا يحل في الإحرام» كانت الصياغة دقيقة أيضا، لأن سلب الحل يعني التحريم، فها ضدان، بخلاف قولنا: «الهدية ليست واجبة» فإن هذه الصياغة ليست بدقيقة، لأن الوجوب يقابله أكثر من حكم، فنفي الوجوب يستتبع أن تصدق العبارة إذا كان الفعل مباحا، وكذا إن كانت مستحبا، بل قد تصدق إذا كان مكروها أو محرما، ومثال هذا من كلام الفقهاء، قول الشيخ الكشناوي (۱۱): «لا يكره للإمام الراتب إن صلى الجهاعة في مسجده قبله أن يصلي بجهاعة أخرى (۱۲) فالاقتصار على سلب الكراهة فيه إبهام للحكم، لصدق ذلك على المباح والمستحب وغيرهما، وإحالة للقارئ على ما سبق بيانه من الأحكام.

ثالثا: أن يكون المحكوم به لفظا اصطلاحيا، مثل قولنا: «يندب السواك عند الاستيقاظ من النوم»، وقول الشيخ ابن عسكر (٢): «المنفرد بصلاة يندب إلى

الصيد والذبائح باب إباحة الضب (٣/ ١٥٤٤) تحت رقم (١٩٤٧)، والترمذي ك: الأطعمة باب ما جاء في أكل الضب (٤/ ٢٥١) تحت رقم (١٧٩٠). والبخاري في معناه (٥/ ٢٠٦١) (٢٠٦١).

⁽۱) هو العلامة محمد بن محمد الفلاني الكشناوي السوداني، أبو عبد الله، فقيه نحوي، مالكي المذهب، ومن مؤلفاته: بلوغ الأرب من كلام العرب، والدر المنظوم وخلاصة السر المكتوم، والدر واليواقيت، وغيرها، وتوفي سنة ١١٥٤ هـ. راجع شجرة النور (٣٣٧)، هدية العارفين (٢/ ٣٢٥)، الأعلام (٧/ ٢٦، ٧٧).

⁽٢) أسهل المدارك، شرح إرشاد السالك إلى مذهب الإمام مالك (١/ ٢٥٥)

⁽٣) هو العلامة عبد الرحمن بن محمد بن عسكر البغدادي، أبو زيد، ولد سنة ٦٤٤هـ على الراجح، فقيه، مالكي المذهب، ومن مؤلفاته: إرشاد السالك، وجامع الخيرات في

الإعادة في جماعة إلا المغرب (۱) فلفظ يندب واضح الدلالة على المقصود به في اصطلاح الأصوليين والفقهاء، فإن لم يكن اللفظ اصطلاحيا فقد لا تكون الصياغة دقيقة، مثل قولنا: «يمنع السفر يوم الجمعة»، فإن لفظ (يمنع) غير اصطلاحي، وهو صالح للتعبير عن الكراهة والتحريم، والسفر يوم الجمعة مختلف فيه، وقد ذكره الشيخ خليل المالكي (۲) في المكروهات (۳)، في حين جاء التصريح بحرمته في مغني المحتاج من كتب الشافعية، حيث قال: «السفر يومها بعد الفجر وقبل الزوال حرام (۱)

رابعا: يجوز تقدم المحكوم به على فعل المكلف، وتأخره عنه، والتعبير بالاسم والفعل، واستخدام القضية الشرطية والحملية، والأمر في ذلك واسع، وقد تفنن الفقهاء في تنويع العبارات، مما جعلني أضرب صفحا عن حصر الصيغ الدالة على الحكم التكليفي؛ إذ لا فائدة في هذا الحصر، متى صح التعبير بكل عبارة سليمة دالة على المقصود بدقة، لكن يمكن القول بأن جميع العبارات الدالة على الحكم الشرعي التكليفي يمكن صياغتها في قضية حملية موجبة، الموضوع فيها فعل المكلف، والمحمول هو المحكوم به شرعا على ذلك الفعل،

الأذكار والدعوات، والنور المقتبس من فوائد مالك بن أنس، وغيرها، وتوفي سنة ٧٣٢هــ. راجع علماء بغداد (٨٩)،الدرر الكامنة (٢/ ٣٤٤).

⁽١) أسهل المدارك، شرح إرشاد السالك إلى مذهب الإمام مالك (١/ ٢٥٤)

⁽۲) هو العلامة خليل بن إسحاق بن موسى الجندي، أبو المودة، فقيه أصولي محدث، مالكي المذهب، ومن مؤلفاته: المختصر في الفقه، والمناسك، ومخدرات الفهوم في ما يتعلق بالتراجم والعلوم، وغيرها، وتوفي سنة ۷۲۷هـ. راجع الدرر الكامنة (۸٦/۲)، النجوم الزاهرة (١/ ٢١٢).

⁽٣) مواهِب الجليل (٢/ ١٧٨، ١٧٨).

⁽٤) مغنى المحتاج (١/ ٤٩٦).

وسأضرب لصيغ الحكم الشرعي التكليفي الأمثلة التالية:

المثال الأول:

حديث ابن عمر -رضي الله عنها-: (فرض رسول الله ﷺ زكاة الفطر) (١) وقد خصصت مسألة لدلالة المضمون الخبري على الحكم التكليفي بلفظ صريح، وأخرى لدلالته بلفظ غير صريح، ولذا ستكون الأمثلة التالية من أقوال الفقهاء.

المثال الثانى:

قول الشيخ خليل المالكي في مختصره: «المباح طعام طاهر والبحري وإن ميتا ... والمحرم النجس وبغل وفرس وحمار (٢) تقدم فيه المحكوم به، وجاء اسما معرفا بالألف واللام، والتقدير: «أكل الطعام الطاهر والحيوان البحري مباح، وأكل النجس والفرس والحمار محرم».

المثال الثالث:

قول الشيخ ابن المبرد (٢) يوسف بن عبد الهادي «ويكره نوم بين يقظى،

(۱) أخرجه البخاري ك: الزكاة باب فرض صدقة الفطر (۲/ ۵٤۷) تحت رقم (۱٤٣٢)، و مسلم ك: ومالك ك: الزكاة باب مكيلة زكاة الفطر (۱/ ۲۸۳) تحت رقم (۱۲۳)، و مسلم ك: الزكاة باب زكاة الفطر على المسلمين من التمر والشعير (۲/ ۲۷۷) تحت رقم (۹۸٤)، والترمذي ك: الزكاة باب ما جاء في صدقة الفطر (۳/ ۲۱) تحت رقم (۲۷۲).

⁽٢) مختصر خليل (١/ ٩٢).

⁽٣) هو العلامة يوسف بن حسن بن أحمد بن حسن بن عبد الهادي الصالحي بن المبرد، ولد سنة ٩٠٨هـ على الراجح، فقيه لغوي محدث، حنبلي المذهب، ومن مؤلفاته: تحفة الوصول إلى علم الأصول، وبلغة الحثيث إلى علم الحديث، ومقبول المنقول من علمي الجدل والأصول، وغيرها، وتوفي سنة ٩٠٩هـ. راجع (شذرات الذهب (٨/٣٤)، الضوء اللامع (٣٠٨/١٠)، إيضاح المكنون (٢٢/١).

وجلوس بين نيام، ومد الرجلين في مجمع الناس» (''جاء فيه المحكوم به فعلا مضارعا، متقدما على فعل المكلف، والتقدير: «نوم المكلف بين اليقظى مكروه، وجلوسه بين النيام مكروه، ومدرجليه في مجمع الناس مكروه».

المثال الخامس:

قول الشيخ الشويكي^(۱): "وإن طلقها في حيض أو طهر أصابها فيه ولم يستبن حملها فبدعة يحرم ويقع، ويسن رجعتها ال^(۱) جاء في صورة قضية شرطية، والمحكوم به، وفعل المكلف كلاهما جاء في صورة الفعل، والتقدير: تطليق الحائض محرم واعتباره واقعا واجب، ومراجعتها مستحب.

⁽١) غاية المرام شرح مغني ذوي الأفهام (ص٥٥).

⁽٢) هو العلامة أحمد بن محمد بن أحمد الشويكي، شهاب الدين أبو الفضل النابلسي، ثم الدمشقي، الصالحي، ولد سنة ٥٨٥هـ، فقيه حبنبلي المذهب، ومن مؤلفاته: التوضيح في الجمع بين المقنع والتنقيح، وتوفي بالمدينة المنورة سنة ٩٤٨هـ. انظر: (هدية المعارفين (٧٧/١).

⁽٣) التوضيح في الجمع بين المقنع والتنقيح (٣/ ١٠٢٨)

المسألة الثانية صيغ الحكم الشرعي الوضعي

الأسلوب الخبري هو العمدة في بيان الحكم الوضعي، وكيفية صياغته كالحكم التكليفي سواء بسواء، إلا أن المحكوم فيه هنا لا يشترط فيه أن يكون فعلا من أفعال المكلفين.

والفرق بين الحكمين التكليفي والوضعي من هذه الحيثية أنه لا تكليف إلا بفعل، بخلاف الحكم الوضعي فإنه جعل الشرع شيئا ما علامة على حكم شرعي، والعلامة قد تكون فعلا من أفعال المكلفين مقدورا لهم كالسرقة التي جعلت شرعا علامة على وجوب قطع اليد، وقد تكون عرضا لاحقا بالمكلف غير مقدور له كالحيض الذي جعل شرعا علامة على سقوط فرضية الصلاة.

وقد تكون حصول أمر آخر، كزوال الشمس، وظهور الهلال، ونزول المطر، التي جعلت شرعا علامات على وجوب صلاة الظهر والصوم والرخصة في الصلاة في الرحال، ومثل قولنا:

السرقة علة في وجوب قطع اليد.

والحيض مانع من صحة الصلاة.

ورؤية الهلال سبب لوجوب الصوم.

وأسوق فيها يلي كيفية صياغة الأحكام الشرعية الوضعية، في ضوء دراستي للأسلوب الخبري، فأقول: إذا أراد الفقيه صياغة الحكم الشرعي الوضعي فإنه يأتي بعبارة دالة على مقصوده، مثل قوله: «القتل عمدا عدوانا علة لوجوب القصاص» وقد لحظت أمورا يترتب على مراعاتها دقة الصياغة، وهي:

أولا: أن تكون العبارة بأسلوب خبري، كما سبق بيانه في الحكم التكليفي. ثانيا: يستحسن أن يكون المحكوم به لفظا اصطلاحيا، وقد جرت عادة الفقهاء بالتوسع والتساهل في استعمال المصطلحات الخاصة بالحكم الوضعي،

فتوسعوا في لفظ الشرط، بحيث يطلق كثيرا على الأسباب، وجرت عادة بعضهم باستعمال مصطلح السبب مكان العلة (1)، كما جرت عادتهم بحذف اللفظ الاصطلاحي أحيانا، ويكتفون بنحو كلمة (لأن) تعبيرا عن العلة، وبنحو كلمة (ويتعين، أو يتحتم) تعبيرا عن الشرط.

ثالثا: يختلف الحكم الوضعي عن الحكم التكليفي في الإيجاب والسلب، فالحكم الوضعي يبينه السلب كما يبينه الإيجاب، والفرق بينها من وجهين: الأول: أن الحكم الوضعي تعليق للحكم التكليفي على حصول أمر أو فعل، فإذا نفى التعليق لم يتأثر بيان الحكم، بل يعلم أنه غير معلق.

والثاني: أن أفعال العباد لا تخلو من حكم تكليفي، ولذا يصح أن نقول: فعل المكلف إما واجب وإما مندوب وإما محرم وإما مكروه وإما مباح، وليس هناك قسم سادس، وأما أقسام الحكم الوضعي فلكل منها مقابل واحد، هو عدم التعليق، ونفي التعليق لا يستلزم الدخول تحت أحد الأضداد، فإذا قلنا يشترط في الأضحية السلامة من العيوب، ولا يشترط كونها أفضل ما يملكه المضحى، فهذه العبارة دقيقة لا غبار عليها.

رابعا: يجوز تقدم المحكوم به وتأخره، والتعبير بالاسم والفعل، واستخدام القضية الشرطية والحملية، والأمر في ذلك واسع، وقد تفنن الفقهاء في تنويع العبارات، مما جعلني أضرب صفحا عن حصر الصيغ الدالة على الحكم الوضعي؛ إذ لا فائدة في هذا الحصر، متى صح التعبير بكل عبارة سليمة دالة على المتصود بدقة، لكن يمكن القول بأن جميع العبارات الدالة على الحكم الشرعي الوضعي يمكن صياغتها في قضية حملية موجبة، الموضوع فيها المحكوم فيه، والمحمول هو المحكوم به شرعا عليه.

⁽١) انظر: روضة الناظر (١/ ٢٤٤-٢٤٧) البحر المحيط (٧/ ١٤٦) وما بعدها

وسأضرب لصيغ الحكم الشرعي الوضعي من أقوال الفقهاء الأمثلة التالية: المثال الأول:

من التزامهم بالمصطلح الأصولي: قول القيرواني (١) في الرسالة: «وأقل ما يجزئ المرأة من اللباس في الصلاة الدرع الخصيف السابغ الذي يستر ظهور قدميها» (٢) فقد عبر بمصطلح الإجزاء، وعنى به ما يعنيه الأصوليون.

المثال الثاني:

ومن التزامهم بالمصطلح الأصولي: قول الزركشي (٢) -رحمه الله - في شرح متن الخرقي: «شرط تقدمة الزكاة على الحول تمام النصاب، ليوجد سبب الزكاة» (٤) فلفظ السبب وافق معناه الاصطلاحي على أحد أقوال أهل الأصول، كما أن لفظ الشرط وافق الاصطلاح الأصولي.

⁽۱) هو العلامة عبد الله بن أبي زيد عبد الرحمن النفزي القيرواني،، ولد سنة ٣١٠هـ على الراجح، فقيه مفسر، مالكي المذهب، ومن مؤلفاته: النوادر والزيادات، والرسالة، وإعجاز القرآن، وغيرها، وتوفي سنة ٣٨٦هـ. راجع الفهرست (١/ ٢٠١)، طبقات الفقهاء (ص١٣٥)، تذكرة الحفاظ (٣/ ٢١١)، شذرات الذهب (٣/ ١٣١).

⁽٢) تنوير المقالة في حل ألفاظ الرسالة (١/ ٤٥٣).

⁽٣) هو العلامة محمد بن عبد الله بن محمد، شمس الدين، أبو عبد الله، الزركشي المصري الحنبلي، مولده سنة ٧٢٧هـ كان إماما في المذهب، وقد أخذ الفقه عن قاضي القضاة موفق الدين عبد الله الحجاوي قاضي الديار المصرية، وله شرح الخرقي لم يسبق إلى مثله حكما قال ابن العماد في الشذرات وقد طبع منذ سنوات، وهو من التراث العلمي الفريد، ت(٧٧٧هـ). انظر: شذرات الذهب (١٦٤ ٢٢٥ - ٢٢٥)، ومعجم المؤلفين (٣/ ٤٥٤).

⁽٤) شرح الزركشي على متن الخرقي (١/٦٠٦).

المثال الثالث:

ومن التزامهم بالمصطلح الأصولي: قول الإمام الخرقي^(۱) -رحمه الله-: «وبيع الكلب باطل وإن كان معلَّما»^(۱) فقد عبر بالمصطلح (باطل) ووافق مقصد الأصوليين.

المثأل الرابع:

ومن التزامهم بالمصطلح الأصولي: قول الإمام الخرقي -رحمه الله-: "ومن وطئ فسد اعتكافه، ولا قضاء عليه إلا أن يكون واجبا" فقد استعمل مصطلحي الفساد والقضاء مع موافقة مقصد الأصوليين.

المثال الخامس:

وعما لم يذكر فيه المصطلح الأصولي: ما جاء في زاد المستقنع: "فإن أبى الذمي بذل الجزية أو التزام حكم الإسلام، أو تعدى على مسلم بقتل، أو زنى، أو قطع طريق، أو تجسس، أو إيواء جاسوس، أو ذكر الله تعالى أو رسوله أو كتابه بسوء: انتقض عهده -دون نسائه وأو لاده- وحل دمه وماله" فقد علق الشيخ انتقاض العهد وحل المال والدم على واحدة من العلل المذكورة، ولم يذكر لفظ العلة.

⁽۱) هو العلامة عمر بن الحسين بن عبد الله الخرقي، أبو القاسم، فقيه، حنبلي المذهب، ومن مؤلفاته: المختصر في الفقه، ويعرف بمختصر الخرقي، وتوفي سنة ٣٣٤هـ. راجع وفيات الأعيان (١/ ٣٧٩)، مفتاح السعادة (١/ ٤٣٨)، طبقات الحنابلة (٢/ ٧٥- ١١٨)، الأعلام (٥/ ٤٤).

⁽٢) الواضح في شرح متن الخرقي (١/ ٤٢٦).

⁽٣) الواضح في شرح متن الخرقي (١/ ١٤٧).

⁽٤) زاد الستقنع، مع الشرح الممتع (٨/ ٩٦-١٠١).

المثال السادس:

ومما لم يلتزم فيه المصطلح الأصولي ذكر دخول الوقت ضمن شروط الصلاة، والأصوليون بذكرونه سببا لا شرطا^(۱).

(١) انظر: الشرح الصغير مع حاشية الصاوي والتعليق الحاوي (١/ ٣٦٢).

المسألة الثالثة القاعدة الأصولية

تمهید:

كلمة (القاعدة الأصولية) مركب إضافي مكون من لفظين، ولذا سأعرف بالقاعدة في اللغة، ثم في الاصطلاح بصفة عامة، ثم أعرف القاعدة الأصولية باعتبارها مصطلحاً خاصاً.

أولا: تعريف القاعدة في اللغة:

قال ابن فارس: القاف والعين والدال أصل مطرد منقاس، وهو يضاهي الجلوس، وإلى ذلك المعنى يشير قول الله تعالى: ﴿ وَٱلْقَوَ عِدُ مِنَ ٱلنِّسَآءِ ٱلَّاتِي لَا يَرْجُونَ نِتَكَاحًا ﴾ [النور: ٦٠].

فمعنى القاعدة – على هذا -: الاستقرار والثبات، والقاعدة – أيضاً -: الأساس، وقواعد البيت أساسه (١)، ومن ذلك قول الله تعالى: ﴿ وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَ هِمُ ٱلْفَوَاعِدَ مِنَ ٱلْبَيْتِ وَإِسْمَ عِيلُ ﴾ [البقرة: ١٢٧].

قال الزجاج (٢): القواعد أساطين البناء التي تعمده، وقواعد الهودج خشبات أربع معترضة في أسفله تركب عيدان الهودج فيها. (٣)

⁽۱) مادة قعد في: لسان العرب (٥/ ٣٦٨٦-٣٦٩)، المعجم الوسيط (٢/ ٧٧٧)، المفردات (٤٠٨).

⁽۲) هو العلامة إبراهيم بن السري بن سهل، أبو إسحاق الزجاج، ولد سنة ۲٤١هـ على الراجح، نحوي لغوي، ومن مؤلفاته: معني القرآن، والاشتقاق، والمثلث، وإعراب القرآن، وغيرها، توفي سنة ۳۱۱هـ. راجع معجم الأدباء (۱/۷۱)، إنباه الرواة (۱/۹۱)، تاريخ بغداد (٦/ ۸۹)، وفيات الأعيان (١/ ١١)، الأعلام (١/ ٤٠).

⁽٣) غريب الحديث (٣/ ١٠٤)، المعجم الوسيط (٢/ ٧٥٥).

وقال أبو عبيد (^{۱)}: قواعد السحاب أصولها المعترضة في آفاق السهاء شبهت بقواعد البناء، ثم استعملت مجازا في القاعدة المعنوية، فيقال: بنى أمره على قاعدة وقواعد، وقاعدة أمرك واهية. (^{۲)}

قال ابن الأثير: أراد بالقواعد ما اعترض فيها وسفل تشبيها بقواعد البناء. (٣)

ثانيا: تعريف القاعدة في الاصطلاح:

كثرت تعريفات الأصوليين والفقهاء للقاعدة كمصطلح مفرد مجرد عن الإضافة.

فعرفها صدر الشريعة بأنها: قضية كلية. (^{؛)}

وعرفها تاج الدين السبكي^(٥) بأنها: الأمر الكلي الذي ينطبق عليه جزئيات

⁽۱) هو العلامة القاسم بن سلام الهروي الأزدي الخزاعي بالولاء الخراساني البغدادي، أبو عبيد، ولد سنة ۱۵۷هـ على الراجح، فقيه أديب محدث، ومن مؤلفاته: الغريب المصنف، والأجناس من كلام العرب، وفضائل القرآن، وأدب القاضي، وغيرها، وتوفي سنة ۲۲۶هـ. راجع (تذكرة الحفاظ (۲/۵)، تهذيب التهذيب (۷/۳۱۵)، وطبقات النحويين واللغويين (۲۱۷)، معجم الأدباء (۲۱/۲۵).

⁽٢) غريب الحديث (٣/ ١٠٤)، المعجم الوسيط (٢/ ٧٥٥)، تاج العروس مادة (قعد).

⁽٣) النهاية في غريب الحديث (٤/ ٨٧).

⁽٤) التوضيح (١/٢٠).

⁽٥) هو العلامة عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي السبكي، أبو نصر، ولد سنة ٧٢٧هـ على الراجح، فقيه أصولي مؤرخ، شافعي المذهب، ومن مؤلفاته: طبقات الشافعية الكبرى، ومعيد النعم ومبيد النقم، وجمع الجوامع، ومنع الموانع، وغيرها، وتوفي سنة ٧٧١هـ. راجع الدرر الكامنة (٢/ ٤٢٥)، النجوم الزاهرة (١٠٨/١١)، شذرات الذهب (٢/ ٢١).

كثيرة، تفهم أحكامها منها. (١)

وعرفها سعد الدين التفتازني^(٢) بأنها: حكم كلي ينطبق على جزئياته ليتعرف على أحكامها منها.^(٣)

وعرفها الجرجاني بقوله: هي قضية كلية منطبقة على جميع جزئياتها.(1)

وعرفها أبو البقاء الكفوي^(٥) بأنها: قضية كلية من حيث اشتمالها بالقوة على أحكام جزئيات موضوعها.^(١)

دراسة لتعريفات القاعدة:

بعد التأمل في العبارات السابقة التي ذكرها العلماء تعريفاً للقاعدة نجد أنها متحدة في الدلالة أو متقاربة، وإن اختلفت الألفاظ، وذلك لأن المعنى المراد متفق عليه.

التعريف المختار للقاعدة:

لعل الأولى -والله أعلم- أن يقال في تعريف القاعدة بأنها: قضية كلية أو أغلمة.

⁽١) الأشباه والنظائر (ص١١،١١).

⁽۲) هو العلامة مسعود بن عمر بن عبد الله التفتازاني، ولد سنة ۷۱۷هـ على الراجح، عالم بأصول الفقه والعربية والبيان والمنطق، ومن مؤلفاته: تهذيب المنطق، والمطول في البلاغة، ومقاصد الطالبين، وغيرها، وتوفي سنة ۷۹۳هـ. راجع بغية الوعاة (۳۹۱)، مفتاح السعادة (١/ ١٦٥)، الدرر الكامنة (٤/ ٣٥٠).

⁽٣) التلويح (١/ ٢٠).

⁽٤) التعريفات (ص١٤٩).

⁽٥) هو العلامة أيوب بن موسى الحسين القريمي الكفوي، أبو البقاء، فقيه، حنفي المذهب، ومن مؤلفاته: الكليات، وغيرها، وترفي سنة ١٠٩٤هـ. راجع (هدية العارفين (١/ ٢٢٩)، معجم المطبوعات (ص٢٩٣).

⁽٦) الكليات (ص٧٢٨).

وقد آثرت التعريف بالقضية على التعبير بالأمر؛ لأن لفظ (الأمر) فيه من التعميم ما ليس في (القضية)، وذلك لشموله المفردات الكلية التي لا تكون قواعد.

وآثرته على لفظ (الحكم) لأن الذين استعملوا لفظ (الحكم) قالوا إن المراد به القضية، وقالوا سمينا القضية حكماً لأن الحكم أهم أجزاء القضية؛ فهو الذي ينصب عليه التصديق والتكذيب، وهذا مجاز، لإطلاق الجزء على الكل، ولا أرى داعياً للعدول عن الحقيقة إلى المجاز، مع وضوح اللفظ الحقيقي.

كما آثرت التنصيص على أن القاعدة قد تكون كلية، وقد تكون أغلبية، ولا محذور في ذلك، فإن وضع قاعدة للحكم الأغلبي يقتضيه العقل، ولا يعارضه الشرع.

تعريف القاعدة الأصولية:

بناء على التعريف المختار للقاعدة فإن تعريف القاعدة الأصولية يكون بإضافة قيد أو أكثر يميز القاعدة الأصولية عن سائر القواعد، وهذه القيود تنبني على موضوع علم أصول الفقه، وما يدخل فيه من المسائل، وقد اختلف فيما يعد من أصول الفقه، وما يكون عالة عليه، أو كالعارية بين مباحثه.

فبناء على تعريف البيضاوي الأصول الفقه بأنه: «معرفة دلائل الفقه إجمالاً وكيفية الاستفادة منها وحال المستفيد» تعرف القاعدة الأصولية بأنها: قضية كلية أو أغلبية متعلقة بأدلة الفقه الإجمالية أو كيفية الاستفادة منها أو حال المستفيد.

وبناء على تعريف ابن قدامة لأصول الفقه بأنه: «أدلته الدالة عليه من حيث الجملة لا من حيث التفصيل». (١) ، تعرف القاعدة الأصولية بأنها: قضية كلية أو أغلبية متعلقة بأدلة الفقه الدالة عليه من حيث الجملة لا من حيث التفصيل.

⁽١) الروضة (ص٢٠).

وبناء على تعريف الرازي(١) بأنه: إمجموع طرق الفقه على سبيل الإجمال وكيفية الاستدلال بها وكيفية حال المستدل بها»(١)، تعرف القاعدة الأصولية بأنها: قضية كليه أو أغلبية متعلقة بمجموع طرق الفقه على سبيل الإجمال وكيفية الاستدلال بها وكيفية حال المستدل بها.

وبناء على ما عرفه الشوكاني بأنه: «إدراك القواعد التي يتوصل بها إلى استنباط الأحكام

الشرعية الفرعية من أدلتها التفصيلية ""، تعرف القاعدة الأصولية بأنها: قضية كلية أو أغلبية متعلقة بإدراك القواعد التي يتوصل بها إلى استنباط الأحكام الشرعية الفرعية من أدلتها التفصيلية.

وعلى هذا النحو يبنى الاختلاف في تعريف القاعدة الأصولية على اختلاف العلماء في تعريف أصول الفقه.

التعريف المختار للقاعدة الأصولية:

سأختار التوسع في إطلاق أصول الفقه، بحيث يشمل العلم بأقسام الحكم الشرعي، والأدلة الإجمالية الدالة على الأحكام الشرعية، ووجوه دلالتها على الأحكام الشرعية، وكيفية الاستدلال، وترتيب الأدلة عند التعارض، وأحوال المجتهدين، كما أختار أن القاعدة قد تكون كلية وقد تكون أغلبية، ولن أتردد في

⁽۱) هو العلامة محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي، البكري، أبو عبد الله فخر الدين الرازي، ولد سنة ٤٤٥هـ على الراجح، فقيه أصولي، شافعي المذهب، ومن مؤلفاته: المحصول، والتفسير، وله الرسالة البهائية، والمطالب العالية، والمحصل، وغيرها، وتوفي سنة ٢٠٦هـ. راجع طبقات الشافعية (٨/ ٨١)، البداية والنهاية (١٣/ ٥٥-٥٦)، لسان الميزان (٤/ ٢٦)، وفيات الأعيان (٣/ ٣٨١).

⁽٢) المجصول (١/ ٩٤).

⁽٣) إرشاد الفحول (١/ ١٨).

توضيح المعنى ولو كثرت ألفاظ التعريف عن المعتاد قليلاً؛ لأن المراد تجلية المعرف للقارئ العادي في زماننا، فأقول:

القاعدة الأصولية: قضية كلية أو أغلبية تتعلق بخصائص الحكم الشرعي وأقسامه، أو خصائص أدلة الفقه الإجمالية، أو طرق الاستنباط منها، أو حال المستنبط للحكم الشرعي.

أو نقول: قضية كلية أو أغلبية يتوصل بها إلى استنباط الأحكام الشرعية الفرعية من أدلتها.

فإذا قلنا على سبيل المثال: القاعدة الأصولية تقول: «الأمر المجرد عن القرينة يدل على الوجوب»، فإنه من خلال هذه القاعدة تستطيع أن نستنبط الأحكام الشرعية في قول الله تعالى: ﴿ وَأَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُواْ ٱلزَّكَوٰةَ ﴾ الأحكام الشرعية في قول الله تعالى: ﴿ وَأَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُواْ ٱلزَّكَاةِ وَاجب؛ لأن الأمر هنا مجرد [البقرة: ١١٠] بأن أداء الصلاة واجب وإيتاء الزكاة واجب؛ لأن الأمر هنا مجرد عن القرينة فأفاد الوجوب.

السألة الرابعة القاعدة الفقهية

سبق - في المسألة الماضية - بيان معنى القاعدة في اللغة وفي الاصطلاح، ثم تعريف القاعدة الأصولية، وقد خصصت هذه المسألة للتعريف بالقاعدة الفقهية، فلا داعي لتكرار تعريف القاعدة، بل يكفي تعريف القاعدة الفقهية بها يكشف عن ماهيتها بصفة أولية، ويميزها عن القاعدة الأصولية بصفة تبعية، للتشابه بينها عند كثير من الناس.

تعريف الفقه في اللغة:

الفقه: هو الفهم والعلم (۱)، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿قَالُواْ يَاشُعَيْبُ مَا نَفْقَهُ كَثِيرًا مِّمَّا تَقُولُ ﴾ [هود: ٩١]، ومنه قول النبي ﷺ: «من يرد الله به خيرا يفقه في الدين (۲)

تعريف الفقه في الاصطلاح:

هو العلم بالأحكام الشرعية العملية المكتسب من أدلتها التفصيلية. (٣) والحكم الشرعي هو: ما قضى به الشرع على أفعال المكلفين، فهذا فعل

⁽۱) مادة فقه في: لسان العرب (٥/ ٣٤٥٠-٣٤٥١)، والوسيط (٢/ ٧٢٤)، المفردات (٣٨٤).

⁽۲) البخاري ك: العلم باب من يرد الله به خيرًا يفقهه في الدين (۱/ ۳۹) تحت رقم (۷۱)، و مسلم ك: الزكاة باب النهي عن المسألة (۷۱ / ۷۱۹) تحت رقم (۱۰۳۷)، ومالك ك: القدر باب جامع ما جاء في أهل القدر (۲/ ۹۰۱) تحت رقم (۱۰۹۹)، والترمذي ك: العلم باب إذا أراد الله بعبد خيرًا فقهه في الدين (٥/ ٢٨) تحت رقم (۲٦٤٥).

⁽٣) راجع في التعريف الاصطلاحي: الإحكام للآمدي (١/ ٤)، منهاج الوصول (٣)، المحصول (١/ ٩٣)، المستصفى ١/ ٧)، البرهان (١/ ٧)، أحكام الفصول (٤٧)، غريب الحديث للخطابي (٣/ ١٩٦ – ١٩٧)، علم أصول الفقه ١١)، مختصر ابن اللحام (٣١)، المدخل إلى مذهب الإمام أحمد (٥٨)، شرح الكوكب المنير (١/ ١٤).

واجب، وهذا فعل مندوب،وهذا فعل محرم،وهذا مكروه،وهذا شرط، وهذا صحيح، وهذا أداء .. الخ.

تعريف القاعدة الفقهية:

يتبين للناظر في تعريفات القاعدة الفقهية، أنه قد وقع -كثيرا- الاهتهام بتعريف القاعدة من حيث هي قاعدة، مع عدم تخصيص القاعدة الفقهية بتعريف لجا، إلا ما كان من بعض أفاضل العلهاء الذين نصوا على تعريف للقاعدة الفقهية، وقد يخطر ببال أحد القراء أن فعل الأكثرين من العلهاء بُعد عن المقصود، أو ذهول عن المطلوب، والأمر -عندي- ليس كذلك، بل الذي أراه أنهم عرفوا القاعدة، وعرفوا الفقه، فتعريف القاعدة الفقهية يصبح معلوما من الجمع بين التعريفين، ولا أدل على ذلك من أن كتابا تصدى لشرح مصنف في القواعد الفقهية، فاقتصر على تعريف القاعدة بأنها «حكم أغلبي ينطبق على معظم جزئياته»، فالكتاب قد صنف ليقرأه الفقهاء، والفقه بديبي التصور عندهم، فإذا عرفت القاعدة صار تعريف القاعدة الفقهية متبادرا عندهم.

والذين تصدوا لتعريف القاعدة منهم من عرفها بأنها: «كل كلي هي أخص من الأصول وسائر المعاني العقلية العامة، وأعم من العقود وجملة الضوابط الفقهية الخاصة»(١)

وعرفت بأنها: «حكم أكثري لا كلي، ينطبق على أكثر جزئياته لتعرف أحكامها منها» (٢)

وقيل: «هي أصول فقهية كلية، في نصوص موجزة دستورية، تتضمن

⁽١) القواعد للمقرى (١/ ٢١٢).

⁽٢) غمز عيون البصائر (١/ ٥١).

أحكاماً تشريعية عامة في الحوادث التي تدخل تحت موضوعها» (١)

أنها: «قضية كلية شرعية عملية يتعرف منها أحكام جزئياتها »(٢).

أو: «قضية فقهية كلية جزيئاتها قضايا فقهية كلية»(٣).

دراسة لتعريفات القاعدة الفقهية:

بالتأمل فيها ذكره العلماء تعريفا للقاعدة الفقهية نجد أنها تعريفات جيدة، دالة على معنى واحد، وإن اختلفت العبارة، وقد تصدى بعض أفاضل العلماء (1) لنقدها، ونقد غيرها من التعريفات نقدا منهجيا، يناسب كتابا خصص لدراسة القواعد الفقهية، فأكتفي هنا بالإحالة عليه، وذكر التعريف المختار، تمشيا مع طبعة هذا البحث.

التعريف المختار:

كما سبق في تعريف القاعدة الأصولية، فإنني سأختار أن القاعدة قد تكون كلية وقد تكون أغلبية، ولن أنردد في توضيح المعنى ولو كثرت ألفاظ التعريف عن المعتاد قليلا؛ لأن المراد تجلية المعرف للقارئ، فأقول:

القاعدة الفقهية: قضية كلية أو أغلبية تتعلق بحكم الشرع على فعل المكلف أو ما جعل علامة عليه.

وبذلك يدخل في القاعدة الفقهية الأحكام الشرعية التكليفية، والأحكام الشرعية الوضعية، وتتميز القاعدة الفقهية عن القاعدة الأصولية.

⁽١) المدخل للزرقا (٢/ ٩٤٧).

⁽٢) القواعد الفقهية للدكتور يعقوب الباحسين (٥٣)، وعزاه للدكتور. محمد بن عبد الغفار الشريف.

⁽٣) القواعد الفقهية للدكتور يعقوب الباحسين (٤٥)، وهو اختيار فضيلته.

⁽٤) هو أستاذي فضيلة الدكتور يعقوب الباحسين في كتابه القواعد الفقهية من (ص٩٦) إلى (ص٤٥).

أمثلة لتطبيق التعريف:

متعلقها	القضية الكلية
فعل المكلف	الأعمال بمقاصدها(١)
فعل المكلف	الضرر يزال (۲)
ما علق عليه الحكم في فعل المكلف شرعا	المشقة تجلب التيسير (٦)
ما علق عليه الحكم في فعل المكلف شرعا	الضرورة تقدر بقدرها(٤)
ما علق عليه الحكم في فعل المكلف شرعا	العبرة بمعاني العقود ^(٥)
فعل المكلف	تصرف الإمام على الرعية
	منوط بالمصلحة(١)
فعل المكلف	لا عبرة بالظن البين خطؤه (٧)

العلاقة بين القاعدة الفقهية والقاعدة الأصولية:

لن أعمد إلى ذكر الفروق التي أحصاها أفاضل العلماء بين القاعدة الفقهية، والقاعدة الأصولية، لأن مقصود البحث ليس تمييز هذه القاعدة من تلك، وإنها بيان دور الأسلوب الخبري في صياغة القاعدتين، فأقول: يتبين الفرق بين

⁽١) الأشباه والنظائر (ص٣٢).

⁽٢) الأشباه والنظائر (ص١٧٢).

⁽٣) الأشباة والنظائر (ص١٦٠).

⁽٤) الأشباه والنظائر (ص١٧٤).

⁽٥) الأشباه والنظائر (ص٤٠٣).

⁽٦) الأشباه والنظائر (ص٢٣٣).

⁽٧) الأشباه والنظائر (ص٢٨٩).

القاعدتين بتحديد المقصود بالتقعيد في كل منها، فإن كان المقصود التقعيد للأدلة وطرق الاستنباط ... الخ، فهي قاعدة أصولية، وإن كان المقصود التقعيد لأحكام أفعال المكلفين .. الخ فهي قاعدة فقهية.

وقد يتداخل الأمران، لأن بيان الحكم الشرعي مقصد فقهي، والتقعيد للحكم الشرعي مقصد فقهي، والتقعيد للحكم الشرعي مقصد أصولي، كما أن المجتهد مكلف واجتهاده فعل مكلف، لذا فالحكم على فعل المجتهد بالوجوب والتحريم والجواز مقصد فقهي، وجعل ذلك قاعدة ضرورية للاستنباط مقصد أصولي.

ومثال ذلك:

المقصد الأصولي	المقصد الفقهي	القاعدة
على المجتهد ألا يضيق في	للمكلف أن	النفل أوسع من
ضوابط النوافل	يترخص في النوافل	الفرض(١)
وضع ضابط لاستقرار	لا يجوز للقاضي	الاجتهاد لا ينقض
الأحكام	نقض قضاء سابقه	بالاجتهاد ^(۲)
	إذا كانت المسألة	
	اجتهادية	

وأقترح في هذا المقام أن يتم توضيح المراد من القاعدة للدارسين، فيعاد صياغتها، بحيث يكون الموضوع فيها مقصد العلم الذي انتمت إليه القاعدة، والمحمول مذهب العالم في الحكم على الموضوع، وذلك توضيحا لا تغييرا في

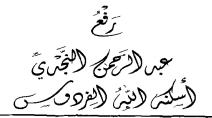
⁽١) الأشباه والنظائر (ص٢٨٦).

⁽٢) الأشباه والنظائر (ص ٢٠١).

لفظ القاعدة.

ومثال ذلك:

الصياغة الفقهية	الصياغة الأصولية	القاعدة
فاعل النفل له ما ليس	الحكم في النافلة أوسع	النفل أوسع من
لفاعل الفرض من الرخص	من الحكم في الفريضة	الفرض
الاجتهاد لا ينقض	المجتهد لا ينقض	الاجتهاد لا ينقض
بالاجتهاد	اجتهاد مجتهد غيره	بالاجتهاد



الفصل الثاني أثر الأسلوب الخبري في الاستدلال

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: أثر الأسلوب الخبري في الاستدلال عند المناطقة

المبحث الثاني: أثر الأسلوب الخبري في الاستدلال عند الأصوليين

المبحث الأول أثر الأسلوب الخبري في الاستدلال عند المناطقة

وفيه مطلبان:

المطلب الأول : أثر الأسلوب الخبري في الاستدلال المباشر

المطلب الثاني: أثر الأسلوب الخبري في الاستدلال غير المباشر

المطلب الأول أثر الأسلوب الخبري في الاستدلال المباشر

وفيه مسألتان:

المسألة الأولى : مفهوم الاستدلال المباشر وأنواعه

السألة الثانية : علاقة الأسلوب الخبري بالاستدلال المباشر

رَفْعُ معبں (لرَّحِمْ الِهُجَّنِّ يُّ (سِيكُنَى (لاَيْنِ) (الفِرْدُونِ مِسِي

المسألة الأولى مفهوم الاستدلال المباشر وأنواعه تعريف الاستدلال:

الاستدلال لغة مصدر للفعل «استدل»، وقد جاء على صيغة الاستفعال وهي دالة على الطلب، فمعناه: طلب الدليل (١).

وفي اصطلاح المناطقة هو: استنتاج قضية من قضية أو من عدة قضايا.

أو هو: التوصل إلى حكم تصديقي مجهول بواسطة حكم تصديقي معلوم. (٢)

والمناطقة بهذا لا يخرجون عن معنى الاستدلال لغة ولا على أي اصطلاح، ولكنهم يخصونه بالدليل المتولد عن القضايا المنطقية، وقد يطلق الاستدلال في أعراف أخرى على شيىء غير القضايا المنطقية، لكن المناطقة يترجمون ذلك إلى قضايا يفترض فيها إنتاج الأدلة، فإن صدقت القضايا وصحت طريقة الاستدلال كانت منتجة لأدلة صحيحة، وهو المعبر عنه بـ «الصدق»، وإذا اختل أحد هذين الشرطين كانت النتيجة كاذبة باصطلاح المناطقة، باطلة باصطلاح غيرهم.

ولنضرب لذلك مثالا: إذا سئل الشرطي عن معنى الاستدلال عنده يقول: التوصل إلى معرفة الجاني، ومحاصرته بها وقفنا عليه من المضبوطات، وما توصلنا إليه من ملابسات حتى يعترف بجرمه.

وإذا سألناه: ما معنى الأدلة؟ لقال: الاعتراف، والشهادة، والأدوات،

⁽١) المعجم الوسيط (١/ ٣٠٤)

⁽۲) المنطق الصوري د. عبد الرحمن بدوي (ص۱۱٥)، وانظر: المرشد السليم (ص۱۲۷)، ضوابط المعرفة (ص۱٤۷)، طرق الاستدلال ومقدماتها (ص۲۰۱)، والمنطق الصوري د/ علي سامي النشار (ص۲۱۲).

والآثار والقرائن الحالية والقولية.

وباصطلاح علماء المنطق فإن الشرطي يجري في ذهنه مجموعة من الأفكار، وحتى يعصم ذهنه عن الخطأ في التفكير، يجب أن تصاغ في صورة قضايا متعددة، ويمتحن صدقها وكذبها جميعا، حتى يتوصل إلى نتيجة صادقة، وما لم يتقن مصطلح المناطقة في ذلك فهيهات أن يتوصل إلى الحقيقة، لأن استدلاله قد يفقد أحد شرطي الصدق وهو لا يدري، فيكون جاهلا جهلا مركبا، لأنه يستدل على ضد الحقيقة.

أهمية الاستدلال في علم المنطق

ويعتبر المناطقة الاستدلال المطلب أو الهدف الأسمى لعلم المنطق، لأنه غاية المنطقي، الذي يطلب الحقيقة بالاستدلال ليقف عليها، وما عدا هذا المبحث من مباحث المنطق فهي مقدمات ومجهدات لباب الاستدلال، تذكر وتبحث ليبنى عليه قضايا الاستدلال.

أقسام الاستدلال

الاستدلال ينقسم قسمين: مباشر، وغير مباشر.

الاستدلال المباشر

هو: الاستدلال بصدق قضية على صدق قضية أخرى أو كذبها، أو الاستدلال بكذب قضية على صدق قضية أخرى أو كذبها. (٢)

وسمي مباشرا، لأنه لا يحتاج فيه إلى أكثر من مقدمة واحدة ليصل إلى

⁽۱) المنطق الصوري (ص۱۱۰)، وانظر: المرشد السليم (ص۱۲۷)، المنطق ويزلي سالمون (ص۴۰، ۳۰).

⁽٢) المنطق الصوري (ص١١٦)، وانظر: المرشد (ص١٢٧)، طرق الاستنباط للباحسين (ص٢٠١).

النتيجة المطلوبة(١)

فإذا حكمنا بصدق القضية: «العالم حادث» فهذا دليل على بطلان القضية: «العالم ليس بحادث»

وكل حكمين بينهما تناقض، فإقامة الدليل على صدق أحدهما، يكون في نفس الوقت إقامة للدليل على بطلان الآخر.

الثانى: الاستدلال غير المباشر

وأما الاستدلال غير المباشر فهو الذي يحتاج فيه المستدل إلى أكثر من قضية للتوصل إلى الحكم، وقد عقدت مسألة خاصة لبيان مفهومه وأنواعه، وستأتي قريبا -إن شاء الله- فلا داعي لتكرار ذلك هنا.

⁽۱) المنطق الصوري (ص۱۱٦)، وانظر: المرشد (ص۱۲۷)، المنطق وأشكاله محمود عزيز نظمي (ص۱۱۳).

المسألة الثانية

السالم البنائيم علاقة الأسلوب الخبري بالاستدلال المباشر

ينقسم الاستدلال المباشر عند المناطقة قسمين هما: التقابل والعكس، والفرق بينهما بقاء الموضوع والمحمول بحالهما في التقابل، وتحويل المحمول إلى موضوع والموضوع إلى محمول في العكس.

وللتقابل أربعة أنواع هي: التناقض، والتضاد، والدخول تحت التضاد، والتداخل، وللعكس نوعان هما: العكس المستوى، وعكس النقيض النقيض منا جاء استكهالا للتقسيم على جميع الأقوال لأن تمعظم المناطقة يهملونه، فلا يذكرونه، ولا يكترثون ببيانه، للاستغناء عنه بأقسام الاستدلال الأخرى، فيتحول إلى مجرد اصطلاح غير منتج، لذا سأتناول أقسام الاستدلال المنتجة بها يتناسب مع طبيعة هذا البحث، وعلى الله قصد السبيل.

التقابل بين القضايا

التقابل هو: الاختلاف في الكم، أو في الكيف، أو فيهما معا في القضايا التي يكون الموضوع والمحمول فيها واحداً. (٢)

وبعبارة أخرى: إذا أبقينا الموضوع والمحمول بحالها، لكن غيرنا القضية من كلية إلى جزئية أو عكسه، أو حولنا السالبة إلى موجبة أو العكس، فهذا ما يعنيه المناطقة بالتقابل. (٣)

فالقضية: «كل مسلم يشهد أن محمدا رسول الله» وهي مطابقة للواقع. تقابلها القضية: «بعض المسلمين لا يشهدون أن محمدا رسول الله» وهي غير

⁽١) انظر: المرشد السليم (ص١٢٧).

⁽٢) المنطق الصوري (ص١٣٦).

⁽٣) ضوابط المعرفة (ص١٥١).

مطابقة للواقع

لأن الموضوع والمحمول بحالهما، والذي اختلف هو الكم والكيف.

والقضية: «صلاة آكل لحم الجزور صحيحة» تقابلها القضية: «صلاة آكل

لحم الجزور ليست بصحيحة» فالحكم بالصحة يقابل الحكم بعدم الصحة.

وسأتكلم على الأنواع الأربعة للتقابل بين القضايا وهي:

- التقابل بالتناقض.
 - التقابل بالتضاد.
- التقابل بالدخول تحت التضاد.
 - التقابل بالتداخل.
 - العكس

وذلك على النحو التالي:

أولا: التقابل بالتناقض:

التناقض: إثبات الشيء ورفعه، فإذا قال الرجل: زيد في هذه الدار الآن، وهذه الدار ليس فيها أحد الآن، قال له السامع: كلامك متناقض، لأنك أثبت وجود شخص ونفيت وجوده في المكان الواحد والزمان الواحد.

وقد أحسن الغزالي تعريفه وتفسيره وتوضيحه اصطلاحا بقوله: والقضيتان المتناقضتان يُعنى بهما كل قضيتين إذا صدقت إحداهما كذبت الأخرى بالضرورة، كقولنا: العالم حادث والعالم ليس بحادث. (١)

والتعريف المختار له أن يقال: اختلاف القضيتين بالإيجاب والسلب بحيث يقتضى لذاته أن تكون إحداهما صادقة والأخرى كاذبة. (٢)

⁽١) المستصفى (١/ ١١١-١١٢).

⁽٢) تحرير القواعد المنطقية (٨٧)، وذريعة الامتحان (٧٤)، وإتحاف الطلبة (ص٣٩).

فظهر بهذا التعريف أنه للحكم بقيام التناقض بين قضيتين لا بد من:

١- وجود اختلاف بينهما في الحكم

٢- وأن يكون مبنى الاختلاف على سلب حكم بعينه في إحداهما وإيجابه في الأخرى^(١).

مثل: «صلاة آكل لحم الجزور صحيحة»، «صلاة آكل لحم الجزور ليست بصحيحة»

٣ - وأن يكون تركيب القضيتين مقتضيا صدق إحداهما وكذب الأخرى.

والصدق مطابقة الواقع، والكذب عدم مطابقته (٢)، فلا يدخل في التناقض قولنا: «بعض المسلمين يصلون الضحى» و «بعض المسلمين لا يصلون الضحى»، لأن القضيتين صادقتان رغم اختلاف المحمول سلبا وإيجابا فيهما.

ولا يدخل فيه القضيتان: «لا أحد من المسلمين يضمر الشر» و «كل المسلمين يضمرون الشر»، لأن القضيتين كاذبتان.

إن يكون اقتضاء الاختلاف للصدق في قضية والكذب في الأخرى بلا واسطة شيىء آخر أن فقد يكون مرجع الاختلاف ذات التركيب، وقد يكون مرجعه شيىء آخر كالمعنى وخصوص المادة.

ومثال ذلك القضيتان: «هذا الرجل مسلم»، و «هذا الرجل -بنفسه- لا يشهد أن محمدا رسول الله» فهذا تناقض في الواقع، لكنه ليس تناقضا اصطلاحيا، لأنه ليس مرجعه إلى ذات التركيب، بل إلى فهم حقيقة الإسلام (٤).

⁽١) تحرير القواعد المنطقية (٨٧)، وإتحاف الطلبة (٤٠)، وذريعة الامتحان(٧٤).

⁽٢) ذربعة الامتحان (٧٤).

⁽٣) ذريعة الامتحان (٧٥).

⁽٤) يقول المناطقة: لا يدخل في التناقض ما إذا كانت إحداهما صادقة والأخرى كاذبة

فتحصل من ذلك: أن صدق إحدى القضيتين ينقض احتمال صدق الأخرى و يجعلها كاذبة حتما، وأن كذب إحداهما ينقض احتمال كذب الأخرى و يجعلها صادقة حتما، فهما على هذا لا يصدقان معا بحال من الأحوال. (١)

وعليه فإن التسليم بصدق إحداهما يستنتج منه كذب الأخرى، كما أن التسليم بكذب إحداهما يستنتج منه صدق الأخرى.

ويعد التناقض أكمل أنواع القضايا وأسهلها، لأنه يكفي في نقض القضية الكلية وجود حالة واحدة تخالف القاعدة، وهذه الحالة الواحدة هي المعبر عنها بالقضية الجزئية، فمن ادعي أن كل الحيوانات البحرية تتنفس بالخياشيم، يكفي في نقض دعواه أن يقال: إن فردا واحدا من الحيوانات البحرية لا يتنفس بواسطة الخياشيم. (٢)

ومن ادعى أن «جميع الآمرين بالمعروف الناهين عن المنكر ذوو غلظة وفظاظة» تبطل دعواه –عند المناطقة– بإثبات أن أحدهم ليس كذلك، وتكون قضيته كاذبة.

ومن رفع عقيرته بأن الحجاب الشرعي يجعل المرأة -دائها- متطلعة إلى السوء لحرمانها منه، ويجعل الرجل كذلك، تبطل دعواه ويظهر كذبها عند كل

لخصوص المادة، نحو (بعض الإنسان حيوان، وبعض الإنسان ليس بحيوان) ولو كان لذاته لتحقق في كل جزئيتين؛ وما إذا كان بواسطة نحو (زيد إنسان، زيد ليس بناطق) فإن كذب الأخرى بواسطة أن الناطق في قوة الإنسان، فكأننا قلنا: (زيد إنسان، زيد

ليس بإنسان) ولو كان لذاته لتحقق في كل مادة اختلف فيها المحمول، وليس كذلك.

انظر: إتحاف الطلبة (ص٤٠).

⁽١) تحرير القواعد المنطقية (ص٨٧).

⁽٢) آداب البحث والمناظرة (٦٦)، وطرق الاستدلال للباحسين (ص٢١٥،٢١٦).

عاقل بالوقوف على حالة واحدة ليست كذلك.

فائدة دراسة التناقض:

تظهر فائدة دراسة التناقض إذا علمنا أنه: رب مطلوب لا يقوم الدليل عليه، ولكن ينتهض علي بطلان نقيضه، فيستبين من إبطال النقيض صحة نقيضه (١).

وربها انتهض على المطلوب دليل نقلي لكن المعاند لا يسلم إلا بالدليل العقلي، ومن هنا يحتاج المحقق إلى إثبات بطلان قول الخصم ليسلم له قوله.

وأحيل القارئ - تمثيلا لذلك- على صنيع العلامة ابن قدامة -رحمه الله- في روضة الناظر، حيث تكرر استدلاله لمذهبه ببطلان مذهب خصمه

فمن ذلك استدلاله على وحدة الحق وعدم تعدده، بأنه لو كان الحق متعددا لكان الشيىء الواحد حراما حلالا في نفس الوقت، ولكانت المرأة التي أضيف إليها عبارة تطليق مختلف فيها حلالا لزوجها حراما عليه في نفس الوقت، وكذا يكون زواجها من غير زوجها حلالا حراما في نفس الوقت (٢).

ومن ذلك استدلاله على جواز التقليد للعامة بأن إيجاب الاجتهاد عليهم تكليف بها لا يطاق وإهلاك للحرث والنسل^(٣).

شروط التناقض:

اشترط المناطقة شروطا للقضيتين اللتين إذا صدقت إحداهما كذبت الأخرى بالضرورة.

وسأوجزها فيها يلي:

⁽۱) المستصفى (١/ ١١١- ١١٢).

⁽٢) روضة الناظر (٣/ ٩٩٠).

⁽٣) روضة الناظر (٣/ ١٠١٩).

الشرط الأول:

أن يكون الموضوع (المحكوم عليه) في القضيتين واحدا بالذات، أي لا يكتفي باتحاده بمجرد اللفظ^(١).

الشرط الثاني:

أن يكون المحمول (الحكم) واحدا، فيتحد لفظه ومعناه، لأنه إذا اختلف المحمول في القضيتين لفظا أو معنى فربها كانتا صادقتين، فلا يتحقق التناقض بينهها على هذا التقدير (٢)، كقولك: العالم قديم العالم ليس بقديم، أردت بالأول ما أراده الله تعالى بقوله: ﴿ كَاللَّهُ رُجُونِ ٱلْقَدِيمِ ﴾ [يس: ٣٩] وبالثاني ما يريده الفلاسفة بالقدم، فالصدق ظاهر في القضيتين مع اتحاد اللفظ.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَكِكَ . اللّهُ ٰ رَمَى ﴾ [الأنفال: ١٧] فلا تناقض بين نفي الرمي وإثباته للرسول، لأن المراد ما أنت الذي أصبت فقتل، فالمحمول في الذي أصبت فقتل، فالمحمول في الحقيقة مختلف بين القضيتين وإن اتحد اللفظ في الظاهر، فالرمي الأول منصرف

⁽١) فإن اتحد اللفظ دون المعني لم يتناقضا، كقولك: النور مدرك بالبصر وغير مدرك بالبصر، إذا أردت بأحدهما الضوء وبالآخر العقل؛ فلا يتحقق التناقض بينهما لصدق القضيتين المختلفتين في الإيجاب والسلب، ولذلك لا يتناقض قول الفقهاء: المضطر مختار، المضطر ليس بمختار، وقولهم: المضطر آثم المضطر ليس بآثم، إذ قد يعبر بالمضطر عن المرتعد.

⁽٢) ولذلك لم يتنافض قولهم: المكره مختار، المكره ليس بمختار؛ لأن لكلمة (مختار) أكثر من معنى.

إنى النتيجة والحقيقة، والرمي الثاني منصرف إلى صورة العمل فقط دون آثاره. (١) المشرط الثالث:

أن تتحد الإضافة في الأمور الإضافية^(٢).

فإنك لو قلت زيد أب وزيد ليس بأب، لم يتناقضا إذ يكون أبا لبكر ولا يكون أبا لجالد وكذلك تقول زيد أب زيد ابن، فلا يتعدد بالإضافة إلى شخصين، والعشرة نصف والعشرة ليست بنصف أي بالإضافة إلى العشرين والثلاثين؛ وكما يقال المرأة مولي عليها المرأة غير مولي عليها، وهما صادقان بالإضافة إلى النكاح والبيع لا إلى شيء واحد، وإلى العصبة والأجنبي لا إلى شخص وإحد.

ومن ذلك قول الشاعر:

ينام بإحدى مقلتيه ويتقي بأخرى الأعادي فهو يقظان هاجع (٣)

(١) ضوابط المعرفة (ص١٦٠).

(٢) الإضافة: مصدر فعله أضاف، على وزن أفعل. ومن معاني الإضافة في اللغة: ضم الشيء إلى الشيء، أو إسناده أو نسبته. والإضافة عند النحاة: ضم اسم إلى اسم على وجه يفيد تعريفا أو تخصيصا. والإضافة عند الحكماء هي: نسبة متكررة، بحبث لا تعقل إحداهما إلا مع الأخرى، كالأبوة والبنوة. أما الإضافة في اصطلاح الفقهاء: فلا تخرج في معناها عن المعاني اللغوية السابقة، وهي الإسناد والنسبة وضم الشيء إلى الشيء. الموسوعة الفقهية (٥/ ٦٦).

(٣) جاء البيت في الموسوعة الشعرية، في ديوان حميد بن ثور الحلالي العامري المتوفى سنة
 ٣٠هـ كما في ترجمته من الموسوعة، من قصيدة ميمية له في وصف ذئب، و مطلعها:

تَرى رَبَّهُ البَهِمِ الفِرارَ عَشِيَّةً تَرى رَبَّهُ البَهِمِ الفِرارَ عَشِيَّةً

الجورار عوسيه

والبيت آخر القصيدة وقبله:

أَكلتَ طَعاماً دونَهُ وَهوَ جائِعُ وَمدَّد مِنهُ صُلبَه وَهوَ بائِعُ

إذا ما عدا في بَهمِها وَهوَ ضائِعُ

وَنِمتَ كَنَومِ الفَهدِ عَن ذي حَفيظَةٍ وبعده: إذا قام أُلقى بوعَه قدرَ طولِهِ

فقوله: هو يقظان - هو نائم، لا تناقض بينها، لأن المراد هو يقظان بالإضافة إلى أخري، وكما نقول: زفير الإنسان بالإضافة إلى أخري، وكما نقول: زفير الإنسان بارد - زفير الإنسان ساخن؛ لأن الزفير بارد بالنسبة للشاي الساخن، وساخن بالنسبة لجو الشتاء البارد.

الشرط الرابع:

أن يتساويا في القوة والفعل^(١). **الشرط الخامس:**

التساوي في الجزء والكل^(٢). **الشرط السادس:**

التساوي في الزمان^(٣).

وممن نسبه إلى حميد بن ثور صاحب شرح ديوانُ المتنبي في (٢/ ٣٥٦) .

وقد اشتهر البيت على الألسنة بلفظ:

ينام بإحدى مقلتيه ويتقي بأخرى الأعادي فهو يقظان نائم

وهو منسوب في الموسوعة الشعرية للشاعر التونسي حمودة بن عبد العزيز المتوفى سنة ١٢٠٢هـ من قصيدة غزلية له مطلعها: وَظبى سطت ألحاظه أي سطوة

فَعشاقه منهم حصيد وَقائم.

- (١) فإنك تقول: الماء في الكوز مُرو، أي بالقوة؛ وليس الماء بمرو أي بالفعل؛ والسيف في الغمد قاطع وليس بقاطع.
- (٢) فإنك تقول الزنجي أسود والزنجي ليس بأسود، أي ليس بأسود الأسنان؛ وعنه نشأ الغلط، حيث قيل إن العالمية حال لزيد بجملته لأن زيدا عبارة عن جملته ولم يغرف أنا إذا قلنا زيد في بغداد لم نعن به أنه في جميع بغداد بل في جزء منها وهو مكان يساوي مساحنه.
- (٣) الزمان هو: كل أمر متجدد يقدر به متجدد آخر، مثل: الآنات المتجددة، والدقائق المتجددة، والليالي المتجددة والشهور المتجددة. ذريعة الامتحان (٧٥)، وقد اشترطوا

يقول الشنقيطي رحمه الله: وبه -هذا الشرط- يظهر غلط جماهير علماء الأصول في قولهم: إن المتواترات لا تنسخ بأخبار الآحاد الثابت تأخرها عنها، وكلاهما حق مع أن خبر الواحد المتأخر عن المتواتر لا يناقضه، لاختلاف زمنها، وكلاهما حق في وقته، فقوله تعالى: ﴿قُل لا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَى مُحُرَّمًا عَلَىٰ طَاعِمِ يَطَعَمُهُ مَهُ [الأنعام: ١٤٥] الآية، إذ أنزل بعده بأكثر من سبع سنين تحريم الحمر الأهلية بخيبر مثلا، فلا يكون تحريم الحمر الطارئ بعد الآية بسنين مناقضا لها، لأنها وقت نزولها لم يكن محرما إلا ما ذكر فيها من المحرمات الأربعة، وتحريم الحمر طارئ بعد ذلك، فالآية صادقة في وقتها وأحاديث تحريم الحمر صادق في وقتها، فتبين أن التحقيق الذي لا شك فيه هو جواز نسخ المتواتر بأخبار الآجاد الثابت تأخرها عنه لعدم المنافاة مع اختلاف الزمن (۱)

الشرط السابع:

التساوي في المكان (٢). لأنها لو اختلفتا في المكان لم تتناقضا لصدقهما عند انتفاء هذا الشرط، كقولنا: زيد نائم في البيت، وزيد ليس بنائم في السوق.

الشرط الثامن:

أن يتساويا في الشرط، وذلك أنها لو اختلفا في الشرط لم تتناقض؛ لصدقهما، كقولنا: هذا الجسم مفرق للبصر بشرط كونه أبيض، وهذا الجسم

هذا الشرط لأنك تقول: العالم حادث والعالم ليس بحادث، أي هو حادث عند أول وجوده وليس بحادث قبله ولا بعده بل قبله معدوم وبعده باق والصبي تنبت له أسنان والصبى لا تنبت له أسنان، ونعنى بأحدهما السنة الأولى وبالآخر التي بعدها.

⁽١) آداب البحث والمناظرة (٦٤).

⁽٢) المكان لغة: ما يعتمد عليه، وعرفه المتكلمون بأنه: بعد موهوم يشغله الجسم. (ذريعة الامتحان (٧٥).

ليس مفرقا للبصر بشرط كونه أسود، فإن هاتين القضيتين صادقتان لاختلافهما في الشرط. (١)

ويندرج في اتحاد الموضوع، وحدة الشرط، والجزء، والكل.

ويندرج في اتحاد المحمول، وحدة الزمان، والمكان، والإضافة، والقوة، والفوة، والفعل. (٢)

وإجمالا فإن التناقض بين القضيتين يتحقق بالوحدة في شيء واحد، وهو النسبة الحكمية، بين المحكوم عليه وبين المحكوم به، بأن تكون النسبة المثبتة هي بعينها النسبة المنفية، لأنه لو اختلف فيها لم تتحد النسبة التي هي مورد الإيجاب والسلب فيها، ولو لم تتحد النسبة لم يتحقق التناقض بينها لصدقها علي هذا التقدير، وهذا الجمع للفارابي (").

وفي ذريعة الامتحان: «قول الفارابي أسهل للضبط».(^{؛)}

قال الغزالي بعد عرض شروط التناقض: وبالجملة فالقضية المتناقضة هي: التي تسلب ما أثبتته الأولي بعينه عما أثبتته بعينه، وفي ذلك الوقت، والمكان، والحال، وبتلك الإضافة بعينها، وبالقوة إن كان ذلك بالقوة، وبالفعل إن كان ذلك بالفعل، وكذلك في الجزء والكل، وتحصيل ذلك بأن لا تخالف القضية

⁽١) تحرير القواعد المنطقية (١٢٠)، وذريعة الامتحان (٧٦)، وضوابط المعرفة (١٥٩، ١٦٠).

⁽٢) الرسالة الشمسية للكاتبي، مع التحرير (١١٩).

⁽٣) هو العلامة محمد بن محمد بن طرخان، أبو نصر الفارابي، ولد سنة ٢٦٠هـ على الراجح، من أكبر الفلاسفة، ومن مؤلفاته: الفصوص، وأغراض ما بعد الطبيعة، وغيرها، وتوفي سنة ٣٣٩هـ. راجع وفيات الأعيان (٢/ ٧٦)، طبقات الأطباء (٢/ ١٣٤-

⁽٤) ذريعة الامتحان (٧٧)، آداب البحث والمناظرة (٦٤).

النافية المثبتة إلا في تبديل النفي بالإثبات فقط(١).

ومما نحقق فيه الشروط قوله تعالى: ﴿ وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَا تَأْتِينَا ٱلسَّاعَةُ مَا اللَّهُ اللَّهُ ال قُلْ بَلَىٰ وَرَبَى ۚ لَتَأْتِيَنَّكُم ﴾ [سبأ: ٣] فالقضية: لا تأتينا الساعة، ومقابلها: بلي وربي لتأتينكم

الموضوع والمحمول فيهما متحدان من كل الوجوه، فالموضوع هو الساعة، والمحمول هو إتيانها للمتكلمين في الأولي وهم أنفسهم المخاطبون بأنها تأتيهم في مقابلتها الثانية.

والاختلاف الوحيد بينهم هو الاختلاف في الكيف (السلب والإيجاب) فقط (لا تأتينا)، (لتأتينكم)، وضبط القضيتين في التعبير التالي:

الساعة لا تأتينا تقابلها الساعة تأتيكم

وكلمة ﴿ بَلَى ﴾ في الجواب تكذيب لقضيتهم وإثبات لنقيضها، والقسم للتأكيد، والقضيتان متناقضتان، وإحداهما كاذبة حتما وهي قولهم ﴿ لَا تَأْتِينَا السَّاعَةُ ﴾ لأنها نقبض الصادقة حتما وهي: ﴿ لَتَأْتِينَا صُحُم ﴾ (٢).

القضايا ونقيضها

بعد تعريف التناقض، وذكر شروطه، أذكر أنواع القضايا المختلفة ونقيضاتها بإيجاز:

نقيضها	القضية
القضية الموجبة الكلية	القضية السالبة الجزئية
القضية الموجبة الجزئية	القضية السالبة الكلية
القضية السالبة الكلية	القضية الموجبة الجزئية

⁽١) المستصفى للغزالي (١/ ١١١-١١٢)، ذريعة الامتحان (ص٧٥).

⁽٢) ضوابط المعرفة (ص١٥٨).

القضية الموجبة الكلية

قال الأخضري(١) في السلم(٢)

تناقض خلف القضيتين في في المناقض خلف المناقض خلف المناقض في المناقض ا

وإن تكـــن سـالبة كـليـــة

ثانيا: التقابل بالتضاد

تعريف الضد:

القضية السالبة الجزئية

الضد لغة هو: النظير والكف، والجمع: أضداد، ويقال: ضاده مضادة إذا باينه وخالفه، والمتضادان: اللذان لا يجتمعان كالليل والنهار ذكره المصباح. وقال الراغب: قال قوم الضدان هما الشيئان اللذان تحت جنس واحد، وينافي كل واحد منهما الآخر في أوصافه الخاصة، وبينهما أبعد البعد، كالسواد والبياض، والشر والخير، وما لم يكونا تحت جنس واحد لا يقال لهما ضدان، كالحلاوة والحركة. قالوا: والضد هو أحد المتقابلات، فإن المتقابلين هما الشيئان المختلفان للذات، وكل واحد قبالة الآخر، ولا يجتمعان في شيء واحد في وقت واحد وذلك أربعة أشياء: الضدان، كالبياض والسواد، والمتناقضان مثل الوجود

⁽۱) هو العلامة عبد الرحمن بن محمد الأخضري، ولد سنة ۹۱۸ هـ على الراجح، فقيه مالكي منطقي، ومن مؤلفاته: متن السلم المنورق في علم المنطق نظمه وهو في سنة الحادية والعشرين، وغيرها، وتوفي سنة ۹۸۳هـ. راجع هدية العارفين (۱/۲۱ه)، كشف الظنون (۲/۸۹).

⁽٢) حاشية الياجوري (ص٥٦٥، ٥٧).

والعدم والبصر والعمي والموجبة والسالبة في الأخبار، نحو كل إنسان هها، وليس كل إنسان هها، وكثير من المتكلمين وأهل اللغة يجعلون كل ذلك من المتضادات. (١)

تعريف التضاد في الاصطلاح:

هو: كون صدق إحدى القضيتين يقتضي كذب الأخرى حتما، مع كون كذب إحداهما لا يحتم صدق الأخرى.

وتوضيح هذا التعريف يعلم مما سبق في الكلام على التناقض^(۱)، فأغنى عن ذكره هنا، وقد جيىء بالفصل الأخير للتفريق بين التناقض والتضاد، فكذب إحدى المتناقضتين يقتضي صدق الأخرى حتها، بخلاف التضاد فلا يستلزم ذلك لاحتهال أن يكون الواقع على خلافهها جميعا، فتكونان عندئذ كاذبتين.^(۱)

أو هو: التقابل بين القضيتين الكليتين المختلفتين في الكيف فقط (١٠).

فانحصر وقوع التضاد في الكليتين: السالبة والموجبة

ولتوضيح التضاد أقول: الاسم والفعل والحرف باصطلاح النحاة ثلاثة ألفاظ متضادة المدلول^(٥)، فإذا أتينا بقضيتين كليتين إحداهما سالبة والأخرى موجبة، والموضوع فيهما واحد، والمحمول واحد من هذه الثلاثة فللقضيتين احتالان:

⁽۱) المفردات (ضد) (ص ۳۰۱، ۳۰۲)، المصباح المنير (ص۳۵۹)، مختار الصحاح (ض د د) (ص٤٦٢).

⁽٢) وذلك في البند (أولاً) السابق على هذا البند مباشرة.

⁽٣) انظر: ضوابط المعرفة (١٦٨)، وانظر: المرشد السليم (ص١٢٦)، والمنطق الصوري د/سامي النشار (ص٣١٦).

⁽٤) المرشد السليم (ص١٣٢)، المنطق الصوري د/ علي سامي النشار (ص٢١٦).

⁽٥) انظر: شرح شذور الذهب (١٧)

الأول: صدق إحداهما وكذب الأخرى.

والثاني: كذب القضيتين.

ومثال ذلك:

المثال الأول:

القضية : كلية موجبة

مثالها : كل كلمة «ليس» في لغة العرب «فعل»

حكمها : صادقة

الضد : لم ترد قط كلمة «ليس» في لغة العرب فعلا

نوع القضية : كلية سالبة

حكمها : كاذبة

الحكم : ثبت صدق إحدى القضيتين فثبت كذب الأخرى

المثال الثاني:

القضية : كلية موجبة

مثالها : كل كلمة «ما» في لغة العرب اسم

حكمها : كاذبة

الضد : لم ترد قط كلمة «ما» في لغة العرب اسما

نوع القضية : كلية سالبة

حكمها : كاذبة

الحكم : ثبت كذب القضيتين معا فلم يكن كذب إخداهما

مستلزما لصدق الأخرى

وتمثيلا لهذه العلاقة من الأحكام الشرعية أقول:

المثال الأول:

القضية : كلية موجبة

مثالها : كل ذكر لله فهو من جنس الصلاة

حكمها : صادقة

الضد : لم يكن قط ذكر الله من جنس الصلاة

نوع القضية : كلية سالبة

حكمها : كاذبة

الحكم : ثبت صدق إحدى القضيتين فثبت كذب الأخرى

المثال الثاني:

القضية : كلية موجبة

مثالها : كل جلوس للتشهد في الصلاة فهو ركن

حكمها : كاذبة

الضد : لم يكن قط الجلوس للتشهد ركنا في الصلاة

نوع القضية : كلية سالبة

حكمها : كاذبة

الحكم : ثبت كذب القضيتين معا فلم يكن كذب إحداهما

مستلزما لصدق الأخرى

حكم القضيتين المتضادتين:

لعرفة الحكم في القضيتين المتضادتين ننظر في الموضوع والمحمول من حيث الأعم والأخص: فإذا كان موضوع القضيتين أخص من المحمول صدقت إحداهما وكذبت الأخرى، وإذا كان موضوع القضيتين أعم المحمول كذبت القضيتان جميعا، كما يتضح من المثالين التاليين:

المثال الأول:

القضية الأولى : كل طالب بكلية الشريعة مسلم

نوعها : كلية موجبة

القضية الثانية : لا واحد من طلاب كلية الشريعة مسلم

نوعها : كلية سالبة

الموضوع : طالب كلية الشريعة

المحمول : مسلم

الأعم والأخص : المحمول أعم من الموضوع

الحكم : إذا ثبت صدق إحدى القضيتين ثبت كذب الأخرى

وقد صدقت القضية الأولى فتكون الثانية كاذبة قطعا

المثال الثاني:

القضية الأولى : كل مسلم طالب بكلية الشريعة

نوعها: كلية موجبة

القضية الثانية : لا واحد من المسلمين طالب بكلية الشريعة

نوعها : كلية سالبة

الموضوع : مسلم

المحمول : طالب كلية الشِريعة

الأعم والأخص : الموضوع أعم من المحمول

الحكم : تكذب القضيتان جميعا

الخلاصة:

يتبين لنا مما سبق: أن القضيتين المتضادتين لا تصدقان معا، ولكنها قد تكذبان معا(١)

⁽١) المرشد السليم/ ١٣٢، ١٣٣)، وضوابط المعرفة (١٧٠) والحكم فيه مطلق والتقييد من المرشد.

وأن التقابل بين الكلية الموجبة والكلية السالبة هو من قبيل تقابل التضاد. (١)

ويتفق التضاد مع التناقض في عدم الاجتهاع، فالمتناقضان لا يجتمعان والمتضادان لا يجتمعان أيضاً.

ويختلفان في الارتفاع فالمتناقضان لا يرتفعان، والمتضادان قد يرتفعان.

ثالثاً: التقابل بالدخول تحت التضاد

يعرّف التقابل بالدخول تحت التضاد على أنه: التقابل بين القضيتين الجزئيتين المختلفتين في الكيف^(٢).

وهو بهذا عكس ما ذكر في التضاد من حيث الكم؛ لأن هذا يتعلق بالجزئيتين، وذاك يتعلق بالكليتين، وهو في حقيقته نوع من التضاد، لأنه يبنى على اختلاف الكيف، فلا يتحقق إلا بكون إحدى القضيتين سالبة والأخرى موجبة، فاختير له اسم «الدخول تحت التضاد» ليتميز عن التضاد الاصطلاحي. (٦)

إذا فالدخول تحت التضاد مختص بالقضيتين: الجزئية الموجبة والجزئية السالبة، وكل منها تقابل الأخرى تحت هذا المسمى في اصطلاح المناطقة.

حكم القضيتين الداخلتين تحت التضاد:

١- أن تصدق إحداهما وتكذب الأخرى في كل قضية يكون موضوعها
 أخص من محمولها.

٢- وتصدقان معا إذا كان الموضوع أعم من المحمول.

⁽١) ضوابط المعرفة (١٧٠).

⁽٢) المرشد السليم (ص١٣٣).

⁽٣) انظر: المرشد السليم (١٣٣)، وضوابط المعرفة (١٧١).

٣- لكن القضيتين الداخلتين تحت التضاد لا تكذبان معا. (``

كما يتضح من الأمثلة التالية:

المثال الأول:

القضية الأولى : بعض الصلوات عبادة

نوعها : جزئية موجبة

القضية الثانية : بعض الصلوات ليس عبادة

نوعها : جزئية سالبة

الموضوع : الصلوات

المحمول : عبادة أ

الأعم والأخص: الموضوع أخص من المحمول

الحكم : تصدق إحدى القضيتين وتكذب الأخرى، وقد

صدقت الأولى فتكذب الثانية.

المثال الثاني:

القضية الأولى : بعض المسلمين طلاب بكلية الشريعة

نوعها : جزئية موجبة

القضية الثانية : بعض المسلمين ليسوا طلابا بكلبة الشريعة

نوعها : جزئية سالبة

الموضوع : المسلمين

المحمول : طلاب كلية الشريعة

الأعم والأخص : الموضوع أعم من المحمول

الحكم : تصدق القضيتان جميعا

(١) المُرشد السليم (ص١٣٣).

والخلاصة: أن الدخول تحت التضاديتم بين الجزئية الموجبة، والجزئية السالبة، وأن القضيتين الداخلتين تحت التضاد لا تكذبان معا، وقد تصدقان معا^(١).

رابعا: التقابل بالتداخل

هو: التقابل بين القضيتين المتحدتين في الكيف، والمختلفتين في الكم (٢)، فانحصر في تقابل الكلية الموجبة مع الجزئية الموجبة، والكلية السالبة مع الجزئية السالبة.

حكم القضيتين المتداخلتين:

إذا صدقت الكلية صدقت الجزئية المتداخلة معها، لا العكس، فقد تصدق الجزئية ولا تصدق الكلية.

إذا كذبت الجزئية كذبت الكلية المتداخلة معها، لا العكس، فقد تكذب الجزئية (٣).

وسأضرب الأمثلة التالية:

المثال الأول:

القضية الأولى : كل مسلم يشهد أن لا إله إلا الله

نوعها : كلية موجبة

حكمها : صادقة

القضية الثانية : بعض المسلمين يشهدون أن لا إله إلا الله

نوعها : جزئية موجبة

حكمها : صادقة

الحكم : صدق الكلية يستلزم صدق الجزئية المتداخلة

معها من باب أولي

⁽١) المنطق وأشكاله د/ محمد عزيز نظمي سالم (ص١٠٠)، وضوابط المعرفة (ص١٧٢).

⁽٢) المرشد السليم (ص١٣٣).

⁽٣) انظر: المنطق وأشكاله (ص١٠٠)، وضوابط المعرفة (ص١٧٤).

المثال الثاني:

القضية الأولى : كل مسلم لا يؤدي الزكاة

نوعها : كلية سالبة

حكمها : كاذبة

القضية الثانية : بعض المسلمين لا يؤدون الزكاة

نوعها : جزئية سالبة

حكمها : صادقة

الحكم : كذب الكلية لا يستلزم كذب الجزئية المتداخلة معها

المثال الثالث:

القضية الأولى: بعض المسلمين يسجد للصنم

نوعها : جزئية موجبة

حكمها : كاذبة

القضية الثانية : كل المسلمين يسجدون للصنم

نوعها : كلية موجبة

حكمها : كاذبة

الحكم : كذب الجزئية يستلزم كذب الكلية المتداخلة معها من

باب أولي

المثال الرابع:

القضية الأولى بعض المسلمين يصلى في النعلين

نوعها جزئية موجبة

حكمها صادقة

القضية الثانية : كل المسلمين يصلون في النعلين

نوعها : كلية موجبة

حكمها : كاذبة

الحكم : صدق الجزئية لا يستلزم صدق الكلية المتداخلة

معها^(۱)

خامسا: العكس (الاستدلال بالتكافؤ)

العكس لغة: مطلق القلب والتبديل، بجعل أول الشيء آخره وأعلاه أسفله، والعكس في اصطلاح المناطقة أنواع:

۱ – عنکس مستو .

٢ – عكس نقيض موافق.

٣-عكس نقيض مخالف.

وعكس النقيض بقسميه يهمله معظم المناطقة، فلا يذكرونه (٢)، ولا يكترثون ببيانه، والذين يذكرونه لا يكترثون بالتمثيل له، للاستغناء عنه بأقسام الاستدلال الأخرى فهو مركب من عكس ونقص، فيتحول إلى مجرد اصطلاح غير منتج مع صعوبة تطبيقه وتصويره (٣)، لذا يلزمنا الكلام عن العكس المستوى فقط، وهو: جعل الموضوع محمولا وجعل المحمول موضوعا، مع بقاء السلب والإيجاب بحاله (٤).

إذاً فمقصود المناطقة من العكس ليس تحويل السلب إلى إيجاب كها هو المتبادر من الكلمة، وإنها مقصودهم التبديل بين الموضوع والمحمول.

⁽۱) انظر أمثلة أخرى في: ضوابط المعرفة (ص١٧٥-١٧٨)، وطرق الاستدلال للباحسين (ص٢٢٠،٢١٩).

⁽٢) ضوابطُ المعرفة (١٩٧)، وانظر: شرح الملوي على السلم (ص١١٢)، وإتحاف الطلبة (ص٤٤).

⁽٣) انظر: ضو ابط المعرفة (ص٩٧٩).

⁽٤) انظر: شرح الملوي على السلم (ص١١٧)، وإتحاف الطلبة (ص٤٤).

ضوابط العكس المفيد في الاستدلال:

بعد استقراء أحوال القضايا بعد عكسها تبين أنه لا تكون نتيجة العكس صادقة إلا إذا اجتمعت ثلاث شروط:

الشرط الأول: اتحاد الكيف في القضيتين (الأصل وعكسها).

الشرط الثاني: عدم استغراق حد في القضية (العكسية) لم يكن مستغرقاً في أصلها.

الشرط الثالث: ألا تكون القضية شرطية منفصلة (١)

أمثلة للعكس:

نوعها	القضية الثانية (العكس)	نوعها	القضية الأولى (الأصل)
شخصية موجبة		شنخصية موجبة	(04)
وهي شخصية	خاتم النبيين هو محمد	وهي شخصية	محمد خاتم النبيين
الحدين		الحدين	
شخصية سالبة		شخصية سالبة	*
وهي شخصية	ليس أبو زيد محمداً	وهي شخصية	محمدليس أبا زيد
الحدين		الحدين	
جزئية موجبة	بعض العبادة صلاة	كلية موجبة	كل صلاة عبادة
جزئية موجبة	بعض المستحب	جزئية موجبة	بعض النذر
	نذر	جرنية <i>سوجب</i> 	مستحب

أثر العكس في الاستدلال:

إذا أتقنت قواعد العكس أمكننا الاستفادة منه في الاستنباط والاستدلال،

(١) انظر: ضو ابط المعرفة (ص ١٨٥).

لأن النفي قد يشمل على بيان حكم بلفظ واضح وصريح، وبتطبيق قواعد العكس يثبت حكم المسكوت عنه، ويكون الاستنباط صحيحاً، ويمكن تصوير ذلك في المثال التالى:

نوعها	القضية الثانية (العكس)	نوعها	القضية الأولى (الأصل)
جزئية	بعض ما یجب	كلية موجبة	کل ما نہی عنه یجب
موجبة	اجتنابه منهی عنه		اجتنابه
جزئية	بعض ما يجب فعله	جزئية موجبة	بعض ما أمرنا به يجب
موجبة	أمرنا به		فعله

وهذه الفائدة تجري في التناقض والتضاد كالعكس سواء بسواء، فإتقان أحكام كل منها يتبين الاستنباط الصحيح لحكم المسكوت عنه من عدمه. والله أعلم. (١)

علاقة الأسلوب الخبرى بالاستدلال المباشر:

سبق أن الاستدلال المباشر هو استنتاج قضية خبرية مجهولة من قضية خبرية معلومة (٢)، والقضايا كلها أساليب خبرية كها تقدم في مسائل سابقة، ولذلك فإن الأسلوب الخبري يختص دون قسيمه الإنشائي بالاستدلال المباشر، ومن تأمل النصوص الشرعية وجد فيها إشارة إلى الاستدلال المباشر، فمن ذلك الأمثلة التالية:

⁽۱) المنطق الصوري والرياضي د/عبد الرحمن بدوي (ص١٤٠)، والمنطق الصوري د/سامي النشار (ص١٣١).

⁽٢) وذلك في المسألة السابقة على هذه.

المثال الأول:

قول الحق تبارك وتعالى: ﴿ قُلْ مَن يَرْزُقُكُم مِنَ ۖ ٱلسَّمَاوَاتِ وَٱلْأَرْضِ قُلْ اللّهُ أَوْلِ ضَلَالٍ مُّيِرِ ﴾ [سبأ: ٢٤]، وقد قُلِ اللّهُ وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُم لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُّيرِ ﴾ [سبأ: ٢٤]، وقد سبق ذكره في صدر المسألة السابقة، ونضيف هنا: أن هذا تقابل بالتناقض، فالمسلم يقول: الله -عز وجل- هو الرزاق الأوحد، الذي لا شريك له، ولا يُسأل غيره»، والمشرك يقول: ليس كذلك، والنقيضان لا يجتمعان ولا يرتفعان، فلا بد من صدق أحد القولين وكذب الآخر.

المثال الثاني:

قول الحق تبارك وتعالى: ﴿ وَمِنَ ٱلْأَعْرَابِ مَن يَتَّخِذُ مَا يُنفِقُ مَغْرَمًا وَيَهَرَبَّصُ بِكُرُ ٱلدَّوَآيِرَ ﴾ [التوبة: ٩٨]. ينظم على طريقة المناطقة في صورة قضية جزئية موجبة فيقال: بعض الأعراب منافق يكره الإنفاق ويجب الضرر للمسلمين، ويستدل بها مباشرة على أن بعض الأعراب مؤمن بالله مخلص في الإنفاق، وذلك عبر أحكام التقابل التي سبق بيانها، وهذا متبادر، وقد أثبته قول الله حتبارك وتعالى -: ﴿ وَمِر ـ الله عَمْرابِ مَن يُؤْمِر أَله وَالْيَوْمِ ٱلْاَخِرِ التوبة: ٩٩].

المثال الثالث:

قول الخق - تبارك وتعالى -: ﴿ فَمَاذَا بَعْدَ ٱلْحَقِّ إِلَّا ٱلضَّلَالُ ﴾ [يونس: ٣٦]، فإنه يدل على أنه إذا ثبت صدق أحد النقيضين دل على كذب الآخر.

وقد ذكر العلماء مسائل يمكن تخريجها على الاستدلال المباشر، فمن ذلك قولهم: إن من اجتهدوا في القبلة فلم يتفقوا على جهة يصلي كل منهم منفردا، لاعتقاده صحة صلاة نفسه وبطلان صلاة غيره، ومن كان غير مجتهد في القبلة جاز له الاقتداء بالأوثق عنده.

والفرق بينهما: أن المجتهد قد أثبت صحة صلاة نفسه وبطلان صلاة غيره، بخلاف المقلد. رَفْعُ معبر (لرَّحِمْ إِلَى الْمُجَنِّرِي (سِلنَمَ (لِنَهِمُ (لِفِرُوفَ بِسَ



المطلب الثاني اثر الأسلوب الخبري في الاستدلال غير الباشر

وفيه ثمان مسائل:

المسألة الأولى : مفهوم الاستدلال غير المباشر وأنواعه إجمالا

المسألة الثانية : القياس المنطقي وأنواعه

المسألة الثالثة : القياس الشرطي

المسألة الرابعة : القياس الاقتراني وأشكاله

المسألة الخامسة : القياس الاستثنائي

المسألة السادسة : الاستقراء وأنواعه وثمرته

المسألة السابعة : التمثيل

المسألة الثامنة : مراتب الحجج

رَفْعُ بعبر (لرَّعِلِي (النَّجْرَي (سِلنَمُ (لِنَبْرُمُ (الِفِرُوفِي بِسَ

المسالة الأولى مفهوم الاستدلال غير المباشر وأنواعه

تمهيد

ذكرنا فيها مضى أن الاستدلال نوعان: مباشر، وغير مباشر، وقد تقدم الكلام على النوع الأول، وأبدأ الآن في بيان النوع الثاني.

تعريف الاستدلال غير المباشر:

الاستدلال غير المباشر هو استنتاج قضية خبرية مجهولة من قضايا خبرية أخرى معلومة، وبعبارة أوضح: هو الذي يحتاج فيه الباحث إلى أكثر من قضية، حتى بصل إلى النتيجة المطلوبة (١).

فإذا قلنا: فلان مشرك، وكل مشرك لا يجوز أن يعمر مساجد الله

واستنتجنا من ذلك أن: فلانا لا يجوز له أن يعمر مساجد الله، فهذا استدلال غير مباشر؛ لأنه تم استنتاج قضية من قضيتين، وقد سبق أن الاستدلال المباشر استنتاج قضية من قضية واحدة، فظهر الفرق بين نوعي الاستدلال عند المناطقة.

أنواع الاستدلال غير المباشر:

كما أن الاستدلال المباشر له أقسام فإن الاستدلال غير المباشر له أقسام أيضا، وقد اصطلح المناطقة على أنها ثلاثة استدلالات عقلية هي:

١ – القياس، ويقسمه المناطقة إلى: قياس اقتراني وقياس استثنائي، ويختلف مصطلح المناطقة في القياس عن مصطلح الأصوليين، كما سيتبين قريبا.

٢- الاستقراء، وهو الاستدلال الاستنباطي.

٣- التمثيل وهو الموافق لمصطلح الأصوليين في القياس. (٢)

وهذه الاستدلالات الثلاثة هي موضوع المسائل الثلاث التالية إن شاء الله تعالى.

⁽١) المرشد السليم (ص١٢٧).

⁽٢) صَوابِط المعرفة (١٨٩)، والمرشد السليم (١٤١)، والمنطق الصوري (١٣٧).

المسألة الثانية القياس المنطقي وأنواعه

القياس في اللغة:

التقدير والمساواة، تقول قست الشيء بالشيء إذا قدرته به فساواه، وقست النعل بالنعل، إذا قدرته به، وفلان لا يقاس بفلان يعنى: لا يساويه.

وهل هو حقيقة في التقدير مجاز في المساواة، أو العكس، أو فيهما؟ خلاف بين العلماء (١).

وفي اصطلاح المناطقة:

قول مؤلف من قضايا متى سلمت لزم عنها لذاتها قول آخر(٢).

شرح التعريف:

قول جنس شامل لجميع الأقوال المعقولة والملفوظة، فإن أريد بالقياس المعقول، فيراد القول المعقول، وإن أريد به الملفوظ، فيراد به الملفوظ.

مؤلف من قضايا: فصل أول ليخرج: اللفظ المفرد.

واستنتاج نتيجة من قضية واحدة بالنقض أو التضاد.

والمراد بالقضايا القضيتان فأكثر؛ لأن القياس يتركب من قضيتين غالبا(٣).

متى سلمت لزم: فصل ثان، وكلمة: سلمت بالتشديد؛ ليشمل التعريف القياس المؤلف من مقدمات صادقة، ومن مقدمات كاذبة.

والمراد باللزوم ما يعم البين وغير البين ليشمل القياس المركب من جميع

⁽١) مادة (قيس) في: لسان العرب (٥/ ٣٧٩٣-٤ ٣٧٩)، والوسيط (٢/ ٨٠٠).

⁽۲) تحرير القواعد المنطقية (۱۰۲) وانظر: حاشية الباجوري (٦٠)، إيضاح المبهم (١٢)، المرشد السليم (١٤٢).

⁽٣) النجاة (٤٣/١)، ونحرير القواعد المنطقية (١٣٨، ١٣٩)، وحاشية الباجوري على السلم (٦٠)، وإتحاف الطلبة (٥٢)، وانظر أيضًا: المرشد (١٤٣).

الأشكال، فإن ما عدا الشكل الأول استلزامه للنتيجة غير بين.

وقد احترز به عما لا ينتج من أنواع الاستدلال كالضروب العقيمة، والاستقراء غير التام (١).

وكلمة قول آخر -في التعريف- المراد بها: النتيجة.

أقسام القياس المنطقى

القياس المنطقي ينقسم باعتبار عدد القضايا التي يتكون منها إلى قسمين (٢): الأول: القياس البسيط.

الثاني: القياس المركب.

تعريف القياس البسيط:

هو ما يتركب من قضيتين (٣).

مثاله: النذر عبادة، وكل عبادة لا تُعلم إلا من قِبل الوحي.

تعريف القياس المركب:

هو ما يتركب من ثلاث قضايا فأكثر.

والتحقيق أنه ليس قياسا واحدا ولكنه أكثر من قياس واحد.

وهو قسمان:

الأول: موصول النتائج، وهو ما صرح بالنتيجة فيه.

مثاله: كل إنسان حيوان، وكل حيوان جسم، فكل إنسان جسم، وكل جسم متحيز، فكل إنسان متحيز. وسمي موصول النتائج لوصل نتائجه بمقدماته.

الثاني: مفصول النتائج، وهو ما لم يصرح بالنتيجة فيه.

⁽١) النجاة. (٣/١)، وتحرير القواعد المنطقية (١٣٨، ١٣٩)، وحاشية الباجوري على السلم (٦٠)، وإتحاف الطلبة (٥٢)، وانظر: أيضًا المرشد (١٤٣).

⁽٢) حاشية الباجوري (ص ٦١)، المرشد السليم (ص ١٤٣).

⁽٣) حاشية الباجوري (ص٦١)، المرشد السليم (ص٦١٣-١٤٤).

مثاله: النباش آخذ للمال خفية، وكل آخذ للمال خفية فهو سارق، والسارق تقطع يده، فالنباش تقطع يده. وسمي مفصول النتائج لفصل نتائجه عن مقدماته. (۱)

وينقسم القياس باعتبار اشتماله على الاستثناء وعدم ذلك إلى قسمين:

الأول: القياس الاستثنائي.

الثاني: القياس الاقتراني.

لأنه إما أن تشتمل مقدماته على عين النتيجة أو نقيضها، أو: لا تشتمل، فالأول: الاستثنائي، والثاني الاقتراني (٢)

القياس الاقتراني: هو الذي لا تذكر النتيجة ولا نقيضها في المقدمتين، مثل: كل بدعة ضلالة، وكل ضلالة في النار، فكل بدعة في النار (٣)

والقياس الاستثنائي: هو الذي تكون النتيجة أو نقيضها مذكورا فيه بالفعل، مثاله: إن كان النبيذ مسكرا فهو حرام، لكنه مسكر، ينتج: فهو حرام، أو: إن كان النبيذ مباحا فهو ليس بمسكر، لكنه مسكر، ينتج: فهو ليس بمباح. (٤)

وسيأتي لهما مزيد بيان في المسائل التالية -إن شاء الله-.

⁽١) إتحاف ألطلبة (ص٤٩)، والمنطق الصوري د/ بدوي (ص٥٢١ - ٢٣٣).

⁽٢) حاشية الباجوري (ص٦١)، المرشد (ص١٤٥).

⁽٣) إتحاف الطلبة للمرعشي (ص٥١).

⁽٤) تحرير القواعد المنطقية (ص٠٤١)، وإتحاف الطلبة للمرعشي (ص٢١، ٦٢).

المسألة الثالثة القياس الاقتراني الشرطي

تعريفه:

اصطلح المناطقة على أن القياس الاقتراني إذا اشتمل على قضية شرطية واحدة أو أكثر سمي قياسا شرطيا، تمييزا له عها تمحض للقضايا الحملية.

ولذا قالوا في تعريفه:

هو: ما تركب من قضايا شرطية محضة، أو من قضايا حملية وشرطية. (١) أو: هو ماكانت بعض مقدماته أو كلها من القضايا الشرطية. (٢)

وفي ضوء تعريف القياس السابق يمكننا أن نقول في تعريفه:

قول مُؤلف من قضايا متى سلمت لزم عنها لذاتها قول آخر بحيث يكون بعض القضايا شرطية أو كلها شرطية. (٢)

وقد جيء بالقيد الذي بعد كلمة «بحيث» لتمييزه عن الحملي.

أقسامه:

لاكانت القضية الشرطية نوعين: متصلة ومنفصلة، وكان القياس الشرطي قابلا لكل منها وللحملية معها، كان من المنطقي أن ينقسم إلى خمسة أقسام هي: القسم الأول: ما تركب من قضيتين شرطيتين متصلتين.

القسم الثانى: ما تركب من قضيتين شرطيتين منفصلتين.

القسم الثالث: ما تركب من قضيتين شرطيتين إحداهما متصلة والأخرى منفصلة.

القسم الرابع: ما تركب من قضية شرطية متصلة ومقدمة حملية.

⁽١) حاشية الباجوري (ص٦١)، المرشد (ص١٧٧)، والبصائر النصيرية (ص١٨٢).

⁽٢) حاشية الباجوري على السلم (ص٦١).

⁽٣) حاشية الباجوري (ص٢٠، ٦١).

القسم الخامس: ما تركب من قضية شرطية منفصلة ومقدمة حملية. (١) وسأفصلها فيها يلي مع مثال لكل قسم. القسم الأول: القسم الأول:

ما تركب من قضيتين شرطيتين متصلتين (٢)، ومثاله:

المقدمة الأولى	كلم كان هذا الرجل متبعاً للرسول كان تقياً
المقدمة الثانية	كلم كان الرجل تقياً كان محباً لله
النتيجة .	كلما كان هذا الرجل متبعاً للرسول كان محباً لله.

ونتيجة هذا القسم تكون قضية شرطية متصلة بالضرورة، لأن مقدماته تمحضت للشرطية المتصلة.

القسم الثاني:

ما تركب من قضيتين شرطيتين منفصلتين (٢٦)، ومثاله:

المقدمة الأولى	دائهًا إما أن يكون الأمر باطلاً أو حقاً
المقدمة الثانية	دائيًا الباطل إما كذب أو كذب وافتراء
النتيجة	دائهًا إما أن يكون الأمر حقًا أو كذبًا أو كذبًا وافتراءً

ونتيجة هذا القسم تكون قضية شرطية منفصلة بالضرورة، لأن مقدماته تحضت للشرطية المنفصلة.

⁽١) حاشية الباجوري (ص٢١)، المرشد (١٧٧)، البصائر النصيرية (ص١٨٢).

⁽٢) المرشد السليم (ص١١٧).

⁽٣) المرشد السليم (ص ١١٨) ١١٩).

القسم الثالث:

ما تركب من قضيتين شرطيتين إحداهما منفصلة والأخرى متصلة، ومثاله:

	
المقدمة الأولى	كلما كان الجسم مركبًا كان قابلاً للتحليل إلى عناصره
	(قضية شطرية متصلة)
المقدمة الثانية	دائهًا المركب إما أن ينحل إلى عنصرين أو أكثر
,	(قضية شطرية منفصلة)
النتيجة	كلما كان الجسم مركبًا إما أن ينحل إلى عنصرين أو أكثر
	أو:
	دائهًا إما أن يكون الجسم المركب منحلاً إلى عنصرين أو أكثر

ونتيجة هذا القسم تكون قضية شرطية منفصلة.

القسم الرابع:

ما تركب من قضية شرطية متصلة، ومقدمة حملية، ومثاله:

كلها كان هذا مصليًا كان ذاكرًا (قضية شطرية متصلة)	المقدمة الأولى
كل ذاكر يحبه الله (قضية حملية)	المقدمة الثانية
كلها كان هذا مصليًا يجبه الله	النتيجة

ونتيجة هذا القسم تكون قضية شرطية متصلة.

القسم الخامس:

ما تركب من قضية شرطية منفصلة، ومقدمة حملية، ومثاله:

ما شفع أو وتر	المقدمة الأولى الصلاة إم
فهو مثني	المقدمة الثانية كل شفع
ما وتر أو مثنى	النتيجة الصلاة إم

ونتيجة هذا القسم تكون قضية شرطية منفصلة بالضرورة.

المسألة الرابعة القياس الاقتراني الحملي وأشكاله

تعريفه:

اصطلح علماء المنطق على تسمية القياس الاقتراني المؤلف من قضايا حملية فقط بالقياس الحملي، تمييزا له عن القياس الشرطي، المؤلف من قضيتين شرطيتين، أو من قضية شرطية وأخرى حملية وقد يسمى جزميًّا كما قال الغزالي، ولذا عرف بأنه: هو ما تركب من قضايا حملية. (١)

وفي ضوء التعريف السابق للقياس (القياس الاقتراني) يمكن تعريفه بقولنا: قول مؤلف من قضايا حملية متى سلمت لزم عنها لذاتها قول آخر.

تركيب القياس وأجزاؤه:

أجزاء القياس هي القضايا التي يتركب منها، وتسمى بالمقدمات، ويقتصر في كل قياس على مقدمتين فقط (٢)، وقد يشتمل القياس على أكثر من مقدمتين، وذلك باعتبار كل مقدمتين متتاليتين قياساً.

و مثال المقدمتين:

المقدمة الأولى	كل أسد حيوان	القضية الأولى
المقدمة الثانية	كل حيوان حساس	القضية الثانية
النتيجة	كل أسد حساس	القضية الثالثة

والأجزاء التي تتألف منها مقدمات القياس تسمى حدوداً.

ولا بد في مقدمتي كل قياس من حد مشترك بينهما يجمع بين المقدمة الأولى

⁽١) معبار العلم (ص١٣١)، وحاشية الباجوي (ص٦٠)، والمرشد السليم (ص١٤٦):

⁽۲) تحرير القواعد (۱۰۶)، ومعيار العلم (ص۱۳۰)، والمنطق الصوري لبدوي (ص۱۸۱).

والثانية، وهذا الحد المشترك يسمى الحد الأوسط (``، وبواسطته ينتقل الذهن من الحكم العام إلى الحكم الخاص.

ولكل من المقدمتين حد يخصها تنفرد به عن الأخرى، وهما طرفا الحكم الخاص الذي ينتقل إليه الذهن، وبجمع هذين الحدين تتكون النتيجة.

ويسمى الحد الأول في النتيجة بالحد الأصغر، وتسمى المقدمة التي تشتمل عليه بالمقدمة الصغرى، ويسمى الحد الثاني في النتيجة بالحد الأكبر، وتسمى المقدمة التي تشتمل عليه بالمقدمة الكبرى^(٢)، ولتوضيح هذا الأمر نورد الجدولين التاليين:

جدول (١)

الحد الثاني	الحد الأول	نصها	القضية
(المحمول)	(الموضوع)	العبيعة	الفضية
حيوان.	كل أسد	كل أسد حيوان	المقدمة الأولى
حساس	کل حیوان	كل حيوان حساس	المقدمة الثانية
حساس	كل أسد	كل أسند حساس	النتيجة

جدول (٢)

لقب القضية	وصفه	الحد الثاني	وصفه	الحدالأول	القضية
الصغرى	حد أوسط	حيوان	حد أصغر	کل أسد	المقدمة الأولى
الكبرى	حد أكبر	حساس	حد أوسط	کل حیوان	المقدمة الثانية
	حد أكبر	كل أسد	حد أصغر	كل أسد	النتيجة

⁽١) حاشية العطار (٢٢٨)، والمرشد السليم (ص٦٤١).

⁽٢) المنطق ومناهج البحث العلمي ماه عبد القادر محمد على (ص٧١).

فالحد الأول في النتيجة (الموضوع): كل أسد؛ وهو الحد الأصغر، والمقدمة التي تشتمل عليه تسمى المقدمة الكبرى، وهي: كل حيوان حسّاس، فالمقدمة الكبرى هي التي تشتمل على محمول النتيجة، والمقدمة الصغرى هي ألتي تشتمل على موضوعها، ويتشكل القياس بحسب وضع الحد الوسط إلى أربعة أشكال سيأتى بيانها قريبا.

شروط إنتاج القياس الحملى

هناك شروط عامة لا بد منها في كل قياس لكي يكون منتجاً بالضرورة، وهناك شروط تخص كل شكل من الأشكال الأربعة للقياس، وفيها يلي تفصيل ما أجل:

الشروط العامة لإنتاج القياس:

- ١ أن يكون في كل قياس مقدمة كلية؛ لأنه لا إنتاج من جزئيتين.
- ٢- أن يكون في كل قياس مقدمة موجبة؛ لأنه لا إنتاج من سالبتين.
- ٣- لا بد أن تتبع النتيجة أخس^(۱) المقدمتين كماً وكيفاً، فإذا كانت إحدى المقدمتين جزئية وجب أن تأتي النتيجة جزئية، وإذا كانت إحدى المقدمتين سالبة؛ وجب أن تكون النتيجة سالبة كذلك. (٢)
- إلا يستغرق في النتيجة حد لم يكن مستغرقاً في مقدمته؛ بمعنى أنه لا تجىء النتيجة كلية وتكون إحدى المقدمتين جزئية.

أشكال القياس الاقتراني الحملي وشرط كل شكل

يحدد وضع الحد الأوسط في المقدمتين أشكال القياس (٣)، والقسمة العقلية

⁽١) هذا تعبير مصطلح عليه عند المناطقة، فإذا اجتمعت القضيتان الجزئية والكلية قالوا: الجزئية أخس المقدمتين، وإذا اجتمعت الموجبة والسالبة قالوا: السالبة أخس المقدمتين.

⁽٢) المنطق ومناهج البحث (ص٧٧)، المرشد السليم (ص١٤٧).

⁽٣) حاشية العطار (٢٢٩).

لوضع الحد الأوسط في المقدمتين لا تخرج عن أربعة أشكال (١) يبينها هذا الجدول:

موقع الحد الأوسط في المقدمة الثانية	موقع الحد الأوسط في المقدمة الأولى	الشكل
موضوع	محمول	الأول
محمول	محمول	الثاني
موضوع	موضوع	الثالث
محمول	موضوع	الرابع

الشكل الأول:

يكون الحد الأوسط فيه: محمولاً في الصغرى موضوعاً في الكبرى، ومثاله:

الحد الأوسط (حيوان)	النص	القضية
محمول	كل أسد حيوان	القضية الصغرى
موضوع	كل حيوان حساس	القضية الكبرى
	كل أسد حساس	النتيجة

⁽١) السابق وانظر: تحرير القواعد (١٠٤).

شرط إنتاج الشكل الأول:

أن تكون الصغرى موجبة والكبرى كلية (١).

والضروب المنتجة لهذا الشكل أربعة، أبينها في الجدول التالي:

النتيجة	المقدمة الثانية	المقدمة الأولى	المضرب	
كلية موجبة	كلية موجبة	كلية موجبة	القاعدة	
كل بالغ عاقل يجب	کل مکلف یجب	كل بالغ عاقل	المثال	الأول
عليه الإيمان	عليه الإيمان	مكلف		
كلية سالبة	كلية سالبة	كلية موجبة	القاعدة	
كل بالغ عاقل لا يحب	كل مكلف لا	كل بالغ عاقل	المثال	الثاني
العذاب	يحب العذاب	مكلف		
	كلية موجبة	[القاعدة	
بعض الأعمال يشترط	كل عبادة	بعض الأعمال	المثال	الثالث
فيها سبق التشريع	يشترط فيها	عبادة		است
	سبق التشريع			
جزئية سالبة	كلية سالبة	جزئية موجبة	القاعدة	
بعض الأعمال لا		بعض الأعمال	المثال	- (1 3)
تصح بدون تشريع	تصح بدون	عبادة		الرابع
	تشريع			

ويمتاز هذا الشكل بأنه أكثر الأقيسة تأثيراً في الاستدلال، حيث يكثر وروده في كلام العلماء تصريحاً وتلميحاً، بل قد يطوى ذكر مقدماته مع الاكتفاء بالنتيجة، اعتاداً على شهرته، وتبادره عند القارئ أو السامع.

⁽١) تحرير القواعد (١٠٤).

والسبب في هذا الامتياز قوة هذا الشكل، وكثرة ضروبة المنتجة، ويسر الاستنتاج منه.

الشكل الثاني:

يكون الحد الأوسط فيه: محمولاً في الصغرى والكبرى معاً. (١)

الحد الأوسط (حيوان)	النص	القضية	
محمول	كل أسد حيوان	القضية الصغري	
محمول	ولا شيء من الحجر بحيوان	القضية الكبرى	
	لاشيء من الأسد بحجر	النتيجة	

شروط إنتاج الشكل الثاني:

أن تختلف مقدمتاه سلباً وإيجاباً وأن تكون الكبرى كلية (٢).

والضروب المنتجة لهذا الشكل أربعة كذلك، هي:

النتيجة	المقدمة الثانية	المقدمة الأولى	غيرب	ال
كلية سالبة	كلية سالبة	كلية موجبة	القاعدة	الأول
كلية سالبة	كلية موجبة	كلية سالبة	القاعدة	الثاني_
جزئية سالبة	كلية سالبة	جزئية موجبة	القاعدة	الثالث
جزئية سالبة	كلية موجبة	جزئية سالبة	القاعدة	الرابع

⁽۱) معيار العلم (ص١٣٨)، وحاشية الباجوري على السلم (ص٦٤). وإطلالة على المنطق القديم (ص١٢٩)، والمنطق ومناهج البحث العلمي (ص٨٩).

⁽٢) تحرير القواعد (١٠٥).

الشكل الثالث:

يكون الحد الأوسط فيه: موضوعاً في الصغرى والكبرى معا (وهو: عكس الشكل الثاني). (١)

الحد الأوسط (ذهب)	النص	القضية
موضوع	کل ذهب معدن	القضية الصغري
موضوع	كل ذهب لا يتأكسد	القضية الكبرى
	بعض المعدن لا يتأكسد	النتيجة

وقد جاءت النتيجة جزئية لأن الحد الأوسط هو الأصغر في القضيتين. شروط إنتاج الشكل الثالث:

أن تكون الصغرى موجبة، وأن تكون إحدى المقدمتين كلية (٢)، ويلاحظ أن ضروب هذا الشكل المنتجة لا بد أن تكون جزئية حتى لا يستغرق حد في النتيجة لم يكن مستغرقاً في المقدمة.

⁽۱) معيار العلم (ص١٤١)، وحاشية الصبان على شرح الملوي على السلم (ص١٢٢)، والمرشدالسليم (ص١٥٥).

⁽٢) السابق (١٠٧).

والضروب المنتجة لهذا الشكل ستة، هي:(١)

النتيجة	المقدمة الثانية	المقدمة الأولى	الضرب	
جزئية موجبة	كلية موجبة	كلية موجبة	القاعدة	الأول
جزئية سالبة	كلية سالبة	كلية موجبة	القاعدة	الثاني
جزئية موجبة	جزئية موجبة	كلية موجبة	القاعدة	الثالث
جزئية سالبة	جزئية سالبة	كلية موجبة	القاعدة	الرابع
جزئية موجبة	كلية موجبة	جزئية موجبة	القاعدة	الخامس.
جزئية سالبة	كلية سالبة	جزئية موجبة	القاعدة	السادس

الشكل الرابع:

يكون الحد الأوسط فيه: موضوعاً في الصغرى محمولاً في الكبرى. (٢) وبذلك يكون بعكس الشكل الأول من حيث موقع الحد الأوسط. ومثالة (٣):

الحد الأوسط (من يخشى الله حقا)	النص	القضية
موضوع	كل من يخشى الله حقا فهو عالم به	القضية الصغرى
محمول .	كل ملتزم بأحكام الدين تماما فهو يخشى الله حقا	القضية الكبرى
·	بعض من هو عالم بالله ملتزم بأحكام الدين	النتيجة

⁽۱) معيار العلم (ص١٤١-١٤٦)، المرشد السليم (ص١٦٣-١٦٦).

⁽۲) حاشية الصبان على شرح الملوي (ص۱۲۲)، وإطلالة على المنطق القديم (ص١٣٤)، المنطق الصورى لبدوى (ص١٩٨).

⁽٣) انظر هذا المثال في ضوابط المعرفة (ص ٢٧١).

شروط إنتاج الشكل الرابع:

ألا تجتمع فيه خستان وهما (السلب والجزئية) سواء كانتا من جنسين أو من جنس واحد.

ويستثنى من هذا الشرط صورة واحدة: وهي كون صغراه جزئية موجبة وكبراه كلية سالبة.

والضروب المنتجة لهذا الشكل خمسة، هي:

			-	— ∵
النتيجة	المقدمة الثانية	المقدمة الأولى	سرب	الف
جزئية موجبة	كلية موجبة	كلية موجبة	القاعدة	الأول
جزئية موجبة	جزئية موجبة	كلية موجبة	القاعدة	الثاني
كلية سالبة	كلية موجبة	كلية سالبة	القاعدة	الثالث
جزئية سالبة	كلية سالبة	كلية موجبة	القاعدة	الرابع
جزئية سالبة	كلية سالبة	جزئية موجبة	القاعدة	الخامس

وهذه الصورة الأخيرة هي الحالة الوحيدة المستثناة من شرط اجتماع الخستين في هذا الشكل. (١)

ضوابط عامة للقياس الاقتراني:

بالنظر في أضرب القياس المنتجة لاحظ بعض العلماء ما يلي: (٢)

١ - كل قياس لا بد أن يكون مؤلفا من قضيتين: (قضية صغرى) ثم (قضية كرى) يشتق منها بالضرورة (قضية ثالثة) هي النتيجة.

٢ كُل قياس لا بدأن يكون مؤلفا من ثلاثة حدود فقط: (حد أصغر -حد

⁽١) إيضاح المبهم (١٥)، و تحرير القواعد (١٠٨).

⁽٢) ضو ابط المعرفة (٢٦٥-٢٦٦).

أكبر - حد أوسط) والحد الأوسط المتكرر في مقدمتي القياس هو الذي يسقط في النتيجة ولا يذكر فيها.

٣- لا نجد في الضروب المبتجة ضربا مؤلفا من قضيتين سالبتين، بل إذا وجد السلب في إحداهما كانت الأخرى موجبة، فباستطاعتنا أن نستنتج من ذلك ضابطا فنقول: (لا يتألف قياس صحيح من مقدمتين سالبتين).

٤- أنه كلما وجدت قضية سالبة في إحدى مقدمتي القياس كانت النتيجة سالبة، وكلما وجدت قضية جزئية في إحدى مقدمتي القياس كانت النتيجة جزئية.

ولما كان السلب أخس من الإيجاب، وكانت الجزئية أخس من الكلية، صح لنا أن نتخذ ضابطا من اتباع النتيجة للسلب والجزئية فنقول: (إن النتيجة تتبع الأخس في الكم وفي الكيف).

٥- أن الشكل الثالث لا ينتج إلا (جزئية) ولو كانت مقدمتاه كليتين.

٦- أن الشكل الرابع لا ينتج أيضا إلا (جزئية) ولو كانت مقدمتاه كليتين،
 باستثناء الضرب الرابع منه، فهو ينتج كلية سالبة

٧- في أضرب القياس المنتجة أن الحد الأوسط مستغرق بجميع أفراده في إحدى المقدمتين أو كلتيها، فيصح لنا أن نتخذ من ذلك ضابطا فنقول: (كل قياس صحيح لا بد أن يكون الحد الأوسط فيه مستغرقا بجميع أفراده في إحدى مقدمتيه أو كلتيها).

ولا يغني هذا أننا كلما وجدنا الاستغراق في الحد الأوسط فالضرب صحيح الإنتاج، فكثير من الضروب غير المنتجة مستغرقة الحد الأوسط، وقد جاء عقمها من سبب آخر.

٨- أن المقدمتين إذا كانتا موجبتين، فإنهم لا تنتجان قضية سالبة.

٩- أنه لم يأت ضرب منتج مشتمل على قضيتين جزئيتين، إذن لا بد في كل

قياس من أن تكون إحدى مقدمتيه كلية على الأقل.

١٠ أنه لم يأت ضرب منتج صغراه سالبة وكبراه جزئية، إذن: فلا تنتج صغرى سالبة مع كبرى جزئية. (١)

⁽١) ضوابط المعرفة (٢٦٥، ٢٦٦).

المسألة الخامسة القياس الاستثنائي

تمهيد

سبقت الإشارة (۱) إلى أن القياس قسمان: اقتراني، واستثنائي، أما الاقتراني فقد وضحته بقسميه الحملي والشرطي ومدى تأثيره ف الاستدلال، وبقي علينا أن نتعرف على القياس الاستثنائي.

تعريف القياس الاستثنائي

القياس الاستثنائي هو عملية فكرية ينطبق عليها التعريف العام للقياس.

وهو قياس مركب من مقدمتين إحداهما شرطية والأخرى حملية مسبوقة بلفظ (لكن) وقد وضعت لبيان تحقق الشرط من عدمه.

مثل قولنا: إذا استجمعت الصلاة أركانها وشرائطها كانت صحيحة، لكن هذه الصلاة لم تستجمع أركانها فلا تكون صحيحة.

أو نقول: لكن هذه الصلاة قد استجمعت أركانها وشروطها فتكون صحيحة.

ولذا قيل في تعريفه: هوقياس مركب من مقدمتين إحداهما شرطية، والأخرى وَضعٌ لأحد جزئيها أو رَفعُه ليلزم وَضعُ الآخر أو رَفعُه (٢)، والمراد بالوضع معنى الإثبات، وبالرفع معنى النفي.

فهذا النوع من القياس قائم على مقدمة شرطية توضع، ثم تؤخذ قضية حملية من أحد طرفيها، أو يؤخذ نقيضها، وتوضع في القياس مقرونة بلفظة «لكن» أو نحوها، وتكون هذه مقدمة ثانية، ثم تشتق منها النتيجة (٣).

⁽١) وذلك في صدر المسألة السابقة (المسألة الرابعة).

⁽٢) تحرير القواعد المنطقية (١٢٤).

⁽٣) ضوابط المعرفة (٢٨١).

وينقسم الفياس الاستثنائي إلى منفصل ومتصل، والفيصل في التقسيم هو القضية الشرطية، فإن كانت متصلة سمي القياس منفصلا، وإن كانت متصلة سمي متصلاً^(۱).

القياس الاستثنائي الشرطي المتصل:

يتركب من قضية شرطية متصلة، وأخرى حملية مسبوقة بكلمة (لكن) أو ما في معناها.

مثاله قولهم:

١- إذا كان جسم الإنسان سليا من الأمراض، فالطعام بلا إسراف لا يضره.
 لكنه سليم من الأمراض، فالطعام بلا إسراف لا يضره.

٢- إذا كان جسم الإنسان سليا من الأمراض، فالطعام بلا إسراف لا يضره.
 لكنه ليس سليا من الأمراض، فالطعام بلا إسراف يضره.

٣-إذا كان جسم الإنسان سليا من الأمراض، فالطعام بلا إسراف لا يضره.
 لكن ألطعام بلا إسراف يضره، فليس سليا من الأمراض^(٢)
 تحليل هذا القياس:

قولهم: إذا كان جسم الإنسان سليها من الأمراض، فالطعام بلا إسراف لا ضه ه.

هذه مقدمة كبرى وهي شرطية متصلة مؤلفة بالأصل من قضيتين حمليتين، إلا أن ارتباطها بالشرط جعلها قضية واحدة شرطية.

وجملة (إذا كان جسم الإنسان سليها من الأمراض) هي المقدم، كما أن جملة

⁽١) انظر: في تفصيل ذلك: تحرير القواعد (١٢٥)، حاشية العطار (٢٤٧)، إيضاح المبهم (١٧)، المرشد السليم (١٧٩).

⁽٢) انظر: تحرير القواعد (١٢٥)، وضوابط المعرفة (٢٨١-٢٨٢).

(فالطعام بلا إسراف لا يضره) هي التالي.

- ثم تم انتزاع إحدى قضيتيها الحمليتين، إما المقدم أو التالي في عبارة: لكنه سليم من الأمراض (على طريقة الجزم).

وهذه هي المقدمة الثانية الصغرى، وهي قضية حملية كما هو واضح، وقد استثنى فيها مقدم الكبرى بعينه.

صار معنا الآن مقدمتان:

مقدمة صغرى: وهي الحملية المأخوذة من أحد طرفي الشرطية، والواردة على طريقة الاستثناء من الشرطية، مقترنة بلفظ (لكن)، ومقدمة كبرى هي الشرطية.

عندئذ باستطاعتنا أن نشتق النتيجة مجزوما بها فنقول: فالطعام بلا إسراف لا يضره.

وهذه النتيجة هي تالي الكبري بعينه.

وقد ننتزع من القضية الشرطية التي هي المقدمة الكبرى نقيض حمليتها الثانية فنقول:

لكن الطعام بلا إسراف يضره (استئناء نقيض تالي الكبرى)، عندئذ تأتي النتيجة النتيجة نقيض حمليتها الأخرى فنقول: فهو ليس سليها من الأمراض (النتيجة نقيض مقدم الكبرى)(١)

ضوابطه وشروطه:

-1 يشترط في المقدمة الكبرى: أن تكون قضية شرطية متصلة (7)، ويشترط

⁽١) ضوابط المعرفة (٢٨١-٢٨٢)، انظر: النجاة لابن سينا (١/٦٤)، وشرح السلم في المنطق عبد الرحيم فرح الجندي (ص٦٤).

⁽٢) المرشد السليم (١٧٩)، وحاشبة الباجوري على السلم (ص٧٢).

فيها أن تكون موجبة لزومية لا اتفاقية ^(١).

٢ - ويشترط في المقدمة الصغرى: أن تكون قضية حملية مقترنة بلفظة (لكن)
 أو نحوها، وتسمى استثنائية.

٣- ويستثنى بالمقدمة الصغرى مقدم الشرطية المتصلة الموجبة اللزومية، أو نقيض تاليها.

٤- ويجب أن تكون إحدى المقدمتين كلية (والشخصية بقوة الكلية).

حالات إنتاجه:

وهذا القياس ينتج إنتاجا صحيحا مطردا في حالتين فقط(٢):

الحالة الأولى:

وضع المقدم (أي إثباته) ينتج وضع التالي (أي: ينتج إثبات التالي). الحالة الثانية:

رفع التالي (أي نفيه) ينتج رفع المقدم، وذلك لأن إثبات الملزوم يقتضي عقلا إثبات لازمه، ونفي اللازم يقتضي عقلا نفي الملزوم.

ولا ينتج في حالتين:

١ - في حالة رفع المقدم.

٢- في حالة وضع التالي.

والسبب في الثانية جواز كون التالي أعم من المقدم ولا يلزم من رفع الأخص (المقدم) رفع الأعم (التالي) ولا من إثبات الأعم إثبات الأخص لجواز أن يكون ثبوته في شيئ آخر (٣).

⁽١) حاشية العطار (٢٤٧).

⁽٢) انظر: المرشد (١٧٩).

⁽٣) المرشد (١٨٠)، وانظر: حاشية العطار (٢٤٧، ٢٤٨).

أمثلة على القياس الاستثنائي المتصل: المثال الأول:

قول الله تعالى: ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَا ءَالْهِمُّ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتًا ﴾ [الأنبياء: ٢٢]

يمكن تنزيله على قواعد المناطقة كمايلي:

النتيجة	الصغرى	التالي	المقدم
فليس فيهما آلهة إلا	لكنهما لم تفسدا	﴿ لَفَسَدَتًا ﴾	﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ
الله (النتيجة. وقد	(الصغرى. وقد		ءَاهِمَةُ إِلَّا ٱللَّهُ ﴾
رفع فيها المقدم).	رفع فيها التالي).		

المثال الثاني:

قول الله تعالى: ﴿ فَلَوْلَا أَنَّهُ مَانَ مِنَ ٱلْمُسَتِحِينَ لَلَبِث فِي بَطْنِهِ - إِلَىٰ يَوْمِ يُبْعَثُونَ ﴾ [الصافات: ١٤٣، ١٤٤] يمكن تنزيله على قواعد المناطقة كما يلي:

النتيجة	الصغرى	التالي	المقدم
فقد كان من المسبحين	الكنه لم يلبث في	﴿ لَلَبِتْ فِي	﴿ فَلُوۡلَاۤ أَنَّهُۥ كَانَ
(النتيجة. وقد رفع فيها	بطنه (الصغرى.	ُ بَطْنِهِۦٓ إِلَىٰ يَوْمِر	مِنَ ٱلْمُسَبِّحِينَ ﴾
المقدم).	وقد رفع فيها	يُبِعَثُونَ ﴾	
	التالي)		

المثال الثالث:

قول الله تعالى في حق الرسول ﴿ ﴿ وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ ٱلْأَقَاوِيلِ لَا خَذْنَا مِنْهُ بِٱلْيَمِينِ ﴿ قُلَمَ لَقَطَعْنَا مِنْهُ ٱلْوَتِينَ ﴾ [الحاقة: ٤٤، ٤٤]، يمكن تنزيله على قواعد المناطقة كما يلى:

النتيجة	الصغرى	التالي	المقدم
فها تقول علينا	لكننا لم نأخذ منه	﴿ لأَخَذُنَا مِنْهُ	﴿ وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا
بعض الأقاويل	باليمين ولم نقطع منه	بِٱلْيَمِينِ ﴿ اللَّهِ اللَّهُ اللَّهُ	بُعْضَ ٱلأَقَاوِيلِ ﴾
(النتيجة. وقد رفع	الوتين (الصغرى.	لَفَطَعْنَا مِنْهُ ٱلَّوْتِينَ ﴾	
	وقدرفع فيها التالي).		

القياس الاستثنائي الشرطى المنفصل:

يتركب من قضية شرطية منفصلة، وأخرى حملية مسبوقة بكلمة (لكن) أو ما في معناها^(١).

ومثاله قولنا: الصلاة المشروعة إما شفع أو وتر، لكن النهارية وردت شفعا فقط

فلا تكون وترية، ومثاله أيضا:

١ - إما أن يكون العدد زوجا أو فردا (فهذه مقدمة شرطية منفصلة، وهي الكبرى في هذا القياس)، لكن العشرة زوج (وهذه مقدمة حملية، وهي الصغرى في هذا القياس)، فهي ليست فردا (وهذه النتيجة هي نقيض تالي الكبرى).

٢- إما أن يكون العدد زوجا أو فردا (فهذه مقدمة شرطية منفصلة، وهي الكبرى في هذا القياس)، لكن السبعة فرد (وهذه مقدمة حملية، وهي الصغرى في هذا القياس، وقد استثنينا بها تالي الكبرى بعينه)، فهي ليست زوجا (وهذه النتيجة هي نقيض المقدم).

٣- إما أن يكون العدد زوجا أو فردا (فهذه مقدمة شرطية منفصلة، وهي الكبرى في هذا القياس)، لكن العشرة ليس فردا (وهذه مقدمة حملية، وهي

⁽۱) انظر: في هذا المعنى: تحرير القواعد (۱۲٦)، حاشية العطار (۲٤٧)، المرشد (۱۸۱)، وطرق الاستدلال (ص۲۲۰).

الصغرى في هذا القياس، وقد استثنينا بها نقيض التالي)، فهي زوج (وهذه النتيجة هي مقدم الكبرى بعينه).

٤- إما أن يكون العدد زوجا أو فردا (فهذه مقدمة شرطية منفصلة، وهي الكبرى في هذا القياس)، لكن السبعة ليست زوجا (وهذه مقدمة حملية، وهي الصغرى في هذا القياس، وقد استثنينا بها نقيض المقدم)، فهي فرد (وهذه النتيجة هي تالي الكبرى بعينه)(١).

شروط إنتاجه:

۱- يشترط في المقدمة الكبرى أن تكون: قضية شرطية منفصلة، ويشترط فيها أن تكون موجبة عنادية لا اتفاقية.

٢- يشترط في المقدمة الصغرى أن تكون: قضية حملية مقترنة بلفظة (لكن)
 أو نحوها، وتسمى استثنائية.

٣- ويجب أن تكون إحدى المقدمتين كلية (والشخصية بقوة الكلية).

٤- ويستثنى بالمقدمة الصغرى (الاستثنائية) مقدم الشرطية المنفصلة أو نقيضه، أو تالي الشرطية المنفصلة أو نقيضه. هذا إذا كانت المنفصلة مانعة جمع ومانعة خلو، فان كانت مانعة جمع فقط فيقتصر فيها على استثناء المقدم أو التالي دون نقيضيها، وان كانت مانعة خلو فقط فيقتصر فيها على استثناء نقيض المقدم أو نقيض التالي فقط، والوضع في هذا القياس ينتج الرفع، والرفع ينتج الوضع. (٢)

ومن هذا يتبين لنا ثلاث حالات للاستثنائي المنفصل:

⁽۱) ضوابط المعرفة (۲۸۲-۲۸۳)، وانظر: البصائر النصيرية (ص۱۸۸)، وطرق الاستدلال (ص۲۶۰).

⁽٢) المراجع السابقة.

الحالة الأولى:

أن تكون الشرطية المنفصلة حقيقة،أي مانعة جمع وخلو معا (كما سبق بيانه في القضايا).

ويشترط فيها أن تكون مؤلفة من الشيء والمساوي لنقيضه، لا من نقيضه لئلا يكون الإنتاج من باب تحصيل الحاصل. وفي هذه الحالة تنتج الاحتمالات الأربعة التالية:

١ – وضع المقدم بنتج رفع التالي.

٢- ووضع التالي ينتج رفع المقدم.

٣– ورفع المقدم ينتج وضع التالي.

٤ – ورفع التالي ينتج وضع المقدم.

أمثلة:

النتيجة	الصغرى	التالي	المقدم
فهو ممنوع (مبتدع)	لكنه ليس مشروعا		التوسل بالذوات
تم فيلزم وضع التالي	(تم رفع المقدم)	(مبتدع)	إما مشروع
فليس ممنوعا (مبتدعا)	الكنه مشروع	أو ممنوع	صلاة الوتر خمسا
فيلزم رفع التالي	(تم وضع المقدم)	(مبتدع)	متصلة إما مشروع

وهذا ما عبر عنه المناطقة: بأن استثناء عين إنها كان ينتج نقيض الآخر، واستثناء نقيضه ينتج عين الآخر. (١)

الحالة الثانية:

أن تكون الشرطية المنفصلة مانعة جمع فقط، وفي هذه الحالة ينتج احتمالان فقط:

⁽۱) البصائر النصيرية (ص۱۸۸)، وضوابط المعرفة (ص۲۸۳)، والمنطق الصوري د/ بدوى (ص۲۱،۲۱۹).

١ - وضع المقدم ينتج رفع التالي.

٢- ووضع التالي ينتج رفع المقدم.

- أما رفع أحدهما فلا ينتج شيئا.

وهذا ما عبر عنه المناطقة بأن استثناء العين نقيض الآخر ولا ينتج استثناء نقيض شيئاً. (١)

أمثلة:

النتيجة	الصغرى	التالي	المقدم
فليست نفلا	لكن الصبح فرض	1 5	
(رفع التالي)	(وضع المقدم)	أو نفل	الصلاة إما فرض
فليست فرضا	لكن الوتر نفل	أو نفل	الصلاة إماً فرض
(رفع المقدم)	(وضع التالي)		
لا تنتج لاحتمال أن	_		
تكون التسابيح ليست	لكن التسابيح ليست	1:: [· : 1 (- m) 1()
فرضا ولا نفلا، بل بدعة	فرضا (رفع المقدم)	ا أو نفل	الصلاة إما فرض
غير مشروعة.			
لا تنتج لاختمال أن			
تكون التسابيح ليست	لكن التسابيح ليست	ا أ. ن:)	المالية المتالية المالية
فرضا ولا نفلا، بل بدعة	نفلا (رفع التالي)	ً أو نفل	الصلاة إما فرض
غير مشروعة.			

⁽۱) البصائر النصيرية (ص۱۸۸)، وضوابط المعرفة (ص۲۸۳)، والمنطق الصوري د/ بدوي (ص۲۲۰،۲۱۹).

الحالة الثالثة:

أن تكون الشرطية المنفصلة مانعة خلو فقط وليست مانعة جمع، وفي هذه الحالة ينتج احتهالان فقط.

١ - رفع المقدم ينتج وضع التالي.

٢- ورفع التالي ينتج وضع المقدم.

- أما وضع أحدهما فلا ينتج شيئاً.

وهذا ما عبروا عنه بأن استثناء النقيض منها ينتج عين الآخر ولا ينتج فيها استثناء العين.^(۱)

أمثلة:

النتيجة	الصغرى	التالي	القدم
	لكن راتبة الظهر		
فهي ثابتة بالسنة	مشروعة وهي غير	أو بالسنة	الصلاة المشروعة إما
(تم وضع التالي)	ثابتة بالقرآن	او بالسنة	ثابتة بالقرآن
	(تم رفع المقدم)	<u> </u>	
لا تنتج شيئا،	لكن صوم رمضان		
لاحتمال أن يُكون	مشروع وهو ثابت	أو بالسنة	الصوم المشروع إما
ثابتا بالقرآن والسنة	بالقرآن	او بالسنة	الصوم الشروع إما ثابت بالقرآن
معا.	(تم وضع المقدم)		

⁽١) البصائر النصيرية (ص١٨٩)، والمنطق الصوري لبدوي (ص٢٢).

المسألة السادسة الاستقراء وأنواعه وثمرته

تمهيد:

تحدثت في ثنايا القضايا السابقة عن مفهوم الاستدلال ونوعيه المباشر وغير المباشر، وبعد بيان أول نوع من أنواع الاستدلال غير المباشر وهو القياس بأنواعه فإني أعرض في الصفحات التالية لنوع آخر من أنواع الاستدلال غير المباشر ألا وهو الاستقراء.

تعريف الاستقراء:

الاستقراء -في اللغة- معناه: التتبع^(۱)، وهو في الاصطلاح مأخوذ من هذا المعنى، فإذا تتبعنا أفرادا مشتركين في صفة، ولاحظنا وجود شيئ لا يتخلف، قلنا: استقرأنا كذا فوقفنا على كذا.

ويكون الاستقراء تاما إذا تم تتبع جميع الأفراد، بحيث لا يتصور احتمال وجود فرد متروك أو حكمه مختلف، ويكون الاستقراء ناقصا إذا قام ذلك الاحتمال.

ومن أمثلة الاستقراء:

قول الفقهاء -في الوتر-: ليس بفرض؛ لأنه يؤدى على الراحلة والفرض لا يؤدى على الراحلة.

فيقال: لم قلتم إن الفرض لا يؤدى على الراحلة؟

فيقال: عرفناه باستقراء جميع أصناف الفرائض حيث لم يحذ قط فرض يؤدى على الراحلة (٢).

وقد اختلف العلماء في إثبات الاستقراء التام وعدم إثباته بمعنى إمكان

⁽١) مادة قرأ في: لسان العرب (٥/ ٣٥ ٣٥)، المعجم الوسيط (٢/ ٧٥٠).

⁽٢) المستصفى (١/٦٢١).

حصوله، واستحالة حصوله، واختلف المثبتون للاستقراء التام في دخوله في تعريف الأستقراء وعدم دخوله.

فمن أدخل الاستقراء التام في تعريف الاستقراء عرفه بأنه: إثبات الحكم على كلي لوجوده في جزئياته (١).

ومن العبارات الدالة على ذلك:

- تصفح الجزئيات لإثبات حكم كلي. (٢)

فالاستقراء على هذا الرأي هو تتبع الجزئيات كلها أو بعضها للوصول إلى حكم عام يشملها جميعا. (٣)

أو هو: انتقال الفكر من الحكم على الجزئي إلى الحكم على الكلي الذي يدخل الجزئي تحته. (¹⁾

ومن لم يدخل الاستقراء التام في تعريف الكلي في تعريف الاستقراء عرفه بأنه:

⁽۱) وهو رأي ابن سينا، واختيار محمد مرعشي، انظر: إتحاف الطلبة (٤٩)، المنطق الصوري د. يوسف محمود (٢٢٠). وقال ابن سينا: الاستقراء هو حكم على كلي لوجود ذلك الحكم في جزئيات ذلك الكلي إما كلها وهو الاستقراء التام، وإما أكثرها وهو الاستقراء المشهور، فكأنه يحكم بالأكبر على الواسطة لوجود الأكبر في الأصغر، ومثاله: أن كل حيوان طويل العمر فهو قليل المرارة لأن كل حيوان طويل العمر فهو مثل إنسان أو فرس أو ثور والإنسان والفرس والثور قليل المرارة. النجاة (١/ ٧٣).

⁽٢) معيار العلم (ص١٦٠)، وإطلالة على المنطق القديم (ص١٥٥)، وانظر: الموافقات (٣/ ٣٠) وفيه يقول الشاطبي -رحمه الله-: «تصفح جزئيات ذلك المعنى، ليثبت من جهتها حكم عام، إما قطعي، وإما ظني، وهو أمر مسلم عند أهل العلوم العقلية والنقلية».

⁽٣) التعريفات (ص ١٣)، دستور العلياء (١/١٠١).

⁽٤) ضوابط المعرفة (١٨٨).

الحكم على كلي لوجوده في أكثر جزئياته.

ومن العبارات الدالة على هذا المعنى أيضاً:

- إنبات الحكم في كلي لثبوته في بعض جزئياته. (١)

- تصفح الجزئيات لإثبات حكم كلي.^(١)

وإذا وجد الحكم في جميع جزئياته يسمى عندهم قياسا مقسها ولا يسمى استقراء (٢٠).

مدى إفادة الاستقراء في الوصول إلى معرفة:

قد يوصل الاستقراء إلى المعرفة يقيناً، وقد يوصل إليها ظناً، وقد لا يتوصل به إلى أي معرفة، فللاستقراء من هذه الحيثية عدة أحوال:

١- إن توافرت فيه شروط اليقين كان علما يقينيا، أي كان من الحقائق
 النهائية التي نتوصل إليها، والتي لا تقبل بحال من الأحوال احتمال النقض.

٢- وإن لم يتوافر فيه شروط اليقين كان دون ذلك بحسب درجة قوته أو ضعفه

أ- فإما أن يكون ظنا راجحا على ما يخالفه، وهذا الظن الراجح يتفاوت قربا وبعدا من اليقين بحسب قوته.

ب- وإما أن يكون ظنا مساويا في القوة لما يخالفه، وعندئذ يقف الفكر منه موقف الشك من غير ترجيح.

ج- وإما أن يكون ظنا ضعيفا، أقرب إلى ترجيح الرفض منه إلى ترجيح القبول، وهو يتفاوت قرباً وبعداً من الرفض النهائي بقدر نسبة ضعفه.

⁽١) المحصول (٥/ ٩٩).

⁽٢) إطلالة على المنطق القديم (ص١٤٢).

⁽٣) تحرير القواعد المنطقية (١٦٥).

٣ - ثم يأتي المرفوض نهائيا، وهو الذي لا يقبل احتمال الرجعة إلى جانب الإثبات بحال من الأحوال، وعندئذ يكون من اليقين أيضا، ومن الحقائق النهائية التي نتوصل إليها، ولكن في جانب الرفض لا في جانب القبول، أي: في جانب النفي لا في جانب الإثبات.

فشأننا في الاستقراء كشأننا في سائر الطرق التي نتوصل بها إلى معارف يقينية، أو دون اليقينية، من ظنية راجحة على ما يخالفها في تصورنا المستند إلى الأدلة، أو متساوية مع ما يخالفها، أو مرجوحة بالنسبة إليه (١).

أقسام الاستقراء

سبق في صدر المسألة تعريف الاستقراء ومنه يتبين أن الاستقراء قسم واحد على الرأي الثاني، أما على الرأي الأول فإن الاستقراء ينقسم قسمين: تام وناقص.

القسم الأول: الاستقراء التام.

تعریفه:

وهو إثبات الحكم على كلي لوجوده في جميع جزئياته ^(٢).

فهو ألذي يتم فيه استيعاب جميع جزئيات أو أجزاء الشيء الذي هو موضوع البحث، بالنظر والدراسة العلمية وفق المستوى الذي يتطلبه البحث العلمي (٣).

⁽١) ضوابط المعرفة (١٨٨، ١٨٩).

⁽٢) إتحاف الطلبة (٤٩).

⁽٣) قال الميداني: فبالاستقراء التام عرفنا وحدات الزمن التي ينقسم إليها اليوم الكامل بليله ونهاره، وعرفنا وحدات الزمن التي ينقسم إليها العام الشمسي، ووحدات الزمن التي ينقسم إليها العام القمري، ما دام نظام الكون مستمرا على ما هو عليه الآن وما كان عليه قبل الآن. وبالاستقراء التام عرف الفلكيون عدد نجوم الثريا، وعرفوا الآن

القسم الثاني: الاستقراء الناقص.

تعریفه:

وهو إثبات الحكم على كلي لوجوده في بعض جزئياته (١). وهو يسمى بالاستقراء المشهور، وبالاستقراء غير التام (٢). الاستقراء الناقص بين الظن واليقين:

ظاهر أن الاستقراء الناقص الصحيح قد يفيد الظن بالحكم الكلي، ولكنه لا يفيد اليقين به لاحتمال أن يكون ما لم يدرس على خلاف ما درس، ولجواز أن يظهر في المستقبل خطأ الحكم الكلى المستند إلى القياس الناقص.

وتاريخ العلوم المادية مشحون بمثل هذه الأخطاء العلمية الناتجة عن إصدار أحكام كلية عامة، بالاستناد إلى حالات خاصة، واستقراءات ناقصات، ولذلك يحتاج التقدم العلمي إلى أن يعدل من المعارف السابقة كلما تكشف له جديد في مجال المعرفة الاستقرائية، وعلى الرغم من كل ذلك فقد انتفع الناس انتفاعا كبيرا من منجزات حضارية عظيمة، عن طريق اتخاذ الاستقراء الناقص

المجموعة الشمسية، وعرف الجغرافيون الأنهر الكبرى في الأرض، وعرفوا القارات، وعرف الكيميائيون العناصر الأساسية التي يتكون منها الماء. أ.ه..، وهكذا نلاحظ أن كثيرا من المعارف العلمية قد توصل إليها الإنسان ويتوصل إليها عن طريق الاستقراء التام. والاستقراء التام قد يفيد اليقين، وذلك إذا بلغت المعرفة بسببه مبلغ اليقين ضوابط المعرفة (١٩٣).

⁽١) إتحاف الطلبة (٤٩).

⁽٢) النجاة (٧٣)، وحاشية الصبان (١٤٢)، طبعة دار الكتب العربية على شرح الملوي (١٤٦).

وقد ضرب الميداني أمثلة لفائدة الاسقراء في التجارب العلمية الحديثة التي تجري على جسد الإنسان أو النبات أو العقاقير ... الخ فانظر ذلك في ضوابط المعرفة (ص١٩٦-١٩٧).

مبدأ لتحصيل معارف كلية.

وقد دفع الاستقراء الناقص العلماء إلى البحث في كل مجالات المعرفة، وأخذ بيد العلم إلى تطور جليل، وتقدم مطرد، ولذلك أطلق عليه علماء النهضة العلمية المادية الحديثة اسم الاستقراء العلمي (١).

أركان الاستقراء:

أركان الاستقراء أربعة:

١ - محل الاستقراء (الجزئيات).

٢- الحكم.

٣- المحكوم عليه في النتيجة.

٤ - عمل المستقرئ.

وسأتكلم عنها في النقاط التالية:

الأول: محل الاستقراء (الجزئيات):

والمراد به الأفراد المعينة الواقعة في الخارج، والتي يتتبعها المستقرئ ليحكم عليها بحكم كلي، ويدخل فيها: القصص الشرعية، والتصرفات النبوية، وأقوال الأثمة وفروعهم الفقهية، والجزئيات اللغوية وغير ذلك (٢)

وقد اشترط لهذا الركن شروط منها:

١ - صحة المقدمات نقلاً أو دلالة، والمراد بالمقدمات الجزئيات التي يلاحظ المستقرئ أحوالها وعوارضها.

فإذا كانت المقدمات صحيحة أنتجت نتيجة صحيحة والعكس بالعكس

⁽١) المرشد (٢٠٩) وما بعدها.

⁽٢) الاستقراء (ص ٦٢) (بتصرف).

وقد اشتهرت كليات وسلمت وهي باطلة لبطلان ما بنيت عليه من مقدمات^(۱)

7 - كثرة الجزئيات كثرة كافية لإثارة غلبة الظن المعتد بها، فالجزئيات القليلة تدخلها الاحتمالات ويبعد أن تكون منه قاعدة كلية صحيحة.^(۲)، وكلما كثرت الجزئيات زاد الظن بالحكم، وكلما قلت نقص الظن بالحكم وهذا واضح.

٣- اندراج الجزئيات تحت كلي يشملها هو المحكوم عليه، وعبر الطيب السنوسي عن هذا الشرط بأن تجتمع تحت اسم واحد بمعنى أن تكون كلها متفقة تحت نوع واحد يشملها ويشمل نظائرها باسمه وهذا الاشتراك لا يمنع أن ينفرد كل جزئي بها يخصه، إذ كل معين في الخارج ينفرد بها يتميز به عن غيره، إلا أن هذا التميز لا يمنع تعميم الحكم على النوع بالنظر إلى حيثية معينة. (٦)

٤- انتفاء خصوصية المحل الملاحظ بالحكم، فإذا كان حكمه قاصراً عليه،
 فلا يصح الانتقال منه الحكم على الكلي. (٤)

الثاني: الحكم:

ومعناه هنا - في الاستقراء - أشمل من الحكم المصطلح عليه عند الأصوليين أو المناطقة أو اللغويين، فهو الوصف المقترن بشيء آخر يلاحظ مع ما اقترن به للوصول إلى تفسير لهذا الاقتران فعمل المستقرئ يقع على الحكم. (°)

وقد اشترط العلماء ما يلى:

١ - أن يكون ثابتاً في كل فرد من الجزئيات يقيناً أو ظناً، وهذا لأن القاعدة

⁽١) الاستقراء (ص٢٨٤، ٢٨٥) (بتصرف).

⁽٢) الاستقراء (ص ٢٨٥) (بتصرف).

⁽٣) الاستقراء (ص٢٨٥) (بتصرف).

⁽٤) الاستقراء (ص٧٨٧) (بتصرف).

⁽٥) الاستقراء (ص٦٣) (بتصرف).

تابعة لحكم الجزئيات صواباً وخطئاً، وهذا الشرط يفهم من تعريف الاستقراء.

٢- أن يكون ثابتاً بدليل غير القاعدة المستفادة منه ومن نظائره، لأنه لو ثبت بالقاعدة والقاعدة إنها ثبتت به وبغيره كان دوراً وهو باطل. (١)

الثالث: المحكوم عليه في النتيجة:

وهو الذي يشمل الجزئيات باسمه ومعناه، فهو ينطبق على جميع أفراده، ولذا يصح أن يخبر به ويحل على كل واحد منها، فإذا حكمت على الإنسان فإنه يصح أن تخبر به على أفراده، فتقول: محمد إنسان، وعليّ إنسان، وكذا تقول هذا النص عام، وذاك عام. (٢)

واشترطوا للنتيجة:

١ - أن تكون مؤسسة معنى جديداً كلياً كان أو أغلبياً.

٢- ألا يناقض النتيجة بحكم أقوى منها.

٣- إمكان تنزيلها على كل فرد من أفرادها بوجه صحيح.

٤ - أن تكون مفيدة للعلم أو غلبة الظن. (٦)

الرابع: عمل المستقرئ:

ويجمعه أمران:

١ - ملاحظة أقوال الجزئيات.

٢- نقل الحكم إلى المحكوم عليه ليصر عاماً. (٤)

وقد ذكروا للمستقرئ شروطاً متعددة مستنبطة من كلام العلماء أهمها:

⁽١) الاستقراء (ص ٢٨٩) (بتصرف).

⁽٢)الاستقراء (ص٦٤).

⁽٣) الاستقزاء (ص ٢٩٨) (بتصرف).

⁽٤) الاستقراء (ص٧١).

الشرط الأول: الأهلية بأن يكون ذا كفاءة علمية، وتمكن فيها يستقرى فيه، وقد اشترط القرافي (١) الاجتهاد لضحة الاستقراء، فالمجتهد غير الطلق لا عبرة به في الاستقراء. (٢)

الشرط الثاني: سلامة آلة النظر سواء الآلة الحسية أو الفكرية، لأن اختلال الآلة يعيق عن الوصول إلى الحقيقة، أو كها قال القرافي: «لابد في هذه الأمور من جودة الذهن وإلا فلا ينفع التأسيس بكثرة النظائر، بل تشكل النظائر كها أشكل النظ »(٣)

وما عدا هذين الشرطين مما ذكره الطيب السنوسي فإنه يؤول إليهما كالموضوعية، والتأني وسعة التتبع فإنها آيلة إلى الأهلية.

واشترط العلماء لعمل المستقرئ شروطاً منها:

١ - الدقة: وهي تتأتى باستعمال الفكر بطول التأمل وإمعان النظر،
 والمواظبة على المراجعة.

٢- تفحص الأحوال التي يمكن أن توجد فيه الظاهرة أو أكثرها. (٤)
 حجية الاستقراء:

اختلف الأصوليون في حجية الاستقراء الناقص على قولين:

⁽۱) هو العلامة أحمد بن أبي العلاء إدريس بن عبد الرحمن القرافي، شهاب الدين أبو العباس، له كتاب «الذخيرة» في الفقه والفروق، وشرح المحصول، واختصره وسمى الأول نفائس المحصول والثاني تنقيح الفصول، وله شرح تنقيح الفصول، وغير ذلك، توفي في سنة ١٨٤هـ، راجع: الديباج المذهب، وشجرة النور (١٨٨ -١٨٩).

⁽۲) شرح تنقيح الفصول للقرافي (ص٤٥٠)، والاستقراء للطيب السنوسي (ص٢٧٨، ٢٧٩).

⁽٣) شرح تنقيح الفصول (ص٤٥٠)، والاستقراء (ص٢٧٩).

⁽٤) الأستقراء (ص٢٩١، ٢٩٢) (بتصرف).

الأول: إنه لا يفيد الحكم لا قطعاً ولا ظناً. وهو رأي الإمام الرازي. (١) الثاني: أنه يفيد الحكم ظناً ولا يفيده قطعاً. وهو رأي الجمهور ورجحه الصفي الهندي، واختاره البيضاوي. (٢)

أدلة القول الأول:

استدل أصحاب القول الأول بأن من الشائع عند العلماء قولهم: الجزئي لا يثبت الكلي لجواز اختلاف الجزئيات في الأحكام، واستقراء بعض الجزئيات مع عدم استقراء البعض الآخر استقراء جزئي، فلا يثبت الحكم في الباقي لجواز أن يكون حكمه مخالفاً لما استقرئ، فالحكم عل الباقي بواسطة هذا الاستقراء باطل.

ونوقش: بأن الباقي من غير استقراء قليل، والمستقرأ كثير، والنادر ملحق بالكثير الغالب، وهذا مما يوجب الظن بأن حكم الباقي مماثل لحكم ما استقرئ، والعمل والظن واجب. (٣)

أدلة القول الثاني:

الأول: أن القياس التمثيلي حجة عند القائلين بالقياس في الحكم الشرعي وهو أقل من الاستقراء، لأنه حكم على جزئي لثبوته في جزئي آخر، والاستقراء حكم على الكل لثبوته في أكثر جزئياته، فيكون أولى من القياس التمثيلي. (13)

ونوقش: بأن هذا قياس مع الفارق، فإن قياس الجزئي بالجزئي من شرطه أن يوجد الجامع بين الجزئين، بخلاف الاستقراء فإن هذا الأمر غير متحقق فيه لأنه حكم على الكل بمجرد ثبوته في أكثر جزئياته كها مر آنفا. (د)

⁽۱) المحصول (۲/ ق7/ ۲۱۷، ۲۱۸).

⁽٢) نهاية السول للأسنوي (٢/ ١٣٣)، ونهاية الوصول للصفى الهندي (٦/ ٤٠٥٠).

⁽٣) أصول الفقه للشيخ زهير (٤/ ١٥٢، ١٥٣).

⁽٤) نهاية الوصول في دراية الأصول (٩/ ٥٠٥١).

⁽٥) نهاية الوصول للصفى الهندي (٩/ ١٥٠٤).

والجواب: لا نسلم أن جميع الأحكام الاستقرائية لا يوجد بين جزئياتها جامع فإن الاستقراء مبني على العلية والإطراد.

وهذا الاعتراض إنها يقبل في الاستقراء الإحصائي الاتفاقي فقط. (١)

الدليل الثاني: أن تتبع أغلب الجزئيات مع تماثلها في الأحكام يوجد ظناً عند المجتهد بأن حكم باقي الجزئيات كذلك، لأن شأن النادر أن يلحق بالكثير الغالب، والعمل بالظن واجب، فكان الاستقراء حجة ويجب العمل به لذلك. (٢).

⁽١) طرق الاستدلال (ص٢٩٤).

⁽٢) أصول الفقه للشيخ زهير (٤/ ١٥٢).

المسألة السابعة التمثيل

تمهيد

بعد أن بينت في المسائل السابقة النوعين الأولين من أنواع الاستدلال غير المباشر: القياس والاستقراء فإني أتناول في هذه المسألة النوع الثالث من أنواع الاستدلال غير المباشر ألا وهو التمثيل.

تعريف التمثيل:

التمثيل من أنواع الاستدلال غير المباشر، وقد عرفه المناطقة عدة تعريفات مختلفة في اللفظ قريبة في المعنى (١) ومن هذه التعريفات:

أن يوجد حكم في جزئي معين واحد، فينقل حكمه إلى جزئي أخر؛ يشابهه بوجه ما، وهذا التعريف للغزالي^(٢) -رحمه الله-.

ومنها: إثبات حكم في جزئي لثبوته في جزئي آخر لمعنى مشترك بينهما^(٣).

ومنها: أنه قول مؤلف من قضايا تشتمل على بيان مشابهة جزئي لآخر في الحكم، فيثبت الحكم له. (١)

وقد شرح المقصود به ابن سينا (٥) في قوله: ﴿ وأَمَا التَّمثيلُ فَهُو: الحُكُمُ عَلَى

⁽۱) انظر هذه التعريفات: تحرير القواعد المنطقية (١٦٦)، والمرشد السليم (٢٦٠)، وضوابط المعرفة (٢٨٨)، وإتحاف الطلبة (٥٠).

⁽٢) وانظر: معيار العلم (ص١٦٥-١٦٦)، وانظر: إتحاف الطلبة (٥٠).

⁽٣) وقد اختاره المرعشي-إتحاف الطلبة (٥٠).

⁽٤) انظر: إتحاف الطلبة (ص٥٠)، والمرشد السليم (ص٢٦).

⁽٥) هو الحسين بن عبد الله بن الحسن البلخي ثم البخاري الملقب بالشيخ الرئيس، أبو على ابن سينا، ولد سنة ٣٧٠هـ على الراجح، فيلسوف طبيب، ومن مؤلفاته: القانون في الطب، والشفاء في الحكمة والإشارات، وغيرها، وتوفي سنة ٤٢٨هـ. راجع (وفيات الأعيان (١/ ٤١٩)، شذرات الذهب (٣/ ٢٣٣).

شيء معين؛ لوجود ذلك الحكم في شيء آخر معين أو أشياء أخر معينة، فيدل على أن ذلك الحكم كلي على المعنى المتشابه فيه، فيكون المحكوم عليه هو المطلوب، والمنقول منه الحكم هو المثال، والمعنى المتشابه فيه هو الجامع، والحكم هو المحكوم به على المطلوب المنقول من المثال.

مثاله: إن العالم محدث؛ لأنه جسم مؤلف؛ فشابه البناء؛ والبناء؛ محدث فالعالم محدث.

فههنا عالم وبناء وجسمية ومحدث ا(١).

والتمثيل عملية فكرية، تقوم على تشبيه أمر بأخر في العلة التي كانت هي السبب في حدوث ظاهرة من ظواهره، واعتبار هذا الشبه كافيا لقياس الأمر على الآخر في أن له مثل ظاهرته.

فحين يرى الفقيه مشابهة أمر لأخر في علة حكمه، يستنتج أن حكم هذا الأمر شرعا مماثل لحكم الأمر الآخر، بمقتضى مشابهته له في علة حكمه، لذلك يحكم بحرمة كل شراب مسكر قياسا على الخمر، لان علة تحريم الخمر شرعا هي الإسكار. (٢)

ألقاب التمثيل عند العلماء:

يسمى هذا النوع من الاستدلال عند المناطقة بالتمثيل، ويسمى عند الأصوليين بالقياس. (٣)

⁽١) النجاة (ص٧٣).

⁽٢) ضوابط المعرفة (٢٨٨).

⁽٣) انظر باب القياس وأركانه وشروطه وتفصيل مباحثه في: البرهان (٢/ ٤٨٥) وما بعدها، والمحصول (٥/٥) وما بعدها، والإحكام (٤/٥) وما بعدها، وروضة الناظر (٣/ ٧٩٧) وما بعدها.

ويسمى عند المتكلمين: الاستدلال بالشاهد على الغائب، إلا أن علماء أصول الفقه هم الذين حازوا قصب السبق في العناية بوضع ضوابطه وتحديد شروطه، وبيان كل ما يتعلق به. (١)

أمثلة:

١ - الطيور ترتفع في الجو بأجنحتها فلو استطاع الإنسان أن يصنع أجنحة مثل أجنحة الطيور، واستطاع أن يتحكم بحركتها وتوجيهها، لا ستطاع أن يطير في الجو مثلها تفعل الطيور، بمقتضى مشابهة المصنوع للشيء الطبيعي.

Y- عناصر اللبن الحليب هي الماء والسكر والجير والدهن وطائفة من المعدن والفيتامينات، فلو استطعنا أن نجمع مقادير من هذه العناصر مماثلة للمقادير التي يحتوي عليها الحليب لاستطعنا أن نصنع حليبا صالحا للغذاء مثل الحليب الطبيعي، وبمقتضى المشابهة في العناصر وفي مقاديرها التي كانت سببا في تميز الحليب بخصائصه.

٣- الحصان مثل الثور في القدرة على الجر. فهو يصلح لأن يحرث الأرض
 كما يحرثها الثور، بجامع القدرة على الجر في كل منهما، التي هي السبب في القدرة
 على الحرث (٢).

أركان التمثيل:

كل تمثيل يتألف من أركان أربعة (٢):

الركن الأول:

الأصل، وهو الممثَّل به، أو المشبَّه به، أو المقيس عليه. وهو المنقول منه

⁽۱) تحرير القواعد المنطقية (۱٦٦)، والمرشد السليم (٢٦٠)، وضوابط المعرفة (٢٨٨)، وإتحاف الطلبة (٥٠).

⁽٢) ضوابط المعرفة (٢٩٠).

⁽٣) راجع: المرشد السليم (٢٦١).

الحكم، ويسميه ابن سينا: المثال.

الركن الثاني:

الفرع، وهو الممثل، أو المشبه، أو المقيس، ويسميه ابن سينا: المطلوب. المركن الثالث:

العلة الجامعة التي هي سبب التمثيل، وهي السبب في الظاهرة أو الحكم بالنسبة إلى الأصل الممثل به. ويسميه ابن سينا: والمعنى المتشابه، وهو الجامع. الركن الرابع:

الحكم الذي في الأصل، أو الظاهرة، ونعممه على الفرع بدليل التمثيل، وبجامع اشتراك الأصل والفرع في سبب الظاهرة، أو في الحكم (١).

وجوه إثبات علية المسترك:

أما علية المشترك (وهو الوصف الجامع) فتثبت بوجهين عند المناطقة وهما الدوران والسير والتقسيم، أما الأصوليون فلهم صولات وجولات في بيان مسالك التعليل، وسأتكلم على الوجهين اللذين تكلم عنها المناطقة وعلى طريقتهم، وذلك فيها يلى:

الوجه الأول: الدوران:

الدوران في اللغة هو الطواف حول الشيء، ودوران الفلك تواتر حركاته بعضها إثر بعض من غير ثبوت و لا استقرار. (٢)

ويسمى بالطرد والعكس^(۱)، بمعنى أنه يشترط فيه الاطراد والانعكاس كلاهما وتعريفه:

۱ - هو: ترتب حكم على وصف وجودا وعدما.

⁽١) تحرير القواعد المنطقية (١٦٦)، وضوابط المعرفة (٢٩١)، والمرشد السليم (٢٦١).

⁽٢) المصباح (دور) (ص٢٠٢).

⁽٣) آلمرشد (٢٦١).

٢- ويعرفونه كذلك بأنه اقتران الشيء بغيره وجودا وعدما. (١)
 وللدوران قسمان بحسب محل العلة والحكم لأنها إما أن يكونا:

1- في محل واحد، كالإسكار في العصير؛ فإن العصير قبل أن يوجد الإسكار كان حلالا، فلم حدث الإسكار حرم، فلم زال الإسكار وصار خلا صار حلالا، فدار التحريم مع الإسكار وجودا وعدما.

٢- وإما في محلين، كالطعم مع تحريم الربا فإنه لما وجد الطعم في التفاح كان ربويا، ولما لم يوجد في الحرير مثلا لم يكن ربويا، فدار جريان الربا مع الطعم، وهذا المثال: إنها يجري على قول من يقول: إن علة الربا الطعم (٢).

الوجه الثاني: السبر والتقسيم

ويسمى الترديد وتعريفه:

- هو إيراد أوصاف الأصل وإبطال بعضها ليتعين الباقي للعلية.

ومثل له المناطقة بقولهم: علة الحدوث في البيت إما التأليف، أو الإمكان، والثاني باطل بالتخلف؛ لأن صفات الواجب ممكنة وليست بحادثة، فتعين الأول^(٣).

وقد يسمى أيضا بتنقيح المناط (٤).

⁽١) تحرير القواعد المنطقية (١٦٦).

⁽٢) شرح الكوكب المنير (٤/ ١٩٢).

⁽٣) تحرير القواعد المنطقية (١٦٦)، المرشد السليم (٢٦١).

⁽٤) التنقيح لغة التهذيب والتخليص، ومنه تنقيح الشعر: أي تهذيبه وتخليصه مما لا دخل له في الموضوع. والمناط لغة: اسم مكان الإناطة أو التعليق. راجع مادة (نقم) في: لسان العرب (٢/ ٤٥١). ط دار المعارف، المعجم الوسيط (٢/ ٩٨١). راجع أيضًا مادة (نوط) في: لسان العرب (٦/ ٤٥٧٧)، المعجم الوسيط (٢/ ١٠٠١)، أما في اصطلاح الأصوليين فإن تنقيح المناط يعني تهذيب مناط الحكم أو علته وتصفيتها بإلغاء ما لا

وللأصوليين مسالك كثيرة لإثبات التعليل لا تخفى على دارسي علم أصول الفقه، وأهمها: النص والإجماع والمناسبة والدوران والسير والتقسيم. (١) بين التمثيل والاستقراء:

التمثيل في حقيقته هو العملية الذهنية المتممة للاستقراء الناقص، وذلك لأن تعميم الحكم الذي دل عليه الاستقراء الناقص، إنها يأتي عن طريق تمثيل غير المدروس بالاستقراء بالمدروس به، بجامع اشتراكها في العلة، ثم تعميم الحكم بمقتضى الماثلة في علة الحكم.

والتمثيل هو أساس كثير من الفروض العلمية، التي يطرحها الباحثون، لتفسير الظواهر الطبيعية، والنفسية، والاجتماعية، والقانونية، وغير ذلك.

وعن طريق التمثيل اهتدى العلماء إلى أن الحرارة نوع من الحركة، قياسا على الضوء الذي ثبت لديهم انه نوع من الحركة (٢).

أنواع التمثيل:

وينقسم دليل التمثيل باعتبار إفادته اليقين وعدمه إلى قسمين: القسم الأول:

ما يفيد القطع بالحكم، ويشترط لإفادته ذلك ثلاثة شروط (٢٠): الجزم بكون الوصف المشترك علة.

يصلح للتعليل واعتبار الصالح له. راجع: المستصفى (٢/ ٢٣١)، روضة الناظر (١٤٦)، معجم المصطلحات والألفاظ الفقهية (١/ ٤٩٤).

⁽۱) انظر. البرهان (۲/۲٪ ٥٤) وما بعدها، والمستصفى (ص٣٠٨) وما بعدها، وروضة الناظر (٣/ ٨٣٥) وما بعدها.

⁽٢) ضوابط المعرفة (ص ٣٩٠)، وطرق الاستدلال (ص٢٨٧).

⁽٣) المرشد (ص٢٦٢).

أن لا تكون خصوصية الأصل شرطا لثبوت الحكم له.

أن لا تكون خصوصية الفرع مانعا من ثبوت الحكم له.

وهذا النوع من التمثيل نادر متعذر، لأن التمثيل وسيلة للإثبات، وما يحتاج إثبات لا يكون قطعيا غالبا؛ ولذلك قال العلماء: إن التمثيل لا يفيد إلا الظن (١٠). القسم الثاني:

ما يفيد الظن بالحكم، وهو الغالب في التمثيل (٢) بل قصر بعض العلماء إفادة التمثيل على الظن، قال في المقاصد: إن المثال لا يفيد اليقين ولكنه يصلح لتطييب الفلب وإقناع النفس في المحاورات، وكثيراً ما يستعمل في الخطابة، ونعني بالخطابة: المحاورات الجارية في الخصومات والشكليات والاعتدارات في الذم والمدح وفي تفخيم الشيء وتحقيره وما يجري هذا المجرى، فإذا قيل لمريض: هذا الشراب ينفعك. فيقول: لم؟ فيقال: لأن المريض الفلاني شربه فنفعه. فإذا قيل له ذلك مالت نفسه إلى القبول، ولم يطلب بأن يصحح عنده أنه ينفع لكل مريض، أو يصحح أن مرضه كمرضه، وحاله في السن والقوة والضعف وسائر الأمور كحاله. (٣)

وجاء في ضوابط المعرفة: ولا يكون دليل التمثيل طريقا للوصول إلى اليقينيات المقطوع بها، بل هو طريق للوصول إلى الظنيات، في الماديات، وفي الطبيعيات، وفي شؤون الحياة وأعمالها، وفي التربية ووسائلها، وفي الأخلاق والآداب، وفي الشرعيات العملية، وفي العظة والاعتبار، وفي اختيار ما هو نافع

⁽١) المرشد (ص٢٦٢).

⁽٢) المرشد (ص٢٦٢)، وطرق الاستدلال (ص٢٨٦).

⁽٣) المواقف للعضد الإيجي (ص٣٩)، إطلالة على المنطق القديم د/محمد رشاد دهمش (صه١٦٥)، ط.أولى ١٩٩٩م (خاصة بالمؤلف)

ومفيد في العاجلة وفي الأجلة،وفي السياسات والإدارات، وفي الأقضية والأحكام، وفي أحوال السلم والحرب، ونحو ذلك (١).

شرط الاعتماد على دليل التمثيل:

ويشترط للاعتباد على دليل التمثيل إفادته الظن الراجح، في الأمور التي يصح الاعتباد فيها على الظن الراجح، لأنه سبيل حياة الناس.

التمثيل بين العقليات المحضة وعالم الغيب:

أما العقليات المحضة فلا ينفع فيها التمثيل، وكذلك لا ينفع التمثيل في الحكم على عالم الغيب بمثل الحكم على عالم الشهادة، إلا بشرط الاتحاد في الخصائص، وعدم وجود الفارق في أصل نظام الوجود، وهذا الشرط يتعذر الوصول إلى معرفته، لذلك فلا يقاس عالم الغيب على عالم الشهادة، إلا في الحقائق العامة العقلية الكبرى الشاملة لعالم الغيب وعالم الشهادة معا، كالوجود، والمكان، والاستحالة، وعدم جمع النقيضين، ونحو ذلك، وهذه لا يحتاج فيها إلى دليل التمثيل، بل ينطبق عليها دليل القياس المنطقي (٢).

وقد مثل له الغزالي في العقليات بأن يقال: السماء حادث، لأنه جسم قياساً على النبات والحيوان وهذه الأجسام التي يشاهد حدوثها.

قال: وهذا غير سديد ما لم يمكن أن يتبين أن النبات كان حادثاً لأنه جسم وإن جسميته هي الحد الأوسط للحدوث. (٢)

⁽١) ضوابط المعرفة (ص٢٩٢).

⁽٢) ضوابط المعرفة (ص٢٩٢، ٢٩٣).

⁽٣) معيار العلم للغزالي (ص١٦٥). وإطلالة على المنطق القديم (ص١٥٩).

المسألة الثإمنة مراتب الحجَج

تمهيد

بعد أن استعرضت في الصفحات السابقة طرق الوصول إلى الحجج والأدلة من قياس واستقراء وتمثيل، أعرض في السطور التالية لأنواع الحجج والأدلة بشيئ من التفصيل.

فأقول:

يحتج المناظرون والمستدلون بأنواع من الحجج والأدلة:

فمنها ما يفيد اليقين الجازم وهي (الحجة البرهانية).

ومنها ما يفيد دون ذلك.

والمناطقة يجعلونها من أقسام القياس بحسب المادة (١١).

وقد قسم المناطقة الحجج خمسة أنواع:

النوع الأول: الحجة البرهانية

النوع الثاني: الحجة الجدلية

النوع الثالث: الحجة الخطابية

النوع الرابع: الحجة الشعرية

النوع الخامس: الحجة الباطلة القائمة على الغلط أو المغالطة

وسأتناول كلا منها باختصار -إن شاء الله تعالى-

النوع الأول: الحجة البرهانية

وتسمى البرهان وهي الحجة التي تفيد اليقين:

⁽١) إتحاف الطلبة (٦٧)، وضوابط المعرفة (٢٩٧).

تعريفها:

هي الحجة التي تتألف من قياس مقدماته يقينية وجاء على هيئة تفيد نتيجة يقينية.

واليقين في النتيجة مساو لليقين في المقدمات(١).

واليقين: اعتقاد جازم مطابق للواقع^(٢).

وهذه الحجة البرهانية طريقها أحد طرق الاستدلال المباشر، أو القياس الصحيح المصوغ وفق أحد الأشكال المنتجة بيقين، وتوجد في الحقائق الفكرية.

ومثالها:

١ - قولهم: هذا العدد منقسم بمتساويين.

وكل عدد منقسم بمتساويين زوج.

إذا فهذا العدد زوج.

٢- وقولنا: الله قادر على بدء الخلق

بدليل ما يخلق باستمرار

إذا فهو على إعادته قادر. (٦)

أقسام القياس البرهاني:

والقياس البرهاني ينقسم قسمين: البرهان اللمي، والبرهان الإني(٤).

القسم الأول: البرهان اللمي

وهو: ما يستدل فيه بالمؤثر على الأثر.

⁽١) تحرير القواعد المنطقية (١٦٧)، وضوابط المعرفة (٢٩٨).

⁽٢) تحرير القواعد المنطقية (١٦٧)، وإتحاف الطلبة (٦٧).

⁽٣) ضوابط المعرفة (٢٩٨).

⁽٤) انظر: في هذه التسمية: تحرير القواعد (١٦٧)، حاشية العطار (٤٥٢)، حاشية الصبان (١٤٢) وما بعدها.

وهو معنى قولهم: هو الذي يكون الحد الأوسط فيه علة للنسبة في الذهن والعين. (١)

كقولهم: هذا متعفن الأخلاط، وكل متعفن الأخلاط محموم، فهذا محموم، .

وسمي بذلك لأنه يبين الحكم وعلته للسامع، فكأن المتكلم قال: الأمر كذا، فقال المخاطب: لم كان كذلك، فذكر المتكلم العلة.

القسم الثاني: البرهان الإني

وهو ما يستدل فيه بالأثر على المؤثر.

وهو معنى قولهم: هو الذي يكون الحد الأوسط فيه علة للنسبة في الذهن فقط. (٣)

كقولهم: هذا محموم، وكل محموم متعفن الأخلاط، فهذا متعفن الأخلاط⁽¹⁾.

علاقة اليقينيات بالبرهان وأقسامها:

اليقينيات مادة البرهان، وعليها يبنى، فلا يستفاد البرهان إلا إذا كانت المقدمات التي بني عليها يقينية، لا يتطرق إليها أدنى احتمال، وأقسام تحصيل اليقين –وهي المسهاة باليقينيات – ستة هي: الأوليات، والمشاهدات، والمجربات، والحدسيات، والمتواترات، والقضايا التي قياساتها معها.

⁽١) تحرير القواعد المنطقية (ص١٦٧).

⁽٢) إتحاف الطلبة (٦٨).

⁽٣) تحرير القواعد المنطقية (ص١٦٧).

⁽٤) إتحاف الطلبة (٦٨، ٦٩).

القسم الأول: الأوليات

وهي: القضايا التي يدركها العقل بمجرد تصور الطرفين (١)، ولا يتوقف على واسطة كقولنا الواحد نصف الاثنين (٢).

وهي قضايا ومقدمات يدركها الإنسان من جهة قوته العقلية من غير سبب يوجب التصديق بها إلا ذواتها.

ومثال ذلك: أن الكل أعظم من الجزء وهذا غير مستفاد من حس ولا استقراء ولا شيء آخر.

القسم الثاني: المشاهدات

وهي المحسوسات: أي القضايا التي يحكم بها الحس أو الوجدان.

فالحسيات

هي: القضايا التي يدركها العقل بسبب المشاهدة بالحس الظاهر، كقولنا: الشمس مشرقة، والنار محرقة، والثلج أبيض، والقمر مستدير والشمس مستنبرة (").

قال الغزالي: وهذا الفن واضح.

لكن الغلط يتطرق إلى الأبصار؛ لعوارض، مثل: بُعد مفرط، وقُرب مفرط، أو ضعف في العين.

وانظر إلى الكواكب تراها ساكنة وهي متحركة، وإلى الصبي في أول نشوئه، والنبات في أول النشوء -وهو في النمو والتزايد في كل لحظة على التدريج- فتراه واقفا.

⁽١) إنحاف الطلبة (٦٩).

⁽٢) حاشية العطار (٢٥٢).

⁽٣) إتحاف الطلبة (٦٩).

وأمثال ذلك مما يكثر^(۱). **والوجدانيات**

هي: القضايا التي يدركها العقل بسبب المشاهدة بالحس الباطن، كعلم الإنسان بجوع نفسه، وعطشه، وخوفه، وفرحه، وجميع الأحوال الباطنة التي يدركها الإنسان سواء كان متمتعا بالحواس الخمس، أم فاقدا لبعضها، أو كلها، فهذه لبست من الحواس الخمس وليست عقلية، بل البهيمة تدرك هذه الأحوال من نفسها بغير عقل، وكذا الصبي، والأوليات لا تكون للبهائم ولا للصبيان. (٢)

القسم الثالث: المجربات أو التجريبيات'''

وهي القضايا التي يدركها العقل بواسطة تكرار المشاهدة (4).

قال الغزالي: وقد يعبر عنها باطراد العادات، وذلك مثل حكمك بأن النار محرقة، والخبز مشبع، والحجر هاو إلى أسفل، والنار صاعدة إلى فوق، والخمر مسكر، والسقمونيا مسهل.

فالمعلومات التجريبية يقينية عند من جربها.

والناس يختلفون في هذه العلوم لاختلافهم في التجربة. فمعرفة الطبيب بأن السقمونيا مسهل كمعرفتك بأن الماء مروٍ، وكذلك الحكم بأن المغناطيس جاذب للحديد عند من عرفه.

وهذه غير المحسوسات؛ لأن مدرك الحس هو أن هذا الحجر يهوى إلى

⁽١) انظر: المستصفى (١/ ١٤٠) (بتصرف).

⁽٢) المستصفى (١/ ١٤٠)، وإتحاف الطلبة (٦٩).

⁽٣) حاشية العطار (٢٥٣).

⁽٤) إتحاف الطلبة (٦٩).

الجوع.

الأرض، وأما الحكم بأن كل حجر هاو فهي قضية عامة لا قضية في عين، وليس للحس إلا قضية في عين.

وكذلك إذا رأى مائعا معينا وقد شربه شخص فسكر، فحكم بأن جنس هذا المائع مسكر، فالحس لم يدرك إلا شربا وسكرا واحدا معينا، وأما الحكم في الكل فهو من استنتاج العقل، وإن كان أصل إدراكه له بواسطة الحس، أو بتكرر الإحساس مرة بعد أخرى، إذ المرة الواحدة لا يحصل العلم بها.

فمن تألم له موضع فصب عليه مائعا فزال ألمه، لم يحصل له العلم بأن هذا المائع هو المزيل للألم؛ إذ يحتمل أن زواله بالاتفاق.

وكذا لو قرأ عليه سورة الإخلاص فزال فربها يخطر له أن إزالته بالاتفاق، فإذا تكرر مرات كثيرة في أحوال مختلفة، انغرس في النفس يقين وعلم بأنه المؤثر. وكما يحصل اليقين بأن الاصطلاء بالنار مزيل للبرد، وأن الخبز مزيل لألم

وكذا رؤية الكواكب تطلع وتغيب وترجع وتستقيم إلى غير ذلك من الحركات المرصودة فيحكم بذلك.

ومن تأمل هذا عرف أن العقل قد نال الإدراك اليقيني، بعد تكرر الأمر على الحس، بواسطة قياس خفي ارتسم في العقل، ولم يشعر بذلك القياس؛ لأنه لم يلتفت إليه ولم يشغله بلفظ، وكأن العقل يقول: لو لم يكن هذا السبب يقتضيه لما اطرد في الأكثر، ولو كان بالاتفاق لاختلف.

ومن لم يمعن في تجربة الأمور، تعوزه جملة من اليقينيات، فيتعذر عليه ما يلزم منها من النتائج، فيستفيدها من أهل المعرفة بها.

ومثاله: الأعمى والأصم، تعوزهما جملة من العلوم، التي تستنتج من مقدمات محسوسة، حتى يقدر الأعمى على أن يعرف بالبرهان أن الشمس أكبر من الأرض، فإن ذلك يعرف بأدلة هندسية، تنبني على مقدمات حسية.

و لما كان السمع والبصر شبكة لجملة من العلوم، قرنها الله تعالى بالفؤاد، في مواضع من كتابه الكريم (١).

القسم الرابع: الحدسيات

وهي: القضايا التي يدركها العقل بمجرد الحدس.

أو هي: إلتي يحكم فيها العقل بواسطة لا بمجرد تصور الطرفين (٢).

كقولنا: نور القمر مستفاد من نور الشمس.

والحدس هو: سرعة انتقال الذهن من المبادئ إلى المطالب^(٣).

القسم الخامس: المتواترات

وهي: القضايا التي يدركها العقل بواسطة السمع من جمع كثير استحال تواطؤهم على الكذب.

كعلمنا بوجود مكة، ووجود الشافعي، وبعدد الصلوات الخمس، فإن هذا أمر وراء المحسوس؛ إذ ليس للحس إلا أن يسمع صوت المخبر بوجود مكة، وأما الحكم بصدقه فهو للعقل، وآلته السمع، وليس مجرد السمع، بل تكرر السماع، ولا ينحصر العدد الموجب للعلم في عدد، ومن تكلف حصر ذلك فهو في شطط، بل هو كتكرر التجربة، ولكل مرة في التجربة شهادة أخرى، إلى أن ينقلب الظن علما، ولا يشعر بوقته، فكذلك التواتر (1).

القسم السادس: القضايا التي قياساتها معها

وهي: القضايا التي يدركها العقل بسبب وسط حاضر في الذهن.

⁽۱) المستصفى (۱/۲۲) (بتصرف)، والنجاة لابن سيرين (۱/۷۷، ۷۸)، والبصائر النصرية (ص۲۸۳).

⁽٢) حاشية العطار (٢٥٣).

⁽٣) إتحاف الطلبة (٢٩، ٧٠).

⁽٤) المستصفى (١/ ١٤٤). وانظر: حاشية العطار (٢٥٤).

كقولنا: الأربعة زوج.

والوسط هنا في هذا المثال: كون الأربعة منقسمة إلى متساويين، وكل منقسم إلى متساويين زوج.

والفرق بينه وبين الفكر: أن الفكر انتقال الذهن من المطلوب إلى المبادئ، ثم من المبادئ إلى المبادئ المحركة من المبادئ إلى المطلوب، فلابد فيه من حركتين، بخلاف الحدس، فإنه لا حركة فيه أصلا، فهو دفعي، والفكر تدريجي (١).

فهذه مدارك العلوم اليقينية الحقيقية الصالحة لمقدمات البراهين وما بعدها ليس كذلك.

النوع الثاني: الحجة الجدلية

وهي: الحجة المؤلفة من قضايا يعترف بها جميع الناس(٢).

وعرفها الغزالي بأنها: آراء محمودة يوجب التصديق بها: إما شهادة الكل، أو الأكثر، أو شهادة جماهير الأفاضل (٣).

وسبب شهرة القضية واحد من الأمور الآتية:

١- اشتمالها على مصلحة عامة.

٢- ما في طباع الناس من الرقة.

٣- ما في طباع الناس من الحمية.

٤- انفعالات الناس من عاداتهم.

٥- ما جاء في الدين من الشرائع والآداب(١).

⁽١) إتحاف الطلبة (٧٠).

⁽٢) تحرير القواعد المنطقية (١٦٨).

⁽٣) المستصفى (١/ ١٥٠).

⁽٤) نحرير القواعد المنطقية (١٦٨).

فالحجة الجدلية مؤلفة من قضايا مشهورة، تعتقد الجماهير مضمونها اعتقاداً مقاربا لليقين، فلا يشعر الذهن لأول النظر بأن نقيضه ممكن، أو المؤلفة من مقدمات يُسَلِّم بها المخاطب.

كقولك: الكذب قبيح، وإيلام البريء قبيح، وكفران النعم قبيح، وشكر المنعم وإنقاذ الهلكي حسن.

والحجة الجدلية قد تكون صادقة، وقد تكون كاذبة، فلا يجوز أن يعول عليها في مقدمات البرهان (١).

(۱) فإن هذه القضايا ليست أولية، ولا وهمية، فإن الفطرة الأولى لا تقضي بها، بل إنها ينغرس قبولها في النفس بأسباب كثيرة، تَعرض من أول الصبا، وذلك بأن تكرر على الصبي، ويكلف اعتقادها، ويحسن ذلك عنده، وربها يحمل عليها حب التسالم، وطيب المعاشرة، وربها تنشأ من الحنان ورقة الطبع، فترى أقواما يصدقون بأن ذبح البهائم قبيح، ويمتنعون عن أكل لحومها، وما يجري هذا المجرى، فالنفوس المجبولة على الحنان والرقة أطوع لقبولها، وربها يجبل على التصديق بها الاستقراء الكثير، وربها كانت القضية صادقة، ولكن بشرط دقيق لا يفطن الذهن لذلك الشرط، ويستمر على تكرير التصديق فيرسخ في نفسه، كمن يقول مثلا: التواتر لا يورث العلم؛ لأن كل واحد من الآحاد لا يورث العلم، فالمجموع لا يورث؛ لأنه لا يزيد على الآحاد وهذا غلط؛ لأن قول الواحد لا يوجب العلم بشرط الانفراد، وعند التواتر فإن هذا الشرط يزول، فيذهل عن هذا الشرط لدقته ويصدق به مطلقا.

وكذلك يصدق بقوله: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾ الآية (١) من سورة فاطر، مع أنه ليس قادرا على خلق ذاته وصفاته وهو شيء، لكن هو قدير على كل شيء بشرط كونه مكنا في نفسه، فيذهل عن هذا الشرط ويصدق به مطلقا، لكثرة تكرره على اللسان، ووقوع الذهول عن شرطه الدقيق.

وللتصديق بالمشهورات أسباب كثيرة وهي من مثارات الغلط العظيمة، وأكثر قباسات المتكلمين والفقهاء مبنية على مقدمات مشهورة، يسلمونها بمجرد الشهرة، فلذلك ترى أقيستهم تنتج نتائج متناقضة، فيتحيرون فيها.

النوع الثالث: الحجة الخطابية

وهي: الحجة المركبة من مقدمات مقبولة، أو ظنية (١).

أو هي: التي لا تلزم الطرف الآخر بالأخذ بها، ولكنها تفيده ظناً راجحاً مقبولاً.

وسواء سلم بها المخاطب أو لم يسلم، وسواء أفادته ظناً راجحاً أو لم تفده، ولكنها من وجهة نظر المستدل بها تفيد ظنا راجحاً.

والظن الراجح درجات لم تحصر، وأدناها ضعيف قريب من الشك،

فإن قلت: قبم يدرك الفرق بين المشهور والصادق؟ فاعرض قول القائل: العدل جميل والكذب قبيح، على العقل الأول الفطري الموجب للأوليات، وقدر أنك لم تعاشر أحدا ولم تخالط أهل ملة، ولم تأنس بمسموع، ولم تتأدب باستصلاح، ولم تهذب بتعليم أستاذ ومرشد، وكلف نفسك أن تشكك فيه، فإنك تقدر عليه وتراه متأتيا، وإنها الذي يعسر عليك هذه التقديرات، أنك على حالة تضادها، فإن تقدير الجوع في حال الشبع عسير، وكذا تقدير كل حالة أنت منفك عنها في الحال، ولكن إذا تحذقت فيها أمكنك التشكك، ولو كلفت نفسك الشك في أن الاثنين أكثر من الواحد، لم يكن الشك متأتيا، بل لا يتأتى الشك في أن العالم ينتهي إلى خلاء أو ملاء، وهو كاذب وهمي، لكن فطرة الوهم ولا فطرة العقل، وأما كون الكذب قبيحا فلا يقتضيه فطرة الوهم ولا فطرة العقل، بل ما ألفه الإنسان من العادات والأخلاق والاستصلاحات، وهذه -أيضا- معارضة مظلمة يجب التحرز عنها.

فهذا القدر كاف في المقدمات التي منها ينتظم البرهان، فالمستفاد من المدارك الخمسة، بعد الاحتراز عن مواقع الغلط فيها، يصلح لصناعة البرهان، والمستفاد من غلط الوهم لا يصلح البتة، والمشهورات تصلح للفقهيات الظنية والأقيسة الجدلية، ولا تصلح لإفادة اليقين البتة - انظر: المستصفى (١/ ١٥٣- ١٥٤)، وضوابط المعرفة (٢٩٩،٠٠٣).

(١) تحرير القواعد المنطقية (١٦٩).

وأعلاها قوي قريب من اليقين^(١).

النوع الرابع: الحجة الشعرية

وهي: الحجة التي لا يشترط فيها أن تفيد ظناً راجحاً مقبولاً. (٢)

بل قد تعتمد على مقدمات وهمية، وصور كاذبة لا تخفى على المخاطب، إلا أنها تشتمل على ما يتلاعب بمشاعر المخاطب النفسية، فيتأثر بها ويستجيب لمضمونها وقد يكون عالما فكرياً بعدم صحتها.

وعلى هذا النوع من الحجج تعتمد صناعة الشعر، وعليها يعتمد الخطباء المتشدقون الذين يتلاعبون بمشاعر جماهير المستمعين.

ومثاله كها قال الإمام الغزالي: أن من يريد أن يحمل غيره على التهور ويصرفه عن الحزم، يلقّب (الحزم) بـ (الجبن) ويقبحه، ويذم صاحبه، فيقول: يسرى الجبناء أن الجسبن حسزم وتلك خديعة الطبع اللتيم (٣)

فتنبسط نفس السامع لهذا الكلام، فيهجم هجمة المتهور، تاركا منطق الحزم ومعرضا عنه، وقد يثير فيه مشاعر الكرامة ليدفعه إلى التهور فيقول له:

⁽۱) وهذه الحجة تصلح في التعليهات والمخاطبات، وتصلح للإقناع بوجهة نظر صاحب الحجة، أو للإقناع بعذره فيها ذهب إليه من مذهب فقهي، أو حكم قضائي، أو فيها انتهى إليه من نظرية علمية، أو فيها قرره من رأي سياسي، أو إداري، أو اجتهاعي، أو غير ذلك من شؤون الحياة. والأحكام الفقهية، والأحكام القضائية، والنظريات العلمية المادية، معظمها لا يستند إلى حجج لا تزيد عن كونها من قبيل الحجج الخطابية، أي الحجج التي تعتمد على الأخذ بالظن الراجح. انظر: ضوابط المعرفة (ص٣٠٠)، والنطق الصوري د/ يوسف محمود (ص٢٠٦).

⁽٢) تحرير القواعد المنطقية (ص١٦٩).

⁽٣) ذكره صاحب: الكامل في التاريخ (٦٥/١٠)، ويتيمة الدهر (٢٥٨/١)، ولم ينسب لأحد في الموضعين.

إلا تَمُنتُ تحبت السيوف مكرَّماً تَمُتُ وتقاس الذل غير مكرم''

ولكن ليس كل كلام محرك للمشاعر هو من قبيل الحجج الشعرية، فقد تشمل البراهين القاطعة على ما يحرك المشاعر، وقد تشتمل الحجج الجدلية والحجج الخطابية على مثل ذلك ومن إعجاز القرآن العظيم، تقديمه الحجج المنطقية مقترنة بها يأسر النفوس ويحرك المشاعر لقبول الحجة المنطقية (⁷⁾.

النوع الخامس: الحجة الباطلة القائمة على الغلط أو المغالطة

والمغالطة: قياس مؤلف من قضايا كاذبة شبيهة بالحق، أو بالمشهورة، أو من مقدمات وهمية كاذبة (٢).

بين الغلط والمغالطة:

أ- إذا كانت مقدمات الحجة قائمة على خطأ غير مقصود فهي (غلط).

وألوان الغلط في الادعاءات والقضايا كثيرة لا تحصر، ومتى ظهر الغلط في المقدمات، رفضت الحجة ورُدَّت على صاحبها، مع إبانة وجه غلطه فيها.

ب- وإذا كانت مقدمات الحجة قائمة على خطأ مقصود مغلف بها يوهم أنه
 حق، من أجل التمويه والتضليل، فهي (مغالطة).

والغرض من المغالطات إبطال الحقائق، ويصطنعها أهل الباطل، وهي محرمة في الإسلام (٤٠).

صور المغالطات

وصور المغالطات كثيرة، أذكر منها الأمثلة التالية:

⁽١) ذكره ابن الجوزي في المدهش (١/ ٣١٥) ولم ينسبه لأحد.

⁽٢) ضو ابط المعرفة (٣٠٢-٣٠٤)، والمنطق الصوري د/ يوسف محمود (٢١١).

⁽٣) إتحاف الطلبة (٧١).

⁽٤) ضوابط المعرفة (٣١٣).

الصورة الأولى:

أن يُستخدم في الحد الأوسط لفظ من الألفاظ المشتركة -وهي: ما اتحد فيه اللفظ وتعدد المعنى- ويقصد به في المقدمة الصغرى معنى، وفي المقدمة الكبرى معنى آخر.

ومثالها: أن يقول المغالط عن الذهب: (هذا عين) ويعتبرها مقدمة صغرى، ثم يقول في المقدمة الكبرى (وكل عين زينة للوجوه). ولا يخفى أن فساد هذا القياس ناشئ عن انعدام الحدَّ الأوسط فيه، إذ لا عبرة باتحاد اللفظ بعد أن اختلف المعنى (۱).

الصورة الثانية:

اختلاف المعنى لاختلاف الاعتبار من حيث الجمع والتفريق.

ومثالها: قول المغالط: الخمسة زوج وفرد، أي: مؤلفة من عددين أحدهما زوج والآخر فرد، ثم يقول: ومحال أن يكون العدد زوجاً وفرداً في وقت واحد، أي: لا يكون كامل العدد زوجاً وفرداً، والنتيجة المتوقعة -حينئذ- أن الخمسة ليست عددا!! (٢٠).

أي يأتي بنظم الكلام في صورة يصلح أن يفسر مركباً وأن يفسر مفصلاً، وهذا من الإجمال عند الأصوليين، فهو من تركيب المفصل وتفصيل المركب. (٣)

ويرفع الأصوليون الإجمال بالأدلة والقرائن المرجحة لبعض الاحتمالات على بعض، ويتوقفون عند عدم وجود مرجح، لكن السوفسطائي والمغالط يترك الأمر بلا تحديد ويحكم.

⁽١) ضوابط المعرفة (٣١٤).

⁽٢) ضوابط المعرفة (٣١٦).

⁽٣) مفتاح الوصول لابن التلمساني المالكي (ص٩٤).

الصورة الثالثة:

قد تكون المغالطة ناشئة عن كون المقدمات مساوية في المعرفة للنتيجة، فالذهن يدركها معا.

كالمتضايفين اللذين لا يعرف أحدهما إلا إذا عرف الآخر فهما يتعقلان معاً، مثل: إذا كان خالد أبا لسعيد فسعيد ابن خالد. لكن خالد أب لسعيد. إذا فسعيد ابن خالد.

فهذا الدليل لغو لا فائدة منه، لأنه لا تثبت أبوة شخص لآخر، ما لم تثبت بنوة الآخر له، وكذلك العكس، ولكن المغالط قد يصطنع مثل هذا الدليل للإيهام بأنه يقدم حجة يثبت فيها دعواه، وتعتمد المغالطة هنا على التمويه بتطويل الكلام وترديده، وصوغه على شكل قياس (۱).

الصورة الرابعة:

قد تكون المغالطة ناشئة عن المصادرة على المطلوب.

أي: تكون معرفة المقدمات متوقفة على معرفة النتيجة، أو تقول: أن تكون المقدمة عين النتيجة ولكن غيّر لفظها فيقع الاغترار بتغاير اللفظ ويظن أنها غيرها. (٢)

وهذا الدليل دوري، أي يتوقف فيه معرفة النتيجة على معرفة الدليل، ويتوقف فيه معرفة الدليل على معرفة النتيجة.

ومن أمثلة المصادرة على المطلوب: أن نقيم الدليل على أن الأرض كروية . بقولنا: لو لم تكن الأرض كروية لكانت منبسطة، لكن الأرض ليست منبسطة، إذاً فالأرض كروية.

⁽١) ضوابط المعرفة (٣١٦)، وإجابة السائل شرح بغية الآمل للصنعاني (ص٤٤).

⁽٢) النجاة لابن سينا (١/ ٧١)، والبصائر النصيرية (ص٣٦٤).

ففي هذا الدليل مصادرة على المطلوب، لأنه يشتمل على مقدمات يتوقف ثبوتها على ثبوت المدّعى، لأننا لم نعرف كون الأرض منبسطة حتى نعرف كونها كروية.

ومن الأمثلة أيضاً: أن نقيم الدليل على وجود شيء بقولنا: لو لم يكن موجود لكان معدوماً، لكنه ليس بمعدوم إذا فهو موجود.

ففي الدليل هنا مصادرة على المطلوب، لأنه لا يعلم كون الشيء ليس بمعدوم حتى يعلم كونه موجوداً، وهذا هو المدعيّ، فتوقفت معرفة الدليل على معرفة المدعي الذي يدعو إلى إقامة الدليل عليه (١).

فالمصادرة على المطلوب تنطوي على غش وخداع يقتضي التركيز على بذل الجهد في كشف هذا الغش والخداع بتطبيق قواعد القياس وقواعد الحدود. (٢) الصورة الخامسة:

قد تكون المغالطة ناشئة عن تجاهل المطلوب، ويتحقق هذا بالهروب من الاستدلال على المدعي، إلى إقامة الدليل على غيره مما يلتبس به، للإيهام بأن المستدل، قد قدم الدليل على المطلوب.

ومن أمثلة ذلك: أن يحرف المستدل كلام خصمه، ثم يقيم الدليل على إبطال ما حرفه، والمغالطة هنا تعتمد على الكذب في نسبة كلام إلى خصم لم يقله الخصم.

ومن ذلك: أن ينسب المغالط إلى خصمه قضايا يوهم بها أنها من لوازم مذهبه، مع أن الخصم لا يقول بها، بل قد ينكرها، وهي في الحقيقة ليست من لوازم مذهبه.

⁽١) ضوابط المعرفة (٢١٦-٣١٧).

⁽٢) طرق الاستدلال (٣٠٣، ٤٠٣).

ومن تجاهل المطلوب: الهروب إلى استدرار العطف، كهروب بعض المحامين من منطق الحجة الفكرية حول قضايا الحق، إلى إثارة مشاعر العطف على المجرم.

ومن تجاهل المطلوب: هروب المغالط من إقامة الحجة على المدَّعْيَ، إلى الطعن في شخص خصمه، وهذا في حقيقته هروب من منهج الحجة، إلى بذاءة الشتائم (١).

الصورة السادسة:

قد تكون المغالطة ناشئة عن التعميم الفاسد، كتعميم الأحكام استنتاجا من بعض الحالات الخاصة أو العارضة.

ومنها: الحكم على كل الأطباء بأنهم مجرمون، لأن بعضهم ثبت كونه مجرما، لا يتردد في الحصول على المال بأي وسيلة، فيساوم عليه، ويتسلمه، ولو كان الغالب على ظنه قتل الجنين، أو قتل الجنين وأمه معه، أو قتل المريض قصدا أو إهمالا.

ومنها: حكم الملاحدة على جميع الأديان الصحيحة والباطلة بالبطلان، بدليل أن بعض ما يسمى ديناً هو باطل المضمون.

ومنها: تعميم الحكم في كل الأحوال، مع أنه لا يصدق إلا في بعضها، أو لا يصدق إلا بشرط شيء، كقول من يريد المغالطة بالنصوص: ﴿ فَوَيْلٌ لِلْمُصَلِّينَ ﴾ [الماعون: ٢]، مع أن هذا لا يصدق إلا بكونهم ساهين عن صلاتهم، وهو ما أوضحه النص في تتمته ﴿ فَوَيْلٌ لِللَّمُصَلِّينَ ﴾ [الماعون: ٤، ٥].

ومنها: جمع عدة مسائل في مسألة واحدة، والحكم عليها جميعا استدلالاً

⁽١) ضوابط المعرفة (٣١٨).

ببعضها، ويلتبس التعميم هنا على أكثر الناس عندما تكثر المسائل المشاركة في الحكم، وتقل المسائل المخالفة في الحكم (١).

وهذا ما يعبر عنه المناطقة بما يكون كاذباً بالجزء، فالحكم يصدق على جزئي فيحمل على الكل الذي فوقه. (٢)

الصورة السابعة:

قد تكون المغالطة ناشئة عن التحريف في حركات الكلام، ومن أمثلة ذلك مغالطة الملاحدة في قوله تعالى: ﴿ إِنَّمَا تَكُنَّشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَ وَ أَعُلَمَ وَ الطر: ٢٨] فلفظ الجلالة في النص منصوب ويعرب مفعولا به، وفاعل الحشية هم العلماء وتضبط بالرفع، ومغالطتهم بأن يبدلوا الحركات فيجعلوا المرفوع منصوبا والمنصوب مرفوعا، ثم يلبسوا على العوام، بأن يجعلوا ذلك مقدمة فاسدة في دليل باطل يسوقونه، وهذه المغالطة تعتمد على التلاعب باللفظ المؤدي إلى تغيير المعنى (٣).

الصورة الثامنة:

قد تكون المغالطة ناشئة عن التحريف في معنى النص، دون أي تلاعب في اللفظ، ولهذه المغالطة صور كثيرة، وبعضها لا يستند إلا إلى مجرد الإدعاء الكاذب^(٤)، ومن أمثلتها الاستدلال على حل النفاق، وكونه من الدين، بقوله تعالى: ﴿إِنَّ أَكْرَمَكُم عِندَ ٱللَّهِ أَتْقَاكُم ﴿ [الحجرات: ١٣]، فشتان بين التقوى، وبين النفاق المسمى بالتقية!!

⁽١) ضوابط المعرفة (٣١٩-٣٢٠).

⁽٢) البصائر النصيرية (ص٣٦٣).

⁽٣) ضوابط المعرفة (٣٢٠).

⁽٤) ضوابط المعرفة (٣٢١).

الصورة التاسعة:

قد تكون المغالطة ناشئة عن افتراء الكذب المحض الصريح في الأخبار، وقد يكون الكذب مغلفاً بحيله من حيل التغطية.

ومن حيل التغطية الاستدلال بالعلل والأسباب، التي ليست في حقيقة حالها عللاً ولا أسبابا حقيقية، ويصطنع المغالط ذلك بقصد التمويه والنضليل^(۱).

ومن أمثلة ذلك: الاستدلال بالأحاديث الموضوعة، أو الأشعار المصنوعة (٢٠).

وقد تكون النتائج صادقة، لكن المقدمات التي سيقت قبلها كاذبة، وهذا سيء جداً في الاستدلال، لأنه بذلك يمهد للطعن في النتائج. فيقال: لو كانت هذه النتيجة صحيحة لكانت مقدماتها صحيحة لكن مقدماتها كاذبة فتكون النتيجة كاذبة، فيكون قد مهد لهدم الحق بمقدماته الكاذبة. فمثلاً يقول: كل إنسان حجر، وكل حجر حيوان، أنتج أن كل إنسان حيوان وهذا صدق ولكن الكذب في المقدمات. (٦) وفي الأحكام يقال مثلاً: الزكاة ضريبة، وكل ضريبة واجبة، إذن الزكاة واجبة. فالنتيجة صحيحة لكن المقدمات كاذبة فيمكن أن يمهد هذا للكر على النتيجة بالبطلان وهذا من المكر والخديعة.

⁽١) ضوابط المعرفة (٣٢١).

⁽٢) ومن أشنع ما وقع من ذلك الاستدلال على معنى الاستواء ببيت من الشعر، لا يعلم قائله، ولا فيمن قيل، بل التاريخ لا يجد له مسلكا بين صفحاته، ونصه:

قد استوى بشر على العراق من غير سيف أو دم مهراق

وقائل البيت مجهول، وبشر أشد إيغالا في الجهالة منه!!

⁽٣) النجاة لابن سينا (١/ ٦٨).

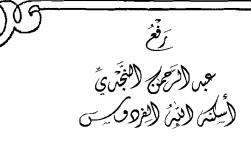
خاتمة لهذا المطلب علاقة الاستدلال غير المباشر بالأسلوب الخبري وبالاستنباط الفقهي الأسلوب الخبري والاستدلال غير المباشر:

لا شك أن الأسلوب الخبري هو المتعين، لمن أراد أن يستدل بأي نوع من أنواع الاستدلال غير المباشر؛ لأن مدار ذلك على القضايا، وهي أساليب خبرية.

وكل ما يرد في الاستدلال من أساليب إنشائية كالاستفهام، فإن القدر المستدل به هو الأسلوب الخبري المدلول عليه، كالنفي في الاستفهام الإنكاري، والجواب في الاستفهام التقريري، أو الحقيقي.

علاقة الاستدلال غير المباشر بالاستنباط:

تبين من خلال بيان أنواع الاستدلال أن الأصولي والفقيه يحتاجان بالضرورة إلى إتقان كيفيات الاحتجاج، حتى يتسنى لهما دقة الاستنباط أولا، ويتجنبا شغب المغالطين، ويستطيعا بيان عوار استدلالهم ثانيا.



المبحث الثاني أثر الأسلوب الخبري في الاستدلال عند الأصوليين

وفيه مطلبان:

: أثر الأسلوب الخبري في الاستدلال بالأدلة النقلية

المطلب الأول

: أثر الأسلوب الخبري في الاستدلال بالأدلة العقلية

المطلب الثاني

المطلب الأول أثر الأسلوب الخبري في الاستدلال بالأدلة النقلية

و فيه مسألتان:

المسألة الأولى: الأدلة النقلية عند الأصوليين

المسألة الثانية : علاقة الأسلوب الخبري بالأدلة النقلية

رَفْعُ معبں (لرَّعِمْ إِلَّهِ (الْهَجُنِّ يُّ (سِلنم (الْهِنِ (الْفِرُوف مِسِی

المسألة الأولى الأدلة النقلية عند الأصوليين

تمهيد:

يقسم الأصوليون الأدلة إلى ثلاثة أقسام، نقلي (سمعي)، وعقلي، ومركب من مقدمتين إحداهما سمعية والأخرى عقلية. (١)

والحديث -في هذا الموضع- عن القسم الأول من هذه الأقسام، وهو الدليل النقلي أو السمعي، وهو ما نقل إلينا من جهة الشرع، وأساسه الكتاب والسنة، ويلحق بها الإجماع، وقول الصحابي، وعمل أهل المدينة، وشرع من قبلنا، وفيها يلى بيان لكل دليل من هذه الأدلة بشيىء من الإيجاز.

الدليل الأول: القرآن الكريم:

تعريفه:

القرآن في اللغة مصدر بمعنى القراءة كغفران وشكران يقال قرأه، يقرؤه، قرأنا فهو مقروء.

وفي معنى القرآن معنى الجمع، وسمي قرءانا لأنه يجمع السور فيضمها، وقرأت الشيء قرءانا جمعته وضممت بعضه إلى بعض.(٢)

وقيل سمي بذلك لأنه جمع القصص والأمر والنهي والوعد والوعيد والآيات والسور بعضها إلى بعض.

أما في اصطلاح الأصوليين فهو «كلام الله المنزل على محمد ﷺ، المعجز

⁽۱) قواطع الأدلة (ص٣٥)، الإحكام للآمدي (١/ ٨)، الموافقات (٣/ ٤١)، البحر المحيط (١/ ٣٦).

⁽٢) انظر: مادة (قرأ) في كل من: لسان العرب (١/ ١٢٨، ١٢٩، ١٣٠،١٢٩)، القاموس المحيط (٢/ ١٢٤)، بختار الصحاح (١/ ٢٢٠)، المغرب (٢/ ١٦٤)، المصباح (٢/ ٢٠٠).

بلفظه، المتعبد بتلاوته»(١) وقد جمع هذا التعريف أربعة قيود.

القيد الأول: أن القرآن كلام الله حقيقة، وهو اللفظ والمعنى جميعا^(٢) قال تعالى: ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِيرِ ﴾ ٱسْتَجَارَكَ فَأَجِرَهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَـمَ ٱللَّهِ ﴾ [التوبة: ٦].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية (٢): «والقرآن هو القرآن الذي يعلم به المسلمون أنه القرآن

حروفه ومعانيه، والأمر والنهي هو اللفظ والمعنى جميعا»(^{٤)}

القيد الثاني: أنه منزل من عند الله، نزل به جبريل -عليه السلام- على محمد رسول الله رسول الله وليس المقصود بهذا القيد إثبات الكلام النفسي والاحتراز عنه كها ذهب إلى ذلك الأشاعرة. (٥)

القيد الثالث: كونه معجزا بنفسه، فتخرج بهذا القيد الأحاديث القدسية إذا أنها قد تكون معجزه بمعناها إلا أن القرآن معجز بلفظه ونظمه، ومعناه. (١)

⁽۱) شرح الكوكب المنير (٧/٢، ٨)، شرح المعالم في أصول الفقه ص(١/٢٦)، من معالم أصول الفقه عند أهل السنة والجهاة (ص١٠٦).

⁽٢) انظر المراجع السابقة.

⁽٣) هو العلامة أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن تيمية الحراني الدمشقي الحنبلي، شيخ الإسلام أبو العباس، ولد سنة ٦٦١هـ على الراجح، إمام الفقهاء والمجتهدين، حنبلي المذهب، ومن مؤلفاته: السياسة الشرعية، و الفتاوى، والجمع بين العقل والنقل، وغيرها، وتوفي سنة ٧٢٨هـ. راجع البداية والنهاية (١٤/ ١٣٥)، الدرر الكامنة (١/ ١٥٤ - ١٧٠)، وفيات الأعيان (١/ ٢٢ - ٨٦)، النجوم الزاهرة (٩/ ٢٧١ - ٢٧٢)، فوات الوفيات (١/ ١٨ - ٨٠).

⁽٤) مجموع الفتاوي (٢١/ ٣٦)، من معالم أصول الفقه عند أهل السنة والجماعة (ص١٠٦).

⁽٥) قال الإسنوي: "فخرج بالمنزل الكلام النفساني وكلام البشر » انظر نهاية السول (٢/٣).

⁽٦) مختصر ابن اللحام (ص٧١)، شرح الكوكب المنير (٢/٨).

القيد الرابع: كونه متعبدا بتلاوته، يخرج بذلك الآيات المنسوخة والأحاديث القدسية لسقوط التعبد بتلاوتها. (١)

الدليل الثاني: السنة:

تعريفها:

السنة في اللغة السيرة والطريقة المعتادة حميدة كانت أو ذميمة (٢).

أما في اصطلاح الأصوليين فهي «ما صدر عن النبي ﷺ غير القرآن» (٣)

وهذه تشمل قوله على وفعله، وتقريره، وكتابته، وإشارته، ونهيه وتركه، وقد أدخل بعض العلماء سنن الخلفاء الراشدين في السنة، هنا لقوله -عليه الصلاة والسلام-: «عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين عضوا عليها بالنواجذ» أن قال ابن رجب (وفي أمره شر باتباع سنته وسنة خلفائه الراشدين بعد أمره بالسمع والطاعة لولاة الأمر عموما دليل على أن سنة الخلفاء الراشدين

⁽١) شرح الكوكب المنير (٨/٢).

⁽٢) لسان العرب (٣/ ٢١٢١-٢١٢٧)، المعجم الوسيط (١/ ٤٧٣)، المفردات (٢٤٤، ٢٤٥)، المصباح المنير (١/ ٢٩٢)، مختارات الصحاح (١/ ١٣٣).

⁽٣) الحدود للباجي (ص٥٦)، الإحكام للآمدي (١٦٩/١)، أصول السرخسي (١/١٦٠)، التلويح على التوضيح (٢/٢)، شرح الكوكب المنير (١٦٠/٢)، المدخل إلى مذهب أحمد (ص٨٩).

 ⁽٤) سنن الترمذي (٥/ ٤٤) (٢٦٧٦)، والمستدرك (١/ ١٧٤) (٣٢٩)، وسنن ابن ماجه
 (١/ ١٥) (٢٥).

⁽٥) هو العلامة عبد الرحمن بن أحمد بن رجب البغدادي الدمشقي، أبو الفرج ابن رجب الحنبلي، ولد سنة ٧٣٦هـ على الراجح، فقيه أصولي محدث، ومن مؤلفاته: القواعد، وذيل طبقات الحنابلة، وجامع العلوم والحكم، والاستخراج لأحكام الحراج، وغيرها، وتوفي سنة ٧٩٥هـ. راجع (الدرر الكامنة (٣/ ١٠٨)، شذرات الذهب (٦/ ٣٣٩).

متبعة كاتباع سنته). (١)

الدليل الثالث: الإجماع.

تعريفه:

الإجماع لغة يطلق على العزم ومنه قوله تعالى: ﴿ فَأَجْمِعُواْ أَمْرَكُمْ ﴾ [يونس: ٧١]، وأصله مأخوذ من الجمع، وهو مصدر قولك جمعت الشيء أي عن تفرقه، واستجمع الليل، أي اجتمع من كل مكان.

ويطلق كذلك على الاتفاق، ومنه قولهم: أجمع القوم على كذا أي اتفقوا عليه.^(۲)

أما في اصطلاح الأصوليين فهو: اتفاق مجتهدي عصر من العصور من أمة محمد ﷺ على أمر ديني. (٣)

وقد اشتمل هذا التعريف على خمسة قيود.

القيد الأول: قولنا «اتفاق المجتهدين» يفيد أمرين:

الأول: أن يصدر الاتفاق من كل العلماء المجتهدين فلا يصح إذا صدر من البعض دون البعض الآخر.

الثاني: أنه يخرج بهذا القيد اتفاق العامة أو من لم يصل إلى مرتبة الاجتهاد، فلا اعتداد باتفاقهم.

القيد الثاني: قولنا «مجتهدي عصر من العصور» فهو قيد يخرج به من مات من المجتهدين ومن لم يولد بعد.

⁽١) جامع العلوم والحكم (٢/ ١٢١)، معالم الأصول (ص١٢٢).

⁽٢) لسان العرب (٨/٣٥)، العين (١/ ٢٣٩)، مختارات الصحاح (١/ ٤٧)، المغرب (١/ ١٥٩).

⁽٣) مختصر ابن اللحام (ص٧٥).

القيد الثالث: قولنا «من أمة محمد ﷺ قيد في التعريف يحتم كون المجمعين من المسلمين، ولا عبرة بإجماع غيرهم من الأمم غير المسلمة. (١)

القيد الرابع: قولنا «بعد وفاته» قيد يفيد أنه لا عبرة بالإجماع في حياة النبي ﷺ.(٢)

القيد الخامس: قولنا «على أمر ديني» قيد احترز به عن الأمور الدنيوية والعقلية وغيرها. (٣)

الدليل الرابع: قول الصحابي.

المراد بهذا الدليل

هو ما نقل إلينا وثبت لدينا عن أحد أصحاب رسول الله على من فتوى، أو قضاء، في حادثة شرعية ليس فيها نص من كتاب أو سنة، ولم يحصل عليها إجماع، فهل يجب العمل به، ويعتبر حجة في بناء الأحكام.

فمجال الدراسة عند الأصوليين لهذا الدليل فيها إذا ورد عن الصحابي قول في حادثة لم تحتمل الاشتهار فيها بين الصحابة، بأن كانت مما تعم به البلوى، ولا مما تقع فيه الحاجة للكل، ثم ظهر نقل هذا القول في التابعين، ومن بعدهم من المجتهدين، ولم يرد عن الصحابة خلاف ذلك. (١٤)

الدليل الخامس: عمل أهل المدينة.

المراد بهذا الدليل:

يرد هذا الدليل عند بعض الأصوليين تحت عنوان إجماع أهل المدينة وعند

⁽١) انظر شرح الكوكب المنير (٢/ ٢٣٦)، المسودة (٣٢٠).

⁽٢) انظر شرح الكوكب المنير (٢/ ٢٣٦)، المذكرة (ص١٥١).

⁽٣) انظر قواعد الأصول (ص٧٣)، المذكرة (١٥١).

⁽٤) انظر كشف الأسرار (٣/ ٢٢٣ - ٢٢٥)، إعلام الموقعين (٤/ ١٢٠)، الإحكام للآمدي (٢/ ٨٠١)، شرح العضد (٢/ ٢٨٧).

البعض الآخر باسم عمل أهل المدينة، باعتباره من باب النقل المتواتر.

وعلى كل حال فهذه التسمية محل خلاف بين أهل العلم، ويؤول إلى الخلاف اللفظى الاصطلاحي. (١)

فإجماع أهل المدينة هو: اتفاق مجتهدي المدينة في القرون الثلاثة التي جاءت الآثار بالثناء عليهم وهم الصحابة والتابعون وتابعو التابعين.

قال شيخ الإسلام ابن تيميه «والكلام إنها هو في إجماعهم في تلك العصور المفضلة، وأما بعد ذلك، فقد اتفق الناس على أن إجماع أهلها ليس هو إجماع الأمة إذ كان حينئذ في غيرها من العلهاء ما لم يكن فيها. (٢)

وإجماع أهل المدينة هذا على قسمين لدى العلماء:

القسم الأول: كل ما كان طريقه النقل والحكاية عن النبي ﷺ، سواء كان نقلا لقوله كالأذان، والإقامة، وغيرها، أم لفعله، كصفة صلاته، وعدد ركعاتها وسجداتها، وأشباه ذلك أم نقلا لإقراره ﷺ لما شاهده منهم ولم ينقل عنه إنكاره، أم نقلا لتركه أمورا شاهدها منهم، وأحكاما لم يلزمهم إياها، مع شهرتها لديم، وظهورها بينهم، كتركه أخذ الزكاة من الخضروات، مع علمه ﷺ بكونها كثيرة عندهم.

قال ابن القيم (٤) عن هذا النوع: (فهذا النقل وهذا العمل حجة يجب

⁽۱) انظر بداية المجتهد (۱/ ۱۲٦)، مختصر ابن الحاجب (۲/ ۳۵)، خبر الواحد إذا خالف أهل المدينة (ص۹۵).

⁽٢) صحة أصول مذهب أهل المدينة (ص٢٢).

⁽٣) إعلام الموقعين (٢/ ٣٧٢).

⁽٤) هو العلامة محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد الزرعي الدمشقي، أبو عبد الله ابن قيم الجوزية، ولد سنة ٦٩١هـ على الراجح، فقيه أصولي، حنبلي المذهب، ومن مؤلفاته: إعلام الموقعين، وكشف الغطاء عن حكم ساع الغناء، وزاد المعاد، والتفسير القيم

اتباعها، وسنة متلقاة بالقبول على الرأس والعينين، وإذا ظفر العالم بذلك قرت به عينه واطمأنت إليه نفسه). (١٠)

القسم الثاني: هو ما كان طريقه الاستدلال والاجتهاد والاستنباط وهذا النوع محل الحلاف والنزاع في كونه حجة ملزمة يجب المصير إليها.

على أنه قد اختلف النقل عن القائلين بحجية إجماع أهل المدينة: هل عندهم ما يشمل النوعين معا، أو أن المراد عندهم النوع الأول؟ والصحيح عندهم ما يشمل النوعين معا.

وكذلك هل المراد من حجية النوع الثاني أن إجماعهم أولى ولا تمتنع مخالفته بل يرجح به اجتهادهم على اجتهاد غيرهم، أو المراد أن اجتهاعهم حجة يجب الأخذ به ولا يجوز مخالفته؟ والصحيح الراجح الذي تدل عليه آثارهم وعباراتهم: أنه إذا أجمع أهل المدينة على أمر لم يجز لأحد أن يقول بخلافه، والعمل في ذلك عندهم كالإجماع، وعلى هذا يبقى الخلاف قائها، ويكون محل النزاع: هو النوع الثاني من إجماع أهل المدينة.

وهو: ما كان طريقه الاجتهاد والاستدلال والاستنباط.

قال ابن القيم (وأما العمل الذي طريقه الاجتهاد والاستدلال فهو مقرن النزال ومحل الجدال). (٢)

الدليل السادس: شرع من قلبنا.

المراد بشرع من قبلنا: ما نقل إلينا عن الرسل السابقين سواء أكان النقل من

للإمام ابن القيم، وغيرها، وتوفي سنة ٥١هـ. راجع الدرر الكامنة (٣/ ٤٠٠)، بغية الوعاة (٢)، والبدر الطالع (٢/ ١٤٣)، وشذرات الذهب (٦/ ١٦٨).

⁽١) إعلام الموقعين (٢/ ٣٧٢).

⁽٢) إعلام الموقعين (٢/ ٣٧٣)، شرح تنقيح الفصول (ص١٤٥).

كتب أصحابهم أو على ألسنة أتباعهم، أو نقل إلينا في القرآن أو السنة الصحيحة.

- ولا نزاع بين أهل العلم في رد ما نقلته كتب أهل الكتاب وعدم الاعتداد به، وكذا ما نقل على ألسنة أتباعهم، وذلك لما وقع في كتبهم من تغيير وتحريف ﴿ يُحَرِفُونَ لَلْكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِ ٤ ﴾ [المائدة: ١٣]، ولأن غير المسلم لا يوثق به في نقل شريعة المسلم إليه، ولا بقول من أسلم منهم أيضا، لأن الظاهر أنه إنها عرف ذلك من كتبهم، ولا حجة في ذلك؛ إذ لا عبرة بالنقل عن أهل الكتاب الوارد في غير الكتاب والسنة باتفاق فقهاء المسلمين (١)، أما ما جاء عن طريق الكتاب والسنة فنقلها صحيح ومعتد به، لكن:

- إن أقرته شريعتنا، وجاء النص بتشريعه في حقنا، فهو حجة باتفاق أهل العلم، لكن حجيته جاءت من نص الشرع عليه لا من كونه كان شرعا لمن قبلنا.

- وما جاءت شريعتنا بخلافه، فلا خلاف في عدم الاعتداد به.

- وانحصر محل النزاع فيها نقلته النصوص الشرعية من أحكام شرائعهم، ولم تتعرض له بتقرير ولانسخ (٢).

⁽۱) شرح المحلى على جمع الجوامع (٢/ ٢٠٤)، ميزان الأصول للسمرقندي (ص٤٦٨، ٤٦٩)، تسهيل الوصول للمحلاوي (١٦٦)، أصول الشيخ زهير (٢٨٦).

⁽٢) شرح العضد (٢/ ٢٨٦)، الأدلة المختلف فيها (٥٢٣).

المسألة الثانية علاقة الأسلوب الخبري بالأدلة النقلية

سأبين -إن شاء الله - هذه العلاقة في نقطتين:

الأولى: علاقة الأسلوب الخبري بإثبات الأدلة النقلية.

الثانية: علاقة الأسلوب الخبري بالاستدلال بالأدلة النقلية.

علاقة الأسلوب الخبري بإثبات الأدلة النقلية:

العلاقة بين النقل والخبر هي علاقة العموم والخصوص المطلق، فكل نقل خر، ولا عكس، إذ يأتي الخبر مرتجلا معقولا، كما يأتي مسندا منقولا.

⁽۱) هو الصحابي الجليل رافع بن خديج بن رافع بن عدي الأنصاري الخزرجي، أبو عبد الله أو أبو خديج، ولد سنة ۱۲ق.هـ، عرض على النبي يوم بدر فاستصغره، وأجازه يوم أحد فبخرج بها، وشهد ما بعدها وروى عن النبي، وكان صحراويا عالما بالمزارعة والمساقاة، وكان ممن يفتي بالمدينة في زمن معاوية وبعده، توفي سنة ۷٤هـ. راجع: الإصابة (۱/ ۹۵)، وتهذيب التهذيب (۲/ ۲۲۹)، وسير أعلام النبلاء (۳/ ۱۸۱).

⁽۲) أخرجه البخاري ك: الطب باب الحمى من فيح جهنم (۲۱٦٣/٥) تحت رقم (۲۲۹۳)، ومسلم في ك: السلام باب لكل داء دواء واستحباب النداوي (٤/ ١٧٣٣) تحت رقم (۲۲۱۲) بلفظ فور بدل فيح. وأحمد (۲/ ١٣٤) تحت رقم (۲۱۸۳).

⁽٣) فالبخاري يحبر عن مسدد، ومسدد يخبر عن أبي الأحوص، وهكذا.

وليس كل خبر نقلا، فقد يخبر الإنسان عما يجيش في نفسه، أو ما يجده في بدنه، أو ما يختمر في ذهنه، فقول إبراهيم عليه السلام: ﴿ إِنَّى سَقِيمٌ ﴾ [الصافات: ٨٩]، هو في حق إبراهيم عليه السلام خبر ليس منقولا، وبالنسبة لنا فقد نقله القرآن الكريم، والقرآن منقول إلينا.

وقول الفقيه: «أرى أن القاتل عمدا عليه كفارة كالقاتل خطأ» هذا خبر عما يرى، وقوله هذا ينقل عبر الأساليب الخبرية.

فتحصل من هذا أن العلم بجميع الأدلة النقلية مداره على الخبر، وكل منقول فهو مصوغ في أسلوب خبري، سواء صرح المتكلم بذلك أم لم يصرح، فمن سئل عن بذل الشفاعة ليحصل مسلم على حقه، فاكتفى في الجواب بقوله: ﴿ وَٱفْعَلُواْ ٱلْخَيْرَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴾، فكلامه مشتمل على أسلوب خبري وإن لم يصرح به، وتقديره: يقول الحق -تبارك وتعالى-: ﴿ وَٱفْعَلُواْ ٱلْخَيْرَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴾ والمسؤول عنه داخل في عمومه.

ولما كان الخبر يحتمل الصدق والكذب لذاته، والاستدلال على الأحكام الشرعية يتوقف على الثقة بالمنقول، فقد اتجهت همة أسلافنا العلماء لتمحيص كل منقول، حتى ينفوا عنه احتمال الكذب، فيكون المنقول حجة ودليلا قطعا، أو ينفى عنه احتمال الصدق، ويتيقن الكذب فيحرم الاحتجاج به على دين الله -عز وجل- أو يرجح أحد الاحتمالين فتكون الحجة ظنية.

عناية الأصوليين بالأخبار:

لا شك أن تلك العناية واضحة لدارس علم أصول الفقه، فباب الأخبار لا يكاد يخلو منه مصنف أصولي، وكثير من بحوث هذا الباب مما حققه وحرره علماء السنة فيما استقر العرف على تلقيبه بعلم مصطلح الحديث، حيث جمعت قواعد الرواية والدراية، ووضع لها المقاييس الدقيقة، التي جعلت النصوص الإسلامية تتبوأ المكانة السامية العليا.

تمحيص الأخبار:

وضع العلماء موازين دقيقة لتمحيص الأخبار، وتمييز غثها من سمينها، فقسموها بحسب النقلة للخبر قلة وكثرة، إلى متواتر وآحاد، وقسموا الآحاد إلى مشهور وعزيز وغريب، والمتواتر إلى متواتر لفظي ومعنوي، ثم قسموها من حيث عدالة الناقل والثقة في حفظه وضبطه إلى خبر مقبول وخبر مردود، فالمقبول صحيح وحسن، والمردود ضعيف وموضوع، ثم قسموا الأسانيد إلى متصل وغير متصل، ولهم في ذلك اصطلاحات وتفريعات، لا يتسع هذا الموضع من البحث لاختصارها فضلا عن بسط شيىء منها، وإنها الذي ينبغي التنبيه عليه -هنا- أن تمييز الصدق من الكذب كان في البؤرة من اهتهامات علماء الأمة سلفا وخلفا، ليثبت صدق الدليل، ومن ثم يصلح للاحتجاج به، وأكتفي في هذا المقام بتعريف واحد لأهم المصطلحات التي وضعت كي يتميز بها صادق الأخبار من كاذبها، وهي:

المتواتر:

هو ما رواه عدد كثير تحيل العادة تواطؤهم على الكذب من أول السند إلى منتهاه وأسندوه إلى أمر محسوس. (١)

الأحاد:

هو ما لم يجمع شروط المتواتر، وينقسم إلى مشهور وعزيز وغريب. (٢)

⁽۱) قواعد الحديث (ص١٤٦)، المنهل الروي لابن جماعة (ص٣١)، توجيه النظر طاهر الجزائري (١٠٨/١).

⁽٢) قواعد الحديث (ص١٤٦)، توجيه النظر (١/ ١٠٨)، الكفاية في علم الرواية للخطيب البغدادي (١/ ٢٤).

الصحيح:

هو ما اتصل سنده بنقل العدل الضابط عن مثله إلى منتهاه من غير شذوذ ولا علة. (١)

الحسن:

هو ما اتصل سنده بنقل العدل الذي خف ضبطه عن مثله إلى منتهاه من غير شذوذ ولا علة (٢)

الضعيف:

هو ما لم يجمع صفة الحسن بفقد شرط من أصوله. (T). الموضوع:

هو المختلق المصنوع المنسوب إلى رسول الله ﷺ كذبًا. (٤) المرسل عند جمهور المحدثين:

هو ما سقط من آخر إسناده من بعد التابعي، كأن يقول التابعي: قال رسول الله وخلاء أو فعل كذا، أو فُعِل بحضرته كذا. (٥)

المرسل عند جمهور الأصوليين:

أعم من ذلك إذ كل منقطع عندهم مرسل على أي وجه كان انقطاعه. (٢)

⁽١) علوم الحديث لابن الصلاح (ص١١)، الشذا الفياح من علوم ابن الصلاح (١/ ٦٨).

⁽٢) علوم الحديث لابن الصلاح (ص٢٩).

 ⁽٣) علوم الحديث لابن الصلاح (ص٤١)، وتدريب الراوي للسيوطي (١/٩٧١)،
 وتوجيه النظر (٢/١٥٥)، وتوضيح الأفكار للصنعاني (٢٤٦/١).

⁽٤) علوم الحديث لابن الصلاح (ص٤١)، والتقريرات السنية شرح المنظومة البيقونية لحسن المشاط (ص١١٧).

⁽٥) علوم الحديث لابن الصلاح (ص٥١)، التقريرات السنية (ص٥١).

⁽٦) إحكام الفصول للباجي (ص ٣٤٩) ط دار الغرب الإسلامي.

المعلق:

هو ما حذف من مبدأ إسناده راو فأكثر على التوالي ومن صوره أن يحذف جميع الإسناد إلا جميع السند ثم يقال مثلاً: قال رسول الله ﷺ كذا، أو يحذف جميع الإسناد إلا الصحابي أو إلا الصحابي والتابعي. (١)

المرفوع:

هو ما أضيف إلى النبي ﷺ من قول أو فعل أو تقرير أو صفة أو تصريحًا أو حكمًا سواء أكان المضيف هو الصحابي أو من دونه، متصلاً كان الإسناد أو منقطعًا. (٢)

الموقوف:

هو ما أضيف إلى الصحابي من قول، أو فعل، أو تقرير متصلاً كان إسناده إليه أو غير متصل. (٣)

علاقة الأسلوب الخبرى بالاستدلال بالأدلة النقلية

لا شك أن الأسلوب الخبري هو المختص بتنظيم كيفية الاستدلال بالأدلة النقلية، فحتى يتم الاستدلال بأي دليل نقلي لا بد من صياغته في مجموعة من الأساليب الخبرية، تقل وتكثر حسب وضوح وجه الدلالة وخفائه، كما يتضح من الأمثلة التالية:

المثال الأول:

بيع الأرز بعد طهيه بالنقود مباح - لدخوله في عموم قول الحق -تبارك

⁽١) علوم الحديث لابن الصلاح (ص٢٤)، توجيه النظر (٢/ ٥٥٤).

⁽۲) علوم الحدیث لابن الصلاح (ص 8)، توضیح الأفكار (1)، وتدریب الراوی (1).

⁽٣) علوم الحديث لابن الصلاح (ص٤٦)، وتدريب الراوي (١/ ١٨٤)، وتوضيح الأفكار (١/ ٢٦١).

وتعالى-: ﴿ وَأَحَلُّ ٱللَّهُ ٱلْبَيْعَ ﴾ [البقرة: ٢٧٥]. المثال الثاني:

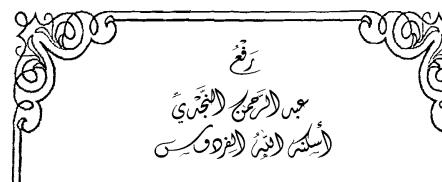
إذا تساوت الحقوق وضاقت عن المستحقين أبيحت القرعة - بدليل: حديث عائشة - رضي الله عنها -: «أن النبي كان إذا خرج أقرع بين نسائه» (١). وهو حديث صحيح إذ رواه البخاري (٢) في صحيحه بإسناد متصل، وما رواه البخاري في الصحيح متصل الإسناد فقد تلقته الأمة بالقبول، والحديث فيه حكاية للفعل النبوى.

والفعل النبوي حجة، والحديث فيه القرعة بين النساء، وغير النساء يقاس عليهن متى وجدت العلة لعدم الفرق.

فهذه كلها أساليب خبرية تكتنف الاستدلال سواء صرح بها المستدل أم صرح ببعضها أم طواها طيا. والله أعلم.

⁽۱) أخرجه البخاري ك: الهبة وفضلها باب: هبة المرأة لغير زوجها برقم (٢٤٥٣) (٩١٦/٢)، ومسلم ك: فضائل الصحابة باب فضائل عائشة -رضي الله عنها-(٤/ ٩١٢/٥٤)، وأحمد في المسند (٦/ ١١٤) من حديث عائشة مرفوعاً به.

⁽۲) هو الحافظ الإمام محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، أبو عبد الله، ولل سنة ١٩٤ه ه على الراجح، ومن مؤلفاته: الجامع الصحيح، والتاريخ الكبير، والتاريخ الصغير، والضعفاء، والأدب المفرد، وغيرها، وتوفي سنة ٢٥٦هـ. راجع (تذكرة الحفاظ (٢/ ١٢٢)، تهذيب التهذيب (٩/ ٤٧)، وفيات الأعبان (٤/ ١٨٨)، وتاريخ بغداد (٢/ ٤ - ٢١).



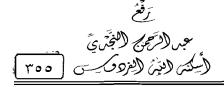
المطلب الثاني أثر الأسلوب الخبري في الاستدلال بالأدلم العقليم

وفيه مسألتان:

المسألة الأولى : الأدلة العقلية عند الأصوليين

المسألة الثانية : علاقة الأسلوب الخبري بالأدلة العقلية

رَفْعُ معبى (لرَّعِمْ إِلَّهِ (اللَّجَنِّى يُّ (سِلْمَهُمُ (لِيْرُمُ (الِفِرُوفَ مِسِّى



المسألة الأولى الأدلة العقلية عند الأصوليين

تعريف الدليل العقلي:

هو «ما دل على المطلوب بنفسه من غير احتياج إلى وضع» كما عرفه بذلك الزركشي. (١)

ويذكر الأصوليون من الأدلة العقلية:

١ - القياس

٢- الاستحسان

٣- المصالح المرسلة

٤- سد الذرائع

٥- الاستصحاب

٦- الاستقراء

٧- الأخذ بأقل ما قيل

وسأذكر نبذة عن هذه الأدلة العقلية في هذه المسألة، وفي تاليتها أبين علامة الأسلوب الخبري بهذه الأدلة إن شاء الله.

وأول هذه الأدلة العقلية وأهمها: القياس:

التعريف بالقياس:

القياس في اللغة: يأتي بمعنى التقدير والمساواة فأما التقدير فكقولك قست الثوب بالذراع أي قدرته به، وأما المساواة فنحو: قست هذا القضيب بهذا القضيب وهذا في الأمور المحسوسة وقد يكون استعماله في المساواة المعنوية

⁽١) البحر المحيط (١/ ٣٦).

كقولك قست فلاناً بفلان.(١)

وتأتي كذلك في اللغة بمعنى المهاثلة والمشابهة والاعتبار كقولك قيس الرأى. (٢)

القياس في الاصطلاح: اختلفت عبارات الأصوليين في تعريف القياس ولعل من أشهر هذه التعاريف تعريف فخر الدين الرازي حيث عرفه بقوله: هو إثبات مثل حكم معلوم لمعلوم آخر لأجل اشتباهها في علة الحكم عند المثبت (٣).

شرح التعريف:

قوله: إثبات بمعنى إعطاء أي إعطاء الفرع حكم الأصل.

قوله «مثل حكم معلوم» المقصود به الأصل.

قوله «لاشتباههما في علة الحكم» أي أنه لا بد من وجود علة معروفة للحكم في الأصل وأن تكون هذه العلة موجودة في الفرع.

قوله «المثبت» يعنى المجتهد.

وأما الحكم الذي هو أحد أركان القياس فقد ذكره في أكثر من موضع كقوله «إثبات مثل الحكم»، في أول التعريف وقوله الاشتباهها في علة الحكم في آخر التعريف.

الدليل الثاني من الأدلة العقلية: الاستحسان

تعريفه: الاستحسان في اللغة: استفعال من الحسن، وهو عد الشيء

⁽۱) انظر مختار الصحاح (ص۲۳۲، ۲۳۳)، القاموس المحيط (۲/۲۵۳)، لسان العرب (۱/۱۱۸، ۱۸۸)، المصباح (۲/ ۱۹-۵۲۱).

⁽٢) شرح الإسنوي عل المنهاج للبيضاوي (٣/ ٢٠٩).

⁽٣) المحصول في علم أصول الفقه (٥/٩).

واعتقاده حسنا.(۱)

أما تعريفه في الاصطلاح: فقد اختلفت تعاريف الأصوليين للاستحسان ومن هذه التعاريف:

١- تعريف الغزالي الشافعي^(۲) فقد عرفه بأنه: ما يستحسنه المجتهد بعقله.^(۳)

٢ وعرفه ابن قدامه الحنبلي بأنه: العدول بحكم المسألة عن نظائرها، لدليل خاص من كتاب أو سنة. (١)

٣ - وعرفه الشاطبي المالكي (١٥) بقوله: الأخذ بمصلحة جزئية في مقابلة دليل كلي. (١)

⁽۱) مختار الصحاح (حسن) (ص۵۸)، الإحكام للآمدي (۲۰۰/۳)، كشف الأسرار (۲۹۰/۲)، التوضيح (۲/۱٦۲، ۱٦۳) البحر المحيط (۸۷/۱).

⁽٢) محمد بن إدريس بن عباس، القرشي المطلبي، أبو عبد الله الشافعي الهاشمي، شهرته تغني عن الإطالة في الترجمة له، وتوفي سنة ٤٠٢هـ. أشهر كتبه: الأم في الفقه، والرسالة في الأصول، والمسند في الحديث. راجع: (طبقات الشافعية «الجزء الأول»، تاريخ بغداد (٢/ ٥٦ – ٧٥)، تذكرة الحفاظ (١/ ٣٦٠ – ٣٦٣)، البداية والنهاية (١/ ١/ ٥٠ – ٢٥٤).

⁽٣) المستصفى (٢/ ٤٦٧).

⁽٤) روضة الناظر (٢/ ٥٣١).

⁽٥) هو العلامة إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي الشهير بالشاطبي، أبو إسحاق، فقيه أصولي حافظ، مالكي المذهب، أخذ عنه ابن الفخار، والشريف النسبي، وعنه ابن عاصم وآخرون، ومن مؤلفاته: الموافقات، وشرح الخلاصة، والاعتصام، وغيرها، وتوفي سنة ٩٠هـ. راجع: نيل الابتهاج (ص٤٦-٥٠) (على هامش الديباج) وشجرة النور الزكية (ص٢٦١)، ومعجم المؤلفين (١١٨/١).

⁽٦) الموافقات (٤/ ٢٠٥).

٤ - وعرفه أبو الحسن الكرخي^(۱) الحنفي بقوله: هو العدول بالمسألة عن
 حكم نظائرها إلى حكم آخر، لوجه أقوى يقتضى هذا العدول.^(۲)

وقد وصف الشيخ محمد أبو زهرة (٣) هذا التعريف بأنه «أبين التعريفات الحقيقة الاستحسان لأنه يشمل كل أنواعه، ويبين أساسه ولبه» (٤).

الدليل الثالث من الأدلة العقلية: المصلحة المرسلة:

المصلحة المرسلة لغة: جملة مركبة من كلمتين هما: المصلحة، والمرسلة ولكل منها معنى عند اللغويين.

أما المصلحة فلها إطلاقان:

الإطلاق الأول: إطلاق حقيقي وهو أن المصلحة كالمنفعة وزنا ومعنا فكلاهما على وزن مفعله والمصلحة إما أن تكون مصدر بمعنى الصلاح كالمنفعة بمعنى النفع وإما أن تكون اسم للواحدة من المصالح.

الإطلاق الثاني: تطلق المصلحة ويراد بها الأعمال الجالبة للصلاح وهي ضد المفسدة.

أما المرسلة: فإن أهل اللسان يصرحون بان المرسلة تأتي بمعنى المطلقة ضد

⁽۱) هو العلامة عبيد الله بن الحسين، أبو الحسن الكرخي، ولد سنة ٢٦٠هـ على الراجح، فقيه، حنفي المذهب، ومن مؤلفاته: شرح الجامع الكبير، شرح الجامع الصغير، وغيرها، وتوفي سنة ٣٤٠هـ. راجع الفوائد البهية (١٠٧).

⁽٢) الإحكام للآمدي (٤/ ١٣٧)، شرح العضد (٢/ ٢٨٨).

⁽٣) هو العلامة محمد بن أحمد أبو زهرة، ولد سنة ١٣١٦هـ على الراجح، من أكبر علماء الشريغة في عصره، ومن مؤلفاته: أصول الفقه، والخطابة، والأحوال الشخصية، وأحكام التركات والمواريث، ومحاضرات في المجتمع الإسلامي، وغيرها، وتوفي سنة ١٣٩٤هـ. راجع: الأعلام (٦/ ٢٦،٢٥).

⁽٤) أصول الفقه لأبي زهرة (ص٢٦٢).

المقيدة

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّآ أَرْسَلْنَا ٱلشَّيَّاطِينَ عَلَى ٱلۡكَافِرِينَ تَؤُزُّهُمۡ أَزًّا﴾ [مريم: ٨٣] أي أطلقنا وخلينا. (١)

تعريف المصلحة المرسلة اصطلاحا:

يقصد الأصوليون بالمصلحة المرسلة: المصلحة التي لم يقم دليل من الشارع على اعتبارها ولا على إلغائها (٢)، وتدور تعريفات العلماء للمصلحة المرسلة على هذا المعنى، فمنها قولهم: هي: وصف مناسب للحكم لم يعلم عن الشارع اعتباره، كما لم يعلم عنه إلغاؤه (٢)

ومنها قولهم: كل مصلحة داخلة في مقاصد الشارع دون أن يرد دليل معين منه باعتبار أفرادها أو أنواعها أو إلغائها (⁴⁾.

ومنها قولهم: الوصف المناسب الملائم الذي يحصل – عقلا – من ربط الحكم به وبنائه عليه ما يصلح أن يكون مقصودا للشارع من درء المفاسد عن الخلق وجلب المصالح لهم دون أن يرد منه دليل خاص باعتبار أعيانها أو أنواعها ولا باستبعادها(٥).

ولا يكاد يظهر أدنى اختلاف في المقصود، اللهم إلا تحرير العبارة لتكون

⁽١) لسان العرب (٢/ ١٧ ٥).

⁽٢) المحصول للرازي (٢/ ٤٣٤)، المستصفى (١/ ٢٨٦)، روضة الناظر (١/ ٤١٣)، شرح تنقيح الفصول (ص٤٤٦)، إرشاد الفحول (١/ ٢٤٢)، ضوابط المصلحة (ص٢٣).

⁽٣) أصول الفقه للشيخ زهير (٤/٤٥).

⁽٤) المستصفى (١/ ٢٨٦)، روضة الناظر (١/ ٤١٣)، شرح تنقيح الفصول (ص٤٤٦)، إرشاد الفحول (١/ ٢٤٢)، والأدلة العقلية وعلاقتها بالنقلية (٢٣٥).

⁽٥) الإحكام للآمدي (٣/ ٨٠)، والتوضيح (٢/ ١٤١)، والبحر المحيط (٦/ ٧٦) وإرشاد الفحول (١/ ٢٤٢)، والأدلة العقلية وعلاقتها بالنقلية (٢٣٥).

موافقة لمصطلحات المناطقة في التعريف.

الدليل الرابع من الأدلة العقلية: سد الدرائع.

الذرائع جمع ذريعة، والذريعة لها في اللغة استعمالات كثيرة، منها كل ما يتخذ وسيلة ويكون طريقا إلى شيء غيره. (١)

وسدها: معناه رفعها وحسم مادتها.

أما في الاصطلاح الشرعي فقد استعملت بمعنيين: عام وخاص.

فيراد بها بالمعنى العام كل ما يتخذ وسيلة لشيء آخر بصرف النظر عن كون الوسيلة، أو المتوسل إليه، مقيدا بوصف الجواز أو المنع وهي بهذا المعنى تشمل المتفق عليه والمختلف فيه ويتصور فيها الفتح، كما يتصور فيها السد. (٢)

أما المعنى الخاص للذريعة: فهي الوسائل التي ظاهرها الجواز، إذا قويت التهمة في التطرق بها إلى الممنوع فعبر عنها الشاطبي بقوله: هي كل فعل مأذون فيه بالأصل، ولكنه طرأ عليه ما جعله يؤدي إلى المفسدة كثيرا لا غالبا.

ويدخل في هذا ما عدّه ابن القيم قسما وسطا بين ما جاءت الشريعة بطلبه وما جاءت بمنعه، وهي كل وسيلة مباحة، قصد التوصل بها إلى المفسدة أو لم يقصد التوصل بها إلى المفسدة لكنها مفضية إليها غالبا، ومفسدتها أرجح من مصلحتها.

وهذا المعنى الخاص هو المراد لدى الأصوليين والفقهاء عند بحثهم في الذرائع وسدها فيكون تعريفها على هذا المعنى: هو حسم مادة وسائل الفساد،

⁽۱) مختار الصحاح (ص٩٣)، لسان العرب (٨/ ٩٦)، المصباح المنير (١/ ٢٠٨)، القاموس المحيط (٣/ ٢٤).

 ⁽۲) شرح تنقيح الفصول (ص٤٤٨)، الفروق (٢/ ٣٢)، إعلام الموقعين (٣/ ١٣٥)، أثر
 الأدلة المختلف فيها في الفقه الإسلامي (ص٣٦٥).

بمنع هذه الوسائل ودفعها.(١)

الدليل الخامس من الأدلة العقلية: الاستصحاب:

تعريفه في اللغة: استفعال من الصحبة، وهي الملازمة قال في المصباح المنير «وكل شيء لازم شيئا فقد استصحبه واستصحبت الكتاب وغيره جملتين صحيحتين ومن هنا قيل استصحبت الحال إذا تمسكت بها كان ثابتا، كأنك جعلت تلك الحالة مصاحبة غير مفارقة. (٢)

أما تعريفه في الاصطلاح: فهو الحكم بثبوت أمر في الزمان الثاني، بناء على ثبوته في الزمان الأول لفقدان ما يصلح للتغيير. (٣)

وعرف كذلك بأنه استدامة إثبات ماكان ثابتا أو نفي ماكان منفيا (1).

الدليل السادس من الأدلة العقلية: الاستقراء:

تعريفه في اللغة: مأخوذ من قولك قرأت الشيء قرءا أو قرأنا: أي جمعته وضممت بعضه إلى بعض والسين والتاء فيه للطلب. (٥)

قال في المصباح: واستقرأت الأشياء تتبعت أفرادها لمعرفة أحوالها وخواصها. (٦)

أما في الاصطلاح فمعناه يدور حول معناه في اللغة فهو: الاستدلال بثبوت

⁽۱) إعلام الموقعين (٣/ ١٤٨)، الموافقات (٢/ ٣٥٧–٣٦١)، إحكام الفصول (٢/ ٥٦٧)، سد الذرائع (ص١٢٨).

⁽٢) القاموس المحيط (١/ ٩٥)، المصباح المنير (١/ ٣٣٣).

⁽٣) نهاية السول (٣/ ١٣١) الآيات البينات (٤/ ٢٥٢).

⁽٤) المستصفى للغزالي (١/ ٢٢٣)، روضة الناظر (١/ ٣٩٢)، كشف الأسم ار (٣/ ٣٧٧).

⁽٥) لسان العرب (١/ ١٢٨).

⁽٦) المصباح المنير (٢/ ٥٠٢).

الحكم في الجزئيات على ثبوته في الأمر الكلي لتلك الجزئيات. (١)

وقد عقدت مسألة خاصة بالاستقراء ذكرت فيها تعريفه عند اللَّغويين والناطقة، والأصوليين وأركانه وغير ذلك. (٢)

الدليل السابع من الأدلة العقلية: الأخذ بأقل ما قيل:

وحقيقته: أن توجد أقوال في مسألة مختلف فيها بين العلماء، وليس هناك دليل يرجح أحدها، وتكون هذه الأقوال ضمنا متفقة على قدر معين فيما بينها وهو الأقل، ومختلفة فيما زاد عنه، فيتمسك بهذا القدر الذي هو أقل الأقوال عملا بالمتيقن إذ ما زاد منفي بالبراءة الأصلية وما تمسك به ثابت بالإجماع عليه. (٢)

⁽۱) المحصول (۱/ ۱۲۱)، المستصفى (۱/ ۵۱)، شرح تنقيح الفصول (ص ٤٤٨)، البحر المحط (١٠/٦).

 ⁽٢) هي المسألة السادسة من المطلب الثاني من المبحث الأول من الفصل الثاني من هذه الرسالة.

⁽٣) إحكام الفصول (٢/ ٦١٨)، روضة الناظر (١/ ٣٨٨)، شرح المنهاج (٢/ ٧٦٠)، الإبهاج (٣/ ١٧٥). الإبهاج (٣/ ٢٧).

المسألة الثانية علاقة الأسلوب الخبري بالأدلة العقلية

سبق بيان الأدلة العقلية، وفي هذه المسألة أبين أن الاستدلال بأي دليل من الأدلة العقلية لا بدأن يصاغ في أسلوب خبري، وذلك في النقاط التالية:

أولا: بناء القياس على القضايا الخبرية

يمر الاستدلال بالقياس عبر مجموعة من القضايا الخبرية، قد يطويها الفقيه طيا، وقد يصرح ببعضها، فالمثال المشهور في باب القياس: نقيس النبيذ على الخمر في التحريم بعلة الإسكار، يرتب ذهنيا كالتالي: الخمر حرام

وقد ذل على تحريمها النص القرآني والنبوي والإجماع، والعلة في تحريمها كونها مسكرة

وقد دل على كون الإسكار هو العلة النص القرآني والنبوي والإجماع والإسكار موجود في النبيذ، وإذا تماثل الشيئان في وجود علة الحكم بكل منها وجبت الماثلة بينهما في الحكم

والدليل على ذلك: الأدلة المثبتة لحجية القياس

هذه هي القضايا الخبرية التي يمر بها الاستدلال بالقياس، والذهن يرتبها في صورة قياس اقتراني أو استثنائي، فيقول: الحكم بتحريم النبيذ يثبته القياس الأصولي الصحيح

وكل ما أثبته القياس الأصولي الصحيح ندين لله -عز وجل- به ينتج: الحكم بتحريم النبيذ ندين لله -عز وجل- به

أو يقول: إذا ثبتت حجية القياس ثبتت حرمة النبيذ لاستيفائه أركان القياس الصحيح وشروطه، لكن القياس حجة بالقياس بالاتفاق فلزم القول بحرمة النبيذ.

هذا ولا بد من كون المقدمات مسلمة، وإلا لزم إقامة الدليل على صحتها

ليحصل الإقرار بالدليل

ثانيا: ترتيب القضايا الخبرية في قياس العكس

تعريف قياس العكس:

إثبات نقيض حكم الشييء في شيىء آخر؛ لافتراقهما في العلة (١).

وبعبارة أخرى: إثبات نقيض حكم معلوم في معلوم آخر، لنقيض علته (٢).

مثاله وصياغته:

أشهر مثال لقياس العكس قول الحنفية: لو لم يكن الصوم شرطا في صحة الاعتكاف بدون نذر لم يكن شرطا له بالنذر، كالصلاة؛ فإنها لما لم تكن شرطا في صحة الاعتكاف حالة النذر لم تكن شرطا عند الإطلاق (٣).

توضيح المثال:

اتفق الخصان (الحنفية والشافعية) على أن صلاة التطوع لا تنقلب واجبا في الاعتكاف سواء بالنذر وعدمه.

واتفقوا على أن الصوم يجب بالنذر، واختلفوا في وجوب الصوم في الاعتكاف مع عدم النذر.

الأسلوب الخبري وقياس العكس:

ومن الواضح أن صياغة قياس العكس لا بد أن تجيىء في صورة أسلوب خبري، مرتب في قضايا حملية أو شرطية، تنظم في قياس اقتراني أو استثنائي، كها سبق توضيحه في بناء القياس على القضايا الخبرية، فنقول -مثلا-: صلاة

⁽١) رفع الحاجب (٤/ ١٤٤)

⁽٢) أصول الفقه للشيخ زهير (١٠/٤).

⁽٣) أصول الفقه للشيخ زهير (٤/ ١٠)، وانظر: أصول البزدوي (١/ ٢٧٥)، وأصول السرخسي (١/ ٤٧٥).

التطوع لا تنقلب واجبا في الاعتكاف بغير نذر اتفاقا، ولا تنقلب واجبا في الاعتكاف بالنذر اتفاقا، الاعتكاف بالنذر اتفاقا، في فيلزم أن ينقلب واجبا بلا نذر

لأن هذا مقتضى قياس العكس، وقياس العكس حجة، ويتعين على المستدل أن يأتي بقضية مسلمة أو متفق عليها بين الخصمين، أو يستدل على ما يحتاج للاستدلال، وذلك توصلا لإثبات صدق القضايا، حتى تصدق النتيجة.

هذه هي القضايا الخبرية التي يمر بها الاستدلال بالقياس، والذهن يرتبها في صورة قياس اقتراني أو استثنائي، فيقول: الحكم بوجوب الصوم في الاعتكاف بدون نذر يثبته قياس العكس الأصولي الصحيح، وكل ما أثبته قياس العكس الأصولي الصحيح ندين لله -عز وجل- به.

ينتج: الحكم بوجوب الصوم في الاعتكاف بدون نذر ندين لله -عز وجل- به.

أو يقول: إذا ثبتت حجية قياس العكس ثبت الحكم بوجوب الصوم في الاعتكاف بدون نذر لاستيفائه أركان قياس العكس الصحيح وشروطه لكن قياس العكس حجة بالاتفاق فلزم القول بوجوب الصوم في الاعتكاف بدون نذر.

ثالثًا: ترتيب الاستدلال بجميع الأملة العقلية في صورة قضايا خبرية

يمر الاستدلال بالأدلة العقلية الأخرى عبر مجموعة من القضايا الخبرية، كالقياس، وقد يطويها الفقيه طيا، وقد يصرح ببعضها، وأضرب لذلك الأمثلة التالية:

المثأل الأول:

المثال المشهور في الاستحسان: تطهير الآبار والحياض(١) يمكن التعبير عنه

⁽۱) انظر: أصول البزدوي (۱/۲۷٦) وشرح مختصر الروضة (۳/۱۹۹)، وفتح الغفار (۲۸۵).

بقولنا: مقتضى القياس:

استحالة تطهير البئر والحوض الراسخ في الأرض، لأن غمرها في الماء الكثير الطهور دفعة واحدة مستحيل لثبوتها، وصب الماء القليل الطهور في المكان المتنجس لا يطهره بل ينشر النجاسة في أرجائه، ويتحول الماء إلى متنجس، وفي القول باستحالة طهارتها حرج بالغ لأهلها. والحرج مدفوع شرعا بدليل قول الله -تبارك وتعالى -: ﴿ وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي ٱلدِّينِ مِنْ حَرَج ﴾ [الحج: ٧٨].

فالاستحسان يقتضي إمكان تطهيرها دفعا للحرج، والاستحسان حجة شرعية بالإتفاق -أو: عندنا-. فتبت أن موالاة صب الماء في الحياض والآبار يطهرها استحسانا.

هذه هي القضايا الخبرية التي يمر بها الاستدلال بالاستحسان، والذهن يرتبها في صورة قياس اقتراني أو استثنائي، فيقول: الحكم بأن موالاة صب الماء في الحياض والآبار يطهرها يثبته الاستحسان الأصولي الصحيح وكل ما أثبته الاستحسان الأصولي الصحيح ندين لله -عز وجل- به

ىنتج: الحكم بأن موالاة صب الماء في الحياض والآبار يطهرها ندين لله –عز وجل– به.

أو يقول: إذا ثبتت حجية الاستحسان ثبت الحكم بأن موالاة صب الماء في الحياض والآبار يطهرها لاستيفائه أركان الاستحسان الصحيح وشروطه

لكن الاستحسان حجة بالاتفاق -أو: عندنا- فلزم القول بأن موالاة صب الماء في الحياض والآبار يطهرها.

المثال الثاني:

وجوب تسجيل واقعات الزواج والطلاق للمصلحة^(١).

⁽١) هو نظام معمول به في جميع بلدان الإسلام، وغيرها، ومبنى الحكم فيها على المصلحة المرسلة.

يمر بالذهن عبر سلسلة من القضايا الخبرية يمكن التعبير عنها بقول الفقيه: تسجيل واقعات الزواج والطلاق في ديوان رسمي يشتمل على مصلحة.

هذه المصلحة هي: حفظ الأعراض والأنساب وحقوق الزوجين من أن تهدر بسبب التفلت من الالتزامات لضعف الوازع الديني، وخراب الذمم.

وهذه المصلحة -في نظري وتقديري-: ضرورية أو حاجية

كما أنها أغلبية لعموم البلوى بتضييع الحقوق غير الموثقة.

وهي مصلحة مرسلة فإن الشرع لم يعتبرها، ولم يلغها، إذ الداعي للتوثيق لم يكن موجودا بين المسلمين و لا بين الكفار.

فثبت بذلك أنه قد اشتمل على الأركان والشروط المعتبرة في الحكم بمقتضى المصلحة المرسلة حجة في مذهبي، فأقول بوجوب التوثيق.

هذه هي القضايا الخبرية التي يمر بها الاستدلال بالمصلحة المرسلة، والذهن يرتبها في صورة قياس اقتراني أو استثنائي، فيقول: الحكم بوجوب تسجيل واقعات الزواج والطلاق تثبته المصلحة المرسلة المقبولة.

وكل ما أثبتته المصلحة المرسلة المقبولة ندين لله –عز وجل– به

ينتج: الحكم بوجوب تسجيل واقعات الزواج والطلاق ندين لله –عز وجل–به

أو يقول: إذا ثبتت حجية المصلحة المرسلة المقبولة ثبت الحكم بوجوب تسجيل واقعات الزواج والطلاق؛ لاستيفائه الأركان والشروط المعتبرة في الحكم بمقتضى المصلحة المرسلة لكن المصلحة المرسلة المقبولة حجة بالاتفاق - أو: عندنا - فلزم الحكم بوجوب تسجيل واقعات الزواج والطلاق.

رابعا: علاقة الجدل بالأسلوب الخبري

أكثر الأصوليين يهتمون بذكر مباحث الجدل، ومعظمهم يلحقونها بباب القياس مع أنها لا تختص بالقياس، لكن أكثر الاعتراضات والمناظرات تجرى

حول القياس، لكونه دليلا عقليا متفقا عليه.

يقول البدر الزركشي –رحمه الله-: «القول بالموجب، والمعارضة، والقلب، والنقض، والمنع: لا يختص بالقياس، بل يتوجه على سائر الأدلة من قياس وغيره، إلا المنع، فإنه لا يتوجه على متن الكتاب.

وفساد الوضع، والفرق، والمطالبة ببيان التأثير، والتركيب، والكسر، وكون محل النزاع مما لا يجرى فيه القياس: مختص بالقياس» (١١).

وباختلاف وجهات النظر، يختلف عدد الاعتراضات في كل مصنف، فمن مقل ومن مستكثر، قال البدر الزركشي: "تنقسم الاعتراضات في الأصل إلى ثلاثة أقسام: مطالبات وقوادح ومعارضة ... وقد أطنب الجدليون فيها، فذكر الأمدي خمسة وعشرين اعتراضاً "، ومنهم من أنهاها إلى الثلاثين، وغالبها يتداخل، وأعرض الغزالي وغيره عن ذكرها في أصول الفقه، وزعم أنها كالعلاوة عليه، وأن موضع ذكرها علم الجدل، وذكرها جمهور الأصوليين لأنها من عليه، وأن موضع ذكرها علم الجدل، وذكرها جمهور الأصوليين لأنها من مكملات القياس، ومكمل الشيىء من ذلك الشيىء» الهدباختصار ")

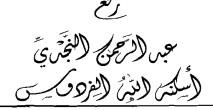
الأسلوب الخبري والجدل

المحاورات الجدلية وهي التي تسمى بالمناظرة، يدور أغلبها على الأسلوب الخبري، سواء فيها اصطلح على تسميته بالسؤال أو الجواب، وقد يستخدم المعترض الأسلوب الإنشائي في بعض الأسئلة.

⁽١) البحر المحيط (٧/ ٤٢٩)، إرشاد الفحونل (١/ ٣٥٠).

⁽٢) إحكام الأحكام للآمدي (٤/ ٧٣).

⁽٣) البحر المحيط (٧/ ٣٢٨)، والأحكام للآمدي (٤/ ٧٣)، وإرشاد الفحول (١/ ٣٥٠).



الفصل الثالث أثر الأسلوب الخبري في استنباط الأحكام الشرعية

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: أثر الإطار الخبرى في استنباط الأحكام الشرعية

المبحث الثاني : أثر المضمون الخبري في استنباط أحكام الشرعية

المبحث الأول

أثر الإطار الخبري في استنباط الأحكام الشرعية

وفيه خمسة مطالب:

المطلب الأول: أثر أسلوب الشرط في استنباط الأحكام الشرعية

المطلب الثاني: أثر أسلوب القصر في استنباط الأحكام الشرعية

المطلب الثالث: أثر أسلوب التوكيد في استنباط الأحكام الشرعية

المطلب الرابع : أثر أسلوبي الوصل والإيجاز في استنباط الأجكام الشرعية

المطلب الخامس : أثر أسلوب النفي في استنباط الأحكام الشرعية

المطلب الأول

أثر أسلوب الشرط في استنباط الأحكام الشرعية

وفيه ثلاث مسائل:

المسألة الأولى : مفهوم أسلوب الشرط وأركانه وأدواته

المسألة الثانية : أثر الأسلوب الشرطى في الأحكام التكليفية

/المسألة الثالثة : أثر الأسلوب الشرطى في الأحكام الوضعية

رَفْعُ بعبر (لرَّعِلِي (النَّجْرَي (سِلنَمُ (لِنَّرِثُ (الِفِرُوفُ مِسِ (سِلنَمُ (لِنَّرِثُ (الِفِرُوفُ مِسِ

المسألة الأولى مفهوم الشرط وأركانه وأدواته

الشرط لغة:

قال ابن فارس: الشين، والراء، والطاء أصل يدل على علم، وعلامة، وما يقارب ذلك من علم، من ذلك الشرط أي العلامة، وأشراط الساعة: علاماتها.

وسمي الشرط، لأنهم جعلوا لأنفسهم علامة يعرفون بها، ويقولون: «أشرط فلان نفسه للمهلكة»: إذا جعلها علما للهلاك، وشرط الحاجم: أي العلامة والأثر الذي يتركه.

والشريط: خيط يربط به البهم، وسمي بذلك لأنه يترك أثرا(١٠).

وقال الفيروز آبادي: الشرط: إلزام شيء والتزامه في البيع ونحوه.

والشرط: المسيل الصغير يجئ من قدر عشر أذرع، وسمي بذلك لأنه يؤثر في الأرض.

والشرط: صغار الغنم وشراره.

وتسمى الصكوك شروطا، لأنها وضعت أعلاما على العقود التي تجري بين العاقدين. والشريطه والشرط واحد، والتاء للنقل، والجمع: شرائط^(٢)

واصطلاحا:

وللأصوليين في تعريف الشرط عبارات أذكر منها:

- قال السمر قندي (T): ما يتعلق به وجود العلة. (١٠).

⁽١) معجم المقاييس (٥٥٥).

⁽٢) القاموس المحيط مادة (شرط) (٨٦٩).

⁽٣) هو العلامة محمد بن أحمد السمرقندي، أبو منصور، فقيه. حنفي المذهب، ومن مؤلفاته: تحفة الفقهاء، وغيرها، وتوفي سنة ٥٣٩هـ على الراجح من الأقوال. راجع الفوائد البهية (١٥٨)، الجواهر المضية (٢/٢).

⁽٤) ميزان الأصول (٦١٧) ٨٦٨).

- وقال القونوي^(١): ما يتوقف عليه الشيء وليس منه، كالطهارة للصلاة. (٢)

وقال الباجي: ما يعدم الحكم بعدمه، ولا يوجد بوجوده. (٣) وقال الباجي: ما استلزم نفيه نفي أمر على غير جهة السببية. (٤) وقال الشيخ زكريا الأنصاري (٥): ما يلزم من عدمه العدم ولا يلزم من وجوده وجود ولا عدم لذاته (١).

وقال ابن النجار: ما يتم الشيء، وهو خارج عنه. (٧) . وعرفه ابن النجار: بالتعريف السابق.

وقال البهوي: ما لا يوجد المشروط مع عدمه؛ ولا يلزم أن يوجد عند

⁽۱) هو العلامة قاسم بن عبد الله القونوي، الرومي، فقيه حنفي المذهب، توفي ۹۷۸هم، وصنف كتاباً في المصطلحات الفقهية صار حديثاً من أهم المراجع، ويبدو أن له مثل هذه الأهمية من قديم، فقد قال البغدادي: له «أنيس الفقهاء» مثل «طلبة الطلبة» من لوازم المتفقهين. ا.هـ بحروفه من هدية العارفين (١/٤٤٢)، وانظر أيضاً: إيضاح المكتنون (١/٤٤٢)، ومعجم المؤلفين (٢/٤٤٢).

⁽٢) أنيس الفقهاء (٨٤)، وإرشاد الفحول (١/ ٢٥٩).

⁽٣) إحكام الفصول (٥١)، وروضة الناظر (٢/ ٢٦١).

⁽٤) شرح العضد على مختصر المنتهى (٢/٧)، وانظر: إرشاد الفحول (١/٢٦٠).

⁽٥) هو العلامة زكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا الأنصاري السنيكي المصري، أبو يحيى، ولمد سنة ٨٢٣هـ على الراجح، فقيه مفسر من الحفاظ، شافعي المذهب، ومن مؤلفاته: فتح الرحمن، وتحفة الباري على صحيح البخاري، وغاية الوصول ولب الأصول كلاهما في أصول الفقه، وشرح شذور الذهب، وغيرها، وتوفي سنة ٩٢٦هـ. راجع (الكواكب السائرة (١٩٦/١). معجم المطبوعات (١/ ٤٨٢)، الأعلام (٣/ ٤٦).

⁽٦) غاية الوصول شرح لب الأصول (١٣)، والحدود الأنيقة (٧١-٧٧).

⁽٧) شرح الكوكب المنير (١/ ٩٥٩-٣٦٠).

وجوده (۱).

وينقسم الشرط من حيث الجهة الموجبة له إلى ثلاثة أنواع:

الشرط الشرعي: وهو ما جعله الشارع شرطا، وإن أمكن وجود الفعل بدونه، كالطهارة بالنسبة للصلاة، والإحصان للرجم.

والشرط العقلي: ما لا يمكن وجود الفعل بدونه عقلا كالحياة للعلم.

والشرط العادي: ما لا يمكن وجود الفعل بدونه عادة كالنطفة في الرحم للولادة.

والشرط اللغوي: وهو الذي دخل فيه حرف الشرط كالتعليقات. (٢) وينقسم الشرط من حيث الوجود والدوام والانعقاد إلى ثلاثة أنواع: قال القونوي: الشروط على ثلاثة أنواع:

شرط الانعقاد: كالنية والتحريم.

وشرط الدوام: كالطهارة، وستر العورة، واستقبال القبلة.

وشرط الوجود: في حالة البقاء، وألا يشترط فيه التقدم والمقارنة بابتداء الصلاة كالقراءة، فإنه ركن في نفسه شرط في سائر الأركان، لأن القراءة مأخوذة في جميع الضلوات تقديرا.^(٣)

والشَّرطية: اعتبار الشيء شرطا كجعل الطهارة شرطا لصحة الصلاة، وملك النصاب النامي شرطا لإيجاب الزكاة (٤).

(١) الروض المربع للبهوق (٣٣، ٦١).

(٣) أنيس الفقهاء (ص٨٤).

(٤) معجم المقاييس (ص٥٥٥)، والقاموس المحيط (ص٨٦٩)، والكليات (ص٥٢٩) - ٥٣٣)، وميزان الأصول (ص٧١١، ٦١٨)، وغريب الحديث للبستي (٥٠٩/١)، وأحكام الفصول (ص٥١)، وشرح العضد على مختصر المنتهى الأصولي (٢/٧)،

⁽٢) شرح الكوكب المنير (١/ ٣٥٩-٣٦٠)، وغاية الوصول (١٣).

أركان الشرط:

للشرط أركان ثلاثة (١) هي: الأول: فعل الشرط:

وهو الفعل الذي يقع بعد الأداة، ويعلق عليه حصول المشروط فهو المتضمن للشرط مثل كلمة (تكلم) في قولنا (من تكلم كلاماً خارجاً عن الصلاة بطلت صلاته)، ويجب في فعل الشرط أن يكون فعلا خبريا متصرفا غير مقترن بقد أو ما النافية أو السين أو سوف.

الثاني: جواب الشرط:

وهو الفعل المتضمن للنتيجة المبنية على الشرط، ويسمى (بالمشروط) مثل كلمة (بطلت) في المثال السابق، والأصل فيه أن يكون صالحا لدخول أداة الشرط عليه بحيث يقع فعلا للشرط^(٢)، فإن وقع جوابا للشرط ما هو غير صالح لدخول أداة الشرط عليه وجب اقترانه بالفاء لتربطه بالشرط وتكون جملته في حكم الجزم على أنها جواب الشرط مثل: إن تصدقت فذلك مُدّخر لك،

وأنيس الفقهاء (ص٨٥)، والتعريفات (ص١١١)، والمطلع (ص٥٥)، وشرح الكوكب المنير (٣٦٠، ٣٦٠)، ونهاية السول (١٢٣/١)، والقواعد والفوائد الأصولية لابن اللحام (ص٩٤)، والروض المربع للبهوتي (ص٣٣، ٦٢)، والحدود الأنيقة للشيخ زكريا (ص٧١، ٧٧)، وغاية الوصول شرح لب الأصول (ص٣١)، والموجز في أصول الفقه (ص٣٧) التقرير والتحبير (٢/ ٧٢).

⁽۱) انظر: المفصل في صنعة الإعراب (١/ ٤٣٩)، وأوضح المسالك (٤/ ٢٠٥)، وشرح ابن عقيل (٢٦/٤)، واللباب في علل البناء والإعراب (٢/ ٥٠)، والدروس العربية (١/ ٥٥).

⁽٢) المفصل في صنعة الإعراب (١/ ٤٣٩)، أوضح المسالك (٤/ ٢٠٥).

وإن لم تفعل فقد ضننت على نفسك. (١) الثالث: أداة الشرط:

وهي الرابط بين الشرط والمشروط، وبدخولها عليهما يسمى الأولى فعل الشرط، ويسمى الثاني جواب الشرط، وقد تجزم الفعلين.

ومثالها كلمة (من) في قول القائل: «من جَدّ وجد ».

وقد تتمحص الأداة الشرطية، فلا تدل على معنى آخر غير الشرط، وتكون حينتذ حرفاً، وينطبق هذا الوصف على أداة الشرط (إن).

وقد تكون أداة الشرط اسماً، فتدل مع الشرطية على معنى آخر، كالفعال العاقل في كلمة (من)، والظرف في كلمة (إذا).

أدوات الشرط:

عبر النحويون بكلمة (أدوات) لتشتمل الأسماء والحروف، ومن أدوات الشرط ما ذكر في الكتاب والسنة، ومنها ما اشتهر في لغة العرب، ومنها ما اندثر فلم يعدله ذكر في الأساليب العربية، والمشهور منها (٢):

١- (إن) وهي أم الباب نحو ﴿ إِن تَنصُرُواْ ٱللَّهَ يَنصُرُكُمْ ﴾ [محمد: ٧]،
 وهي أكثر أدوات الشرط استعمالاً، لدلالتها على التعليق فحسب.

٢- (إذ ما) وهي حرف بمعنى (إن) نحو «إذ ما تتعلم تتقدم»، وقد قل استعمالها، لكثرة استعمال التي قبلها (إن)

⁽۱) شرح ابن عقيل (۲/۲۶)، أوضح المسالك (٤/ ٢٠٦)، اللباب في علل البناء والإعراب (۲/ ٥٠-٥١)، البلاغة العربية (١/ ٢١٢)، الدروس العربية (١/ ٥٥).

⁽٢) انظر: شرح ابن عقيل (٤/ ٢٦)، أوضح المسالك (٢٠ ٦/٤)، اللباب في علل البناء والإعراب (٢/ ٥٠-٥١)، المفصل في صنعة الإعراب (١/ ٤٤٠)، موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب (٣/ ١٦٣)، المبلاغة العربية قواعد الإعراب (٣/ ٢١٢)، الدروس العربية (١/ ٥٥).

- ٣- (مِن) وهي اسم مبهم للعاقل نحو «من يبحث يجد».
- ٤- (ما) وهي اسم مبهم لغير العاقل نحو قوله تعالى: ﴿ وَمَا تَفْعَلُواْ مِنْ خَيْرِ يَعْلَمُهُ ٱللَّهُ ﴾ [البقرة: ١٩٧].
- ٥- (مهما) وهي كذلك اسم مبهم لغير العاقل نحو «مهما تعمل تحاسب عليه»، ومثل قوله تعالى: ﴿ وَقَالُواْ مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ ءَايَةٍ لِتَسْحَرَنَا بِهَا فَمَا كُنْ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ ﴾ [الأعراف: ١٣٢].
- ٦- (متى) وهي اسم زمان تضمن معنى الشرط نحو «متى تقبل بالمودة اقبل بالمحبة».
- ٧- (أيان) اسم زمان تضمن معنى الشرط نحو «أيان تحسن سريرتك تحمد سيرتك».
- ٨- (أين) وهي اسم مكان تضمن معنى الشرط نحو «أين تجلس أجلس».
- ٩- (أنى) وهي أيضا اسم مكان تضمن معنى الشرط نحو «أنى تجلس أجلس».
- ١٠ (حيثها) وهي كذلك اسم مكان تضمن معنى الشرط نحو «حيثها تستقم يعد الله لك نجاحا».
- ۱۱ (كيف) وهي اسم مبهم تضمن معنى الشرط نحو «كيف تعمل).
- ۱۲ (أي) وهي اسم مبهم تضمن معنى الشرط نحو «أي امرئ يخدم أمته تخدمه».

١٣ - (إذا) وهي اسم زمان تضمن معنى الشرط ولا تجزم إلا في الضرورة الشعرية (١)

كقول القائل:

استغن مِا أغناك ربك بالغني وإذا تصبك خصاصة فتجمل (٢)

⁽۱) البلاغة العربية (۱/۲۱۸)، الدروس العربية (۱/٥٥)، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب(۱/۲۷۰).

⁽٢) البيت منسوب إلى عبد القيس بن خفاف البُرُجُمِيِّ في: لسان العرب (١/ ٢١٢)، والأصمعيات (١/ ٢٣٣).، وقد نسبه صاحب تاريخ دمشق إلى حارثة بن بدر الغداني (١/ ٣٩٥).

المسألة الثانية أثر الأسلوب الشرطي في الأحكام التكليفية

الأسلوب الشرطي - كغيره من الأساليب الخبرية - يدل على الأحكام الشرعية، والحكم الشرعي ينقسم إلى تكليفي ووضعي، ومن المتبادر للأذهان دلالة الأسلوب الشرطي على الأحكام الوضعية، ولا يخفى على دارس أصول الفقه كثرة اجتماع الحكم التكليفي مع الحكم الوضعي في مدلول الخطاب الشرعي بالأمر الواحد، وقد خصصت مسائل من البحث لدلالة المضمون الخبري على الأحكام الشرعية صريحة وتضمنا وبالقرينة، ومنها ما جاء في أسلوب شرطي، ولذا فأكتفي هنا بالمثالين التاليين:

المثال الأول:

قول الله - تبارك وتعالى -: ﴿ وَإِنِ أَمْرَأَةُ خَافَتْ مِنْ بَعْلِهَا نُشُوزًا أَوْ إِعْرَاضًا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَن يُصْلِحَا بَيْنَهُمَا صُلْحًا وَٱلصَّلْحُ خَيْرٌ ﴾ [النساء: ١٢٨]، فهذا الخطاب الشرعي جاء في صورة أسلوب خبري شرطي، وهو دال على إباحة السلح بين الزوجين، عند حصول النفرة، أو دواعيها عند أحدهما. ولا يكون الصلح عادة إلا بالتنازل عن بعض الحقوق، كما فصله المفسرون والفقهاء. (١)

⁽۱) انظر تفسير القرطبي (۲۰۳/۵)، وتفسير الطبري (۳۰۲/۵–۳۱۲)، تفسير مجاهد (۱/ ۱۷۷)، وتفسير الواحدي (۱/ ۲۹۳)، وفتح القدير (۱/ ۱۷۷)، والمدونة (۲/ ۲۶۱)، والمبسوط (٥/ ۲۲۰)، المحلي (۲/ ۲۶۸)، بدائع الصنائع (۲/ ۳۳۴).

المثال الثاني:

﴿ فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُ لَهُ، مِنْ بَعْدُ حَتَّىٰ تَنكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ، ۗ فَإِن طَلَّقَهَا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَ أَن يَتَرَاجَعَ آ﴾ [البقرة: ٢٣٠]، فهذا أسلوب خبري شرطي دال على أمور ثلاثة:

١- حرمة المطلقة ثلاثا على مطلقها.

٢- إباحة نكاح الغير لها.

٣- وإباحة نكاح الأول لها إذا طلقها الثاني. (١)

⁽۱) انظر تفسير القرطبي (٣/ ١٢٧ - ١٢٨)، وأيضاً (٢/ ٤٥٧، ٤٥٨)، تفسير الواحدي (١/ ١٧٠ - ١٧١)، وتح المعاني (١/ ١٧٠)، وتح المقدير (١/ ٣٣٩)، تفسير النسفي (١/ ١١١)، روح المعاني (٢/ ١٤١)، الأم (٥/ ١٤١)، وأحكام القرآن للجصاص (١/ ٣٣٥)، المبسوط (٢/ ٢٥١)، المغنى (٧/ ٢٥١).

٣٨٠ كَالِمَا لَائِمُ لَائِمُ لَائِمُ لَائِمُ لَائِمُ لَائِمُ لَائْمُ الْمُعْمَى وَأَثْرُهُ فِي الاستدلال

المسألة الثالثة أثر الأسلوب الشرط*ي في* الأحكام الوضعية

كثرت دلالة الأسلوب الشرطي على الأحكام الوضعية، ولا أكون مبالغا حين أقول: إذا دل الشرط على حكم شرعي فالأصل فيه أن يدل على حكمين أحدهما تكليفي والآخر وضعي، أحدهما في الشرط والآخر في الجزاء، والسر في ذلك أن الشرط تعليق، والحكم الوضعي جعلي تعليقي، فإذا جاء النص الشرعي مثبتا حكما تكليفيا في أسلوب شرطي فإنه يقرن به ما علق عليه غالبا، وأضرب لذلك المثالين التاليين:

المثال الأول:

قوله تعالى: ﴿ فَمَنِ ٱضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَاۤ إِثْمَ عَلَيْهِ ﴾ [البقرة: ١٧٣]، جاء هذا الأسلوب الخبري في صيغة أسلوب شرط متضمنا الأحكام التالية:

الضرورة علة للترخيص - والرخصة تقدر بقدرها - والمضطر يباح له أكل المحر مات. (١)

والحكم الأخير تكليفي بخلاف سابقيه فهما وضعيان المثال الثاني:

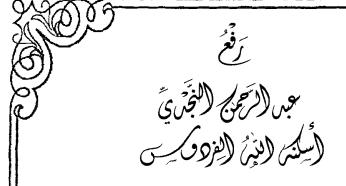
﴿ فَمَنْ خَافَ مِن مُّوصٍ جَنَفًا أَوْ إِنْمًا فَأَصْلَحَ بَيْنَهُمْ فَلَآ إِثْمَ عَلَيْهِ ﴾ [البقرة: ١٨٢]، فهذه صيغة الشرط، وجاءت في الأسلوب الخبري، وقد اشتملت على أحكام منها:

⁽۱) أحكام القرآن للجصاص (۱/ ۱۷۸-۱۷۹)، المحلى (۱/ ۱۷۷، ۱۷۸)، المنتقى شرح الموطأ (۳/ ۱۶۷)، أحكام القرآن لابن عربي (۱/ ۷۷، ۷۸، ۷۹)، المغني (۹/ ۳۳۱)، المجموع (۹/ ۶۲، ۶۲)، مجموع الفتاوى (۵/ ۵۶۰)، تفسير القرطبي (۲/ ۲۳۳)، تفسير الطبري (۲/ ۸۲، ۸۷).

الظن الغالب يبنى عليه التصرف -الميل في الوصية لا يجوز- الميل في الوصية علة للتدخل إصلاحا. (١) .

⁽۱) أحكام القرآن للجصاص (۱/ ۲٤٠-۲٤١)، المغني (٦/ ٢٠-٦١)، الفتاوى الكبرى (٦/ ٦٠-٢١)، تفسير القرطبي (٢/ ٢٦٩، ٢٢٤، ٢٧٠)، تفسير الطبري (٢/ ١٢٣، ١٢٤، ١٢٥)، تفسير الواحدي (١/ ١٤٩).

رَفْعُ معبر (لرَّعِمْ إِلَّهِ الْمُجَنِّى يُّ (سِلنَمُ (لِنَرِّمُ (لِفِرُوفُ بِسِ



المطلب الثاني أثر أسلوب القصر في استنباط الأحكام الشرعية

وفيه ثلاث مسائل:

المسألة الأولى : مفهوم أسلوب القصر وأنواعه وصيغه

المسألة الثانية : دلالة القصر بمنطوقه على الحكم

المسألة الثالثة : دلالة القصر بمفهومه على الحكم

رَفْعُ معبں (لرَّحِمْ الِهُجَّنِّ يُّ (سِيكُنَى (لاَيْنِ) (الفِرْدُونِ مِسِي

واستنباط الأحكام الشرعية

المسألة الأولى مفهوم أسلوب القصر وأنواعه وصيغه

تعريف القصر:

القصر في اللغة:

تأتي مادة «قصر» في اللغة دالة على معان متعددة، فيقال: قصر الشيء إذا حبسه، وقصر عن الشيء إذا عجز عنه، وقصّر الشيء إذا لم يستطل، وقصاراه: غايته، وقاصرة الطرف: لا تمده لغير زوجها، والاقتصار: الاكتفاء، وقصر الصلاة وأقصر منها: صلاها ثنائية وهي في الحضر رباعية.

والقصر يأتي في اللغة بمعنى التخصيص، يقال: قصر الشيء على كذا، إذا خصصه به، ولم يجاوز به إلى غيره كقولهم (قصر غلة بستانه على عياله) ويأتي كذلك بمعنى الحبس يقال: (قصر نفسه على عبادة ربه) أي حبسها (١).

القصر في الاصطلاح:

تخصيص شيء بشيء بعبارة كلامية تدل عليه.

أو: إثبات الحكم لما يذكر في الكلام ونفيه عما عداه بطرق مخصوصة (٢٠). أقسام القصر:

تختلف أقسام القصر بحسب اختلاف الاعتبارات المتبعة في تقسيمه، ويأتي ترتيبها في ما يلي:

⁽١) انظر: مختار الصحاح مادة (قصر) (ص٦٤٦)، والمصباح المنير مادة (قصر) (ص٥٠٥)، البلاغة العربية (١/ ٢٣٥) وجواهر البلاغة (ص١٤٦) وعلم المعاني (ص١٢٤).

⁽٢) انظر: التلخيص (ص١٣٧) وشروحه (٢/ ١٦٦) ودلالات التراكيب (ص٣١) وشرك الأمل (ص٢٢) والبلاغة العربية (١٤٦) وجواهر البلاغة (ص٢٤١) وعلم المعاني (ص٤١٤).

أولا: تقسيم القصر باعتبار الحقيقة والواقع إلى قسمين:

قصر حقيقي: وهو أن يختص المقصور بالمقصور عليه بحسب الحقيقة والواقع بألا يتعداه إلى غيره أصلا – نحو (لا إله إلا الله)، فالله –عز وجل – هو الإله الواحد، ولا يوجد في الحقيقة والواقع إله غيره، ولذا كان هذا القصر حقيقياً.

ومنه نوع يسمى بالقصر الحقيقي الادعائي ويكون على سبيل المبالغة، وذلك إذا كان ما عدا المقصور عليه موجوداً في الحقيقة لكن المتكلم لا يعتدبه.

قصر إضافي: وهو أن يختص المقصور بالمقصور عليه بحسب الإضافة والنسبة إلى شيء آخر معين، لا لجميع ما عداه، ومثاله جملة (ما المسافر إلا خليل) فإن المتكلم يقصد اختصاص خليل بالسفر بالنظر إلى شخص غيره كمحمود مثلا وليس المقصد أنه لا يوجد مسافر سواه إذ الواقع يشهد ببطلانه (1).

ثانيا: أقسام القصر باعتبار طرفيه

ينقسم القصر باعتبار طرفية (المقصور، والمقصور عليه) سواء أكان القصر حقيقيا أم إضافيا إلى نوعين:

١- قصر صفة على موصوف - ومثاله من الحقيقي (لا رازق إلا الله)،
 ومثاله من الإضافى نحو (لا قائد إلا خالد).

٢- قصر موصوف على صفة، ومثاله من الحقيقي نحو (ما الإيهان إلا ما وقر في القلب وصدقه العمل)، ومثاله من الإضافي قوله تعالى: ﴿ وَمَا مُحَمَّدً إِلَّا

⁽۱) جواهر البلاغة (ص۱٤٦)، وانظر: التلخيص (ص۱۳۷)، وشروحه (۱٦٦٢)، المطول (ص۳۸۱)، والأطول (۲/۱۹۱)، وعروس الأفراح (۲/۲۸)، والمصباح (ص۱۵۰)، والإيضاح (ص۷)، ودلالات التراكيب (ص۳۱)، وشرك الأمل (ص۲۲)، والبلاغة العربية (۱/۵۲۳)، وعلم المعاني (ص۲۲).

رَسُولٌ ﴾ [آل عمران: ١٤٤]. ثالثاً: أقسام القصر الإضافي:

ينقسم القصر الإضافي بنوعيه على حسب حال المخاطب إلى ثلاثة أنواع:

١- قصر إفراد: إذا اعتقد المخاطب الشركة - نحو ﴿ إِنَّمَا ٱللَّهُ إِلَنهٌ وَ حِدُّ ﴾

[النساء: ١٧١]، ردا على من اعتقد أن الله ثالث ثلاثة.

٢- قصر قلب: إذا اعتقد المخاطب عكس الحكم الذي تثبته نحو (ما مسافر إلا علي)، ردا على من اعتقد أن المسافر (خليل لا علي) فقد قلبت وعكست عليه اعتقاده.

٣- قصر تعيين: إذا كان المخاطب يتردد في الحكم، كما إذا كان مترددا في كون الأرض متحركة أو ثابتة، ونفى عنه الشك أو الارتياب، فنقول له: الأرض متحركة لا ثابتة، لنعين له الحقيقة (١).

وزاد بعض العلماء قسم رابعا وهو: أن يكون الكلام المشتمل على القصر موجها لخالي الذهن أو إعلانا عن اعتقاد المتكلم واعترافه بمضمون ما يقول، أو تعبيره عما في نفسه لمجرد الإعلام به، ويمكن أن يسمي هذا (قصرا إعلاميا ابتدائبا) (٢)، ومثاله توجيه الخطاب لخالي الذهن بقولنا: «لا معبود بحق إلا الله ». طرق القصر (صيغه)

يستفاد القصر بعدة طرق:

(۱) انظر: التلخيص (ص۱۳۷) وشروحه (۱۲۲/۲) المطول (ص۳۸۱) والأطول (۱۲۲/۲) وعروس الأفراح (۲۸۷٪) والمصباح (ص۱۵۵) والإيضاح (ص۷)، ودلالات التراكيب (ص۳۱) وشرك الأمل (ص۲۲) والبلاغة العربية (ص۲۷٪) وجواهر البلاغة (ص۱۶۲) وعلم المعاني (ص۲۲٪).

⁽٢) انظر: البلاغة العربية (١/ ٥٢٧).

الطريق الأول:

أن يكون بعبارة تدل عليه بهادتها اللغوية صراحة مثل (دخول مكة مقصور على المسلمين).

الطريق الثاني:

أن يكون بدليل خارج عن النص، كدليل عقلي أو دليل حسي، أو دليل تجريبي، أو دليل من القرائن الذهنية أو الحالية، مثل (فلان رئيس الجمهورية)، (الله رب الساوات والأرض وهو على كل شيء قدير)، (تبث الشمس ضياءها على الأرض فتمدها بالحرارة).

وهذان الطريقان لا يدخلان في اهتهامات علماء البلاغة: لا تفصيلا ولا شرحا ولا تقسيما.

الطريق الثالث:

أن يكون القصر ببعض الأدوات التي تدل عليه بالوضع اللغوي وهي: النفي والاستثناء وكلمتا (إنها- أنها) والعطف بالحروف الدالة على الإضراب والاستدراك، وهي: (لا، بل، لكن)(١).

الأمثلة:

فالنفي والاستثناء مثل (لا إله إلا الله)، ومثل قول الله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِنَفْسِ أَن تَمُوتَ إِلَّا بِإِذْنِ ٱللَّهِ كِتَنبًا مُّؤَجَّلًا ﴾ [آل عمران: ١٤٥].

وعند القصر بالنفي والاستثناء يكون المقصور هو ما قبل الاستثناء صفة كان أم موضوفا، أما المقصور عليه فهو ما بعد أداة الاستثناء.

⁽۱) انظر: التلخيص (ص۱۳۷) وشروحه (۱۲۲/۲) المطول (ص۳۸۱) والأطول (طر۲)، (۲۸۱) وعروس الأفراح (۲/۷) والمصباح (ص۱۵۵) والإيضاح (ص۷)، ودلالات التراكيب (ص۳۱) وشرك الأمل (ص۲۲) والبلاغة العربية (ط/۲۲) وجواهر البلاغة (ص۲۱) وعلم المعاني (ص۲۲).

وعند القصر بكلمة (إنها) أو (أنها) يكون المقصور بواحدة منهها هو ما يلي الأداة، والمقصور عليه هو ما يجئ بعده، نحو قول الله -عز وجل-: ﴿وَمَن يَكْسِبُهُ عَلَىٰ نَفْسِهِ ﴾ [النساء: ١١١]، أي لا يكسبه إلا على نفسه والمعنى: أن المكسوب من الإثم -وهو هنا موصوف- مقصور على صفة واحدة، هي كونه على نفس الكاسب.

وقوله تعالى: ﴿ قُلْ إِنَّمَا يُوحَى إِلَى أَنَّمَا إِلَىهُ كُمْ إِلَكُ وَ'حِدُ ﴾ [الأنبياء: ١٠٨]. وهذا المثال جمع بين القصر بإنها وأنها -بفتح الهمزة وكسرها.

وكلمة لا العاطفة يعطف بها لإخراج المعطوف مما دخل فيه المعطوف عليه، مثل: أكلت بصلا لا عسلا، ولبست خزا لا بزا، وللعطف بها ثلاثة شروط:

أن يكون المعطوف بها مفردا لا جملة.

أن تكون مسبوقة بإيجاب^(١) أو أمر أو نداء.

أن لا يصدق أحد معطوفيها على الآخر.

وأما كلمة (بل) العاطفة فمعناها الإضراب عن الأول، والإثبات للثاني، وللعطف مها شرطان:

وأن يكون المعطوف بها مفردا أي غير جملة.

وأن تكون مسبوقة بإيجاب أو أمر أو نهي أو نفي.

والعطف بكلمة (بل) يفيد القصر، والمقصور عليه هو ما بعدها ففي قولنا (لا تأكل دهنا حيوانيا بل دهنا نباتيا) فدهنا نباتيا هو المقصور عليه وهو المعطوف بكلمة (بل)

وأما كلمة (لكن) العاطفة فهي للاستدراك بعد النفي وللعطف بها ثلاثة شروط:

أن يكون المعطوف بها مفردا أي غير جملة.

⁽١) المراد بالإيجاب هنا ما يقابل السلب.

وأن تبكون مسبوقة بنفي أو نهي.

وألا تقترن بالواو.

وحالها كحال (بل) فالمقصور عليه بها هو ما بعدها، ويصلح هنا مثال (لا تأكل دهنا حيوانيا لكن دهنا نباتيا)

الطريق الرابع:

أن يكون القصر بدلالات في الكلام تفهم من:

تقديم ما حقه التأخير في الجملة.

إضافة ضمير الفصل.

تعريف طرفي الإسناد في الجملة. (١)

وسأتناولها باختصار في النقاط التالية:

تقديم ما حقه التأخير في الجملة:

وتقديم ما حقه التأخير قد يفيد القصر في بعض صوره ومن ذلك ما يلي: تقديم المعمول على عامله وجمهور البلاغيين على أنه يفيد القصر سواء أكان مفعولا أم ظرفا أم مجرورا بحرف جر، والمقصور عليه هو المقدم. مثل قولة تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ وَسَتعين) قد دل على تخصيص الله عز وجل بالعبادة والاستعانة فالمعنى: لا نعبد إلا إياك ولا نستعين إلا بك.

وهذا قصر صفة على موصوف وهو قصر حقيقي.

⁽۱) انظر: التلخيص (ص۱۳۷) وشروحه (۱۲۲۲) والمطول (ص۳۸۸) والأطول (۱۲۲۸) وعروس الأفراح (۱/۹۰،۵۹۰)، والصباح (ص۱۵۰) والإيضاح (ص۲۷) ودلالات التراكيب (ص۸۲) وشرك الأمل (ص۲۲) والبلاغة العربية (م۳۰/۱) وجواهر البلاغة (ص۱۲۳) وعلم المعاني (ص۱۲۶) والبلاغة الواضحة (ص۲۱۳).

إضافة ضمير الفصل إلى الجملة:

ضمير الفصل: هو ضمير منفصل مرفوع يؤتى به فاصلا بين المبتدأ والخبر، أو ما أصله مبتدأ وخبر، ويفيد تقوية الإسناد وتوكيده، وقد يفيد القصر بمساعدة قرائن الحال أو المقال، والمقصور عليه هو ما دل عليه ضمير الفصل. مثال: قوله تعالى: ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُواْ فِي ٱلْأَرْضِ قَالُواْ إِنَّمَا خُنُ مُصْلِحُونَ مثال: قوله تعالى: ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُواْ فِي ٱلْأَرْضِ قَالُواْ إِنَّمَا خُنُ مُصْلِحُونَ وَلَا كِنَ لَا يَشَعُرُونَ ﴾ [البقرة: ١١، ١٢]، فأتى بضمير الفصل هنا وهو (هُم) في قوله ﴿ أَلا إِنَّهُمْ هُمُ ٱلْمُفْسِدُونَ ﴾ وقد أفاد هنا – القصر، ومن القرائن أن الإفساد من شأنهم، وليس من شأن المؤمنين البتة.

تعريف طرفي الإسناد في الجملة:

ويكون هذا في الجمل الاسمية، أما الجمل الفعلية فالفعل فيها بقوة النكرة فلا يكون المسند فيها معرفا، وقد يوجد ذلك فليس ببعيد أن نجد جملة فعلية معرفة الطرفين.

فقد يفيد تعريف طرفي الإسناد القصر بمساعدة قرائن الحال أو المقال مع إفادة تقوية الإسناد وتوكيده، والمقصور هنا هو المبتدأ الذي يجب في هذه الحالة تأخيره مثال ذلك.

أن يجري حديث بين اثنين من المشتغلين بنظم الشعر، ويكون محور الحديث: أيها أقدر على النظم وأيها أكثر إجادة في الشعر، (زيد) أم (عمرو) فيقول الخبير الناقد: (الشاعر زيد)، أي أما (عمرو) فناظم لا شاعر (۱).

⁽۱) انظر: التلخيص (ص۱۳۷) وشروحه (۱۲۲/۲) والمطول (ص۳۸۸) والأطول (۲/۱) والمطول (۳۸۸) والأطول (۲/۱) وعروس الأفراح (۷۲،۶۹۰) والمصباح (ص۱۵۰) والإيضاح (ص۲۷) ودلالات التراكيب (ص۸٦) وشرك الأمل (ص٤٢) والبلاغة العربية (۱/ ۵۳۰) وجواهر البلاغة (ص۲۱).

المسألة الثانية دلالة القصر بمنطوقه على الحكم

اصطلح الأصوليون على إطلاق لفظ «دلالة المنطوق» على العبارة المشتملة على لفظ دال على الحكم، سواء كان إنشائياً آمراً بالفعل، أو ناهياً عنه، أم كان لفظاً خبرياً دالاً على الحكم.

ودلالة القصر بمنطوقه على الحكم أمر متبادر، وحكم لا يداخل المكلف فيه شك، وإنها يتأتى النزاع في دلالته على نفي الحكم عما عدا ما تناوله القصر، وأسوق لدلالة القصر بمنطوقه على الحكم الأمثلة التالية:

حديث: (إنها الماء من الماء) (١) يدل بمنطوقه على وجوب الغسل من الإنزال، وهذا لا نزاع فيه، وإنها النزاع في دلالته بمفهومه على حالة عدم الإنزال. (٢)

حديث (إنها الربا في النسيئة) (٢) يدل بمنطوقه على ثبوت الربا في النسيئة، وهذا لا نزاع فيه، وإنها النزاع في دلالته بمفهومه على حكم ربا الفضل. (٤)

⁽۱) أخرجه مسلم في ك: الحيض باب إنها الماء من الماء (٢٦٩/١) تحت رقم (٣٤٣)، والترمذي أبواب الطهارة باب ما جاء أن الماء من الماء (١/١٨٦) تحت رقم (١١٢)، وأبو داود ك: الطهارة باب في الإكسال (٥٦/١) تحت رقم (٢١٧).

⁽٢) شرح معاني الآثار (١/ ٥٩، ٥٩)، البيان والتعريف (١/ ٢٦٠)، فتح الباري (١/ ١٣)، المرح معاني الآثار (١/ ٥٩)، البيان والتعريف (١/ ٢٦٠)، فقف الأحوذي التمهيد لابن عبد البر (١/ ٢٠٣)، شرح الزرقاني (١/ ١٣٩)، تحفة الأحوذي (١/ ٣٠١)، فيض القدير (١/ ٣٠١)، سبل السلام (١/ ٥٥)، المحلى (٢/ ٢٤)، الإجاج (٣/ ٢٠٨)، المستصفى (١/ ٢٦٧، ٢٧١).

⁽٣) أخرجه بلفظه الإمام مسلم في صحيحه ك: المساقاة باب: بيع الطعام مثلاً بمثل (٣) أخرجه بلفظه الإمام مسلم في صحيحه ك: البيوع باب: بيع الدينار بالفظ: «لا ربا إلا في النسيئة» (٤/ ٤٧٩/ ٢١٧٨).

⁽٤) شرح معاني الآثار (٤/ ٦٤، ٦٥، ٦٠)، ومعتصر المختصر (٣٤٠/١)، فتح الباري

حديث: (لا صلاة لمن لم يقرأ بأم القرآن) (١) يدل بمنطوقه على صحة الصلاة مع قراءة الفاتحة، وهذا لا نزاع فيه، وإنها النزاع في دلالته بمفهومه على حكم ترك المأموم القراءة. (٢)

(١/ ١٢)، (٤/ ٣٨١، ٣٨٢)، شرح الزرقاني (٣/ ٤١٠) عون المعبود (١٩٦/٦)، تحفة الأحوذي (٤/ ٣٦، ٢٢).

- (۱) أخرجه البخاري ك: الصلاة باب وجوب القراءة للإمام والمأموم في الصلوات كلها في الحضر والسفر وما يجهر فيها وما يخافت (١/ ٢٦٣) رقم (٧٢٣) بلفظ بفاتحة الكتاب، ومسلم ك: الصلاة باب وجوب قراءة الفاتحة في كل ركعة (١/ ٢٩٥) رقم (٣٩٤)، والدار. قطني ك: الصلاة باب وجوب قراءة أم الكتاب في الصلاة وخلف الإمام (١/ ٣٢٢) رقم (١٨)، و الترمذي أبواب الصلاة باب ما جاء أنه لا صلاة إلا بفاتحة الكتاب (٢/ ٢٧) رقم (٢٤٧) بلفظ بفاتحة الكتاب.
- (۲) تفسير القرطبي (۱۱۸/۱، ۱۱۸/۱)، تفسير ابن كثير (۱۳/۱)، فتح الباري (۲/۲۸)، التمهيد لابن عبد البر (۱۱/۱۱)، شرح النووي على مسلم (۷٦/۵)، تنوير إلحوالك (۱/۲۸)، المحلى (۲/۲۶، ۲٤۱، ۲٤۲)، الأم (۱/۷۱)، المدونة (۱/۲۲)، بداية المجتهد (۱/۱۹)، نيل الأوطار (۲/۲۹۲)، الإحكام لابن حزم (۸۲/۲۸).

المسألة الثالثة دلالت القصر بمفهومه على الحكم نوع الدلالة في أسلوب القصر:

بعد بيان أساليب القصر يذكر كثير من الأصوليين مسألة في نوع دلالة أسلوب القصر على الحصر، أهى بالمنطوق أم بالفهوم؟

فقال بالأول جماعة منهم الرازي^(١)، وقال بالثاني جماعة منهم الغزالي^(١).

وغنى عن البيان أن معنى الحصر إثبات الحكم في محل النطق ونفيه عن محل السكوت، فالحصر متضمن للدلالة بالمنطوق والمفهوم، أما دلالة أسلوب القصر على الحكم في محل النطق فلا يتصور فيها نزاع وأما دلالته بمفهومه على نفى الحكم عما عدا المنطوق به فاختلفت مقالات الأصوليين فيها بحسب نوع أسلوب القصر وسأبين ذلك فيها يلى:

موقفُ الأصوليين من أنواع القصر ودلالتها بمفهومها: القصر بالاستثناء

ويعبر عنه البعض بقولهم تقديم النفي على (إلا) وهو بذلك يتناول نوعاً من الاستثناء.

والاستثناء هو الإخراج بإلا أو إحدى أخواتها أي: من الألفاظ الدالة على الاستثناء.

ولم يرتض بعض العلماء التعبير بالإخراج كابن قدامة، إذ الإخراج فرع الدخول، وحده بأنه: قول متصل يدل على أن المذكور معه غير مراد بالقول

⁽١) انظر: المحصول (١/ ٤١٠)، وهي عند الحنفية عبارة منطوق إلا في حصر اللام والتقديم. التقرير والتحبير (١/١١٨).

⁽٢) انظر: المستصفى (١/ ٢٦٥).

الأول^(١).

حجيته:

لم يخل هذا الأسلوب من منازعة في دلالته بمفهومه، فكان في حجيته مذهبان:

المذهب الأول: ذهب جمهور الأصوليين إلى أنه حجة، فيدل منطوقه على إثبات الحكم في محل النطق، ويدل بمفهومه على نفيه عما عداه.

قال الآمدي: إنه حجة عند الجمهور(٢)

وقال الزركشي: وقد اعترف به أكثر منكري المفهوم.^(٣)

وذكر ابن أمير الحاج^(٤) من الحنفية أن بعض مشايخهم أخذ بمفهوم الحصر^(٥) وذهب أبو الحسين بن القطان^(١) أن الإثبات والنفي في الاستثناء بالمنطوق وليس أحدهما بالمفهوم.

وجهة هذا المذهب: أن هذا الأسلوب يدل بحسب وضعه اللغوي على

⁽١) انظر: روضة الناظر (٢/ ٧٤٨).

⁽٢) انظر: الإحكام (٣/ ١٠٨).

⁽٣) البحر المحيط (٥/ ١٨٠).

⁽٤) هو العلامة محمد بن محمد بن محمد بن حسن بن علي بن سليان، ولد سنة ٨٢٥هـ على الراجح، فقيه أصولي مفسر، حنفي المذهب، ومن مؤلفاته: شرح المختار لابن مودود الموصلي، والتقرير والتحبير في الأصول، وغيرها، وتوفي سنة ٨٧٩هـ. راجع (الضوء اللامع (٩/ ٢١٠)، شذرات الذهب (٧/ ٣٢٨)، معجم المؤلفين (١١/ ٢٧٤).

⁽٥) التقرير والتحبير (١/١٧).

⁽٦) هو العلامة أحمد بن محمد بن أحمد البغدادي، أبو الحسين ابن القطان، فقيه شافعي مبرز، تعقه بابن سريج ثم بأبي إسحاق المروزي، صنف في الفروع الفقهية، وفي أصول الفقه، وتوفي سنة ٢٥٩هـ، راجع: البداية والنهاية (٢١/٢٦)، وسير أعلام النبلاء (٢١/١٥)، وهدية العارفين (١/ ٣٤).

الإثبات والنفي، فيثبت في محل النطق وينفي عما عداه.

ففي قوله ﷺ في الحديث: «لا نكاح إلا بولي»(١) وقوله: (لا صيام لمن لم يبيت الصيام من الليل)(١) ثبت الحكم بالمنطوق؛ لأن قوله (لا صيام) نفي للصيام عند

(۱) أخرجه أبو داود ك: النكاح باب في الولي (٢٣٨/ ٢٠٨٥)، الترمذي ك: النكاح باب: ما جاء لا نكاح إلا بولي (٣/ ٣٩٢)، وأورده البخاري تعليقاً في كتاب النكاح: باب: من قال لا نكاح إلا بولي (٥/ ١٩٦٩). وصححه الألباني في صحيح سنن أبي داود رقم (١٨٣٦-٢/ ٣٩٣).

(٢) أخرجه النسائي ك: الصيام باب: ذكر اختلاف الناقلين لخبر حفصة في ذلك (٢) أخرجه النسائي لك: الصيام بن الميل فلا صيام له»، وابن ماجه ك: الصيام باب: ما جاء في فرض الصوم من الليل (٢/١٥٥/ ١٧٠٠) بلفظ «لا صيام لمن لم يفرضه من الليل».

الدار قطني ك: الصيام باب تبييت النية من الليل وغيره (١٧٢/٢) رقم (٣) لفظه: من لم يجمع الصيام قبل الفجر فلا صيام له، وقال: رفعه عبد الله بن أبي بكر عن الزهري وهو من الثقات الرفعاء، واختلف علي الزهري في إسناده، فرواه عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن سالم عن أبيه عن حفصة من قولها، وتابعه الزبيدي وعبد الرحمن بن إسحاق عن الزهري، وقال بن المبارك عن معمر وابن عينة عن الزهري عن حمزة بن عبد الله عن أبيه عن حفصة، وكذلك قال بشر بن المفضل عن عبد الرحمن بن إسحاق وكذلك قال إسحاق بن راشد وعبد الرحمن بن خالد عن الزهري، وغير ابن المبارك يرويه عن بن عيينة عن الزهري عن حمزة، واختلف عن ابن عيينة في إسناده. وكذلك قال ابن وهب عن يونس عن الزهري، وقال ابن وهب أيضا عن يونس عن الزهري عن سالم عن بن عمر قوله، وتابعه عبد الرحمن بن نمر عن الزهري، وقال الليث عن عقيل عن الزهري عن سالم أن عبد الله وحفصة قالا ذلك، ورواه عبيد الله بن عمر عن الزهري واختلف عنه.

أبو داود في ك: الصوم باب النية في الصيام (٤/ ٣٢٩) رقم (٢٤٥٤)، بلفظ: من لم يجمع الصيام قبل الفجر فلا صيام له، قال أبو داود: رواه الليث وإسحاق بن حازم أيضا

عدم النية، وإثبات له عند وجودها كقولك: لا تعط زيداً شيئاً إلا أن يدخل الدار، فكان العطاء والمنع منصوصاً عليهها، فكذلك هنا^(١).

المذهب الثاني: نقل عن الحنفية أنه ليس بحجة. (٢)، لكن سبق ما يدل على أن منهم من يحتج به. (٣)

وجهة هذا المذهب: أنه لا عمل للاستثناء في النفي عن غيره، وإنها مقتضاه الثبوت فقط. (ئ) ، فمثلا قولك: «قام القوم إلا خالداً» الأداة أخرجت خالداً من القوم دون تعرض للحكم، وهذا يعنى: أن دلالة العبارة ثبوت القيام من القوم الذين نقص منهم خالد، أما خالد فالعبارة لم تعرض له بحكم البته لا إثباتاً ولا نفياً فهو مسكوت عن حكمه، وعلى ذلك فليس الاستثناء من الإثبات نفي ولا

جميعا عن عبد الله بن أبي بكر مثله، ووقفه على حفصة معمر والزبيدي وابن عيينة ويونس الأيلي (كلهم عن الزهري).

الترمذي في ك: الصوم باب ما جاء لا صيام لمن لم يعزم من الليل (٣/ ١٠٩) رقم (٣٣٠)، بلفظ: من لم يجمع الصيام قبل الفجر ذلا صيام له، قال أبو عيسى: حديث حفصة، حديث لا نعرفه مرفوعا إلا من هذا الوجه، وقد روي عن نافع عن بن عمر قوله، وهو أصح. وهكذا أيضا روي هذا الحديث عن الزهري موقوفا. ولا نعلم أحدا رفعه إلا يحيى بن أيوب، وإنها معنى هذا عند أهل العلم: لا صيام لمن لم يجمع الصيام قبل طلوع الفجر في رمضان. أو في قضاء رمضان. أو في صيام نذر إذا لم ينوه من الليل لم يجزه، وأما صيام النطوع فمباح له أن ينويه بعدما أصبح، وهو قول الشافعي وأحمد وإسحاق. وصححه الألباني في إرواء الغليل (٤/ ٢٥).

⁽١) البحر المحيط (٥/ ١٨١).

⁽٢) التقرير والتحبير (١/١١٧).

⁽٣) في بيان المذهب الأول.

⁽٤) التقرير والتحيير (١/١١٧

من النفي إثبات بدلالة اللغة، ولكن حكم المخرج يكون عن طريق البراءة الأصلية إن كان حكمه نفياً مثل: قام القوم إلا خالداً، أو يكون بطريق آخر كالقرائن، والملابسات، والسياق إن كان حكمه إثباتاً، لأن الإثبات لا يثبت بطريق البراءة الأصلية (۱).

رأي الباحث:

بعد دراسة هذه المسألة فلست مع القائلين بحجية مفهوم النفي والاستثناء على الإطلاق، بل يفيد ذلك في القصر على الإطلاق، بل يفيد ذلك في القصر الحقيقي، وذلك في العبارة التي سيقت لبيان الواقع وكانت مطابقة للواقع.

أما القصر الادعائي، والعبارة التي لم تسق لبيان الواقع؛ بل للتنبيه على أمر ما قد يغفل المخاطب أو القارئ عنه، فلا تدل بمفهومها على حكم الضد في المسكوت عنه، ويقال حينئذ: القصر لا مفهوم له.

المثال الأول:

كلمة الإخلاص (لا إله إلا الله) تدل على إثبات الألوهية لله -عز وجل-ونفيها عن غيره، ومثلها كلمة (لا ملجاً من الله إلا إليه).

وهذه الدلالة متبادرة، وقطعية وهي التي جعلت الأصوليين يفرضون مسألة دلالة القصر أهي بالمنطوق أم بالمفهوم.

المثال الثانى:

قوله تعالى: ﴿ وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ ٱلرُّسُلُ ۚ أَفَالِين مَّاتَ أَوْ قُتِلَ ٱنقَلَبْتُمْ عَلَىٰ أَعْقَدِكُمْ ﴾ [آل عمران: ١٤٤]، هذه الآية سيقت للتنبيه على أمر قد يغفل عنه المخاطب وهي من القصر الإضافي والادعائي مثل قول القائل: (ما مسافر إلا خليل)، وقد جاء صدر الآية بأسلوب القصر، واشتمل

⁽١) البحر المحيط (٥/ ١٨٠)، سبل الاستنباط (ص٣٦٤).

باقي الآية على المعني الذي من أجله جاء هذا الأسلوب، فيفهم القارئ: لا تظن أن محمداً رضي الله الله الله الله وهي كونه رجلاً من البشر أرسله الله تعالى لهداية العالمين.

وبناء على ذلك: فإذا قدرنا المحذوف الذي فهم من السياق بحيث آلت العبارة إلى بيان الواقع كانت دالة بمنطوقها ومفهومها، فنقول مثلا: بالنظر لمحمود وخليل فها مسافر إلا خليل، وبالنظر للألوهية والبشرية فها محمد إلا رسول، وبالنظر للدرجة القصوى من الإجادة في كتابة الرسائل الديوانية فها كاتب إلا عبد الحميد، وبالنظر للقبول والصحة فلا عمل إلا بنية.

القصر بإنما

اختلف الأصوليون في إفادة (إنها) – بالكسر – القصر. القول الأول: إنها لا تفيد القصر.

وبه قال أبو حنيفة كما تقدم عنه في نفى المفاهيم، والآمدي(١١).

قالوا: لأن (إنها) مركبة من إنَّ المؤكدة و (ما) الزائدة الكافة (٢) فلا تفيد البنفي المشتمل عليه الحصر.

وخرجوا على ذلك أن في حديث مسلم (إنها الربا في النسيئة) (٢) دلالة على حصر الربا في النسيئة وأن غيره ليس بربا إلا أن تحريم ربا الفضل ثابت بالإجماع وإن تقدمه خلاف.

قالوا: استفادة النفي بعض المواضع يكون من خارج، كما في قوله تعالى:

⁽۱) المستصفى (۲۰۲/۲)، شرح الجلال على جمع الجوامع (۳۲۹/۱)، إحكام الأحكام (۳/۱،۱)، تيسير التحرير (۱/۱۳۲)، طرح التثريب (۲/۲،۷).

⁽٢) سميت بذلك لكفها إن عن العمل من نصب المبتدأ ورفع الخبر، ويقال: مهيأة لأنها هيأتها للدخول على الأفعال.

⁽٣) سبق تخريجه صفحة ٣٩٢ حاشية رقم ٣.

﴿ إِنَّمَاۤ إِلَهُكُمُ آللَّهُ ﴾ [طه: ٩٨] فإنه سيق للرد على المخاطبين في اعتقادهم إلهية غير الله(١).

القول الثاني: إنها تفيد القصر:

والقائلون بذلك: الجمهور منهم: الإمام أبو بكر الباقلاني ($^{(1)}$)، والغزالي وأبو إسحاق الشيرازي والرازي، وأتباعه وغيرهم، واختلفوا في طريق فهم الحصر هل هو بمقتضى وضع اللفظ، أو هو من طريق المفهوم ($^{(c)}$).

ولبيان ذلك أقول: «إنها» -بكسر همزتها وفتحها- تفيد الحصر نطقا، أي:

⁽١) انظر: شرح الجلال المحلى على جمع الجوامع (١/ ٢٣٩).

⁽٢) هو العلامة أبو بكر محمد بن الطيب بن محمد بن جعفر الباقلاني البصري، أبو بكر، ولد سنة ٣٣٨هـ على الراجح، فقيه مجتهد، ومن مؤلفاته: شرح الإبانة، وشرح اللمع، وإعجاز القرآن، والتقريب والإرشاد، والتمهيد في الأصول، والمقنع، وغيرها، وتوفي سنة ٣٠٠هـ. راجع وفيات الأعيان (١/ ٤٨١)، تاريخ بغداد (٥/ ٣٧٩)، الوافي بالوفيات (٣/ ١٧٧).

⁽٣) المستصفى (ص٢٦٨).

⁽٤) هو العلامة إبراهيم بن على بن يوسف الشيرازي، أبو إسحاق، ولد سنة ٣٩٣هـ على الراجح، فقيه أصولي، شافعي المذهب، ومن مؤلفاته: المهذب، والتنبيه في الفقه، واللمغ، وشرح اللمع، والتبصرة في أصول الفقه الشافعي، والمعونة والملخص في الجدل، وطبقات الفقها، وغيرها، وتوفي سنة ٢٧٦هـ. راجع (طبقات الشافعية للسبكي (٣/ ٨٨)، البداية والنهاية (١٢/ ١٢٤)، وفيات الأعيان (١/٥)، شذرات الذهب (٣/ ٢٩٩).

⁽٥) شرح الجلال على جمع الجوامع -عطار- (١/ ٢٣٩)، إحكام الأحكام لابن دقيق العيد (١/ ٦٠)، الإبهام (١/ ٣٥٦)، والمسودة (ص٣١٦)، القواعد والفوائد الأصولية لابن اللحام (ص١٣٥)، المختصر في أصول الفقه لابن اللحام (ص١٣٥)، التمهيد للإسنوى (ص٢١٨).

من جهة النطق عند أبي الخطاب^(۱)، والموفق وغيرهما من الحنابلة^(۲)، وبعض الحنفية والشافعية.^(۳)

وعند القاضي أبي يعلى (٤)، وابن عقيل (٥)، والأكثر أنها تدل عليه بالمفهوم (١)
وعند أكثر الحنفية، والآمدي والطوفي ومن وافقهم: لا تفيد الحصر نطقا ولا
فهما، بل تؤكد الإثبات واختاره أبو حيان. وقال: كما لا يفهم ذلك من أخواتها
المكفوفة بها مثل: ليتها، ولعلما، وإذا فهم من "إنها" حصر، فإنها هو من السياق، لا

⁽۱) هو العلامة محفوظ بن أحمد بن الحسن الكلواذي (ويقال:الكلوذاني)، أبو الخطاب، ولد سنة ٢٣١هـ على الراجح، فقيه أصولي، حنبلي المذهب، ومن مؤلفاته: التمهيد في الأصول، والاقتصار في المسائل الكبار، ورءوس المسائل، والهداية، وغيرها، وتوفي سنة ١٥هـ. راجع طبقات الحنابلة (٤٠٩)، البداية (١٨٠/١٢)، تذكرة الحفاظ (٤٦/٥)، النجوم الزاهرة (٥٦/٢)، شذرات الذهب (٤/٢).

⁽٢) انظر روضة الناظر (٢/ ٧٨٦)، والتمهيد لأبي الخطاب (٢/ ٢٢٤).

⁽٣) التقرير والتحبير (١/ ١١٨)، البحر المحيط (٥/ ١٨٤)، والمسودة (ص٣١٦)، القواعد والفوائد الأصولية لابن اللحام (ص١٣٩)، المختصر في أصول الفقه لابن اللحام (ص١٣٥)، التمهيد للإسنوي (ص٢١٨).

⁽٤) هو العلامة محمد بن الحسين بن محمد بن خلف بن الفراء، القاضي أبو يعلى، ولد سنة ٥٨هـ على الراجح، فقيه أصولي، حنبل المذهب، ومن مؤلفاته: الكفاية، والعدة، والمجرد، والروايتين، وأحكام الفرآن، وغيرها، وتوفي سنة ٤٥٨هـ. راجع (طبقات الحنابلة (٢/ ١٩٣٢)، تاريخ بغداد (٢/ ٢٥٦)، شذرات الذهب (٣/ ٢٠٦)، الوافي بالوفيات (٢/ ٧).

⁽٥) هو العلامة على بن عقيل بن محمد بن عقيل البغدادي المظفري، أبو الوفاء، ولد سنة ٤٣١هـ على الراجح، فقيه أصولي، حنبلي المذهب، ومن مؤلفاته: الفنون، والمغني، والجدل، وغيرها، وتوفي سنة ٥١٣هـ. راجع (ذيل طبقات الحنابلة (١/ ١٧١)، طبقات الحنابلة (١/ ١٧١)، شذرات الذهب (٤/ ٣٥).

⁽٦) انظر الواضح لابن عقيل (٣/ ٢٩٧).

أنها تدل عليه بالوضع ونقله عن البصريين. (١)

قال البرماوي^{(٢).} «وفيه نظر».

ثم استدل بالمنقول عن بعض اللغويين في إفادتها للحصر.

وقد احتج القائلون بمفهوم الحصر بتبادر فهم الحصر، مع خلو المقام عن دليل آخر يدل عليه.

ومن الطريف احتجاج الفريقين بحديث: (إنها الربا في النسيئة)^(٣)

فقال المحتجون بالمفهوم: فهم ابن عباس -رضي الله عنهما- من هذا التعبير الحصر، وحديثه في الصحيحين، ومثله ينتشر ولم يثبت إنكاره فيكون إجماعاً على الاحتجاج بالمفهوم.

وقال منكرو المفهوم: لا يدل هذا الحديث على الحصر بدليل اتفاقنا وإياكم على ثبوت.تحريم ربا الفضل.

مع أن لهذا الحديث رواية بلفظ: (ليس الربا إلا في النسيئة)(1) فجاء بصورة

⁽۱) تيسير التحرير (۱/۱۲۲)، الإحكام للآمدي (۲/ ۲۳۲)، شرح مختصر الروضة (۲/ ۲۳۲). (۲/ ۷٤۰،۷۳۹).

⁽٢) هو العلامة محمد بن عبد الدائم بن موسى النعيمي العسقلاني البرماوي، أبو عبد الله، ولا سنة ٣٢٧هـ على الراجح، فقيه عالم بالحديث، شافعي المذهب، ومن مؤلفاته: ألفية في الأصول وشرحها، وغيرها، وتوفي سنة ٣٨١هـ. راجع البدر الطالع (٢/ ١٨١)، الضوء اللامع (٧/ ٢٨٠).

⁽٣) سبق تخريجه صفحة ٣٩٢ حاشية رقم ٣.

⁽٤) لفظ رواية ابن عباس، عن أسامة في مسلم «الربا في النسيئة» وهي في ك: المساقاة - باب: بيع الطعام مثلاً بمثل (٣/ ١٠١/ ٩٦/ ١٠١٧)، وهذا عند أحمد في المسند (٥/ ٢٠٦/ ١٨٤٤) بلفظ: «ليس الربا إلا في النسيئة أو النقرة»، وفي المعجم الكبير (١/ ١٧٣/ ٤٣٥) بلفظ: «ليس الربا إلا في النسيئة أو النظرة».

النفي والإثبات، وهي صيغة مختلفة عن صيغة (إنها).

واستدل المحتجون بالمفهوم بحديث الصحيحين أن النبي ﷺ قال: (إنها الولاء لمن أعتق)(١).

ووجه الدلالة: أنها لو لم تكن للحصر لما لزم من إثبات الولاء لمن أعتق نفيه عمن لم يعتق، فدل عمن لم يعتق، فدل على أن مقتضاها الحصر.

الحصر المطلق والحصر المخصوص:

إذا ثبت أن (إنها) تفيد الحصر فتارة تقتضي الحصر المطلق وتارة تقتضي حصراً مخصوصاً، وذلك يفهم بالقرائن والسياق كقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا أَنتَ مُنذِرٌ ﴾ [الرعد: ٧]، وظاهر ذلك الحصر للرسول ﷺ في الإنذار، مع أن الرسول لا ينحصر في الإنذار، بل له أوصاف جميلة كثيرة كالبشارة وغيرها، ولكن مفهوم الكلام يقتضي حصره في النذارة لمن لم يؤمن، ونفي كونه قادراً على إنزال طلب الكفار من الآيات، وكذلك قوله ﷺ (إنها أنا بشر وإنكم تختصمون إلى)(٢).

معناه: حصره في البشرية بالنسبة للاطلاع على بواطن الخصوم لا بالنسبة إلى كل شيء، فإن للرسول ﷺ أوصافاً أخرى كثيرة.

وكذلك قوله تعالى: ﴿ إِنَّمَا ٱلْحَيَوْةُ ٱلدُّنْيَا لَعِبٌ وَلَهْوٌ ﴾ [محمد: ٣٦]

⁽۱) أخرجه البخاري ك: الفرائض باب: إذا أسلم على يديه (٢/ ٦٦ / ٢٥٧)، ومسلم ك: العتق باب: الولاء لمن أعتق (٢/ ١٤١/ ٢٥٠٤) من حديث عائشة مرفوعاً به.

⁽٢) أخرجه البخاري ك: الأحكام باب: موعظة الإمام للحضور (١٦٨/١٦٨/١٣٥)، ومسلم ك: الأقضية باب: الحكم بالظاهر (٣/١٣٣٧/٣١) من حديث أم سلمة مرفوعاً.

فالحصر باعتبار من آثرها، وأما بالنسبة إلى ما هو في نفس الأمر فقد تكون سبيلاً إلى الخيرات، أو يكون ذلك من باب التغليب للأكثر في الحكم على الأقل.

قال الإمام ابن دقيق العيد^(۱): فإن وردت لفظة (إنها) فاعتبرها، فإن دل السياق والمقصود من الكلام على الحصر في شيء مخصوص فقل به وإن لم يكن في شيء مخصوص فاحمل الحصر على الإطلاق^(۲).

القصر بتقديم المعمولات على عواملها

اختلف العلماء في إفادة تقديم المعمولات على عواملها الحصر كما في قوله تعالى: ﴿ وَهُم تعالى: ﴿ وَهُم وَهُم بِأُمْرِهِ مَ يَعْمَلُونَ ﴾ [الأنبياء: ٢٧] فقال قوم: إن هذا التقديم يدل على الحصر.

ونقل الزركشي خلاف الأصوليين في دلالته على الحصر أو على الاهتمام والعناية فحسب.

ثم قال الزركشي: والحق أن التقديم يفيد الاهتهام وقد يفيد مع ذلك الاختصاص بقرائن وهو الغالب. (٢)

قال: وقد اجتمع الاختصاص وعدمه في آية واحدة وهي قوله تعالى: ﴿ أَغَيْرَ

⁽۱) هو العلامة محمد بن علي بن وهب بن مطيع القشيري، أبو الفتح، ولد سنة ٢٥٥هـ على الراجح، فقيه أصولي مجتهد، الشافعي المالكي، ومن مؤلفاته: الإمام، والإلمام، وشرح عمدة الأحكام، وشرح مقدمة المطرزي في أصول الفقه، وغيرها، وتوفي سنة ٢٠٧هـ. راجع الدرر الكامنة (١٤/٩)، طبقات الشافعية للسبكي (٢/٢)، البداية والنهاية والنهاية عالربر)، فوات الوفيات (٢/٤٤)، النجوم الزاهرة (٢/٢٨)، تذكرة الحفاظ (٢/٢٠٤).

⁽٢) إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام (١/ ٦٠، ٦١).

⁽٣) البحر المحبط (٥/ ١٩٠).

الله تَدْعُونَ إِن كُنتُمْ صَدِقِينَ ﴿ إِن كُنتُمْ صَدِقِينَ ﴿ إِنَاهَ تَدْعُونَ ﴾ [الأنعام: ٤٠، ٤١] فإن التقديم في الأولى قطعاً للاختصاص، والذي عليه عققو البيانيين أنه غالب لا لازم بدليل قوله تعالى: ﴿ كُلاً هَدَيْنَا وَنُوحًا هَدَيْنَا مِن قَبْلُ ﴾ [الأنعام: ٨٤]، وقوله تعالى: ﴿ أَفِي ٱللّهِ شَكُ ﴾ [إبراهيم: ١٠] إن جعلنا ما بعد الظرف مبتدأ، وهذا ما أرجحه وأراه الصواب. والله أعلم. القصر بضمير الفصل بين المبتدأ والخبر

والمراد به ضمير واقع بين المبتدأ والخبر نحو: زيد هو العالم ومنه قوله تعالى: ﴿ وَاللَّهِ هُوَ ٱلْوَلِّيُ ﴾ [الشورى: ٩] وقوله تعالى: ﴿ إِن َ شَانِئَكَ هُوَ ٱلْأَبْتُرُ ﴾ [الكوثر: ٣] وقد اختلفوا في إفادته الحصر، فذهب بعض العلماء إلى أنه يفيد الحصر. قال ابن الحاجب في أماليه كها حكاه الزركشي: صار إليه بعض العلماء لوجهين:

أحدهما: مثل قوله تعالى: ﴿ وَإِنَّ جُندَنَا لَهُمُ ٱلْغَلِبُونَ ﴾ [الصافات: ١٧٣].

ووجهه: أنه لم يسق إلا للإعلام بأنهم الغالبون دون غيرهم وكذلك قوله تعالى: ﴿ وَأَن ۗ ٱلْمُسْرِفِينَ هُمَّ أَصَحَبُ ٱلنَّارِ ﴾ [غافر: ٤٣]، وقوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلرَّحِيمُ ﴾ [الشورى: ٥].

والثاني: أنه لم يوضع إلا للإفادة، ولا فائدة في مثل قوله تعالى: ﴿ وَلَـٰكِن كَانُواْ هُمُ الطَّلِمِينَ ﴾ [الزخرف: ٧٦] إلا الحصر. وذهب آخرون إلى عدم إفادته الحصر وإنها يفيد التوكيد.

وقالوا: إنه لا يلزم أن تكون الفائدة منه هي الحصر فقد تكون الفائدة منه دفع القياس خبر المبتدأ بنعته، لذا اشترطوا لوجوب الإتيان به شروطاً ثلاثة:

أن يكون المبتدأ قبله غير مسبوق بناسخ.

أن يكون المبتدأ اسماً ظاهراً لا ضميراً.

أن يكون الخبر صالحاً لأن ينعت به المبتدأ.

فإذا ما انحزم شرط لم يلزم الإتيان بضمير بل يكون الإتيان به جائزاً القصر بالتعريف

المقصود به أن يؤتى بلفظ مشتمل على كلمة (ال) الدالة على التعريف، مثل: «تحريمها النطلق» وقد ذكره كثير من الأصوليين، ومثلوا له (١) بحديث: «تحريمها التكبير». (٢)

واختلفوا في دلالته على الحصر، فقال إمام الحرمين: «مقتضاه الحصر لا محالة» (٢)، ووافقه على ذلك كثير من الأصوليين مثل الغزالي (١)، وابن تيمية. (٥) وعزا الزركشي إلى الباجي القول بعدم دلالته على الحصر. (١) وذهب الكمال بن الهمام (٧) إلى: أن الحصر باللام التي لاستغراق الجنس

⁽١) الرهان (١/٣١٧).

⁽۲) المستصفى (ص۲۷۱).

⁽٣) المسودة (ص٣٢٤). ٠

⁽٤) البحر المحيط (٥/ ١٩٣).

⁽٥) البحر المحيط (٥/ ١٩٣).

⁽٦) رواه أبو داود والترمذي وأحمد عن علي رضي الله عنه مرفوعاً إلى النبي الله بلفظ: «مفتاح الصلاة الطهور وتحريمها التكبير وتحليلها التسليم»، وصححه الترمذي والألباني وغيرهما، انظر: سنن أبي داود كتاب: الطهارة، باب: فرض الوضوء (١/٣٢)، والمسند (١/٣٣)، والترمذي أبواب الطهارة، باب: أن مفتاح الصلاة الطهور (١/٨)، والمسند (١/٣٢١) برقم (١٠٠٦).

⁽٧) هو العلامة محمد بن عبد الواحد بن عبد الحميد بن مسعود كمال الدين، المعروف بالكمال ابن همام، ولد سنة ٩٠هـ على الراجح، فقيه أصولي مفسر، حنفي المذهب، ومن مؤلفاته: فتح القدير، والمسايرة في العقائد المنجية في الآخرة، وزاد الفقير، وغيرها، وتوفي سنة ١٦٨هـ. راجع (الضوء اللامع (٨/١٢٧ - ١٣٢))، الفوائد البهية (١٨٠)، شذرات الذهب (٧/ ٢٨٩).

الداخلة على أحد جزأي الكلام سواء كان صفة كالعالم، أو اسم جنس كالرجل وسواء كان مقدماً في الذكر أو مؤخراً في الجزء الأخير، لا ينبغي أن يختلف فيه لفهم ذلك منه ظاهراً ومن خالف فيه فقد ارتكب مالا ينبغي ارتكابه.

بشرط أن يكون أخص منه بحسب المفهوم علماً كان كزيد أو غير علم كالجار والمجرور(١).

أمثلة لدلالة القصر بمفهومه على الحكم الشرعي:

المقصود بالمفهوم -عند الأصوليين- عند الإطلاق هو مفهوم المخالفة وهو إثبات نقيض الحكم المنصوص عليه للفرع المسكوت عنه، إذا دل سياق النص على ذلك، أو وجد به لفظ حملت تلك الدلالة عليه، كالصفة والشرط.

قال إمام الحرمين: «مفهوم المخالفة هو ما يدل من جهة كونه مخصصاً بالذكر · على أن المسكوت عنه مخالف للمخصص بالذكر »^(٢)

وينسب المفهوم إلى ذلك اللفظ أو للأسلوب اللغوي الذي فهم منه الحكم بالضد في المسكوت، فالنص المشتمل على وصف مؤثر في الحكم يكون دالا بمنطوقه على أن المتصف بذلك الوصف يصدق عليه الحكم، ويدل بمفهومه على أن فاقد ذلك الوصف يستحق ضد الحكم، ويسمى هذا الاستدلال بمفهوم الصفة.

وتطبيقاً لذلك على أسلوب القصر أضرب الأمثلة التالية: المثال الأول:

حديث: (إنها الماء من الماء)(١) سيق ذكر دلالته بمنطوقه على وجوب الغسل

⁽١) التقرير والتحبير (١/ ١٤٤).

⁽٢) البرهان (١/ ٢٩٨).

⁽٣) سبق تخريجه ص (٣٩٢)، حاشبة (١).

من الإنزال، وحسب قاعدة مفهوم المخالفة يكون الحكم: عدم وجوب الغسل على من جامع ولم ينزل، لكن الحكم الثابت المستقر ثبوت الغسل، فهل انتفت دلالة المفهوم عن هذا القصر؟

تروي كتب السنة (١) أن الحكم في أول الإسلام كان على مقتضى المفهوم، فلا يجب الغسل إلا بالإنزال، ولما استقر الإيهان في القلوب وظهر الإسلام، واكتمل الدين، أوجب الغسل بالجماع ولو لم يكن إنزال وورد بذلك كثير من الأحاديث الصحيحة.

ويمكن القول بأن هذا الأسلوب دال بمفهومه على حكم، وقد نسخ ذلك الحكم بأدلة أخرى. والله أعلم.

المثال الثاني:

حديث «إنها الربا في النسيئة» (٢)، دل هذا الحديث بمنطوقه على ثبوت حكم الربا وترتب الوعيد عليه في الزيادة على رأس مال القرض عند تأخر المدين في السداد وهو المعروف بالنسيئة والنظرة -أى التأخير-.

ودل بمفهوم الحصر على انعدام حكم الربا فيها سوى النسيئة، ولهذه الدلالة نسب إلى ابن عباس -رضي الله عنهها- القول بإباحة ربا الفضل. (٣)

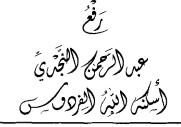
⁽٢) سبق تخريجه صفحة ٣٩٢ حاشية رقم ٣.

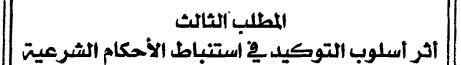
 ⁽٣) نسبة هذا القول لابن عباس -رضي الله عنها- مشهورة في كتب الحديث والفقه،
 وأكتفي منها برواية البخاري ومسلم عن أبي سعيد الخدري أنه قال لابن عباس أرأيت

والصحيح أن ربا الفضل مما اتفق على تحريمه وأن قول ابن عباس محمول على تقدير لفظ محذوف، متى أمكن تقديره صحت العبارة واتسقت الأحكام، ويمكن تقديرها: (إنها أعظم أنواع الربا ما كان في النسيئة). والله أعلم

هذا الذي تقوله، أشيء سمعته من النبي أو وجدته في كتاب لله، فقال: «كل ذلك لا أقول، وأنتم أعلم برسول الله أمني»، ولكنني أخبرني أسامة بن زيد أن النبي أقال: «لا ربا إلا في النسيئة». انظر: صحيح البخاري، ك: البيوع، باب الدينار بالدينار نساء، برقم (٢٠٦٧-٢/ ٢٧٧)، وصحيح مسلم، ك: المساقاة، باب بيع الطاعم بالطعام مثلاً بمثل، (٣/ ١٢١٧) برقم (١٥٩٦).

رَفْعُ معبر (لرَّعِلِي (النَّجَرِّي (سِلنر) (النِّر) (الِفروف مِرِس





وفيه سبع مسائل:

المسألة الأولى : مفهوم أسلوب التوكيد وأقسامه

المسألة الثانية : أساليب التوكيد

المسألة الثالثة : أسباب التوكيد ودرجاته

المسألة الرابعة : دلالة التوكيد على الإيجاب والتحريم

المسألة الخامسة : أثر التوكيد الخبري في تمييز الكبيرة

المسألة السادسة : دلالة التوكيد على والسبب والشرط

المسألة السابعة : ألفاظ العموم المفيدة للتوكيد

رَفْعُ معبں (لرَّحِمْ الِهُجَّنِّ يُّ (سِيكُنَى (لاَيْنِ) (الفِرْدُونِ مِسِي

المسألة الأولى مفهوم أسلوب التوكيد وأنواعه

التوكيد - في اللغة - أصله: شد السرج على ظهر الدابة بالسيور حتى لا يسقط، وتسمى هذه السيور تواكيد وتآكيد، ثم استعمل التوكيد في توثيق العهود، ومن هذا المعنى اللغوي أخذ لتقوية صدق الكلام الخبري بها يؤكده من ألفاظ اسم (التوكيد)(١)

وفي الاصطلاح: تكرير يراد به تثبيت أمر المكرر في نفس السامع سواء كان ذلك التكرير لفظيا أم معنويا.

والغرض من توكيد المتكلم كلامه: إعلام المخاطب بأنه يقول كلاما جازما، قاصدا لما يدل عليه كلامه، متثبتا منه، لا يقوله عن توهم أو ثرثرة أو تضليل أو اختراع أو نحو ذلك كما يفعل صانعوا القصص باستعمال قدراتهم التخيلية في تأليف قصصهم المخترعة.

والتوكيد في الجمل إنها يكون في الإسناد (أي: الحكم) فيها، موجبة كانت أم سالمة (٢٠).

وينقسم الكلام المؤكد باعتبار ظاهر المخاطب إلى قسمين: القسم الأول (موافقة الكلام لمقتضى الظاهر):

أي أن التوكيد في الكلام يأتي مناسبا لظاهر حال المخاطب، وهذا تندرج تحته أنواع ثلاثة: وهي الابتدائي، والطلبي، والإنكاري^(٣)، وسيأتي بيان هذه

⁽١) انظر: مادة (أكد) في لسان العرب (٣/ ٧٤ ، ٧٧ ٤) ومختارا الصحاح (١/ ٨) والقاموس المحيط (ص٧٦٤)، وانظر: المغرب (٢/ ٣٦٨).

⁽٢) انظر: البلاغة العربية (١/ ١٨٥، ١٨٦) والصاحبي (ص٢٦٤) والدروس العربية (٤/ ١٢١).

⁽٣) انظرَ: المصباح (ص٢٠١) والتلخيص (ص٤١) وشروح التلخيص (١/ ١٩٠ وعروس

الأنواع الثلاثة بشيء من الإيضاح^(١).

القسم الثاني (مخالفةً الكلام لمقتضى الظاهر):

فإن حالة المخاطب الخفية غير الظاهرة قد تقتضي تأكيد الخبر له، مع أن توجيه الخبر له كان بصورة ابتدائية، لا تستدعي بحسب الظاهر تأكيد الخبر له، فحين نؤكد له الخبر ملاحظين حالته الخفية، فإنا نوجه له الخبر مؤكدا على خلاف مقتضى الظاهر) خلاف مقتضى الظاهر) وله عدة صور:

الصورة الأولى:

أن ينزل خالي الذهن منزله المتردد السائل الذي يطلب تأكيد الخبر له وذلك إذا شعر من مقدمات الكلام بها يشير إلى مضمون الخبر، فاستشرفت نفسه وتطلعت تطلع المستغرب المتردد في قبول الخبر، أو الطالب لما يؤكده له، مثاله قول الله تعالى في شأن نوح -عليه السلام-: ﴿وَأُوحِي إِلَىٰ نُوحٍ أَنَّهُ لَن فَوْمِ اللهُ تعالى في شأن نوح -عليه السلام-: ﴿وَأُوحِي إِلَىٰ نُوحٍ أَنَّهُ لَن يُومِ أَنَّهُ لَن يُومِ أَنَّهُ لَن يَوْمِ اللهُ يَعْمُونَ إِلاَّ مَن قَدْ ءَامَنَ فَلا تَبْتَبِسْ بِمَا كَانُواْ يَفْعَلُونَ ﴾ يُومِن عِن قَوْمِكَ إِلاَّ مَن قَدْ ءَامَن فَلا تَبْتَبِسْ بِمَا كَانُوا يَفْعَلُونَ إِنَّهُ مَن وَاصْمَ بَان الظاهر هنا أن مقدمات الكلام تشعر بأن مغرفون ﴾ [هود: ٣٦، ٣٧]، فمن الظاهر هنا أن مقدمات الكلام تشعر بأن الله ومنين الله وحز وجل- قضي أن يغرق من لم يؤمن مع نوح من قومه، إذ الإخبار أنه لن يؤمن من قومه إلا من قد آمن، والأمر بصناعة الفلك التي لا تتسع إلا للمؤمنين ولما يحتاجون في رحلتهم، يدل على أن سائر الفوم مغرقون، فاستشرفت نفس نوح حليه السلام- لطلب تأخير إهلاكهم، أو صرف النظر عن ذلك، فبادره نوح حليه السلام- لطلب تأخير إهلاكهم، أو صرف النظر عن ذلك، فبادره

الأفراح (١/ ٣٧، ٣٨) والمطول (ص١٧٩) والبلاغة العربية (١/ ١٧٨) والبلاغة الواضحة (ص١٥٨) وجواهر البلاغة (ص٤٧).

⁽١) وذلك في مسألة (أسباب التوكيد ودرجاته).

الله بقوله ﴿ وَلَا تَحُنطِنِي فِي ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا ﴾ وأكد له ما قضاه سبحانه من إهلاكهم بالغرق فقال له ﴿ إِنَّهُم مُغْرَقُونَ ﴾ فاشتملت هذه الجملة على مؤكدين (إن) و (الجملة الاسمية)(١).

الصورة الثانية:

أن ينزل من لا ينكر ما سيقدم له من خبر منزله من ينكره، إذا ظهرت عليه بعض أمارات الإنكار في داخل نفسه، ومن الأمثلة التي ذكرها البلاغيون لهذه المسألة قول «حجل ابن نضلة القيسى (٢)» بشأن ابن عمه «شقيق»:

جاء شِقيق عارضا رمحه إن بني عمك فيهم رماح^(٣).

فمجيء شفيق واضعا رمحه عرضا يشعر بأنه ينافس بشجاعته وسلاحه، فكأنه ينكر أن أبناء عمه لديهم أسلحة وأنهم شجعان، فاقتضى حاله تأكيد الخبر الموجه له، فقال له ابن عمه مؤكدا: "إن بني عمك فيهم رماح" فيهم رماح أي في حوزتهم وفي ملكهم رماح كثيرة.

الصورة الثالثة:

أن ينزل المنكر منزلة غير المنكر، فلا يعتد بإنكاره ولا يلتفت إليه، وذلك إذا

⁽١) سيأتي بيان أساليب التوكيد في المسألة الثانية إن شاء الله.

⁽٢) هو الشاعر حجل بن نضله الباهلي، شاعر جاهلي، قيل إنه: أسر (النوار) بنت عمرو بن كلثوم، يوم قلح وفر بها في الفلاة خوفاً من أن يلحق، وله في ذلك شعر. راجع خزانة البغدادي (٢/ ١٥٨)، الشعر والشعراء (٤٢)، الأصمعيات (١٥٣)، الأعلام (٢/ ١٧٠).

⁽٣) البيان والتبيين (١/ ٥٤٣)، ولم أقف على ديوان للشاعر ولكن نسب إليه هذا البيت الجاحظ في البيان والتبيين (١/ ٥٤٣)، ونسبته إليه الموسوعة الشعرية في (ص١٩١) من المؤتلف والمختلف و (ص٨٦٥) من جمع الجواهر في الملح والنوادر و (ص٩٣٢) من شرح ديوان الحماسة.

كان لديه من الأدلة الواضحة والبراهين القاطعة ما يكفي لإقناع أهل الفكر المنصفين الذين ينشدون الحق.

مثاله: أن يأتي واحد من صغار الفرسان المبارزين، فيتطاول على شخص لا يعرفه بذاته، ولكنه يعرف اسم بطل الفروسية والمبارزة على مستوى قبيلته مثلا، فيتحدى هذا المبارز الصغير ذلك الشخص، فيقول له الفارس البطل «أنا فلان» بدون أي مؤكدات فينخلع قلب الفارس المتحدي وينهزم.

الصورة الرابعة: أ

أن ينزل العالم بفائدة الخبر وبلازم فائدته منزلة الجاهل بالخبر، وذلك لأنه غير عامل بمقتضي علمه، فيقدم له الخبر كها يقدم للجاهلين به.

مثاله: المواعظ التي تقدم على السنة الوعاظ للعالمين بها، تنزيلا لهم منزلة الجاهلين بها، لأنهم لا يعملون، بمقتضى ما يعلمون، ويسمى هذا تذكيرا أو تنبيها للمخاطبين من غفلاتهم (١).

⁽۱) انظر: المصباح (ص۱۰۲) والتلخيص (ص٤٢) وشروح التلخيص (٢٠٨/١) والبلاغة وعروس الأفراح (١/ ٣٨) والمطول (ص١٨٦) والأطول ج١) (ص٢٥١) والبلاغة العربية (١/ ١٨٢) والبلاغة الواصحة (ص١٦٢) وجواهر البلاغة (ص٤٩) وعلم المعانى (ص٤٢).

المسألة الثانية أساليب التوكيد

ينقسم التوكيد في أسلوبه العام إلى قسمين:

١- توكيد لفظي:

ويكون بإعادة المؤكد بلفظه أو بلفظ يرادفه سواء أكان اسها ظاهرا أم ضميرا أم فعلا أم حرفا أم جملة.

فالاسم الظاهر نحو: «هذا الهلال الهلال»

والضمير نحو: «جئت أنت، قمنا نحن»

والفعل نحو: «جاء جاء زهبر»

والحرف نحو: «لا لا أبوح بالسر قط»

والجملة نحو: «جاء على، جاء على»

والمرادف نحو: «أتى جاء سعيد»

۲- توکید معنوی:

ويكون بذكر «النفس – العين – كل – جميع – عامة – كلتا – كلا» بعد المؤكد، على شرط أن تضاف هذه المؤكدات إلى ضمير يناسب المؤكد نحو «جاء على عينه، والرجلان أنفسها، ورأيت القوم كلهم، وأحسنت إلى فقراء القرية جميعهم أو عامتهم، وجاء الرجلان كلاهما، والمرأتان كلتاهما» (١).

ويؤكد الإسناد في الجملة الخبرية بمؤكدات قد ينفرد بعضها وقد يجتمع مع غره بشر وط ويختص بعضها بالجملة الفعلية وبعضها بالجملة الاسمية وبعضها

⁽۱) انظر: المصباح (ص۱۰۲) والتلخيص (ص۲۶) وشروح التلخيص (١/٢٠٨) وعروس الأفراح (٣٨/١) والمطول (ص١٨٦) والأطول (١/٢٥١) والبلاغة العربية (١/ ١٨٥) والبلاغة الواضحة (ص٣٥١) وجواهر البلاغة (ص٤١) وعلم المعاني (ص٤٤) وخصائص التراكيب (ص٨١) والدروس العربية (٤/ ١٢٤).

يؤكد به الجملتان الفعلية والاسمية سالبة كانت أم موجبة.

وفيها يلي بيان لأهم ما ذكر العلماء منها:

الأول: تقديم ما هو فاعل في المعنى على فعله. مثل ﴿ وَٱللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ ٱلنَّاسِ ﴾ [المائدة: ٦٧] والتقديم هنا للتأكيد.

الثاني: اختيار الجملة الاسمية بدل الجملة الفعلية ابتداء مثل قول الله تعالى على الثان إبراهيم -عليه السلام- في رده على الملائكة ﴿ سَلَنمٌ ﴾ [الذاريات: ٢٥] أي تأكد وقوعه.

الثالث: كلمة قد الحرفية وتختص بالدخول على الفعل المتصرف الخبري المثبت المجرد من ناصب أو جازم، ومن حرف تنفيس، وتكون معه كالجزء منه فلا تنفصل عنه إلا بالقسم أحيانا. ولكلمة «قد» خمسة معان هي: التوقع، وتقريب الماضي من الحال، والتقليل، والتكثير، والتحقيق. والتحقيق هو المقصود هنا مثل قوله تعالى: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَن زَكّنها ﴾ [الشمس: ٩].

الرابع: القسم مثل ﴿ وَٱلضَّحَىٰ ۞ وَٱلَّيْلِ إِذَا سَجَىٰ ۞ مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَىٰ ﴾ [الضحى: ١-٣]، وقد يجتمع القسم وحرف قد مثل قوله تعالى: ﴿ وَٱلتِّينِ وَٱلزَّيْتُونِ ۞ وَطُورِ سِينِينَ ۞ وَهَاذَا ٱلْبَلَدِ ٱلْأَمِينِ ۞ لَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَانَ فِي أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ ﴾ [التين: ١-٤].

الخامس: نونا التوكيد الثقيلة والخفيفة، ويؤكدان الفعل المضارع، ويؤكدان فعل الأمر.

مثل قوله تعالى: ﴿ وَلَيَنصُرُ بَ ۗ اللَّهُ مَن يَنصُرُهُ ۚ [الحَج: ٤٠] وقوله ﴿ لَيُسۡجَنَنَّ وَلَيَكُونَا مِنَ ٱلصَّغِرِينَ ﴾ [يوسف: ٣٢] فالنون الثقيلة في قوله (لينصرن) و (وليسجنن) والنون الخفيفة في قوله (وليكونا) وكلها مؤكدة.

السادس: لام الابتداء وهي التي تقع في صدر الجملة وتفيد توكيد مضمون الجملة وتخليص المضارع للحال ولا تدخل إلا على:

١- الاسم مثل ﴿ لأنتُم أَشَدُ رَهْبَةً ﴾ [الحشر: ١٣].

٢- الفعل المضارع ﴿ لَتَجِدَنَّ أَشَدَّ ٱلنَّاسِ ﴾ [المائدة: ٨٦].

٣- الفعل الذي لا يتصرف مثل ﴿ لَبِئْسَ مَا كَانُواْ يَعْمَلُونَ ﴾ [المائدة: ٦٢].

السابع: اللام المزحلقة، وهي لام الابتداء حينها تزحلق عن صدر الجملة وهي تزحلق بعد (إن) المكسورة عن صدر الجملة، فتدخل على الخبر مثل ﴿ إِنَّ لَسَمِيعُ ٱلدُّعَآءِ ﴾ [إبراهيم: ٣٩].

الثامن: (إن) و (أن) بكسر الهمز وفتحها وهما من الأحرف المشبهة بالفعل، لأنها تعمل فيها بعده، وتدخلان على الجمل الاسمية مثل:

﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُدَافِعُ عَنِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوَا ﴾ [الحج: ٣٨]، ﴿ ذَالِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْحَجْ: ٦٢].

التاسع: (إن) المخففة من المثقلة وتدخل على الجملتين الفعلية والاسمية مثل ﴿ وَإِن كُلُّ لَّمًا جَمِيعٌ لَّدَيْنَا مُحْضَرُونَ ﴾ [يس: ٣٢] و ﴿ وَإِن كَادُواْ لَيَفْتِنُونَكَ ﴾ [يس: ٣٢] و ﴿ وَإِن كَادُواْ لَيَفْتِنُونَكَ ﴾ [الإسراء: ٧٣].

العاشر: ضمير الفصل مثل قوله تعالى: ﴿ إِن كَانَ هَا ذَا هُوَ ٱلْحَقَّ مِنْ عِندِكَ ﴾ [الأنفال: ٣٢].

الحادي عشر: (إنها) (أنها) أصلها (أن) و (إن) ضمت إليهما (ما) الزائدة للتأكيد. مثل ﴿ قَالَ إِنَّمَا ٱلْعِلْمُ عِندَ ٱللَّهِ ﴾ [الأحقاف: ٢٣]، ﴿ إِن يُوحَى إِلَى اللَّهَ اللَّهُ الْمُواللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الْمُؤْلِمُ اللللْمُولَى الْمُولِمُ اللَّهُ اللللْمُولَى الْمُؤْلِمُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الْمُؤْلِمُ اللَّهُ الْمُؤْلِمُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللْمُؤْلِمُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللْمُؤْلِمُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللللْمُ

الثاني عشر: كلمة (أما) الشرطية وهي حرف شرط وتفضيل وتوكيد. مثل قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَسْتَحْيِ مَ أَن يَضْرِبَ مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا ﴾ [البقرة: ٢٦].

الثالث عشر: أدوات التنبيه ومنها: (ألا) التي ترد للتنبيه في فاتحة الكلام

مثل: ﴿ أَلَاۤ إِنَّ أَوْلِيَآءَ ٱللَّهِ لَا خَوْفُ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴾ [يونس: ٦٢]. ومنها (أما) الاستفتاحية والتي تأتي بمعنى (حقا) كقول أبي صخر الهذلي^(١):

أما والذي أبكى وأضحك والذي أمات وأحيا والذي أمره الأمر (٢) الرابع عشر: تكرير النص مثل قول الشاعر:

لا لا أبوح بحب بثنة إنها أخذت على مواثقا وعهودا^(٣)

الخامس عشر: الأحرف التي تضاف في الكلام وتسمى (زائدة) ويدخل فيها كل حرف إذا حذف لم ينقص شيء من المعنى المراد، فإيجاده في الكلام يكون لغرض التوكيد ومنها:

أ-(ما) بعد (إذا) ﴿ وَإِذَا مَآ أُنزِلَتْ سُورَةٌ ﴾ [التوبة: ١٢٤].

(١) هو الشاعر عبد الله بن سلمة السهمي، أبو صخر، من بني هذيل بن مدركة، شاعر من الفصحاء، عاش في العصر الأموي موالياً لبني مروان، توفي سنة ٨٠هـ. راجع (الأغاني (٥/ ١٨٥)، الأعلام (٤/ ٩٠).

(٢) البيت من قصيدته الرائية التي مطلعها:

إذا قلتُ هذا حين أسلو يَهيجُني

وقبل البيت:

تباريحُ حُبُّ خامرَ القلبَ أو سِحْر

نسيمُ الصبا من حيثُ يَطَلِعُ الفجرُ

صَدَقْتِ أَنا الصّبِّ المُصابِ الذي به

وبعده:

لقد تَركَتْني أَحْسُدُ الوحشَّ أن أرى أليفَيْنِ منها لا يَروعُهما النَّفْر انظر: شعر أبي صخر الهذلي في الموسوعة الشعرية، وانظر أيضا: خزانة الأدب للبغدادي (٣/ ٢٣٤)، الأمالي للقالي (١/ ١٤٩).

(٣) خزانة الأدب للبغدادي (٥/ ١٥٧)، ونسبه لجميل، وقد بحثت في ديوانه فلم أجده، وفي تزيين الأسواق بأخبار العشاق نقل عن الغالي أنه لكثير وفيه عزة بدلاً من بثنة. انظر (ص ١٧٩) من ط/ الموسوعة الشعرية.

ب - (من) الجارة ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا فِي قَرْيَةٍ مِن نَبِيَ ﴾ [الأعراف: ٩٤]. ج- (الباء) الجارة مثل ﴿ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا ﴾ [النساء: ٧٩].

السادس عشر: السين وسوف الداخلتان على فعل دال على (وعد) أو (وعيد) مثل ﴿ سَنَفْرُغِ لَكُمْ أَيُّهُ ٱلثَّقُلَانِ ﴾ [الرحمن: ٣١]، ﴿ وَسَوْفَ يُؤْتِ ٱللَّهُ ٱلْمُؤْمِنِينَ أَجْرًا عَظِيمًا ﴾ [النساء: ١٤٦].

السابع عشر: (لكن) وتأتي للتأكيد وللاستدراك مثل ﴿ وَلَكِنَ ٱللَّهَ ذُو فَضَلٍ عَلَى ٱلْعَلَمِينَ بِعَايَئتِ ٱللَّهِ فَضَلٍ عَلَى ٱلْعَلَمِينَ بِعَايَئتِ ٱللَّهِ سَجَحَدُونَ ﴾ [البقرة: ٢٥١]، ﴿ وَلَكِنَ ٱلظَّامِينَ بِعَايَئتِ ٱللَّهِ سَجَحَدُونَ ﴾ [الأنعام: ٣٣].

الثامن عشر: (لن) وتفيد التأكيد لأن فيها معنى زائد عن معنى (لا) النافية فالنافي ابتداء يقول (لا أفعل) فإذا ألح عليه طالب قال (لن أفعل) (١)

فهذه هي جملة المؤكدات التي تدخل على الإسناد في الجملة الخبرية بغرض التأكد.

وقد وقع الخلاف في بعضها إلا أني اعتمدت ما عول عليه أشهر علماء البلاغة الذين تيسر لي الرجوع لكتبهم.

⁽۱) انظر: المصباح (ص۱۰۲) والتلخيص (ص۲۶) وشروح التلخيص (۲۰۸/۱) وعروس الأفراح (۱/ ۳۸) والمطول (ص۱۸۲) والأطول (۱/ ۲۰۱) والبلاغة العربية (۱/ ۱۸۵) والبلاغة الواضحة (ص۳۵۱) وجواهر البلاغة (ص٤٨) وعلم المعاني (ص٤٤) وخصائص التراكيب (ص۸۱) والدروس العربية (٤/ ۱۲٤).

المسألة الثالثة أسباب التوكيد ودرجاته

الأصل في الجملة الخبرية مثبتة كانت أم منفية أن يؤتى بها خالية من المؤكدات، حين يكون حال المخاطب لا يستدعي تأكيد الخبر له، وذلك إذا كان خالي الذهن ليس في نفسه ضد مقدم الخبر عوامل شك أو إحجام عن قبول أخباره ويحسن في ابتداء الخبر إيراده غير مقترن بأية مؤكدات ومن أمثلة ذلك قول الله -غز وجل- لرسوله ولي أول ما أنزل عليه من تنزيل ﴿ ٱقْرَأُ بِالسّمِ رَبِّكَ الّذِي خَلَقَ الْإِنسَنَ مِن عَلَقٍ ﴿ ٱقْرَأُ وَرَبُّكَ ٱلْأَكْرَمُ ﴾ [العلق: ١-٣] فالجمل الخبرية في هذا النص خالية من المؤكدات لعدم وجود الداعي إلى اقترانها بما يقتضى تأكيدها.

وحق الكلام أن يكون بقدر الحاجة لا زائدا عنها لئلا يكون عبثا، ولا ناقصا عنها فيخل بالغرض وهو (الإفصاح والبيان)(١)، وقد قسم البلاغيون أسباب التوكيد ودرجاته من حيث حاجة المخاطب للتأكيد وعدمه ثلاثة أقسام هي:

١- أن يكون المخاطب خالي الذهن من الحكم، وفي هذه الحال لا يؤكد له الكلام لعدم الحاجة إلى التوكيد نحو: أخوك قائم، وما أبوك حاضر، ويسمى هذا الضرب من الخبر (ابتدائيا)

٢- أن يكون المخاطب مترددا في الحكم طالبا لمعرفته، فيستحسن تأكيد الكلام الملقى إليه بمؤكد، تقوية للحكم، ليستمكن من نفسه، ويطرح الخلاف وراء ظهره مثل (إن الأمير منتصر) ويسمى هذا الخبر (طلبيا) أو (جوابيا)

⁽۱) انظر: البلاغة العربية (١/ ١٨٥، ١٨٦) والصاحبي (ص٢٦٤) والدروس العربية (١/ ١٢١).

٣- أن يكون المخاطب منكرا للحكم الذي يراد إلقاؤه إليه، فيجب تأكيد الكلام له بمؤكد أو مؤكدين أو أكثر، على حسب إنكاره قوة وضعفا، نحو قوله تعالى: ﴿ إِنَّا إِلَيْكُمْ لَمُرْسَلُونَ ﴾ و ﴿ رَبُّنَا يَعْلَمُ إِنَّا إِلَيْكُمْ لَمُرْسَلُونَ ﴾ [يس: ١٦، ١٤] ويسمى هذا الضرب من الخبر (إنكاريا) ويكون التأكيد في النفى كالتأكيد في الإثبات.

أما درجات التوكيد فإنها تختلف باختلاف حال المخاطب أي أنها تناسب حاله من حيث شكه وإنكاره تناسبا طرديا.

فإن كان الشك والإنكار ضعيفا وأمكن أن يزول بأدنى مراتب التوكيد أتى المتكلم بمؤكد واحد كأن تقول (إن النصر قريب)، وإن كان الشك قويا احتاج لأكثر من مؤكد.

فإنه كلما كانت عوامل الشك والإحجام غير قوية حسن في الكلام إيراده مقترنا ببعض المؤكدات من درجة دنيا، وكلما زاد الشك وقويت عوامل قبول رفض الخبر كان من بلاغة الكلام الخبري زيادة المؤكدات فيه بمقدار حال نفس المخاطب، وقد ينزل غير الشاك منزلة الشاك إذا بدت عليه أمارات الشك منذ بداية التلويح له بالخبر.

وحين يصل المخاطب إلى حالة الإنكار ورفض قبول الخبر يكون من بلاغة الكلام الخبري وجوب اقترانه بالمؤكدات التي تلائم حالة الإنكار والرفض في نفس المخاطب به ضعفا وشدة، وقد ينزل غير المنكر منزلة المنكر إذا بدت عليه أمارات الإنكار (١).

⁽۱) انظر: المصباح (ص۱۰۲) والتلخيص (ص٤١) وشروح التلخيص (١٩٠/١) وعروس الأفراح (١/٣٠، ٣٨) والمطول (١/ ١٧٩) والبلاغة العربية (١/ ١٧٨) والبلاغة الواضحة (ص١٥٥) وجواهر البلاغة (ص٤٧) وخصائص التراكيب (ص٠٨-١٠٠).

ومن أمثلة ذلك: أن الله -عز وجل- حذر الذين كفروا من أن ينزل بهم لإهلاك الشامل، الذي أنزل بكفار أهل القرون الأولى، مبينا لهم أنه إنها أهلكهم ضمن مجرى سننه الثابتة في معاملة عباده.

فكان البيان الإخباري في أول الأمر بأسلوب التساؤل عن إهلاك المكذبين الأولين، لانتزاع الاعتراف بحصول المستفهم عنه، فقال الله -عز وجل- في سورة المرسلات: ﴿ أَلَمْ نُبُلِكِ ٱلْأَوَّلِينَ ﴾ [المرسلات: ١٦] فإهلاك المكذبين الأولين لرسل ربهم قضية معروفة لدى الناس الموجه لهم هذا السؤال لذلك اكتفى النص في بدء الأمر بتوجيه السؤال لهم عن إهلاك الأولين.

ثم جاء البيان الإخباري مقترنا بمؤكد واحد ابتدائي فقال الله -عز وجل-في سورة ق ﴿ وَكُمْ أَهْلَكَ نَا قَبْلَهُم مِن قَرْنِ هُمْ أَشَدُ مِنْهُم بَطْشًا ﴾ [ق: ٣٦] أي: هم أشد بطشا من كفار أهل مكة وكان هذا في الربع الأول من العهد المكي من نشأة الدعوة المحمدية.

فجاء في هذه الآية جر تمييز (كم) الخبرية بحرف الجر (من) للتأكيد مع أنه يجوز مجيء هذا التمييز غير مجرور بمن.

ثم جاء البيان الإخباري حول الموضوع نفسه مقترنا بمؤكدين اثنين فقال الله -عز وجل- في سورة (ص) ﴿ كَرِ أَهْلَكُنَا مِن قَبْلِهِم مِّن قَرْنٍ فَنَادُواْ وَلَاتَ حِينَ مَنَاصِ﴾ [ص: ١٣].

فأضيفت في الجملة كلمة (من) فهذه الزيادة في اللفظ قد جاءت لزيادة التأكيد على ما جاء في سورة (ق)

ثم جاء البيان الإخباري حول الموضوع نفسه بتأكيد زائد على النصين السابقين فقال الله -عز وجل- في سورة (يونس) ﴿ وَلَقَدْ أَهْلَكْنَا ٱلْقُرُونَ مِن قَبْلِكُمْ لَمَّا ظَلَمُوا ﴾ [يونس: ١٣] فجاء هذا الخبر في هذه الآية مؤكدا بثلاثة مؤكدات:

١- لام الابتداء في (لقد).

٢- حرف (قد) الذي من معانيه التحقيق، ويؤتى به للتأكيد.

٣- إدخال حرف (من) على لفظ قبلهم مع أن الكلام يتم بدونها.

أما الإنكار فمثاله ما جاء في قصة أصحاب القرية (١) حيث قال الله -عز وجل- فيها ﴿ وَٱضۡرِبَ لَهُم مَّثَلاً أَصۡحَنبَ ٱلۡقَرْيَةِ إِذۡ جَآءَهَا ٱلۡمُرۡسَلُونَ.... ﴾ إلى قوله تعالى: ﴿ وَمَا عَلَيْنَآ إِلَّا ٱلْبَلَعُ ٱلْمُرِينُ ﴾ [يس: ١٣-١٧].

ففي ابتداء الأمر عرض الرسولان على هذه القرية أنهها رسولان يبلغان تعاليم الدين فكان بيانهها من قبيل الإخبار الابتدائي غير المقرون بمؤكدات لفظة.

فلما كذبهما القوم عززهما الله برسول ثالث وقالوا لهم ﴿إِنَّا إِلَيْكُم مُّرَسَلُونَ ﴾ فجاء الإخبار مؤكدا تأكيدا متوسطا لأن إنكار القوم كان في بدايته، والتأكيد في هذه الجملة الخبرية قد جاء بحرف التأكيد (إن) ويمكن أن نفهم من تقديم ﴿إِلَيْكُم ﴾ على عامله ﴿مُّرَسَلُونَ ﴾ تأكيدا آخر لأن فيه معنى القصر أو زيادة الاهتمام وكلاهما يفيد تأكيدا والمؤكد الثالث كون الجملة اسمية.

ولما أصر القوم على تكذيب الرسل الثلاثة، زاد الرسل جملتهم الخبرية تأكيدا، فقالوا: ﴿رَبُّنَا يَعْلَمُ إِنَّا إِلَيْكُمْ لَمُرْسَلُونَ ﴾ والمؤكدات في هذه الجملة هي:

١ - ﴿ رَبُّنَا يَعْلَمُ ﴾ فهذه العبارة بمثابة القسم.

٢- (إن) وهو حرف تأكيد.

⁽١) فقد قص الله عز وجل قصة الرسل الثلاثة الذين أرسلهم إلى أهل قرية يقال إنها أنطاكية ويقال إن الرسل الثلاثة هم من الرسل السبعين الذي أرسلهم عيسى -عليه السلام--إلى الأقاليم لنشر دين الله في الأرض. انظر: تفسير القرآن العظيم (٣/ ٢٦٨، ٢٥٧).

٣- اللام المزحلقة للخبر في عبارة ﴿ لَمُرْسَلُونَ ﴾ .

٤- كون الجملة اسمية.

فتبين من الأمثلة السابقة أن التوكيد يتناسب مع حال الشك والإنكار في درجته تناسبا طرديا(١).

(۱) انظر: المصباح (ص۱۰۲) التلخيص (ص٤٢) وشروح التلخيص (١/ ٢٠٨) وعروس الأفراج (٣٨/١) والمطول (ص١٨٦) والأطول (٢٠١/١) والبلاغة العربية (ص١٦٢) وخصائص التراكيب (ص٨٠-١٠٠) والبلاغة الواضحة (ص١٦٢) وجواهر البلاغة (ص٤٩) وعلم المعاني (ص٤٤).

المسألة الرابعة دلالة التوكيد على الإيجاب والتحريم

إذا عمد المتكلم إلى تأكيد قوله، وجاء مقاله في صورة أسلوب خبري يدل على أمر أو نهي، فلا شك أنه يريد أن يحتم على من توجه إليه الخطاب الامتثال به والعمل بمقتضاه.

وورود التأكيد في اللفظ الشرعي الوارد في أسلوب خبري دال على طلب الفعل أو الترك يفيد إلزام المكلف بالامتثال بمقتضى الخطاب، ويمكن اعتبار ذلك مقللا لاحتمالي الندب والكراهة، ومقويا لاحتمال الوجوب والتحريم.

وإذا قلنا إن الأمر المجرد عن القرينة لا يفيد الوجوب، والنهي المجرد عن القرينة لا يفيد التحريم (١)، فإن ورود الطلب في صيغة التوكيد يجعله مصحوبا بقرينة دالة على الوجوب أو التحريم، ما لم يرد دليل أو قرينة أخرى تدل على خلاف ذلك.

⁽۱)الإحكام لابن حزم (۲۹٦/۳)، البرهان في أصول الفقه (۱/ ١٦٥)، أصول الشاشي (۱/ ١٦٥)، الإبهاج (۲/ ۲۵، ۲۱)، التمهيد (۱/ ۲۸۷)، روضة الناظر (۱/ ۱۹۳۱)، القواعد والفوائد الأصولية (۱/ ۱۵۹)، والمختصر (۱/ ۹۹)، وتخريج الفروع على الأصول للزنجان (۱/ ۱۸۰)، إرشاد الفحول (۱/ ۱۷۰).

 ⁽۲) هو الصحابي الجليل أنس بن مالك بن النضر بن ضمضم النجاري الخزرجي الأنصاري، أبو ثمامة أو أبو حمزة، ولدسنة ۱۰ ق.هـ على الراجح، صاحب رسول الله وخادمه وراوي الحديث عنه، وتوفي سنة ۹۳هـ. راجع طبقات ابن سعد (۷/ ۱۰)، تهذيب ابن عساكر (۳/ ۱۳۹)، صفه الصفوة (۱/ ۲۹۸).

⁽٣) أخرجه البخاري في أبواب التطوع باب الصلاة فبل المغرب (١/ ٣٥٦) حديث رقم (٢/ ٢٨١)، مسند أحمد (٥/ ٥٥) (٢٠٥٧١)، ونحواً من لفظه عند البخاري (١/ ٣٩٦) (١١٢٨).

وجه الدلالة:

أن هذا الأمر صاحبه التوكيد اللفظي، ومع ذلك فلم يدل على الوجوب، لقيام مانع من إرادة الوجوب، وهو تخيير المكلف بين الفعل والترك، بكلمة (لمن شاء)، والواجب لا يجوز تركه، كها أن المحرم لا يجوز فعله، ولا يخفى على القارئ الكريم أن هذا الحديث من الأسلوب الإنشائي، وقد جئت به مثالا لعدم دلالة التأكيد على الإيجاب لوجود القرينة الصارفة. (1)

أمثلة على دلالة التوكيد في الأسلوب الخبري على الإيجاب: المثال الأول:

قول الله على ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تُؤَدُّواْ ٱلْأَمَنَتِ إِلَى أَهْلِهَا ﴾ [النساء: ٥٥] فهذا أسلوب خبري مؤكد بكلمة (إن) ويدل على الإيجاب وقد اشتملت الآية على مؤكدات أخرى منها مجيئ الجملة إسمية، والتصريح بلفظ الأمر، وإسناده لله -عز وجل- ثم التصريح بكلمة «إلى أهلها» فهي تصريح بها تضمنه معنى أداء الأمانة فيكون تكرارا مفيدا للتأكيد. (٢)

المثال الثاني:

حديث (لتأمرن بالمعروف ولتنهون عن المنكر أو ليوشكن الله أن يعمكم بعذاب من عنده)(٢) فِهذا أسلوب خبري مشتمل على التوكيد بالنون ولام

⁽۱) انظر فتبح الباري (۲،۰۹۹)، عون المعبود (۱۱۳/٤)، تحفة الأحوذي (۱/ ٤٧١)، مرح النووي على صحيح مسلم (۱/ ۸، ۱۲٤)، فيض القدير (۲/ ۲۰۲)، نصب الراية (۲/ ۱٤۱).

⁽٢) تفسير القرطبي (٥/ ٢٥٥، ٢٥٦)، تفسير الطبري (٥/ ١٤٤، ١٤٧).

⁽٣) أخرجه أحمد في مسند الأنصار حديث حذيفة بن اليهان (٣٨٨/٥) تحت رقم (٣) أخرجه أحمد في مسند الأرنؤوط في تعليقه على المسند حسن لغيره وإن كان إسناده ضعيفاً، والترمذي ك: الفتن باب ما جاء في الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر (٤٦٨/٤) تحت

القسم مذيل بتعليق العقوبة على ترك الفعل، ولا أدل على الإيجاب من مثل هذا الأسلوب.(١)

المثال الثالث:

حديث الأمر بالزكاة والتحذير من منعها، وفيه: "والذي نفسي بيده ما من رجل تكون له إبل أو بقر أو غنم لا يؤدي حقها إلا أُتي بها يوم القيامة أعظم ما تكون وأسمنه، تطؤه بأخفافها وتنطحه بقرونها كلما جازت أخراها ردت عليه أولاها حتى يقضى بين الناس"(٢)

فهذا الحديث جاء كله في صورة الأساليب الخبرية، وهو مشتمل على القسم، وتكرار المعنى، ولا شك في إفادته وجوب الزكاة وتحريم التفريط في شيء منها.

رقم (٢١٦٩)، وقال الألباني في صحيح الجامع إنه حسن، انظر: صحيح الجامع برقم (٧٠٧٠).

⁽١) تفسير الطبري (٦/ ٢٥٣)، تفسير ابن كثير (١/ ٣٩١)، معتصر المختصر (٢/ ٢٧).

⁽۲) صحيح البخاري كتاب الزكاة، باب زكاة البقر (۲/ ٥٣٠) برقم (١٣٩١) عن أبي ذر مرفوعاً.

المسألة الخامسة أثر التوكيد في تمييز الكبيرة

سبق أن مجيء الكلام في صورة أسلوب خبري مؤكد يدل على الإيجاب والتحريم غالبا، ما لم يأت دليل أو قرينة صارفة.

والمحرمات تنقسم إلى كبائر وصغائر، فالطلب المؤكد الدال على الترك يتبادر منه أن المنهي عنه كبيرة من الكبائر، ما لم يقم دليل على خلاف ذلك، كما أن الكبائر بعضها أكبر من بعض، قال الإمام الذهبي أن حرحمه الله في كتابه (الكبائر): (بعض الكبائر أكبر من بعض ألا ترى أن النبي على عد الشرك بالله من الكبائر، مع أن مرتكبه مخلد في النار، ولا يغفر له أبدا، قال الله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرِكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَالِكَ لِمَن يَشَآءُ ﴾ [النساء: ٤٨] قال الله تعالى: ﴿ إِنَّهُ مِن يُشْرِكُ بِٱللَّهِ فَقَدْ حَرَّمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِ ٱلْجَنَّةَ وَمَأُونهُ ٱلنَّارُ وَمَا لِلطَّالِمِينَ مِنْ أَنصَارٍ ﴾ [المائدة: ٢٧].ا.هـ (٢)

وما أحسن قول العلامة ابن حجر (٣) –رحمه الله-: ثبت بالحديث انقسام الذنوب إلى كبير وأكبر، ويؤخذ منه ثبوت الصغائر؛ لأن الكبيرة بالنسبة إليها

⁽۱) هو العلامة محمد بن أحمد بن عثمان، أبو عبد الله الذهبي، ولد سنة ۲۷۳ هـ على الراجح، حافظ مؤرخ، شافعي المذهب، ومن مؤلفاته: دول الإسلام، والمغني، والكبائر، وميزان الاعتدال في نقد الرجال، وغيرها، وتوفي سنة ۷٤۸هـ. راجع فوات الوفيات (۱۸۳/۲)، نكت الهميان (ص ۲٤۱)، طبقات السبكي (٥/ ٢١٦).

⁽٢) كتاب الكبائر (ص٥).

⁽٣) هو العلامة أحمد بن علي بن محمد الكناني، أبو الفضل، ولد سنة ٧٧٣هـ على الراجع، حافظ فقيه مؤرخ، شافعي المذهب، ومن مؤلفاته: فتح الباري في شرح صحيح البخاري، وتقريب التهذيب، وبلوغ المرام من أدلة الأحكام، وغيرها، وتوفي سنة ١٨٥٨هـ. راجع البدر الطالع (٨٧/١)، الضوء اللامع (٣٦/٢)، بدائع الزهور (٣٢/٢).

أكبر منها.

والاختلاف في ثبوت الصغائر مشهور.

وأكثر ما تمسك به من قال ليس في الذنوب صغيرة: كونه نظر إلى عظم المخالفة لأمر الله ونهيه؛ فالمخالفة بالنسبة إلى جلال الله كبيرة، لكن لمن أثبت الصغائر أن يقول: وهي بالنسبة لما فوقها صغيرة.

وقد فهم الفرق بين الصغيرة والكبيرة من مدارك الشرع، وقد سبق ما يكفر الخطايا ما لم تكن كبائر، فثبت به أن من الذنوب ما يكفر بالطاعات، ومنها ما لا يكفر، وذلك هو عين المدعى.

ولهذا قال الغزالي: إنكار الفرق بين الكبيرة والصغيرة لا يليق بالفقيه.

ثم إن مراتب كل من الصغائر والكبائر مختلف بحسب تفاوت مفاسدها ا.هـ (۱)

والتوكيد في الأسلوب الخبري قد يفيد في تمييز الكبيرة عن الصغيرة، كما يفيد في تمييز الكبيرة الكبرى غما دونها من الكبائر، كما توضحه الأمثلة التالية: المثال الأول:

حديث الصحيحين عن أبي بكرة (٢) النبي على الله أن النبي الله الله الله الكبائر؟ قالها ثلاثا قالوا: بلى يا رسول الله قال: «الإشراك بالله وعقوق الوالدين وكان متكئا فجلس فقال: ألا وقول الزور فها زال يكررها حتى قلنا: ليته

⁽١) فتح الباري (٥/ ٢٦٣) (بتصريف يسير).

⁽٢) هو الصحابي الجليل نفيع بن الحارث بن كلدة الثقفي، أبو بكرة، صحابي من أهل الطائف، له (١٣٢) حديثًا، كني أبو بكرة لأنه تدلى ببكرة من حصن الطائف إلى النبي للحائف، له (١٣٢) عديثًا، كني أبو بكرة لأنه تدلى ببكرة من حصن الطائف إلى النبي للحائف إلى النبي وهو ممن اعتزل الفتنة يوم الجمل وأيام صفين، وتوفي بالبصرة سنة ٥٣هـ. راجع تهذيب التهذيب (١/ ٦٩)، الإصابة: (٣/ ٥٧١)، وأسد الغابة (٥/ ٣٨).

سکت»^(۱).

توضيح المثال: جاء هذا البيان النبوي في صورة أسلوب خبري دال على الحكم في هذه الأمور الثلاثة بأنها من أكبر الكبائر، والسؤال معاد في الجواب كما قرره العلماء، فالتقدير: أكبر الكبائر الشرك والعقوق وقول الزور، وهي جملة خبرية، وقد دلت بصريح اللفظ ونصه على أن قول الزور من أكبر الكبائر، واشتملت على تكرار لفظ (ألا وقول الزور) وهو توكيد لفظي، يفيد في تمييز حكم قول الزور من هذه الحيثية، فلا يجوز التشكك في أنه من أكبر الكبائر ولا التساهل في شأنه بالوقوع فيه، عمدا ولو تأويلا.

المثال الثاني:

حديث النسائي(٢) عن بريدة(٢) ان النبي على قال: (لقتل مؤمن أعظم عند

⁽۱) أخرجه البخاري ك: الشهادات باب: ما قيل في شهادة الزور (۸/۳۲۸/ ۲۹۵۲)، ومسلم ك: الإيمان باب: بيان الكبائر وأكبرها (۱/۹۱/۱) بنحوه عن أبي بكرة مرفوعاً.

⁽۲) هو العلامة أحمد بن علي بن شعيب، أبو عبد الرحمن النسائي، ولد سنة ۲۱۵هـ على الراجخ، إمام حافظ فقيه، شافعي المذهب، ومن مؤلفاته: السنن الكبرى، والمجتبى، ومسند علي، وخصائص علي، ومسند مالك، وغيرها، وتوفي سنة ۳۰۳هـ. راجع وفيات الأعيان (۱/۲۱)، البداية والنهاية ۲۱/۱۲۳)، طبقات الشافعية (۸۳/۲)، تذكرة الحفاظ (۲/۲۱).

⁽٣) هو الصحابي الجليل بريدة بني الحصيب بن عبد الله بن الحارث الأسلمي، قال بعضهم: اسم بريدة عامر، وبريدة لقب، من كبار الصحابة، أسلم قبل بدر ولم يشهدها، وشهد خيبر وفتح مكة، واستعمله النبي على صدقات قومه، ومات في مرو سنة ٦٣هـ. راجع (تهذيب التهذيب (١/ ٤٣٢)، الإصابة (١/ ١٤٦)، وأسد الغابة (١/ ١٧٥)، وتهذيب التهذيب (١/ ٤٣٢).

الله من زوال الدنيا)^(۱).

الإيضاح: جاء تحريم القتل في صورة أسلوب خبري، مع اشتهاله على حرف (اللام) الدال على التوكيد، والمنبئة عن قسم محذوف.

ولا شك أن القتل عمداً عدوانا من أكبر الكبائر، وهو من السبع الموبقات التي نص عليها في الحديث الصحيح. (٢)

المثال الثالث:

قول الحق - تبارك وتعالى -: ﴿ وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَنقَكُمْ لَا تَسْفِكُونَ دِمَآءَكُمْ وَلَا تُخْرِجُونَ أَنفُسَكُم مِن دِيَىركُمْ ﴾ [البقرة: ٨٤].

الإيضاح: جاءت هذه الآية في صورة أسلوب خبري، ودلت على تحريم أمرين (٣):

الأول: قتل معصوم الدم، والثاني: إخراج مستحق الإقامة من محل إقامته مدون حق.

⁽۱) النسائي في المجتبى ك: تحريم الدم باب: تعظيم الدم (٧/ ٩٥/ ٣٩٩٩)، وفيه لفظ «قتل» بدون لام التوكيد، وفي سنن النسائي أيضاً (٧/ ٩٤/ ٣٩٩٧) عن عبد الله بن عمرو بن العاص، وعلق عليه النسائي بقوله: قال أبو عبد الرحمن: إبراهيم بن المهاجر ليس بالقوي، وصححه الألباني في صحيح الجامع برقم (٤٣٦١) وقال في صحيح الترغيب (٢/ ٣١٥) أنه صحيح لغيره.

⁽۲) انظر تفسير الطبري (٥/ ٤٢)، تفسير ابن كثير (١/ ٧٧)، فتح الباري (٥/ ٢٦٢)، (٥/ ٢٠١)، (٥/ ٤٠٩)، التمهيد لابن عبد البر (٥/ ٧٧)، شرح النووي على مسلم (٢/ ٨٨)، الديباج (١/ ٤٠٩)، سبل السلام (٤/ ١٣٠،١٢٩)، المحلى (١١/ ٢٦٩)، نيل الأوطار (٩/ ٢١١).

⁽٣) انظر في تفسير الآية كلا من: تفسير البيضاوي (١/ ٣٥٤)، تفسير القرطبي (٢/ ١٨)، وتفسير الطبرى (١/ ٣٩٤)، وتفسير البغوي (١/ ٩٠)، وزاد المسير (١/ ١١٠).

والأول تضافرت عليه أدلة كثيرة من الكتاب والسنة، لكن لا يمنع ذلك من الاستدلال عليه بهذه الآية، لأن الدليل ينظر إليه من حيث دلالته على المدعى.

وجه الدلالة: أن نقض الميثاق والعهد من أكبر الكبائر، فمن أخذ عليه العهد والميثاق بترك فعل فاقترفه فقد ارتكب إثها عظيها وأخذ الميثاق تأكيد معنوي على ضرورة الالتزام بالحكم.

المثال الرابع:

حديث تحريم هدايا العمال، وفيه: "والذي نفسي بيده لا يأخذ أحد منه شيئاً إلا جاء به يوم القيامة يحمله على رقبته إن كان بعيراً له رغاء، أو بقرة لها خوار، أو شاة تيعر. ثم رفع بيده حتى رأينا عفرة إبطيه "اللهم هل بلغت، اللهم هل بلغت» (١)

فهذا الحديث واضح في التحريم، وبيان أن المنهي عنه من الكبائر، وهو مشتمل على الوعيد، والقسم، والتكرار لعبارة «اللهم هل بلغت» وفيها ما فيها من الحرص على النيان وإلزام السامعين بمحتواه، مع أسلوب القصر.

⁽۱) صحيح البخاري كتاب الأحكام باب هدايا العمال (٦/ ٢٦٢٤) برقم (٦٧٥٣) عن أبي حميد الساعدي مرفوعاً، ومسلم في كتاب الإمارة باب تحريم هدايا العمال (٣/ ٦٤٦٣) برقم (١٨٣٢).

واستنباط الأحكام الشرعية

المسألة السادسة دلالة التوكيد على السبب والشرط

الدلالة على السبب والشرط عبر الأسلوب الخبري المؤكد، مما جاءت به النصوص الشرعية من الكتاب والسنة، وفي هذه المسألة سأسير على التسوية بين السبب والعلة، لتقاربهما، ولأن التفريق بينهما اصطلاح خاص، يتجاوز عن التقيد به في كثير من المواضع -كما هو معلوم-، ولعدم إفراد العلة بمسألة خاصة بها في خطة البحث، ولأن الغرض إنها هو بيان العلاقة بين الأسلوب الخبري المؤكد، وهذه الأحكام الشرعية الوضعية، وأضرب لذلك الأمثلة التالية:

المثال الأول:

قول الحق تبارك وتعالى: ﴿ وَلَمَن صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذَالِكَ لَمِنْ عَزْمِ ٱلْأُمُورِ ﴾ [الشورى: ٤٣].

فهذه الآية جاءت في أسلوب خبري، اشتمل على لام القسم في أوله، وإن الناصبة في وسطه، واللام المزحلقة في آخره، وكلها مؤكدات، وهي دالة على أن الصبر والصفح علة لكون العبد من أولي العزم من البشر. (١)

المثال الثاني:

حديث: (والذي نفسي بيده لا تدخلون الجنة حتى تؤمنوا)(٢).

فهذا أسلوب خبري مؤكد بالقسم، وهو دال على أن الإيمان شرط في دخول الجنة، فيلزم من عدم الإيمان عدم الدخول، ولا يلزم من وجود الإيمان وجود

⁽۱) انظر الإتقان (۱/ ۵۳۳)، تفسير الطبري (۲۵/ ٤٠)، تفسير القرطبي (۱٦/ ٣٩)، تفسير أبي مسعود (١/ ٢١٣)، زاد المسير (٧/ ٢٩٠)، أحكام القرآن للجصاص (٥/ ٢٦٣)، روح المعاني ١٧/ ١٨٩)، مجموع الفتاوى (١٦/ ٣٧).

⁽٢) أخرجه مسلم في صحيحه ك: الإيمان، باب بيان أنه لا يدخل الجنة إلا المؤمنون وأن محبة المؤمنين من الإيمان، وأن إفشاء السلام سبب لحصولها، برقم (٩٤) (١/ ٧٤).

الدخول ولا انعدامه لذاته، بل قد يدخل المؤمن النار، وقد يدخل الجنة، فدخول الجنة برحمة الله تعالى المحضة، وقد تضافرت على ذلك النصوص الصحيحة الصريحة، فالإيمان شرط لدخول الجنة فلا يدخلها كافر، وليس بعلة لدخولها، لأن العلة يوجد المعلول بوجودها وينعدم بعدمها.

المثال الثالث:

حديث: (والذي نفسي بيده لو أن فاطمة بنت محمد سرقت لقطعت يدها) (١)، فهذا أسلوب خبري مؤكد بالقسم واللام، وهو دال على علة القطع وهي السرقة. (٢)

⁽۱) رواه البخاري ك: الحدود باب: إقامة الحدود على الشريف والوضيع (۱) (۱۰۲/۱۰۲) بلفظ: (لو فاطمة فعلت ذلك)، و مسلم ك: الحدود باب قطع السارق الشريف وغيره والنهي عن الشفاعة في الحدود (۱۳۱۵) رقم (۱۲۸۸)، والترمذي ك: الحدود باب ما جاء في كراهية أن يشفع في الحدود (۲۷۷۷) رقم (۱٤٣٠)، والدارمي ك: الحدود باب الشفاعة في الحدود دون السلطان (۲۷۷۲) رقم (۲۳۰۲).

⁽٢) المحلى (٢/ ٤٩٦)، بداية المجتهد (٢/ ٣٣٤)، نيل الأوطار (٩/ ١٢٥)، الموافقات (٤/ ٢٥٥)، شرح معاني الآثار (٣/ ١٧٠)، معتصر المختصر (٢/ ١٣٣)، فتح الباري (٤/ ١٢٥)، عون المعبود (١/ ٢١)، تحفة الأحوذي (٤/ ٥٨١).

واستنباط الأحكام الشرعية

المسألة السابعة ألفاظ العموم المفيدة للتوكيد

من صيغ العموم ما يفيد معنى زائدا على التعميم وهو التوكيد، والأم في هذا الباب صيغة «كل»، وهي أقوى صيغ العموم في الدلالة عليه وهي أقوى صيغ التوكيد كذلك، نحو قوله تعالى: ﴿ فَسَجَدَ ٱلْمَلْتَبِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ﴾ صيغ التوكيد كذلك، نحو قوله تعالى: ﴿ فَسَجَدَ ٱلْمَلْتِبِكَةُ كُلُّهُمْ أَمَّعُونَ ﴾ [الحجر: ٣٠] وقوله: ﴿ وَكُلُّهُمْ اللهِ مَا يَسْتَقَ منها، مثل: كلا ءَاتِيهِ يَوْمَ ٱلْقِيَامَةِ فَرِدًا ﴾ [مريم: ٩٥] ويتبعها في ذلك ما يشتق منها، مثل: كلا وكلتا وغيرها. (١)

صيغة «أجمع» فهي نستعمل ومشتقاتها في تأكيد العموم والخصوص فنقول «قبضت المال أجمع» ومن مشتقاتها «جميع»، نحو قوله تعالى: ﴿ وَإِن كُلِّ لَمَّا جَمِيعٌ لَّدَيْنَا مُحْضَرُونَ ﴾ [يس: ٣٢].

ومن مشتقاتها (أجمعان) للتثنية و (أجمعون) للجمع و (جمعاء) للمؤنث و (جُمَع) لجمع المؤنث نقول مررت بالنسوة جُمَع و (جميع).

ومن مرادفاتها (أكتع) نقول: خلق الله الخلق أجمع أكتع، فتؤكد به لفظ الخلق الذي هو للعموم، ومؤكد العموم ومقوية -وهو أكتع هنا- أولى أن يكون للعموم.

ومن مرادفاتها كذلك (أبصع) و (أبتع) وصيغة (سائر) والمقصود هنا المأخوذ من السور بالواو، المحيط بالبلد وليس من السؤر الذي هو بمعنى البقية، فهي بهذا المعنى تفيد التوكيد مع إفادتها للعموم كقولك: «اللهم اغفر لي ولسائر

⁽۱) إرشاد الفحول (۱/ ۲۰۰)، الإحكام للآمدي (۲/ ۲۱۹)، الاعتصام (۲/ ۲۰۱)، القواعد والفوائد الأصولية (۱/ ۲۳٤)، المستصفى (۱/ ۲۲۰)، روضة الناظرين (۱/ ۲۲۲)، الإجهاج (۱/ ۲۶۲)، الإحكام لابن حزم (۳/ ۳۷۱)، الإحكام للآمدي (۲/ ۲۲۷)، التمهيد (۱/ ۲۱۷)، المحصول للرازي (۱/ ۳۵۱).

المسلمين، قد أفادت فيه كلمة (سائر) التوكيد، وإلا فالتعميم مستفاد بقولك المسلمين فأفادت التعميم والتأكيد.

وصيغة (كافة) و(قاطبة) و(عامة) كقوله تعالى: ﴿آدْخُلُواْ فِي ٱلسِّلْمِ كَالَّهُ ﴾ [البقرة: ٢٠٨] وكقولك: «جاء القوم قاطبة» أي جميعا، وكل هذه الصيغ بمعنى جميعا وهي تفيد التوكيد مع العموم. (١)

وصيغة (قط) تفيد تعميم النفي وعدم وقوعه في جميع الأزمنة الماضية فنقول ما فعلته (قط) أي في جميع الزمان الماضي (٢٠).

أثر صيغ العموم الدالة على التوكيد في الاستنباط:

اللفظ العام يستغرق جميع ما يصلح له، ويحتمل التخصيص فيخرج منه بعض أفراده، لكن إذا صاحب العموم صيغة من صيغ التأكيد قللت من احتمال (التخصيص) أو منعته، مثل قول الله -تبارك وتعالى-: ﴿ وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ لَا مَنَ مِن فِي ٱلْأَرْضِ كُلُهُمْ جَمِيعًا ﴾ [يونس: ٩٩] فكلمة (من) للعموم وجاء اللفظان «كل» و «جميع» لتمنع أي احتمال للتخصيص.

ومن أمثلة ذلك في استنباط الفروع الفقهية:

المثال الأول:

حديث: (نحرت ههنا ومنى كلها منحر، فانحروا في رحالكم، ووقفت ههنا وعرفة كلها موقف، ووقفت ههنا وجمع كلها موقف)^(٣)

فقد جاء لفظ (كل) الدال على العموم لنفي أي احتمال للتخصيص وأصبح

⁽١) إرشاد الفحول (١/ ٢٠٨).

⁽٢) راجع: العقد المنظوم (ص٧٢١-٢٩٨)، نلقيح الفهوم (ص٠٥٠، ٢٩٨، ٣١٧).

⁽٣) أخرجه مسلم ك: الحج باب ما جاء أن عرفة كلها موقف (٨٩٣/٢) تحت رقم (١٢١٨)، وأبو داود ك: المناسك (الحج) باب صفة حجة النبي (٢/ ١٨٧) تحت رقم (١٩٠٧)، وستن البيهقي الكبرى (٥/ ١٥٥) تحت رقم (٩٢٤١).

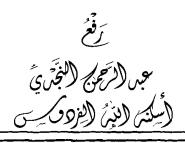
الحكم مدلولاً عليه بطريق النص، فكل جزء من عرفات موقف، وكل جزء من مزدلفة موقف، وكل جزء من منحر.

المثال الثاني:

﴿ هُوَ الَّذِى حَلَقَ لَكُم مَّا فِي ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا ﴾ [البقرة: ٢٩]، لفظ (ما) دال على العموم، ولفظ (جميعاً) مؤكد ودال على العموم، وقد استنبط الأصوليون من هذه الآية قاعدة "الأصل في المنافع الإباحة» بل جعلوها بمثابة الدليل الإجمالي الذي تستنبط به الأحكام (').

⁽١) انظر: المحصول (٦/ ١٣١)، ولإيهاج (١/ ١٦٥)، والتمهيد (١/ ٤٨٧).

رَفَعُ معبر (لرَّحِمْ الْمُجَنِّي (سِلنر) (الِمْرُوفِ (سِلنر) (المِرْرُ (الِمْرُوفِ



المطلب الرابع أثر أسلوبي الوصل والإيجازية استنباط الأحكام الشرعية

وفيه أربع مسائل:

المسألة الأولى : مفهوم الفصل والوصل ومواضعها

المسألة الثانية : إفادة حروف الوصل للأحكام الشرعية

المسألة الثالثة : إفادة الاقتران للأحكام الشرعية

المسألة الرابعة : أثر الإيجاز في استنباط الأحكام الشرعية

رَفْعُ معبى (لرَّحِمْ) (النَّجْنَى يُّ (سِلنَمُ (النِّرُمُ (الِفِرُوفُ بِسَ

المسألة الأولى مفهوم الفصل والوصل ومواضعهما

الفصل والوصل هو العلم بمواضع العطف والاستثناف والاهتداء، إلى كيفية إيقاع حروف العطف في مواقعها، أو تركها عند عدم الحاجة إليها.

وإدراك مواطن الفصل والوصل في الكلام لا تتأتي إلا للعرب الخلص، لأن اللغة لغتهم وهم ينطقون بها عن سليقة، وقد قال بعض البلاغيين: «البلاغة هي معرفة الفصل من الوصل» وذلك لدقة هذا الباب وغموضه. (١)

فالوصل هو: عطف جملة على أخرى بالواو، والفصل ترك هذا العطف بين الجملتين والمجيء بها منثورة، تستأنف واحدة منها بعد الأخرى(٢).

ومن الوصل قوله تعالى: ﴿ وَٱللَّهُ سُحْنِي وَ مُيتُ ﴾ [آل عمران: ١٥٦] ومن الفصل نحو قوله تعالى: ﴿ قَالُوٓا إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا خَنُنُ مُسْتَهْزِءُونَ ﴿ ٱللَّهُ يَسْتَهْزِئُ مِنْ مُسْتَهْزِءُونَ ﴾ [البقرة: ١٤، ١٤]، فلم تشتمل على حرف عاطف.

ومن الفصل كذلك قوله تعالى: ﴿ وَلَا تَسْتَوِى ٱلْحَسَنَةُ وَلَا ٱلسَّيِّعَةُ ۗ ٱدْفَعُ بِٱلَّتِي هِى أَحْسَنُ ﴾ [فصلت: ٣٤] فجملة ادفع مفصولة عما قبلها، ولو قيل وادفع بالتي هي أحسن لما كان بليغا، وكذلك من الوصل قوله تعالى: ﴿ يَتَأَيُّهُا اللَّهِ عَلَى اللَّهُ وَكُونُواْ مَعَ ٱلصَّندِقِينَ ﴾ [التوبة: ١١٩] فعطف جُلة: وكونوا على ما قبلها

ولو قلت: اتقوا الله كونوا مع الصادقين لما كان بليغا.

فكل من الفصل والوصل يجيء لأسباب بلاغية ومن هذا يعلم أن الوصل

⁽۱) الفصول المفيدة في الواو المزيدة (۱/ ۱۲۸)، أوضح المسالك (۱/ ۹۷)، شرح قطر الندى (ص٩٥).

⁽٢) راجع: في ذلك البلاغة العربية (١/٥٤٩)، علم المعاني (ص١٣٤)، جواهر البلاغة (ص١٧٠)، علوم البلاغة للمراغى (ص١٤٧).

جمع وربط بين جملتين بالواو خاصة لصلة بينهما في الصورة والمعنى: أو لدفع اللبس.

والفصل ترك الربط بينها، إما لأنها متحدتان صورة ومعنى، أو بمنزلة المتحدتين، وإما لأنه لا صلة بينها في الصورة أو في المعنى.

والبلاغيون قد أكثروا الحديث حول هذا المبحث لأهميته -كما سبق- فهم يتحدثون عن مواضعه وأدواته وبلاغته ومحاسنه.

حروف العطف ومعانيها:

الحرف الأول:

«الواو» وهي أهم أدوات العطف فهي عاطفة ولا دليل فيها على أن الأول قبل الثان. (١)

الحرف الثاني:

«الفاء» تكون عاطفة تدل على أن الثاني بعد الأول و لا مهلة بينهما. (٢٠) الحرف الثالث:

«ثم» بالضم، حرف عطف يدل على أن الثاني بعد الأول وبينها مهلة. (٣) مواضع الفصل والوصل

يجب الفصل في ثلاثة مواضع:

١ - أن يكون بين الجملتين اتحاد تام، وذلك بأن تكون الجملة الثانية توكيداً

⁽۱) أسرار العربية (ص٢٦٩)، وشرح قطر الندى ٣٠٣)، وأصول السرخسي (١/ ٢٠١)، والمحصول (١/ ١٩)، وأصول البزدوي (١/ ٩١).

⁽۲) أسرار العربية (ص۲٦٩)، وشرح قطر الندى (٣٠٣)، وأصول السرخسي (١/ ٢٠١)، والبرهان (١/ ١٣٩).

⁽٣) أسرار العربية (ص٢٦٩)، وشرح قطر الندى (٣٠٣)، وأصول السرخسي (١/ ٢٠٩)، والمحصول (١/ ٥١٩).

للأولى، أو بيانا لها، أو بدلا منها وهذا يسمى «كهال الاتصال» كقوله تعالى في التوكيد: ﴿ فَمَهِلِ ٱلْكَافِرِينَ أُمُهِلِّهُمْ رُوَيْدُا ﴾ [الطارق: ١٧].

أو أن تكون الجملة الثانية بيانا للأولى كقوله تعالى: ﴿فَوَسَوَسَ إِلَيْهِ الشَّيْطُنُ قَالَ يَتَادَمُ هَلَ أَدُلُكَ عَلَىٰ شَجَرَةِ ٱلْخُلِّدِ ﴾ [طه: ١٢٠] فجملة: قال يا آدم بيان لما وسوس به الشيطان إليه.

أو أن تكون الجملة الثانية بمنزلة البدل من الجملة الأولى، نحو: ﴿ وَٱتَّقُواْ اللَّهِ مَا تَعْلَمُونَ ﴿ وَٱتَّقُواْ اللَّهِ مِا تَعْلَمُونَ ﴿ وَٱللَّهُ مُر بِأَنْعَامِ وَبَنِينَ ﴾ [الشعراء: ١٣٢، ١٣٣].

٢- أن يكون بين الجملتين «تباين تام» وذلك بأن تختلفا خبرا وإنشاء، أو بأن لا تكون بينها مناسبة ما، ويسمى هذا «كمال الانقطاع» فمثال اختلاف الجملتين خبرا أو إنشاء: لفظا ومعنى أو معنى فقط، قولك: حضر الأمير حفظه الله. ونحو: تكلم إني مصغ إليك.

ومثال عدم المناسبة في المعنى نحو: «على كاتب والحمام طائر» فلا مناسبة بين كتابة على وطير الحمام.

٣- أن تكون الجملة الثانية جوابا عن سؤال يفهم من الأولى، ويقال حينئذ إن بين الجملتين «شبه كمال الاتصال»

ومن أمثلة ذلك قوله تعالى: ﴿ فَأُوْجَسَ مِنْهُمۡ خِيفَةٌ ۖ قَالُواْ لَا تَخَفّ﴾ عن جملة [الذاريات: ٢٨] ففي هذه الآية فصلت جملة ﴿ قَالُواْ لَا تَخَفُّ عن جملة ﴿ فَأُوْجَسَ مِنْهُمۡ خِيفَةً ﴾ لأن بينها شبة كهال الاتصال؛ إذ الثانية جواب لسؤال يفهم من الأولى، كأن سائلا سأل: فهاذا قالوا له حين رأوه قد أحس منهم خوفا؟ فأجيب: قالوا لا تخف.

مواضع الوصل:

يجب الوصل بين الجملتين في ثلاثة مواضع أيضا:

الأول: إذا اتحدت الجملتان في الخبرية والإنشائية لفظا ومعنى أو معنى فقط

ولم يكن هناك سبب يقتضي الفصل بينهما.

مثال الخبريتين ﴿ إِنَّ ٱلْأَبْرَارَ لَفِى نَعِيمٍ ۞ وَإِنَّ ٱلْفُجَّارَ لَفِي حَجِيمٍ ﴾ [الانفطار: ١٣، ١٤] ومثال الإنشائيتين قوله تعالى: ﴿ فَلِذَ لِكَ فَٱدَّعُ وَٱسْتَقِمْ كَمَا أُمِرْتَ ﴾ [الشورى: ١٥].

الثاني: دفع توهم غير المراد ومثاله: إذا سألك لشخص: هل برئ فلان من المرض؟ فأجبته: «لا شفاه الله»! فهذا يوهم الدعاء عليه، وليس هو المراد هنا، فتأتي الواو هنا لبيان المراد وذلك في قولك «لا وشفاه الله» لأن الغرض الدعاء له، وهذا من باب التمثيل لا الحصر.

الثالث: إذا كان للجملة الأولى محل من الإعراب وقصد تشريك الجملة الثانية لها في الإعراب حيث لا مانع، نحو علي يقول، ويفعل. (١)

⁽۱) الفصول المفيدة في الواو المزيدة (١/ ١٣٠،١٢٨)، اللباب في علل البناء والإعراب (١) الفصول المفيدة في المسالك (١/ ٩٧)، شرح قطر الندى (ص ٩٥).

المسألة الثانية إفادة حروف الوصل للأحكام الشرعية

تبين من المسألة السابقة أن الوصل هو العطف، وأن مصطلح (حروف الوصل) عند البلاغيين يعنى به (حروف العطف) عند النحويين.

واهتهام بحثي بحروف الوصل (العطف) من حيث تأثيرها في الاستدلال والاستنباط، إذا جاءت في الأسلوب الخبري، فأقول: تقرر عند النحاة أن العطف يقتضي التشريك في الحكم، وأن العطف على نية تكرار العامل (''، فإذا قلنا: «محمد وعلي صادقان»، كان بمثابة قولنا: «محمد صادق وعلي صادق»، وإذا قلت: «آمنت بالله ورسوله» فكأني قلت: «آمنت بالله وآمنت برسوله ﷺ». ('')

وإذا جاء النص الشرعي الدال على الحكم الشرعي في صورة أسلوب خبري مشتمل على ألفاظ متعاطفة، فقد يكون الاشتراك في الحكم واضحا لا يحتاج إلى تأمل ولا دليل آخر، وقد يكون خفيا يحتاج إلى تأمل أو إلى دليل آخر.

⁽۱) الفصول المفيدة في الواو المزيدة (۱۰۳/۱، ۱۲۸–۱۲۹)، واللباب في علل البناء والإعراب (۱۱۲۸)، وشرح ابن عقيل (۱۰٦/۲).

⁽٢) أصول البزدوي (٩٠/١)، أصول الشاشي (١/ ١٨٩)، اللمع في أصول الفقه (١/ ٢٤)، المنخول (١/ ٨٨).

⁽٣) هو العلامة محمد بن عيسى بن سورة بن موسى السلمي، أبو عيسى الترمذي، ولد سنة ٢٠٩هـ على الراجح، إمام محدث حافظ فقيه، ومن مؤلفاته: الجامع الكبير، وصحيح الترمذي، والشمائل النبوية، وغيرها، ونوفي سنة ٢٧٩هـ. راجع (الفهرست (٢٦٣)، أنساب السمعاني (٩٥)، نكت الهميان (٢٦٤)، تذكرة الحفاظ (٢٨٧/٢).

لإناثهم»(١).

ومثال الثاني: حديث أبي مسعود الأنصاري (١٠): (نهى رسول الله ﷺ عن ثمن الكلب، ومهر البغي، وحلوان الكاهن) (٢)

فإن العطف قد دل على كون الثلاثة منهيا عنها، لكن هل الحكم فيها واحد، بمعنى أن أكل ثمن الكلب من الكبائر كمهر البغي، وحلوان الكاهن، فهذا يحتاج إلى تأمل، ونظر في الأدلة الأخرى. (1)

ومن أهم المسائل المترتبة على العطف، التي عنى الأصوليون ببيانها مسألة عود الاستثناء على الجمل المتعاطفة، ولذا سأفرد حيزا من البحث لاختصارها، فأقول:

⁽۱) أخرجة الترمذي، ك: اللباس، باب ما جاء في الحرير والذهب (٣/ ٣٣٥/ ١٧٢٠) قال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح ا.هـ وصححه الألباني في صحيح الجامع برقم (٣١٣٧)، وأخرجه بغير هذا اللفظ مسلم في صحيحه ك: اللباس والزينة باب: تحريم استعمال إناء الذهب والفضة على الرجال والنساء، وخاتم الذهب، والحرير على الرجال، (ص٨٥٦) وما بعدها برقم (٢٠٥٦–٢٠٧٥). وانظر: عون المعبود الرجال، (٣٨٥)، تحفة الأحوذي (٣١٣/٥)، فيض القدير (٣/ ٣٧٩).

⁽٢) هو الصحابي الجليل عقبة بن عمرو بن تعلبة الأنصاري، الخزرجي، أبو مسعود البدري، صحابي شهد العقبة وأحداً وما بعدها، وتوفي سنة ٤٠هـ. راجع (تهذيب التهذيب (٧/ ٢٤٢)، والاستيعاب (٣/ ١٠٧٣).

⁽٣) أخرجه البخاري ك: البيوع باب: ثمن الكلب (٤/ ٤٩٧)، ومسلم ك: المساقاة باب: تحريم ثمن الكلب ... (٣/ ١١٩٨/ ١٥٦٧).

⁽٤) فتح الباري (٤/ ٢٦٦، ٢٢٥)، التمهيد لابن عبد البر (٨/ ٣٩٧-٤٠١)، حاشية ابن القيم (٩/ ٢٧١)، شرح الزرقاني (٣/ ٣٨٨، ٣٨٩)، تحفة الأحوذي (٤/ ٢٣٧، ٣٨٥، ١٥٥)، القيم (١٥/ ٢٣١)، شرح النووي على مسلم (١٥/ ٢٣١)، شرح سنن ابن ماجه (١/ ٢٥١).

تصوير المسألة:

إذا ذكرت عدة جمل، وعطف بعضها على بعض، ثم ذكر بعد هذه الجمل كلها استثناء بد (إلا) أو إحدى أخواتها، فهل يرجع هذا الاستثناء إلى الجمل كلها؟ أو: يختص بالجملة الأخيرة فقط؟

تحرير محل النزاع:

وقع الاتفاق في موضعين، والخلاف في موضع، أبينها على النحو التالي: أولا: العلماء متفقون على أنه: إذا قامت قرينة، تدل على رجوع الاستثناء إلى شيء معين، أو جملة معينة، من الجمل المتعاطفة، وجب المصير إلى ما دلت علية

القرينة.

ومثال ذلك: قول الله تعالى: ﴿إِنَّمَا جَزَّوُا ٱلَّذِينَ تُحَارِبُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُ وَ وَيَسْعَوْنَ فِي ٱلْأَرْضِ فَسَادًا أَن يُقَتَّلُواْ أَوْ يُصَلَّبُواْ أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُم مِنْ خِلَنفٍ أَوْ يُنفَوْأُ مِنَ ٱلْأَرْضِ ۚ ذَٰ لِكَ لَهُمْ خِزْيٌ فِي ٱلدُّنْيَا ۗ وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴿ إِلَّا ٱلَّذِيرَ لَ تَابُواْ مِن قَبْلِ أَن تَقَدِرُواْ عَلَيْهِمْ فَاعْلَمُواْ أَنَ اللهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾ [المائدة: ٣٣، ٣٤]، فالقرائن تدل على أن المراد جميع ما سبق؛ فإن عدم القدرة عليهم تعني على عدم القدرة شيء مما ذكر في حقهم، ثم أردف بغفران الله لهم إن هم تابوا قبل أن بقدر عليهم، فهذه القرائن تدل على أن الاستثناء راجع إلى جميع ما ذكر قبله، وهذا متفق عليه.

ومن أمثلة ما يرجع إلى إحدى الجمل بقرينة قوله تعالى: ﴿ فَلَمَّا فَصَلَ طَالُوتُ بِٱلْجُنُودِ قَالَ إِنَّ ٱللَّهَ مُبْتَلِيكُم بِنَهَرٍ فَمَن شَرِبَ مِنْهُ فَلَيْسَ مِنَى وَمَن لَّمْ يَطْعَمْهُ فَإِنَّهُ مِنِي إِلَّا مَنِ ٱغْتَرَفَ غُرْفَةً بِيَدِهِ ٤ [البقرة: ٢٤٩].

فالقرينة هنا تدل على أن الاستثناء راجع للجملة الأولى، فيكون المعنى: فمن شرب منه فليس مني إلا من اغترف غرفة بيده فإنه مني، ولا تراد الجملة الثانية قطعا؛ لأنها إن أريدت كان المعنى: ومن لم يطعمه فإنه مني إلا من اغترف غرفة بيده، وهذا معنى غير مراد بالانفاق، لأن المستثنى يجب أن يكون له حكم مغاير للمستثنى منه.

ثانيا: يتفق أهل العلم على أن الجمل المتعاطفة بالفاء أو بـ (ثم) وغيرهما من حروف العطف –سوى الواو – فإن الاستثناء يختص بالأخيرة حيث إن الفاء وثم تقتضيان الترتيب.

<u>ثالثا:</u> النزاع واقع في الاستثناء الواقع بعد جمل متعاطفة بالواو، ولم تدل قرينة على عودة لإحدى الجمل، أوكلها، والعلماء في ذلك على مذاهب تؤول إلى ثلاثة هي:

المذهب الأول:

أن الاستثناء الواقع بعد الجمل المتعاطفة بالواو يعود عليها جميعا، ما لم يقم دليل على إخراج البعض، وهذا مذهب الجمهور، فمنهم مالك(١) والشافعي

⁽١) هو الإمام مالك بن أنس بن مالك الأصبحي، أحد الأئمة المتبوعين وشهرته تغني عن

وأحمد رضي الله عنهم (``.

أدلة المذهب الأول: استدلوا بأدلة أهمها:

الدليل الأول: أن تكرار الاستثناء عقيب كل واحد من المعطوفات ركاكة مستقبحة عند أهل اللغة، كقول القائل: (من أكل ثوما فليجتنب المسجد إلا أن يكون مطبوخا، ومن أكل بصلا فليجتنب المسجد إلا أن يكون مطبوخا)، ولا يزول هذا القبح إلا بالاكتفاء بالعطف وعود الاستثناء على الجميع، فيقول: (الثوم والبصل يجتنب الآكل منها المسجد إلا ما أميت طبخا).

الدليل الثاني: القياس على الشرط، فالشرط الوارد بعد الجمل المتعاطفة يقضي جميعا، كقول القائل: (بيتي وقف، وسياري مسبلة إن شفى الله مريضي)، فيلزمه الجميع بالاتفاق، وكذلك الاستثناء.

الدليل الثالث: أن الجمل المتعاطفة كالجملة الواحدة، فالاستثناء الآي بعدها متعلق بها جميعا، وما أحسن ما عبر به الإمام الشافعي عن هذا المعنى حيث يقول: «أرأيت رجلا لو قال: لا أكلمك أبدا، ولا أدخل لك بيتا، ولا آكل

الإطالة في التعريف به، مولده سنة ٩٣هـ على الأصح، ووفاته سنة ١٧٩هـ على الطحيح، وأهم آثاره: كتابه الموطأ، وما ضمته «المدونة» من أقواله. راجع: الفهرست (١٩٤-٢٩٥)، الديباج المذهب (١/ ٨٢-١٣٩)، البداية والنهاية (١/ ١٧٤)، النجوم الزاهرة (١/ ٨٢-١٣٩)، «مالك» لأبي زهرة).

(۱) أصول السرخسي (۲/ ٤٤)، إرشاد الفحول (۱/ ٢٦٣)، الإحكام للآمدي (٣٢١٤٣٥)، التبصرة، القواعد والفوائد الأصولية (١/ ٢٥٧)، اللمع في أصول الفقه
(١/ ١٤، ٢٤)، المحصول للرازي (٣/ ٦٧)، المختصر في أصول الفقه (١/ ١١٩)،
المدخل (١/ ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٥٧)، المستصفى (١/ ٢٦٠)، المسودة (١/ ٢٤٠، ١٤١)،
المعتمد (١/ ٢٣٩)، المنثور (١/ ١٣٨)، تخريج الفروع على الأصول (١/ ٣٧٩)، روضة
الناظ (١/ ٢٥٦، ٢٥٧).

لك طعاما، ولا أخرج معك سفرا، وإنك لغير حميد عندي، ولا أكسوك إن شاء الله، أيكون الاستثناء واقعا على ما بعد (غير حميد عندي) أم على الكلام كله؟» وقد رد محاوره فقال: بل على الكلام كله (١).

المذهب الثاني:

أن الاستثناء يرجع إلى الجملة الأخيرة، ولا يرجع إلى جميع الجمل، وهذا قول أبي حنيفة وجمهور الحنفية وابن تيمية من الحنابلة ونقلة أبو الحسين البصري عن الظاهرية (٢).

وأهم أدلتهم:

الدليل الأول: أن ثبوت العموم في جميع الجمل يقيني، وثبوت التخصيص بالاستثناء فيها عدا الأخيرة مشكوك فيه، فلا يرفع اليقين بالشك.

الدليل الثاني: أن الجملة الثانية فاصلة بين الجملة الأولى والاستثناء، فلم يرجع الاستثناء إليها، كما لو فصل بينهما بكلام آخر أو بإطالة السكوت.

المذهب الثالث:

وهو التوقف حتى تقوم قرينة على المراد، وعدم القطع بشيء من ذلك، أي لا يقطع بعود الاستثناء على الكل ولا على البعض، وهذا القول حكاه الرازي عن القاضي الباقلاني واختاره في المنتخب وهو قول الأشعرية، واختاره الجويني والغزالي (")-رحمهم الله تعالى-.

⁽١) انظر: الأم (٧/ ٨٢).

⁽۲) أصول السرخسي (۲/ ٤٤)، المسودة (۱/ ۱٤۰، ۱٤۱)، المعتمد (۱/ ۲۳۹)، وكشف الأسرار (۳/ ۱۲۳)، والتلويح (۲/ ۱۸۷)، وفتح الغفار (۲/ ۱۲۸) وتيسير التحرير (۱/ ۱۰۲).

⁽٣) انظر: البرهان (٢٦٣/١)، التبصرة (١٧٥) والمستصفى (٢٦٠/١)، والمحصول (٦٧/٣).

وقد استدلوا بأن: الاستثناء بعد الجمل المتعاطفة قد استعمل في رجوعه إلى الكل، كما استعمل في رجوعه إلى الجملة الأخيرة فقط، وهذا يقضي بعدم العلم بمدلوله، فيتوقف، حتى يقوم الدليل على مدلوله، فيعمل به، أو يقضى بأنه حقيقة في كل منهما، فيكون مشتركا لفظيا، والمشترك يتوقف في العمل به في أي فرد من أفراده، حتى ينتهض ما يدل على تعيين المعنى المراد (١).

ثمرة الخلاف: قبول شهادة القاذف بعد التوبة مسألة خلافية، مبنية على الخلاف في هذه القاعدة، وأقوال العلماء في المسألة الفقهية كأقوالهم في المسألة الأصولية، فالجمهور يقولون بقبول شهادة القاذف بعد توبته، لأن الاستثناء في الآية الموجبة لحد القذف والتي تليها عائد إلى جميع الجمل المتعاطفة، والحنفية يقولون بعدم قبولها بناء على أنه لا يعود إلا للأخيرة فقط، والمتوقف في المسألة الأصولية يبحث عن الأدلة الأخرى، لأن الدليل هنا غير كاف في إثبات الحكم (۲).

⁽١) انظر: أصول الفقه للشيخ زهير (٢/ ٢٣٦).

⁽٢) انظر: أصول الفقه للشيخ زهير (٢/ ٢٣٦-٢٣٧).

المسألة الثالثة إفادة الاقتران للأحكام الشرعية

الاقتران في اللغة: كالازدواج في كونه اجتماع شيئين أو أشياء في معني من المعاني، قال سبحانه: ﴿ أُو جَآءَ مَعَهُ ٱلْمَلَيْكَةُ مُقْتَرِنِينَ ﴾ [الزخرف: ٥٣] يقال: قرنت البعير بالبعير: جمعت بينهما، ويسمي الحبل الذي يشد به قرنا -بفتح القاف والراء والنون- وفلان قرن فلان في الولادة، وقرينه وقرنه في الجلادة وفي القوة وفي غيرها من الأحوال، والقرن: القوم المقترنون في زمن واحد وجمعه: قرون (١).

ودلالة القران: أن يقرن الشارع بين شيئين لفظا، أي في اللفظ (٢)

أما القران بين الجملتين لفظا فمعناه: أن تعطف إحداهما علي الأخرى.

وقال القاضي أبو يعلى: أن يذكر الله تعالى أشياء في لفظ واحد ويعطف بعضها على بعض. (٣)

وهو المسمي عند علماء المعاني بالوصل، وصورته: أن يدخل حرف الواو بين جملتين تامتين كل منهما مبتدأ وخبر، أو فعل وفاعل، بلفظ يقتضي الوجوب في الجميع أو العموم في الجميع، ولا مشاركة بينهما في العلة. (٤)

حكم العمل بدلالة القران:

أولا: تحرير محل النزاع.

إذا كان المعطوف ناقصا، بأن لم يذكر فيه الخبر فلا خلاف في مشاركته للأول، كقولك: زينب طالق وعمرة، لأن العطف يوجب المشاركة في الحكم حينئذ.

⁽١) انظر: المفردات للراغب (قرن) (ص٤١٦، ٤١٧).

⁽٢) شرح الكوكب المنير (٣/ ٢٩٥).

⁽٣) العدة (٤/ ٢٠٤١).

⁽٤) انظر: حاشة العطار (٢/ ٥٤-٥٥).

وأخرج البعض من محل الخلاف ما إذا كان بين المعطوف والمعطوف عليه مشاركة في العلة، فقالوا: يثبت التساوي من هذه الحيثية -أي الاشتراك في العلة-، لا من جهة القران.

والنزاع إنها يجري في مثال لم تصاحبه قرينة، ولم يدل السياق على الاشتراك في الحكم، أو الاختلاف فيه، فيكون التعويل في الاستنباط على دلالة الاقتران.

الْأقوال في حكم دلالة الاقتران:

القول الأول:

إن القران لا يقتضي التسوية بينهما في غير المذكور حكما، أي فيما لم يذكر من الحكم المعلوم لأحدهما من خارج، وهو قول بعض الحنفية وبعض الشافعية وأكثر الحنابلة.

القول الثاني:

أن يقتضي التسوية في ذلك وهو قول أبي يوسف من الحنفية، والمزني(١)، والصير في (٢)،

⁽۱) هو العلامة إساعيل بن يحيى بن إساعيل، أبو إساعيل المزني، ولد سنة ١٧٥هـ على الراجح، إمام فقيه مجتهد، من أجل أصحاب الإمام الشافعي إن لم نقل أجلهم على الإطلاق، ومن مؤلفاته: الجامع الكبير، والجامع الصغير، والترغيب في العلم، وغيرها، وتوفي سنة ٢٦٤هـ. راجع (وفيات الأعيان (١/ ٧١)، طبقات الشافعية لابن هداية (٥)، شذرات الذهب (١/ ١٤٨)، طبقات الشافعية لابن السبكي (١/ ٢٣٩) وما بعدها، ومعجم المؤلفين (١/ ٢٠٠).

⁽۲) هو العلامة محمد بن عبد الله الصيرفي، أبو بكر، فقيه متكلم، شافعي المذهب، ومن مؤلفاته: شرح رسالة الشافعي، ودلائل الإعلام على أصول الأحكام، والفرائض، وغيرها، وتوفي سنة ٣٣٠هـ. راجع: وفيات الأعيان (١/ ٤٥٨)، الوافي بالوفيات (٣٤٦/٣)، طبقات الشافعية للسبكي (٢/ ١٦٩ - ١٧٠)، شذرات الذهب (٢/ ٥٠٠٥).

وابن أبي هريرة (١) من الشافعية ونقل عن كثير من المالكية وبعض الحنابلة، بل نقل عن الإمام مالك نفسه. (٢)

وقد ذكر بعض الأصوليين قولين آخرين، لكن بعد التأمل فيهما رأيت أنهما يؤولان إلى إدخال صوري الاتفاق في محل الخلاف، ولذلك أضربت صفحاً عن ذكرها كأقوال في المسألة. (٣)

(٣) والقولان هما:

القول الثالث: قال الزركشي وغيره: الذي في كتب الحنفية تخصيص ذلك بالجمل الناقصة (ومراده بالجمل الناقصة غير المستقلة كالواقعة جزاء للشرط) كقوله ﴿ فَأُمْسِكُوهُن بِمَعْرُوفٍ وَأُشْهِدُواْ ﴾ من الآية (٢) من سورة الطلاق فالجملتان كجملة واحدة، والإشهاد في المفارقة غير واجب، فكذا في الرجعة بخلاف نحو ﴿ وَأُقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُواْ ٱلرَّكُوةَ ﴾ من الآيات (٢٣، ١١٠) من سورة البقرة فإن كلا من الجملتين مستقلة بنفسها فلا يقتضي ثبوت حكم في إحداهما ثبوته في الأخرى، أي: فلا يقال: لا تجب الزكاة في مال الصبي كما لا تجب عليه الصلاة للقران. ا.هـ.

وقال: وأما الحنفية فقالوا: إذا عطف جملة على جملة، فإن كانتا تامتين كانت المشاركة في أصل الحكم لا في جميع صفاته، وقد لا يقتضي مشاركة أصلا وهي التي تسمي «واو الاستثناف» كقوله تعالى: ﴿ فَإِن يَشَاإِ ٱللَّهُ تَخْتِمْ عَلَىٰ قُلْبِكَ ۚ وَيَمْحُ ٱللَّهُ ٱلْبَنطِلَ ﴾ من

⁽۱) هو العلامة الحسن بن الحسين بن أبي هريرة، أبو علي، فقيه، شافعي المذهب، ومن مؤلفاته: شرح مختصر المزني، وغيره، وتوفي سنة ٣٤٥هـ. راجع (وفيات الأعيان (١/١٦)، طبقات الشافعية لابن هداية (ص٢١).

⁽۲) إرشاد الفحول (۱/ ۱۳ ، ۱۵ ، ۱۵)، التمهيد (۱/ ۲۷۳)، المحصول للرازي (۲/ ۲۲۲) – (٥/ ۳۳۲–۳۳۹، ۴۱۳)، المستصفى (۱/ ۲٤۰)، المسودة (۱/ ۵۰۹)، التبصرة (۱/ ۲۳۰)، إعلام الموقعين (۱/ ۳۳۳)، العدة لأبي يعلى الفراء الحنبلي (۲۸/٤)، وشرح البحر المحيط (۱/ ۲۱۰،۲۱۱)، وشرح الكوكب المنير (۳/ ۲۰۹۳–۲۲۰)، وشرح الجلال المحلى على جمع الجوامع (۲/ ۵۰،۲۵) (بتصرف).

أدلة القائلين بدلالة الاقتران

احتج القائلون بها بأدلة منها: .

الأول: أن العطف يقتضي المشاركة حكماً، ومقتضاه: أن المعطوف والمعطوف عليه مشتركان في الحكم، فيكون التنصيص على حكم أحدهما حكماً

الآية (٢٤) من سورة الشورى فإن قوله: ﴿ وَيَمْحُ اللّهُ ٱلْبَنطِلَ ﴾ جملة مستأنفة لا تعلق لها بها قبلها ولا هي داخلة في جواب الشرط؛ وإن كانت الثانية ناقصة (والمراد بالجمل الناقصة: غير المستقلة كالواقعة جزاء للشرط (حاشية العطار على جمع الجوامع (٢/ ٥٤، ٥٥) شاركت الأولي في جميع ما هي عليه فإذا قال: هذه طالق ثلاثا وهذه طلقت الثانية ثلاثا، بخلاف ما إذا قال: وهذه طالق، لا تطلق إلا واحدة، لاستقلال الجملة بتهامها وعلي هذا بنوا بحثهم المشهور في قوله صلي الله عليه وسلم: (لا يقتل مؤمن بكافر) البخاري (٣/ ١١١) (٣٨٨٣)، والنسائي (٨/ ٢٤) (٤٧٤٤)، والترمذي (٤/ ٤٤) (١٤١٤) وقد التزم ابن الحاجب في أثناء كلام له في "مختصره": أن قول القائل: ضرب زيدا يوم الجمعة وعمرا، يتقيد بيوم الجمعة أيضا وهي تقتضي أن عطف الجملة الناقصة عنده علي الكاملة يقتضي مشاركتها في أصل الحكم وتفاصيله، وحكي ذلك عن ابن عصفور من النحويين (انظر: البحر المحيط (٨/ ١٠) وما بعدها)، وعليه فالحنفية فرقتان فرقة قيدت، وفرقة أطلقت.

القول الرابع: أنها حجة إذا كانت هناك مساواة بين القرينتين في اللفظ أو في العلة وهو مذهب الشافعية علي ما قال الزركشي، قال: والمذهب أنه لا يثبت الحكم للقرين إلا بأن يساويه في اللفظ أو يشاركه في العلة.

وقد بينا مفارقة الخطبة للعقد وهكذا إذا قرن بينهما في اللفظ ثم ثبت لأحدهما حكم بالإجماع، لم يثبت أيضا للآخر ذلك الحكم إلا بدليل يدل علي التسوية، كاستدلال المخالف بأنه لا يجب غسل النجاسة بالماء، بل يجوز بالخل ونحوه بقوله: «حتيه ثم اقرصيه بالماء» (البخاري (١/ ٩١)) (٢٢٥)، ومسلم (١/ ٢٤٠) (٢٩١) وكلاهما بلفظ المضارع «تحته ثم تقرصه»، وبلفظه في المجتبى (١/ ١٥٥) (٢٩٣) فقرن بين الحت والقرص والغسل بالماء، وأجمعنا على أن الحت والقرص لا يجبان، فكذلك الغسل بالماء.

للآخر؛ إذ المشاركة كافية عن النص على حكم الآخر.

مثاله: أن استعمال الماء ينجسه بقوله -عليه السلام-: «لا يبولن أحدكم في الماء الدائم ولا يغتسل فيه من الجنابة» (١) لكونه مقرونا بالنهي عن البول فيه، والبول فيه يفسده، فكذلك الاغتسال فيه (٢).

ونوقش بأن هذا غير مرضي عند المحققين، لاحتمال أن يكون النهي عن الاغتسال فيه لمعني غير المعني الذي منع من البول فيه لأجله، ولعل المعني في النهي عن الاغتسال ذهب إليه بعض الفقهاء أنه لا ترتفع جنابته، كما هو مذهب الحصري⁽⁷⁾ من أصحابنا.

الثاني: أن الجملة الناقصة إذا عطفت على الكاملة فإنه يقتضي التشريك في الحكم فكذلك دلالة الاقتران.

وأجيب: بأن الشركة إنها وجبت في الناقصة لافتقارها إلى ما تتم به، فإذا تمت بنفسها لا تجب المشاركة إلا فيها يفتقر إليه. (٥)

الثالث: قوله ﷺ: (لا يفرق بين مجتمع ولا يجمع بين متفرق

⁽۱) البخاري ك: الوضوء باب البول في الماء الدائم (۱/ ٩٤) رقم (٢٣٦)، ومسلم ك: الطهارة باب النهي عن البول في الماء الراكد (١/ ٢٣٥) رقم (٢٨٢)، والترمذي أبواب الطهارة باب ما جاء في كراهية البول في الماء الراكد (١/ ١٠٠) رقم (٦٨)، وأبو داود ك: الطهارة باب البول في الماء الراكد (١/ ٧) رقم (٢٧).

⁽٢) شرح الجلال المحلى على جمع الجوامع (٢/ ٥٥، ٥٦) (بتصرف).

⁽٣) والحصري هو إبراهيم بن علي بن تميم الأنصاري أبو إسحاق أديب من أهل القيروان له كتاب: زهر الآداب وثمر الألباب توفي ٤٥٣هـ. معجم المؤلفين (١/ ٦٣)، الأعلام (١/ ٥٠).

⁽٤) البحر المحيط (٨/ ١١٠).

⁽٥) البحر المحيط (٨/١١٠).

خشية الصدقة) (١).

وجه الدلالة: أن اللفظين المتعاطفين مجتمعان فلا يجوز التفرقة بينهما (٢) الرابع: روي أن ابن عباس استدل على وجوب العمرة بكونها قرينة الحج في كتاب الله تعالى وقرأ قوله تعالى: ﴿ وَأَتِّمُواْ ٱلْحَجَّ وَٱلْعُمْرَةَ لِلَّهِ ﴾ [البقرة: ١٩٦](٢).

أدلة القائلين بعدم حجية دلالة القران

قوله تعالى: ﴿ كُلُواْ مِن ثَمَرِهِ مَ إِذَآ أَثَمَرَ وَءَاتُواْ حَقَّهُ ﴿ [الأنعام: ١٤١]. وجه الدلالة: أن الآية عطفت واجباعلى مباح. (٤).

قال الفتوحي: والإيتاء واجب دون الأكل، والأكل يجوز في القليل والكثير، والإيتاء لا يجب إلا في خمسة أوسق^(ه)

واستدلوا بقوله تعالى: ﴿ مُحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِ ۚ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥَ أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلْكُفَّارِ ﴾ [الفتح: ٢٩] وجه الدلالة: أن هذه الجملة معطوفة علي ما قبلها، ولا تجب للثانية الشركة في الرسالة.

واستدلوا كذلك بأن الأصل في كل كلام تام أن ينفرد بحكمه ولا يشاركه فيه الأول، فمن ادعي خلاف هذا في بعض المواضع فلدليل من خارج لا من نفس النظم

واستدلوا كذلك بأن العلماء أجمعوا على أن اللفظين العامين إذا عطف

⁽١) أخرجه البخاري في ك: الزكاة باب لا يجمع بين متفرق (٧٢٨٤، ٧٢٨٥)، وأبو داود، والترمذي.

⁽٢) أصول الفقه لابن مفلح (٢/ ٨٥٨)، والتبصرة للشيرازي (ص٢٢٩).

⁽٣) أصول الفقه لابن مفلح (٨٥٨/٢).

⁽٤) حاشية العطار على جمع الجوامع (٢/٥٥،٥٥).

⁽٥) شرح الكوكب المنير (٣/ ٢٦٠).

أحدهما على الآخر، وخص أحدهما: لا يقتضي تخصيص الآخر^(۱) أ**مثلة على تأثير دلالة القران في الاستنباط:**

المثال الأول: قول الله تبارك وتعالى: ﴿ أَوْ جَاءَ أَحَدُ مِنكُم مِنَ ٱلْغَابِطِ أَوْ لَهُ الْمُسْتُمُ ٱلْنِسَآء ﴾ [النساء: ٤٣] ذهب الشافعية إلى أن اللمس حدث، وحجتهم في ذلك دلالة الاقتران.

المثال الثاني: قول الله -تبارك وتعالى-: ﴿ وَأَتِمُواْ آلْحُجُ وَٱلْعُمْرَةَ لِلَّهِ ﴾ [البقرة: ٩٦]، فقد اختلف في وجوب العمرة وعدمه.

قال البيهقي (٢): قال الشافعي ﷺ: الوجوب أشبه بظاهر القرآن، لأنه قرنها بالحج، وقال القاضي الطبري أبو الطيب (٣): قول ابن عباس: ﴿إنها لَقرينتها ﴾ إنها أراد بها: لَقرينة الحج في الأمر، وهو قوله: ﴿ وَأَتِمُواْ ٱلْحَجَّ وَٱلْعُمْرَةَ لِللَّهِ ﴾ والأمر يقتضي الوجوب، فكان احتجاجه بالأمر دون الاقتران، وهذا أشبه أن يكون اعتذارا من المانعين ودفعا لما قد يجتج به المثبتون ويلزمونهم به، فقد استدل

⁽١) شرح الكوكب المنير (٣/ ٢٦٠).

⁽۲) هو العلامة أحمد بن الحسين بن علي البيهقي الخسروجردي، أبو بكر، ولد سنة ٣٨٤هـ على الراجح، فقيه محدث، شافعي المذهب، ومن مؤلفاته: السنن الكبرى، والسنن الصغرى، وشعب الإيهان، والأسهاء والصفات، وغيرها، وتوفي سنة ٤٥٨هـ. راجع وفيات الأعيان (٢٤/١)، طبقات الشافعية لابن هداية (٥٥)،طبقات الشافعية للسبكي (٣/٣)، تذكرة الحفاظ (٣/٣)، النجوم الزاهرة (٥٧/٧)، الأعلام (١١٦/١).

⁽٣) هو العلامة طاهر بن عبد الله بن طاهر الطبري، أبو الطيب، ولد سنة ٣٤٨هـ على الراجح، فقيه أصولي، شافعي المذهب، ومن مؤلفاته: شرح مختصر المزني، وغيره، وتوفي سنة ٥٠٨هـ. راجع الوفيات (١/٣٣٢)، طبقات الشافعية للسبكي (٣/١٧٦)، طبقات الشافعية للشيرازي (١٠٦)، الأعلام (٣/٢٢٢).

القاضي أبو يعلي عليها بآية النساء والمائدة السابقة، واستدل ابن عباس لوجوب العمرة بأنها قرينة الحج في كتاب الله (١) والله أعلم.

المثال الثالث: احتج الإمام مالك في سقوط الزكاة عن الخيل بقوله تعالى: ﴿ وَٱلْخَيْلُ وَٱلْبِغَالَ وَٱلْحَمِيرَ لِنَرْكَبُوهَا وَزِينَةً ﴾ [النحل: ٩] فقرن في الذكر بين الخيل والبغال والحمير، والبغال والحمير لا زكاة فيها إجماعا، فكذلك الخيل. (٢)

المثال الرابع: حديث (غسل الجمعة واجب على كل محتلم، والسواك، وأن تمس الطيب)(٢)

قال بعض أهل العلم: فيه دلالة على أن الغسل غير واجب، لأنه قرنه بالسواك والطيب وهما غير واجبين بالاتفاق»(١)

المثال الخامس: احتج الشافعي علي أن الصلاة الوسطي الصبح واستدل بقوله تعالى: ﴿ حَافِظُواْ عَلَى ٱلصَّلَوَاتِ وَٱلصَّلَوٰةِ ٱلْوُسُطَىٰ وَقُومُواْ لِلَّهِ

⁽١) شرح الكوكب المنير (٣/ ٢٦٠).

⁽٢) انظر: العدة لأبي يعلى الفراء الحنبلي (٢٨/٤).، والبحر المحيط (٨/ ٢١٠،٢١١)، وشرح الخلال المحلي على جمع الجوامع وشرح الكوكب المنير (٣/ ٢٦٠-٢٦١)، وشرح الجلال المحلي على جمع الجوامع (٢/ ٥٥،٥٥) (بتصرف).

⁽٣) أخرجه البخاري في ك: الجمعة، باب: الطيب للجمعة (٢/ ٤٦٢ / ٨٨٠) ولفظه: حدثنا على بن عبد الله بن جعفر قال حدثنا حرمي بن عهارة قال حدثنا شعبة عن أبي بكر ابن المنكدر قال حدثني عمرو بن سليم الأنصاري قال أشهد على أبي سعبد قال أشهد على رسول الله في قال الغسل يوم الجمعة واجب على كل محتلم وأن يستن وأن يمس طيبا إن وجد قال عمرو أما الغسل فأشهد أنه واجب وأما الاستنان والطيب فالله أعلم أواجب هو أم لا؟ ولكن هكذا في الحديث. وأخرجه النسائي في ك: الجمعة باب: الأمر بالسواك يوم الجمعة رقم (١٣٧٥)

⁽٤) انظر البحر المحيط: (٨/ ١١٢).

قَنِتِينَ ﴾ [البقرة: ٢٣٨]، وذلك لاقتران الصلاة الوسطى بالقنوت. (١)

المثال السادس: قال الزركشي: لم يحرم الأصحاب خطبة النكاح على المحرم مع أنها مقارنة للنكاح لقوله صلى الله عليه وسلم: «لا ينكح المحرم ولا يخطب» (٢) قال صاحب «الوافي»: ولأصحابنا في الأصول وجه أن ما ثبت من الحكم لشيء ثبت لقرينه. (٣)

المثال السابع: إذا قال: إن دخلت الدار فأنت طالق وفلانة، أن الثانية تتقيد أيضا بالشرط، وكذا لو قدم الجزاء. (⁴⁾

المثال الثامن: لو قال: أنت طالق وهذه وأشار إلى أخري، فهل تطلق أو تفتقر إلى النية؟ وجهان. (°)

المثال التاسع: في البخاري: بسنده عن عبد الله بن عتبة بن مسعود أن أبا هريرة شه قال لما توفي رسول الله وكان أبو بكر شه وكفر من كفر من العرب فقال عمر شه كيف تقاتل الناس وقد قال رسول الله شه أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله فمن قالها فقد عصم مني ماله ونفسه إلا بحقه وحسابه على الله فقال والله لأقاتلن من فرق بين الصلاة والزكاة فإن الزكاة حق المال والله

⁽١) انظر البحر المحيط: (١/١١٣).

⁽۲) أخرجه مسلم في النكاح باب: تحريم نكاح المحرم وكراهة خطبته عن عثمان بن عفان بلفظ: «لا ينكح المحرم ولا ينكح ولا يخطب» رقم (۱٤٠٩)، والنسائي في مناسك الحج باب: النهي عن ذلك (۲۸٤۲، ۲۸٤٤) وباب: النهي عن نكاح المحرم (۳۲۷۵)، وأبو داود في المناسك باب: المحرم يتزوج (۱۸٤۱)، وأحمد عن عثمان (٤٦٤، ٤٩٨)، ومالك في الموطأ في الحج باب: نكاح المحرم (۷۸۰، ۷۸۲).

⁽٣) البحر المحيط (٨/ ١١٠ - ١١٣) (بتصرف واختصار).

⁽٤) البحر المحيط (٨/ ١١٠ - ١١٣) (بتصرف واختصار).

⁽٥) البحر المحيط (٨/ ١١٠ – ١١٣) (بتصر ف واختصار).

لو منعوني عناقا كانوا يؤدونها إلى رسول الله ﷺ لقاتلتهم على منعها قال عمر ﷺ فوالله ما هو إلا أن قد شرح الله صدر أبي بكر ﷺ فعرفت أنه الحق (١)

قال المازري^(۲) ظاهر السياق أن عمر كان موافقا على قتال من جحد الصلاة فألزمه الصِديق بمثله في الزكاة لورودهما في الكتاب والسنة موردا واحدا.^(۲) وبالحديث استدل القائلون بدلالة الاقتران، كذا قال الفتوحي.⁽¹⁾

⁽۱) أخرجه البخاري في الزكاة، باب: وجوب الزكاة (٣/ ٣٣٤/١)، واستتابة المرتدين. باب: قتل من أبي من قبول الفرائض (٢٩٢٤) والاعتصام بالكتاب والسنة، باب: الاقتداء بسنن رسول الله الإيمان باب: الأمر بقتال الناس حتى ... (٢٠٠)، والترمذي في الإيمان باب: ما جاء أمرت ... (٢٠٠)، والنسائي في مواضع متعددة منها: في الزكاة باب: مانع الزكاة (٢٤٤٣)، وأبو داود في الزكاة، باب (١٥٥٦)، وأحد (٢٤٤١).

⁽٢) هو العلامة محمد بن على بن عمر بن محمد التميمي المازري، أبو عبد الله، ولد سنة ٥٣ هـ على الراجح، فقيه محدث، مالكي المذهب، ومن مؤلفاته: المعلم بفوائد شرح مسلم، وإيضاح المحصول في الأضول، والتلقين، والكشف والإنباء في الرد على الإحياء للغزالي، وتوفي سنة ٥٣٦هـ. راجع وفيات الأعيان (١/ ١٥٥)، الوافي (١/ ٢٧٧).

⁽٣) فتح الباري (١٢/ ٢٧٧، ٢٧٨).

⁽٤) شرح الكوكب المنير (٣/ ٢٦١).

المسألة الرابعة أثر الإيجاز في استنباط الأحكام الشرعية

قسم البلاغبون أساليب التعبير ثلاثة أقسام: إيجاز ومساواة وإطناب، فكل ما يجول في الصدر من المعاني، ويخطر ببال المرء من هذه المعاني، وأراد التحدث إلى الناس به، فإن التعبير عنه لا يعدو طريقا من هذه الطرق، وسبب الحصر: أن المتكلم إذا أتى بالتعبير اللفظي على قدر المعنى دون زيادة ولا نقصان، فهذه هي «المساواة».

وإن استكثر من الألفاظ فزاد التعبير عن قدر المعنى لفائدة فذاك هو «الإطناب».

وإذا اختصر في لفظه مع الاستكثار من المعاني فهو «الإيجاز».

والإيجاز هو محط اهتهامنا في هذه المسألة.

تعريف الإيجاز:

والإيجاز في اللغة معناه التقصير يقال أوجز في كلامه إذا قصره وكلام وجيز أي قصير (١).

أما في اصطلاح البلاغيين: فهو وضع المعاني الكثيرة في ألفاظ أقل منها، وافية بالغرض المقصود، مع الإبانة والإفصاح (٢). ومثاله قول الله تعالى: ﴿خُدُ الْعَفُو وَأَمُر بِٱلْعُرْفِ وَأَعْرِضَ عَنِ ٱلْجَهَلِينَ ﴾ [الأعراف: ١٩٩] فهذه الآية القصيرة جمعت مكارم الأخلاق بأسرها.

⁽١) انظر: مادة (وجز) في لسان العرب (٥/ ٤٢٧)، والقاموس المحيط (١/ ٦٧٩).

⁽٢) انظر: التلخيص (٢٠٩)، جواهر البلاغة (١٧٦)، والبلاغة العربية (٢٦/٢)، وعلم المعاني (١٤٥).

أقسام الإيجاز عند البلاغيين:

ينقسم الإيجاز عند البلاغيين قسمين (١):

الأول: إيجاز قصر، ويسمى إيجاز البلاغة، وهو: تقليل الألفاظ وتكثير المعاني، ومثاله قول الله تعالى: ﴿ وَلَكُمْ فِي ٱلْقِصَاصِ حَيَوْةٌ ﴾ [البقرة: ٧٩] فإن معناه كثير ولفظه يسير.

والثاني: إيجاز الحذف ويكون بحذف شيء من العبارة لا يخل بالفهم، عند وجود ما يدل على المحذوف من قرينة لفظية أو معنوية، وهذا المحذوف قد يكون مفردا كحذف المسند والمسند إليه والمفعول والمضاف والموصوف وغيرها وقد يكون المحذوف جملة، كحذف سؤال مقدر أو حذف مسبب ذكر سببه أو عكسه، وقد يكون المحذوف جملا لا جملة واحدة وهذا يكثر في كلام الله -عز وجل-.

ومن أمثلة حذف المفرد قوله تعالى: ﴿ وَجَهِدُواْ فِي ٱللَّهِ حَقَّ جِهَادِهِ ﴾ [الحج: ٧٨] فقد حذف هنا اسها مضافا تقديره في الكلام «جاهدوا في سبيل الله» ومن حذف الشرط قوله تعالى: ﴿ فَٱتَّبِعُونِي يُحْبِبُكُمُ ٱللَّهُ ﴾ [آل عمران: ٣١] والتقدير: «إن تتبعوني يحببكم الله».

أما حذف الجملة فنحو قوله تعالى: ﴿ كَانَ ٱلنَّاسُ أُمَّةً وَ ٰحِدَةً فَبَعَثَ ٱللَّهُ ٱللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ إِللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ إِللَّهُ اللَّهُ إِللَّهُ اللَّهُ إِللْهُ الْبَعِثَ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللَّالَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّا اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّلَّا اللللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللَّه

أَمَا حَذَفَ الجَمَلِ فَنَحُو قُولُهُ تَعَالَى: ﴿ أَنَا أُنَتِئُكُم بِتَأْوِيلِهِ ۗ فَأَرْسِلُونِ ۚ يُوسُفُ أَيُّا ٱلصِّدِيقُ أَفْتِنَا ﴾ [يوسف: ٤٥، ٤٦] وتقدير هذه الجمل في السياق: فأرسلوني إلى يوسف، الأستعبره الرؤيا، فأرسلوه، فأتاه، وقال له:

⁽۱) انظر: التلخيص (۲۱۶)، جواهر البلاغة (۱۷۷)، والبلاغة العربية (۲/ ۲۹)، وعلم المعاني (۱٤۷).

يوسف أيها الصديق.

مبحث الإيجاز عند الأصوليين:

اهتم الأصوليون بالنوع الثاني من الإيجاز عند اللغويين وهو الإيجاز بالحذف، وبحثوه تحت اسم: دلالة الإضهار، أو دلالة الاقتضاء وسأختار التعبير بدلالة الاقتضاء.

تعريف دلالة الاقتضاء وعلاقتها بالأسلوب الخبري:

ودلالة الاقتضاء هي (١): ما كان المدلول فيه مضمرا، إما لضرورة صدق المتكلم، وإما لصحة وقوع الملفوظ به.

أو يقال في تعريفه: دلالة اللفظ على معنى لازم مقصود للمتكلم يتوقف عليه صدق الكلام أو صحته العقلية، أو صحته الشرعية.

والإضهار لصحة وقوع الملفوظ به ينقسم قسمين:

الأولَ: ما يتوقف عليه صحة الكلام «الملفوظ به» شرعا

والثاني: ما يتوقف عليه صحة الكلام عقلا

وتقع دلالة الاقتضاء في الأسلوب الخبري كما تقع في الأسلوب الإنشائي سواء بسواء، وسأحرص على أن تكون الأمثلة من الأساليب الخبرية موضوع البحث.

أمثلتها:

المثال الأول:

فأما ضرورة صدق المتكلم فكقوله ﷺ (إن الله وضع عن أمتي الخطأ والنسيان

⁽۱) إجابة السائل شرح بغية الأمل (١/ ٢٣٤)، الإحكام للآمدي (٣/ ٧١)، المدخل (١/ ٢٧٢)، إرشاد الفحول ١/ ٢٢٦).

وما استكرهوا عليه) (١٠ فإن ظاهر هذا الحديث يدل على أن الخطأ والنسيان لا يقعان في الأمة، وهذا لا يطابق الواقع حيث إنه يقع من الأمة الخطأ والنسيان.

والنبي ﷺ لا يخبر إلا صدقا، وعلى هذا فلا بد من إضهار كلمة أو كلمات محذوفة يسلط عليها النفي النبوي، ويتأدى بها المقصود.

وباستقراء الأدلة الأخرى تبين:

- أن الخطأ والنسيان يقعان من أفراد الأمة، وقد وقع النسيان من النبي ﷺ.
- وأن الناسي والمخطئ مطالبان بحقوق العباد، فلا تسقط بالنسيان ولا بالخطأ.
- وأن القضاء والفدية والكفارة قد تجب وقد لا تجب مع الخطأ والنسيان.

فتبين من هذا أن محل العفو هو المؤاخذة والعقاب الأخروي، على ما ترتب على الخطأ والنسيان من تغيير صورة العبادة، أو الحلف مخالفا للواقع، وهذا ما عناه أفاضل العلماء حين قدروا المحذوف بالمؤاخذة أو العقاب. (٢)

⁽۱) أخرجه ابن ماجه ك: الطلاق باب: طلاق المكره والناسي حديث رقم (٢٠٤٥) بلفظ: (إن الله وضع عن أي الخطأ والنسيان ... الحديث) (١/ ٢٥٩)، ورواه ابن حبان بلفظ: «إن الله تجاوز عن أمتي الخطأ والنسيان ... في كتاب أخباره هي عن مناقب الصحابة باب فضل الأمة (٢٠٢/١٦)، انظر صحيح ابن ماجه (١/ ٣٤٧) حديث رقم (١٦٦٢)، وقال شيعب الأرنؤوط في تعليقه على صحيح ابن حبان: صحيح على شرط البخاري، وفي إسناده الوليد بن مسلم وهو يدلس تدليس التسوية وإن كان قد صرح بالتحديث من الأوزاعي إلا أنه يشترط للسلامة من تدليس التسوية أن يصرح بالتحديث في جميع طبقات الإسناد إلى الصحابي وهذا ما لم يتوفر هنا، وقد صححه البوصيري والألباني وغيرهما.

⁽٢) أصول السرخبي (١/ ١٩٤)، إجابة السائل شرح بغية الأمل (١/ ٢٣٤)، الإبهاج (١/ ٣٦٦)، الإحكام للآمدي (٢/ ٢٠٠٪)، (٢/ ٢٦٨)، اللمع في أصول الفقه (١/ ٥٢١)، المحصول للرازي (١/ ٣١٩)، المدخل (١/ ٢٦٥)، المعتمد (١/ ٣١٠)، المستصفى (١/ ١٨٧).

المثال الثاني:

قوله تعالى: ﴿ وَمَن كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ فَعِدَةٌ مِنَ أَيَّامٍ أُخَرَ ﴾ [البقرة: ١٨٤].

وهو مثال لما يتوقف عليه صحة الكلام شرعا.

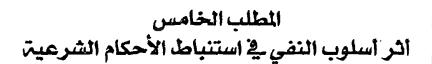
فظاهر هذه الآية: أن المسافر يصوم عدة من أيام أخر، ولو لم يفطر في سفره، وكذلك المريض في مرضه، وهذا خلاف ما دلت عليه نصوص الشرع وإجماع العلماء، فوجب لتصحيح هذا المتبادر أن نقدر جملة مضمرة محذوفة يستقيم بتقديرها الكلام شرعا وهي «أو على سفر فأفطر فعدة من أيام أخر». (١) المثال الثالث:

قوله تعالى: ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَ عُكُمْ ﴾ [النساء: ٢٣]، وهو مثال لما يتوقف عليه صحة الكلام عقلا، فإن العقل يمنع من إضافة التحريم إلى ذات الأمهات، فوجب إضهار فعل يتعلق به الحكم – وهو هنا التحريم –، لذا قال العلماء: وجب –هنا- إضهار لفظ دال على المحرم وهو «الوطء» أو «النكاح» نظراً إلى أن العقل يقتضي ذلك، ويكون التقدير: حرم عليكم وطء أمهاتكم، أو حرم عليكم نكاح أمهاتكم، والله أعلم.

⁽١) الإبهاج (١/ ٨٠)، التبصرة (١/ ٦٨)، المدخل (١/ ٢٧٢)، المنخول (١/ ٢٦).

⁽۲) انظر: التبصرة (۱/ ۲۰۱)، المستصفى (۱/ ۱۷۸)، أصول السرخسي (۱/ ۹۰/۱)، الإحكام للآمدي (۱/ ۲۶۲)، روضة الناظر (۱/ ۲۲۲)، المحصول للرازي (۳/ ۱۶۲)، وشرح مختصر الروضة للطوفي (۲/ ۲۰۱)، الإبهاج (۱/ ۱۰۲)، أصول الشاشي (۱/ ۱۷۰)، الفصول في الأصول (۱/ ۱۲۰)، إرشاد الفحول (۱/ ۲۶۲)، المدخل (۱/ ۲۲۶)، المهذب (۲/ ۲۲۷).





وفيه خمس مسائل:

المسألة الأولى : حقيقة النفي وأساليبه

المسألة الثانية : دلالة النفي على النهي

المسألة الثالثة : دلالة نفي الفعل على العموم

المسألة الرابعة : دلالة النكرة في سياق النفي

المسألة الخامسة : سلب العموم وعموم السلب

رَفْعُ معبى (لِرَّحِمْ) (النَّجَنِّ يَ (سِلِنَهُ) (النِّرُ الْفِرُوفَ بِسِ رَضِ عِس لانرَجِمِ لي لانجَشَيَّ لأَسِلَسَ لاننِرَ لاِنوه وكريس

المسألة الأولى حقيقة النفي وأساليبه

تعريف النفي في اللغة:

النفي متبادر المعنى؛ لكثرة استعماله، ومعناه العقم: الدفع والطرد، تقول: نفيت الحصى عن وجه الأرض، إذا دفعته، فانتفى، أي: اندفع، وتقول: نفاه إذا طرده فانتفى، ثم قبل لكل شيء تدفعه ولا تثبته: نفيته فانتفى، ومنه نفى النسب، وقولهم: هذا ينافي ذلك، وهما يتنافيان ومتنافيان، والنُّفاية المعنى النون -: ما نفي من الشيء لرداءته وقريب من هذا المعنى قولهم: نفاه، بمعنى نحَّاه، وانتفى الشجر من الوادي: ذهب، وهذه نفاية المتاع ونفيته، وما جريت عليه نُفية المنون - أي: سقطة وفضيحة (۱).

فتلخص من ذلك أنها تفيد معنى الدفع والطرد والإخراج والطرح جانباً.

وقد وردت مادة النفي في القرآن الكريم مرة واحدة في قوله تعالى: ﴿ أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُم مِّنْ خِلَكِ أَوْ يُنفَوْأُ مِنَ ٱلْأَرْضِ ﴾ [المائدة: ٣٣].

وقد فسرها بعض العلماء بالحبس، وفسرها بعضهم بالطرد والتغريب بعيداً عن موطن المحارب، وزاد بعضهم أنه يضيق عليه في المنفى فلا يمكن من التصرف في الأرض والتقلب منها حتى لا تعاوده الرغبة في الحرابة (٢).

يقول محمد صديق خان^(٣): والظاهر من الآية أنه يطرد من الأرض التي

⁽۱) انظر مادة (نفي) في المصباح المنير (ص٦١٩)، ومختار الصحاح (ص٨٠٦)، وانظر أيضا: الجمل في النحو (٣١٣)، وكتاب اللامات (١٩٢١)، وكتاب الأفعال (١/٣٥١)،

⁽۲) انظر: تفسير الطبري (۲/ ۲۵۰)، تفسير البيضاوي (۲/ ۳۲۰)، تفسير القرطبي (۲/ ۲۵۰)، تفسير ابن كثير (۲/ ٤٨).

⁽٣) هو العلامة محمد صديق خان بن حسن بن على بن لطف الله الحسيني البخاري

وقع فيها الفساد من غير سجن و لا غيره، والنفي قد يقع بمعنى الإهلال وليس المراد هنا.

النفي في الاصطلاح: استعمل النحويون لفظي الجحد والنفي بمعنى واحد فيقولون -مثلاً-: تأتي (إن) للجحود، ومثالها قوله تعالى: ﴿ إِنِ ٱلْكَنْفِرُونَ إِلَّا فِي غُرُورٍ ﴾ [الملك: ٢٠] بمعنى: ما الكافرون إلا في غرور.

وعرفوا الجحد بأنه: «ما انجزم بـ (لم) لنفي الماضي» أو «هو: الإخبار عن ترك الفعل في الماضي»، وبالتأمل يتبين أن هذا تعريف لصورة من صوره (١)

ومن المشهور التعبير عن النفي بالسلب، وأكثر من يستعمل ذلك المناطقة.

ويمكن تعريف النفي بأنه: «عدم الثبوت حقيقة أو ادعاء»

ولا محيص من التعريف هنا بالضد، لأن هذه حقيقة النفي.

أدوات النفي:

ويقصد بأدوات النفي تلك الأدوات التي تنفي حدوث الفعل أو الاسم نفيا صريحا.

١ - « لا » النافية وتنقسم إلى قسمين:

الأول: «لا» النافية للحدث كقوله تعالى: ﴿ لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ ٱلْأَبْصَارَ ﴾ [الأنعام: ١٠٣].

القنوجي، أبو الطيب، ولد سنة ١٢٤٨هـ على الراجح، فقيه مجدد، ومن مؤلفاته: فتح البيان في مقاصد القرآن، وعون الباري، وحسن الأسوة في ما ثبت عن الله ورسوله في النسوة، وغيرها، وتوفي سنة ١٣٠٧هـ. راجع إيضاح المكنون (١٠/١)، وهدية العارفين (١/ ٢٥٦).

⁽۱) انظر: الجمل في النحو (۱/۳۱۳)، وكتاب اللامات (۱/۲۹)، وكتاب الأفعال (۱/۲۹). (۱/۳/۱).

والثاني: «لا» النافية لغير الحدث وهي قسمان:

أ- «لا» نافية للوحدة نحو: «لا زعيم في التاريخ خائنا» يرفع «زعيم» أفادت أنه ليس زعيم واحد خائنا وإنها أكثر من ذلك.

ب- «لا» النافية للجنس نحو: (لا رجل في الدار) ﴿ فَلَا رَفَتَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا خِدَالَ فِي ٱلْحَجّ ﴾ [البقرة: ١٩٧].

٢- «ليس» نحو قوله تعالى: ﴿ وَلَيْسَ ٱلذَّكُرُ كَٱلْأُنثَىٰ ﴾ [آل عمران: ٣٦].

٣- «ما» نحو قوله تعالى: ﴿ مَّا ٱلْمَسِيحُ ٱبْنِ مَرْيَمَ إِلَّا رَسُولُ ... ﴾
 [المائدة: ٧٥] وقوله: ﴿ وَمَا يُضِلُّ بِهِ ۚ إِلَّا ٱلْفَاسِقِينَ ﴾ [البقرة: ٢٦].

٤- «إن» حرف نفي يدخل على الجملة الفعلية والاسمية نحو قوله تعالى:
 ﴿ وَلَيَحْلِفُن إِنْ أَرَدْنَا إِلّا ٱلْحُسْنَىٰ ﴾ [التوبة: ١٠٧] وقوله تعالى: ﴿ إِنْ أَجْرِئَ إِلّا عَلَى ٱلَّذِي فَطَرَنَىٰ ﴾ [هود: ٥١].

ُهُ— «لات» وهي للمبالغة في النفي نحو قوله تعالى: ﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصِ﴾ [ص:٣].

آ- «لم» و «لما» فهما على صلة قوية وبمعنى واحد كقوله تعالى: ﴿ وَلَمْ اللهِ وَلَا اللهِ وَلَا اللهِ وَلَمْ اللهِ وَلَمْ اللهِ وَلَا اللهِ وَلَا اللهِ وَلَا اللهِ وَلَا اللهِ وَلَاللهِ وَلَا اللهِ وَلَّهُ وَلِهُ وَلَا مُلهُ وَلَا مُؤْلِمُ وَلَا مُل وَلَا اللهِ وَلَّهُ وَلَا مُن وَلَّاللهِ وَلَا اللهِ وَلَا اللهُ وَلَا اللهِ وَلَا اللهِ وَلَا اللهِ وَلَا اللهِ وَلَا اللهِ وَلِي اللهِ وَلَا اللهِ وَلِمُ وَلِمُ وَلِي اللهِ وَلِمُ وَلِمُ وَلِمُ وَلَّا اللّهِ وَلَا اللهِ وَلَا اللهِ وَلَا اللهِ وَلَا اللهِ وَلَا اللهِ وَلَا اللّهِ وَلَا اللّهِ وَلَا اللهِ وَلَا اللّهِ وَلَا اللّهِ وَلَا اللّهِ وَلَا اللّهِ وَلَا اللّهِ وَلَا اللّهِ وَلَا اللّهُ وَلَا اللّهُ وَلَا اللّهُ وَلَا اللّهِ وَلّهِ وَلَا اللّهِ وَلِلْمُلْمِ اللّهِ وَلَا اللّهِ وَلَا اللّهِ وَلَا اللّهِ وَلَا اللّهِ وَلَا اللّهِل

٧ - «لن» وهي للاستقبال نحو قوله تعالى: ﴿ لَن تَنفَعَكُمْ أَرْحَامُكُمْ وَلَا الله وَلَا الله وَلَا الله وَلَا الله وَلَا يَوْمَ ٱلْقِيَامَةِ يَفْصِلُ بَيْنَكُمْ ﴾ [الممتحنة: ٣].

أما أدوات النفي الضمني فمنها ما يلي:

١-- «بل» التي للإبطال ﴿ وَقَالُوا ٱتَّخَذَ ٱلرَّحْمَانُ وَلَدًا ۚ سُبْحَانَهُ ۚ بَلْ عِبَادُ مُكْرَمُونَ ﴾ [الأنبياء: ٢٦].

آب «أم» نحو قوله تعالى: ﴿أَم حَسِبْتُمْ أَن تَدْخُلُواْ ٱلْجَنَّةَ وَلَمَّا يَأْتِكُم
 مَّثَلُ ٱلَّذِينَ خَلَوْاْ مِن قَبْلِكُم ﴾ [البقرة: ٢١٤].

٣- «أو» نحو قوله تعالى: ﴿ وَلَا تُطِعْ مِنْهُمْ ءَاثِمًا أَوْ كَفُورًا ﴾ [الإنسان: ٢٤]
 أي «لا تطع آثها ولا تطع كفورا».

٤ - الكن انحو قوله تعالى: ﴿ وَلَوْ كَانُواْ يُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلنَّنِي وَمَا أُنزِلَ إِلَىهِ مَا ٱخَّنْدُوهُمْ أَوْلِيَآ ءَ وَلَكِئَ كَثِيرًا مِنْهُمْ فَسِقُونَ ﴾ [المائدة: ٨١].

٥- «كلا» نحو قوله تعالى: ﴿أَفَرَءَيْتَ ٱلَّذِى كَفَرَ بِغَايَئِتِنَا وَقَالَ لَا مُعَالَى عَهْدًا ﴿ اللَّهُ مَا لاً وَوَلَدًا ﴿ اللَّهُ مَا لَا عَهْدًا ﴿ اللَّهُ مَا لَا مُكَالًا مَا لَا مُعَالِكُ مَا يَقُولُ وَنَمُدُ لَهُ مِنَ ٱلْعَذَابِ مَدًّا ﴾ [مريم: ٧٧-٧٩].

وهذه الأدوات هي أظهر أدوات النفي صراحة وضمنا وإن كان قد توسع بعض علماء العربية بإدخال كثير من الأدوات كأدوات الاستبعاد والاستثناء وغيرها^(۱).

⁽۱) أساليب النفي في القرآن (ص ۱۰) وما بعدها، اللباب في علل البناء والإعراب (۱ معني اللبيب عن (۲۱ ۲۱)، شرح ابن عقيل (۲ / ۲۲۵)، شرح قطر الندى (۲ ۰ ۱)، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب (۱/ ۲۲)، سر صناعة الإعراب (۱/ ۲۲۷)، شرح شذور الذهب (۱/ ۳۸۵)، الإنصاف في مسائل الخلاف (۲ / ۵۵۸)، أسرار العربية (۱/ ۲۲۷)، المفصل في صنعة الإعراب (۱/ ۲۸۷).

المسألة الثانية دلالة النفي على النهي

تعرضت في المسألة السابقة لبيان معنى النفي وأدواته، وفي هذه المسألة أذكر أثراً من آثار النفي في الاستنباط من النصوص، وذلك لإفادته للنهي.

والنهي ضد الأمر، تقول: نهاه عن كذا ينهاه نهياً فانتهى عنه وتناهى، وتناهى، وتناهى، وتناهى، وتناهى، وتناهى، وتناهى عن القبيح، وتناهى المنكر: نهى بعضهم بعضاً، والنهى: العقول؛ لأنها تنهي عن القبيح، وتناهى الماء: إذا وقف في الغدير وسكن، والإنهاء: الإبلاغ، والنهاية: الغاية، وهذا رجل ناهيك من رجل، وهذه امرأة ناهيتك من امرأة.

والنِّهى -بكسر النون أو فتحها- الموضع الذي له حاجز، ينهى الماء أن يفض منه، وثُهية الوتد -بضم النون- أي التي في رأسه تنهى الجمل أن يمضي بالحبل. (١)

وقد عرف الأصوليون النهى بأنه: «طلب الكف عن الفعل»، واشترط بعضهم أن يكون صادراً من الأعلى لمن هو دونه، وبعضهم قال: يشترط أن يصدر على سبيل الاستعلاء، فيتناول العلو الحقيقي والادعائي^(٢).

وقد قسم الشاطبي وغيره النهي إلى صريح وضمني، فالصريح ما صدر بكلمة (لا) الناهية، والضمني ما دل على اقتضاء الترك لزوماً واستتباعاً (٢)، ومن النهي الضمني مجيء الأسلوب منفياً، مع إرادة النهي ضمناً، وهو المقصود بيانه في هذه المنالة.

وثم صلة بين النفي والنهي، لأن النفي إخبار بالسلب –أي عدم وقوع

⁽١) مختار الصحاح (مادة: نهى) (ص١٦٨-١٨).

⁽٢) انظر: المستصفى (٢/ ٣٢)، الإبهاج (٢/ ٧٧)، إرشاد الفحول (١/ ١٩٢).

⁽٣) الموافقات (١/ ٩٩)، (٣/ ١٥٥).

الفعل-، والنهي طلب بالسلب -أي طلب الكف وعدم الإقدام على الفعل-.

وفي القرآن الكريم آيات ونصوص يفهم منها النفي أو النهي على حد سواء. من ذلك قوله تعالى: ﴿ وَلَن يَجُّعُلَ آللّهُ لِلْكَيفِرِينَ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ سَبِيلاً ﴾ النساء: ١٤١] فليس هذا خبرا محضا إذ لا يطرد مخبره (١) ويستمر، فإن الكافر قد يكون له سبيل على المؤمن وذلك بالإذلال، والامتهان، والأسر والتسلط، فلامناص من أن نحمل النص على ما يصدقه الواقع ويستقيم مع النص والاستدلال به، وذلك بأن نحمل النفي في هذه الآية بأنه تقرير الحكم الشرعي بنهي المؤمنين عن أن يجعلوا أنفسهم تحت سلطة الكافرين بأي طريق كان، فعلى هذا يجب أن تحمل الآية الكريمة (١).

ومن هذا القبيل قوله تعالى: ﴿ فَمَن فَرَضَ فِيهِرِ . ۗ ٱلْحُجُّ فَلَا رَفَتَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا حِدَالَ فِي ٱلْحَجِّ ﴾ [البقرة: ١٩٧] فلا معنى لنفي هذه الأمور الثلاثة لا في النهي عنها، والنفي هنا أليق وأبلغ فهذا الذي تأهب للحج لا بد وأن يكون في إعداد نفي يفهم معه دلالة النفي على النهي ضمنا، إذ أن النهي الصريح أليق استعهالا للصغير أو المتهادي في ارتكاب المنهي عنه، ومن ذلك قول العربي «كل شيء ولا شتيمة حر» (٢) أي: ائت كل شيء ولا ترتكب شتيمة حر، فحذف لكثرة استعها لهم إياه، ولأنه يستدل بقوله كل شيء أنه ينهاه. (٤)

⁽١) أي المقصود به.

⁽٢) انظر: الموافقات (١/ ٩٩)، (٣/ ١٥٥)، وانظر أيضا: تفسير القرطبي (٥/ ٩١٩)، تفسير ابن كثير (١/ ٦٨٩)، تفسير الطبري (٥/ ٣٣١)، أحكام القرآن (٣/ ٢٧٩).

⁽٣) ورد هذا المثل في مادة (شتم) من لسان العرب (١٢/ ٣١٨).

 ⁽٤) القرطبي (٢/ ٢٠١٧)، ابن كثير (١/ ٢٣٨)، الطبري (٢/ ٢٥٧)، أحكام القرآن (١/ ٢٣٨).
 (١/ ٣٨٣)، معانى القرآن (١/ ١٣١).

ومن إفادة أساليب النفي النهي ضمنا (١) قوله تعالى: ﴿ ٱلزَّانِي لَا يَنكِحُ إِلَّا زَانِيَةً أُوْ مُشْرِكَةً وَٱلزَّانِيَةُ لَا يَنكِحُهَآ إِلَّا زَانِ أَوْ مُشْرِكٌ ﴾ [النور: ٢].

وقوله تعالى: ﴿ ٱلْخَبِيثَتُ لِلْخَبِيثِينَ وَٱلْخَبِيثُونَ لِلْخَبِيثَنتِ ﴾ [النور: ٢٦] فهذا ظاهر الحكم لما فيه من معنى النهي وجر بأنه يجري الصريح منه. (٢)

ومن أمثلة ذلك أيضا^(٣) قوله تعالى: ﴿ لَا يَسْتَوِى ٱلْقَاعِدُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ عَيْرُ أُولِى ٱلطَّرَرِ وَٱلْجَهِدُونَ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ ﴾ [النساء: ٩٥] فها فائدة نفي التساوي وهو معلوم بالبداهة إنه لا يستوي القاعد بدون عذر والمجاهد، ويجيب الزمخشري: (معناه الإذكار بها بينهها من التفاوت العظيم البعيد ليأنف القاعد ويرتفع بنفسه عن انحطاط منزلته ففيها -إذاً-النهي عن القعود (1).

ومن ذلك (٥) قوله تعالى: ﴿ الْمَرْنَ ذَالِكَ ٱلْكِتَنْ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِلْمُتَّقِينَ ﴾ [البقرة: ١-٢] فهو خبر أريد به النهي أي لا ترتابوا فيه ومن فوائد هذا الأسلوب تحقق المرء بنفسه بالتأمل ودقة النظر.

ومن أمثلة ذلك (1) قوله تعالى: ﴿ قَالَ لَهُ مَا حِبُهُ وَهُوَ يُحَاوِرُهُ آ أَكَفَرْتَ بِاللَّهِ مِن نَّطُفَةٍ ثُمَّ سَوَّنكَ رَجُلاً ﴿ لَي لَيكِنَا هُوَ اللَّهُ رَبَى بِاللَّهِ مِن تُرَابٍ ثُمَّ مِن نُطْفَةٍ ثُمَّ سَوَّنكَ رَجُلاً ﴿ وَلا آ أُشْرِكُ بِرَبَى ﴾ وَلا أُشْرِكُ بِرَبَى ﴾ وَلا أَشْرِكُ بِرَبَى ﴾ ولكنه جاء يعد أن عدد مظاهر قدرة الله لصاحبه، كأنه يقول له: لا تشرك بالله

⁽١) انظر: أساليب النفى في القرآن الكريم (ص٦٥-٦٦).

⁽٢) القرطبي (١١/١١)، الطبري (١٨/ ١٧)، ابن كثير (٣/ ٢٦٣)، أحكام القرآن للشافعي (٢/ ٢٦٣)، أحكام القرآن للشافعي (١/ ١٧٨)، أحكام القرآن للجصاص (٥/ ١٠٦)، معاني القرآن (٤/ ٤٩٧).

⁽٣) انظر: أساليب النفي في القرآن الكريم (ص٦٥-٦٦).

⁽٤) الكشاف (١/ ٢٢٤). وانظر: أساليب النفي في القرآن الكريم (ص٦٥-٦٦).

⁽٥) انظر: أساليب النفي في القرآن الكريم (ص٦٥-٦٦).

⁽٦) انظر: أساليب النفي في القرآن الكريم (ص٦٥-٦٦).

أحدا، غير أنه أراد أن يفهم صاحبه النهي عن الإشراك ضمنا، لكيلا يعاند، وقد عرفنا فيه الجدل وحب المحاورة، ويتبين هذا من قوله تعالى في آخر السياق: ﴿ وَأُحِيطَ بِثَمَرِهِ - فَأَصَّبَحَ يُقَلِّبُ كَفَّيْهِ عَلَىٰ مَآ أَنفَقَ فِيهَا وَهِيَ خَاوِيَةُ عَلَىٰ عُرُوشِهَا وَيَقُولُ يَعَلَيْتَنِي لَمْ أُشْرِكَ بِرَيِّيَ أَحَدًا ﴾ [الكهف: ٤٢].

ومن النفي بمعنى النهي (١) قوله تعالى: ﴿ أُحِلَّتُ لَكُم بَهِيمَةُ ٱلْأَنْعَامِ إِلَّا مَا يُتَلَىٰ عَلَيْكُمْ غَيْرَ مُحُلِِّي ٱلصَّيْدِ وَأَنتُمْ حُرُمٌ ﴾ [المائدة: ١] فالمعنى: لا تحلوا الصيد وأنتم حرم.

وكل فعل منفي جاء في معرض الذم فهو نهي (٢)، مثل قوله تعالى: ﴿ لَا يَرْقُبُونَ فِي مُؤْمِنِ إِلَّا وَلَا ذِمَّةٌ وَأُوْلَتِكِكَ هُمُ ٱلْمُعْتَدُونَ ﴾ [التوبة: ١٠] وكل ما صرح فيه بنفي الحل فهو نهي عن الفعل (٣)، مثل قوله تعالى: ﴿ وَلَا تَحِلُ لَهُنَّ أَن يَكْتُمْنَ مَا خَلَقَ ٱللَّهُ فِي أَرْحَامِهِنَ ﴾ [البقرة: ٢٢٨].

⁽١) انظر: أساليب النفي في القرآن الكريم (ص٦٥-٦٦).

⁽٢) انظر: أساليب النفي في القرآن الكريم (ص ٦٥-٦٦).

⁽٣) انظر: أساليب النفي في القرآن الكريم (ص٦٥-٦٦).

المسألة الثالثة دلالة نفي الفعل على العموم

يقسم اللغويون الفعل إلى ماض ومضارع وأمر، كما يقسمونه إلى لازم ومتعد، ولا يتصور دخول النفي على فعل الأمر، وإنها يمكن دخوله على اللازم والمتعدي من الفعلين الماضي والمضارع.

ومن أمثلة ذلك:

الفعل المنفي	المثال
ماض متعد	ما اتخذ الله من ولد
ماض لازم	وماكان معه من إله
مضارع متعد	لن ينال الله لحومها ولا دماؤها
مضارع لازم	لم يكن له شريك في الملك

تحرير محل النزاع:

لا شك أن السياق لا بد من اعتباره في الاستدلال على المحذوف، وعلى هذا يقدر المحذوف على ما ظهر من السياق، فإن تعين تقديره عاماً عمل بعمومه، وإن تعين تقديره خاصاً حمل على خصوصه، لكن هذا من باب القرائن التي تحدد المراد، فينظر فيها كما ينظر في الأدلة الأخرى التي تخصص العموم أو تقيد المطلق، وهذا لا يتأتى فيه نزاع.

لكن محل النزاع حالة انعدام دليل آخر وانعدام القرينة المبينة للمعنى المحذوف، وصلاحية تقديره عاماً أو خاصاً على حد سواء.

وبالنظر في تمثيل الأصوليين لمسألة نفي الفعل ودلالته على العموم، يمكننا أن نقول: إن عناية الأصوليين منصبة على الفعل المتعدي الذي لم يذكر مفعوله، مثل قولهم: حلف لا آكل و لا أتزوج ... الخ». (١)

⁽١) انظر: المستصفى (٢/ ٦٢)، والإحكام (٢/ ٢٣١)، والمحصول (١/ ٣٩١)، وفواتح

المذاهب في محل النزاع:

المذهب الأول: يكون عاماً، وهذا مذهب جمهور الشافعية وبعض الحنفية كأبي يوسف(١)

المذهبُ الثاني: لا يكون عاماً، وهذا القول هو المنقول عن أبي حنيفة (٢٠). تصوير المسألة بما يبين ثمرة الخلاف:

إذا قال شخص: والله لا آكل

أو: إن أكلت فعبدي حر.

وبعدها بفترة قال: نويت مأكولاً معيناً، كالسمك، أو اللحم، فهل يقبل قوله؟ إن قلنا بالعموم فالنية تخصصه، وبالتالي يقبل قوله، ويدين بينه وبين الله تعالى.

وإن قلنا بعدم العموم لم تقبل دعواه التخصيص بالنية، لأن كلامه ليس عاماً حتى يخصص، يل المقصود نفي الحقيقة، فيحنث بأي أكل، ويعتق العبد بأي أكل.

سبب الخلاف:

يمكن إرجاع سبب الخلاف في هذه المسألة إلى أن الفعل المتعدي يحتاج إلى مفعول به والمتكلم لم يذكر مفعولاً به، فهل يلزم بالضرورة أن يقدر مفعول به محذوف، ويكون نكرة منفية فيفيد العموم، أم لا يلزم ذلك، ونحمل كلامه على نفى حقيقة الفعل مع قطع النظر عن المفعول به غير الملفوظ به.

⁽۱) المستصفى (۲/۲۲)، والإحكام (۲/۲۳۱)، والمحصول (۱/۳۹۱)، وشرح تنقيح الفصول (۱۸)، والإبهاج (۱/۲۱۲)، ونهاية السول (۲/۳۷)، وشرح الكوكب المنير (۲/۲۰۲).

⁽٢) انظر: فواتح الرحموت (١/ ١٨٦)، وانظر كذلك: المحصول (١/ ٣٩١).

أدلة المذهب الأول:

استدل الجمهور بأدلة ثلاثة:

الدليل الأول: الفعل من قبيل النكرة والنكرة إذا وقعت في سياق النفي أو الشرط من صيغ العموم فالفعل في سياق النفي أو الشرط عام لفظاً ومتى ثبت عمومه كان قابلاً للتخصيص.

الدليل الثاني: الفعل المنفي في قولنا لا آكل قصد منه نفي الماهية والماهية لا تنتفي إلا بانتفاء جميع أفرادها إذ لو بقى فرد منها لتحققت الماهية فيه ومتى انتفت الماهية بانتفاء جميع أفرادها كان اللفظ الدال على ذلك عاماً لأنه لا معنى للعموم إلا هذا.

الدليل الثالث: قول القائل لا آكل كقوله لا آكل أكلاً بجامع حصول المصدر في كل غاية الأمر أن المصدر في الأول مقدر لاشتقاق الفعل منه فمعناه لا أوجد أكلاً أما المصدر في الثاني فإنه مذكور وذلك لا يعتبر فارقاً مؤثراً في الحكم: والثاني عام اتفاقاً ويقبل التخصيص فيكون الأول عاماً كذلك ويقبل التخصيص.

نوقش الدليل الثالث: بوجود الفارق بين الأصل والفرع لأن قولنا لا آكل أكلاً المصدر فيه دال على الوحدة الشائعة في أي مأكول فكان نكرة والنكرة في سياق النفي تعم – أما قولنا لا آكل فالمصدر المقدر قصد به الماهية دون الفرد الشائع فكان مطلقاً لا نكرة والمطلق ليس عاماً فلا يقبل التخصيص.

أجيب عن ذلك: بأن (أكلاً) المذكور مصدر مؤكد، والمصدر المؤكد يطلق على الواحد وغيره، من المثنى والجمع، فلم يقصد به الوحدة، فيكون مطلقاً كالمصدر المقدر، وكل منها قصد به الماهية، فحيث اعتبرتم (لا آكل أكلاً) عاماً، وجب أن تعتبروا (لا آكل) عاماً كذلك، والفرق بينها بدون دليل تحكم لا يجوز.

دليل المذهب الثاني:

بأنه لو عم الفعل المتعدي في مفعوله، لعم كذلك في الزمان والمكان، لأن كلا من هذه الأمور يعتبر لازماً من لوازم الفعل، فالفعل المتعدي لا يتحقق إلا بمفعول، وهو كذلك لا يتحقق إلا في زمان ومكان، لكن الفعل المتعدي لا يعم بالنسبة للزمان ولا المكان اتفاقاً، فوجب ألا يعم في المفعول.

والدليل على أنه لا يعم في الزمان والمكان: أنه لا يقبل التخصيص فيهما، فمن قال لا آكل، وأراد شهر كذا، أو في مكان كذا -كالطريق العام مثلاً- لا يقبل منه ذلك. (١)

الترجيح:

بعد استعراض المذاهب وأدلتها فإني أميل إلى اختيار القول بالعموم، لأن ذكر الفعل المتعدي لا يكون مفيداً إلا مع تقدير المفعول به، وكلام العقلاء يحمل على الصحة والفائدة، وحذف ما يعلم جائز، ولذا فالمحذوف جزء من المعنى، وإن لم ينطق به المتكلم، وحيث لم يحدد المتكلم مرادا خاصا فالغالب قصده إلى العموم.

أما ما استدل به أصحاب القول الثاني فيمكن الإجابة عنه بنفي الفارق بين المفعول به للفعل المتعدي وبين الزمان والمكان ونحوهما، لأن المفعول به مدلول عليه بالدلالة اللفظية إذا كان الفعل متعديا، وأما الزمان والمكان ونحوهما فالدلالة عليها التزامية عقلية.

وأضرب لذلك الأمثلة التالية:

المثال الأول: قول الله تعالى: ﴿ وَعَسَىٰ أَن تُحِبُّواْ شَيُّنَا وَهُوَ شَرُّ لَّكُمْ ۗ وَٱللَّهُ

⁽۱) انظر: المحصول (۱/ ۳۹۱)، وفواتح الرحموت (۱/ ۱۸٦)، والبحر المحيط (١٦٦/٤- ١٦٦)، أصول الفقه للشيخ زهير (٢/ ٢١٥-٢١٨).

يَعْلَمُ وَأَنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴾ [البقرة: ٢١٦]، سلط النفي على الفعل (تعلمون)، وظاهر السياق: والله يعلم المستقبل كله، وعواقب الأمور كلها، وأنتم لا تعلمون شيئاً من ذلك، فالنفي هنا دال على عموم المنفي، وهو جار على الراجح، وأما القائلون بالخصوص فيلزمهم تقدير لفظ خاص، أو القول بقيام قرينة اقتضت العموم فيكون خارجاً من محل النزاع.

المثال الثاني: قوله تعالى: ﴿ أَلاّ إِنَّهُمْ هُمُ ٱلسُّفَهَآءُ وَلَكِن لاَ يَعْلَمُونَ ﴾ [البقرة: ١٣]، سلط النفي على الفعل (يعلمون)، فعلى القول بالعموم يكون المعنى: ولكن لا يعلمون شيئاً، وعلى القول بالخصوص يكون المعنى: ولكن لا يعلمون هذا الأمر وهو كونهم سفهاء، أي: ولا يعلمون سفههم وهذا هو الراجح هنا، فالنفي هنا دال على خاص، وليس على عموم المنفي، والذي سوغ حمله على خصوص المنفي دلالة السياق، ولو قلنا بالعموم لكان المعنى: ولكن لا يعلمون شيئا، ومن المتبادر أن هذا غير مراد.

المثال الثالث: قوله تعالى: ﴿وَتَجَعَلُونَ لِمَا لَا يَعْلَمُونَ نَصِيبًا مِّمَّا رَزَقَنَاهُمْ [النحل: ٥٦]، سلط النفي على الفعل (يعلمون)، وظاهر السياق نفي الحقيقة من أصلها، لأن الأصنام التي يجعلون لها نصيبا من أرزاقهم، لا علم لها البتة، وليست أهلاً لأن توصف بالعلم، ولا مجال للقول بالخصوص هنا، وذلك مدرك بالحس والعقل.

المسألة الرابعة دلالة النكرة في سياق النفي

النكرة المنفية، مثل قولنا: «لا رجل في الدار» يعبر عنها الأصوليون والنحويون بالنكرة في سياق النفي، ومعظم الأصوليين يذكرون عموم النكرة المنفية كقاعدة أصولية. (١)

ويفيد كلام إمام الحرمين أن دلالتها على العموم بطريق الظاهر، وليست نصاً في العموم، وذلك حيث قال: «فأما قولهم: النكرة في النفي تعم، ففيه تفصيل لطيف، فأقول: إذا قال القائل: ما رأيت رجلا، فهذا ظاهر في نفي الرؤية عن جنس الرجال، والتأويل يتطرق إليه، قال سيبويه (٢): يجوز أن يقول القائل: ما رأيت رجلا وإنها رأيت رجالا، وإذا كان ينتظم الكلام على هذا الوجه، فليس التنكير مع النفي نصا في اقتضاء العموم غير قابل للتأويل (٣).

⁽۱) أصول البزدوي (۱/ ۲۹)، أصول السرخسي (۱/ ۲۱)، إجابة السائل شرح بغية الأمل (۱/ ۲۹۲)، إرشاد الفحول (۲/ ۲۰۷)، الإبهاج (۲/ ۲۲۳)، الأحكام لابن حزم (۱/ ۲۹۲)، الإحكام للآمدي (۲/ ۲۳۲)، البرهان في أصول الفقه (۱/ ۲۳۲)، التمهيد (۱/ ۳۱۸)، القواعد والفوائد الأصولية (۱/ ۲۰۱)، المحصول (۲/ ۳۰۳)، المدخل (۱/ ۲۳۹)، المستصفى (۱/ ۲۳۱)، المسودة (۱/ ۱۳۹)، روضة الناظر (۱/ ۲۳۲)، المعتمد (۱/ ۲۳۲)، تخريج الفروع على الأصول (۱/ ۳۰۳).

⁽۲) هو العلامة عمرو بن عثمان بن قنبر، أبو بشر المعروف بسيبويه، أديب نحوي، ومن مؤلفاته: الكتاب في النحو، وتوفي سنة ۱۸۰هـ. راجع الفهرست (۵۱/۱)، وفيات الأعيان (۸۱/۲۱)، البداية والنهاية (۱۰/۲۷۱)، أخبار النحويين البصريين (٤٨)، النجوم الزاهرة (۲/۹۹).

⁽٣) هذا النقل عن سيبويه موجود في البرهان (١/ ٢٣٢)، ولكن لم أقف عليه، بل وجدت العلماء ينكرون وجوده في الكتاب كما في تلقيح الفهوم (٤٤٥)، فلعل نسخة اشتملت عليه ولم تصل إلينا.

ووجه تطرق الاحتمال إليه الذي نبهنا عليه، فإذا قال القائل: "ما جاءني من رجل" لم يتجه فيه غير التعميم؛ فإن "مِن" وإن جرت زائدة فهي مؤكدة للتعميم قاطعة للاحتمال الذي نبهت عليه، والنكرة إذا جرت في مساق شرط لم يتطرق إليها التأويل المذكور في النفي، ولم يَسُغُ حملها -من غير قرينة مخصصة على الخصوص (١)

وقال بعض المحققين: إن دخل على النكرة في سياق النفي ما يؤكد العموم ويقويه نحو: (من) في

قوله: «ما جاءني من رجل» أفاد التنصيص على العموم، وإلا فالعموم مستفاد بحسب الظاهر. (٢)

المذاهب في عموم النكرة المنفية:

المذهب الأول: أن النكرة في سياق النفي تفيد العموم، وهذا ما أطبق عليه جمهور العلياء حتى لا يكاد يعرف سواه.

المذهب الثاني: أن النكرة المنفية لا تفيد العموم إلا بشرط بسبقها بلفظ (من) مثل: «ما عندي من رجل»، وكلمة (من) قد تكون مظهرة كقوله تعالى: ﴿وَمَا مِنْ إِلَيْهِ إِلَّا ٱللَّهُ ﴾ [آل عمران: ٢٦] أو مقدرة كقوله: ﴿ لَا إِلَيْهَ إِلَّا ٱللَّهُ ﴾ [محمد: ١٩] ويعزي هذا المذهب لبعض النحويين والمتأخرين (٢).

الأدلة:

أدلة المذهب الأول:

١- أن الإنسان إذا قال: «اليوم أكلت شيئا» فمن أراد تكذيبه قال: «ما

⁽١) الرمان (١/ ٢٣٢).

⁽٢) فتح الباري (١/ ٨٨).

⁽٣) انظر: مغنى اللبيب (ص٤٢٥)، وتلقيح الفهوم (٤٤٤)، وروضة الناظر (٢/ ٦٨٣).

أكلت اليوم شيئا»، فذكرهم هذا النفي عند تكذيب ذلك الإثبات يدل على اتفاقهم على كونه مناقضا، له ولو كان قوله: «ما أكلت اليوم شيئا» لا يقتضي العموم لما ناقضه لأن السلب الجزئي لا يناقض الإيجاب الجزئي، مثاله من كتاب الله: أن اليهود لما قالت: ﴿ مَا أَنزَلَ ٱللَّهُ عَلَىٰ بَشَرٍ مِن شَيْءٍ ﴾ [الأنعام: ٩١] قال تعالى: ﴿ قُلْ مَنْ أَنزَلَ ٱللَّهُ عَلَىٰ بَشَرٍ مَوسَى ﴾ [الأنعام: ٩١] وإنها أورد الله تعالى هذا الكلام نقضا لقولهم. (١)

 ٢ لو لم تكن النكرة في النفي للعموم لما كان قولنا: لا إله إلا الله، نفيا لجميع الآلهة سوى الله تعالى (٢).

قال الخطابي: «كان الشرك عند الصحابة أكبر من أن يلقب بالظلم، فحملوا الظلم في الآية على ما عداه، يعني من المعاصي، فسألوا عن ذلك فنزلت هذه الآية عني قول الله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ ﴾ [لقهان: ١٣]. والذي يظهر —والله أعلم-، أنهم حملوا الظلم على عمومه؛ الشرك فها دونه.

أدلة المذهب الثاني:

أنه لو كانت النكرة في سياق النفي تفيد العموم بمجردها لأدى ذلك إلى التناقض فيها إذا قيل: «ما عندي رجل بل رجلان» والمعلوم أنه لا تناقض في هذا إجماعاً حيث قصد: أن ما عنده رجل واحد، بل عنده رجلان.

لذا قلنا: أن النكرة في سياق النفي لا تعم.

أما إذا تقدمها (مِن) فإنها تعم، لامتناع إثبات الزيادة عليه فلا يمكن أن

⁽۱) إجابة السائل (١/ ٣٢٥)، إرشاد الفحول (١/ ٢٥٥)، الإبهاج (١/ ١٥١)، الإحكام للآمدي (١/ ١٥١)، ٢٣٦)، المحصول للرازي (٢/ ٢٥٤)، روضة الناظر (١/ ٢٢٩)، المستصفى (١/ ٢٢٩).

⁽۲) المحصول للرازي (۲/ ۹۲۳، ۵۲۶).

يقال: «ما عندي من رجل» فإنه يعم، لأنك إذا قلت بعدها: «بل رجلان» وقع التناقض.

ولا فرق بين الصورتين إلا إثبات "مِن" وعدمها، فدل على أن المؤثر في ذلك لفظة "مِن".

وأسوق للنكرة في سياق النفي الدالة على حكم شرعي الأمثلة التالية: المثال الأول:

قوله تعالى: ﴿ ٱلْحَجُّ أَشْهُرُ مَّعْلُومَنْتُ فَمَن فَرَضَ فِيهِرِ َ ٱلْحَجَّ فَلَا رَفَثَ وَلَا خَدَالَ فِي ٱلْحَجِّ ﴾ [البقرة: ١٩٧]، جاء النهي عن الرفث والفسوق والجدال في صورة أسلوب خبري، لأن (لا) هنا لنفي الجنس على قراءة الجمهور بنصب (رفث) و (فسوق)(١)، فهي موضوعة لغة للنفي، لكنها دالة على النهي حتماً، مع أنها ليست من صريح النهي (لا تفعل).

وعلى قراءة الرفع (فلا رفتٌ ولا فسوقٌ) (٢) فهي متمحضة للنفي – أيضا – ومع ذلك فهي دالة على النهي، وقد نكرت الكلمات الثلاث: (رفث، فسوق، جدال) ووقعت في سياق النفي وهي دالة على العموم ما لم يثبت التخصيص.

المثال الثاني:

قوله تعالى: ﴿ وَلَا يَطَءُونَ مَوْطِعًا يَغِيظُ ٱلْكُفَّارَ وَلَا يَنَالُونَ مِنْ عَدُوِ نَيْلًا إِلَّا كُتِبَ لَهُم بِهِ، عَمَلٌ صَلِيحٌ ﴾ [التوبة: ١٢٠]، في هذه الآية حث على الجهاد والخروج مع النبي ﷺ وقد دل العموم المستفاد من النكرة في سياق النفي (لا يطئون موطئا)، (ولا ينالون من .. نيلاً) على إثابتهم على كل صغيرة وكبيرة. والله أعلم.

⁽١) هي قراءة نافع وابن عامر وعاصم وحمزة والكسائي - الوافي (ص٢١٣).

⁽٢) هي قراءة ابن كثير وأبي عمرو البصري- الوافي (ص٢١٨).

المثال الثالث:

قوله تعالى: ﴿ ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أُمُوالَهُمْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ ثُمَّ لَا يُتْبِعُونَ مَآ أَنفَقُواْ مَنَّا وَلَآ أَذَى لَهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفُ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴾ [البقرة: ٢٦٢].

وقعت الكلمتان (منا، أذى) في سياق النفي وهما نكرتان فأفادتا العموم وتحريم كل أنواع المن والأذى دقيقها وجليلها. والله أعلم.

واستنباط الأحكام الشرعية

المسألة الخامسة سلب العموم وعموم السلب

تمهيد:

عنى المناطقة وكثير من الأصوليين (١) بالتفريق بين سلب العموم وبين عموم السلب، ورغم اتحاد الكلمتين، وإضافة إحداهما إلى الأخرى إلا أن هناك فرقا بينها في المدلول، يظهر فيها يلى:

سلب العموم هو: ما تقدمت فيه أداة السلب على أداة العموم في القضية (٢٠). وفائدته:

أن يفهم منه أن النفي في القضية مسلط على بعض أفراد الكلي فقط لا على كل أفراد الكلي، ومثاله: ليس كل إنسان بعالم، فمعناها: أن بعض الناس ليس بعالم وهي قضية صادقة إذ هي مطابقة للواقع.

ومن أمثلته:

۱ – ما كل ما يتمنى المرء يدركه (۲).

فالقضية في الأصل كلية هكذا (كل ما يتمني المرء يدركه) ثم سلط السلب

(۱) انظر المسألة في: البحر المحيط (٨٩/٤)، التلويح على التوضيح (١/٩٦)، والإبهاج (٢/٩٦-٩٧) والتمهيد (١/٣٢٠)، وإرشاد الفحول (١/ ٢٠٥-٢٠١).

(٢) إرشاد الفحول (١/ ٢٠٥)، الإبهاج (٢/ ٩٦)، التمهيد (١/ ٣٢٠)، القواعد والفوائد الأصولية (١/ ٢٠٣)، المنخول (١/ ٢٠١)، الإحكام للآمدي (٢/ ٢١٨).

(٣) هذا صدر بيت مشهور على الألسنة، وهو في ديوان المتنبي، بالموسوعة الشعرية، في نونيته التي مطلعها:

وَلا نَدبِمٌ وَلا كَأْسٌ وَلا سَكَنُ تَجري الرِياحُ بِها لا تَشْتَهِي السُّفُنُ جَماعَةٌ ثُمَّ ماتوا قَبلَ مَن دَفَنوا وَلا يَدِرُّ عَلى مَرعاكُمُ اللَبَنُ.

بِمَ التَعَلَّلُ لا أَهلُ وَلا وَطَنُ وتمامه: ما كُلُّ ما يَتَمَنَى المَرءُ يُدرِكُهُ وقبله: قَد كانَ شاهَدَ دَفني قَبَلَ قَولِهِم وبعده: رَأَيتُكُم لا يَصونُ العِرضَ جارُكُمُ على العموم فيها، لا على كل فرد، فانتفي العموم فقط، وصار المعني: ليس كل ما يتمناه المرء يدركه، بل ربها يدرك بعض ما يتمناه.

> وتصير القضية بعد ذلك جزئية أو مهملة وهما في القوة سواء ٢- ما كل رأى الفتى يدعو إلى رشد (١).

فالقضية في الأصل كلية هكذا: (كل رأي الفتي يدعو إلى رشد) ثم سلط السلب على العموم منها فصارت (ما كل رأي الفثي يدعو إلى رشد) فانتفي العموم فقط وصار المعني ليس كل رأي الفتي يدعو إلى رشد، بل ربها بعضه يدعو إليه، فالصفة الكلية إذا انتفت فليس معناه أن يكون النفي مسلطاً على كل فرد.

وعموم السلب هو ما تقدمت فيه أداة العموم على أداة السلب في القضية (^{٢)}. **وفائدته**:

أن يفهِم أن النفي مسلط على كل فرد من أفراد الكلي، ومثاله: كل إنسان ليس بعالم، فمعناها: أنه لا أحد من الإنسان موصوف بالعلم، وهي قضية كاذبة؛ لأنها غير مطابقة للواقع.

فسلب التعميم يعني توجيه السلب إلى كل فرد بخصوصه، أما تعميم السلب فمعناه أن السلب فيه عام مسلط على كل الأفراد، فلا يخفى علينا أن في عموم السلب يكون العموم مسلطا على قضية سالبة، وأن في سلب العموم

إِن كَانَ لَا بُدَّ مِن مَوتٍ فَمَا كَلَفي وَما عَنائي بِمَا يَدعو إِلَى الكُلُّفِ

وتمامه: ما كُلُّ رَأْيِ الفَتَى يَدعو إِلَى رَشَدٍ إِذَا بَدَا لَكَ رَأَيٌ مُشْكِلٌ فَقِفِ

وقبله: مَنْ فَارَقَ القَصِدَ لَمَ يَأْمَنْ عَلَيهِ هَوىٌ يَدعو إِلَى البَغي وَالعُدُوانِ وَالسَّرَفِ

وبعده: أُخَيَّ ما سَكَنَت ريحٌ وَلا عَصَفَت إِلَّا لِتُؤذِنَ بِالنُّقصانِ وَالنَّلَفِ

(٢) إرشاد الفحول (١/ ٢٠٥)، التمهيد (١/ ٣٢٠)، الإبهاج (٢/ ٩٦).

⁽١) هذا صدر بيت من ديوان أبي العتاهية في الموسوعة الشعرية، من قصيدة فائية مطلعها:

يكون السلب مسلطا على العموم في قضية كلية (١) ومن أمثلته:

١ - قول من رمي بمجموعة من التهم: "كل ذلك لم أصنع".

فالقضية في الأصل سالبة مهملة هكذا (الذنب المنسوب إلى لم أصنعه).

ثم سلط العموم عليها فصارت (كل الذنب المنسوب إلى لم أصنعه).

Y - قول النبي ﷺ حينها قال له ذو اليدين (٢) أقصرت الصلاة أم نسيت؟ فقال النبي ﷺ: «كل ذلك لم يكن» فقال ذو اليدين: «بل بعض ذلك قد كان» (٣).

إذ قوله: "كل ذلك لم يكن" معناه لم يكن شيء من ذلك فهو من عموم السلب، ولذا فهم ذو اليدين عموم السلب ومن ثم قال: قد كان بعض ذلك (1) فالقضية في الأصل سالبة مهملة وهي (النسيان والقصر لم يكونا) ثم سلط العموم عليها فصارت "كل ذلك لم يكن" (0).

⁽١) ضوابط المعرفة (ص٧٤) بتصرف.

⁽۲) هو الصحابي الجليل عمير بن عبد عمرو بن نضلة بن خزاعة، أبو محمد، ويقال له ذو الشالين، وكان يعمل بيديه جميعا فقيل له ذو اليدين، وآخى رسول الله بينه وبين يزيد بن الحارث، وقتلا جميعا ببدر. راجع الطبقات الكبرى (۳/ ۱۲۷)، الإصابة (۲/ ۷۲۰/۷).

⁽٣) مسلم ك: المساجد ومواضع الصلاة باب: السهو في الصلاة والسجود له (٣) مسلم ك: السهو باب: ما يفعل من سلم من ركعتين ناسياً وتكلم (٣/ ١٢٢٦/ ٢٢٢)؛ وابن حبان (٦/ ٢٢٤٩/٢٥).

⁽٤) فتح الباري (٣/ ١٠١)، (٤/ ٣٨١)، التمهيد لابن عبد البر (١/ ٣٤٤)، (١٠١ / ٢٠٣)، شرح الزرقاني (٢/ ٢٧٨)، تنوير الحوالك (٨٨/١)، الديباج (٢/ ٢٤٣)، شرح السيوطي (٣/ ٢٢)، شرح النووي على مسلم (٥/ ٦٩).

⁽٥) ضوابط المعرفة (ص٧٤: ٧٥).

موقف الأصوليين من هذين المصطلحين:

ذكر الأصوليون مصطلح اللغويين والبيانيين في سلب العموم وعموم السلب، مع إقرار مدلولها، بل إن الناظر في بعض الشروح يجد أنهم يسوقونها كالقضية المسلمة، ويجعلونها مستثناة من الخلاف في دلالة النكرة في سياق النفي على العموم. (١)

أثر هذين المصطلحين على الاستنباط والاستدلال:

يتعين على الفقيه إتقان الفرق بين هذين المصطلحين، وذلك توصلا إلى صحة الاستنباط من النصوص، فإذا كان النص دالا على عموم السلب فهو من العام الذي لم يخصص، وإذا كان دالا على سلب العموم فهو من العام المخصوص.

وقد لا يكون النص واضح الدلالة على أحد الأمرين فيبذل الفقيه جهده لتحديد المراد، وفي الأمثلة التالية توضيح لذلك:

المثال الأول:

حديث البخاري ومسلم واللفظ له: عن أبي هريرة (٢) مرفوعا: «ليس على المسلم في عبده، ولا فرسه صدقة» (٣).

⁽۱) انظر: المنخول (۲۰۱/۱)، والإحكام للآمدي (۲۱۸/۲)، والإبهاج (۹٦/۲)، والتمهيد (۳۲۰۱)، والقواعد والفوائد الأصولية (۲۰۳/۱)، وإرشاد الفحول (۲۰۵/۱).

⁽٢) هو الصحابي الجليل عبد الرحمن بن صخر الدوسي، أبو هريرة، لازم النبي محمد منذ قدم مسلما عام خيبر، وحفظ الحديث حتى صار أكثر الصحابة حديثا، توفي سنة ٥٧هـ على الراجح. راجع الإصابة (٧/ ٤٢٥)، وحلية الأولياء (١/ ٣٧٦)، وصفة الصفوة (١/ ٦٨٥)، والاستيعاب (٤/ ١٧٦٨)، وأسد الغابة (٦/ ٣١٨).

⁽٣) مسلم ك: الزكاة باب: لا زكاة على المسلم في عبده وفرسه (٢/ ٦٧٦/ ٩٨٢)، النسائى

هذا الحديث مما لم تتضح دلالته على أحد الأمرين، فيجب على الفقيه أن يحدد الموضوع ثم المحمول ثم يقدر أداة عموم ثم يدخل السلب، على النحو الصحيح، فنقول: تحويل هذا الأسلوب الخبري إلى قضيه يكون هكذا:

العبد لا تجب فيه الزكاة.

الفرس لا تجب فيها زكاة.

والتقدير كل عبد لا تجب فيه زكاة، وكل فرس لا تجب فيها زكاة. (١) ثم نقول: هذا من عموم السلب، فهو من العام الذي لم يخصص.

فإذا وجدنا نصا آخر يخصصه جمعنا بينهما أو رجحنا، وإذا لم نجد ما يؤثر على هذا العموم قضينا به.

ونلاحظ أن النص اشتمل على تقديم السلب، فربها تبادر إلى المستدل سلب العموم، لكن بعد التدقيق تبين أنه من عموم السلب.

ك: الزكاة باب: زكاة الخيل (٥/ ٣٦/ ٢٤٦٦)، وزاد ابن خزيمة (٤/ ٢٢٨٨/٢١): «إلا صدقة الفطر»، وفي البخاري ك: الزكاة باب: ليس على المسلم في فرسه صدقة (٣/ ١٤ ١٤ ٦٣ / ١٤ ٦٣): (ليس على المسلم في فرسه وغلامه صدقة).

⁽۱) فتح الباري (۳/ ۳۲۷)، التمهيد لابن عبد البر (٤/ ٢١٥)، (٢١ / ١٣٦ – ١٣٦)، شرح الزرقاني (٢/ ٣٢٨)، ومن (١٨٣ – ١٩٧) عون المعبود (٣٣٨/٤)، تحفة الأحوذي (٣/ ٢١٥)، شرح النووي على مسلم (٧/ ٥٥)، تنوير الحوالك (٢٠٦/١)، شرح سنن ابن ماجه (١/ ١٢٨)، فيض القدير (٤/ ٢٩٢)، (٤/ ٣٦٩).

المثال الثاني:

قول الحق - تبارك وتعالى -: ﴿ لَيْسُواْ سَوَآءً ﴾ [آل عمران: ١١٣]. اشتملت الآيات السابقة لهذه الآية على ذم أهل الكتاب، ويترتب على ذلك حكم شرعي عملي فرعي وهو حرمة الموالاة لهم، ثم جاءت هذه الآية لتقول: ﴿ لَيْسُواْ سَوَآءً ﴾ والتقدير ليس كل أهل الكتاب مستوين في الكفر، فهذا من سلب العموم. (١)

⁽۱) انظر تفسير القرطبي (۶/ ۱۷۵)، تفسير الطبري (۶/ ۵۱)، تفسير ابن كثير (۱/ ٣٩٨)، معاني القرآن (۱/ ٤٦٤)، فتح القدير (۱/ ٣٧٣)، أحكام القرآن (۱/ ١٤)، (٣٢٢)، روح المعاني (٤/ ٣٣)، مجموع الفتاوي ١٦/ ٤٩٣).

المبحث الثاني أثر المضمون الخبري في استنباط الأحكام الشرعية

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: أثر المضمون الخبري على الأحكام التكليفية

المطلب الثاني: أثر المضمون الخبري على الأحكام الوضعية

المطلب الثالث : أثر المضمون الخبري على النسخ والدلالات

المطلب الأول أثر المضمون الخبري على الأحكام التكليفية

وفيه ثلاث مسائل:

المسألة الأولى : دلالة المضمون الخبري على الحكم التكليفي صراحة

المسألة الثانية : دلالة المضمون الخبري على الحكم التكليفي بلفظ غير صريح

المسألة الثالثة : دلالة المضمون الخبري على الحكم التكليفي بالقرينة

رَفْعُ بعبر (لرَّعِلِي (النَّجُرِّي (سِلنَمُ (لِنَّرِّمُ (الِفِرُوفِي بِسَ

المسألة الأولى دلالة المضمون الخبري على الحكم التكليفي صراحة تمهيد:

المضمون هو المعنى الذي أفادته العبارة، وهو بهذا يقابل الإطار الذي هو الأسلوب الذي صيغ فيه هذا المضمون.

وباستيفاء الكلام على الأسلوب الخبري، آن الأوان لبحث دلالته من حيث ما تضمنه من معان، مع مراعاة مقصد البحث من التركيز على الأحكام الشرعية.

وقد اصطلح على الأصول والفقهاء على تقسيم الأحكام التكليفية من حيث تعلقها بفعل المكلف، إلى واجب ومندوب وحرام ومكروه ومباح (۱)، وكثيرا ما يعبرون عن الواجب بالفرض، واشتهر عن الحنفية تفريقهم بين الفرض والواجب، ونازع بعض العلماء في اعتبار المباح من أقسام الحكم التكليفي، واشتهر تفريق العلماء بين الفرض والواجب في باب الحج، كما أن بعض العلماء فرق بين الفرض والواجب في باب الصلاة، وبعضهم يفرق بينها في أبواب أخرى (۲)، ولا يخفى أن المندوب يرادف المستحب، وقد تساويا في الشهرة والاستعمال، والمباح يرادف الحلال، واشتهر استعمالهما جميعا دون تفريق.

⁽۱) إرشاد الفحول (۲۱/۱)، المنخول (۲۱/۱)، إجابة السائل (۸/۱)، الإبهاج (۱/۱) التمهيد (۸/۱)، اللمع في أصول الفقه (۲/۱)، المحصول للرازي (۱/۳۱)، المحصول لابن عربي (۲۳/۱).

⁽۲) الإحكام للآمدي (۱/۰۶)، المرافقات (۸/٤)، القواعد والفوائد الأصولية (۱/۲۶)، المسودة (۱/٥٤)، إجابة السائل (۱/ ٣٦)، اللمع في أصول الفقه (۱/ ٣٦)، المحصول للرازي (۱/ ۱۹۹)، المستصفى (۱/ ٣٦، ٣٢١)، تخريج الفروع على الأصول (۱/ ١٩٣)، روضة الناظر (۱/ ٣٠).

وقد استقرأت قدر الطاقة ورود هذه المصطلحات في القرآن الكريم، وفتشت عنها ما استطعت في دواوين السنة المطهرة، فوجدت الأساليب الخبرية قد تضمنت التصريح ببعض هذه الألفاظ وما اشتق من مادتها، لكن بعضها يراد به ما يطابق المراد به في مصطلح الأصوليين، وبعضها لا يراد به ذلك، وأسوق خلاصة البحث في النقاط التالية:

التصريح بالوجوب:

ورد لفظ «وجب» وما اشتق من مادته ضمن أساليب خبرية في القرآن والسنة، وقد تنوع مدلوله وسأبين أهم دلالاته في الأمثلة التالية:

المثال الأول:

قول الله -تبارك وتعالى-: ﴿ فَإِذَا وَجَبَتْ جُنُوبُهَا فَكُلُواْ مِنْهَا وَأَطْعِمُواْ اللهِ عَرَالُمُ عَتَرٌ ﴾ [الحج: ٣٦]، وهذا هو الموضع الوحيد الذي ورد فيه لفظ (وجب) ولم يرد غيره من نفس المادة.

ومعنى (وجب) هنا: سقط، وهو معنى يذكره الأصوليون في بيان المعنى اللغوى لكلمة «وجب».

وفي كتب التفسير أن معناه: «سقطت إلى الأرض بعد النحر، وهو وقت الأكل منها» (١)

وبذلك يتبين أنه لم يتطابق المعنى مع المصطلح الأصولي. ومثله في الدلالة على المعنى اللغوي حديث مسلم (٢) أن امرأة قالت للنبي

⁽۱) تفسير الجلالين (ص٤٤٤)، القرطبي (٦٢/١٢)، ابن كثير (٣/٣٢)، الطبري (١) تفسير الجلالين (١٦٥/١٧)، فتح القدير (١٥٥/١٧)، معاني القرآن للجصاص (٢/٣٦٨)، روح المعاني (١٥٦/١٧).

⁽٢) مسلم ك: الصيام باب: قضاء الصيام عن الميت (٢/ ٨٠٥) (٥/ ١١٤٩)، والترمذي ك: الزكاة باب: ما جاء في المتصدق يرث صدقته (٢/ ٢٧/٤٧)، وأبو داود ك: الزكاة

ﷺ: إن تصدقت على أمي بجارية، وإنها ماتت، فقال ﷺ: "وجب أجرك وردها عليك الميراث"، والمعنى: ثبت أُجْرِك (١)

وجاء لفظ (وجب) بمعنى نفذ وتم (٢) في حديث: «إذا ابتاع رجلان فكل واحد منها بالخيار ما لم يتفرقا وكانا جميعا أو يخير أحدهما الآخر فتبايعا على ذلك فقد وجب البيع وإن تفرقا بعد أن تبايعا ولم يترك واحد منها البيع فقد وجب البيع .

المثال الثاني:

حديث: (الجمعة حق واجب على كل مسلم في جماعة إلا أربعة: مملوك وامرأة وصبي ومريض) (٤)، وهذا أسلوب خبري صرح بوجوب الجمعة، ومعنى الوجوب في الحديث مطابق لمصطلح الأصوليين، فالجمعة واجبة باتفاق

باب: من تصدق بصدقة ثم ورثها (٢/ ١٦٤/ ١٦٥٦) بلفظ: «ورجعت».

 ⁽۱) فتح الباري (٤/ ٦٥)، حاشية ابن القيم (٧/ ٢٥)، تحفة الأحوذي (٣/ ٣٣٢)، شرح النووي على مسلم (٨/ ٢٥).

⁽۲) فتح الباري (٤/ ٣٣٣)، التمهيد لابن عبد البر (٢٢/١٤)، شرح النووي على مسلم (١٠/ ١٧٤)، شرح سنن ابن ماجه (١٥٨/١).

⁽٣) أخرجه البخاري ك: البيوع باب: إذا خير أحدهما صاحبه بعد البيع فقد وجب البيع (٢/ ٧٤٤) برقم (٢٠٠٦)، ومسلم في كتاب البيوع باب ثبوت خيار المجلس للمتبايعين (٣/ ١٦٣٣) برقم (١٥٣١).

⁽³⁾ أخرجه أبو داود في كتاب الجمعة باب الجمعة للمملوك والمرأة (١/٥٥-٤٥٠) (١٠٦٧)، عن طارق بن شهاب وقال عنه: قد رأى النبي فله ولم يسمع منه شيئاً؛ بلفظ: "إلا أربعة: عبد محلوك، أو امرأة، أو صبي، أو مريض». ورواه الحاكم في المستدرك كتاب الجمعة (١/٥٢٥) رقم (١٠٦٢)، من رواية طارق بن شهاب عن أبي موسى الأشعري في يرفعه إلى النبي في. وقد صححه الألباني في صحيح أبي داود (١/٩٩١) برقم (٩٤٢).

أهل العلم. (١)

ومثله - أيضا - في تطابق معنى اللفظ النبوي مع المصطلح الأصولي:

حديث وجوب الغسل من التقاء الختانين، وقد ورد بألفاظ متعددة وكلها بأسلوب خبري مشتمل على التصريح بالوجوب، ولفظه عند البخاري^(۲): عن أبي هريرة عن النبي على قال: «إذا جلس بين شعبها الأربع ثم جهدها فقد وجب الغسل». (۲)

وقول ابن عمر -رضي الله عنها-: «إنها الغسل على من تجب عليه الجمعة»(٤).

⁽۱) فتح الباري (۳۶۳/۲)، عون المعبود (۲۷۸/۳، ۲۷۹)، شرح النووي على مسلم (٦/ ١٣٠٥)، فيض القدير (٣/ ٣٥٨).

⁽٢) أخرجه البخاري ك: الغسل باب: إذا التقى الختان (١/ ١٩٥- ٢٩١/)، ومسلم ك: الحيض باب: نسخ الماء من الماء ووجوب الغسل بالتقاء الختانين (١/ ٢٧١/ ٣٤٨)، وقال: وفي حديث مطر "وإن لم ينزل».

⁽٣) أخرجه البخاري ك: الغسل باب إذا التقى الختانان (١١٠/١) تجت رقم (٢٨٧)، ومسلم ك: الحيض باب نسخ الماء من الماء ووجوب الغسل بالتقاء الختانين (١/ ٢٧١) تحت رقم (٣٤٨)، والدارمي ك: الصلاة والطهارة باب في مس الختان الختان (١/ ١٤٤) تحت رقم (٢١٤). وانظر: فتح الباري (١/ ٣٩٥)، التمهيد لابن عبد البر (٣٢/ ٢٠١)، شرح الزرقاني (١/ ١٣٨)، عون المعبود (١/ ٢٥١)، تحفة الأحوذي (١/ ٢٠١)، شرح سنن ابن ماجه (١/ ٢٦)، فيض القدير (٢١١٥)، حاشية السندي (١/ ١١١).

⁽٤) سنن البيهقي ك: الطهارة باب الغسل على من أراد الجمعة دون من لم يردها (١/ ٢٩٧) تحت رقم (١٣١٩) بلفظه، وفي البخاري ك: الجمعة – باب: فضل الغسل يوم الجمعة (٢/ ٤٥٣) تحت رقم (٨٧٧) بلفظ: «إذا جاء أحدكم الجمعة فليغتسل».

المثال الثالث:

حديث الصحيحين: «الغسل يوم الجمعة واجب على كل محتلم» (١)، وهذا ما اختلف فيه الفقهاء، فأجراه بعضهم (٢) على ظاهره، واعتبر المعنى المدلول عليه باللفظ النبوي مطابقا لمصطلح الأصوليين والفقهاء في الواجب. (٢)

وجمهور الفقهاء على أن الغسل يوم الجمعة ليس بواجب إلا على جنب وعدلوا عن إجراء الحديث على ظاهره، لما رواه أصحاب السنن من حديث الحسن البصري⁽¹⁾ عن سمرة⁽¹⁾ أن النبي الشيقة قال: «من توضأ يوم الجمعة فبها ونعمت ومن اغتسل فالغسل أفضل»⁽¹⁾.

 ⁽۱) أخرجه البخاري ك: الأذان – باب: وضوء الصبيان ومتى يجب عليهم الغسل والطَّهور
 (۸٥٨/٤٣٨/٢)، ومسلم ك: الجمعة – باب: الطيب والسواك يوم الجمعة
 (۲/ ۸۵۸/۶۳۸) عن أبي سعيد الخدري مرفوعاً.

 ⁽٢) عزاه النووي في شرح صحيح مسلم إلى بعض السلف، واستعجب القرطبي من القائلين
 مذا.

⁽٣) فتح الباري (٢/ ٣٦١–٣٦٥)، التمهيد لابن عبد البر (١٥ / ٧٨-٨٩، ١٥٠)، شرح الزرقاني (٢/ ٣٠٠)، عون المعبود (٣/ ٣-٨)، تحفة الأحوذي (٣/ ٢٠٥)، (٣/ ٧)، شرح النووي على مسلم (٦/ ١٣٤)، الديباج (٢/ ٤٣٠)، فيض القدير (٤/ ٤٠١)، حاشية السندي (٣/ ٩٢).

⁽٤) هو العلامة الحسن بن يسار، أبو سعيد البصري، ولد سنة ٢١هـ على الراجح، أحد العلماء الفقهاء الفصحاء الشجعان النساك، ومن مؤلفاته: كتاب في فضائل مكة، وتوفي سنة ١١٠هـ. راجع حلية الأولياء (٢/ ١٣١)، ذيل المذيل (٩٣)، الأعلام (٢/ ٢٢٦).

⁽٥) هو الصحابي الجليل سمرة بن جندب بن هلال الفزاري، وتوفي بالكوفة سنة ٦٠هـ. راجع (الجمع بين رجال الصحيحين (٢٠٢)، المحبر (٢٩٥)، تهذيب التهذيب (٢٣٦/٤).

⁽٦) أخرجه الترمذي ك: الصلاة - باب: ما جاء في الوضوء يوم الجمعة (١/ ٥٠٦) (٤٩٧)

ولأن الوجوب يرد بمعان أخرى في اللغة كالثبوت فاعتبروا المعنى اللغوي لحديث السنن المذكور.

التصريح بالفرض:

وأما لفظ الفرض فقد جاء المضمون الخبري بألفاظ من مادته، وبعضها مطابق لمصطلح الأصوليين، وبعضها غير مطابق لمصطلحهم، وأذكر من المطابق (سنة) أمثلة:

المثال الأول:

قوله تعالى: ﴿ قَدْ عَلِمْنَا مَا فَرَضَّنَا عَلَيْهِمْ فِي أُزُواجِهِمْ وَمَا مَلَكَتُ أَيْمَانُهُمْ ﴾ [الأحزاب: ٥٠] فمعناه: ما فرضنا عليهم التزامه من الأحكام المتعلقة بالزوجات، والإماء، مثل عدم الزيادة على أربع نسوة، وعدم الزواج إلا بولي وشهود، وأن تكون المرأة الموطءة بملك اليمين مسلمة أو كتابية، بخلاف الوثنية ومن في أحكامها، وأن تستبرأ قبل الوطء (١)، فكلها أحكام فرضها الله -

عن سمرة بن جندب، وقال: حديث سمرة حديث حسن، وقال أيضاً: ورواه بعضهم عن قتادة عن الحسن عن النبي هم مرسلاً. والنسائي ك: الجمعة – باب: الرخصة في ترك الغسل يوم الجمعة (٣/ ١٠٥/١٠٥)، وحسنه الألباني في صحيح أبي داود برقم (١٣٤ – ٧٢/١)، وقال الأرنؤوط إنه حسن لغيره. انظر: مسند الإمام أحمد (٥/ ٨) برقم (١٠١٠) وقال الحافظ ابن حجر: من أقوى ما يستدل به على عدم فريضة الغسل يوم الجمعة ما رواه مسلم عقب أحاديث الأمر بالغسل عن أبي هريرة مرفوعاً من توضأ فأحسن الوضوء ثم أتى الجمعة فاستمع وأنصت غفر له ما بين الجمعة إلى الجمعة وزيادة ثلاثة أيام». تلخيص الحبير (٢٧/٢)، وإنها لم أذكر هذا الحديث في صلب البحث لأن دلالته خفية بخلاف ما أثبته فإن دلالته صريحة جلية.

(۱) مناهل العرفان (۲/ ۲۳۰)، البیضاوي (٤/ ۳۸۱)، القرطبي (۱۶/ ۲۱۶)، ابن کثیر (۳/ ۵۰۱)، الطبری (۲/ ۲۲۰)، الجلالیین (۵۱۱)، الدر المنثور (۲/ ۲۳۲)،

عز وجل- على المؤمنين، فيجب التزامها، ولا خيار للمكلف فيها. المثال الثاني:

قوله تعالى: ﴿ سُورَةً أَنزَلَنَهَا وَفَرَضَّنَهَا وَأَنزَلَنَا فِيهَآ ءَايَنت بَيِّنَت ِلَّعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ ﴾ [النور: ١] جاءت هذه الآية في صورة أسلوب خبري، وصرحت بلفظ (فرضنا) وقد قرأ بعض القراء () بتشديد الراء (وفرّضنها) (٢) وقد وصفت السورة بذلك لكثرة المفروض فيها (٢).

وقد اشتملت السورة الكريمة على كثير من الأحكام الشرعية، التي اصطلح الأصوليون على تسميتها بالفرض، فاتفق الاصطلاح مع اللفظ القرآني. (١) المثال الثالث:

قول الله -تبارك وتعالى- في الآية المبينة لمصارف الزكاة والصدقات ﴿ فَرِيضَةً مِّرَ ﴾ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴾ [التوبة: ٦٠] (٥)، وتقدير المعنى:

الصنعاني (۳/ ۱۱۹)، تذكرة الأريب (۱/ ۸۷)، زاد المسير (۱/ ٤٠٦)، روح المعاني (۲/ ۲۱)، مجموع الفتاوي (۱۵/ ٤٤٤).

⁽١) هم ابن كثير المكي وأبو عمرو البصري. الوافي (ص٣٢٨).

⁽٢) حجة القرآن (١/ ٤٩٤).

⁽٣) الجلالين (٦٢٤).

⁽٤) البيضاوي (٤/ ١٧٢)، القرطبي (١٥٨/١٢)، ابن كثير (٣/ ٢٦١)، البرهان في علوم القرآن (١/ ١٧٩)، الطبري (١/ ٦٥)، الدر المنثور (١٢٤/٦)، معاني القرآن (٤/ ٤٩٣)، الواحدي (٢/ ٧٥٦)، البغوي (٣/ ٣٢٠)، مجموع الفتاوي (١٥/ ٢٨١).

⁽٥) وانظر: تفسيرها في: البيضاوي (٣/ ١٥٤)، القرطبي (٨/ ١٩٢)، ابن كثير (٢/ ٣٦٧)، الطبري (١٦٠/١٠)، الدر المنثور (٤/ ٦٥)، أحكام القرآن للشافعي (١٦٠/١)، الواحدي (١/ ٤٦٩)، أبو السعود (٤/ ٧٦)، زاد المسير (٣/ ٤٥٨)، النسفي (٢/ ٩٥).

«فرض الله هذه الأشياء فريضة».(١) المثال الرابع:

حديث مسلم عن أبي هريرة شه قال: خطبنا رسول الله شخ فقال: (أيها الناس قد فرض الله عليكم الحج فحجوا) (٢)، والاصطلاح الأصولي واللفظ النبوي متطابقان في المعنى في هذا الأسلوب الخبري. (٣)

المثال الخامس:

حديث البخاري⁽³⁾ عن ابن عباس -رضي الله عنها-: أن رسول الله عليه وسلم لما بعث معاذا الله إلى اليمن قال: «إنك تقدم على قوم أهل كتاب فليكن أول ما تدعوهم إليه عباده الله فإذا عرفوا الله فأخبرهم أن الله قد فرض عليهم خس صلوات في يومهم وليلتهم، فإذا فعلوا فأخبرهم أن الله قد فرض عليهم زكاة أموالهم».

⁽١) مختصر تفسير البغوي (١/ ٣٧٠).

⁽۲) أخرجه مسلم ك: الحج - باب: فرض الحج مرة في العمر (۲/ ٩٧٥) (١٣٣٧)، والحاكم والنسائي ك: الحج - باب: وجوب الحج (١١١/٥) (١١١) (٢٦٢، ٢٦١٩)، والحاكم (٢/ ٣١٥) (٣٢٢) وقال: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه هكذا رواه سفيان بن حسين الواسطي عن الزهري عن ابن عباس فالحاكم خرجه من طريق غير الطريق التي عند مسلم.

⁽٣) فتح الباري (١٣/ ٢٦٠)، حاشية ابن القيم (٥/ ١٤٦)، عون المعبود (٥/ ١٠٠)، شرح النووي على مسلم (٩/ ١٠٠٠).

⁽٤) أخرجه البخاري ك: الزكاة – باب: وجوب الزكاة (٣/ ٣٣٣/ ١٣٩٥)، ومسلم ك: الإيمان – باب: الدعاء إلى الشهادتين وشرائع الإسلام (١/ ١٩/٥١)، والنسائي (٥/ ٥- ٦/ ٤٣٣٤)، والترمذي ك: الزكاة – باب: ما جاء في كراهية أخذ خيار المال في الصدقة (٢/ ١٣- ١٤/ ٢٥٥) وقال: حديث حسن صحيح.

والشاهد فيه ورود لفظ (فرض) وقد جاء هذا اخديث في صحيح مسلم (١) بلفظ «افترض»، وقد تطابق المصطلح الأصولي مع اللفظ النبوي ودلا على معنى واحد. (٢)

وفي الحديث أيضا التصريح بأن الخبر كاف في الدلالة على الفرضية، وذلك في قول النبي ﷺ: «فَأخبرهم».

المثال السادس:

ويما يحتمل المطابقة في الدلالة على المعنى وعدمها حديث الصحيحين (") عن ابن عمر -رضي الله عنها- قال: «فرض رسول الله ﷺ زكاة الفطر صاعا من تمر أو صاعا من شعير على العبد والحر والذكر والأنثى والصغير الكبير»

فلفظ «فرض» هنا يحتمل معنيين: المعنى الأول الإيجاب، وقد بوب الإمام البخارى لهذا الحديث بقوله: باب فرض صدقة الفطر.

والمعنى الثاني: التقدير، ويدل عليه نصب كلمة (صاعا) فإنه يدل على أن المعنى: قدرها بصاع فالتمييز ينصب على نزع الخافض كما يقول النحاة. (1)

⁽۱) أخرجه البخاري ك: الزكاة باب وجوب الزكاة (٢/ ٥٠٥) تحت رقم (١٣٣١)، ومسلم ك: الإيمان باب الدعاء على الشهادتين وشرائع الإسلام (١/ ٥١) تحت رقم (١٩)، والترمذي ك: الزكاة باب ما جاء في كراهبة أخذ خيار المال في الصدقة (٣/ ٢١) تحت رقم (٦٢٥).

⁽٢) شرح النووي على مسلم (١/ ١٩٩)، فتح الباري (١٣/ ٤٣٩).

⁽٣) أخرجه البخاري ك: الزكاة باب فرض صدقة الفطر (٢/ ٥٤٧) تحت رقم (١٤٣٢)، ومسلم ك: الزكاة باب زكاة الفطر على المسلمين من التمر والشعير (٢/ ٦٧٧) تحت رقم رقم (٩٨٤)، والترمذي ك: الزكاة باب ما جاء في صدقة الفطر (٣/ ٦٢) تحت رقم (٦٧٦) وقال حديث حسن صحيح.

⁽٤) فتح الباري (٣/ ٣٦٨)، التمهيد لابن عبد البر (٣١٢/١٤)، شرح الزرقاني

وقد ورد اللفظ (فرض) وبعض ما اشتق من مادته في بعض النصوص الشرعية، ولم يكن تعريف الأصوليين مطابقا لمدلولها، فمن ذلك:

مجيء لفظ فرض بمعنى الإباحة:

وبهذا. المعنى فسر قول الحق -تبارك وتعالى-: ﴿ مَّا كَانَ عَلَى ٱلنَّبِيّ مِنْ حَرَجٍ فِيمًا فَرَضَ ٱللَّهُ لَهُ ﴿ [الأحزاب: ٣٨]، فقد ذكر بعض المفسرين (١) أن معنى فرض: أحل وقد أحل الله تعالى لنبيه ﷺ أمورا اختصه بها (٢).

(٢/ ١٩٤)، عون المعبود (٥/٥) تحفة الأحوذي (٣/ ٢٨٢)، شرح النووي على مسلم (٧/ ١٩٤)، شرح السيوطى (٥/ ٤٣-٤٩).

(۱) مختصر تفسير البغوي (۲/ ۷٤۹)، البيضاوي (۶/ ۳۷۷)، القرطبي (۱۸۲/۱۸)، ابن كثير (۳/ ۹۳/۳)، البرهان في علوم القرآن (۳/ ۳٤۱)، الطبري (۲۲/ ۱۶)، تفسير الصنعاني (۳/ ۱۱۸)، معاني القرآن (٥/ ٣٤٥)، الثعالبي (۲۳۲/۳).

(٢) ذكر القرطبي في تفسيره (٢١١/١٤ - ٢١٣) أن الله تعالى خص رسوله في أحكام الشريعة بمعان لم يشاركه فيها أحد، في باب الفرض والتحريم والتحليل، مزية على الأمة وهبت له ومرتبة خص بها، ففرضت عليه أشياء ما فرضت على غيره، وحرمت عليه أفعال لم تحرم عليهم، وحللت له أشياء لم تحلل لهم منها متفق عليه ومختلف فيه.

فأما ما فرض عليه فأمور منها: التهجد، والضحى، والأضحية، والوتر، والسواك، وقضاء دين من مات معسرا، ومشاورة ذوي الأحلام، وتخيير النساء، وإذا عمل عملا أثبته، وإذا رأى منكرا أنكره وأظهره.

وأما ما حرم عليه فأمور منها: تحريم الزكاة عليه وعلى آله، وصدقة التطوع عليه وفي آله تفصيل باختلاف، وخائنة الأعين، وحرم الله عليه إذا لبس لأمته أن يخلعها عنه أو يحكم الله بينه وبين محاربه، والأكل متكنا، وأكل الأطعمة الكريهة الرائحة، والتبدل بأزواجه حلى قول-، ونكاح امرأة تكره صحبته، ونكاح الحرة الكتابية، ونكاح الأمة، والكتابية، وقول الشعر وتعليمه، وأن يمد عينيه إلى ما متع به الناس.

وأما ما أحل له ﷺ فأمور منها: صفى المغنم، والاستبداد بخمس الخمس أو الخمس،

مجيء لفظ (فرض) بمعنى الشرع:

ومن ذلك قول الله -تبارك وتعالى-: ﴿ قَد فَرَضَ ٱللَّهُ لَكُمْ تَحِلَّةَ أَيْمَنِكُمْ ﴾ [التحريم: ٢] فالمعنى هنا: قد شرع الله لكم ما تتحللون به من اليمين المنعقدة (١) ، ألا وهو الكفارة، ورغم أن كفارة اليمين واجبة على من حنث، إلا أنه لا يمكن تفسير الفرض هنا بالوجوب، فإن المعنى يصبح: قد أوجب الله تعالى عليكم التحلل من جميع أيمانكم، وهذا ليس بواقع في الشرع الحنيف، بل التحلل من اليمين قد يكون محرما وقد يكون مباحًا وقد يكون واجبًا، وقد يكون مستحبًا.

فيكون واجباً في حق من حلف ليرتكبن معصية، فإنه يحرم عليه إتيان المعصية، ولا يكون التحلل من اليمين واجبا عليه ابتداء، بل إذا حنث وجبت عليه الكفارة لحنثه.

ويكون التحلل واجبا في حق من حلف ليتركن واجبا، أو ليأتين محرما، فإنه يحرم عليه ترك الواجب، وإتيان المحرم، ويجب عليه التحلل حينئذ.

ويستحب التحلل في حق من حلف على ترك بر مما لا يجب، فيستحب له ابتداء البر، والكفارة، فإذا فعله صارت الكفارة واجبة، وفي حديث

والوصال، والزيادة على أربعة نسوة، والنكاح بلفظ الحبة، وبغير ولي، وبغير صداق، وفي حالة الإحرام، وسقوط القسم بين الأزواج عنه، والقتال بمكة، وأنه لا يورث، وبقاء زوجيته من بعد الموت، وإذا طلق امرأة تبقى حرمته عليها فلا تنكح.

وسبق أن هذه الأحكام بعضها متفق عليه وبعضها مختلف فيه، وثم أمور أخرى لم تذكر هنا. (۱) البيضاوي (٥/ ٣٥٥)، الطبري (٢٨/ ١٥٩)، تفسير أبي السعود (٢٦٦/٨)، فتح القدير (٥/ ٢٥٠)، تفسير النسفي (٤/ ٢٥٩)، روح المعاني (٢٨/ ١٤٨).

=

الصحيحين (١): "إني -والله إن شاء الله- لا أحلف على يمين فأرى غيرها خيرا إلا أتيت الذي هو خير منها وتحللتها».

إسناد لفظ (فرض) إلى العباد:

من المقطوع به أن تشريع الأحكام كلها لله -عز وجل- فإسناد لفظ الفرض إلى العباد نجعله دالا على غير مقصود الأصوليين بهذا المصطلح، فمن ذلك:

- قول الله -تبارك وتعالى-: ﴿ لا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِن طَلَقْتُمُ ٱلنِّسَآءَ مَا لَمْ
 تَمَسُّوهُنَّ أَوْ تَفْرِضُواْ لَهُنَّ فَرِيضَةً ﴾ [البقرة: ٢٣٦].
- ﴿ وَإِن طَلَقَتُمُوهُنَّ مِن قَبْلِ أَن تَمَسُّوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فَيضَةً فَيضَةُ النِّكَاحِ ﴾ فَيضَفُ مَا فَرَضْتُمْ إِلَّا أَن يَعْفُونَ أَوْ يَعْفُواْ ٱلَّذِى بِيَدِهِ عُقْدَةُ ٱلنِّكَاحِ ﴾ [البقرة: ٢٣٧].

ومعنى الفرض في هذه المواضع: التقدير (٢)، وهو من المعاني اللغوية للكلمة، قال البغوي: (وقد فرضتم لهن فريضة) أي: سميتم لهن مهرا، (فنصف ما فرضتم) أي: لها نصف المهر المسمى (٣).

التصريح بالتحريم:

تَكرر التصريح بلفظ الحرام وما اشتق من مادته في النصوص الشرعية، وكانت الأساليب خبرية، ومضمونها دال على ما يدل عليه مصطلح الأصوليين،

⁽۱) أخرجه البخاري ك: الأيهان باب: قوله قال تعالى: ﴿ لَا يُؤَاخِذُكُمُ ٱللَّهُ بِٱللَّغُو فِيَ أَلِمَ عَرِكُمُ اللَّهُ بِٱللَّغُو فِي أَلِمَ عَرِكُمُ الله بِاللَّهُ وَاللهِ عَمِلَهُ عَلَى الْمَهان باب: من حلف يميناً فرأى غيرها خيراً منها (٣/ ١٢٤٠) وانظر: عمدة الأحكام (ح:٣٦٥) وراجع: شرحه مع ما في معناه في إحكام الإحكام (٢/ ١٤١-١٤٣).

 ⁽۲) الطبري (۲/ ۲۹)، الواحدي (۱/ ۱۷۵)، فتح القدير (۱/ ۲۰٤)، أحكام القرآن
 للجصاص (۲/ ۳۵)، النسفي (۱/ ۲۱۱)، روح المعاني (۲/ ۲۵۲).

⁽٣) مختصر تفسير البغوي (١/ ٨٧).

فمن ذلك الأمثلة الآتية:.

قول الله تبارك وتعالى: ﴿ وَأَحَلَّ ٱللهُ ٱلْبَيْعَ وَحَرَّمَ ٱلرِّبُواْ ﴾ [البقرة: ٢٧٥]، قول الله تبارك وتعالى: ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةُ وَٱلدَّمُ وَلَحْمُ ٱلْجِنزِيرِ وَمَا أَهِلً لِغَيْرِ ٱللّهِ بِهِ عَ وَٱلْمُنْخَنِقَةُ وَٱلْمَوْقُوذَةُ وَٱلْمُتَرَدِيَةُ وَٱلنَّطِيحَةُ وَمَا أَكُلَ ٱلسَّبُعُ لِغَيْرِ ٱللّهِ بِهِ عَ وَٱلْمُنْخَنِقَةُ وَٱلْمَوْقُوذَةُ وَٱلْمُتَرَدِيةُ وَٱلنَّطِيحَةُ وَمَا أَكُلَ ٱلسَّبُعُ إِلَّا مَا ذَكَيْتُمْ ﴾ [المائدة: ٣]، قول الله تبارك وتعالى: ﴿ قُل إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِيَى اللهُ وَالْمُونَ وَالْإِنَّمَ وَٱلْبَغْى بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ ﴾ [الأعراف: ٣٣]، قول الله تبارك وتعالى: ﴿ وَلَا تَقْتُلُواْ ٱلنَّفُسَ ٱلَّتِي حَرَّمَ ٱللهُ إِلَّا بِٱلْحَقِ ﴾ [الإسراء: ٣٣]، قول الله تبارك وتعالى: ﴿ وَمُحْرِّمُ عَلَيْهِمُ ٱلْخَبَنِيثَ ﴾ [الأعراف: ١٥٧].

الأمثلة من السنة النبوية:

1- قول النبي ﷺ: (إن الله ورسوله حرم بيع الخمر والميتة والخنزير والأصنام) فقيل: يا رسول الله أرأيت شحوم الميتة فإنه يطلى بها في السفن، ويدهن بها الجلود، ويستصبح بها الناس فقال: لا، هو حرام، ثم قال رسول الله عند ذلك: (قاتل الله اليهود، إن الله لما حرم عليهم شحومها جملوه ثم باعوه فأكلوا ثمنه)(1)

وقد اشتمل هذا الحديث على الفعل (حرم) مرتين وعلى لفظ (حرام) مرة واحدة، وكلها في أسلوب خبري، ويراد بها ما يراد بالمصطلح الأصولي:

⁽۱) البخاري ك: البيوع – باب: بيع الميتة والأصنام (٤/ ٥٣٣/ ٢٢٣٦)، ومسلم ك: المساقاة – باب: تحريم بيع الخمر والميتة والخنزير والأصنام (٣/ ١٥٨١/١٢٠٧)، والترمذي ك: البيوع باب: ما جاء في بيع جلود الميتة والأصنام (٢/ ٥٦٨-٥٦٩/ ١٢٩٧)، وقال حديث حسن صحيح. وانظر: بلوغ المرام حديث (٧٦٩) متفق عليه.

(حرام).^(!)

٢-حديث البخاري عن أنس بن مالك شه قال: قال رسول الله عَلَى: (أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله فإذا قالوها وصلوا صلاتنا واستقبلوا قبلتنا وذبحوا ذبيحتنا فقد حرمت علينا دماؤهم وأموالهم، إلا بحقها وحسابهم على الله)(٢).

والشاهد فيه لفظ (حرمت علينا) وهو بمعناه الاصطلاحي. التصريح بالإباحة:

كثر في النصوص الشرعية ورود لفظ الجل وما اشتق من مادته، وتطابق مدلوله مع مصطلح الأصوليين، وكانت الأساليب خبرية فمن ذلك:

قوله تعالى: ﴿ أُحِل لَكُمْ لَيْلَةَ ٱلصِّيَامِ ٱلرَّفَتُ إِلَىٰ نِسَآيِكُمْ ﴾ [المائدة: ١٨٧]، قوله تعالى: ﴿ وَطَعَامُ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْكِتَنبَ حِلُّ لَّكُرْ ﴾ [المائدة: ٥]، قوله تعالى: ﴿ كُلُواْ مِمَّا فِي ٱلْأَرْضِ حَلَىٰلاً طَيِّبًا ﴾ [البقرة: ١٦٨]، قوله تعالى: ﴿ أُحِلَّ لَكُمْ صَيْدُ ٱلْبَحْرِ وَطَعَامُهُ مَتَنعًا لَّكُمْ وَلِلسَّيَّارَةِ ﴾ [المائدة: ٩٦]، قوله تعالى: ﴿ يَتَأْيُهَا ٱلنَّيِّ إِنَّا أَخْلَلْنَا لَكَ أَزْوَ جَكَ ﴾ [الأحزاب: ٥٠]، قوله تعالى: ﴿ وَأَحَلُ ٱللَّهُ ٱلْبَيْعَ ﴾ [البقرة: ٢٧٥].

وجيع هذه الآيات جاءت في أسلوب خبري تصرح بالحل، وغيرها كثير مما لا يحتاج إلى نص عليه، ولا يحتاج معناه إلى إيضاح بل هو نص في الإباحة ولا شك والله أعلم.

⁽۱) فتح الباري (۸/ ۲۱)، التمهيد لابن عبد البر (٤٤ /٤)، (٢/ ٤٢)، شرح الزرقاني (٢/ ٣٩٤)، عون المعبود (٩/ ٢٧٣)، شرح النووي على مسلم (١١/ ٦).

⁽٢) سبق تخريجه في صفحة (٦٣٤)٣٦٤ حاشية رقم (١(١)، وانظر: فتح الباري (١/ ٧٦)، (٢) سبق تخريجه في صفحة الأحوذي (٧/ ٢٨٤)، شرح النووي على مسلم (١/ ٢٠٦).

وفي الحديث الصحيح: (إن المسألة لا تحل إلا لأحد ثلاثة، رجل تحمل حمالة فحلت له المسألة، حتى يصيب قواما ثم يمسك، ورجل أصابته جائحة اجتاحت ماله، فحلت له المسألة حتى يصيب قواما من عيش، ورجل أصابته فاقة، حتى يقول ثلاثة من ذوي الحجا من قومه لقد أصابت فلانا فاقة، فحلت له المسألة)(١).

وفي هذا الحديث تكرر في الأسلوب الخبري التصريح بحل السؤال عند الضرورة المقتضية له.^(٢)

وقد عبر النبي ﷺ عن المصطلح الأصولي (المباح) بلفظ الجائز، ومن ذلك: حديث (الصلح جائز بين المسلمين إلا صلحا حرم حلالا، أو أحل حراماً) (٦٠). وهو من الأسلوب الخبري المصرح بمرادف المباح، على أحد التفسيرين.

والتفسير الثاني أن الجائز هنا مقابل للازم، فالعقد إما لازم كالبيع البات، المستوفي للشروط والأركان وإما جائز كالبيع في مدة الخيار المشروع للطرفين وإما لازم في حق أحد العاقدين جائز في حق الآخر كعقد الكتابة. (١)

⁽۱) أخرجه مسلم ك: الزكاة باب من تحل له المسألة (۲/ ۷۲۲) تحت رقم (۱۰٤٤)، وأبو داود ك: الزكاة باب ما تجوز فيه المسألة (۲/ ۱۲۰) تحت رقم (۱٦٤٠)، وانظر: بلوغ المرام ح (۸٦٠).

⁽٢) فتح الباري (١/ ٤٠٧-٤٠٨)، التمهيد لابن عبد البر (١٨/ ٣٢٧)، شرح الزرقاني (٢/ ٢٥٨)، عون المعبود (٥/ ٣٥)، تحفة الأحوذي (٣/ ٢٥٨).

⁽٣) أخرجه الترمذي ك: الأحكام – باب: ما ذكر عن رسول الله ق في الصلح بين الناس (٣/ ٢٧) تحت رقم (١٣٥٢) وقال: حديث حسن صحيح، والحاكم (٢/ ٥٨) تحت رقم (٢٣١٣) وقال: حديث صحيح على شرط الشيخين، وصححه الألباني في صحيح الجامع برقم (٣٨٦٢).

⁽٤) حاشية ابن القيم (٩/ ٣٧٢)، عون المعبود (٧/ ٣٢١)، تحفة الأحوذي (٢/ ٥٠٤)، (٤/ ٤٨٧)، فيض القدير (٤/ ٢٤٠).

قال الصنعاني بيانا لهذا المعنى: "وضع الصلح مشروط فيه المراضاة، لقوله: (جائز) أي: أنه ليس بحكم لازم يقضى به وإن لم يرض الخصم»(١)

هذا والاستدلال بالحديث على فرض صحته اعتبارا بكثرة طرقه، وقد أشار إلى هذا العلامة الحافظ ابن حجر -رحمه الله- في بلوغ المرام (٢٠).

وفي حُديث أبي داود (٢) والنسائي: «لي الواجد يحل عرضه وعقوبته» (١).

وفيه التصريح بأنه الغني القادر على سداد دينه، ومع ذلك يماطل في السداد مستثنى من عموم حديث: «كل المسلم على المسلم حرام دمه وماله وعرضه» (٥٠).

و يحل للدائن أن يغلظ عليه القول، ويشدد في هتك عرضه فيقول: مطلني، وظلمني، وإنه لظالم مماطل، لا يرعى حقا، وعقوبته بالحبس وبأن يبيع القاضي ماله، ويقضي عنه دينه. (1)

⁽١) سبل السلام (٣/ ٦٤) ط جامعة الإمام - الطبعة الثالثة.

⁽٢) بلوغ المرام (ح ٨٦١).

⁽٣) هو الحافظ الإمام سليهان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير الأزدي السجساني، أبو داود، ولد سنة ٢٠٢هـ على الراجح، فقيه محدث حافظ، ومن مؤلفاته: السنن، والمراسيل، وغيرها، وتوفي سنة ٢٧٥هـ. راجع تذكرة الحفاظ (٢/ ١٥٢)، تهذيب ابن عساكر (٢/ ٢٤٤)، تاريخ بغداد (٩/ ٥٥)، وفيات الأعيان (٢/ ٢١٤).

⁽٤) أخرجه أبو داود ك: الأقضية – باب: الحبس في الدّين وغيره (٣/ ١٥٧٠) تحت رقم (٣٦٣/٨)، والنسائي ك: البيوع باب: مطل الغني (٣٦٣/٧) تحت رقم (٤٧٠٣)، وأحمد (٤/ ٣٦٣) تحت رقم (١٩٤٧٤)، والحاكم في المستدرك (٤/ ١١٤) برقم (٥٠٦٥) ك: الأحكام وقال: صحيح الإسناد وأقره الذهبي، وصححه الألباني في صحيح الجامع برقم (٥٤٨٧).

 ⁽٥) أخرجه مسلم ك: البر والصلة والآداب - باب: تحريم ظلم المسلم وخذله واحتقاره
 ودمه وعرضه وماله (٤/ ١٩٨٦) تحت رقم (٢٥٦٤).

⁽٦) فتح الباري (٥/ ٦٢)، التمهيد لابن عبد البر (١٨/ ٢٨٧)، شرح الزرقاني (٣/ ٤١٢)،

واختلف العلماء هل يبلغ إلى حد الكبيرة فيفسق وترد شهادته مرة واحدة أم لا؟(١)

والحديث المحرم لعرض المؤمن والمحل لعرض الماطل كلاهما من الأسلوب الخبري.

وأما لفظ الإباحة بذاته فلم أجده، ولم أجد شيئا من مادته في القرآن الكريم، وقد بحثت عنه كثيرا في السنة النبوية، فلم أجده كذلك، ولكن سبق أنه مرادف للفظ الحل. والله أعلم.

التصريح بالكراهة:

تضمنت الأساليب الخبرية الواردة في النصوص الشرعية كثيرا من الألفاظ المنتمية إلى مادة (كره)، وبإمعان النظر فيها دل على حكم شرعي منها تبين أنها قد تأتي في لسان الشرع دالة على التحريم، وحينئذ فإن اصطلاح الأصوليين لا يطابق هذه الدلالة، ومن ذلك: قول الحق تبارك وتعالى: ﴿ كُلُّ ذَالِكَ كَانَ سَيِّعُهُ مَعْدَ رَبِكَ مَكْرُوهًا ﴾ [الإسراء: ٣٨].

فأفعال المكلفين المشار إليها(٢) في موضوع هذه القضية الخبرية جميعها من

عون المعبود (۱۰/۱۱)، شرح سنن ابن ماجه (۱/ ۱۷۵)، فيض القدير (٥/ ٤٠٠)، شرح السيوطي (٧/ ٣١٧)، حاشية السندي (٧/ ٣١٧).

⁽١) انظر: سبل السلام (٣/ ٥٥-٥٦).

⁽٢) المشار إليه إما الأوامر والنواهي المبدوءة بقوله تعالى: ﴿ وَقَضَىٰ رَبُكَ أَلَا تَعَبُدُوٓا إِلّاۤ إِيّاهُ وَبِاللّهِ إِمَا الأوامر والنواهي بدءا من قوله تعالى: ﴿ وَلَا تَقَتُلُوٓا أَوۡلَكُمۡ ﴾ والدال على الأول قراءة ابن عامر والكوفيين "سيئهُ" بضم الهمز والهاء، فبذلك تشمل الإشارة الأوامر والنواهي، والدال على الثاني قراءة جمهور القراء "سيئةً" بفتح الهمز وتنوين التاء فلا يشير إلا للمنهيات انظر: مختصر البغوي (١/ ٥١٤).

المحرمات، بل هي من الكبائر.(١)

وحين أسندت الكراهية إلى العباد المتقين كان المكروه محرما ومن الكبائر، وذلك في قوله تعالى: ﴿ أَنحُبُ أَحَدُكُمْ أَن يَأْكُلُ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا فَكَرِهْتُمُوهُ ﴾ [الحجرات: ١٢] وقد جاء لفظ الكراهة في أسلوب خبري، وقد جاوره أسلوب إنشائي والتقدير: من أكل لحم أخيه ميتا كرهتموه فهل يحب أحدكم أن يكرهه المؤمنون، والغيبة مبغضة، وهي من الكبائر، وفاعلها منبوذ.

وأما إسناد الكراهة إلى المنافقين والكافرين فهذا دليل على وجوب الفعل، كقوله تعالى: ﴿ وَلَا يُنفِقُونَ إِلَّا وَهُمْ كَرِهُونَ ﴾ [التوبة: ٥٤](٢) ﴿ وَكَرِهُواْ أَن يُجُنهدُواْ بِأَمْوَ لِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ ﴾ [التوبة: ٨١].

فلا شك أن النفقة المقصودة هي الواجبة، وكذا الجهاد بالمال والنفس واجب. (٣)

⁽۱) القرطبي (۱۰/ ۲٦۲)، ابن كثير (۱/ ٤١)، البرهان في علوم القرآن (۲/ ۱۲)، الطبري (۱۵/ ۸۹) تفسير أبي السعود (٥/ ۱۷۲).

⁽۲) انظر تفسيرها في: البيضاوي (۳/ ۱۰۱)، القرطبي (۸/ ۱۹۳)، الطبري (۱۰/ ۱۵۲)، زاد المنسير (۳/ ٤٥٢)، النسفي (۲/ ۹۳)، روح المعاني (۱۰/ ۱۱، ۱۵۵).

⁽٣) البيضاوي (٣/ ١٦٢)، ابن كثير (٢/ ٣٧٧). الطبري (١٠/ ٢٠١، ٢٠١). تفسير أبي السعود (٤/ ٨٨٨)، البغوي (٢/ ٣١٥)، فتح القدير (٢/ ٣٨٨)، زاد المسير (٣/ ٤٧٨)، النسفى (٢/ ٢٠١)، روح المعاني (١٠/ ١٥١).

-عز وجلّ- كراهية الفعل إذا صدر عن كفر ونفاق ولو كان في أصله واجبًا، مثل قوله تعالى: ﴿ وَلَوْ أَرَادُوا ۚ ٱلۡخُرُوجَ لِأَعَدُواْ لَهُ. عُدَّةً وَلَـٰكِن كَرِهَ ٱللَّهُ ٱنْبِعَاثَهُمۡ فَتَبَّطَهُمۡ ﴾ [التوبة: ٤٦].

ومما جاء فيه لفظ «كره» في الأسلوب الخبري وأفاد التحريم (١) القيل والقال وذلك في حديث البخاري (أن معاوية (٢) ﷺ كتب إلى المغيرة بن شعبة (٣) ﷺ أن اكتب إلي بشيء سمعته من النبي ﷺ فكتب إليه: سمعت النبي ﷺ يقول: (إن الله كره لكم ثلاثا: قيل وقال، وإضاعة المال، وكثرة السؤال)(١)

الكراهة بمعناها الاصطلاحي في اللفظ النبوي:

وردت الكراهة في اللفظ النبوي الشريف بمعناها الاصطلاحي عند

⁽۱) فتح الباري (۱/ ۱۳۸)، التمهيد لابن عبد البر (۲۱/ ۲٦۹-۲۷۱)، شرح الزرقاني (۵/ ۷۲۷)، شرح النووي على مسلم (۱۲/ ۱۰)، الديباج (۴/ ۳۱۸)، فيض القدير (۲/ ۲۷۲).

⁽٢) هو الصبحابي الجليل معاوية بن أبي سفيان بن حرب القرشي الأموي، ولدسنة ٢٠ ق.هـ على الراجح، وإليه تنسب الدولة الأموية، أسلم يوم فتح مكة سنة ٨هـ، وكان من كتاب الوحي، وتوفي سنة ٦٠هـ. راجع تاريخ الأمم والملوك (٦/ ١٨٠)، الكامل في التاريخ (٤/٢).

⁽٣) هو الصحابي الجليل المغيرة بن شعبة بن أبي عامر بن مسعود الثقفي، أبو عبد الله، ولد سنة ٢٠ ق. هـ على الراجح، أحد دهاة العرب وقادتهم وولاتهم، أول من وضع ديوان البصرة، وأول من سلم عليه بالإمرة في الإسلام، وتوفي سنة ٥٠هـ. راجع الإصابة (ت ٨١٨١)، الكامل في التاريخ (٣/ ١٨٢)، الجمع بين رجال الصحيحين (٩٩٤)، رغبة الآمل (٤/٢٠٢).

⁽٤) البخاري ك: الرقائق باب: ما يكره من قيل وقال (١١/ ٢٧٠/ ٦٤٧٣)، ومسلم ك: الأقضية باب: النهي عن كثرة المسائل من غير حاجة والنهي عن منع وهات (٣/ ١٣٤٠/ ١٣٤٠).

الأصوليين، ففي صحيح مسلم عن أبي أيوب الأنصاري أنه صنع للنبي ﷺ طعاما فيه ثوم، فلما رُدَّ إليه سأل عن موضع أصابع النبي ﷺ فقيل له لم يأكل، ففزع وصعد إليه فقال: أحرام هو؟ فقال النبي ﷺ: «لا، ولكني أكرهه» قال: فإن أكره ما تكره أو ما كرهت. (٢)

التصريح بالندب:

يعبر الفقهاء والأصوليون عما استحسن الشرع فعله ولم يعلق عقوبة على تركه بالمندوب والمستحب (٦).

وباستقراء الأساليب الخبرية في القرآن الكريم، وتفحص كثير منها في السنة النبوية وقفت على النتائج التالية:

أولا: لم ترد كلمة (مندوب) ولا شيء من مادتها في القرآن الكريم.

ثانيا: كلمة (مستجب) لم ترد بخصوصها في الكتاب العزيز، وورد الفعلان (استحبوا، ويستحبون) لكنهما أسندا إلى العباد ولم تسند إلى الشرع في القرآن الكريم.

ثالثا: كل ما ورد في القرآن الكريم من مادة (حبب) فقد تعلق بأفعال كلها

⁽۱) هو الصحابي خالد بن زيد بن كليب بن ثعلبة، أبو أيوب الأنصاري، من بني النجار، شهد العقبة وبدراً وأحداً والحندق، وسائر المشاهد، وكان صابراً تقياً محباً للغزو والجهاد، ولما غزا يزيد القسطنطينية في خلافة أبيه معاوية صحبه أبو أيوب غازياً ومرض وتوفي سنة ٥٢هـ ودفن في أصل حصن القسطنطينة. راجع (طبقات ابن سعد (٣/ ٤٩)، حلية الأولياء (١/ ٣٦١)، صفة الصفوة (١/ ١٨٦)، الإصابة (١/ ٤٠٥).

⁽٢) أخرجه مسلم ك: الأشربة - باب: إباحة أكل الثوم ... (٣/ ١٦٢٣ / ٢٠٥٣) عن أبي أيو ب مرفوعاً.

⁽٣) الإحكام للآمدي (١١٩/١)، ونهاية السول (٨/١)، وشرح الكوكب المنير (١/٤/١).

واجبة، مثل:

﴿ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُ ٱلتَّوَّابِينَ وَيُحِبُ ٱلْمُتَطَهِّرِينَ ﴾ [البقرة: ٢٢٢]، ﴿ فَإِنَّ اللَّهَ يُحِبُ ٱلْمُتَّسِنِينَ ﴾ [آل عمران: ٢٤]، ﴿ وَٱللَّهُ يُحِبُ ٱلْمُتَسِنِينَ ﴾ [آل عمران: ٢٤]، ﴿ وَٱلله يُحِبُ ٱلصَّبِرِينَ ﴾ [آل عمران: ٢٤]، ﴿ إِنّ ٱللَّهَ يَحِبُ ٱلْمُقْسِطِينَ ﴾ [آل عمران: ٢٥]، ﴿ إِن ٱللَّهَ يَحِبُ ٱلْمُقْسِطِينَ ﴾ [المتحنة: ٨]، ﴿ وَٱللَّهُ يُحِبُ ٱلْمُطَّهِرِينَ ﴾ [التوبة: ١٠٨]، ﴿ إِن ٱللَّهَ يُحِبُ ٱلْمُطَهِرِينَ ﴾ [التوبة: ١٠٨]، ﴿ إِن ٱللَّهَ يُحِبُ ٱلْمُقْرِينَ ﴾ [الصف: ٤]، أَذِينَ يُعْتِلُونَ فِي سَبِيلِهِ عَمَا كَأَنَّهُم بُنْيَانٌ مَّرْصُوصٌ ﴾ [الصف: ٤]، ﴿ فَسَوْفَ يَأْتِي ٱللَّهُ بِقَوْمِ يَحِبُهُمْ وَيُحِبُونَهُ وَاللَّهُ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ أُعِزَةٍ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ أُعِزَةٍ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ أُعِزَةٍ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ أُعِزَةٍ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ ﴾ [المائدة: ٤٥].

رابعا: توصلت إلى أن مصطلح المندوب والمستحب مستمد من السنة كما سأبينه فيها يلي:

الأصل الشرعي لمصطلح (مندوب):

ورد لفظ (ندب) في أسلوب خبري في الحديث الصحيح (١٠)؛ فمن ذلك:

ا - ما رواه البخاري عن جابر بن عبد الله -رضي الله عنها-: أن النبي ﷺ ندب الناس يوم الخندق، فانتدب الزبير، ثم ندب الناس فانتدب الزبير، ثم ندب الناس فانتدب الزبير، فقال النبي ﷺ: (إن لكل نبي حواريا وإن حواريي الزبير بن العوام)(۲)

⁽۱) فتح الباري (٦/ ٥٣)، (١٣/ ٢٤٠)، تحفة الأحوذي (٥/ ٢٦٠)، الديباج (٥/ ٣٩٦)، شرح النووي على مسلم (١٥/ ١٨٨).

⁽٢) أخرجه البخاري ك: فضائل الصحابة باب: مناقب الزبير بن العوام (٩٩/٧) تحت رقم (٣٧١٩)، ومسلم ك: فضائل الصحابة باب: من فضائل طلحة والزبير -رضي الله عنها- (٤/ ١٨٧٩) تحت رقم (٢٤١٥)، والترمذي ك: المناقب باب: مناقب الزبير ... (٦/ ٩٩) تحت رقم (٣٧٤٥) وقال: حديث حسن صحيح.

وقد كانت المهمة التي انطلق إليها الزبير من فروض الكفايات، بدليل ما جاء في الرواية الأخرى: «من يأتينا بخير بني قريظة» (١) فبين لهم أن المطلوب واجب، ويكفي في القيام به واحد. والله أعلم.

ويستحب للمكلف أن يبادر إلى فرض الكفاية قبل غيره، فإذا أداه وقع فعله واجبا.

٢- وفي صحيح مسلم من حديث أنس بن مالك ﷺ، قال: (ندب رسول الله ﷺ الناس فانطلقوا حتى نزلوا بدرا.) (٢)، ولا يبعد أن يكون الخروج إلى بدر من فروض الكفايات أيضا بدليل أن الصحابة لم يخرجوا جميعاً ولم يثبت ذم لمن لم يخرج. والله أعلم.

الأصل الشرعي لمصطلح (مستحب):

ورد في الأساليب الخبرية، الواردة في الأحاديث النبوية كثير من المواضع أسند فيها إلى الله تعالى محبة الفعل أو فاعله، وكانت دالة على ما يعنيه الأصوليون بمصطلح (المستحب) فمن ذلك:

المثال الأول:

حديث البخاري عن جابر بن عبد الله -رضي الله عنها- أن رسول الله ﷺ قال: «رحم الله رجلا سمحا إذا باع وإذا اشترى وإذا اقتضى» (٢)

رواة الإمام مالك في الموطأ بلفظ: «أحب الله عبداً سمحا إن باع، سمحا إن

⁽١) المعجم الكبير للطبراني (١/ ١١٩).

⁽٢) أخرجه مسلم ك: الجهاد والسير باب: غزوة بدر (٣/ ١٤٠٣) تحت رقم (١٧٧٩).

⁽٣) أخرجه البخاري ك: البيوع باب السهولة والساحة في الشراء والبيع ومن طلب حقًا فليطلبه في عفاف (٢/ ٧٣١) رقم (١٩٧٠)، والبيهقي في السنن الكبرى ك: البيوع باب السهولة والساحة في الشراء والبيع ومن طلب حقًا فليطلبه في عفاف (٥/ ٣٥٧) تحت رقم (١٠٧٦٠).

ابتاع، سمحا إن قضى، سمحا إن اقتضى الله المرادي المرادي المراد المرادي المرادي

والشاهد فيه لفظ «أحب الله عبدا ...» والسماحة خلق مستحب بلا ريب (٢) ومثلة في الدلالة حديث «ازهد في الدنيا يجبك الله» (٢) وحديث الصحابي الذي يقرأ في صلاته فيختم القراءة بسورة ﴿ قُلْ هُوَ ٱللّهُ أَحَدُ ﴾ فسألوه فقال: لأنها صفة الرحمن وأنا أحب أن أقرأ بها فقال النبي ﷺ: «أخبروه أن الله يجبه» (٤).

فهذه الأحاديث الدالة على حب الله -عز وجل- للعبد، هي الدليل على استحباب ما يفعله العبد من التصرفات وما يتخلق به من الأخلاق.

المثال الثاني:

حديث الصحيحين عن أبي هريرة أن النبي الله قال: (لله تسعة وتسعون اسما مائة إلا واحدا، من حفظها دخل الجنة وإن الله وتر يحب الوتر) (°).، هذا

⁽١) مالك ك: البيوع باب جامع البيوع (٢/ ٦٨٥) تحت رقم (١٣٧٠).

⁽٢) فتح الباري (٤/ ٣٠٧)، شرح الزرقاني (٣/ ٤٣٥)، تحفة الأحوذي (٤/ ٤٧٥).

⁽٣) أخرجه ابن ماجه ك: الزهد باب: الزهد في الدنيا (٢/ ١٣٧٣ - ١٣٧٢)، والحاكم في المستدرك (٤١٠٢/٣٤٨/٤) من حديث سهل بن سعد مرفوعاً بلفظه وقال: صحيح الإسناد ولم يخرجاه، لكن الذهبي اعترض على تصحيحه، وصححه الألباني في صحيح الجامع برقم (٩٢٢)، وحسنه في السلسلة الصحيحة (٢/ ٦٢٤) برقم (٩٤٤).

⁽٤) أخرجه البخاري ك: التوحيد - باب: ما جاء في دعاء النبي الله أمته إلى توحيد الله - تبارك وتعالى - (١٣/ ٤٣١) تحت رقم (٧٣٧٥)، ومسلم ك: صلاة المسافرين وقصرها - باب: فضل قراءة ﴿ قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدُ ﴾ (١/ ٥٥٨) تحت رقم (٨١٣) عن عائشة مرفوعاً.

⁽٥) أخرجه البخاري ك: الشروط – باب: ما يجوز من الاشتراط (٢٧٣٦)، وفي ك: الدعوات – باب: لله مائة اسم غير واحد (٢٤١٠)، وفي التوحيد – باب: إن لله مائة اسم إلا واحداً (٧٣٩٢)، ومسلم ك: الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار باب: في أسماء الله تعالى وفضل من أحصاها (٤/ ٢٠٦٢/ ٢٦٧٧) بدون لفظ (مائة إلا واحداً).

الحديث هو دليل الفقهاء في قولهم باستحباب الوتر في كثير من المسائل كالطهارة والتسبيح والدعاء وغيرها. (١)

المثال الثالث:

الأحاديث الدالة على استحباب التخلق بأسمى الأخلاق وأحسنها، والتهاس القربة في ذلك، ببيان محبة الله تعالى لها، مثل: حديث: (إن الله يحب الرفق في الأمر كله) (٢) وفي رواية: (إن الله رفيق يحب الرفق ويعطي على الرفق ما لا يعطي على سواه) (٦)

وحديث: (إن الله جميل يحب الجمال)('')

وحديث: (إن الله حيي ستير يحب الحياء والستر)(°)

⁽۱) التمهيد لابن عبد البر (۲۱/ ۲٦٠)، تحفة الأحوذي (۲/ ٤٣٩)، شرح النووي على مسلم (۱۷/ ۲۲۱).

⁽۲) أخرجه البخاري ك: الأدب باب: الرفق في الأمر كله (۱۰/ ٥٥١/ ٢٠٠٢)، ومسلم ك: السلام باب: النهي عن ابتداء أهل الكتاب بالسلام وكيف الرد عليهم (۱۸۰۳/۲۰۳/)، والبيهقي في السنن الكبرى (۱۸۰۳/۲۰۳/) وقال: قال أصحابنا: وهذه السنن لا يمكن استعالها إلا بعد المعرفة بهم، وليس كل أحد يعرفهم، فلا بد من غيار يتميزون به عن المسلمين.

⁽٣) أخرجه مسلم ك: البر والصلة والآداب باب فضل الرفق (٢٠٠٣/٤) تحت رقم (٣٥٩٣)، والبيهقي في السنن الكبرى ك: الشهادات باب بيان مكارم الأخلاق ومعاليها (١٩٣/١٠) تحت رقم (٢٠٨٦)، وأبو داود ك: الأدب باب في الرفق (٢٥٤/٤).

⁽٤) الحديث رواه مسلم وغيره، انظر: مسلم (٩٣/١)، و أبو داود (٩/ ٥٩) (٤٠٩١)، فتح الباري (٢١/ ٢٠١)، عون المعبود (١١/ ١٠٠)، تحفة الأحوذي (٦/ ١١٦)، شرح النووى على مسلم (٢/ ٩٠،٨٩)، فيض القدير (٢/ ٢٢٤).

⁽٥) أبو داود ك: الحمَّام باب: النهى عن التعري (٤/ ٣٩) (٢٠١٢)، والنسائي في المجتبى -

وحديث: (إن من الخيلاء ما يبغض الله، ومنها ما يحب الله، ومن الغيرة ما يحب الله ومنها ما يبغض الله)(!)

فكل هذه الأحاديث قد صرحت بمحبة الله -عز وجل- للفعل الصادر عن المكلف، وهي عمدة الاستدلال على الاستحباب.

الأولى وخلاف الأولى:

يطلق بعض الأصوليين كأبي محمد الجويني وابن السبكي وغيرهما مصطلح خلاف الأولى على ما نهى عنه الشارع نهياً غير جازم بخطاب مدلول عليه بغير مخصوص. كترك بعض المندبوات، فإن الأمر بالشيء يفيد النهي عن تركه، فترك سنة الظهر خلاف الأولى مع أنه لم ينه عن ذلك نهياً مخصوصاً إنها نهي مستفاد من الأمر غير الجازم بفعلها كفطر مسافر لا يتضرر بالصوم.

أما ما نهى عنه بنهي مخصوص فهو المكروه كصيام يوم عرفة للحاج، قال الجلال المحلى: والفرق بين قسمي المخصوص وغيره أن الطلب في المطلوب بغير المخصوص.

قال: وقسم خلاف الأولى زاده ابن السبكي على الأصوليين أخذاً من متأخرى الفقهاء حيث قابلوا المكروه بخلاف الأولى في مسائل عديدة وفرقوا

ك: الغسل والتيمم باب: الاستتار عند الاغتسال (١/ ٢٠٠) (٢٠٠) بلفظ (إن الله عز وجل حليم حيي ستير). وصححه الألباني في صحيح الجامع برقم (١٧٥٦) وفي السلسلة الصحيحة (٨/ ٨٢) برقم (٣٠٧٥). وانظر: فيض القدير (٢/ ٢٢٨)، حاشية السندي (١/ ٢٠٠)، عون المعبود (٤/ ٢٥٢).

⁽۱) أبو داود ك: الجهاد باب: في الخيلاء من الحرب (۳/ ٥٠) (٢٦٥٩)، والنسائي ك: الزكاة باب: الأختيال في الصدقة (٥/ ٩٧) (٧٩٥)، والحاكم (١/ ٥٧٩) (٥٢٥) وقال: صحيح الإسناد ولم يخرجاه، وحسنه الألباني في صحيح أبي داود (٢/ ٥٠٥) برقم (٢٣١٦).

بينها، ومنهم إمام الحرمين في النهاية بالنهي المقصود وغير المقصود وهو المستفاد من الأمر.(١)

وقد اشتملت الأساليب الخبرية في القرآن والسنة على لفظ «أولى»، لكن كان المعنى بها لا يرادف ما يعني المتداول في كتب الفقه والأصول، ومن ذلك الأمثلة التالية:

المثال الأول:

قول الله تبارك وتعالى: ﴿ ٱلنَّبِيُّ أَوْلَىٰ بِٱلْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنفُسِهِمْ ﴾ [الأحزاب: ٦]، تضمن هذا الأسلوب الخبري عدة معان كلها صحيحة، فمنها: أن طاعة النبي ﷺ مقدمة على مطالب النفس.

ومنها: أن المهجة والنفس فداء للنبي ﷺ.

ومنها: أنه إذا أمر النبي ﷺ بأمر لم تجز مخالفته والتعلل باستئذان الآباء والأمهات، وكل ذلك مما نص العلماء عليه في تفسير الآية، والحكم فيها جميعا الوجوب^(۱)، ولم يكن معنى لفظ (الأولى) هنا جاريا على مصطلح الأصوليين.

المثال الثاني:

قول الله تبارك وتعالى: ﴿وَأُولُواْ ٱلْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أُولَىٰ بِبَعْضٍ ﴾ [الأنفال: ٧٥]، كان المسلمون يتوارثون بالهجرة والنصرة، فالمؤاخاة بين

⁽۱) شرح الجلال على جمع الجوامع (حاشية العطار) (١/١١٥، ١١٦)، والبحر المحيط (١/ ٣٩٣، ٣٩٣).

⁽٢) القرطبي (١٢١/١٤)، ابن كثير (٣/ ٤٦٩)، الطبري (٢١/ ١٢١، ١٢٢)، الدر المنثور (٢/ ٥٦١)، أحكام القرآن للشافعي (١/ ١٦٧)، تفسير أبي السعود (٧/ ٩١)، البغوي (٣/ ٥٠٧)، زاد المسير (٣/ ٣٥٢).

المهاجرين والأنصار تثبت حق التوارث بينهم، وجاءت هذه الآية تنسخ ذلك وتثبت التوارث بالقربة لا غير، فكلمة أولى ليست للمقارنة بين مشروع ومشروع، بل هي بيان للمشروع والمنسوخ. (١)

⁽۱) العجاب في بيان الأسباب (۲/ ٨٦٥)، البيضاوي (٣/ ١٢٤، ١٢٥)، مناهل العرفان (٢/ ١٨٨)، القرطبي (١/ ٢٥٥)، ابن كثير (٣/ ٢٦٩)، الناسخ والمنسوخ لقتادة (١/ ٣٤)، الطبري (١/ ٥١/ ٥)، الناسخ والمنسوخ للمقري (١/ ٣٠)، فهم القرآن (٢/ ٤٦)، أحكام القرآن للجصاص (٣/ ٣)، البغوي (٣/ ٥٠٨)، الناسخ والمنسوخ للنحاس (٣/ ٣).

المسألة الثانية دلالة المضمون الخبري على الحكم التكليفي بلفظ غير صريح

ربها تبادر من عنوان هذه المسألة اشتهالها على الصيغ غير الصريحة للأمر والنهى فلست أعنى هذا لأننى عقدت -والحمد الله- مسألة خاصة بدلالة المضمون الخبري على الأمر، وأخرى لدلالته على النهي، وبينت فيهما الألفاظ الصريحة في الدلالة على الأمر والنهى، وإنها عنيت بهذه المسألة تتبع الأساليب الخبرية الدالة على أقسام الحكم الشرعي التكليفي في اصطلاح الأصوليين، مع اشتهال السياق على لفظ أو أكثر من لفظ يشير إلى الحكم، لكن لا يصرح به، أعني أنه لا يأتي باللفظ الاصطلاحي عند الأصوليين وقد بذلت جهدي، واستفرغت وسعى في دراسة الأساليب القرآنية، وكثير من الأحاديث النبوية، من هذه الحيثية، فوجدت الأساليب الخبرية الشرعية قد تنوعت في توضيح الحكم الشرعي: فمن ذلك مجيء الحكم الشرعي مضمنا في جملة حبرية تفيد أن المكلفين يفعلون ذلك، وهذا تقرير للحكم الشرعي، في صورة بلاغية عظيمة، لأنه أصبح في نظر السامع والقارئ قضية مسلمة، وعادة متبعة، أقرها الشرع، ومن ذلك: قوله تعالى: ﴿ وَٱلْمُطَلَّقَاتُ يَنَرَبَّصَ ۚ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوٓ ۗ ﴾ [البقرة: ٢٢٨]، فالعدة واجبة، وقدرها ثلاثة قروء لذوات الحيض، وهذا أمر مسلم لا نزاع فيه.(١)

وقوله تعالى: ﴿ وَٱلْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَندَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ ۖ لِمَنْ أَرَادَ أَن يُرْضِعْنَ أَوْلَندَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ ۖ لِمَنْ أَرَادَ أَن يُتِمَّ ٱلرَّضَاعَةَ ﴾ [البقرة: ٢٣٣]، وهذه الآية تقرر حق المرأة في إرضاع ولدها،

⁽۱) الأم للشافعي (۸/ ٣٢٦)، شرح معاني الآثار (٣/ ٦٢)، أحكام القرآن للجصاص (١٨ / ١٨)، المنتقى شرح الموطأ (١٠١/١)، المغني لابن قدامة (٨٢/٨)، أسنى المطالب (٣/ ٣٩١)، نيل الأوطار (٦/ ٣٤٥).

وأنه يجب إعطاؤها هذا الحق إذا طلبته بعد الطلاق، وتبين الحد الأقصى لهذا الحق، فأي دلالة على مضمون الوجوب أوضح من أن يكون المعنى: أحق النساء بإرضاع الطفل من تُديها تلك التي ولدته (١).

وقوله تعالى: ﴿ وَإِذَا كَانُواْ مَعَهُ، عَلَىٰٓ أَمْرٍ جَامِعٍ لَمْ يَذْهَبُواْ حَتَىٰ يَسْتَغَذِنُوهُ ﴾ [النور: ٦٢]، دال على وجوب الاستئذان في أبلغ صورة، وأوجز عبارة، مع استجهاع الشرط وهو كون الأمر جامعا ومفروضا عينا، لا خيار للمكلف في فعله وتركه. (٢)

وقد استحسنت أن أنص على بعض الأساليب الخبرية المتكررة في القرآن الكريم، على أحكام بعينها، وذلك في النقاط التالية:

الكتابة تعنى الإيجاب:

تتبعث الأساليب الخبرية القرآنية المشتملة على الفعل (كتب) وتصريفاته ومصدره، فوجدته قد يتعلق بفعل المكلف، وقد لا يتعلق بفعل المكلف، والأخير لا يتعلق ببحثنا ومثاله (٢) قول الله -تبارك وتعالى-: ﴿كَتَبَرَبُّكُمْ عَلَىٰ نَفْسِهِ ٱلرَّحْمَةَ ﴾ [الأنعام: ٥٤].

وأما إذا وجه الخطاب القرآني للمكلفين فأخبرهم بأن هذا الفعل قد كتبه الله عليهم فإن هذا يعنى الوجوب، كما في الأمثلة التالية:

⁽۱) أحكام القرآن للجصاص (۱/ ٥٥٧)، أحكام القرآن لابن عربي (۱/ ٢٧٥)، المدونة (۲/ ٢٠٧)، المعني (۸/ ٢٠١)، المنتقى شرح الموطأ (٤/ ١٥٢)، المغني (٨/ ٢٠١)، تنبيه الحقائق (٣/ ٤٧)، فتح القُدير لابن همام (٤/ ٣٦٨).

 ⁽۲) البیضاوی (۶/۳۰٪)، القرطبی (۲۱/ ۳۲۰)، الطبری (۱٤٣/۱۰)، الدر المنثور
 (۲/۹۲٪)، فتح القدیر (۶/ ۵۷)، زاد المسیر (۳/ ٤٤٦)، روح المعانی (۱۸/ ۲۲۲).

⁽٣) البيضاوي (٢/ ٤١٣)، ابن كثير (٢/ ١٣٦)، القرطبي (٦/ ٣٩٥)، الطبري (٧/ ٢٠١).

المثال الأول:

قوله تعالى: ﴿ كُتِب عَلَيْكُمُ ٱلْقِصَاصُ ﴾ [البقرة: ١٧٨]، ﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلْقِتَالُ وَهُوَ كُرَّهُ عَلَيْكُمُ ٱلْقِتَالُ وَهُوَ كُرَّهُ عَلَيْكُمُ ٱلْقِتَالُ وَهُوَ كُرَّهُ لَكُمْ ﴾ [البقرة: ٢١٦]، فالأصل في الحكم هنا الوجوب، ولا يعدل عن هذا الأصل إلا لدليل يقتضي ذلك لعارض، كالعجز عن الصيام والجهاد، وكالعفو عن القصاص بعد إثبات استحقاقه. (١)

المثال الثاني:

في قول الله - تبارك و تعالى -: ﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ ٱلْمَوْتُ إِن تَرَكَ خَيْرًا ٱلْوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ وَٱلْأَقْرَبِينَ ﴾ [البقرة: ١٨٠] يقتضي وجوب الوصية، وقد نسخ هذا الحكم بآيات المواريث، على ما قرره كثير من أهل العلم. وقال بعض العلماء: إن الوجوب قائم والوصية لا زالت واجبة لمن لا يرث من الوالدين والأقربين، كالجد وابن الابن. (٢)

المثال الثالث:

جاء النص القرآني بلفظ «كتاب» مفيدا معنى الوجوب وكان الأسلوب حبريا، وذلك في قول الله -تبارك وتعالى-: ﴿ وَٱلۡمُحۡصَنَاتُ مِنَ ٱلنِّسَآءِ إِلَّا مَا مَلَكَتۡ أَيۡمَنُكُمۡ ۗ كِتَابَ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡ ﴾ [النساء: ١٠٣] وقد جاء في التفسير أن

⁽۱) الأم (١/١٧١)، (٦/٥)، أحكام القرآن للشافعي (١٠٦/١)، أحكام القرآن للبرائم المرآن (١٠٦/١)، المبسوط (٣/٥٥)، أحكام القرآن لابن عربي (١/٩٠)، بدائع المنائع (٢/٢٦)، المغني لابن قدامة (٣/٥)، المجموع (٦/٢٣٤).

⁽۲) الأم للشافعي (۱۰٤/٤)، أحكام القرآن للشافعي (۱۰۰/۱)، أحكام القرآن للبن للجمناص (۱/۲۲)، المنتقى (٦/ ١٤٧)، المبسوط (۲۲/ ١٤٣)، أحكام القرآن لابن العربي (١/ ١٠١)، بدائع الصنائع (٧/ ٣٠١)، المغنى لابن قدامة (٦/ ٥٥).

معناه: الزموا ما كتب الله عليكم أي: فرض الله تعالى (''، وقوله تعالى: ﴿ كِتَنبًا مُوقَولًا ﴾ [النساء: ١٠٣] أي: «واجبا مفروضا مؤقتا وقته الله عليهم» (''). المثال الرابع:

جاءت الأساليب الخبرية مصرحة بأن ما كتب على الأمم السابقة كان مفروضا عليهم، مثل قوله تعالى: ﴿ وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهُاۤ أَنَّ ٱلنَّفُسَ بِٱلنَّفُسِ وَٱلْعَيْرَ بَ بِٱلْعَيْرِ فَي اللهُ عَلَيْهِمُ وَوَلَهُ تعالى: ﴿ فَلَمَّا كُتِبَ عَلَيْهِمُ الْقِتَالُ تَوَلَّوُا إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ ﴾ [المبقرة: ٢٤٦].

المثال الخامس:

يعد وصف صداق الزوجة بأنه نحلة في سورة النساء جاءت بعد ذلك قوله تعالى:

﴿ وَيَسْتَفْتُونَكَ فِي ٱلنِّسَآءِ ۖ قُلِ ٱللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ وَمَا يُتَلَىٰ عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ فِي يَتَامَى ٱلنِّسَآءِ ٱلَّاتِي لَا تُؤْتُونَهُنَّ مَا كُتِبَ لَهُنَّ وَتَرْغَبُونَ أَن تَاكِحُوهُنَّ ﴾ [النساء: ١٢٧].

المثال السادس:

روى النسائي عن ابن عباس -رضي الله عنها- أن رسول الله ﷺ قام فقال: (إن الله تعالى كتب عليكم الحج)

فقال الأقرع بن حابس التميمي $^{(7)}$: كل عام يا رسول الله؟؟ فسكت، فقال:

⁽۱) مختصر تفسير البغوي (۱/ ١٦٧)، القرطبي (٥/ ١٢١)، ابن كثير (١/ ٤٧٤)، الطبري (٢/ ٣٢٠). (٤/ ٣٢٠).

⁽۲) مختصر تفسير البغوي (۱/ ۱۹۳)، النبيان (۱/ ۱۷۳)، البيضاوي (۲/ ۲٤۸)، القرطبي (۳/ ۱۹۲).

⁽٣) هو الصحابي الجليل الأقرع بن حابس بن عقال التميمي المجاشعي، كان حكما بين المؤلفة الناس في الجاهلية، وأسلم قبل الفتح فشهد الفتح وحنينا والطائف، وكان من المؤلفة

(لو قلت نعم لوجبت ثم إذا لا تسمعون ولا تطيعون ولكنه حجة واحدة)(١)

وقد ورد في بعض النصوص ما يفيد الترادف بين المكتوبة والمفروضة، فمن ذلك: حديث الترمذي من حديث يعلى بن عطاء حدثنا جابر بن يزيد بن الأسود العامري عن أبيه قال: شهدت مع النبي والمعرب في مسجد الخيف فلما قضى صلاته وانحرف إذا هو برجلين في أخرى القوم لم يصليا معه فقال: علي بها. فجيء بها ترعد فرائصها فقال: ما منعكما أن تصليا معنا؟! فقالا: يا رسول الله إنا كنا قد صلينا في رحالنا. قال: (فلا تفعلا، إذا صليتها في رحالكما ثم أتيتها مسجد جماعة فصليا معهم فإنها لكم نافلة) (٢)

لفظ الوصية ودلالته:

جاءت الوصية في النصوص القرآنية الواردة في صورة أسلوب خبري مثل

قلوبهم وحسن إسلامه، وجاء في الإصابة أنه: قتل شهيدا في خلافة عثمان، وقيل: إنه قتل بالبرموك في عشرة من بنيه – انظر الاستيعاب (١/ ١٠٣)، والإصابة (١/ ١٠١).

⁽۱) هذا الحديث أخرجه النسائي بلفظه، في المجتبى ك: مناسك الحج باب وجوب الحج (۱) هذا الحديث أخرجه النسائي بلفظه، في المجتبى ك: مناسك الحج مسلم في ك: الحج، (۱۱۱) تحت رقم (۱۲۲۷)، وأصله في الصحيح، إذ أخرجه أيضا: البيهقي باب فرض الحج مرة في العمر (۲/ ۹۷۵) تحت رقم في السنن الكبرى ك: الحج باب وجوب الحج مرة واحدة (۲۲۲۶) تحت رقم في المستدرك (۱۲۲۸) برقم (۱۷۲۸) كتاب: المناسك وصححه وأقره الذهبي.

⁽۲) أخرجه الترمذي ك: الصلاة باب: ما جاء في الرجل يصلي وحده ثم يدرك الجماعة حديث رقم (۲۱۹) وهو حديث صحيح، والنسائي ك: الإمامة باب: إعادة القجر مع الجماعة (۲/۲۱) برقم (۸۵۸)، والإمام أحمد في مسنده (٤/ ١٦٠) برقم (۱۲۰۷)، وصحيحه الألباني في صحيح الجامع برقم (۲٦٦).

لفظ (وصى) وكلمة وصية والحكم فيها الوجوب (')، فمن ذلك: قوله تعالى: ﴿ وَلَقَد وَصَّيْنَا ٱلَّذِينَ أُوتُوا ٱلْكَتَبَ مِن قَبْلِكُمْ وَإِيَّاكُمْ أَنِ ٱتَّقُوا ٱللَّهَ ﴾ [النساء: ١٣١]، وقوله تعالى: ﴿ وَوَصَّيْنَا ٱلْإِنسَنَ بِوَلِدَيْهِ حُسْنًا ﴾ [العنكبوت: ٨]، وقوله تعالى: ﴿ يُوصِيكُمُ ٱللَّهُ فِيَ أُولَكِ كُمْ أَللَّهُ فِي أَوْلَكِ كُمْ أَللَّهُ فِي أَوْلَكِ كُمْ أَللَّهُ فِي أَوْلَكِ كُمْ أَللَّهُ فِي أَوْلَكِ كُمْ أَللَّهُ فَي أَوْلَكِ كُمْ أَللَهُ وَاللَّهُ وَمَنَا اللَّهُ وَصِيَّةٍ مِنَ ٱللَّهُ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَلِيمٌ ﴾ [النساء: ١١]، وقوله تعالى في نهاية آية المواريث: ﴿ وَصِيَّةٍ مِنَ ٱللَّهُ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَلِيمٌ ﴾ [النساء: ١٢].

كها جاء لفظ الوصية في السنة النبوية دالا على الاستحباب، ومن ذلك حديث البخاري ومسلم عن أبي هريرة شه قال: (أوصاني خليلي بثلاث لا أدعهن حتى أموت، صوم ثلاثة أيام من كل شهر، وصلاة الضحى ونوم على وتر)^(۲)، ولعل في هذا الفرق بياناً للسر في التعبير القرآني بإسناد الوصية إلى الله تعالى، في كل موضع، فقد دلت على الوجوب، بخلاف إسناد الوصية إلى النبي فقد لا تدل على الوجوب^(۲) والله أعلم.

الإلزام بالفعل ونفي التخيير:

إذا تضمن الأسلوب الخبري بيان أن الفعل لا يجوز تركه، ولا اختيار للمكلف في الامتثال به، فهذا عين الإيجاب، لأن خاصة الواجب أنه فعل يتحتم الإتيان به ولا يجوز تركه، ومثال ذلك: قول الله -تبارك وتعالى-: ﴿ وَمَا كَانَ

⁽۱) البيضاوي (۲/ ۲۲۳)، القرطبي (٥/ ٤٠٨)، (۱/ ٥٦٥)، الطبري (٥/ ٣١٨)، البغوي (١/ ٤٨٨)، فتح القدير (١/ ٥٢٣)، روح المعاني (٥/ ٦٦٣)، الإتقان (١/ ٥٤٢).

⁽٢) أخرجه البخاري ك: الصوم باب صيام البيض (٢/ ٢٨٣/ ١٩٨١ فتح)، ومسلم ك: صلاة المسافرين وقصرها باب: استُحباب صلاة الضحى (١/ ٤٩٩ / ٢٢١) من حديث أبي عثمان النهدي عن أبي هريرة به مرفوعاً.

⁽٣) فتح الناري (٢/ ٢٢٧)، عون المعبود (٤/ ٢١٨)، تحفة الأحوذي (٢/ ٤٤٤)، شرح النووي (٦/ ٣٥).

لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أُمْرًا أَن يَكُونَ لَهُمُ ٱلْحِيْرَةُ مِنْ أَمْرُهِمْ ﴾ [الأحزاب: ٣٦].

فهذا إلزام للمكلفين بتنفيذ ما يقضي به النبي الله الله قضاءه بوحي من الله - تبارك وتعالى ونفي الخيرة في هذا الأسلوب الخبري إيجاب لا ريب فيه. (١) التخيير وعدم الكتابة يدل على الاستحباب:

ومثاله ما رواه البخاري ومسلم عن معاوية شه قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: (هذا يوم عاشوراء ولم يكتب الله عليكم صيامه وأنا صائم، فمن شاء فليصم ومن شاء فليفطر) (٢)، فهذا أسلوب خبري دال على الاستحباب. ترك الأمر رفعا للحرج يدل على الاستحباب:

ومثاله حديث: (لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة)(٤)

فهذا الأسلوب الخبري يدل على ثلاثة أمور:

الأول: أن استعمال السواك عند كل صلاة جدير بأن يحكم عليه بالإيجاب.

⁽۱) البيضاوي (۶/ ۳۷۵)، القرطبي (۳۱/ ۳۰۷)، ابن كثير (۳۹۸/۳)، الطبري (۲۱/۲۲)، الدر المنثور (۲۹/۱)، أحكام القرآن للشافعي (۱/۲۹)، أحكام القرآن للجصاص (۵/ ۲۳۰).

⁽۲) أخرجه البخاري ك: الصيام باب: صيام يوم عاشوراء (۲۰۰۳/۳۰۱/۳) فتح)، ومسلم ك: الصيام باب: صوم يوم عاشوراء (۲/ ۷۹۰/ ۱۱۲۹).

 ⁽۳) التمهيد لابن عبد البر (۲۰۳/۷)، شرح الزرقاني (۲/۳۸٪)، شرح السيوطي
 (۲۰.۳/٤)، شرح النووي (۸/۸).

⁽٤) أخرجه البخاري ك: الجمعة باب: السواك يوم الجمعة حديث (٨٨٧)، وفي ك: التمني باب: ما يجوز من اللّو حديث (٧٢٤)، عن أبي هريرة، ومسلم ك: الطهارة باب السواك، حديث (٢٥٢).

الثاني: أنه لم يوجب علينا رفعا للحرج.

الثالث: أنه مستحب فالقاعدة أن الأمر إذا لم يُفِد الوجوب احتج به للندب. (١)

دلالة عدم النهي على الإباحة أو الاستحباب:

إذا قابل الشرع بين المنهي عنه وغير المنهي عنه فالغالب أن ذلك دال على الإباحة أو الاستحباب وقد بدل على الوجوب، ومن ذلك: قول الله -تبارك وتعالى-: ﴿ لَا يَنْهَاكُمُ ٱللَّهُ عَنِ ٱلَّذِينَ لَمْ يُقَنتِلُوكُمْ فِي ٱلدِّينِ وَلَمْ يُحْرِجُوكُم مِّن دِينِ كُمْ أَن تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إلَيْهِمْ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُ ٱلْمُقْسِطِينَ ﴾ [الممتحنة: ٨] فمسألة المسالمين والعدل فيهم والبر بهم كل ذلك غير منهي عنه، لكن منه مباح ومنه واجب (٢).

الإخبار عن الفعل بأنه رجس أو فسق أو إثم:

وهذا أيضا واضح في التحريم، وإن لم يصرح بلفظ «التحريم»، فهو ظاهر متبادر، ومنه الأمثلة التالية:

المثال الأول:

قوله تعالى: ﴿ وَإِن تَفْعَلُواْ فَإِنَّهُ، فُسُوقٌ بِكُمْ ﴾ [البقرة: ٢٨٢]. فهذا أسلوب خبري دال على أن إلحاق الأذى بالشاهد أو الكاتب من المحرمات، بل هو من الكبائر، والواجب شرعا إكبار من تسبب في إحقاق الحق، وأما التحرش بالشهود ومثبتي الحقوق فهو فسق ظاهر.

⁽۱) فتح الباري (۲۲۹/۱۳)، التمهيد لابن عبد البر (۲۹۹/۱۸)، شرح الزرقاني (۱/ ۲۹۹)، عون المعبود (۲۷۱)، تحفة الأحوذي (۱/ ۸۳٪)، شرح النووي على مسلم (۳۳۸/۳)، تنوير الحوالك (۱/ ۲۰)، فيض القدير (۳۳۸/۵)، شرح السيوطي (۱۲/۱).

⁽٢) القرطبي (١٨/ ٥٩)، ابن كثير (١/ ٣٢٥).

المثال الثاني:

قول الحق - تبارك وتعالى -: ﴿ وَمَا ذُبِحَ عَلَى ٱلنَّنصُ وَأَن تَسْتَقْسِمُواْ بِٱلْأَزْلَكِمِ ۚ ذَٰلِكُمْ فِسْقُ ﴾ [المائدة: ٣]، فهذا أسلوب خبري دال على التحريم أبلغ دلالة، وإن لم يصرح بلفظ التحريم هنا، لكنه معطوف على الأسلوب الخبري المحرِّم في صدر الآية، والمذكور في هذه الآية من الشرك بالله والعياذ بالله تعالى وقد استفيد عظم الذنب فيه من كلمة ﴿ ذَٰلِكُمْ فِسْقُ ﴾ وهي من الأسلوب الخبري أيضاً. (١)

المثال الثالث:

قول الله تبارك وتعالى: ﴿ وَالَّذِينَ يُؤَذُونَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَ الله قوله تعالى في بيان حرمة تغيير الوصية، أو كتهانها: ﴿ فَمَنْ بَدَّلَهُ وَبَعْدَمَا سَمِعَهُ وَ فَإِنَّمَ الْمُهُ وَ فَي بيان حرمة تغيير الوصية، أو كتهانها: ﴿ فَمَنْ بَدَّلُهُ وَهُ بَعْدَمَا سَمِعَهُ وَالْمِنْ الشهادة: عَلَى الله الله الله الله على الله الله الله الله الله على التحريم لما اشتمل عليه من تأثيم الفاعل.

المثال الرابع:

قول الله تبارك وتعالى: ﴿ إِنَّمَا ٱلْخُنَمْرُ وَٱلْمَيْسِرُ وَٱلْأَنصَابُ وَٱلْأَزَلَعُ رِجْسٌ مِنْ عَمَلِ ٱلشَّيْطَنِ ﴾ [المائدة: ٩]، فهذا بيان واضح للحكم. والله أعلم.

الإخبار بنفي الحل يعني التحريم:

إذا أخبر النص الشرعي أن الفعل لا يحل فهذا حكم بتحريمه، ورغم أن

⁽۱) البيضاوي (۲/ ۲۹۳)، القرطبي (٦/ ٣٠)، ابن كثير (٢/ ٥)، الطبري (٦/ ٧٤)، الدر المنثور (٣/ ٤)، معاني القرآن (٢/ ٢٥٨)، دقائق التفسير (٢/ ١٣٣)، تفسير الصنعاني (١/ ١٨٢).

النص لم يصرح بالتحريم، لكنه واضح في الدلالة عليه، لأنه ظاهر متبادر. ومن الأساليب الخبرية المشتملة على نفي الحل الأمثلة التالية.

المثال الأول:

قول الله تبارك وتعالى: ﴿ فَإِن طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ، مِنْ بَعْدُ حَتَّىٰ تَنكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُۥ ﴾ [البقرة: ٣٠٠].

والحكم الشرعي: حرمة المطلقة ثلاثا على مطلقها، وتظل على هذا التحريم ما لم يطرأ مغير له، وهو زواجها من غيره، ودخوله بها (دخولا صحيحا) ثم يموت أو يطلقها، فبعد انتهاء عدتها تحل لمطلقها الأول. (١)

المثال الثاني:

قول الله تبارك وتعالى: ﴿ لَا هُنَّ حِلُّ لَمُّمْ وَلَا هُمْ يَحِلُّونَ لَمُنَّ ﴾ [الممتحنة: ١٠]. أخبر -سبحانه وتعالى- أن العلاقة الزوجية بين مسلمة وكافر محرمة.

المثال الثالث:

قوله تعالى: ﴿ أُحِلَّتَ لَكُم بَهِيمَةُ ٱلْأَنْعَامِ إِلَّا مَا يُتَلَىٰ عَلَيْكُمْ غَيْرَ مُحِلِّى الصَّيْدِ وَأَنتُمْ حُرُمٌ ﴾ [المائدة: ١] والشاهد فيه قوله تعالى: ﴿ غَيْرَ مُحِلِّى الصَّيْدِ ﴾ فهذا استثناء من حل بهيمة الأنعام حيث يحرم على من شرع في الحج أو العمرة التعرض للصيد بقتله أو تنفيره أو الدلالة عليه. (٢)

⁽۱) العجاب في بيان الأسباب (١/ ٥٨٦)، البيضاوي (١/ ٥١٩)، القرطبي (٣/ ٨٩)، ابن كثير (١/ ٢٧٣)، الطبري (٢/ ٤٤٩)، الدر المنثور (١/ ٦٥٥)، أحكام القرآن للشافعي (١/ ٢٢٨)، أحكام القرآن للجصاص (٢/ ٣٧)، مجموع الفتاوي (١٤/ ٩٧).

⁽۲) البيضاوي (۲/ ۲۸۹)، القرطبي (٦/ ٣٥)، ابن كثير (۲/ ٥)، الطبري (٦/ ٥)، الدر المنثور (٣/ ٥)، البغوي (٦/٢)، أحكام القرآن للجصاص (٣/ ٨٨)، روح المعاني (٧/ ٢٣).

المثال الرابع:

قول الحق تبارك وتعالى: ﴿ وَلَا يَحِلُ لَهُنَّ أَن يَكْتُمْنَ مَا خَلَقَ ٱللَّهُ فِي الرّحَامِهِنَّ ﴾ [البقرة: ٢٣٨]، وقد حرمت هذه الآية الكتهان وأوجبت البيان، فالمعتدة يحرم عليها التدليس بإنكار الحيض تطويلا للعدة، أو إنكار الحمل أو إجهاضه توصلا إلى تقصير العدة، أو استعجال الزواج من غير المطلق. (١) المثال الخامس:

حديث: (لا يحل سلف وبيع)^(۲)، فإنه أسلوب خبري دل على حرمة عقدين أحدهما بيع والأخر إقراض، والعقدان كلاهما متلازمان، حتى كأن أحدهما شرط لانعقاد الآخر، بأن يقول: أقرضك عشرة على أنه تبيعني متاعك، ولا تبيع لغبري.^(۳)

المثال السادس:

حديث: (إن المسالة لا تحل إلا لأحد ثلاثة). (٤)، فإنه أسلوب خبري دال

⁽۱) العجاب في بيان الأسباب (۱/ ٥٨٠)، البيضاوي (۱/ ٥١٥)، القرطبي (۱/ ١١٨)، ابن كثير (۱/ ٢٧١)، الطبري (۲/ ٣٨٪)، الدر المنثور (۱/ ٦٦٠)، أحكام القرآن للجصاص (۲/ ۲۸)، روح المعاني (۲/ ١٣٣).

⁽۲) أخرجه أبو داود ك: الإجارة باب: في الرجل يبيع ما ليس عنده (۲/ ٣٠٥) برقم (٤) أخرجه أبو داود ك: البيوع باب: ما جاء في كراهية بيع ما ليس عندك، وقال: حديث حسن صحيح، والنسائي ك: البيوع باب: بيع ما ليس عند البائع (۷/ ۲۱۸)، كلاهما من طريق أيوب عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، ورواه الحاكم (۲/ ۲۱/ ۲۱۸) وقال: صحيح على شرط جملة من أئمة المسلمين، وصححه الألبان في الإرواء (٥/ ۱٤٨).

⁽٣) حاشية ابن القيم (٩/ ٢٩٦)، عون المعبود (٩/ ٢٩٢)، حاشية السندي (٧/ ٢٨٨)، تحفة الأحوذي (٤/ ٣٦٠).

⁽٤) سبق تخريجه صفحة رقم (٥١١) حاشية رقم (١).

على تحريم السؤال وهو المعروف الآن بالشحاذة.'`

المثال السابع:

عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: (لا يحل ثمن الكلب ولا حلوان الكاهن ولا مهر البغي). (٢)

المثال الثامن:

عن أبي أيوب الأنصاري: أن رسول الله تلاقال: (لا يحل لمسلم أن يهجر أخاه فوق ثلاث ليال يلتقيان، فيعرض هذا ويعرض هذا، وخيرهما الذي يبدأ بالسلام)(").

المثال التاسع:

عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: (لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر، أن تسافر مسيرة يوم وليلة ليس معها محرم)(٤).

 ⁽۱) فتح الباري (۱۰/ ۹۹)، التمهيد لابن عبد البر (٥/ ١٠٠)، شرح الزرقاني (٤/ ٢٣)،
 عون المعبود (٥/ ٣٥)، تحفة الأحوذي (٣/ ٢٥٨)، فيض القدير (٦/ ٦٦).

⁽٢) النسائي (٧/ ٢٩٣/١٩) ك: الهبة والذبائح باب النهي عن ثمن الكلب، وأبو داود (٢٩٧/٣) (٢٩٧/٣) ك: الإجارة باب في أثبان الكلاب وحلوان الكاهن؛ كلاهما بلفظه. وصححه الألبان في صحيح الجامع برقم (٧٦٤٠).

⁽٣) أخرجه البخاري ك: الأدب باب الهجرة (٥/ ٢٢٥٦) تحت رقم (٥٧٢٦)، ومسلم ك: البر والصلة والأدب باب تحريم الهجر فوق ثلاث بلا عذر شرعي (٤/ ١٩٨٤) تحت رقم (٢٥٦٠).

⁽٤) أخرجه مالك في ك: الاستئذان باب ما جاء في الوحدة في السفر للرجال والنساء (٢/ ٩٧٩) تحت رقم (١٧٦٦)، والبخاري ك: تقصير الصلاة باب في كم يقصر الصلاة (١/ ٩٧٩) تحت رقم (١٠٣٦)، ومسلم ك: الحج باب سفر المرأة مع محرم إلى حج وغيره (٢/ ٩٧٥) تحت رقم (٩٧٥/١).

المثال العاشر:

دلالة نفي الحرج والجناح والإثم على الإباحة:

الأصل دلالة نفي الحرج والجناح والإثم على الإباحة، وقد يدل على خلاف ذلك عند قيام القرينة، وموضع دراسة دلالته بالقرينة على الإباحة في المسألة التالية، وأما دلالته على الإباحة في الأساليب الخبرية الواردة في نصوص الكتاب والسنة فكثير، فمن ذلك الأمثلة التالية:

المثال الأول:

قوله تعالى: ﴿ وَلَا جُنَاحُ عَلَيْكُمْ فِيمَا عَرَّضْتُم بِهِ مِنْ خَطْبَةِ ٱلنِسَآءِ أَوْ أَكْنَتُمْ فِيمَا عَرَّضْتُم بِهِ مِنْ خَطْبَةِ ٱلنِسَآءِ أَوْ أَكْنَتُمْ فِي النَّهُ فِي اللَّهُ وَقُولُهُ تعالى: ﴿ لَيْسَ عَلَيْكُمْ خُنَاحٌ أَن تَدْخُلُواْ بُيُوتًا غَيْرَ مَسْكُونَةٍ فِيهَا مَتَنَّعٌ لَكُرْ ﴾ [النور: ٢٩]. وحكم الإباحة متبادر في هاتين الآيتين وأشباهها، والأسلوب فيهما خبري.

المثال الثاني:

قوله تعالى: ﴿ لِكُنْ لَا يَكُونَ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ فِيَ أُزْوَاجٍ أَدْعِيَآبِهِمْ إِذَا

⁽۱) هو التابعي الجليل مسروق بن الأجدع بن مالك الهمداني الوادعي، أبو عائشة، ثقة من أهل اليمن، قدم المدينة في عهد أبي بكر، سكن الكوفة، وكان أعلم بالفتيا من شريح وشريح أبصر منه بالقضاء، وتوفي سنة ٦٣هـ. راجع (طبقات بن سعد (١١٣/٤)، سير أعلام النبلاء (٢٣/٤).

⁽٢) رواه البخاري ك: الديات باب: قول الله تعالى: ﴿ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْرَ ﴾ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْرَ ﴾ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْرِ ؛ القسامة والمحاربين باب: ما يباح به دم المسلم حديث (١٦٧٦).

قَضُواْ مِنْهُنَّ وَطَرًا ﴾ [الأحزاب: ٣٧]. وكانوا في الجاهلية إذا تبني الرجل رجلا يعتبره، ابنه ويتحرجون من الزواج بامرأة سبق لهذا الدعي الزواج منها، وقد ألغى الإسلام التبني، وحرمه، ونفي الحرج عن فاعل ذلك، وأثبت إباحته. (١)

المثال الثالث:

قوله تعالى: ﴿ فَمَنِ آضَطُرٌ غَيْرَبَاعِ وَلَا عَادٍ فَلاّ إِثْمَ عَلَيْهِ ﴾ [البقرة: ١٧٣]. وهذا أسلوب خبري يبين أنه يباح الأكل من المحرمات عند الضرورة، بشرط عدم البغي وعدم التعدي، فلا يدعي الضرورة مع انعدامها، ولا يتجاوز قدر دفع الضرورة. (٢)

المثال الرابع:

قوله تعالى: ﴿ لَا يُؤَاخِذُكُمُ ٱللَّهُ بِٱللَّغُوِ فِيٓ أَيْمَـٰنِكُمۡ ﴾ [المائدة: ٨٩]. نفي المؤاخذة هنا معناه ألا كفارة في لغو اليمين.

المثال الخامس:

حديث «ابن عمر شقال: قلت: يا رسول الله، إني أبيع الإبل بالبقيع، فأبيع بالدنانير و آخذ الدراهم، وأبيع بالدراهم و آخذ الدنانير، آخذ هذا من هذه، وأعطى هذه من هذا فقال رسول الله على: (لا بأس أن تأخذها بسعر يومها ما لم

⁽۱) ابن كثير (۳/ ٤٩٣)، الطبري (۲۲/ ۱۶)، الدر المنثور (۲۱۱،۲)، معاني القرآن (۱۵ / ۳۹۰)، فتح القدير (۱/ ۶٤٦)، زاد المسير (۱/ ۳۹۰)، أحكام القرآن للجصاص (۳/ ۵).

⁽۲) مناهل العرفان (۲/ ۲۳۱)، الإتقان (۲/ ۸٤)، البيضاوي (۳/ ٤٢٤)، القرطبي (۲/ ۲۳۳)، ابن كثير (۲/ ۲۰۱)، البرهان في علوم القرآن (۲/ ۲۰۲)، الطبري (۲/ ۲۳۲)، أحكام القرآن للجصاص (۱/ ۱۵۲).

تتفرقا وبينكما شيء.)(١)

فنفي البأس هنا يعني نفي المانع الشرعي ونفي البطلان، مما يعني جواز التصرف ووقوعه وصحته. (٢)

(۱) النسائي في المجتبى ك: البيوع باب: بيع الفضة بالذهب، وبيع الذهب بالفضة (۱) النسائي في المجتبى ك: البيوع باب: بيع الفضة (۷/۲۸۱/۲۸۱) وإسناده ضعيف كما قال الألباني في ضعيف سنن أبي داود، والحاكم (۲/۲۸۰/۵۰/۲). راجع: بلوغ المرام (ح۷۹۰).

 ⁽۲) فتح الباري (۳۸۰/٤)، التمهيد لابن عبد البر (۱۰/۱٦)، حاشية ابن القيم
 (۹/ ۲۹۷)، عون المعبود (۹/ ۱٤٥)، تحفة الأحوذي (۲۷۱/٤).

المسألة الثالثة دلالة الأسلوب الخبري على الحكم التكليفي بالقرينة أولا: تعريف القرينة:

القرينة لغة: مأخوذة من قرن الشيء بالشيء، أي شده إليه ووصله به، كجمع البعيرين في حبل واحد، وكالقران بين الحج والعمرة، أو كالجمع بين التمرتين أو اللقمتين عند الأكل، ومنه أن يطلق على الزوجة قرينة، وعلى الزوج قرين. (١)

وفي الاصطلاح: ما يدل على المراد من غير تصريح به.(^{٢)}

وتكون القرينة صارفة عن إرادة المعنى الحقيقي في المجاز عند القائلين به، ومرجحة لأحد الاحتمالين على الآخر في المجمل المتردد بين معان.

وتخصص العموم في الأعيان، وهو المسمى بالتخصيص، وتخصصه في الأزمان وهو المسمى بالنسخ، وتحتف بالأخبار فترفع دلالتها من الظنية إلى القطعية كما في أخبار الآحاد.

ثانيا: أنواع القرينة وبيان أثرها في الدلالة على الأحكام الشرعية:

القرينة ثلاثة أنواع:

- إما أن تكون معنى في المتكلم.
- وإما أن تكون من جنس الكلام.
- وإما خارجة عن المتكلم والكلام، بمعنى أنها لا تكون صفة للمتكلم، ولا تكون أيضا من جنس الكلام.

فأما التي تكون لمعنى في المتكلم، فمثالها قوله سبحانه: ﴿ وَٱسْتَفْرِزْ مَنِ

⁽١) انظر: مادة (قرن) في لسان العرب (١٣/ ٣٣٧)، ومختار الصحاح (١/ ٢٢٢)، وانظر أيضا: حصول المأمول من علم الأصول للشيخ صديق حسن خان (ص١٧).

⁽٢) الموسوعة الفقهية (٣٣/ ١٥٦).

ٱسْتَطَعْتَ مِنْهُم بِصَوْتِكَ وَأَجْلِبْ عَلَيْهِم نِحَيْلِكَ وَرَجِلِكَ وَشَارِكُهُمْ فِي ٱلْأَمُوالِ وَٱلْأَوْلِ وَأَلْدِ وَعِدْهُمْ وَمَا يَعِدُهُمُ ٱلشَّيْطَنُ إِلَّا غُرُورًا ﴾ [الإسراء: ٦٤]، فإنه سبحانه لا يأمر بالمعصية.

وأما القرينة التي من جنس الكلام فمثالها قوله تعالى: ﴿ فَمَن شَآءَ فَلَيُوْمِن ﴾ [الكهف: ٢٩] فان اشتال سياق الكلام على قوله تعالى: ﴿ إِنَّا أَعْتَدْنَا لِلطَّيلِمِينَ نَارًا ﴾ [الكهف: ٢٩] يخرجه عن أن يكون للتخيير ونحو قول القائل: "طلق امرأتي إن كنت رجلاً " فإن هذا لا يكون توكيلا؛ لأن قوله: "إن كنت رجلاً " فإن هذا لا يكون توكيلا؛ لأن قوله: "إن كنت رجلاً " فإن هذا الأقسام (١).

وأما القرينة الخارجة عن المتكلم والكلام فمثالها:

١ - قول القائل: محبتك جاءت بي إليك، فالمحبة ليست الفاعلة على وجه الحقيقة، لكنها كانت الباعث النفسي، وهذا يدرك بالعقل، فالقرينة عقلية.

٢ -- قول القائل: طبخ زيد لضيوفه أطعمة كثيرة، فالقصود أنه أمر بالطبخ،
 واتخذ الوسائل لإعداده، وهذا يدرك بحسب العادة، فالقرينة عادية.

٣ – قول القائل: كتب فلان رسالة لولده، مع معرفة كونه لا يحسن القراءة والكتابة، فالقرينية حينئذ حالية (٢).

والقرائن المرجحة لأحد الاحتمالات على الباقي تنقسم أقساما كثيرة، وأبرزها ثلاثة: لفظية، وسياقية، وخارجية (٢).

والقرائن المانعة من إرادة المعنى الحقيقي تنقسم إلى أربعة أقسام: عقلية،

⁽١) إرشاد الفحول (١/ ٥٤، ٥٥).

⁽٢) البلاغة العربية (٣٠٤).

⁽٣) مفتاح إلوصول (ص٨٥).

وحسية، وعادية، وشرعية فلا تختص قرائن المجاز بنوع دون نوع. (١) القرينة العقلية:

عرفها الرازي بأنها: ما يبين ما يجوز أن يراد باللفظ مما لا يجوز. (٢٠) القرينة السمعية:

هي الأدلة التي تقتضي تخصيص العموم في الأعيان، وهو المسمى بالتخصيص، أو في الأزمان وهو النسخ. (٢)

القرينة اللفظية:

مثالها، ما احتج به ابن الأنباري (٤) على أن معنى القروء: الأطهار في قوله تعالى:

﴿ وَٱلْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْ بَ بِأَنفُسِهِنَّ تَلَثَةَ قُرُوءٍ ﴾ [البقرة: ٢٨٨] هو الأطهار، بأن القرينة اللفظية دالة على ذلك.

وبيان ذلك: أن القرء إذا جمع على قروء فالمراد به الطهر لا الحيض، والجمع قد يختلف باختلاف المعاني، وإن كان اللفظ المفرد مشتركا، ألا تري أن العود مشترك بين الخشبة – وجمعه إذا ذاك أعواد – وبين آلة الغناء – وجمعه إذ ذاك عيدان – وكذلك الأمر مشترك بين القول المخصوص – وجمعه إذ ذاك أوامر –

⁽١) حصول المأمول (ص١٧).

⁽٢) المحصول للرازي (٢/ ٣٢)، والبحر المحيط (٣/ ٥٩- ٦٠).

⁽٣) المحصول للرازي (٢/ ٣٢)، والبحر المحيط (٣/ ٥٩- ٦٠).

⁽٤) العلامة عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله بن محمد، أبو البركات الأنصاري، عرف بابن الأنباري، ولد سنة ١٣ هـ وكان من أئمة النحو، وتفقه على مذهب الشافعي، وأتقن الأدب، وتاريخ الرجال، ومن أشهر مصنفاته: نزهة الألباب، وأسرار العربية في النحو، والإنصاف توفي سنة ٧٧هـ انظر: وفيات الأعيان (٣/ ١٣٩)، شذرات الذهب (٢/ ٢٥٨).

وبين الفعل – وجمعه إذ ذاك أمور.(١)

ومن ذلك: قول المالكية: الأطهار مذكرة، فيجب ذكر التاء في العدد المضاف اليها، فيقال: ثلاثة أطهار، والحيض مؤنثة فيجب حذف التاء من العدد المضاف اليها، فيقال: ثلاث حيض، ولما قال الله تعالى: ﴿ ثَلَنْتَةَ قُرُوٓءٍ ﴾ بالتاء، علمنا أنه أراد الأطهار.

والحنفية يجيبون عن هذا: بأن المعني الواحد قد يكون له لفظان أحدهما مذكر والآخر مؤنث، فيكون التأنيث فيه لفظياً لا معنوياً ألا تري أنك تقول: جسد وجثه، والمراد واحد ثم تقول ثلاثة أجساد وثلاث جثث، ولما كان لفظ (الحيضة) مؤنثاً وجب حذف التاء في جمعه، ولما كان لفظ القرء مذكراً وجب ذكر التاء في جمعه فقس على هذه القرائن اللفظية أمثالها. (٢)

القرينة السياقية:

تعريف السياق لغة: قال ابن فارس: السين، والواو، والقاف أصل واحد معناه: حدو الشيء، ومنه سمي المهر سياقا، وسوق الدواب، والسويق، لانسيابه في الحلق بلا مضغ (٣)

وتساوقت الإبل: تتابعت وتقاودت، والغنم: تزاحمت في السير (٤) وقوله تعالى: ﴿ إِلَىٰ رَبِّكَ يَوْمَيِنْ اللَّمَسَاقُ ﴾ [القيامة: ٣٠]، والسياق: الماء الذي يجري في نحو جدول (٥) فسياق الكلام: تتابعه وأسلوبه الذي يجري عليه (١)

⁽١) مفتاح الوصول (ص٨٥، ٨٦).

⁽٢) مفتاح الوصول (ص٨٦).

⁽٣) معجم مقاييس اللغة لابن فارس (س و ق) (٣/١١٧).

⁽٤) القاموس المحيط للفيروزآبادي (ساق) (٣/ ٢٥٥، ٢٥٦).

⁽٥) مجلة الأحكام العدلية/ لجنة المجلة/ عناية:نجيب الهوريني (ص٢٣٢).

⁽٦) المعجم الوسيط (مجمع اللغة العربية - مصر) (ساق) (ص٩٠٥).

دلالة السياق اصطلاحا:

١- قال الشيخ العطار: قرينة السياق هي: ما يؤخذ من لاحق الكلام الدال على خصوص المقصود أو سابقه. (١)

وأما قرينة السباق -بالباء الموحدة- فهي دلالة التركيب على معنى يسبق إلى الفهم منه مع احتمال إرادة غيره.

٢- وقال البناني هي: ما يدل على خصوص المقصود من سابق الكلام
 المسوق لذلك أو لاحقه

قال: وأما السباق - بالباء الموحدة - فهو: ما يتبادر إلى الفهم من العبارة وإن لم يكن مرادا^(۲) مثالها: احتجاج الحنفية وبعض المالكية ^(۳)على: جواز انعقاد النكاح بلفظ الهبة، بقوله تعالى: ﴿ وَٱمْرَأَةً مُّوْمِنَةً إِن وَهَبَتْ نَفْسَهَا لِلنَّبِيّ ﴾ [الأحزاب: ٥٠] وإذا جاز انعقاد نكاح النبي صلي الله عليه وسلم بلفظ الهبة جاز انعقاد أنكحة الأمة بالقياس عليه.

فيقول الشافعي (1): لما قال الله تعالى: ﴿ خَالِصَةً لَّكَ مِن دُونِ المُؤْمِنِينَ ﴾ [الأحزاب: ٥٠] دل ذلك على اختصاصه ﷺ دون المؤمنين بشيء، فيحتمل أن يكون ذلك الشيء هو جواز النكاح بلا مهر، ويحتمل أن يكون ذلك جواز انعقاد نكاحه بلفظ الهبة، وإذا كان اللفظ محتملاً للمعنيين لم يصح القياس، حتى يترجح أن المراد بالاختصاص هو ملك البضع من غير

⁽١) حاشية العطار على جمع الجوامع (١/٣).

⁽٢) حاشية البناني على جمع الجوامع (١/ ٢٠).

⁽٣) انظر: مفتاح الوصول (ص٥٥– ٨٧)، وانظر: المسوط للسرخسي (٥/ ٥٩)، وبدائع الصنائع (٢/ ٢٣٠)، وحاشية ابن عابدين (٣/ ١٩)، شرح فتح القدير (٣/ ١٩٥).

⁽٤) المهذب (٢/ ٤١)، وروضة الطالبين (٧/ ٩) ومغنى المحتاج (٣/ ١٤٠).

عوض، لا جواز النكاح بلفظ الهبة.

فيقول الأولون: سياق الآية يرجح أن المراد ملك البضع، وذلك أن الآية سيقت لبيان شرفه و على أمته ونفي الحرج عنه، ولذلك قال تعالى: ﴿ قَدْ عَلِمْنَا مَا فَرَضَّنَا عَلَيْهِم فِي أَزْوَ جِهِم وَمَا مَلَكَتْ أَيْمَنُهُم لِكَيْلًا يَكُونَ عَلَيْكَ مَا فَرَضَّنَا عَلَيْهِم فِي أَزْوَ جِهِم وَمَا مَلَكَتْ أَيْمَنُهُم لِكَيْلًا يَكُونَ عَلَيْكَ حَرَبٌ ﴾ [الأحزاب: ٥٠] ولا شك أنه هذا الشرف لا يفسر بإباحة لفظ له وحجره على غيره، إذ ليس في ذلك شرف بل إنها بحصل الشرف بإسقاط العوض عنه، حتى يكون تعالى ذكر لنبيه ثلاثة أنواع من الإحلالات: إحلال نكاح بمهر، وهو قوله تعالى: ﴿ وَمَا مَلَكَتْ يَمِينُكَ وَهُ وَوَله تعالى: ﴿ وَمَا مَلَكَتْ يَمِينُكَ مِمَا أَفْوَ جَكَ الَّتِي ءَاتَيْتَ أُجُورَهُ مَنَ يَمِينُكَ وَهُ وقوله تعالى: ﴿ وَمَا مَلَكَتْ يَمِينُكَ وَهُ وقوله تعالى: ﴿ وَمَا مَلَكَتْ يَمِينُكَ وَهُ وقوله تعالى: ﴿ وَمَا مَلَكَتْ يَمِينُكَ وَهُ وَهُ وَلَا تَعْلَى: ﴿ وَمَا مَلَكَتْ يَمِينُكَ وَهُ وقوله تعالى: ﴿ وَمَا مَلَكَتْ يَمِينُكَ وَهُ وَمَا مَلَكَتْ يَمِينُكَ وَمَا أَفَاءَ ٱللّهُ عَلَيْكَ ﴾ [الأحزاب: ٥٠] وإحلال بلا مهر، بل بتمليك مجرد، وهو قوله تعالى: ﴿ وَامْ مَلَكَتْ يَمِينُكَ وَاللّهُ عَلَيْكَ ﴾ [الأحزاب: ٥٠] وإحلال بلا مهر، بل بتمليك مجرد، وهو قوله تعالى: ﴿ وَامْ مَلْكَتْ يَمَالَكُ عُرَدُ اللّهُ عَلَيْكَ اللّهُ عَلَيْكَ اللّهُ وَاللّهُ عَلَيْكَ اللّهُ وَاللّهُ عَلَيْكَ اللّهُ وَلَا السياق بحجر لفظ عليه يؤدي المعني المطلوب دونه ألفاظ كثيرة أسهل منه، لا اللفظ (١٠). كله يدل على أن المراد بالخلوص هو ملك البضع من غير مهر، لا اللفظ (١٠).

ومن القرائن السياقية المبينة للمراد قوله تعالى: ﴿ وَأَحَلَّ ٱللَّهُ ٱلْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَوْأَ ﴾ [البقرة: ٢٧٥] فالتفرقة بين البيع والربا لم تفهم من ظاهر الكلام بل بسياق الكلام، حيث اشتمل النص على قوله تعالى: ﴿ ذَٰ لِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوۤا إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ ٱلرِّبَوْا ﴾ [البقرة: ٢٧٥]، فعرف أن الغرض إثبات التفرقة بينها، وأن تقدير الكلام ﴿ وَأَحَلَّ ٱللَّهُ ٱلْبَيْعَ وَحَرَّمَ ٱلرِّبَوْا ﴾ فأنى يتماثلان، ولم يعرف هذا المعنى بدون تلك القرينة، كما لو اقتصر النص على قوله ﴿ أَحَلَّ ٱللَّهُ ٱلْبَيْعَ

⁽١) مفتاح الوصول (ص٨٥–٨٧).

وَحَرَّمُ ٱلرِّبَوْاُ﴾. ('') القرينة الخارجية:

والمراد بها الدليل المنفصل من نص أو قياس أو عمل أهل المدينة أو غيرها، فإذا وافقت واحدة من هذه القرائن أحد المعنيين أو المعاني ترجح على غيره. مثال الأول:

ما إذا قال المالكية: المراد بالقروء الأطهار (^{۱۱)}، والدليل عليه قوله تعالى: ﴿ وَٱلَّتِي ٰيَبِسۡنَ مِنَ ٱلۡمَحِيضِ مِن نِسَآبِكُمۡ إِنِ ٱرۡتَبۡتُمۡ فَعِدَّتُهُنَ تُلَثَةُ أَشۡهُرٍ وَٱلَّتِي لَمۡ سَحِضۡنَ﴾ [الطلاق: ٤].

فأمر بطلاقهن طلاقاً يستعقب عدتهن ولا تتراخى العدة عنه، وقد قرأ ابن مسعود (لقبل عدتهن) وليس ذلك إلا في الطهر أو في الحيض، فإن الطلاق في الحيض حرام.

والحنفية يرجحون احتالهم بقرينة خارجية أيضاً (٣)، فيقولون: قال الله تعالى: ﴿ وَٱلَّتِى يَبِسُنَ مِنَ ٱلْمَحِيضِ مِن نِسَآبِكُمْ إِنِ ٱرْنَبْتُمْ فَعِدَّ اللهُ تَعالى: ﴿ وَٱلَّتِى يَبِسُنَ مِنَ ٱلْمَحِيضِ مِن نِسَآبِكُمْ إِنِ ٱرْنَبْتُمْ فَعِدَّ اللهُ تَعالى: ٤] فجعل الأشهر بدلاً عن الحيض، لا عن الأطهار فدل أن الحيض أصل في العدة، ألا تري أنه تعالى قال في التيمم: ﴿ فَلَمْ تَجَدُواْ مَآءٌ فَتَيَمَّمُواْ صَعِيدًا طَيِبًا ﴾ [النساء: ٤٣] فعلمنا أن الماء هو الأصل، وأن الصعيد بدل منه. (٤)

ويمكن أن يجاب عن الاستدلال بهذه القرينة بأن الأمر ليس كذلك، لأن

⁽١) انظر: كشف الأسر ارعلى البزدوي (١/ ١٠٦) وما بعدها.

⁽٢) انظر: الفواكه الدواني (٢/ ٣٣)، والمغنى (٨/ ٨٥).

⁽٣) بدائع الصنائع (٣/ ١٤٠)، فتح القدير (١/ ٢٣٥).

⁽٤) مفتاح الوصول (ص٨٧، ٨٨).

الأطهار لا يمكن عدها وحسابها إلا إذا كان هناك حيض، فلو لم يكن هناك حيض لكان طهرا واحدا لا يمكن عده، ولا يمكن كذلك اليأس منه، لأن الفرض أنه كائن ومستمر، فكانت الأشهر بدلا عن الأطهار لا عن الحيض، وذكر الحيض لا لأنه الأصل، بل لأنه المتوسط بين الأطهار فيمكن عد الأطهار به، فالحيض أداة لعد الأطهار.

وأما الثاني:

وهو موافقة القياس فمثاله: قول المالكية، وأصحاب الشافعي (1): إن العدة لما كانت مأموراً بها كانت عبادة من العبادات، والشأن في العبادة أن الحيض ينافيها، ولا تتأدى فيه، فضلاً عن أن تتأدى به، ألا تري أن الصلاة والصيام والطواف لا تصح مع الحيض، بخلاف الطهر، فالقياس يقتضي في العدة أنها تتأدى بالطهر لا بالحيض، وإذا كان كذلك، وجب حمل القروء في الآية على الأطهار، لا على الحيض.

والحنفية يرجحون احتمالهم أيضا بقياس آخر (٢)، وهو: أن القصد من العدة استبراء الرحم، والعلامة الدالة على براءة الرحم في العادة إنها هو الحيض لا الطهر، فإن الطهر تشترك فيه الحامل والحائل، والحيض في الغالب مختص بالحائل.

ولذلك كان الاستبراء بالحيض لا بالطهر، وإذا كان كذلك وجب حمل القروء في الآية على الحيض لا على الأطهار.

⁽۱) انظر: مواهب الجليل (٤/ ١٥١)، والفواكه الدواني (٢/ ٣٣)، والمجموع (٦/ ٤٨٧)، ومغني المحتاج (٢/ ٢١٩)، والمغني (٨/ ٨٥).

⁽۲) انظر: المبسوط (۱/ ۲۱)، والهداية (۲/ ۳۰)، بدائع الصنائع (۳/ ۱٤٠)، والبحر الرائق (۶/ ۲۱۷)، فتح القدير (۱/ ۲۳۵).

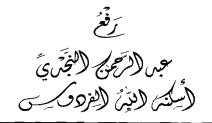
وأما موافقته لعمل الصحابة:

فمثاله: احتجاج العلماء على وجوب غسل الرجلين، بقوله تعالى: ﴿ وَأَرْجُلَكُمْ ﴾ [المائدة: ٦] بالنصب، فيكون معطوفاً على قوله ﴿ وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ ﴾.

ويحتمل أن يكون معطوفاً على الرأس، من قولهم: ما زيد بجبان ولا بخيل. ومع هذا الاحتمال فلا استدلال.

والجواب عند العلماء: أنه لم ينقل عن الصحابة والتابعين رضوان الله عليهم إلا الغسل لا المسح، فكان ذلك دليلاً على أن المراد بقوله تعالى: ﴿ وَأَرْجُلَكُمْ ﴾ الغسل، ويكون معطوفاً على قوله ﴿ وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ ﴾ . (1)

⁽١) مفتاح الوصول (ص٨٨).



المطلب الثاني أثر المضمون الخبري على الأحكام الوضعية

وفيه خمس مسائل:

المسألة الأولى: أثر المضمون الخبري في الدلالة على الشرط

المسألة الثانية : أثر المضمون الخبري في الدلالة على السبب

المسألة الثالثة : أثر المضمون الخبري في الدلالة على العلة

السألة الرابعة : أثر المضمون الخبري في الدلالة على الأداء والقضاء

السالة الخامسة : أثر المضمون الخبري في الدلالة على الصحة والفساد والبطلان

رَفْعُ معبں (لرَّحِمْ إِلَّهِ (النَّجْسَ يُّ (سِلِنَهُ) (النِّرُ) (الِفِرُوف يرِسَ

المسألة الأولى أثر المضمون الخيري في الدلالة على الشرط

سبق تعريف الشرط لغة واصطلاحاً (١)، وقد جاءت الأساليب الخبرية في القرآن الكريم والسنة النبوية المشرفة دالة على الشرط بمعناه الاصطلاحي، وهي من الكثرة بمكان، فلم يقل الفقهاء بالشرط إلا بناء على نص أو استنباط من نص، والمنصوص عليه إما أن يجئ في أسلوب إنشائي وإما أن يجئ في أسلوب خبري، وقد لاحظت أن الأصل في الدلالة على الشروط أن تكون مضمنة في أسلوب خبري، سواء كان الأسلوب شرطيا على مصطلح اللغويين أم لم يكن، ومن ذلك الأمثلة التالية:

المثال الأول:

قول الحق تبارك وتعالى: ﴿ وَمَن لَمْ يَسْتَطِعْ مِنكُمْ طَوْلاً أَن يَنكِحَ الْمُحْصَنَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ فَمِن مَّا مَلَكَتَ أَيْمَانُكُم مِّن فَتَيَاتِكُمُ الْمُؤْمِنَاتِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِإِيمَانِكُم بَعْضَ مَن فَتَيَاتِكُمُ الْمُؤْمِنَاتِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِإِيمَانِكُم بَعْضُكُم مِن بَعْضَكُم مِن بَعْضَ فَالْكِحُوهُ وَالْمُونِ الْمُعْرُوفِ مُخْصَنَاتٍ عَيْرَ مُسَافِحَاتٍ وَلاَ مُتَّخِذَاتِ وَاللَّهُ مَا عَلَى أَخْدَانٍ أَخْورَهُ لَاللَّهُ مَا فَإِنْ أَتَيْنَ بِفَاحِشَةٍ فَعَلَيْنَ بِضَف مَا عَلَى أَخْدَانٍ أَفْودَ الْعَنْ أَتَيْنَ بِفَاحِشَةٍ فَعَلَيْنَ بِنَكُمْ وَأَن تَصْبِرُوا خَيْرًا لَكُمْ وَاللَّهُ عَنْ وَلَا مُعْرَوفِ عَلَيْمِنَ بِفَا لَهُ وَاللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَيْمِنَ بِعَلَيْمِنَ بِعَضَ مَا عَلَى اللَّهُ عَلَيْمِنَ بِعَلَى اللَّهُ عَلَيْمِنَ مِنكُمْ وَأَن تَصْبِرُوا خَيْرًا لَكُمْ وَاللَّهُ عَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾ [النساء: ٢٥].

جاءت هذه الآية في صورة أسلوب خبري، بل مجموعة من الأساليب الخبرية، وقد اشتملت على الحكم الشرعي وهو جواز نكاح الأمة، ووضعت له شه وطا: "

الشرط الأول: العجز عن نكاح الحرة فلا يجوز نكاح الأمة للقادر على نكاح

⁽١) وذلك في المسألة الأولى من المطلب الأول من البحث الأول من الفصل الثالث.

الحرة.

الشرط الثاني: أن تكون الأمة مؤمنة، فلا يجوز نكاح الأمة الكتابية.

الشرط الثالث: خشية العنت، فمن لم يتضرر بترك الزواج من أصله لم يجز له نكاح الأمة. (١)

المثال الثاني:

قول الحق تبارك وتعالى: ﴿ فَإِن طَلَقَهَا فَلَا تَحِلُ لَهُ، مِنْ بَعَدُ حَتَىٰ تَنكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ، أَ فَإِن طَلَقَهَا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَن يَتَرَاجَعَاۤ إِن ظَنَآ أَن يُقِيمَا حُدُودَ ٱللَّهِ ﴾ [البقرة: ٢٣٠]، اشتملت هذه الآية على الحكم التكليفي، وهو حرمة مراجعة المطلقة ثلاثا، واشتملت على حكم آخر وهو إباحة التراجع إلى العصمة الزوجية، بشرطين:

الشرط الأول: أن ينكحها زوج غيره نكاحا صحيحا ثم تبين منه بموت أو طلاق.

الشرط الثاني: أن يغلب على ظنهما سير الحياة على تقوى الله -عز وجل-. (٢) المثال الثالث:

قول الحق تبارك وتعالى: ﴿ يَتَأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ شَهَدَةُ بَيْنِكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ ٱلْمَوْتُ حِينَ ٱلْوَصِيَّةِ ٱتَّنَانِ ذَوَا عَدْلٍ ﴾ [المائدة: ١٠٦].

⁽١) الأم للشافعي (١/ ١)، أحكام القرآن للشافعي (١/ ١٨٦)، أحكام القرآن للجصاص (٢/ ٢٢٦)، أحكام القرآن للجصاص (٢/ ٢٢٦)، أحكام القرآن لابن عربي (٥٠٣/١)، بدائع الصنائع (٢/ ٢٢٨)، المغني لابن قدامة (٧/ ١٠٥)، كشف الأسرار (٢/ ٢٧٢)، إعلام الموقعين (٢/ ٢٤٥)، المنثور (٢/ ٣٤٩).

 ⁽۲) الأم للشافعي (٨/ ٦٦١)، أحكام القرآن للجصاص (١/ ٣٣٥)، المغني لابن قدامة
 (٧/ ٣٩٠)، الفتاوى الكبرى لابن تيمية (٦/ ٢٦٣)، فتاوى السبكي (١/ ٢٤)، نصب الراية (٣/ ٤٨٤)، العناية (٤/ ١٨٧)، طرح التثريب (٧/ ٩٥).

اشتملت هذه الآية الكريمة على بيان الحكم وهو الإشهاد على الوصية ونصاب الشهادة اثنان، ويشترط فيها أن يكونا مسلمين عدلين. (١) المثال الرابع:

حديث الصحيحين عن المغيرة بن شعبة الله قال: كنت مع النبي الله في سفر، فأهويت لأنزع خفيه، فقال: دعهما فإني أدخلتهما طاهرتين فمسح عليهما (٢).

اشتمل هذا الحديث المبارك على مشروعية المسح على الخفين، واشتمل على شرطه، وهو ما يعبر عنه الفقهاء بقولهم: أن يُلبَس الخفان على طهارة مائية كاملة. (٣).

المثال الخامس:

⁽۱) الأم (٤/ ٢٢٢)، أحكام القرآن للشافعي (٢/ ١٥٤)، المحلى (٨/ ٤٩٣)، المنتقى شرح الموطأ (٩/ ٢٢٢)، المبسوط (١٦/ ١٣٥)، أحكام القرآن لابن العربي (٢/ ٢٣١)، المغني لابن قدامة (١/ ١٨١)، أنوار البروق (٤/ ٨٥)، إعلام الموقعين (١/ ٩٠)، كشاف القناع (٦/ ١٨).

⁽٢) أخرجه البخاري ك: الوضوء باب إذا أدخل رجليه وهما طاهرتان (١/ ٨٥) تحت رقم (٢٠٣). ومسلم ك: الطهارة باب المسح على الخفين (١/ ٢٣٠) تحت رقم (٢٧٤).

⁽٣) المحلى (٢/٢٢/١)، المغني 'لابن قدامة (١/ ١٧٥)، المجموع (٢/١٥)، إحكام الأحكام (١/ ١١٤)، نصب الراية (١/ ٢٢٧)، أسنى المطالب (١/ ٩٦)، الغرر البهية (١/ ٩٧)، سبل السلام (١/ ٨٢).

⁽٤) آخرجه البخاري ك: المساقاة باب: الرجل يكون له حمر أو شرب في حائط أو في نخل، حديث (٢٣٨٢)، ومسلم ك: البيوع باب: تحريم بيع الرطب بالتمر إلا في العرايا، حديث (١٥٤١).

الحديث جواز بيع العرايا بشرط أن لا يزيد المبيع على خمسة أوسق. (١) المثال السادس:

حديث الصحيحين عن جابر بن عبد الله -رضي الله عنها- قال: أعتق رجل منا عبداله عن دبر، ولم يكن له مال غيره، فدعا به النبي ﷺ فباعه. (٢)

فهذا الحديث مشتمل على شرط الصحة وشرط الإبطال، فنقول: يصح العقد عن دبر بشرط ألا يكون المعتق مدينا.

ونقول أيضا يبطل الحاكم العتق عن دبر بشرط أن يكون المعتق مدينا ولا يملك غير هذا العبد، وذلك لأنه يتبرع من مال الغير – حينئذ. (٢)

المثال السابع:

حدیث ابن مسعود ﷺ قال: سمعت رسول الله ﷺ یقول: (إذا اختلف المتبایعان ولیس بینها بینة فالقول ما یقول رب السلعة أو یترادان) (۱)

⁽۱) أخرجه مسلم ك: البيوع باب تحريم بيع الرطب بالتمر إلا في العرايا (٣/ ١١٧١) تحت رقم (١٥٤١)، والبخاري ك: البيوع باب بيع الثمر على رؤوس النخل (٢/ ٧٦٤) تحت رقم تحت رقم (٢/ ٢٠٠)، ومالك ك: البيوع باب ما جاء في بيع العرية (٢/ ٢٠٠) تحت رقم (١٢٨٥)، شرح معاني الآثار (٤/ ٣١)، المحلى (٧/ ٣٩٧)، بدائع الصنائع (٥/ ١٩٥)، المجموع (١٢ / ٢٩٤)، إحكام الأحكام (٢/ ١٢٨)، نصب الراية (٤/ ٤٦٠)، تحفة المحتاج (٤/ ٤٧٧)، نيل الأوطار (٥/ ٢٣٨).

⁽٢) أخرجه البخاري ك: العتق باب: بيع المدبر، حديث (٢٥٣٤)، ومسلم ك: الزكاة باب: الابتداء في النفقة بالنفس ثم أهله، حديث (٩٩٧) مطولاً وفيه القصة.

⁽٣) سبل البسلام (٢/ ٩)، الأم للشافعي (٨/ ١٧)، المصنف (٨/ ٣٦٧)، المحلى (٧/ ٥٣٥)، المحلى (٧/ ٥٣٥)، إحكام الإحكام (٢/ ٣٣٥).

⁽٤) أخرجه أبو داود ك: البيوع باب: إذا اختلف البيعان والمبيع قائم (٣٠٧/٢) برقم (٣٠٢)، والنسائي ك: البيوع باب: اختلاف المتبايعان في الثمن (٧/٣٠٣/٤٦٤) من حديث عبد الرحمن بن الأشعث عن أبيه عن جده قال عبد الله يعنى ابن مسعود:

دل الحديث بمنطوقه ومفهومه على عدد من الأحكام والشروط بيانها: يقبل قول رب السلعة في الثمن بشرط انعدام البينة.

وإذا وجدت البينة عمل بها ولا عبرة بقول العاقدين.

ويجوز ترك الصفقة بشرط انعدام البينة وعدم رضا المشتري بقول رب السلعة. (١)

⁽١) سبل السلام (٢/٢)، نصب الراية (٥/ ١٦٢)، نيل الأوطار (٨/ ٢٥٢).

المسألت الثانيت أثر المضمون الخبري في الدلالة على السبب السبب لغة:

الحبل، وكل شيء يتوصل به إلى غيره، وفي الكتاب العزيز: ﴿ وَءَاتَيْنَهُ مِن كُلِّ شَيْءٍ سَبًّا ﴿ فَأَتَّبُعَ سَبًّا ﴾ [الكهف: ٨٥-٨٥] قال الجوهري: السبب: الحبل وكل شيء يتوصل به إلى أمر من الأمور، فيقال: هذا سبب، وهذا مسبب

واصطلاحا:

عرفه الحنفية بأنه: ما يكون طريقا إلى الحكم من عير تأثير (٢)، أي من غير أن يضاف إليه وجوب ولا وجود، ولا يعقل فيه معاني العلل.

وعرف الشافعية (السبب) بأنه: كل وصف ظاهر منصبط دل الدليل السمعي على كونه معرفا للحكم الشر عي^{٣١)}.

واحترزوا بالظاهر عن الوصف الخفى: كعلوق النطفة بالرحم، فإنه سبب خفي.

واحترز بالمنضبط عن السبب المتخلف الذي لا يوجد دائها كالمشقة فإنها تتخلف، ولذا علق سبب القصر على السفر دون المشقة.

قال الشيخ زكريا الأنصاري: هو الوصف الظاهر المنضبط الذي يلزم من وجوده وجود الحكم، ومن عدمه عدم الحكم (٤).

⁽١) انظر: مادة (سبب) في مختار الصحاح (ص٣٤٨)، والمصباح المنير (ص٢٦٢).

⁽٢) أصول البزدوي (٣٠٩/١)، أصول السرخسي (٢/٣٠٤)، المستصفى للغزالي .(Va/1)

⁽٣) الإحكام للآمدي (١/ ١٧٢)، وغاية الوصول (١٣)، والحدود الأنيقة (٧٧).

⁽٤) انظر: الحدود الأنيقة (ص٧٢)، وغاية الوصول (ص١٣).

أو: (وصف) وجودي أو عدمي (ظاهر منضبط معرف للحكم) الشرعي لا مؤثر فيه بذاته أو بإذن الله أو باعث عليه. (١)

ومثال السبب: زوال الشمس، فإنه أمارة معرَّفة لوجوب الصلاة، في قوله تعالى: ﴿ أَقِمِ ٱلصَّلَوْةَ لِدُلُوكِ ٱلشَّمْسِ ﴾ [الإسراء: ٧٨]، وهو وصف ظاهر منضبط دل الدليل السمعي على كونه معرفاً لوقت وجوب صلاة الظهر، فمتى وجد الدلوك وجد الوجوب.

وكجعل طلوع الهلال أمارة على وجوب صوم رمضان، في قوله تعالى: ﴿ فَمَن شَهِدَ مِنكُمُ ٱلشَّهْرَ فَلْيَصُمّهُ ﴾ [البقرة: ١٨٥]، فإن رؤية الهلال وصف ظاهر منضبط جعل معرفاً لوجوب الصيام، يلزم من وجوده الحكم وهو وجوب الصيام ويلزم من عدم الرؤية عدم الوجوب.

ويراد به في عرف الفقهاء عدة أشياء، منها:

أحدها: ما يقابل المباشرة (٢)، كحفر بئر مع ترديه، فالأول: سبب، والثاني: علة فإذا حفر إنسان بئرا، ودفع آخر إنسانا فتردى فيها فهلك، فالأول – وهو الحافر – تسبب في هلاكه، والثاني – وهو الدافع – مباشر.

فأطلق الفقهاء السبب على ما يقابل المباشرة، فقالوا: إذا اجتمع المتسبب والمباشر: غلبت المباشرة، ووجب الضهان على المباشر، وانقطع حكم التسبب.

ومن أمثلته أيضا: لو ألقاه من شاهق فتلقاه آخر بسيفه فقده نصفين، فالضمان على المتلقي بالسيف، ولو ألقاه في ماء مغرق فتلقاه حوت فابتلعه، فالضمان على الملقى، لعدم قبول الحوت الضمان، وكذا لو ألقاه في زبية أسد فقتله.

⁽١) غاية الوصول (ص١٣).

⁽٢) المختصر في أصول الفقه (١/ ٦٦)، المدخل (١/ ١٦٠)، روضة الناظر (١/ ٥٦).

الثاني: علة العلة كالرمي الذي هو سبب للقتل، فهو علة للإصابة التي هي علم علم النفس الذي هو القتل، فالرمي هو علم القتل، وقد سموه سببا.

الثالث: العلة الشرعية بدون شرطها كـ: ملك نصاب، بدون حولان. الحول. (١).

العلاقة بين السبب والعلة:

اختلف العلماء في العلاقة بين السبب والعلة، فقيل: هما مترادفان، فالتعريف النابق لهم ولا يشترط في أي منهم المناسبة.

وقيل: إنها متباينان، فالسبب ما كان موصلا للحكم دون تأثير (أي مناسبة): كزوال الشمس هو سبب وجوب صلاة الظهر، والعلة ما أوصلت للحكم مع التأثير كالإتلاف فإنه علة لوجوب الضهان، وقيل: الفرق بينها وبين السبب أن الحكم يثبت بالعلة بلا واسطة، وبالسبب بالواسطة.

كما يفترقان في أن السبب قد يتأخر عنه حكمه، وقد يتخلف عنه و لا يتصور التأخير والتخلف في العلة.

وقيل: بينهما عموم وخصوص مطلق، فكل علة، سبب ولا عكس (٢).

وسأسير في هذا البحث على التفريق بينهما بالمناسبة فها يتوقف عليه الحكم بمعنى أن يوجد بوجوده وينعدم إن كان مناسبا للحكم فهو علة، وإن كان غير

⁽۱) أصول البزدوي (۱/ ۳۱۶)، أصول السرخسي (۱/ ۱۸٤)، أصول الشاشي (۱/ ۳۵۹)، المختصر في أصول الفقه (۱/ ۲۲)، المدخل (۱/ ۱۲۱)، المستصفى (۱/ ۷۰)، روضة الناظر (۱/ ۵۲).

 ⁽۲) المعجم الوسيط، مادة (سبب) (۱/۲۷)، وشرح الكوكب المنير (۱/٤٤٥، ٤٤٨، ٤٤٨)،
 (۵۱، ٤٥٠، ٤٥١)، والحدود الأنيقة (ص۷۲)، وغاية الوصول (ص۱۳)، والموسوعة الفقهية (۱/۲۲۰،۲۲۲،۲۲۰)، (۳۰/۲۸۷).

مناسب فهو السبب.

وورد في النصوص الشرعية كثير من الأساليب الخبرية، المتضمن اعتبار شيء ماسببا لحكم ما، ومن ذلك:

المثال الأول:

حديث: (ليس في مال زكاة حتى يحول عليه الحول) ذكر الأصوليون حولان الحول سببا لوجوب الزكاة والأسلوب في هذا الحديث خبري دال على السب. (٢)

المثال الثاني:

حديث: (هذا شهر رمضان كتب الله عليكم صيامه) (٦)، ذكر الأصوليون أن

⁽۱) هذا جزء من حديث طويل أخرجه أبو داود ك: الزكاة باب: في زكاة السائمة (۲/ ۱۰۱/ ۱۵۷۳)، وأحمد (۱/ ۱۲۱/ ۱۲۹۱) وهو من حديث علي الله ورواه ابن ماجه من حديث عائشة رضي الله عنها ك: الزكاة باب من استفاد مالاً (۱/ ۵۷۱) برقم (۱۷۹۲)، نقل الألباني عن الحافظ ابن حجر في التلخيص قوله: لا بأس بإسناده والآثار تعضده فيصلح للحجة، قال الألباني: وهو مقبول لولا أن الثقات الحفاظ خالفوا جريراً فرووه عن أبي إسحاق به موقوفاً على على رضي الله عنه. انظر الإرواء خالفوا جريراً وقد صححه الألباني في صحيح سنن أبي داود (۲۹۲/۲) برقم (۱۳۹۱) وفي صحيح سنن أبن ماجه (۱/ ۲۹۹) برقم (۱۶۶۹).

⁽٢) تفسير القرطبي (٨/ ١٢٤)، الموطأ (١/ ٢٤٦)، شرح الزرقاني (١٤٨/٢)، عون المعبود (٣١٣/٤)، سبل السلام (٢/ ١٢٨)، المحلي (٥/ ٢٧٦).

⁽٣) أخرجه بهذا اللفظ ابن ماجه ك: الصيام باب: ما جاء في صيام شهر رمضان (١/ ١٣٢٨/٤٢١)، وقد ضعف الألباني الشطر الأول من الحديث وصحح آخره انظر ابن ماجه (١/ ٢٢٢) وضعف الحديث في أكثر من موضع، والبيهقي في السنن الكبرى ك: الصيام باب النهي عن استقبال شهر رمضان بصوم يوم أو يومين والنهي عن صوم يوم الشك (٤/ ٢٠٩) تحت رقم (٧٤٣).

دخول الشهر سبب لوجوب الصوم، وهذا الحديث أسلوبه خبري دال على ذلك. (١) ·

المثال الثالث:

حديث مسلم عن أبي قتادة هي: أن النبي هي: سئل عن صومه قال: فغضب النبي هي فقال عمر: رضينا بالله رباً، ... الحديث وفيه: وسئل عن صوم يوم عرفة فقال: (يكفر السنة الماضية والباقية) (٢)، فدخول يوم عرفة سبب في استحباب الصوم.

المثال الرابع:

حديث (إذا أدبر النهار من هاهنا وأقبل الليل من هاهنا وغربت الشمس سبب فقد أفطر الصائم)^(٢)، هذا أسلوب خبري وقد بين أن غروب الشمس سبب للفطر من الصيام، فإذا وجد الغروب وجد الفطر، وإذا انعدم الغروب انعدم الفطر. (³⁾

⁽۱) أصول البزدوي (۱/ ۱٤٠)، المنثور (۲/ ۲٦٩)، أصول السرخسي (۱/ ۱۰٤)، الأحكام لابن حزم (۳/ ۳۱٤).

⁽۲) أخرجه مسلم مطولاً ك: الصيام باب: استحباب صيام ثلاثة أيام من كل شهر وصوم يوم عرفة، (۲/ ۸۱۹) تحت رقم (۱۱٦۲) عن أبي قتادة، والبيهقي في السنن الكبرى ك: الصيام باب صوم يوم عرفة لغير الحاج (٤/ ٢٨٢) تحت رقم (۸۱٦۳)، والنسائي في السنن الكبرى (٢/ ١٥٣) تحت رقم (۲۸۱۳).

⁽٣) البخاري ك: الصيام باب: متى يحل فطر الصائم، حديث (١٩٥٤) بلفظ ﴿إِذَا أَقَبَلِ اللَّيْلِ من ها هنا، وأدبر النهار الخ، ومسلم ك: الصيام باب: وقت انقضاء الصوم وخروج النهار (٢/ ٧٧٢/ ١١٠٠) بدون لفظة: (من ها هنا).

⁽٤) فتح الباري (٤/ ١٩٧)، (٢٠٥)، التمهيد لابن عبد البر (١٤/ ٣٦٤)، حاشية ابن القيم (٢/ ٣٦٤)، شرح الزرقاني (٣٥٣/١)، عون المعبود (٣٤٢/٦)، تحفة الأحوذي (٣/ ٢٢٣)، شرح النووي على مسلم (٧/ ٢٠٩)، فيض القدير (١/ ٢٩١).

المسألة الثالثة أثر المضمون الخبري في الدلالة على العلة العلة لغة:

معنى يحل بالمحل فيتغير به حال المحل، ومنه سمي المرض علة، لأنه بحلوله يتغير الحال من القوة إلى الضعف، فيقال: اعتل إذا مرض، وتطلق على السبب، فيقال: علة إكرام محمد لإبراهيم علمه وإحسانه، ويقال: محمد لم يفعل الشر لعلة قبحه، والعلة: المرض الشاغل. (١)

وفي اصطارح الأصوليين:

عرفها الغزالي بقوله: هي ما أضاف الشارع الحكم إليه وناطه به، ونصبه علامة عليه.

فقوله تعالى: ﴿ وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقَطَعُوۤا أَيْدِيَهُمَا ﴾ [المائدة: ٣٨] جعل منه قتل جعلت السرقة فيه مناطا لقطع اليد، وقوله ﷺ: «القاتل لا يرث» (٢) جعل منه قتل المورث مناطا للحكم وهو حرمان القاتل إرث المقتول.

والعلة: المعرف للحكم، وقيل: المؤثر بذاته بإذن الله، وقيل: الباعث عليه. وقيل هي الوصف الخارج المعرف للحكم بحيث يكون مضافا إليه. (٢)

⁽۱) انظر: مادة (علل) في كل من: المعجم الوسيط (ص٦٤٦)، والمصباح (ص٤٢٦)، ومختار الصحاح (ص٤٤٥).

⁽٢) ابن ماجه (٢/ ٨٨٤) (٢٦٤٥)، والترمذي (٤/ ٢٢٥) (٢١٠٩) وقال: هذا حديث لا يصح، ولا يعرف إلا من هذا الوجه والعمل على هذا عند أهل العلم أن القاتل لا يرث؛ كان القتل عمداً أو خطأً، وقال بعضهم: إن كان القتل خطأً فإنه يرث، وهو قول مالك.

⁽٣) ميزان الأصول (ص٦١٨)، والمستصفى (٢/ ٢٣٠، ٢٣٨)، وشرح الكوكب المنير (٤/ ٣٩)، وإحكام الفصول (ص٥٢)، والحدود الأنيقة (ص٨٢)، والتوقيف (ص٣٢)، والموجز في أصول الفقه (ص٣١٣)، والتعريفات (ص١٣٤)، والموبود الفقيه (ع٢/ ٢٤)، (٣٠ ٢٨٦)، والكليات (ص٩٩٥).

وقال بعضهم: ما يتغير الحكم بحصوله.

وقال بعضهم: هي المعنى القائم بالمعلول الذي يوجب الحكم بمحله كالسواد الذي يوجب كون محله أسود، ومثاله من الشرعيات: نجاسة العين: توجب غسل محلها.

قال السمرقندي: ما يتعلق بها الوجوب أو الوجود أو الظهور والإيجاب والإيجاد والإظهار من الله تعالى. (١)

وفي «إحكام الفصول»: هي الوصف الجالب للحكم.(٢)

وفي «التعريفات»: هي ما يتوقف عليه وجود الشيء ويكون خارجا مؤثرا فهه.^(۲)

وقال الشيخ زكريا الأنصاري: العلة: المعرف للشيء. (٤)

والعلة القاصرة: عندهم هي التي لا تتعدى محل النص.

والعلة المتعدية: هي التي تعدت الأصل إلى الفرع.

والعلة الواقفة: هي التي لم تتعد الأصل إلى الفرع. (°)

وقد تضمنت الأساليب الخبرية ما يدل المكلف على علل الأحكام، وعقد الأصوليون مبحثا خاصا للنصوص الدالة على التعليل، وقسموها إلى نص وظاهر وإنهاء، والكلام فيها مشتهر ومطول، والذي يتصل بموضوع بحثي بيان أن للأسلوب الخبري دورا في استنباط العلل من النصوص الشرعية، ومثال

⁽١) ميزان الأصول (ص٦١٨).

⁽٢) ميزان الأصول (ص٥٢).

⁽٣) ميزان الأصول (ص١٣٤).

⁽٤) الحدود الأنيقة (٨٢).

⁽٥) شرح الكوكب المنير (٤/ ٥١)، والتوقيف (ص٥٢٧، ٥٢٣)، والموجز في أصول الفقه (ص٢١٣)، والموسوعة الفقهية (٢٤/ ١٤٦)، (٣٠/ ٢٨٦)، والكليات (ص٩٩٥).

ذلك:

المثال الأول:

قول الله -تبارك وتعالى-: ﴿ الرِّجَالِ قَوَّا مُونَ عَلَى ٱلنِسَآءِ بِمَا فَضَّلَ اللهُ بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضِ وَبِمَآ أَنفَقُواْ مِنْ أُمُوالِهِمْ ﴾ [النساء: ٣٤]، فهو أسلوب خبري دال على العلة التي من أجلها جعلت القوامة على النساء للرجال.

المثال الثاني:

حديث: (إن الماء طهور لا ينجسه شيء إلا ما غلب على ريحه وطعمه ولونه)(١)

فهذا الأسلوب خبري يبين أن علة تنجيس الماء تغير أحد أوصافه الثلاثة بنجس. (٢)

المثال الثالث:

حديث: (لعن الله السارق يسرق البيضة فتقطع يده) (٢)، هذا أسلوب خبري بين أن العلة في قطع اليد هي السرقة. (٤)

⁽۱) أخرجه الإمام أحمد مسنده (۳/ ۸٦) برقم (۱۸۳۳) وقال الأرناؤوط في تعليقه على المسند حديث صحيح بطرقه وشواهده، وابن ماجه ك: الطهارة وسننها باب: الحياض (۱/ ١٧٤) تحت رقم (٥٢١)، بدون لفظة «الطهور»، قال ابن ماجة: في الْزَوَائِدِ: إِسْنَادُهُ ضَعِيف لضعف رشدين. والبيهقي في السنن الكبرى ك: الطهارة باب نجاسة الماء الكثير إذا غيرته النجاسة (١/ ٢٥٩) تحت رقم (١١٥٧).

 ⁽۲) تحفة الأحوذي (١/ ١٧٣)، التمهيد لابن عبد البر (١/ ٣٢٦، ٣٣٢)، فيض القدير
 (١/ ٣١٣)، (٢/ ٣٨٣).

⁽٣) أخرجه البخاري ك: الحدود باب: لعن السارق إذا لم يُسَم.، حديث (٦٧٨٣) و (٦٧٩٩)، و (٦٧٩٩)، و مسلم ك: الحدود باب: حد السرقة ونصابها، رقم (١٦٨٧) عن أبي هريرة را

⁽٤) فتح الباري (١٢/ ١٠٨)، شرح النووي على مسلم (١/ ٢٠٨)، (١١/ ١٨١)، شرح

وقد ذكر الأصوليون نظير هذا المثال من الأساليب الإنشائية (١) تمثيلا للإياء كمسلك من مسالك العلة، فتعليق الحكم على الصفة ينبئ بعلية الوصف. المثال الرابع:

حديث: (إنها جعل الاستئذان من أجل البصر)(٢)، وهو من الصريح في التعليل، لأن العلة وردت على الكيفية التي اصطلح علماء الأصول على تسميتها بالنص لكونها لا تحتمل التأويل.(٦)

سنن ابن ماجه (۱/ ۱۸۶)، الديباج (۲۹۲/۶)، فيض القدير (۱/ ٢٣١)، شرح السيوطي (۸/ ٦٥)، عون المعبود (٢٣١/١٣).

⁽١) وهو قوله تعالى: ﴿ وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جَزَآءً بِمَا كَسَبَا ﴾

⁽٢) أخرجه البخاري ك: الاستئذان باب: الاستئذان من أجل البصر، حديث (٦٢٤١) عن سهل بن سعد الله.

⁽٣) فتح الباري (١١/ ٢٤)، التمهيد لابن عبد البر (٢٣٧/١٦)، حاشية ابن القيم (٣) (٢١٣/١٢)، تحفة الأحوذي (٧/ ٤٠٦)، شرح النووي على مسلم (١٤/ ١٣٦).

المسألة الرابعة أثر المضمون الخبري في الدلالة على الأداء والقضاء الأداء لغة:

من أدى دينه تأدية: قضاه.

والأداء أيضا يطلق على الإيصال، يقال أدى الشيء: أي أوصله.

ويطلق الأداء والقضاء في اللغة على الإتيان بالموقتات كأداء صلاة الفرائض وقضائها، وبغير الموقتات كأداء الأمانة، وقضاء الحقوق، ونحو ذلك.

والأداء: هو الإتيان بالشيء لميقاته.

قال الراغب: الأداء لغة: دفع الحق دفعة وتوفيته كأداء الخراج، والجزية، ورد الأمانة.

ويطلق أيضا على: ما ينبئ عن شدة الرعاية والمبادرة إلى تسليم عين الواجب، فيستعمل في تسليم عين الواجب عن طريق المسارعة. (١)

الأداء اصطلاحاً:

فعل ما دخل وقته قبل خروجه.

وقيل: هو عبارة عن تسليم عين الواجب في الوقت.

و بهذا قال أبو البقاء في «الكليات». ^(٢)

وقيل: هو عبارة عن إتيان عين الواجب في الوقت.

وقيل الأداء: هو الإتيان بالفعل المأمور به أو ببعض معين منه في وقته المقدر له شرعا، مثل: الإتيان بصلاة الظهر بركعاتها الأربع في الوقت المحدد لها شرعا، أو بجزء معتبر منها في الوقت المحدد لها شرعاً ثم استكمالها بعد خروج

⁽۱) المهردات (ص۱۶)، وانظر: النهاية (۱/ ۳۲)، والمعجم الوسيط (۱/ ۱۰)، ومعجم مقاييس اللغة (۱/ ۷۶).

⁽۲) الكليات (ص ۲۱، ۳۰۸).

الوقت.(١)

ويوصف بالأداء الفرض والنفل، وكل ما قدر له وقت، أما ما لم يقدر زمانه في الشرع كالنفل، والنذر المطلق، والزكاة فلا يسمى فعله أداء ولا قضاء (٢)، وعند أصحاب الشافعي -رحمه الله-: الأداء والقضاء يختصان بالعبادات المؤقتة ولا يتصور الأداء إلا فيها يتصور الفقهاء له وقت، فلهذا قالوا: الأداء: ما فعل في وقته المقدر له شرعا أولا، والقضاء: ما فعل بعد وقت الأداء استدراكا لما سبق له وجوب مظلق. (٢)

وهناك أداء يشبه القضاء هو: أداء اللاحق بعد فراغ الإمام؛ لأنه باعتبار الوقت مؤد، وباعتبار أنه التزم أداء الصلاة مع الإمام حين يحرم معه قاض لما فاته مع الإمام.

القضاء في اللغة:

يكون بمعنى الإلزام، والحكم، والأمر (؛) ومثاله قول الله تعالى: ﴿ وَقَضَىٰ

⁽۱) التوقيف (ص٤٤)، وتحرير ألفاظ التنبيه (ص٢١١)، والمعتبر للزركشي (ص٣٠، اولب الأصول للسمرقندي (ص٣٠، ٦٣)، ولب الأصول ختصر جمع الجوامع (ص١٦)، وميزان الأصول للسمرقندي (ص٢٦، ٣٦)، والكليات (ص٣٠، ٣٠٨)، وشرح حدود ابن عرفة (ص١١٧، ١٩٥٥)، والموجز في أصول الفقه (ص١٠١)، والحدود الأنيقة (ص٢٧)، وغاية الوصول للأنصاري (ص١٦)، والتعريفات ٢٠٠٩)، والدستور لأحمد بكري (١/ ٢٠) والاقتصادية (ص٤٥).

⁽۲) المعتبر للزركشي (ص۳۰٪)، ولب الأصول مختصر جمع الجوامع (ص١٦)، وميزان الأصول للسمرقندي (ص٦٢، ٦٣)، والحدود الأنيقة (ص٧٦)، وغاية الوصول للأنصاري (ص١٦)، والتعريفات (١٠٢٩)، والدستور لأحمد بكري (١٠/٦).

⁽٣) المعتبر للزركشي (ص٣٠٤)، ولب الأصول مختصر جمع الجوامع (ص١٦)، والحدود الأنبقة (ص٣٧)، وغاية الوصول للأنصاري (ص١٦).

⁽٤) ترتیب مختار الصحاح مادة (ق ض ی) (ص٦٥٠)، والمصباح المنیر (ق ض ی) (ص٧٠٥).

رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُواْ إِلَّا إِيَّاهُ... ﴾ [الإسراء: ٢٣].

وبمعنى الإخبار، قال الله تعالى: ﴿ وَقَضَيْنَا إِلَىٰ بَنِيَ إِسْمَرُ عِيلَ... ﴾ [الإسراء: ٤].

وبمعنى الفراغ، قال الله تعالى: ﴿ فَإِذَا قُضِيَتِ ٱلصَّلَوٰةُ... ﴾ [الجمعة: ١٠]. وبمعنى التقدير، يقال: «قضى الحاكم النفقة»: أي قدرها.

ويستعمل في إقامة شيء مقام غيره، ويقال: «قضى فلان دينه»: أي أقام ما دفعه إليه مقام ما كان في ذمته.

وبمعنى الفعل، نحو قوله تعالى: ﴿ فَٱقْضِ مَاۤ أَنتَ قَاضٍ... ﴾ [طه: ٧٢]. وبمعنى الإرادة، نحو قوله تعالى: ﴿ إِذَا قَضَىٰۤ أَمْرًا ﴾ [آل عمران: ٤٧].

وبمعنى الموت، نحو قوله تعالى: ﴿ فَمِنْهُم مَّن قَضَىٰ خَخَبَهُ ... ﴾ [الأحزاب: ٢٣].

ويأتي بمعنى الأداء، نحو قوله تعالى: ﴿ فَإِذَا قَضَيْتُمُ ٱلصَّلَوٰةَ ﴾ [النساء: ١٠٣](١).

والقضاء عند الأصوليين:

هو ضد الأداء، ولذا عرفوه بأنه الإتيان بالمأمور به بعد خروج وقته المحدد له شرعا، كصلاة الظهر بعد خروج وقتها، ولو كان التأخير لعذر سواء تمكن من فعله في وقته كالمسافر يفطر أو لا: أو لم يتمكن من الفعل في وقته لمانع شرعي كحيض ونفاس، أو مانع عقلي كنوم. (٢)

وعند الحنفية: تسليم مثل الواجب بالسبب، وأيضا هو إسقاط الواجب

⁽١) وانظر هذه المعاني في الكليات (ص٦٦)، والقاموس القويم للقرآن الكريم (٢/ ١٢١).

⁽٢) إجابة السائل شرح بغية الأمل (١/٤٤)، الإحكام للآمدي (١/١٥٠)، المحصول للرازي (١/١٤٨)، المستصفى (٧٦/١).

بالسبب^(۱).

لأن المكلف إذا صلى في غير الوقت فصلاته نفل، والنفل حق المكلف، فإن في سائر الأوقات شرع حقا للعبد لينفتح عليه أبواب طرق اكتساب الخيرات ونيل السعادات، فإذا كان النفل حق المكلف، فإذا أراد قضاء الفائتة وصلى يكون صلاته النفل مصروفاً إلى قضاء ما وجب عليه.

والقضاء يكون في الواجب والسنن أيضا إذا ورد به الدليل.

والقضاء عند الفقهاء هو: تبيين الحكم الشرعي والإلزام به، وفصل الخصومة، وعلى هذا فكل من التحكيم والقضاء وسيلة لفض النزاع بين الناس وتحديد صاحب الحق.

وقال بعضهم: القضاء: إلزام من له إلزام بحكم الشرع.

وعرفه ابن عرفة في "حدوده" فقال: القضاء: صفة حكمية توجب لموصفها نفوذ حكمه الشرعي، ولو بتعديل أو تجريح، لا في عموم مصالح المسلمين.

فائدة:

والفرق بين القضاء والتنفيذ أن التنفيذ يأتي بعد القضاء، والقضاء سبب له(٢)

ومن الأساليب الخبرية ما تضمن أحكاماً شرعية وضعية مما اصطلح الأصوليون على تلقيبه بالأداء والقضاء، فمن ذلك الأمثلة التالية:

⁽١) أصول السرخسي (١/ ٤٩).

⁽۲) الكليات (ص٦٦)، والاختيار (۲/ ١٨٠)، وأنيس الفقهاء (ص٢٢٨)، ودستور العلماء (٣/ ٢٢، ٣٧، ٧٤، ٥٧)، وشرح حدود ابن عرفة (ص٥٦٧)، تحرير التنبيه (ص٣٥٦)، والروض المربع (ص٥٦٥)، والقاموس القويم للقرآن الكريم (٢/ ١٢١، (٢٠)، والموسوعة الفقهية (٢/ ٣٢٧)، (١٤/ ٧١).

المثال الأول:

قول الله -تبارك وتعالى- في شأن الصيام: ﴿ وَمَن كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنَ أَيَامٍ أُخَرَ ﴾ [البقرة: ١٨٥]، والمتبادر أن هذا أسلوب خبري، وهو مشتمل على لفظ محذوف: فإذا قدرناه: فعليه عدة من أيام أخر، أو فالواجب عليه الصيام في عدة، أو فيلزمه عدة ... النح تم السياق خبريا

وإذا قدرناه: فليصم في عدة ... الخ صار إنشائيًا.

وهذه الآية -بلا شك- دالة على وجوب الأداء على القادر غير المعذور، وهي دالة على وجوب القضاء على أصحاب الأعذار المرخص لهم في الفطر. المثال الثاني:

الأول: أن من غلبه القئ فصيامه أداء

والثاني: أن من استقاء عمدا وجب عليه القضاء.

والثالث: تأصيل المصطلح الأصولي والفقهي (القضاء) من اللفظ النبوي الشريف.

المثال الثالث:

حديث عائشة -رضي الله عنها-: «كنا نحيض عند رسول الله ﷺ فنؤمر

⁽۱) أبو داود ك: الصيام باب: الصائم يستقئ عامداً (۲/۱۰۲۱،۲۲۸)، وابن ماجه ك: الصيام باب: ما جاء في الصائم يقئ (۲/ ۱۲۲۵/۱۲۱) من حديث هشام بن سيرين عن أبي هريرة، والترمذي ك: الصوم باب: ما جاء فيمن يستقئ عمداً (۳/ ۷۲۰/۱۰۰)، وابن حبان (۸/ ۲۸۷/۱۳)، والحاكم (۱/ ۱۵۰۷/۵۹۰) وقال: فيه وقال: صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه، والدارقطني (۲/ ۱۸۵/۲۱) وقال: فيه من ليس بالقري، وصححه الألباني انظر صحيح ابن ماجه (۲/ ۲۸۰/۱) برقم (۱۳۵۹).

بقضاء الصوم ولا نؤمر بقضاء الصلاة»(١).

وهذا الحديث أسلوبه خبري دال على وجوب قضاء الصوم، دون قضاء الصلاة فلا يجب ولا يشرع في حق الحائض والنفساء.

المثال الرابع:

حديث: (من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدرك الصلاة)^(٢)، هذا أسلوب خبري دال على حصول وصف الأداء إذا أدرك المصلي ركعة كاملة بينها يسجد داخل الوقت، وهو أحد قولي أهل العلم والقول الأخر أن ذلك يدرك بمجرد إدراك تكبيرة الإحرام في الوقت.

المثال الخامس:

حديث أصحاب السنن أن النبي الله قال: (من كسر أو عرج فقد حل وعليه الحج من قابل)^(٣)، فهو دال على القضاء.

⁽۱) أخرجه مسلم ك: الحيض باب: وجوب قضاء الصوم على الحائض دون الصلاة، حديث (٢٦٢) وأبو داود ك: الطهارة باب: في الحائض لا تقضي الصلاة، حديث (٢٦٢، ٣٣٥)

⁽٣) أخرجه أبو داودك: الحج باب: الإحصار، حديث (١٨٦٢)، والترمذي ك: الحج باب: ما جاء في الذي يهل بالحج فيكسر أو يَعرَج، حديث (٩٤٠)، وقال: حديث حسن صحيح، والنسائي ك: الحج باب: فيمن أُحصر بعدو، وزاد شعيب بن يوسف شيخ النسائ: وعليه الحج من قابل، حديث (٢٨٦١)، وابن ماجه ك: الحج باب: المحصر، حديث (٣٠٧٧) و (٣٠٧٧) بزيادة أو مرض، وصححه الألباني انظر صحيح أبي داود (٢٩٤٨)) برقم (٣١٩٧١).

المسألة الخامسة أثر المضمون الخبري في الدلالة على الصحة والفساد والبطلان

الصحة في اللغة: السلامة، والصحيح ضد المريض.

وفي المصباح: «الصحة في البدن: حالة طبيعية تجري أفعاله على المجرى الطبيعي».

والصحيح يستعمل في الجهادات فيها استوى تركيبه الخاص، وفيه شدة وصلابة، يقال: هذه اسطوانة صحيحة، ويستعمل في الحيوانات فيها اعتدلت طبيعته واستكمل قوته مع انتفاء أسباب الهلاك والنقصان.

وفي «المعاني الباطنة» يقال: أرجل صحيح، ورجل سقيم، وفلان مصحاح،وفلان سقيم. (١)

وفي الشرع تستعمل فيها استجمع أركانه وشرائطه، بحيث يكون معتبرا شرعا في حق الحكم.

نقلا للاسم من المحسوس إلى المشروع للمشابهة بينهما في اعتدال الأجزاء والأركان.

وقيل: هو الفعل الذي يترتب عليه الأثر المقصود منه، سواء كان عبادة أو معاملة، وقيل: الصحيح: ما كان مشروعا بأصله ووصفه.

والفاسد: مشروع بأصله لا بوصفه.

والصحة تكون في العبادات وفي المعاملات:

فالصحيح من العبادات: ما وافق الشرع باستكمال الأركان والشروط

⁽۱) انظر: مختار الصحاح مادة (صحيح) (ص٤٣٥)، والمصباح المنير مادة (صحح) (صُ ٣٢٣).

وانعدام الموانع.

و الصحة في المعاملات أن يكون العقد غير مخالف للشرع بفقد ركن أو شرط أو بوجود مانع.

وأثره في المعاملات: ترتب ثمرة التصرف المطلوبة منه عليه كحل الانتفاع في البيع والاستمتاع في النكاح، وبإزائه البطلان.

وعرفت الصحة أيضا: بأنها موافقة الفعل ذي الوجهين الشرع، ومعنى كونه ذا وجهين: أنه يقع تارة موافقا للشرع لاشتهاله على الشروط التي اعتبرها الشارع، ويقع تارة أخرى مخالفا للشرع.

والفعل المباح قد يجتمع مع الفعل الصحيح، فصوم يوم من غير رمضان مباح: أي مأذون فيه من الشرع، وهو صحيح إن استوفى أركانه وشروطه وقد يكون الفعل مباحا في أصله وغير صحيح لاختلال شرطه كالعقود الفاسدة، وقد يكون صحيحا غير مباح كالصلاة في ثوب مغصوب إذا استوفت أركانها وشروطها عند أكثر الأئمة.

وصحة العبادة: أجزاؤها: أي كفايتها في سقوط التعبد في الأصح^(۱). والبطلان يرادف الفساد عند الجمهور ويقابلان الصحة، فهم ضد لها. وعند الحنفية الفساد غير البطلان:

فالفاسد المشروع بأصله المنوع بوصفه، كبيع درهم بدرهمين، فإن العوضين قابلان للبيع، ولكن جاء الخلل من قبل الزيادة.

⁽۱) ميزان الأصول (ص٣٧)، والتوقيف (ص٤٤، ٤٤٨)، ولب الأصول/ جمع الجوامع (ص١٥)، وأنيس الفقهاء (ص٢٠)، والحدود الأنيقة (ص٤٧)، والتعريفات (ص١١٥، ١١٦)، والواضح في أصول الفقه (ص٥٥)، والموجز في أصول الفقه (ص٤٤)، والموسوعة الفقهية (١/٨١)، (٨/١٠٨).

والباطل: ما لم يشرع بأصله ولا وصفه، كبيع الميتة بالدم فإنهما غير قابلين للبيع. والذي عليه كثير من المحققين أن الخلاف تقعيدي، مع اتفاق العلماء على بعض الصور التي يفرقون فيها بين الفاسد والباطل، كالحج، والخلع، والكتابة، والعارية.

واتفاقهم أيضاً على بعض الصور التي يستوي فيها التعبير بالباطل والفاسد. (١)

أمثلة:

المثال الأول:

عبر اللفظ النبوي الشريف عن الصحة بالتهام فعن عبد الرحمن بن يعمر (٢) قال: شهدت رسول الله ﷺ وهو واقف بعرفة وأتاه ناس من أهل نجد فقالوا: يا رسول الله ' كيف الحج؟ فقال: الحج عرفة، فمن جاء قبل الفجر من ليلة جمع فقد تم حجة " ".

⁽۱) انظر: رفع الحاجب (۱۸/۲) وما بعدها، ميزان الأصول (ص٣٧)، والتوقيف (ص٤٤٧)، وأنيس الفقهاء (ص٤٤٧)، وأنيس الفقهاء (ص٣٠٥)، والحدود الأنيقة (ص٤٧)، والتعريفات (ص ١١٦،١١٥)، والواضح في أصول الفقه (ص٢٠)، والموسوعة الفقهية أصول الفقه (ص٢٠)، (٨/٧٠).

⁽٢) هو عبدِ الرحمن بن يعمر الدئلي، قال ابن حبان في الصحابة مكي سكن الكوفة يكنى أبا الأسود روى عن النبي محديث الحج عرفة، وحديث النهي عن الدباء والمزفت. (انظر: تقريب التهذيب (٥٠٣/١)، الجرح والتعديل (٥/ ٢٩٨)، الإصابة (٣٠٨/٤).

⁽٣) أخرجه الإمام أحمد في مسنده (٣٠٩/٤) برقم (١٨٧٩٦) وعلق عليه الأرناؤوط في المسند بقوله: إسناده صحيح، والحاكم (٢/ ٣٠٥) (٣١٠٠) وقال: حديث صحيح ولم يخرجاه، وابن ماجه (٢/ ٣٠١) (٣٠١٥)، وصححه الألباني انظر: صحيح ابن ماجه

المثال الثاني:

حديث: (من صلى صلاتنا ونسك نسكنا فقد أصاب النسك، ومن نسك قبل الصلاة فتلك شاة لحم) (١)، فهذا أسلوب خبري دال على الصحيح والفاسد من ذبائح المسلمين في عيد الأضحى.

ففي حديث الحاكم عن أبي هريرة مرفوعا (من أفطر في رمضان ناسيا فلا قضاء عليه ولا كفارة)(٢)

المثال الثالث:

وجاءت المقابلة بين ما يستتبع وجوب القضاء ومالا يستتبع ذلك مبينة الفرق بين الصحيح والفاسد في حديث أبي هريرة أن النبي الشي قال: (من ذرعه القيء فلا قضاء عليه، ومن استقاء فعلية القضاء)(٢)

المثال الرابع:

استدل العلماء على بطلان الحج بالجماع بقوله تعالى: ﴿ اَلْحَجُ أَشَّهُرٌ مَعْلُومَتُ فَهُ وَلَا خَدَالَ فِي مَعْلُومَتُ فَهُ وَلَا فَسُوقَ وَلَا جَدَالَ فِي مَعْلُومَتُ فَهُ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جَدَالَ فِي اللَّهَ وَهُذَا المُوضَع مما اتفق النَّحَجِ ﴾ [البقرة: ١٩٧]، وهي نهي بصيغة النفي (٤)، وهذا الموضع مما اتفق العلماء على أن النهي فيه يقتضي الفساد.

(۲/ ۱۷۳) برقم (۲٤٤١).

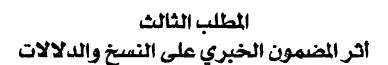
⁽۱) البخاري ك: العيدين باب كلام الإمام والناس في خطبة العيدين (ص١٩٥) برقم (٩٨٣).

⁽٢) الحاكم. (١/ ٥٩٥) (١٥٦٩) وقال: صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه بهذه السياقة، وابن حبان (٨/ ٢٨٨) (٣٥٢١)، وقال الألباني في الجامع الصغير (١/ ٢٨٨) برقم (١١٠١٥) إنه حسن للخلاف المعروف في محمد بن عمرو.

⁽٣) سبق تخريجه في صفحة (٥٦٩) حاشية رقم (١).

⁽٤) الدين الخالص (٩/ ٧١).





وفيه ست مسائل:

المسألة الأولى : أثر المضمون الخبري على النسخ

المسألة الثانية : إفادة الأسلوب الخبري للعموم

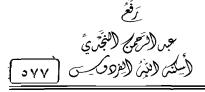
المسألة الثالثة : حكاية الفعل النبوي ودلالتها على العموم

المسألة الرابعة : دلالة الأسلوب الخبري على الأمر

المسألة الخامسة : دلالة الأسلوب الخبري على النهى

المسألة السادسة : دلالة الأسلوب الخبري على التكرار

رَفْعُ معبى (لرَّحِمْ) (النَّجْنَّى يُّ (سِيلنَمُ (النِّيْرُ (الِفِرُوفُ مِيسَى



المسألة الأولى أثر المضمون الخبري على النسخ

النسخ في اللغة:

يطلق بمعنى الإزالة، ومنه يقال: نسخت الشمس الظل: أي أزالته ونسخت الريح أثر المشي، ويطلق بمعنى نقل الشيء من موضع إلى موضع، ومنه نسخت الكتاب: إذا نقلت ما فيه، وفي القرآن العظيم: ﴿إِنَّا كُنَّا نَسْتَنسِخُ مَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾ [الجائية: ٢٩](١).

والنسخ في الاصطلاح:

رفع الحكم الشرعي بخطاب شرعي متأخر عنه ^(۱).

طرق معرفة النسخ:

لعرفة الناسخ والمنسوخ أهمية كبيرة عند أهل العلم من الفقهاء والأصوليين والمفسرين حتى لا تختلط الأحكام، لمعرفة الناسخ والمنسوخ طرق كثيرة منها:

- ١- النقل الصريح عن النبي ﷺ أو عن صحابي.
- ٢- إجماع الأمة على أن هذا ناسخ وهذا منسوخ.
 - ٣- معرفة المتقدم من المتأخر في التاريخ.
- ٤- فعله ﷺ في ظاهر كلام الإمام أحمد واختاره القاضي أبو يعلي وبعض
 الشافعية، إذ الفعل كالقول في البيان.
- ٥- قول الراوي للناسخ: كان كذا ونسخ، أو رخص في كذا ثم نهى عنه،

⁽۱) وانظر النهاية في غريب الحديث (٥/ ٤٧)، لسان العرب (ن س خ) (٦/ ٤٤٠٧)، المعجم الوسيط (٣/ ٩١٧).

⁽٢) انظر: الإحكام للآمدي (٣/ ١٠٤)، شرح العضد على مختصر ابن الحاجب (٢/ ١٨٥)، غاية الوصول للأنصاري (ص٨٧)، والحدود الأنيقة (ص٨٠).

ونحوهما.(١)

المضمون الخبري والنسخ:

لا شك أن الخبر هو العمدة في إثبات النسخ، لأن النسخ لا يثبت إلا بدليل نقلى، والمنقول خبر.

وسواء استفيد النسخ من نص القرآن الكريم أو من النص النبوي أو من قول الصحابي فكل ذلك من قبيل الأخبار.

أمثلة على النسخ:

١ - قوله تعالى: ﴿ كُتِب عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ ٱلْمَوْتُ إِن تَرَكَ خَيْرًا الله وَسِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ وَٱلْأَقْرَبِينَ ﴾ [البقرة: ١٨٠]، قيل منسوخة بآية المواريث، وقيل بحديث (إن الله قد أعطى كل ذي حق حقه فلا وصية لوارث (٢).

ولا يخفي أن هذه النصوص جاءت في أسلوب خبري

٢- قوله تعالى: ﴿ وَٱلَّذِين يُتَوَفَّونَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أُزُوا جَا وَصِيَّةً لِلْأَزْوا جِهِم مَّتَعًا إِلَى ٱلْحَوْلِ غَيْرَ إِخْرَاجِ ﴾ [البقرة: ٢٤٠] نسخت بقوله تعالى: ﴿ وَٱلَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أُزُوا جَا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَ أَرْبَعَةَ وَعَشْرًا أُشْهُرٍ ﴾ [البقرة: ٢٣٤].

⁽۱) العدة (۳/ ۸۳۵)، اللمع (ص۳۳)، شرح الكوكب المنير (۳/ ۵۱۳ - ۵۱۸)، المستصفى (۱/ ۸۲۸)، نهاية السول (۲/ ۲۳۵، ۲۳۰).

⁽۲) أخرجه الإمام أحمد في مسنده من حديث أبي أمامة الباهلي (٣٦٧/٥) برقم (٢٢٣٤٨) وحسنه الأرناؤوط في تعليقه على المسند، وأبو داودك: الوصايا باب: ما جاء في الوصية للوارث (٣/ ١٢٥٣/ ٢٨٧٠)، والترمذي ك: الوصايا باب: ما جاء لا وصية لوارث (٣/ ٢٢٠/ ٢١٢٠) وقال: حسن صحيح، وابن ماجه ك: الوصايا باب: لا وصية لوارث (٢/ ٢٢٠/ ٢٢٠)، وقال الحافظ ابن حجر في التلخيص (٣/ ٩٢): وهو حسن الإسناد. وصححه الألباني في صحيح الجامع برقم (١٧٨٨).

فهاتان الآيتان جاءتا في أسلوب خبري تقرران الناسخ والمنسوخ.

٣- قوله تعالى: ﴿ وَٱلَّنِي يَأْتِينَ ٱلْفَنْحِشَةَ مِن نِسَآبِكُمْ فَٱسْتَشْهِدُواْ عَلَيْهِنَّ أَرْبَعَةً مِنْكُمْ فَالْبُيُوتِ حَتَّىٰ يَتَوَقَّلُهُنَّ عَلَيْهِنَّ أَرْبَعَةً مِنْكُمْ مَّ فَإِن شَهِدُواْ فَأَمْسِكُوهُنَ فِي ٱلْبُيُوتِ حَتَّىٰ يَتَوَقَّلُهُنَّ ٱلْمَوْتُ أَوْ جَعَعَلَ ٱللَّهُ هُنَّ سَبِيلًا ﴿ قَ اللَّهُ اللَّهُ هُنَّ سَبِيلًا ﴿ قَ اللَّهُ وَٱللَّذَانِ يَأْتِينِهَا مِنْكُمْ فَعَاذُوهُمَا فَإِنْ تَابَا وَأَصْلَحَا فَأَعْرِضُواْ عَنْهُمَآ ﴾ [النساء: ١٦،١٥]، نسختا بآية الجلد فإن قلبكر وبالرجم للثيب الوارد في السنة: «... البكر بالبكر جلد مائة ونفي سنة، والثيب بالثيب جلد مائة والرجم (١٠).

والحديث الناسخ جاء في أسلوب خبري.

ومن أمثلة أقوال الصحابة -رضي الله عنهم-

قول عائشة: (كان فيها أنزل «عشر رضعات معلومات يحرمن» فنسخن «بخمس معلومات»، فتوفي رسول الله ﷺ، وهن مما يقرأ من القرآن). (٢)

وقول أنس الله في قصة أصحاب بئر معونة: «ونزل فيهم قرآنا قرأناه حتى رفع»(").

⁽۱) أخرجه مسلم ك: الحدود باب حد الزنى (۱۳۱٦/۳) تحت رقم (۱٦٩٠)، والترمذي ك: الحدود باب ما جاء في حد الرجم على الثيب (٢/٤) تحت رقم (١٤٣٤) وقال حديث حسن صحيح.

⁽۲) أخرجه مالك ك: الرضاع باب جامع ما جاء في الرضاعة (۲۰۸/۲) تحت رقم (۲٬۲۷۰)، ومسلم ك: الرضاع باب التحريم بخمس رضعات (۲/ ۱۰۷۵) تحت رقم (۱٤۲٥).

⁽٣) أخرجه البخاري ك: المغازي باب غزوة الرجيع (١٥٠٣/٤) تحت رقم (٣٨٦٩)، ومسلم ك: المساجد ومواضع الصلاة باب استحباب القنوت في جميع الصلوات إذا نزلت بالمسلمين نازلة (١/ ٤٦٨) تحت رقم (٦٧٧)، راجع: مناهل العرفان (٢١٦/٢، ١٥٠، اما القرآن (٢١٦-٢٢٣).

المسألة الثانية إفادة الأسلوب الخبري للعموم

تعددت طرق العلماء ومذاهبهم في بيان صيغ العموم وتعدادها بين مطول مفصل، وبين مختصر، فممن تبحر في هذا الباب وفصل فيه تفصيلا دقيقا صاحب العقد المنظوم (۱)، حيث يذكر الصيغة من صيغ العموم، ويذكر جميع ما يعتريها من تغيرات بناء على استعمالها وحالها وإعرابها إلى غير ذلك، وبناء على هذا فقد أوصلها في كتابه إلى مائتين وخمسين صيغة، فيقول مثلا إن (كل) صيغة و (كلا) صيغة و (كلا) صيغة، وهكذا، بينها يعد كثير من العلماء الصيغ الثلاث السابقة صيغة واحده تحت مسمى «كل» وهذا هو الأصوب؛ لأن الصيغة الواحدة يمكن أن تفرد وأن تثنى وأن تجمع من غير أن يختلف معناها أو تتغير دلالتها، وسأسير في بيان صيغ العموم على منهج الاختصار.

الصيغة الأولى: أدوات الشرط:

أَ— «أين» ولا بد من دخول «ما» عليها كقوله تعالى: ﴿ أَيْنَمَا تَكُونُواْ يُدَرِكَكُمُ ٱلْمَوْتُ ﴾ [النساء: ٧٨]، وكقوله تعالى: ﴿ فَأَيْنَمَا تُوَلُّواْ فَثَمَّ وَجْهُ ٱللَّهِ ﴾ [البقرة: ١١٥]، فهذه الصيغة تفيد العموم في الأمكنة.

ب- "متى" وهي تفيد العموم في الأزمنة، كقولك "متى تأت تجد خيراً، متى تدخل المسجد الحرام تجد مصلين" وهذا يعم جميع الأوقات التي تصلح أن تكون للإتيان.

ج- "إذا" ولا تستعمل غالبا إلا فيها يتحقق في المستقبل، وتكون للعموم حين يجوز وضعها "إن" الشرطية، كقول القائل: "إذا خرجت فأنت طالق".

د- «من» وهي تستعمل للعاقل، نحو: ﴿ وَمَن يَتَّقِ ٱللَّهَ يَجُعَل لُّهُ، مَحْرَجًا ﴾

⁽١) الإمام القرافي -رحمه الله-.

[الطلاق: ٢].

ُهـ - "ما "وتستعمل لغير العاقل، نحو ﴿ مَا عِندَكُمْ يَنفَدُ ۖ وَمَا عِندَ ٱللَّهِ بَاقِ ﴾ [النحل: ٩٦].

و- «أي» المستعملة للعقلاء ولغير العقلاء، واستعمالها للعقلاء نحو قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ لَنَيْزِعْنَ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيْهُمْ أَشَدُّ عَلَى ٱلرَّحْمَنِ عِتِيًّا ﴾ [مريم: ٦٩]، واستعمالها لغير العاقل نحو قولك: «أي ثوب يعجبك فالبسه».

وهذه الصيغ أي أدوات الشرط المفيدة للعموم لا تكون إلا خبرا، وليس منها إنشاء البتة، لأن جميع الأمثلة السابقة لتلك الصيغ ليست إلا أساليب خبرية محضة ولا يمكن بأي حال أن تصاغ في أسلوب إنشائي.

الصيغة الثانية: أدوات الاستفهام:

هي: من، ما، متى، أين، أي، أيان، كيف، كم.

وأدوات الاستفهام هذه لا تأتي إلا في أسلوب إنشائي، ولا يمكن أن يصاغ الاستفهام في أسلوب خبري فهي على نقيض أدوات الشرط تماما.

الصيغة الثالثة «كل» و «جميع»

الصيغة الثالثة كل وجميع، نحو قوله تعالى: ﴿ فَسَجَدَ ٱلْمَلَتِيِكَةُ كُلُهُمْ أَجْمَعُونَ ﴾ [الحجر: ٣٠] وقد سبق بيانها في مسألة ألفاظ العموم المفيدة للتوكيد. الصيغة الرابعة «سائر»

لفظة سائر: وقع الخلاف في هذه اللفظة هل تفيد الجميع أم تفيد الباقي. قال النووي: والصحيح أنها تفيد الأمرين. وقال عمن أنكر إفادتها معنى «الجميع»: لا يقبل قوله. (١)

⁽۱) تحرير التنبيه (ص۸۵). وانظر: الفائق (۱/٤١)، ولسان العرب مادة (سأر) (٤١/١)، وتاج العروس مادة (سأر) (١/٢٩١٥-٢٩١٦).

والمقصود هنا هو المعنى الأول وهو إفادتها للجميع وقد سبق بيانها كسابقتيها.

الصيغة الخامسة الجمع المعرف «بال»

الجمع المعرف بـ «ال» مثل «المسلمون» و «المؤمنون» و «الرجال» نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْمُسْلِمِينَ وَٱلْمُسْلِمَينِ وَٱلْمُؤْمِنِينَ وَاللهِ وَاللّهِ وَاللّهِ وَاللّهُ وَلّهُ وَاللّهُ اللّهُ وَاللّهُ وَاللّ

الصيغة السادسة «واو» الجمع

والمقصود واو الجمع التي تضاف لجمع المذكر السالم، وكذلك ما اتصلت به هذه الواو من الأفعال كقوله تعالى: ﴿ فَلَا وَرَبِكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجَدُوا فِي أَنفُسِهُمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا فَيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجَدُوا فِي أَنفُسِهُمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا قَسْلِيمًا ﴾ [التوبة: ١٤]؛ تَسْلِيمًا ﴾ [النساء: ٦٥]، ونحو قوله تعالى: ﴿ آنفِرُوا خِفَافًا وَثِقَالاً ﴾ [التوبة: ١٤]؛ فإن الأفعال السابقة تفيد تعميم الحكم على جميع من يصلح له.

الصيغة السابعة النكرة في سياق النفي

النكرة في سياق النفي تفيد العموم على الصحيح، كقوله تعالى: ﴿ لَا فِيهَا غُولٌ ﴾ [الصافات: ٤٧] وقد سبق بحث هذه المسألة في دلالة النكرة في سياق النفى.

الصيغة الثامنة اسم الجنس المحلى بأل وكتلك المعرف بالإضافة

اسم الجنس المحلى بأل وكذلك المعرف بالإضافة يفيد العموم على الصحيح، نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْإِنسَانَ لَفِي خُسْرٍ ﴾ [العصر: ٢]، ﴿كُلُّ ٱلطَّعَامِ كَانَ حِلاً لِبَنِي إِسْرَاءِيلَ ﴾ [آل عمران: ٩٣]، ونحو قوله ﷺ في الربويات: (البر بالبر والشعير بالشعير) ثم بين قوله: «فإذا اختلف الجنسان

فبيعوا كيف شئتم» (١) فجعل البر جنسا والشعير جنسا.

- والتعريف بالإضافة كقوله تعالى: ﴿ أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ ٱلصِّيَامِ ٱلرَّفَثُ إِلَىٰ ذِسَآبِكُمْ ﴾ [البقرة: ١٨٧] فالمقصود كل ليالي الصيام وليست ليلة واحدة فهى تفيد العموم.

الصيغة التاسعة الأسماء الموصولة

الأساء الموصولة تفيد العموم سواء كانت مفردة أو جمعا، وأمثلتها في الكتاب والسنة كثيرة، فمنها قوله تعالى: ﴿ ٱلَّذِي يُؤْتِي مَالَهُ مِيَرَكَىٰ ﴾ [الليل: ١٨]، وكذلك قوله تعالى في التشبيه: ﴿ وَٱلَّذَانِ يَأْتِينِهَا مِنكُمْ فَعَاذُوهُمَا ﴾ [النساء: ١٦]، وأما الجمع فنحو قوله تعالى: ﴿ ٱلَّذِينَ إِن مَكَّنَاهُمْ فِي ٱلْأَرْضِ أَقَامُواْ ٱلصَّلَوٰةَ ﴾ [الحج: ٤١]، فجميع ما سبق من الأسهاء الموصولة يفيد عموم الحكم.

والتحقيق أن اسم الموصول يدور عموماً وخصوصاً مع ما وصف به، فإن وصف به خاص كان خاصاً.

فالعموم كالأمثلة السابقة والخصوص مثل قوله تعالى: ﴿ ٱلنِّبِيَّ ٱلْأُمِّيَّ ٱلَّذِي يَخِدُونَهُ مَنْكُتُوبًا عِندَهُمْ فِي ٱلتَّوْرَئةِ وَٱلْإِنجِيلِ ﴾ [الأعراف: ١٥٧]. والله أعلم. الصيفة العاشرة الجمع المعرف بالإضافة

الجمع المعرف بالإضافة يفيد العموم نحو قوله تعالى: ﴿ وَٱلْقِيمِين ٱلصَّلُوٰةَ ۗ وَٱلْمُونِ اللَّهِ الْعَموم عند وَٱلْمُؤْتُونَ الزَّكُوٰةَ ﴾ [النساء: ١٦٢]، فهذه هي أشهر صيغ العموم عند العلماء والتي يعول عليها في بناء الأحكام وغالب ما يذكر سواها إما أن يكون

⁽۱) أخرجه مسلم ك: المساقاة باب الصرف وبيع الذهب بالورق نقدًا (۳/ ۱۲۱۰) تحت رقم (۱۵۸۷)، والبخاري ك: البيوع باب ما يذكر في بيع الطعام والحكرة (۲/ ۷۰۱) تحت رقم (۲۰۲۷).

داخلا فيها، وإما أن يكون مختلفا في إفادته للعموم، وإما أن يكون نادر الاستعال (١).

وأمثلة دلالة الأسلوب الخبري على العموم في الأحكام الشرعية كثيرة وواضحة في ثنايا هذه المسألة وغيرها.

فقوله تعالى: ﴿ فَأَيْنَمَا تُوَلُّواْ فَتَمَّ وَجُهُ ٱللَّهِ ﴾ [البقرة: ١١٥]، تدل على العموم في المكان كما سبق والحكم الشرعي صحة الصلاة إلى أي جهة من الجهات، وينطبق ذلك على حكم صلاة الخسوف، والنافلة في السفر، والجاهل بالقبلة إذا أدى ما عليه من الاجتهاد في طلبها، فأي جهة صلى إليها المصلي في إحدى الحالات السابقة تصح صلاته. والله أعلم.

وقوله تعالى: ﴿ فَلَا وَرَبِكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ﴾ [النساء: ٦٥]، أفادت عموم الحكم لجميع الأفراد فهذا شرط لكل أحد، فلا يعتبر مؤمناً حتى يحكم الكتاب والسنة في كل شيء، كها أفادت العموم في المحكوم فيه، فكل شيء يختلف فيه الناس وجب عليهم رده للكتاب والسنة، وهذا حكم عام ولا شك.

⁽١) العقد المنظوم (ص٢٢١)، وتلقيح الفهوم (ص٢٤٦)، والمهذب (٤/ ١٤٨٩).

المسألة الثالثة حكاية الفعل النبوي ودلالتها على العموم

إذا حكى الصحابي ما شاهده من الحوادث والقضايا والأفعال النبوية بلفظ عام، كقوله عن النبي النبي النبي الله بكذا» أو قوله: «قضى النبي الله بكذا» أو قوله: «نهى النبي الله عن كذا»، ونحوها.

فقد اختلف العلماء في هذه المسألة، ولهم فيها ثلاثة أقوال:

القول الأول:

أن هذا يفيد العموم، وهو قول الحنابلة وابن الحاجب وابن الهمام واختاره الشوكاني وقال إنه الحق. (١)

واستدلوا على عموم قول الصحابي وحكايته لفعل النبي بدليلين:

الدليل الأول: أن الصحابي الراوي عدل عارف باللغة، فالظاهر أنه لم ينقل صيغة العموم إلا وقد فهم عمومها فهما لا شك معه، فإن ورعه ودينه يمنعانه من حكاية العموم وهو غير متيقن له لأنه يعلم أن ذلك يوقع الناس في الالتباس.

⁽۱) شرح مختصر الروضة للطوفي (۲/ ۵۰۹)، شرح العضد على مختصر ابن الحاجب (۲/ ۱۱۹)، تيسير التحرير (۱/ ۲٤۹)، إرشاد الفحول (۱/ ۲٦٨، ٣٦٣).

⁽٢) أخرجه البخاري ك: المساقاة باب الرجل يكون له ممر أو شرب في حائط أو في نخل (٢/ ٨٣٩) تحت رقم (٢٢٥٢)، ومسلم ك: البيوع باب النهي عن المحاقلة وعن المزابنة وعن المخابرة وبيع المثمرة قبل بدو صلاحها (٣/ ١١٧٤) تحت رقم (١٥٣٦).

القول الثاني:

أن هذا لا يفيد العموم وهو مذهب جمهور أهل العلم، واستدلوا على عدم عمومه بها يلى:

العل الصحابي رأى رسول الله الله الله الله الله العموم لعنا عموم له،
 وقضى في حادثة خاصة لا تعم فنقل الراوي صيغة العموم لظنه عموم الحكم.

٢- يحتمل أن يكون سمع لفظا عاما فحكاه كما سمعه.

٣- يحتمل أن يكون سمع لفظا خاصا فظنه عاما فحكى العموم، فهذه احتمالات لا رجحان لأحدها على الآخر؛ فلا حجة فيه على التعميم لأن الاستدلال إذا تطرق إليه الاحتمال بطل الاستدلال به.

مناقشة الدليل:

ونوقش هذا الدليل بأن حال الراوي وهو الصحابي وأمانته وورعه وهو العارف باللغة والدلالات يشعر بأنه لا ينقل العموم إلا وهو عالم بوجوده وإلا كان ملبسا مدلسا في الدين، وهو منزه من ذلك وعدل وهذا يسقط قولكم: «الحجة في المحكي لا في الحكاية» بل الحجة في عموم لفظ الحاكي، أما الاحتالات التي ذكرتها حول فهم الراوي العموم من الخطاب الخاص أو أنه نقل الفعل وحكاه بلفظ عام فهذه احتالات مردودة لأنها خلاف الأصل أولا؛ إذ الأصل عدم الاحتال، ولإجماع السلف على التمسك يقول الصحابي المذكور في العموم في قوله: (قضى رسول الله من الشفعة فيها لم يقسم)(١) «نهى رسول

⁽۱) سبق تخرجیه ص (۱۱۰)، حاشیة رقم (۲).

الله عليه وسلم عن بيع الغرر»^(۱). **القول الثالث:**

وفيه تفصيل فإن اقترن الفعل بحرف (أن) فيكون للعموم، كقول الصحابي «قضى رسول الله عليه وسلم أن الخراج بالضيان» (٢) وإن لم يقترن بـ (أن) فيكون خاصا كقوله: (قضى رسول الله لله بالشفعة فيها لم يقسم) وقد نقل هذا القول الإمام الشوكاني –رحمه الله – عن بعض الأصوليين.

- والراجح -والله تعالى أعلم- هو المذهب الأول؛ لما ذكر من الأدلة، وللاحتراز لكثير من أحكام الشريعة حيث نقلت إلينا هذا الأسلوب⁽¹⁾.

وإذا وجدت قرينة على إفادة الفعل النبوي للعموم عمل بها، والعموم قد يكون في الأشخاص، وقد يكون في الأحوال، وقد يكون في الأزمان.

⁽۱) مسلم ك: البيوع بطلان بيع الحصاة والبيع الذي فيه غرر (۳/ ١١٥) تحت رقم (١٥/٣) تحت رقم (١٥١٣)، والترمذي ك: البيوع باب ما جاء في كراهية بيع الغرر (٣/ ٥٣٢) تحت رقم (١٣٤٥).

⁽۲) أبو داود ك: البيوع باب فيمن اشترى عبدًا فاستعمله ثم وجد به عيبًا (٣/ ٢٨٤) تحت رقم رقم (٣٥٠٨)، وابن ماجه ك: التجارات باب الخراج بالضان (٢/ ٧٥٤) تحت رقم (٢٢٤٣)، والترمذي ك: البيوع باب ما جاء فيمن يشتري العبد ويستغله ثم يجد به عيبًا (٣/ ٥٨٣) تحت رقم (١٢٨٦) وقال: حسن غريب، وقال الألباني في صحيح سنن الترمذي حديث حسن. وقال عنه الأرناؤوط في تعليقه على الحديث في مسند الإمام أحمد (٢/ ٢٣٧) برقم (٢٦٠٤١) هذا حديث حسن وهذا إسناد ضعيف.

⁽٣) سبق تخرجيه ص (١١٠) ١١٠٠) حاشية رقم (٢).

⁽٤) راجع: الإحكام للآمدي (٢/ ٢٥٥)، الطوفي (٢/ ٥٠٩)، إتحاف الأنام (ص١٣١)، المهذب (٤/ ١٥٤٥)، إرشاد الفحول (١/ ٢٦٨، ٣٦٣)، روضة الناظر (١/ ٢٣٥)، المستصفى (٢/ ٢٣٨)، المسودة (١/ ٩٨٠).

ومن الأمثلة على ذلك:

١ - حديث: (كان رسول الله ﷺ يكثر أن يقول: يا مقلب القلوب ثبت قلبي على دينك)^(١) يدل على تكرار الفعل، ويدل على أنه تشرع لجميع الأمة.

٢- جديث: (كان رسول الله ﷺ يقبل الهدية ويثيب عليها)^(٢) فهذا الحديث جاء في أسلوب خبري ودل على العموم في الهدايا المقبولة، والثواب عليها والحديث تشريع لجميع الأمة.

-7 حدیث: (کان رسول الله -8 یسکت بین التکبیر وبین القراءة اسکاتة) -7

(۱) أخرجه البخاري في الأدب المفرد ك: الأذكار باب: دعوات النبي \$ (١/ ٢٣٧) برقم (٦٨٣) وصححه الألباني فيه، والترمذي ك: القدر باب ما جاء أن القلوب بين أصبعي الرحمن (٤٤٨/٤) تحت رقم (٢١٤٠)، والطياليسي فيها روت أم سلمة عن النبي \$ (١/ ٢٢٤) تحت رقم (١٦٠٨)، وأبو يعلى فيها رواه أبو سفيان عن أنس (١/ ٣٥٩) تحت رقم (٣٦٨٧).

⁽٢) أخرِجه البخاري ك: الهبة باب المكافأة في الهبة (٢/ ٩١٣) تحت رقم (٢٤٤٥)، وأبو داود ك: البيوع باب في قبول الهدايا (٣/ ٢٩٠) تحت رقم (٣٥٣٦)، والترمذي ك: البر والصلة باب ما جاء في قبول الهدية والمكافأة عليها (٤/ ٣٣٨) تحت رقم (١٩٥٣)، وقال: هذا حديث حسن غريب صحيح.

⁽٣) أخرجه البخاري ك: صفة الصلاة بأب ما يقول بعد التكبير (٢٥٩/١) تحت رقم (٢١١٧)، وأبو يعلى مسند أبي هريرة (٤١٥/١٠) تحت رقم (٢١٠٩)، ومسلم ك: المساجد ومواضع الصلاة باب ما يقال بين تكبيرة الإحرام والقراءة (١/ ٤١٩) تحت رقم (٥٩٨).

رے عب (انرَجی کا النجَن يُ (اُسِکت (اننِنُ (اِنْزِی کِسے ۱۹۰۰)

المسألة الرابعة دلالة الأسلوب الخبري على الأمر

من البلاغة بمكان أن يقصد المتكلم الأمر ومع ذلك يصوغ مقاله في أسلوب خبري، وقد تكرر ورود هذا الأسلوب البليغ في القرآن والسنة.

وسر البلاغة هنا أن الخبر يدل على الأمر، وهو مراد المتكلم، ويدل أيضا على معنى آخر يزيد المكلف يقينا بأنه مطالب بالامتثال، أو أن الإتيان بالمأمور به خير من تركه والإعراض عنه، ومن هذه المعاني أن الطلب إذا صيغ في صورة قضية فكأن المتكلم يخبر السامع بأن هذا حكم مسلم به، ولا يمكن المناقشة فيه، ولا للنازعة.

ويزداد اليقين إذا اشتمل الأسلوب على مؤكد لفظي أو معنوي، أو تبين للمكلف أن هذا ما فعله النبي .

وإبرازا لأثر الأسلوب الخبري على الاستدلال والاستنباط، أسوق نهاذج نصيه من المعين الصافي للأدلة -أعني القرآن والسنة- مع اقتران كل منها بتعريف موجز بها صاحب الأسلوب الخبري، فجعله دالاً على الأمر من ناحية، ومنبها للمكلف ليكون أحرص على الامتثال من ناحية أخرى.

وقد ورد في الأسلوب الخبري لفظ الأمر، أو ما اشتق منه، مسندا إلى الله تعالى وإلى نبيه روردت مسندا إلى ما لم يسم في المنطوق فاعله، ووردت صيغ أخرى تدل على الأمر، وسأختصر ذلك كله -إن شاء الله تعالى-.

إسناد الأمر إلى الله -تبارك وتعالى-:

لا شك أن إخبار المكلف بأن هذا الفعل مأمور به من قبل الله تعالى، يجعل المكلف حريصا على الامتثال إن كان تقيا، ولذا فإن نبي الله موسى -عليه وعلى نبينا أفضل الصلاة والسلام- خاطب قومه بهذا الأسلوب عندما كانت الحكمة خفية والطلب عجيباً، فقال: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُنُكُمْ أَن تَذْ يَحُواْ بَقَرَةً ﴾ [البقرة: ٢٧].

وقد جاءت النصوص الشرعية من الكتاب والسنة تبين أن ما أمر الله به يتعين على المكلف امتثاله، مع مدح الممتثل وبيان ثوابه، وذم العاصي غير الممتثل وبيان عتابه.

- فمن ذلك قوله تعالى: ﴿ وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنِ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى ٱللّهُ وَرَسُولُهُ مَ أَمْرًا أَن يَكُونَ لَهُمُ ٱلْحِيْرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ ﴾ [الأحزاب: ٣٦]، وقوله تعالى: ﴿ فَعَتُواْ عَنْ أَمْرِ رَبِّهِمْ فَأَخَذَتُهُمُ ٱلصّعِقَةُ وَهُمْ يَنظُرُونَ ﴾ [الذاريات: ٤٤]، وقوله تعالى في بيان صفات أولي الألباب الذين وعدوا حسن العقبى وأفضل النعيم في جنات الخلود: ﴿ وَٱلّذِينَ يَصِلُونَ مَآ أَمَرَ ٱللّهُ بِهِ مَ أَن يُوصَلَ ﴾ [الرعد: ٢١]، وقوله تعالى في بيان صفات الفاسقين أهل النار: ﴿ وَمَا يُضِلُ بِهِ قَلْ اللّهُ مِنْ بَعْدِ مِينَافِهِ وَيَقْطَعُونَ مِنْ أَمْرَ ٱللّهُ بِهِ مَنْ عَذَابِ ٱللّهِ مِنْ بَعْدِ مِينَافِهِ وَوَلَهُ تعالى: ﴿ وَمَن يَزِغْ مِنْهُمْ مَنْ أَمْرَ ٱللّهُ مِنْ نَذِقَهُ مِنْ عَذَابِ ٱلسّعِيرِ ﴾ [سبأ: ٢٢]، وقوله تعالى: ﴿ وَمَن يَزِغْ مِنْهُمْ عَنْ أَمْرَ ٱللّهُ بِهِ مَنْ عَذَابِ ٱلسّعِيرِ ﴾ [سبأ: ٢٢]، وقوله تعالى: ﴿ وَمَن يَزِغْ مِنْهُمْ عَنْ أَمْرَ لَللّهُ مِنْ نَذِقُهُ مِنْ عَذَابِ ٱلسّعِيرِ ﴾ [سبأ: ٢٢]، وقوله تعالى: ﴿ فَفَسَقَ عَنْ أَمْرَ لَلِهُ مِنْ الكَهُفَ: ٥٠].

وأسوق بعض الأمثلة للأسلوب الخبري المشتمل على إسناد الأمر بالفعل إلى الله تعالى.

المثال الأول:

قول الله - تبارك وتعالى -: ﴿ قُلْ أَمَر رَبّى بِٱلْقِسْطِ ﴾ [الأعراف: ٢٩]، فهذا خبر يأمر بالعدل أمرا صريحا. ومثله أيضا قوله تعالى: ﴿ إِنِ ٱلْحُكُمُ إِلَّا لِلّهِ أَمْرَ أَلّا تَعْبُدُواْ إِلّا إِيّاهُ ﴾ [يوسف: ٤٠]، وقوله تعالى على لسان عيسى بن مريم عليه السلام: ﴿ مَا آَمْرَ تَنِي بِهِ مَ أَنِ ٱعْبُدُواْ ٱللّهَ رَبّى وَرَبَّكُمْ ﴾ [المائدة: ١١٧]؛ فهذه أساليب خبرية جاء فيها الأمر بصيغة الفعل الماضي.

المثال الثاني

قول الحق تبارك وتعالى: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تُؤَدُّواْ ٱلْأَمَنَئِتِ إِلَىٰٓ أَهْلِهَا

وَإِذَا حَكَمْتُم بَيْنَ ٱلنَّاسِ أَن تَحَكَمُواْ بِٱلْعَدُلِ َ إِنَّ ٱللَّه نِعِمًا يَعِظُكُم بِهِ َ َ إِنَّ اللَّه وَاللَّه وَاللَّه اللَّه وَاللَّه كَانَ سَمِيعًا بَصِيرًا ﴾ [النساء: ٥٨]. فهذا أسلوب خبري دال على الأمر بأداء الأمانات إلى أهلها، لا يخالج المكلف أدنى شك في أنه ملزم لكل من أنيطت بعنقه أمانة، سواء كانت حفظ مال أو متاع أو سِر، أو مشورة، ففي الحديث الشريف: (المستشار مؤتمن) (أوفيه أيضا: (إذا حدثك الرجل بحديث ثم التفت فهو أمانة) (أ).

ونلاحظ أن الأسلوب خبرى في الحديثين أيضا.

والحكم بين الناس بالعدل معطوف على معمول يأمركم، فهو مأمور به أيضا، لأن العطف على نية تكرار العامل كها قرره النحويون.

وحديث: (أد الأمانة إلى من ائتمنك)^(٣) مفيد للأمر والإلزام بأسلوب

⁽۱) أخرجه أبو داود ك: الأدب باب: في المشورة (٢١٨٣/٤/٥١٨)، والترمذي أبواب الاستئذان والآداب باب: (٩١) (٤/ ٢٨٢/٥١٢) وقال: حديث حسن، وابن ماجه ك: الأدب باب: المستشار مؤتمن (٢/ ٣٧٤/ ٣٧٤٥)، وصححه الألباني في السلسلة الصحيحة (١٩٣/٤) برقم (١٦٤١).

⁽٢) أخرجه أبو داود ك: الأدب باب: في نقل الحديث عن جابر ﴿ (٤/ ٢٠٧٧ / ٤٨٦٨) وإسناده حسن، كما قال ذلك الألباني، الترمذي ك: البر والصلة باب ما جاء أن المجالس أمانة (٤/ ٣٠٠/ ١٩٥٩)، وأحمد (٣/ ٣٨٠).

⁽٣) أخرجه الإمام أحمد (٣/٤١٤) برقم (١٥٤٦٣) وقال الأرنؤوط في تعليقه على المسئلا إنه حسن لغيره، وأبو داود ك: البيوع باب: في الرجل يأخذ حقه من تحت يده (٣/ ٣٥٣٠/ ١٥٣٥)، والترمذي في ك: البيوع باب: حدثنا أبو كريب حدثنا طلق بن غنام ... الحديث (٣/ ١٦٦٤/ ١٢٦٤) وقال حديث حسن غريب عن أبي هريرة، البيهقي في السنن (١/ ٢٧١) والحاكم في المستدرك (٢/ ٢٦) وقال: صحيح على شرط مسلم ولم يخرجه ووافقه الذهبي، وقال الهيثمي رجاله ثقات مجمع الزوائد (٢/ ٢٥١)، وصححه الألباني في صحيح الجامع برقم (٢٤٠).

إنشائي بليغ، ولا يخفى على المكلف أن في الأسلوب الخبري -الوارد في الآية - مزيدا من الحث على الامتثال، لاشتهاله على التأكيد بكلمة (إن)، والتصريح بأن الآمر هو الله -عز وجل - مع علم المكلف بأن كل ما وجه إلينا في القرآن الكريم فهو أمر من الله -عز وجل -، فالنص هنا ذكر المكلف بها هو معلوم لديه، وحذره من التغافل عن هذا المعنى، وكأن تمام المعنى: وإذا أمركم ربكم فلا عيص لكم عن السمع والطاعة. والله أعلم.

ومثله قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُ بِٱلْعَدُلِ وَٱلْإِحْسَنِ وَإِيتَآيِ ذِي الْقُرْبَىٰ ﴾ [الأحزاب: ٣٦]. والفرق بين الأمر في هذه الآية والآية السابقة وهي قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تُؤَدُّواْ ٱلْأَمنَنتِ إِلَى أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُم بَيْنَ النَّاسِ أَن تَحُكُمُ أَن تُؤَدُّواْ ٱللَّمنَيتِ إِلَى أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُم بَيْنَ النَّهَ يَعِمًّا يَعِظُكُر بِهِنَ أَن ٱللَّهَ كَانَ سَمِيعًا النَّاسِ أَن تَحُكُمُواْ بِٱلْعَدْلِ أَن اللَّهَ نِعِمًا يَعِظُكُر بِهِنَ أَن اللَّهَ كَانَ سَمِيعًا بَصِيرًا ﴾ [النساء: ٥٨] أن لفظ الأمر جاء في صورة الفعل المضارع، وثم بصورة المنعل المضارع، وثم بصورة المنعل.

المثال الثالث:

حديث ابن ماجه (١) أن النبي ﷺ قال: (إن الله أمرني بحب أربعة، وأخبرني أنه يجبهم)(٢).

⁽۱) هو العلامة محمد بن يزيد الربعي القزويني المعروف بابن ماجة، أبو عبد الله، ولد سنة ٩٠ هـ على الراجح، محدث حافظ مؤرخ، ومن مؤلفاته: سنن ابن ماجه، وتفسير القرءان، وتاريخ قزوين، وغيرها، وتوفي سنة ٣٧٣هـ. راجع (وفيات الأعيان (١/٤٨٤)، تهذيب التهذيب (٩/ ٥٣٠)، تذكرة الحفاظ (١/٩/١)، الأعلام (٧/ ١٤٤).

⁽٢) أخرجه الترمذي في أبواب المناقب (٦/ ٨٣/ ٣٧١٨) وقال: حديث حسن غريب، وابن ماجه في المقدمة - باب: فضل سلمان وأبي الدرداء والمقداد عن أبي موسى الأشعري (١/ ٥٣/ ١٤٩) والحديث ضعيف وانظر ضعيف الترمذي للألباني (٧٧١). والأربعة

إسناد الأمر إلى النبي ﷺ:

إذا اشتمل المضمون الخبري على أن النبي الله قد أمر بفعل فهو تكليف بامتثال الأمر، وقد نبه القران الكريم على أن أمر النبي الله إذا كان محتما لم يجز للمكلف مخالفته، ولا اختيار له بين فعله وتركه، وذلك بقول الله تعالى: ﴿ وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنِ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى ٱللَّهُ وَرَسُولُهُ ۚ أَمْرًا أَن يَكُونَ لَهُمُ ٱلْحِيْرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ ﴾ [الأحزاب: ٣٦].

وقد أمر النبي في بمحاسن الأفعال والخلال، ومنها ما كان واجبا، ومنها ما كان مستحبا مندوبا إليه شرعا، وقد نبه النبي في إلى الاجتهاد في المستحبات، فقال: (دعوني ما تركتكم، إنها هلك من كان قبلكم بسؤالهم، واختلافهم على أنبيائهم، فإذا نهيتكم عن شيء فاجتنبوه، وإذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم)(١)

المثال الأول:

حديث الصحيحين عن ابن عباس -رضي الله عنها- قال: قدم وفد عبد القيس على رسول الله فله فقالوا: إنا من هذا الحي من ربيعة، ولسنا نصل إليك إلا في الشهر الحرام، فمرنا بشيء نأخذه عنك وندعو إليه من وراءنا، فقال: (آمركم بأربع وأنهاكم عن أربع: الإيهان بالله ثم فسرها لهم: شهادة أن لا إله إلا الله وأني رسول الله وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة وأن تؤدوا إلى ما غنمتم، وأنهى عن الدباء والحنتم والمقير والنقير)(1).

هم: على والمقداد وسلمان وأبو ذر كما تبينه الرواية.

⁽۱) البخاري (۲/۸۰۸) (۲۸۰۸)، وفي معناه عند مسلم (۱۸۳٤/۶) (۲۳۰۹)، والترمذي (۵/۷۶) (۲۲۷۹) وقال: حديث حسن صحيح.

⁽٢) البخاري ك: الإيمان - باب: أداء الخمس من الإيمان (١/ ١٧٢) فتح/٥٣)، مسلم ك:

المثال الثاني:

وفي صحيح البحاري، عن البراء بن عازب^(۱) شه قال: (أمرنا النبي التبيه بسبع ونهانا عن سبع، أمرنا باتباع الجنائز، وعيادة المريض، وإجابة الداعي، ونصرة المظلوم، وإبرار القسم، ورد السلام، وتشميت العاطس، ونهانا عن آنية الفضة وخاتم الذهب والحرير والديباج والقسي والاستبرق)^(۱).

المثال الثالث:

في صحيح البخاري عن عروة (٢٠) أن عائشة -رضي الله عنها- قالت: «كان

الإيهان - باب: الأمر بالإيهان بالله ورسوله الله وشرائع الدين (١/ ٤٦/ ١٧). والدباء: إناء يتخذ من ثمرة الدباء المعروفة. - انظر المصباح (دبا) (ص١٨٩). والحنتم: الجرَّة من الخزف الأخضر. - انظر المصباح (حتم) (ص١٢٠). والمقير: إناء قد طلي بالقار. - انظر المختار (قير) (ص١٧١). والنقير: خشبة تُنقر ثم ينبذ فيها، فيشتد النبيذ. - انظر المختار (نقر) (ص٨٠٧).

- (۱) هو الصحابي الجليل البراء بن عازب بن الحارث الخزرجي، أبو عمارة، قائد صحابي، من أصحاب الفتوح، غزا مع رسول الله شخس عشرة غزوه أولها الخندق، وافتتح زنجان، وتوفي سنة ۷۱هـ. راجع طبقات ابن سعد (۶/ ۸۰)، الإصابة (۲/ ۱٤۲)، وأسد الغابة (۱/ ۱۷۱)، وتهذيب التهذيب (۱/ ۵۲۵).
- (٢) البخاري ك: الجنائز باب: الأمر باتباع الجنائز (٣/ ١٢٥٩/١٢٩) فتح)، ومسلم ك: اللباس والزينة باب: تحريم استعمال إناء الذهب والفضة للرجال والنساء (٣/ ١٦٣٥/٢٠٦٢).
- (٣) هو التابعي الجليل عروة بن الزبير بن العوام الأسدي القرشي، أبو عبد الله، ولد سنة ٢٢هـ على الراجح، أحد الفقهاء السبعة بالمدينة، كان عالماً بالدين، صالحًا كريًا، أخو عبد الله بن الزبير، وينسب إليه بئر عروة بالمدينة، وتوفي سنة ٩٣هـ. راجع (وفيات الأعيان (١/ ٣١٦)، صفة الصفوة (٢/ ٤٧) وفيه وفاته سنة ٩٤هـ، حلية الأولياء (١/ ١٧٦).

رسول الله تشئ يصوم يوم عاشوراء فلها قدم المدينة صامه وأمر بصيامه، فلها فرض رمضان ترك يوم عاشوراء فمن شاء صام ومن شاء تركه» (١).

مجيء الأمر في صورة ما لم يسم فاعله:

ولا شك أن الآمر حينئذ هو الله -تِبارك وتعالى- سواء كان النص الدال على الأمر قرآنا أم سنة، فمن ذلك: قوله تعالى: ﴿ وَأُمِرْتُ لا عُدِلَ بَيْنَكُمُ ﴾ [الشورى: ١٥٥]، وقوله تعالى: ﴿ فَٱسْتَقِم كَمَا أُمِرْتَ ﴾ [هود: ١١٢]، وقوله تعالى: ﴿ فَٱصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ ﴾ [الحجر: ٩٤].

وهاتان الآيتان الأخيرتان اشتملتا على أسلوب إنشائي هو صيغة الأمر في الفعلين استقم واصدع، واشتملتا على أسلوب خبري فيه لفظ الأمر وهو محل الشاهد.

وكان النبي فلل يفتتح الصلاة بالدعاء، مشتملا على عبارة "وبذلك أمرت"، الواردة في القران العظيم، فعن علي بن أبي طالب فله قال: كان النبي إذا استفتح الصلاة كبر، ثم قال: (إن صلاتي ونسكي ومحياي ومماتي لله رب العالمين لا شريك له وبذلك أمرت وأنا أول المسلمين، اللهم اهدني لأحسن الأعمال واحسن الأخلاق، لا يهدي لأحسنها إلا أنت وقني سيئ الأعمال وسيئ الأخلاق لا يقي سيئها إلا أنت) والشاهد في هذا كله لفظا "أمرت"، والشاهد في هذا كله لفظا "أمرت"، وتؤمر"، فمما لا شك فيه أن الآمر هو الله تعالى والأسلوب خبري فيها جميعا.

⁽۱) البخاري ك: الصيام باب: صيام يوم عاشوراء (۲۰۰۲/۳۰۱۶) فتح، ومسلم ك: الصيام باب: صوم يوم عاشوراء (۲/۷۹۲/۱۱).

⁽٢) أخرجه مسلم ك: صلاة المسافرين (١/ ٥٣٤/ ٧٧١) عن علي ﴿ والنسائي ك: الافتتاح باب: نوع آخر من الذكر والدعاء بين التكبير والقراءة (٢/ ٢١ ٨٩٦ / ٨٩٦) عن علي ﴿ . هكذا ورد في الحديث ولم يأت فيه كلمة (أول).

ومما جاء فيه الأمر على هذه الصورة الأمثلة التالية: المثال الأول:

المثال الثاني:

في مسألة الجهر بالقراءة والإسرار بها، جاء في صحيح البخاري (٢) عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: قرأ النبي في فيها أُمر وسكت فيها أُمِر ﴿ وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا ﴾ [مريم: ٦٤]و ﴿ لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ ٱللَّهِ أُسُوةً حَسَنَةٌ ﴾ [الأحزاب: ٢١].

اشتمال الخبر على أمر ضمني:

وذلك بتعليق الثواب على الفعل أو العقوبة على الترك، ومدح الفاعل، وذم التارك، والإخبار برضا الله -عز وجل- عن الفعل أو الفاعل، فكل ذلك دال على الأمر بالفعل، ومن ذلك الأمثلة التالية:

المثال الأول:

قول الله - تبارك وتعالى -: ﴿ إِن تُبَدُواْ ٱلصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ ۖ وَإِن تُجَدُواْ ٱلصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ ۖ وَإِن تُخَفُوهَا وَتُؤْتُوهَا ٱلْفُقَرَآءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ ﴾ [البقرة: ٢٧١].

المثال الثاني:

قول الله -تبارك وتعالى-: ﴿ إِن تَكْفُرُواْ فَالِنَّ ٱللَّهَ غَنِيٌّ عَنكُمْ ۖ وَلَا يَرْضَىٰ لِعِبَادِهِ ٱلْكُفُرُ وَإِن تَشْكُرُواْ يَرْضَهُ لَكُمْ ﴾ [الزمر: ٧].

⁽١) سبق تخريجه في صفحة (٢٦٣) حاشية رقم (١).

⁽٢) البخاري ك: صفة الصلاة باب الجهر بقراءة صلاة الفجر (١/ ٢٦٨) تحت رقم (٧٤٠).

المثال الثالث:

حديث الصحيحين (من صام رمضان إيهانا واحتسابا غفر له ما تقدم من ذنبه)(١)، ومثله: (من قام ليلة القدر إيهانا واحتسابا غفر له ما تقدم من ذنبه)(٢).

وهذا الأسلوب الخبري من أكثر ما تكرر في القران الكريم والسنة النبوية المطهرة والمقصود به -بلا شك- الأمر بالفعل الممدوح الذي علق الثواب على إتيانه.

⁽١) البخاري ك: الإيهان باب: صوم رمضان احتساباً من الإيبان (١/ ٣٨/١٢٤) فتح)، ومسلم ك: صلاة المسافرين (١/ ٧٦٠/ ٧٦٠) عن أبي هريرة عند.

⁽٢) البخاري ك: الإيهان – باب: تطوع قيام رمضان من الإيهان (١/ ٣٧/١٢٤) فتح)، ومسلم ك: صلاة المسافرين وقصرها (١/ ٥٣٢/ ٥٣٧) عن أبي هريرة .

السألة الخامسة دلالة الأسلوب الخبري على النهي

ورود النهي في أسلوب خبري يزيد الكلام بلاغة، كما سبق بيانه في مقابله بالمسألة السابقة وهو الأمر، وقد يكون النهي بالأسلوب الخبري صريحا، وقد يكون ضمنيا، وهو في الحالتين يلفت نظر المتكلم إلى أهمية الامتثال بمضمونه، لأن القضية الخبرية الصادقة المسلمة عند السامع يترسخ مدلولها في ذهنه.

وهاك بعض الأساليب الخبرية الشرعية، الناهية عن بعض الأفعال، مقرونة بتحليل لمضمونها، يشف عن وجه الفصاحة الذي من خلاله برز النهي في ثوب خبرى.

ورود لفظ النهي وما قام مقامه في الأسلوب الخبري:

وهذا هو الصريح في الدلالة على النهي، ولا فرق لدى أهل اللغة بين صيغة (لا تفعل كذا) وكلمة (أنهاك عن فعل كذا).

وقد تنوعت دلالة الأساليب الخبرية على النهي، فكان منها ما صرح بالنهي عن الفعل وأسند ذلك إلى الله - تبارك وتعالى - أو إلى رسول الله الله أو أسند إلى ما علم عند المخاطب فاعله فلم يصرح به لفظا وهو المعروف عند النحاة بالمبني للمجهول ومنها غير ذلك يتضح في النقاط التالية:

إسناد النهي إلى الله تعالى:

ما نهى الله تبارك وتعالى عنه يجب اجتنابه، وفي الحديث الصحيح: «والمهاجر من هجر ما نهى الله عنه» (١) ومن أجمع وأبلغ ما سمعته البشرية قول الله تبارك وتعالى: ﴿ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِٱلْعَدْلِ وَٱلْإِحْسَانِ وَإِيتَآيِ ذِي ٱلْقُرْنَىٰ وَيَنْهَىٰ عَنِ ٱلْفَحْشَآءِ

⁽۱) البخاري ك: الإيمان باب: المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده (۱/ ۷۳/۱)، ومسلم ك: الإيمان باب: بيان تفاصيل الإسلام (۱/ ٦٥/ ٤٠) عن عبد الله بن عمرو بن العاص -رضى الله عنهما-.

وَٱلْمُنكَرِ وَٱلْبَغِي ﴾ [النحل: ٩٠]، وهو نهي شامل لكل أنواع المحرمات.

وقول الحق تبارك وتعالى: ﴿ إِنَّمَا يَنْهَنْكُمُ ٱللَّهُ عَنِ ٱلَّذِينَ قَنتَلُوكُمْ فِي ٱلدِّينِ وَأَخْرَجُوكُمْ أَن تَوَلَّوْهُمْ وَمَن يَتَوَلَّهُمْ وَظَنهُرُواْ عَلَى إِخْرَاجِكُمْ أَن تَوَلَّوْهُمْ وَمَن يَتَوَلَّهُمْ فَأَوْلَتِهِكَ هُمُ ٱلظَّلِمُونَ ﴾ [المتحنة: ٩]، وقد جاءت هذه الآية في صورة الأسلوب الخبري من أولها لآخرها، محذرة من موالاة المعادين لله ورسوله، الظالمين للمؤمنين، واشتملت الآية على ما يلى:

أولا: النهي عن موالاتهم، وإضافته إلى الله -عز وجل-.

ثانيا: بيان علة النهي، وهي ما اقترفه أولئك المجرمون من قتال أهل الإيمان، وإحراجهم من ديارهم، ومعاونة من أساء إليهم.

ثالثا: تهديد من يوالي الكفار والظالمين بأنه ظالم مثلهم، يحبهم ويحبونه، ويوادهم ويوادونه، ويعاونهم على ظلمهم للمسلمين، فهو على شاكلتهم في الفعل، فليخش من الاستمرار في ذلك أن يكون مصيره مصيرهم، وقد جاء بعض هذه المعاني في أسلوب إنشائي، وذلك في قوله تعالى: ﴿ يَتَأَيُّهُا ٱلَّذِينَ ءَامَّنُوا لَا تَتَخِذُوا ٱلْيَهُودَ وَٱلنَّصَرَى أَوْلِيآء بُعْضُهُم أَوْلِيآء بُعْضٍ وَمَن يَتَوَهُم مِنكُم فَإِنَّهُ، مِنْهُم أَوْلَيآء اللَّه لَا يَهْدِى ٱلْقَوْم الظَّلِمِين ﴾ [المائدة: ٥١]، فافتتحت الآية بطلب إنشائي الأسلوب، ثم تلا ذلك الأسلوب الخبري يعلل ويحذر ويتوعد.

وأسوق لهذا الأسلوب من الأحاديث النبوية مثالين اثنين:

الحديث الأول:

عن ابن عمر -رضي الله عنهما- أنه أدرك عمر بن الخطاب في وكب وهو يحلف بأبيه، فناداهم رسول الله في: (ألا إن الله ينهاكم أن تحلفوا بآبائكم فمن كان حالفا فليحلف بالله، وإلا فليصمت)(١).

⁽١) البخاري ك: الأدب باب من لم ير إكفار من قال ذلك متأولاً أو جاهلاً (٥/ ٢٢٦٥)

الحديث الثاني:

عن أنس بن مالك ﴿ أَن النبي ﴿ أَمر مناديا فنادى في الناس: (إن الله ورسوله ينهيانكم عن لحوم الحمر الأهلية فإنها رجس)(١).

إسناد النهي إلى النبي 🏶 تصريحا أو تلميحا:

ولا شك أن ما نهي النبي أله فالمكلف مطالب باجتنابه لقول الله تبارك وتعالى: ﴿ وَمَا ءَاتَنكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَنكُمْ عَنّهُ فَٱنتَهُواْ ﴾ [الحشر: ٧]، وقد بين العلماء أن الشرع شدد في اجتناب المنهيات أكثر مما شدد في امتثال الأوامر (٢)، وفي هذا يقول النبي أله: (إذا نهيتكم عن شيء فاجتنبوه، وإذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم) (٣).

وأذكر من الأمثلة لهذا الأسلوب الأحاديث التالية: الحديث الأول:

حديث الصحيحين عن ابن عباس -رضي الله عنها- أن النبي الله قال:

تحت رقم (٥٧٥٧)، ومسلم ك/الإيهان – باب/النهي عن الحلف بغير الله تعالى (٥٧٥٧).

(۱) البخاري ك: الذبائح والصيد باب لحوم الحُمُّر الإنسية (٥/ ٢١٠٣) تحت رقم (٥٢٠٨)، ومسلم ك: الصيد والذبائح باب تحريم أكل لحم الحمر الإنسية (٣/ ١٥٤٠) تحت رقم (١٩٤٠).

(٢) قال الإسنوي في التمهيد (١/ ٢٩١): لأن النهي يعتمد المفسدة، والأمر يعتمد المصلحة، واعتناء الشارع بدفع المفاسد أشد من اعتنائه بجلب المصالح ا.هـ

(٣) البخاري ك: الاعتصام بالكتأب والسنّة باب الاقتداء بسنن رسول الله € (٦/ ٢٦٥٨)
 تحت رقم (٦٨٥٨)، والنسائي في السنن الكبرى ك: مناسك الحج باب وجوب الحج
 (٢/ ٣١٩) تحت رقم (٣٥٩٨).

(وأنهى عن الدباء والحنتم والمقير والنقير)''.

الحديث الثاني:

عن أبي ثعلبة الخشني (٢) ﷺ قال: (نهى النبي ﷺ عن أكل كل ذي ناب من السباع) (٢).

الحديث الثالث:

عن أبي سعيد الخدري الله قال: "نهى النبي الله عن صوم يوم الفطر والنحر، وعن الصاء، وأن يحتبي الرجل في ثوب واحد» (٤).

الحديث الرابع:

عن هشام بن زید بن أنس (٥) قال: دخلت مع جدي أنس بن مالك دار الحكم بن أيوب فرأى غلمانا، أو فتيانا، نصبوا دجاجة يرمونها فقال أنس: نهى

(١) هو حديث مجيء وفد عبد القيس إلى النبي الله وسؤالهم عن الإسلام وغيره وقد تقدم تخريجه وشرح غريبه صفحة رقم (٥٩٣) حاشية رقم (٢).

⁽٢) هو الصحابي الجليل جرهم بن لاشر -على الأشهر- أبو ثعلبة الحشني وقد اختلف في اسمه واسم أبيه اختلافاً كنيراً وقيل غير ذلك ولا يكاد يعرف إلا بكنيته، وهو من أهل بيعة الرضوان وأسهم له النبي الله يوم خيبر وأرسله إلى قومه توفي سنة ٧٥هـ. انظر: الاستيعاب (١/ ٨٠)، الإصابة (٧/ ٥٨)، سير أعلام النبلاء (٢/ ٥٧١)، تهذيب الكهال (٣٣/ ١٦٩).

⁽٣) أخرجه البخاري ك:الطب باب:ألان الأتن (٥٧٨٠/١١٣١)، مسلم ك: الصيد والذبائح باب: تحريم أكل كل ذي ناب من السباع (٣/ ١٩٣٢/١٩٣٢).

⁽٤) أخرجه البخاري ك: الصوم باب صوم يوم النحر (٢/ ٧٠٢) تحت رقم (١٨٩٠.

⁽٥) هو هشام بن زيد بن أنس بن مالك الأنصاري يروي عن جده أنس وعن حماد بن سلمة وشعبة وعبد الله بن عون، وثقه ابن معبن وقال أبو حاتم: صالح الحديث، أخرج له الجاعة. راجع تهذيب الكمال (٣٠/ ٢٠٤)، الجرح والتعديل (٩/ ٢٣٩).

النبي ﷺ أن تصبر البهائم»(١).

إسناد النهي إلى ما علم عند المخاطب فاعله:

وهو المسمى عند النحاة بالمبني للمجهول، لكن النحاة ينصون على أن البناء للمجهول قد يكون جهلا بالفاعل، وقد يكون تعظيها، وقد يكون خوفا... الخ، والمكلف المطلع على النصوص الشرعية يعلم أن الأمر الناهي هو الله -تبارك وتعالى-، ومن ذلك: قوله تعالى: ﴿ وَأَخْذِهِمُ ٱلرِّبَواْ وَقَدْ بُهُواْ عَنْهُ ﴾ [النساء: ١٦١]، وقوله تعالى: ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ نُهُواْ عَنِ ٱلنَّجْوَىٰ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا نُهُواْ عَنِ النَّجْوَىٰ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا نُهُواْ عَنْهُ وَيَتَنْجُونَ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا نُهُواْ عَنِ النَّجْوَىٰ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا نُهُواْ عَنِ النَّجْوَىٰ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا نُهُواْ عَنِ النَّجْوَىٰ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا نُهُواْ عَنْ النَّجْوَىٰ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا نُهُواْ عَنْ اللَّهُولَ وَمَعْصِيَتِ الرَّسُولِ ﴾ [المجادلة: ٨]، وقوله ويَتَنَنْجُونَ عَنْهُ نُكَفِرْ عَنكُمْ سَيَّانِكُمْ ﴾ [النساء: ٣١]، تعالى: ﴿ إِن تَجْتَنِبُواْ كَبَآيِرَ مَا تُهُونَ عَنْهُ نُكَفِرْ عَنكُمْ سَيَّانِكُمْ ﴾ [النساء: ٣١]، فهذه كلها أساليب حبرية أفادت النهي الشرعى.

وأسوق من الأحاديث النبوية أمثله لهذا الأسلوب فيما يلي: الحديث الأول:

عن محمد بن سيرين (٢) قال: توفي ابن لأم عطية (٢) -رضي الله عنها-، فلما

⁽۱) أخرجه البخاري باب ما يُكْرَه من المُثْلَة والمَصْبُورة والمُجَثَّمَة (٥/ ٢١٠٠) تحت رقم (٥١٩٤)، ومسلم ك: الصيد والذبائح باب النهي عن صبر البهائم (٣/ ١٥٤٩) تحت رقم (١٩٥٦).

⁽۲) أبو بكر محمد بن سيرين البصري الأنصاري بالولاء، إمام وقته في علوم الدين بالبصرة، تابعي، تفقه وروى الحديث، ولد بالبصرة سنة ٣٣هـ، توفي بالبصرة سنة ١١٠هـ. راجع: تهذيب التهذيب (٢/ ٢١٤)، وفيات الأعيان (٢/ ٤٥٣)، حلية الأولياء (٢/ ٢٦٣)).

⁽٣) هي الصحابية الجليلة نُسيبة بنت الحارث الأنصارية، وقيل: نسيبة بنت كعب، أم عطية، من فقيهات نساء الصحابة، أسلمت وبايعت رسول الله فله، وغزت معه، وروت عنه،، وهي التي غسلت بنت النبي فله زينب - رضي الله عنها -، وتوفيت سنة ٧٠هـ. راجع سير أعلام النبلاء (٣١٨)، الطبقات الكبرى (٨/ ٤٥٥)، طبقات المحدثين (٨/ ٢٠٥).

كان اليوم الثالث، دعت بصفرة فتمسحت به، وقالت: "نهينا أن نحد أكثر من ثلاث إلا على زوج" $^{(1)}$.

الحديث الثاني:

عن أنس الله قال: «نهينا أن نبيع حاضر لباد» (٢٠). الحديث الثالث:

عن أم عطية -رضي الله عنها- قالت: «نهينا عن اتباع الجنائز ولم يعزم علمنا» (٣).

ففي هذه الأحاديث أفاد الأسلوب الخبري النهي. عدم الأمر الشرعي بالعبادة نهى عنها:

لا شك أن العبادات توقيفية، وأن الأصل فيها المنع، فإذا لم يرد في الشرع أمر بالعبادة ظلت على أصلها -وهو المنع-، ويكون المتعبد بها مبتدعا، قد أحدث في الدين ما ليس منه، ويشهد لذلك الأساليب الخبرية الواردة في الأحاديث التالية: الحديث الأول:

قول النبي ﷺ (يا عثمان إني لم أومر بالرهبانية)(٤). يعني فهذا كافٍ في تحريم

⁽۱) أخرجه البخاري ك: الطلاق باب الكحل للحادة (٧٠٤٣/٥) تحت رقم (٥٠٢٦)، ومسلم ك: الطلاق باب وجوب الإحداد في عدة الوفاة وتحريمه في غير ذلك إلا ثلاثة أيام (٢/ ١١٢٤) تحت رقم (١٤٨٦).

⁽۲) أخرجه البخاري ك: البيوع باب لا يبيع على بيع أخيه، ولا يسوم على سوم أخيه، حتى يأذن له أو يترك (۲/ ۷۵۳) رقم (۲۰۳۳)، ومسلم ك: النكاح باب تحريم الخطبة على خطبة أخبه حتى يأذن أو يترك (۲/ ۱۰۳۳) رقم (۱۶۱۳).

⁽٣) أخرجه البخاري ك: الجنائز باب: اتباع الجنائز للنساء (٣/ ١٨٦ / ١٢٧٨) فتح، ومسلم ك: الجنائز باب: نهي النساء عن اتباع الجنائز (٢/ ٦٤٦ / ٩٣٨) عن أم عطية -رضي الله عنها-.

⁽٤) سنن الدارمي (٢/ ١٧٩) (٢١٦٩)، وصححه الألباني في السلسلة الصحيحة (١/ ٢٥٠) برقم (٣٩٤)، ونهي النبي كالعثمان بن مظعون من ترك النكاح تبتلاً مروي

الرهبانية، وكان عثمان بن مظعون قد عزم على ترك الزواج والانقطاع للعبادة والجهاد في سبيل الله.

الحديث الثاني:

حديث: (من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد) (١) فإنه أبلغ نهي عن الابتداع في الدين.

اقتضاء السياق اجتناب الفعل:

وذلك بتعليق الذم الشرعي على الفعل، أو مدح التارك للفعل، والإخبار بكراهية الشرع للفعل أو الفاعل، وقد جاء في كتاب بدائع الفوائد للعلامة ابن القيم ما نصه: «وكل فعل طلب الشارع تركه أو ذم فاعله، أو عتب عليه أو لعنه، أو مقته أو مقت فاعله، أو نفى الرضي به أو الرضي عن فاعله، أو شبه فاعله بالبهائم أو بالشياطين، أو جعله مانعا من الهدى أو من القبول، أو وصفه بسوء أو كراهة، أو استعاذ الأنبياء منه أو أبغضوه، أو مع سببالنفي الصلاح أو لعذاب عاجل أو آجل، أو لذم أو لوم، أو لضلالة أو معصية، أو وصف بخبث أو رجس، أو نجس أو بكونه فسقا، أو إثما أو سببالإثم، أو رجس أو لعن، أو غضب أو زوال نعمة، أو حلول نقمة، أو حد من الحدود، أو قسوة أو خزي، أو ارتهان نفس، أو لعداوة الله أو لمحاربته أو

في الصحيحين وغيرهما، انظر صحيح البخاري ك: النكاح باب: ما يكره من التبتل والخصاء (١٩٥٢) برقم (٤٧٨٦)، وصحيح مسلم ك: النكاح باب: استحباب النكاح لمن تاقت نفسه (٢/ ١٠٢٠) برقم (١٤٠٢).

⁽۱) أخرجه البخاري ك: الصلح ب: إذا اصطلحوا على صلح جور فالصلح مردود (۲/ ۹۰۹/۲۰۰۱)، ومسلم ك: الأقضية ب: نقض الأحكام الباطلة ورد محدثات الأمور (۳/ ۱۳۶۳/۲۸)

للاستهزاء به وسخريته، أو جعله الرب سببا لنسيانه لفاعله، أو وصف نفسه بالصبر عليه، أو بالحلم والصفح عنه، أو دعا إلى التوبة منه، أو وصف فاعله بخبث أو احتقار، أو نسبه إلى عمل الشيطان وتزيينه، أو تولى الشيطان لفاعله، أو وصفه بصفة ذم مثل كونه ظلما أو بغيا أو عدوانا أو إثما، أو تبرأ الأنبياء منه أو من فاعله، أو شكوا إلى الله من فاعله، أو جاهروا فاعله بالعداوة، أو نصب سببا لخيبة فاعله عاجلا وآجلا، أو ترتب عليه حرمان الجنة أو وصف فاعله بأنه عدو لله وأن الله عدوه، أو أعلم فاعله بحرب من الله ورسوله، أو حمل فاعله إثم غيره، أو قيل فيه لا ينبغي هذا ولا يصلح، أو أمر بالتقوى عند السؤال عنه، أو أمر بفعل يضاده أو هجر فاعله، أو تلاعن فاعلوه في الآخرة ويتبرأ بعضهم من بعض، أو وصف فاعله بالضلالة، أو أنه ليس من الله في شيء، أو أنه ليس من الرسول وأصحابه، أو قرن بمحرم ظاهر التحريم في الحكم والخبر عنهما بخبر واحد، أو جعل اجتنابه سببا للفلاح، أو فعله سببا لإيقاع العداوة والبغضاء بين المسلمين، أو قيل لفاعله: هل أنت منته؟ أو نهى الأنبياء عن الدعاء لفاعله، أو رتب عليه إبعادا وطردا ولفظة قتل من فعله، أو قاتل الله من فعله، أو أحبر أن فاعله لا يكلمه الله يوم القيامة ولا ينظر إليه ولا يزكيه، وأن الله لا يصلح عمله، ولا يهدي كيده، وأن فاعله لا يفلح ولا يكون يوم القيامة من الشهداء ولا من الشفعاء، أو أن الله يغار من فعله أو منه على وجه المفسدة فيه، أو أخبر أنه لا يقبل من فاعله صم فا ولا عدلا، أو أخبر أن من فعله قيض له شيطان فهو له قرين، أو جعل الفعل سببا لإزاغة الله قلب فاعله أو صرفه عن آياته وفهم كلامه، أو سؤال الله تعالى عن علة الفعل لم فعل؟ نحو: ﴿ لِمَ تُصُدُّونَ ۗ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ ﴾ [آل عمران: ٩٩]، ﴿ لِمَ تَلْبِسُونَ ٱلْحَقَّ بِٱلْبَنطِل ﴾ [آل عمران: ٧١] ﴿ مَا مَنَعَكَ أَن تَشَجُدَ ﴾ [ص: ٧٥]، ﴿ لِمَ تَقُولُونَ مَا لًا تَفْعَلُونَ﴾ [الصف: ٢] ما لم يقترن به جواب من المسؤول، فإن اقترن به

جواب كان بحسب جوابه. فهذا ونحوه يدل على المنع من الفعل، ودلالته على التحريم أطرد من دلالته على مجرد الكراهة.

وأما لفظة: يكرهه الله تعالى ورسوله، أو مكروه فأكثر ما تستعمل في المحرم، وقد يستعمل في كراهة التنزيه.

وأما لفظة: أما أنا فلا أفعل، فالمتحقق من الكراهة، كقوله: أما أنا فلا آكل متكئا، وأما لفظة: ما يكون لك وما يكون لنا، فاطرد استعمالها في المحرم نحو: ﴿ فَمَا يَكُونُ لَكَ أَن تَتَكَبَرَ فِيهَا ﴾ [الأعراف: ١٣]، ﴿ وَمَا يَكُونُ لَنَا أَن نَعُودَ فِيهَا ﴾ [الأعراف: ١٦]» ﴿ وَمَا يَكُونُ لَنَا أَن نَعُودَ فِيهَا ﴾ [المائلة: ١١٦]» فيها ﴾ [المائلة: ١١٦]» المعرفة. (١١)

ومن تتبع تلك الأساليب التي أوردها العلامة ابن القيم -رحمه الله- وجد أكثرها من الأسلوب الخبري، والإنشاء فيها قليل.

⁽۱) بدائع الفوائد (٤/ ٥-٦)، بمثله قال الإمام العزبن عبد السلام في كتاب الإمام في أدلة الأحكام (ص٠٨، ٨١). قال العز: ثم أدلة الأحكام ضربان: أحدهما: لفظي يدل بالصيغة تارة، وبلفظ الخبر أخرى، والثاني: معنوي يدل دلالة لزوم إما بواسطة وإما بغير واسطة، فكل فعل طلبه الشارع أو أخبر عن طلبه أو مدحه أو مدح فاعله لأجله، أو نصبه سبباً لخير عاجل أو آجل فهو مأمور به. وكل فعل طلب الشارع تركه أو أخبر أنه طلب تركه أو ذمه أو ذم فاعله لأجله أو نصبه سبباً لشر عاجل أو آجل فهو منهي عنه. الإمام (ص٨٠٨١).

المسألة السادسة دلالة الأسلوب الخبري على التكرار

أولاً: كلامنا هنا في دلالة الأسلوب الخبري على التكرار، لكن لما لم يكن فرق بين الخبر والإنشاء كما سيأتي اقتضى الحال بيان دلالة المر على التكرار.

ثانياً: تحرير محل النزاع في المسألة:

اتفق العلماء على أن الأثر المقيد بالمرة لا يقتضي إلا إيقاع الفعل مرة واحدة عملاً جذا القيد.

وأن الأمر المقيد بالتكرار يقتضي إيقاعه مرة بعد أخرى -وهو المراد بالتكرار-عملاً بهذا القيد. (١)

واختلفوا في الأمر المطلق المجرد عن التقييد بالمرة أو التكرار في كفاية المرة أو عدم كفايتها للامتثال على أقوال:

الأول: أنه يفيد التكرار حسب الإمكان. وهو رأي أبي إسحاق الأسفراييني، ونقله الغزالي في المنخول عن أبي حنيفة، وحكاه ابن العطار عن مالك، ورواية عن الإمام أحمد وهو رأي أكثر الحنابلة. (٢)

ومعنى التكرار هنا كها وضحه الفتوحي أنه يجب استيعاب العمر به دون أزمنة قضاء الحاجة والنوم وضرورات الإنسان. (٢)

أدلة القول الأول:

١- حديث: (أيها الناس إن الله قد فرض عليكم الحج فحجوا، فقال قائل:

⁽۱) نهاية السول (۲۲/۲)، شرح الجلال المحلى على جمع الجوامع (بناني) (۲/۳۷۱)، وأصول الفقه للشيخ زهير (۲/۲۷).

⁽٢) التبصرة للشيرازي (ص٥٠)، العدة (٢٦٦/١)، المتحول (ص١٠٥)، والمقدمة في الأصول للقصار (ص١٣٦)، وشرح الكوكب المنير (٣/ ٤٣).

⁽٣) شرح الكوكب المنير (٣/٤٣).

أكل عام يا رسول الله؟ فقال ﷺ: ذروني ما تركتكم)(١)

وجه الدلالة: أن السائل عربي فلولا أن حكم الخطاب في اللغة يوجب ذلك وإلا فها وجه مسألته عن ذلك، لأن الأمر لو كان لا يعقل منه إلا مرة واحدة لم يسأل السائل عنه ولا سوغه النبي على ولكان يقول له إذا أمرت بأمر معروف معناه في لغتك فلم تسأل عها تفعله من الأمر؟

مناقشة: إن هذا الحديث ينقلب على المستدل به للتكرار فيقال: لو كان الأمر يوجب التكرار لما كان لسؤاله معنى، ولقال له النبي را قد أمرت بأمر مفهوم معقول في لسانك أنه للتكرار فلم تسأل عما لا تعقله بالأمر؟

والجواب: فائدة سؤاله هاهنا هو أنه لما رأى الصلوات والصيام يتكرران وكانت المشقة العظيمة تلحق في الحج، ولا يكون مثلها في سائر العبادات، ثم ورد عليه الأمر الذي يوجب التكرار، خاف بمنزلة سائر العبادات التي تتكرر فحيئذ سأل النبي هي، ولو كان لسؤاله معنى، لأنه ليس يخاف أن يتكرر فيسأل عنه.

الدليل الثاني:

أن الأمر كالنهي في أن النهي يقتضي وجوب ترك الشيء، والأمر يفيد وجوب فعله، والنهي يدل على التكرار –وهو الاستمرار على الكف عن الفعل المنهي عنه – فكذلك الأمر يفيد وجوب إيجاد الفعل على الاتصال أبداً. (٢)

مناقشة: هناك فرق بين الأمر والنهي من وجهين:

الأول: أن التكرار في النهي الاستمرار على الكف وهو ممكن أما التكرار في

⁽١) أخرجه مسلم في ك: الحج باب فرض الحج مرة في العمر رقم (١٣٣٧).

⁽٢) الاستدلال والاعتراض والجواب من مقدُّمة ابن القصار (ص١٣٧، ١٣٨).

⁽٣) العدة (١/ ٢٦٦)، الأمر د. سعد ناصر الشترى (ص٥٦) (بتصرف)

الأمر فالإتيان به مرة بعد أخرى أبداً وهو غير ممكن، فبان الفرق.

الثاني: أن النهي نقيض الأمر أو كالنقيض له، فتكون فائدة النهي نقيض فائدة الأمر فلم يستويا. (١)

القول الثاني:

أن الأمر يدل على المرة ولا يدل على التكرار.

وهو قول القاضي الباقلاني على ما نقله عنه ابن القصار، ونسبه الشيرازي للصيرفي وهو قول أبي الحسين البصري والحنفية والظاهرية وصححه الفخر الرازي وابن الحاجب وهو رواية عن الإمام أحمد ونقله ابن مفلح عن أكثر العلماء والمتكلمين. (٢)

دليل هذا القول:

استدل أصحاب هذا القول بأن المر عند إطلاقه يتبادر منه المرة ولذلك يعتبر الشخص ممتثلاً بفعل المأمور به مرة واحدة، والتبادر أمارة الحقيقة فكان المرحقيقة في المرة، فإذا استعمل في غيرها كان مجازاً، فالسيد إذا قال لعبده: ادخل الدار، أو قال له: اشتر اللحم. يكون العبد ممتثلاً بدخول الدار مرة واحدة وشرائه اللحم مرة واحدة، ولو كان الأمر يفيد التكرار لما امتثل بالمرة الواحدة لأنه لم يأت بها كلف به. (٢)

⁽١) المحصول للرازي (١/ ٢/ ١٧٤)، والأمر د. الشتري (ص٥٦، ٥٧) (بتصرف)

⁽۲) المقدمة في الأصول (ص۱۳۸، ۱۳۹)، التبصرة (ص۵۱)، والمعتمد (۱/ ۱۱۰)، إحكام الأحكام لابن حزم (۱/ ۳۱۱)، تيسير التحرير (۱/ ۳۵۱)، مختصر ابن الحاجب مع شرح العضد (۲/ ۲۲)، المحصول (۱/ ق7/ ۱۲۲)، شرح الكوكب المنير (۳/ ٤٤)، أصول الفقه لابن مفلح (۲/ ۲۷۱–۲۷۰).

⁽٣) المعتمد (١/٨/١)، التبصرة (ص٥١)، المقدمة (ص١٣٩)، أصول الفقه للشيخ زهير (١/ ١٣٢).

ونوقش هذا الدليل: بمنع التبادر من الأمر المطلق، بل الواقع أن الأمر لا يتبادر منه شيء وامتثال المأمور بفعل المرة إنها جاء من جهة أن المرة هي أقل ما يتحقق به الامتثال.(١)

القول الثالث:

أن الأمر المطلق لا يدل على المرة ولا على التكرار، وإنها يدل على طلب الماهية، والماهية كها تتحقق في المرة الواحدة تتحقق كذلك في غيرها، إلا أن المرة الواحدة هي أقل ما تتحقق به الماهية وتوجد من العدم، ولذلك كان تحقق الأمر بالمرة الواحدة ضرورياً، لا لأن اللفظ يدل عليها.

وهذا قول الرازي واختيار البيضاوي ونسبه ابن العلماني إلى المحققين من الأصوليين. (٢)

واستدل أصحاب هذا القول بأدلة منها:

الدليل الأول: أن الأمر لو كان موصوفاً للمرة لكان تقييده بالمرة تكراراً، لأن اللفظ عند إطلاقه يتصرف إليها، ولكان تقييده بالمرات تناقضاً، لأن اللفظ يفيد المرة، فإذا قيل اعطه مرات كأنه قال: اعطه مرة لا تعطه مرة وهذا تناقض ولكان تقييد الأمر بالمرة لا يعتبر تكراراً، وتقييده بالتكرار لا يعتبر تناقضاً فإن من قال: اعط زيداً مرة، لا يوصف كلامه هذا بالتكرار، ومن قال: اعطه مرات، لا يوصف كلامه بالتناقض، وبذلك لا يكون الأمر دالاً على المرة ولو كان الأمر موضوعاً للتكرار لكان تقييده بالمرات تكراراً، لأن اللفظ عند إطلاقه ينصر ف إلى التكرار ولكان تقييده بالمرة تناقضاً، فيكون القائل: اعط زيداً مرة لا يعتبر

⁽١) أصول الشيخ زهير (١/ ١٣٢).

⁽٢) مفتاح الأصول لابن التلمساني (ص٣٠)، المحصول (١/ق٦/٦٣)، نهاية السول شرح المنهاج (١/ ٤٣)، أصول الشيخ زهير (١/ ١٢٨).

تناقضاً، ومن قال: اعط زيداً مرات لا يعتبر قوله تكراراً وبذلك لا يكون الأمر مفيداً للتكرار.

وإذا ثبت أن الأمر لم يدل على المرة بخصوصها ولا التكرار بخصوصه مع أنه يستعمل فيهما، كان الأمر موضوعاً لطلب الماهية فقط وهو المدعى. (١)

الدليل الثاني: "إن الأمر المطلق استعمل في الشرع في التكرار كقوله تعالى: ﴿وَأَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ ﴾ [البقرة: ٤٣]» وعرفاً مثل: أحسن إلى الناس، واحفظ دابتي، وكذلك ورد استعماله في المرة شرعاً كقوله ﷺ: (أيها الناس إن الله كتب عليكم الحج فحجوا) (٢) وعرفاً مثل قول السيد لعبده: اشتر اللحم، وادخل الدار.

والأصل في الاستعمال الحقيقة فبطل أن يكون اللفظ حقيقة في واحد منهما مجازاً في الآخر، لأن المجاز خلاف الأصل، فثبت أنه حقيقة في كل منهما وهو أنه موضوع للقدر المشترك بينهما وهو طلب الماهية. (٣)

وهذا هو القول الراجح لقوة أدلته وسلامتها من الاعتراض ولأن فيه إعمالاً لجميع الأدلة. والله أعلم.

فإذا ورد الأمر الشرعي بفعل وكان المأمور به مما يمكن تكراره، ووجد في الأدلة الشرعية ما يقتضي التكرار، تعين على المجتهد القول بالتكرار، وإذا صاحب الدليل ما يقتضي الاكتفاء بالمرة الواحدة تعين القول بكفايتها، وإذا كانت الأدلة غير مصحوبة بها يقتضي كفاية المرة ولا لزوم للتكرار، فقد عقد الأصوليون لهذا الموضع المسألة المشهورة في باب الأمر، وهي الموسومة بمسألة

⁽١) نهاية السول (٢/ ٤٤)، أصول الفقه للشيخ زهير (١/ ١٢٨، ١٢٩).

⁽٢) أخرجه مسلم في ك: الحج باب فرض الحج مرة في العمر رقم (١٣٣٧).

⁽٣) نهاية السول (٢/ ٤٤)، أصول الفقه للشيخ زهير (١/ ١٢٨، ١٢٩).

الأمر المجرد عن القرينة هل يقتضي المرة أم التكرار.

وقد اتفق العلماء على أن الإتيان بالمأمور به مرة واحدة ضروري لتحقيق الامتثال بالأمر^(۱).

هذا في الأمر، وأما النهي فقد جعله بعض العلماء كالأمر في عدم اقتضائه للتكرار إلا مع القرينة، وفرق بعض العلماء بينهما فقالوا: إنه يقتضي التكرار، لا من حيث هو نهي عن الفعل، ولكن من حيث إن الامتثال بالنهي لا يتصور إلا مع اجتناب المنهي عنه أبدا، فإذا أطلق النهي فلم يقيد بزمن تعين ترك النهي عنه في جميع الأزمنة (٢).

ومن رام التفصيل في هذه المسألة، فليطلبه في كتب الأصول، فإنها مشهورة والذي يتعلق بموضوع بحثي هو ربط هذه المسألة بالأسلوب الخبري فأقول:

لا فرق بين الخبر والإنشاء في اقتضاء التكرار وعدم اقتضائه لذاته، فيجري عليه ما يجري على الأمر والنهي اختلافاً وحجاجا وترجيحا.

فالخبر المصحوب بقرينة تقتضي التكرار يتعين القول بأن مدلوله التكرار، والمصحوب بقرينه تقتضي الاكتفاء بالمرة يتعين القول بأنه لا يدل إلا على المرة، وغير المصحوب بقرينه فهو محتمل للأمرين، ومتردد بين الدلالتين، فعلى المجتهد أن يبحث عن مرجح لأحدهما على الآخر.

ومن القرائن تعليق الطلب على الشرط أو وصف، فكلما وقع الشرط أو تحقق الشرط لزم تكرار الحكم الذي اقتضاه الطلب.

قال العلامة البيضاوي (٢): (الأمر المعلق على شرط أو صفة مثل ﴿ وَإِن

⁽١) انظر: المنهاج للبيضاوي مع شرحه للإسنوي والبدخشي (٢/ ٤٨- ٩٤).

⁽٢) انظر: المنهاج للبيضاوي مع شرحه للإسنوي والبدخشي (٢/ ٢٠٩– ٧٢).

⁽٣) المنهاج مع الإسنوي والبدخشي (٢/ ٥٥).

كُنتُمْ جُنْبًا فَاطَّهَرُواْ﴾ [المائدة: ٦]، ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقَطَعُوَاْ أَيْدِيَهُمَا﴾ [المائدة: ٣٨] لا يقتضي التكرار لفظا ويقتضيه قباسا)(١)

وقد اشتملت الأساليب الخبرية في النصوص الشرعية على ألفاظ تدل على حصول التكرار، مثل قوله الله تبارك وتعالى: ﴿ كُلَّمَآ أُوْفَدُواْ نَارًا لِلْحَرْبِ أَطْفَأُهَا اللَّهُ ﴾ [المائدة: ٦٤].

وقوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ثُمَّ كَفَرُواْ ثُمَّ ءَامَنُواْ ثُمَّ كَفَرُواْ ثُمَّ اللهُ لِيَغْفِرَ أَلُمْ وَلَا لِيَهْدِيهُمْ سَبِيلاً ﴾ [النساء: ١٣٧].

لكن لا يخفى على القارئ الكريم أن مثل هذه النصوص وإن كانت من الأساليب الخبرية ودلت على التكرار إلا أن بحثي يهتم بالأساليب الخبرية الدالة على الأحكام الشرعية، وفي نطاق البحث أضرب الأمثلة التالية:

المثال الأول:

عن ابن عمر الله قال: (كان رسول الله الله الله الله الله الركن اليهاني والحجر في كل طوفة) قال: وكان عبد الله بن عمر يفعله (٢)

وفي لفظ للبخاري أن ابن عمر -رضي الله عنهما- قال ما تركت استلام هذين الركنين في شدة و لا رخاء منذ رأيت النبي ﷺ يستلمها. (٣)

ولا يخفى أن هذا الخبر دال على استحباب تكرار استلام الركن اليهاني والحجر الأسود.

⁽١) المنهاج مع الإسنوي والبدخشي (٢/٥٥).

⁽۲) رواه أحمد في مسنده (۲/ ۱۱۵) برقم (٥٩٦٥) وقال الأرنؤوط في تعليقه على المسند إسناده قوي ورجاله ثقات، وأبو داودك: المناسك باب: استلام الأركان، وهو حديث حسن لأجل عبد العزيز بن أبي رواد فإنه صدوق يخطئ (۲/ ۱۷۲/ ۱۸۷۸)، وحسنه الألبان في صحيح سنن أبي داود (۱/ ۲۵۱) برقم (۱۲۵۲).

⁽٣) أخرجه البخاري ك: الحج باب الرَّمل في الحج و العمرة، حديث (١٦٠٦).

المثال الثاني:

عن عائشة -رضي الله عنها-: أن النبي الله كان لا يدع أربعا قبل الظهر وركعتين قبل الغداة. (١)

وهذا الأسلوب الخبري دال على استحباب تكرار هذه الرواتب. المثال الثالث:

وقد دل هذا الأسلوب الخبري على استحباب تكرار الصيام، ومتابعته، واستحباب متابعة الفطر أحيانا، واستحباب تكرار الصيام في شهر شعبان. المثال الرابع:

عن عائشة -رضي الله عنها- قالت: «لم يكن النبي الله يصوم شهراً أكثر من شعبان فإنه كان يصوم شعبان كله، وكان يقبول: (خذوا من العمل ما تطيقون، فإن الله لا يمل حتى تملوا)، وأحب الصلاة إلى النبي الله الله عليه وإن قلّت، وكان إذا صلى صلاة داوم عليها.»(٣)

⁽۱) أخرجه بهذا اللفظ النسائي في المجتبى ك: قيام الليل باب: المحافظة على الركعتين قبل الفجر، حديث (۱۷۵۷)، وأخرج البخاري صلاة الركعتين قبل الغداة في ك: الأذان باب: الأذان بعد الفجر، حديث (۲۱۹) مقتصراً عليها دون الشطر الأول، وأخرجه بالشطرين مطولاً في ك: الوتر باب: ما جاء في الوتر، حديث (۹۹٤).

⁽۲) أخرجه البخاري ك: الصوم باب: صوم شعبان (۲/ ۱۹۵) رقم (۱۸٦۸)، ومسلم ك: الصيام باب: صيام النبي ﷺ في غير رمضان (۲/ ۸۰۹) رقم (۱۱۵٦).

⁽٣) أخرجه بهذا اللفظ البخاري ك: الصوم باب صوم شعبان (١٩٥/٢) تحت رقم (١٨٦٩)، ومسلم ك: صلاة المسافرين وقصرها باب فضيلة العمل الدائم من قيام

وقد دل هذا الحديث على استحباب تكرار الصيام في شهر شعبان، واستحباب تكرار النوافل من الصيام.

المثال الخامس:

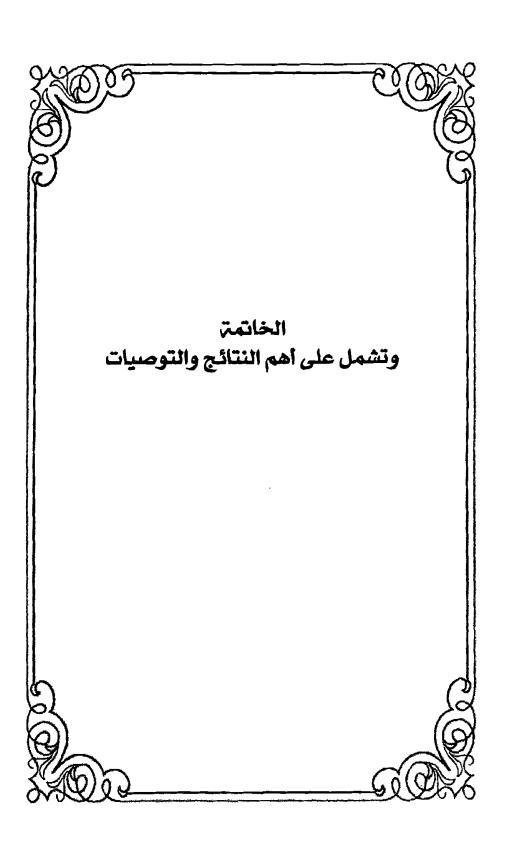
ورد في الألفاظ النبوية المباركة ما يدل على استحباب تكرار بعض الأعمال الصالحة، مثل حديث: صلاة الرجل في جماعة تضعف على صلاته في بيته وفي سوقه خسا وعشرين ضعفا، وذلك أنه إذا توضأ فأحسن الوضوء ثم خرج إلى المسجد لا يخرجه إلا الصلاة لم يخط خطوة إلا رفعت له بها درجة وحط عنه بها خطيئة، فإذا صلى لم تزل الملائكة تصلي عليه ما دام في مصلاه: اللهم صل عليه، اللهم اغفر له، اللهم ارحمه، ولا يزال في صلاة ما انتظر الصلاة. (1)

ويلاحظ تكرار الأسلوب الخبري الدال على التكرار في هذا الحديث الشريف.

الليل وغيره (١/ ٥٤٠) تحت رقم (٧٨٢).

⁽۱) رواه البخاري ك: الجماعة والإمام باب فضل صلاة الجماعة (١/ ٢٣٢) تحت رقم (٦٢٠)، ومسلم ك: المساجد ومواضع الصلاة باب فضل صلاة الجماعة وانتظار الصلاة (١/ ٤٥٩) تحت رقم (٦٤٩).

رَفْعُ معبر (لرَّعِلِي (النَّجْرَي (سِلنم (لاَيْر) (الِفِروف مِسِ



رَفْعُ معبر (لرَّحِمْ إِلَّهِ (النَّجْرَيُّ (سِلنَمُ (لِنَبْرُ (لِفِرُوفَ مِسِ بعد أن طوفنا مع الأسلوب الخبري في المصادر الأصولية واللغوية والمنطقية، وبعد أن نهلنا من رحيق النصوص الشرعية الواردة في أساليب خبرية، الدالة على أحكام شرعية، أرجو أن أكون قد استوفيت المقصود من هذا البحث، الذي أرجو أن يكون فاتحة لدراسات علمية في هذا الأفق، وأسوق للقارئ الكريم خلاصة مختصرة لمشتملات البحث وتوصياته ونتائجه، وذلك في النقاط التالية:

١ - أن الأسلوب الخبري قسيم للأسلوب الإنشائي.

٢ -أن الأسلوب الخبري قد حظي باهتهام علماء البلاغة والمنطق توضيحا وتقعيدا، وأما عادة الأصوليين فالاختصار الشديد عند الكلام عن الأسلوب الخبري، إذ لا يذكر إلا في أسطر معدودة في المصنفات المطولة، ناهيك عن المختصرات، وتفسيري لهذا الاختصار أن فيه إحالة ذهنية إلى الموضع المتخصص بدراسة الأسلوب الخبري.

٣- أن الفيصل في التفرقة بين الخبر والإنشاء هو إمكان التصديق.
 والتكذيب وعدمه، فإذا أمكن أن يقال للمتكلم: "صدقت" فهذا خبر، وكذا إذا أمكن أن يقال له: "كذبت"، وإذا لم يمكن وصف الكلام بذلك فهذا إنشاء.

أن الصدق مطابقة الواقع والكذب مخالفة الواقع، وأما المتحدث بها يخالف الواقع معتقداً المطابقة فهذا في الحقيقة كاذب، وإن كان الإثم محطوطاً عنه، لأن الخطأ مرفوع أثمه عن الأمة –تفضلاً من الله تعالى ورحمة منه–.

٥- أن مصطلح الخبر والإنشاء من خصائص الأسلوب اللغوي، وعلى هذا فالجملة الخبرية لفظاً الإنشائية معنى معدودة في الخبر، إذ العبرة -في هذا المقام- باللفظ، كما أن ألفاظ العقود تعد من الأسلوب الخبرى.

٦- أن المضمون الخبري له خمس مراتب عند الأصوليين، وهي العلم،
 والجهل، والشك، والظن، والوهم، وبعض الأصوليين جعلها أقساماً للتصديق،

وقد اتفق العلماء على تفاوت الأوهام والظنون، وعدم تفاوت الشك، واختلفوا في تفاوت العلم.

٧- أن التصديق والتكذيب عند المناطقة يتطرق إلى المدركات التصديقية، وينقسم الإدراك عندهم إلى أولي وطلبي، ومراتب إدراك المضمون الخبري عندهم هي: العلم واليقين والاعتقاد، والظن الراجح والشك والظن المرجوح (الوهم) ومرتبة ما دون الظن المرجوح.

٨- أن أركان الأسلوب الخبري عند البلاغيين هي المسند والمسند إليه والإسناد، وأركانه عند المناطقة: الموضوع والمحمول والنسبة، وأركانه عند الأصوليين: المحكوم به، والمحكوم عليه (أو المحكوم فيه) والحكم (النسبة الحكمية).

9- أن صور الأسلوب الخبري عند البلاغيين منحصرة في إسناد الفعل لما هو له، إسناده لغير ما هو له، ولهم أبحاث جيدة في التقديم والتأخير وحذف بعض أركان الجملة، ولابد من إتقان هذه الصور لكل ناظر في النصوص. الشرعية، مع قصد استنباط الأحكام منها.

10- أن المناطقة حصروا فائدة الأسلوب الخبري (القضية) في تحصيل التصور والتصديق، وسبيل التصور هو التعريف أو القول الشارح وسبيل التصديق هو الاستدلال، واهتموا بوضع الضوابط للاستفادة من ذلك.

۱۱- أن صياغة الحكم الشرعي والقاعدة الفقهية والقاعدة الأصولية كل ذلك يكون في صورة أسلوب خبرى.

١٢ - أن الأسلوب الخبري هو عمدة الاستدلال المنطقى.

١٣ أن الأصوليين يقسمون الأدلة ثلاثة أقسام نقلي سمعي، وعقلي، ومركب من مقدمتين إحداهما سمعية والأخرى عقلية، وللأسلوب الخبري دور واضح في الاستدلال من هذه الأدلة.

١٤- أن استنباط الأحكام الشرعية من الأسلوب الخبري لا يقل أهمية عن استنباطها من الأسلوب الإنشائي، وأثبت أن كثيرا من الأدلة الشرعية المبينة للأحكام الشرعية جاءت في أسلوب خبري، ويمكن القول بأنها لا تقل عن الأساليب الإنشائية إن لم تكن أكثر منها.

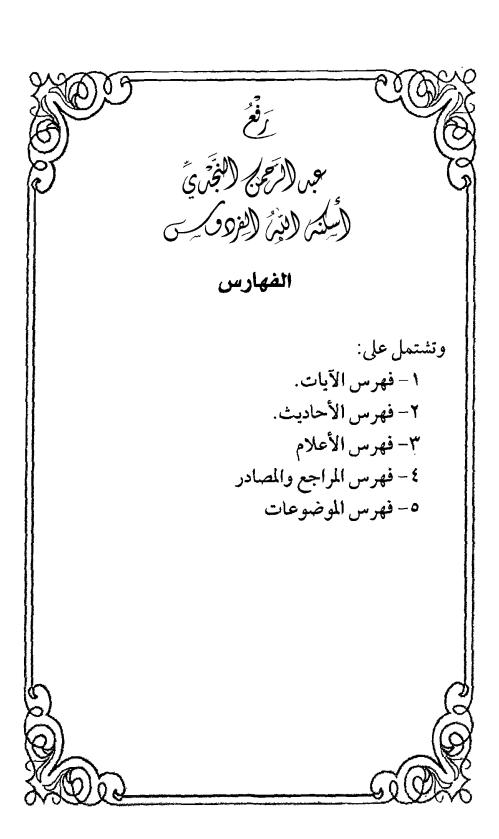
١٥- أن دراسة الأمر والنهي تتضمن الإفادة بكيفية الدلالة على طرق الاستنباط، بها يمكن الدارس من استفادة الأحكام الشرعية من الأساليب الخرية.

17- أن الأسلوب الخبري حري بأن تتجه إليه همة الدارسين في العصر الحديث، حسب المنهج المتبع في الدراسات العليا، وهو تعميق البحث في كل جزئية من جزئيات الموضوع حتى يكتمل الصرح ويشمخ البناء.

وفي الختام أحمد الله -تبارك وتعالى- وأسند كل إحسان في هذا البحث لمحض فضله ونعمته، وإحسانه ومنته، فما كان من صواب فمن توفيقه، وما يشوب البحث من تقصير أو خطأ فمن نفسي ومن الشيطان، وأستغفر الله - تعالى- لذلك، وحسبي أني بذلت فيه كل جهدي، وأبديت معذري وعلى الله توكلي واحتسابي.

هذا والله أعلم وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

رَفْعُ معبر (لرَّحِمْ الْمُخِدِّي رُسِلْنَمُ (لِنَهِمُ (لِفِرُونِ رُسِلْنَمُ (لِنَهِمُ لِلْفِرُونِ



رَفْعُ معبں (لرَّحِمْ إِلَّهِ (النَّجْسَ يُّ (سِيلنم) (لائِمْ) (الِفِرُوفَ مِيسَ

واستنباط الأحكام الشرعية

فهرس الآيات

﴿ أَم حَسِبْتُمْ أَن تَدْخُلُوا ٱلْجَنَّةَ وَلَمًا يَأْتِكُم مَّثَلُ ٱلَّذِينَ خَلَوْا مِن قَيْلِكُم ﴾ ٢٧٢
﴿ لا جُنَاحَ عَلَيْكُرْ إِن طَلَّقْتُمُ ٱلنِّسَاءَ مَا لَمْ تَمْسُوهُنَّ أَوْ تَقْرِضُواْ لَهُنَّ فَرِيضَةً ﴾ ٥٠٨
﴿ لَا هُنَّ حِلٌّ لَّهُمْ وَلَا هُمْ سَحِلُونَ لَهُنَّ ﴾
﴿ لَا فِيهَا غُولٌ ﴾
﴿ لَاۤ إِلَٰهُ إِلَّا ٱللَّهُ ﴾
﴿ لَا يَسْتَوِى ٱلْقَنعِدُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي ٱلضَّرَرِ وَٱلْمَجَنهِدُونَ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ ﴾ ٧٧٤
﴿ لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ ٱلْأَبْصَارَ ﴾
﴿ لَا يَرْقُبُونَ فِي مُؤْمِنِ إِلَّا وَلَا ذِمَّةً ۚ وَأُولَتِكَ هُمُ ٱلْمُغْتَدُونَ ﴾ ٤٧٨
﴿ لَا يَنْهَنَّكُمُ ٱللَّهُ عَنِ ٱلَّذِينَ لَمْ يُقَنِئُوكُمْ فِي ٱلدِّينِ وَلَمْ ثُخْرِجُوكُم مِن دِيَدِكُمْ أَن تَبَرُوهُمْ
وَتُقْسِطُوٓاْ إِلَيْهِمْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ مُحِبُّ ٱلْمُقْسِطِينَ ﴾
﴿ لَا يُؤَاخِذُكُمُ ٱللَّهُ بِٱللَّغِو فِيَ أَيْمَنِكُمْ ﴾
﴿ قُلُ لَآ أَجِٰدُ فِي مَآ أُوحِيَ إِلَىٰ مُحَرِّمًا عَلَىٰ طَاعِمٍ ۚ يَظْعَمُهُۥ ﴾ ٢٥٢
﴿ قُل لَّوْ كَانَ ٱلْبَحْرُ مِدَادًا لِكَلِمَتِ رَبَى لَنَفِدَ ٱلْبَحْرُ قَبْلَ أَن تَنفَدَ كَلِمَتُ رَبَى ﴾ ٢٠٠
﴿ إِن ٱللَّهَ مُحِبُّ ٱلَّذِينَ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِهِ، صَفًّا كَأَنَّهُم بُنْيَانٌ مَّرْصُوصٌ﴾ ١٥٠
﴿ إِن ٱللَّهَ مُحِبُّ ٱلْمُقْسِطِينَ ﴾
﴿ مَّا كَانَ عَلَى ٱلنَّبِيِّ مِنْ حَرَجٍ فِيمَا فَرَضَ ٱللَّهُ لَهُۥ ﴾
﴿ إِن كَارَ ﴾ هَنذَا هُو ٱلْحَقُّ مِنْ عِندِكَ ﴾
﴿ قَد فَرَضَ ٱللَّهُ لَكُمْ خَيِّلَّةَ أَيْمُنِكُمْ ﴾
﴿ مَا يَكُونُ لِنَ أَنْ أَقُولَ مَا لَيْسَ لِي بِحَقٍّ ﴾
﴿ إِن يُوحَىٰ إِلَى إِلَّا أَنَّمَآ أَناْ نَذِيرٌ مُّبِينٌ ﴾

﴿ قُل إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ ٱلْفَوْ حِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَٱلْإِثْمَ وَٱلْبَغَىٰ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ ﴾ ٥٠٩
﴿ مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ ﴾
﴿ مَا عِندَكُمْ يَنفَدُ ۗ وَمَا عِندَ ٱللَّهِ بَاقِ ﴾
﴿ إِن تُبْدُواْ ٱلصَّدَقَتِ فَنِعِمًا هِيَ ۖ وَإِن تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا ٱلْفُقَرَآءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ ﴾ ٥٩٦
﴿ إِن تَنصُرُوا اللَّهَ يَنصُرُكُمْ ﴾
﴿ خُدُ ٱلْعَفْوَ وَأَمْرُ بِٱلْعُرْفِ وَأَعْرِضْ عَنِ ٱلْجَنَهِ لِينَ ﴾
﴿ كُو أَهْلَكْنَا مِن قَبْلِهِم مِن قَرْنٍ فَنَادُواْ وَّلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ ﴾
﴿ إِن نَكْفُرُواْ فَالِنَّ ٱللَّهَ غَنِيٌّ عَنكُمْ ۖ وَلَا يَرْضَىٰ لِعِبَادِهِ ٱلْكُفْرَ ۖ وَإِن تَشْكُرُواْ يَرْضَهُ لَكُمْ ﴾ ٩٦٠ه
﴿ مَّا ٱلۡمَسِيحُ ٱبۡنُ مَرْيَعَ إِلَّا رَسُولٌ ﴾ ٤٧٣
﴿ لَن تَنفَعَكُمْ أَرْحَامُكُمْ وَلَا أَوْلَىدُكُمْ ۚ يَوْمَ ٱلْقِيَىٰمَةِ يَفْصِلُ بَيْنَكُمْ ﴾ ٤٧٣
﴿ إِن تَجْتَنِبُواْ كَبَآبِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ نُكَفِرْ عَنكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ ﴾
﴿ إِن ٱلْمَنَفِقِينَ فِي ٱلدِّرْكِ ٱلْأَسْفَلِ مِنَ ٱلنَّارِ ﴾
﴿ كَلَّا ۚ لَيُنْبَذَنَّ فِي ٱلْخُطَمَةِ ۞ وَمَآ أَدْرَنْكَ مَا ٱلْخُطَمَةُ ۞ نَارُ ٱللَّهِ ٱلْمُوقَدَةُ ﴾
﴿ ثُمَّ فِي سِلْسِلَةٍ ذَرْعُهَا سَبْعُونَ ذِرَاعًا فَٱسْلُكُوهُ ﴾
﴿ قُلْ مَن يَرْزُفُكُم مِنَ ٱلسَّمَاوَتِ وَٱلْأَرْضِ ۖ قُلِ ٱللَّهُ ۗ وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِي
خَلَلٍ مُّيِن ﴾
﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِ، وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَن يَشَآءُ ﴾ ٢٠٠
﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَسْتَحْيِ ۚ أَن يَضْرِبَ مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا ﴾
﴿ إِنَّ اللَّهَ هُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلرَّحِيمُ ﴾
﴿ قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدُ ﴾
﴿ إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلُّ شَيٍّ، قَدِيرٌ ﴾

وْ إِنَّ ٱللَّهَ يَحُبُ ٱلتَّوَّ بِينَ وَمُحِبُ ٱلْمُتَطَهِّرِينَ ﴾
﴿ إِنَّ ٱللَّهَ تُحِبُّ ٱلْمُتَوَكِّلِينَ ﴾
﴿ قُلْ مَنْ أَنزَلَ ٱلۡكِتَنبَ ٱلَّذِي جَآءَ بِهِ مُوسَىٰ ﴾
﴿ إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾
﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُ بِٱلْعَدْلِ وَٱلْإِحْسَنِ وَإِيتَآيِ ذِي ٱلْقُرْبَىٰ وَيَنْهَىٰ عَنِ ٱلْفَحْشَآءِ وٱلْمُنكرِ
زَالْبَغْي ﴾
﴿ إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُ بِٱلْعَدْلِ وَٱلْإِحْسَنِ وَإِيتَآيِ ذِي ٱلْقُرْبَىٰ ﴾
﴿ إِنَّ ٱللَّهَ يُدَافِعُ عَنِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا ﴾ ٤١٩
﴿ إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تُؤَدُّوا ٱلْأَمَنَنتِ إِلَى أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُم بَيْنَ ٱلنَّاسِ أَن تَحَكُّمُوا بِٱلْعَدْلِ ۖ
إِنَّ ٱللَّهَ نِعِمًا يَعِظُكُم بِهِۦ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ سَمِيعًا بَصِيرًا ﴾ ١٩٥٠ ١٩٥
﴿ إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تُؤَدُّواْ ٱلْأَمَنَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا ﴾
﴿ إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تَذْ يَحُواْ بَقَرَةً ﴾
﴿ أَلَآ إِنَّ أَوْلِيَآءَ ٱللَّهِ لَا خَوْفُ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ مَحْزَنُونَ ﴾ ٤٢٠
﴿ لَوْ كَانِ فِيهِمَا ءَالْهِمُ ۚ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَنَا﴾
﴿ قَالَ لَهُۥ صَاحِبُهُۥ وَهُوَ شَحَاوِرُهُۥٓ أَكَفَرْتَ بِٱلَّذِى خَلَقَكَ مِن نُرَابٍ ثُمَّ مِن نُطَفَةٍ ثُمَّ سَوَّنكَ
رَجُلاً ﷺ لَّنِكَنَاْ هُوَ ٱللَّهُ رَبَى وَلاَ أُشْرِكُ بِرَبَىٓ أَحَدًا﴾ ٤٧٧
﴿ قَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوْلَ ٱلَّتِي تَجُندِلُكَ فِي زَوْجِهَا ﴾
﴿ فَلَا رَفَكَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي ٱلْحَجِّ ﴾
﴿ وَلَا سَحِلُ لَهُنَّ أَن يَكْتُمْنَ مَا خَلَقَ ٱللَّهُ فِيٓ أَرْحَامِهِنَّ ﴾
﴿ أَوْ جَآءَ أَحَدٌ مِنَكُم مِنَ ٱلۡغَآبِطِ أَوْ لَنَمَسْتُمُ ٱلۡنِيۡسَآءَ ﴾
﴿ أَوْ جَآءَ مَعَهُ ٱلْمُلَتِهِكَةُ مُقَتَرِيبِنَ ﴾

﴿ قُلُ أَمْ رَبُّ بِٱلْقِسْطِ ﴾
﴿ هَلْ يَحُسُ مِنْهُم مِنْ أَحَدٍ أَوْ تَسْمَعُ لَهُمْ رِكُّوا ﴾
﴿ وَلَا نُطِعْ مِنْهُمْ ءَائِمًا أَوْ كَفُورًا ﴾
﴿ مَّنْ عَمِلَ صَالِحًا فَلِنَفْسِهِ ۚ وَمَنْ أَسَاءَ فَعَلَيْهَا ﴾ ١٤٧
﴿ إِنَّ رَبَّى لَسَمِيعُ ٱلدُّعَآءِ ﴾
﴿ ٱللَّهُ وَلِيُّ ٱلَّذِيرِ ﴾
﴿ مَاۤ أَنزَلَ ٱللَّهُ عَلَىٰ بَشَرٍ مِن شَيْءٍ ﴾
﴿ كُلُّ ذَا لِكَ كَانَ سَيِّئُهُ، عِندَ رَبِّكَ مَكْرُوهًا ﴾
﴿ هُوَ ٱلَّذِي ۚ خَلَقَ لَكُم مَّا فِي ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا ﴾ ٤٣١
﴿ هُوَ ٱلَّذِي جَعَلَ ٱلشَّمْسَ ضِيَآءً ﴾
﴿ قُلْ إِنَّمَا يُوحَىٰ إِلَّ أَنَّمَاۤ إِلَاهُكُمْ إِلَاهٌ وَاحِدٌ ۖ ﴾
﴿ وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا عَرَّضْتُم بِهِ، مِنْ خِطْبَةِ ٱلنِّسَآءِ أَوْ أَكْنَنتُمْ فِي أَنفُسِكُمْ ﴾ ٣٦،
﴿ قَدَّ أَفْلَحَ مَن زَكَّنْهَا ﴾
﴿ إِنْ أَجْرِئَ إِلَّا عَلَى ٱلَّذِى فَطَرَيْنَ ﴾
﴿ أَلَآ إِنَّهُمْ هُمُ ٱلسُّفَهَآءُ وَلَكِن لَّا يَعْلَمُونَ ﴾
﴿ هُوَ ٱلَّذِينَ أُخْرَجَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَنبِ مِن دِيَنرِهِمْ لأَوَّلِ ٱلْخَشْرِ ۚ مَا ظَننتُمْ أَر
يَخْرُجُوا ۗ وَظُنْوٓا أَنَّهُم مَانِعَتُهُمْ حُصُوبُهُم مِنَ ٱللَّهِ فَأَتَنهُمُ ٱللَّهُ مِنْ حَيْثُ لَمْ يَحْتَسِبُوا ۗ وَقَذَفَ فِ
قُلُوبِهِمُ ٱلرُّعْبُ كُنْرِبُونَ بُيُوبَهُم بِأَيْدِيهِمْ وَأَيْدِى ٱلْمُؤْمِنِينَ فَٱعْتَبِرُواْ يَتَأْوْلِي ٱلْأَبْصَدِ ﴾ ٢
﴿ أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُم مِنْ خِلَفٍ أَوْ يُنفَوْا مِنَ ٱلْأَرْضِ﴾٧١.
﴿ كُلاً هَدَيْنَا ۚ وَنُوحًا هَدَيْنَا مِن قَبْلُ ۗ ﴾
﴿ فَلَا وَرَبَكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهمْ حَرَجَ

مًّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُواْ تَسْلِيمًا ﴾
﴿ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ﴾
﴿ لِمَ تَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ ﴾
﴿ قَدْ عَلِمْنَا مَا فَرَضْنَا عَلَيْهِمْ فِي أَزْوَ جِهِمْ وَمَا مَلَكِتْ أَيْمَنُّهُمْ لِكَيْلَا يَكُونَ عَلَيْكَ حَرَجٌ ﴾
011
﴿ قَدْ عَلِمْنَا مَا فَرَضْنَا عَلَيْهِمْ فِي أَزْوَجِهِمْ وَمَا مَلَكَتْ أَيْمَنُهُمْ ﴾
﴿ إِنَّ شَانِئَكَ هُوَ ٱلْأَبْتَرُ ﴾
﴿ وَلَا يَطَنُونَ مَوْطِئًا يَغِيظُ ٱلْكُفَّارَ وَلَا يَنَالُونَ مِنْ عَدُوٍ نَّيْلًا إِلَّا كُتِبَ لَهُم بِهِ، عَمَلٌ
صَلِحُ ﴾
﴿ هَلْ يَسْتَوِى ٱلَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ﴾
﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ۚ ءَامَنُوا ثُمَّ كَفَرُوا ثُمَّ ءَامَنُوا ثُمَّ كَفَرُوا ثُمَّ ٱزْدَادُوا كُفْرًا لَمْ يَكُنِ ٱللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ وَلَا
لِيَهْ لِيَهُمْ سَبِيلًا ﴾
﴿ وَلَا تَسْتَوِى ٱلْحَسَنَةُ وَلَا ٱلسَّيِّئَةُ ۚ ٱدْفَعْ بِٱلَّتِي هِيَ أَحْسَنُ ﴾
﴿ هُوَ سَمَّنكُمُ ٱلْمُسْلِمِينَ ﴾
﴿ لِمَ تَقُولُونِ ۖ مَا لَا تَفْعَلُونَ ﴾
﴿ إِنِ ٱلْحُكُمُ إِلَّا يِلَّهِ ۚ أَمَرَ أَلَّا تَعْبُدُوٓا إِلَّا إِيَّاهُ ﴾ ١٠٠
﴿ وَلَا يُنفِقُونَ إِلَّا وَهُمْ كَنرِهُونَ ﴾
﴿ كُلُّ ٱلطَّعَامِ كَانَ حِلاًّ لِّبَنِيَ إِسْرَءِيلَ ﴾ ٨٥٠
﴿ إِنَّ ٱلْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ ﴾
﴿ إِنَّ ٱلشِّرُكَ لَظُلْمُ عَظِيمٌ ﴾
﴿ ثُمَّ لَنَوْعَرِ ﴾ مِن كُلَ شِيعَةٍ أَهُمْ أَشَدُ عَلَى ٱلرَّحْمَن عِتِيًّا ﴾

﴿ إِنَّ ٱلْأَبْرَارَ لَفِي نَعِيمٍ ﴿ وَإِنَّ ٱلْفُجَّارَ لَفِي حَمِيمٍ ﴾
﴿ وَلَا تَقْرَبُواْ مَالَ ٱلْيَتِيمِ إِلَّا بِٱلَّتِي هِيَ أَحْسَنُ ﴾
﴿ مَا ٓ أَمْرُتَنِي بِهِۦٓ أَنِ ٱغْبُدُوا آللَّهُ رَبِّي وَرَبَّكُمْ ﴾
﴿ لِمَ تُلْبِسُونَ ٱلْحَقَّ بِٱلْبَنطِلِ ﴾
﴿ وَلَا تَقْتُلُواْ ٱلنَّفْسَ ٱلَّتِي حَرَّمَ ٱللَّهُ إِلَّا بِٱلْحَقِّ ﴾
﴿ وَلَا تَيْمً مُواْ ٱلْخَبِيثَ مِنْهُ تُنفِقُونَ ﴾
﴿ وَلَا تَقْرَبُواْ لِزِنَيُّ ا ﴾ ١٢٧
﴿ إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ ٱللَّهِ أَتْقَاكُمْ ﴾
﴿ إِنِ ٱلۡكَفِرُونَ إِلَّا فِي غُرُورٍ ﴾
﴿ إِنَّ ٱلْمُسْلِمِينَ وَٱلْمُسْلِمَتِ وَٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَتِ ﴾ ١٨٥
﴿ إِنَّ ٱلْمُسْلِمِينَ وَٱلْمُسْلِمَتِ ﴾
﴿ الْمَرِيُّ ذَٰلِكَ ٱلْكِتَبُ لَا رَيْبُ فِيهِ مُدَّى لِلْمُتَّقِينَ ﴾
﴿ وَإِن كُلُّ لَّمَّا جَمِيعٌ لَّدَيْنَا مُحْضَرُونَ ﴾
﴿ وَمَا مِنْ إِلَاهٍ إِلَّا ٱللَّهُ ﴾
﴿ وَمَن لَّمْ يَسْتَطِعْ مِنكُمْ طَوْلاً أَن يَنكِحَ ٱلْمُحْصَنيتِ ٱلْمُؤْمِنيتِ فَمِن مَّا مَلَكَتْ أَيْمَننكُم مِن
فَتَيَاتِكُمُ ٱلْمُؤْمِنَاتِ ۚ وَٱللَّهُ أَعْلَمُ بِإِيمَانِكُم ۚ بَغْضُكُم مِنْ بَغْضٍ ۚ فَٱنكِحُوهُنَ بِإِذْنِ أَهْلِهِنَّ
وَ اللَّهِ هُرَدٌ أُجُورَهُنَّ بِٱلْمَعْرُوفِ مُحْصَنَتِ عَيْرَ مُسَافِحَتِ وَلَا مُتَّخِذَاتِ أَخْدَانٍ فَإِذَا أُحْصِنَّ
فَإِنْ أَتَيْنَ بِفَاحِشَةٍ فَعَلَيْنَ نِصْفُ مَا عَلَى ٱلْمُحْصَنَتِ مِنَ ٱلْعَذَابِ ۚ ذَالِكَ لِمَنْ خَشِيَ
الْعَنَتَ مِنكُمْ ۚ وَأَن تَضِيرُواْ خَيْرٌ لَكُمْ ۚ وَٱللَّهُ عَفُورٌ رَّحِيدٌ ﴾١٥٥
﴿ فَأَلَّه هُوَ ٱلْوَلِيُّ ﴾
﴿ أَفِي ٱللَّهِ شُكٌّ ﴾

لَمَا كَانَ رَبُّكَ نُسِيًّا ﴾	﴿ وَمَ
مَا كَانَ لِنَفْسٍ أَن تَمُوتَ إِلَّا بِإِذْنِ ٱللَّهِ كِتَنِّنا مُؤَجِّلًا ﴾ ٢٨٨	﴿ وَ
مَن كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ ﴾	﴿ وَ
مَا كَانَ لِمُؤْمِنِ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا فَضَى ٱللَّهُ وَرَسُولُهُ، أَمْرًا أَن يَكُونَ لَهُمُ ٱلْحِيْرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ ﴾	﴿ وَ
٥٩٣ ، ٥٩٠ ، ٥٣٠	
نَّا كُنَّا نَسْتَنسِخُ مَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾	﴿ إِنَّ
مَن يَتَقِ ٱللَّهَ تَجْعَل لَّهُ. مَخْرَجًا ﴾	﴿ وَ
إِن يَشَا إِ ٱللَّهُ مَخْتِمْ عَلَىٰ قَلْبِكَ ۗ وَيَمْحُ ٱللَّهُ ٱلْبَنطِلَ ﴾	﴿ فَ
مِا ذُبِحَ عَلَى ٱلنُّصُبِ وَأَن تَسْتَقْسِمُواْ بِٱلْأَزْلَنِمِ ۚ ذَٰ لِكُمْ فِسْقُ﴾ ٢٥٥	﴿ وَ
ِمَا يُضِلُّ بِهِۦٓ إِلَّا ٱلْفَنسِقِينَ ﴿ الَّذِينَ يَنقُضُونَ عَهْدَ ٱللَّهِ مِنْ بَعْدِ مِيثَنقِهِ؞ وَيَقطّعُونَ مَآ	﴿ وَ
ٱللَّهُ بِهِۦٓ أَن يُوصَلَ ﴾	أُمْرَ
زِمَا يُضِلُّ بِهِۦٓ إِلَّا ٱلْفَسِقِينَ ﴾	﴿ وَ
لْمَن فَرَضَ فِيهِرِتَ ٱلْحَجُّ فَلَا رَفَتَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا حِدَالَ فِي ٱلْحَجِّ ﴾ ٤٧٦	﴿ فَ
نَمَن شَوِدَ مِنكُمُ ٱلشُّهْرَ فَلْيَصُمُّهُ﴾	﴿ وَ
رَمَن يَزِغْ مِنْهُمْ عَنْ أَمْرِنَا نُذِقْهُ مِنْ عَذَابِ ٱلسَّعِيرِ﴾	;)
حِل لَكُمْ لَيْلَةَ ٱلصِّيَامِ ٱلرَّفَتُ إِلَىٰ نِسَآيِكُمْ ﴾	į)
وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْرْ فِي ٱلدِّينِ مِنْ حَرَجٍ ﴾	,
مِنْ أَهْلِ ٱلۡكِتَنبِ أُمَّةٌ ۗ فَآبِمَةٌ ﴾	• •
وَالله خُحِبُ ٱلصَّنهِرِينَ ﴾	*
فَمَن شَآءَ فَلْيُؤْمِن ﴾))
إِذَا قَضَىٰ أَمْرًا ﴾	<i>∳</i>

﴿ فَمَا يَكُونُ لَكَ أَن تَتَكَبَّرَ فِيهَا ﴾
﴿ وَمَا يَكُونُ لَنَآ أَن نَّعُودَ فِيهَآ ﴾
﴿ وَإِن كُنتُمْ جُنْبًا فَأَطَّهُرُوا ﴾
﴿ قَالَ إِنَّمَا ٱلْعِلْمُ عِندَ ٱللَّهِ ﴾
﴿ وَمَا مُحَمَّدُ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ ٱلرُّسُلُ ۚ أَفَائِن مَّاتَ أَوْ قُتِلَ ٱنقلَبْتُمْ عَلَى أَعْقَسِكُمْ ﴾
rax
﴿ وَلَن يَجْعَلَ ٱللَّهُ لِلْكَنفِرِينَ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ سَبِيلاً ﴾ ٤٧٦
﴿ وَمَا مُحُمَّدُ إِلَّا رَسُولٌ ﴾
﴿ كَانَ ٱلنَّاسُ أُمَّةً وَ حِدَةً فَبَعَثَ ٱللَّهُ ٱلنَّبِيِّينَ ﴾
﴿ وَمَن يَكْسِبُ إِثْمًا فَإِنَّمَا يَكْسِبُهُۥ عَلَىٰ نَفْسِهِۦ﴾
﴿ وَمَا مَلَكَتْ يَمِينُكَ مِمَّا أَفَآءَ ٱللَّهُ عَلَيْكَ ﴾
﴿ إِذَا جَآءَكَ ٱلْمُنَافِقُونَ قَالُواْ نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ ٱللَّهِ ۚ وَٱللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُۥ ﴾ ٨٥
﴿ وَإِن كَادُواْ لَيَفْتِنُونَكَ ﴾
﴿ فِيهِ شِفَآءٌ ۖ لِلنَّاسِ ﴾
﴿ فَإِن طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُ لَهُ، مِنْ بَعْدُ حَتَّىٰ تَنكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ، ۗ فَإِن طَلَّقَهَا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَر
يَتَرَاجَعَآ ﴾
﴿ فَإِن طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُ لَهُ، مِنْ بَعْدُ حَتَّىٰ تَنكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُۥ ﴾ ٣٠٠
﴿ وَمَا عَلَيْنَآ إِلَّا ٱلْبَلَخُ ٱلْمُبِينُ ﴾ ٢٥.
﴿ كُتِب عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ ٱلْمَوْتُ إِن تَرَكَ خَيْرًا ٱلْوَصِيَّةُ لِلْوَ لِدَيْنِ وَٱلْأَقْرَبِينَ ﴾ ٧٨
﴿ وَإِن تَدْعُهُمْ إِلَى ٱلْهُدَىٰ فَلَن يَهْتَدُواْ إِذًا أَبَدًا ﴾
﴿ وَأَن تَصُومُواْ خَرُّ لِّكُونَ ﴾

﴿ لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحُ أَن تَدْخُلُواْ بُيُونًا غَيْرَ مَسْكُونَةٍ فِيهَا مَنَكُ لَكُرْ ﴾ ٢٦ ه
﴿ قَالَ أَسْلَمْتُ لِرَبِ ٱلْعَطَمِينَ ﴾
﴿ كُتِبِ عَلَيْكُمُ ٱلْقِتَالُ وَهُوَ كُرْهٌ لَّكُمْ ۖ وَعَسَىٰ أَن تَكْرَهُواْ شَيًّا وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ ﴾ ١٥٥
﴿ كُتِبِ عَلَيْكُمُ ٱلْقِصَاصُ ﴾ ٢٦
﴿ وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ ٱللَّهُ ﴾
﴿ وَإِن تَفْعَلُواْ فَإِنَّهُۥ فُسُوقٌ بِكُمْ ﴾
﴿ وَمَن يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُ مَا ثِمٌّ قَلْبُهُ ﴿ ﴾
﴿ وَإِن طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِن قَبْلِ أَن تَمَسُّوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُدْ لَمُنَّ فَرِيضَةً فَيضفُ مَا فَرَضْتُمْ إِلَّا أَن
يغْفُونَ أَوْ يَغْفُواْ ٱلَّذِي بِيَدِهِۦ عُقْدَةُ ٱلنِّكَاحِ ﴾
﴿ لِكَنَّ لَا يَكُونَ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ فِيَ أُزْوَاجِ أَدْعِيَآبِهِمْ إِذَا قَضَوْاْ مِنْهُنَّ وَطَرًا ﴾ ٢٦ه
﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ ثُهُوا عَنِ ٱلنَّجْوَىٰ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا ثُهُواْ عَنْهُ وَيَتَسْجَوْكَ بِٱلْإِثْمِ وَٱلْعُذَوَٰنِ
وَمَعْصِيَتِ ٱلرِّسُولِ ﴾
﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّا أَرْسَلْنَا ٱلشَّيَعِلِينَ عَلَى ٱلْكَنفِرِينَ تَوُزُّهُمْ أَزًّا ﴾ ٢٥٩
﴿ فَإِنَّ آللَّهُ يُحِبُّ ٱلْمُتَّقِينَ ﴾
﴿ فَمَنْ ظَافَ مِن مُّوصٍ جَنَفًا أَوْ إِنْمًا فَأَصْلَحَ بَيْنَهُمْ فَلَاۤ إِنَّمَ عَلَيْهِ ﴾ ٢٨٠
﴿ لَّفَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ ٱللَّهِ أُسْوَةً حَسَنَةً ﴾
﴿ وَإِذْ قَالَ إِبْرَ هِعَمُ رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِ ٱلْمَوْتَىٰ ۖ قَالَ أَوْلَمْ تُؤْمِن ۖ قَالَ بَلَىٰ وَلَنكِن لِيَطْمَبِنَّ
قُلْبِي ۗ قَالُ فَخُذْ أَرْبَعَةً مِنَ ٱلطَّيْرِ فَصُرْهُنَّ إِلَيْكَ ثُمَّ ٱجْعَلْ عَلَىٰ كُلِّ جَبَلٍ مِنْهُنَّ جُزْءًا ثُمَّ ٱذْعُهُنَّ
يُأْتِينَكَ سَغْيَا ۚ وَٱغْلَمْ أَنَّ ٱللَّهَ عَزِيزُ حَكِيمٌ ﴾
﴿ وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ ﴾
﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ فَأَجِرَهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَيْمَ ٱللَّهِ ﴾

﴿ وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ لَا مَنَ مَن فِي ٱلْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا ﴾ ١٩٨
﴿ أُحِلَّ لَكُمْ صَيْدُ ٱلْبَحْرِ وَطَعَامُهُ مَتَنعًا لَّكُمْ وَلِلسَّيَّارَةِ ﴾
﴿ وَقُلْ جَآءَ ٱلْحَقُّ وَزَهَقَ ٱلْبَطِلُ ﴾
﴿ أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ ٱلصِّيَامِ ٱلرَّفَتُ إِلَىٰ نِسَآبِكُمْ ﴾
﴿ وَمِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَنبِ مَنْ إِن تَأْمَنْهُ بِقِنطَارٍ يُؤَدِّهِ ٓ إِلَيْكَ ﴾ ٢١٢
﴿ وَلَوْ شَآءَ لَهُدَنكُمْ أَخْمَعِينَ ﴾
﴿ وَلَمْ أَكُنُ بِدُعَآبِكَ رَبِ شَقِيًا ﴾
﴿ وَآلِلَّهُ يُحِبُ ٱلْمُطَّهِرِينَ ﴾ ١٧٥
﴿ وَٱللَّهُ مُحِبُ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴾ ١٧٥
﴿ لأَنتُدُ أَشَٰدُ رَهْبَةً ﴾
﴿ تِلْكَ حُدُودُ ٱللَّهِ فَلَا تُعْتَدُوهَا﴾
﴿ وَاللَّهُ مُحْيِء وَمُمِيتُ ﴾
﴿ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾
﴿ وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ ٱللَّهِ حَدِيثًا ﴾
﴿ وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ ٱللَّهِ قِيلًا ﴾
﴿ فَمَنِ ٱضْطُرً غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَآ إِثْمَ عَلَيْهِ ﴾
﴿ كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَىٰ نَفْسِهِ ٱلرَّحْمَةَ ﴾
﴿ وَإِنَّ جُندَنَا لَهُمُ ٱلْغَلِبُونَ ﴾
﴿ وَهُو ٱلَّذِي أَنشَأَ جَنَّتِ مَّعْرُوشَنتِ وَغَيْرٌ مَعْرُوشَنتِ ﴾
﴿ وَلَوْ كَانُواْ يُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلنَّبِي وَمَاۤ أُنزِلَ إِلَيْهِ مَا ٱتَّخَذُوهُمْ أُولِيَآءَ وَلَنكِنَّ كَثِيرًا مِنْهَا

يسفُونَ ﴾
﴿ وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِ عِمُ ٱلْقَوَاعِدَ مِنَ ٱلْبَيْتِ وَإِسْمَىعِيلُ ﴾
﴿ أَلَمْ نُبْلِكِ ٱلْأَوَّلِينَ ﴾
﴿ وَكُلُّ أَتَوْهُ دَاخِرِينَ ﴾
﴿ فَلَمْ تَجِدُواْ مَآءً فَتَيَمَّمُواْ صَعِيدًا طَيِّبًا ﴾ ٥١٥
﴿ فَمَنْ بَدَّلَهُ، بَعْدَمَا سَمِعَهُ، فَإِنَّمَا إِنَّمُهُ، عَلَى ٱلَّذِينَ يُبَدِّلُونَهُ ﴿ ٢٥٠
﴿ وَإِذْ أَخَذْنَا مِيتَنقَكُمْ لَا تَسْفِكُونَ دِمَآءَكُمْ وَلَا تُخْرِجُونَ أَنفُسَكُم مِن دِيَرِكُمْ ﴾ ٢٣
﴿ إِنَّا إِلَيْكُم مُّرْسَلُونَ ﴾
﴿ وَلَهُ ٱلْحَمْدُ فِي ٱلْأَخِرَةِ ﴾
﴿ وَٱللَّهُ يَغْضِمُكَ مِنَ ٱلنَّاسِ ﴾
﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ ٱلْمَوْتُ إِن تَرَكَ خَيْرًا ٱلْوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ وَٱلْأَقْرَبِينَ ﴾ ٢٦ ه
﴿ وَٱللَّهُ يَدْعُواْ إِلَىٰ دَارِ ٱلسَّلَامِ ﴾
﴿ وَإِنِ ٱمْرَأَةً خَافَتْ مِنْ بَعْلِهَا نُشُوزًا أَوْ إِعْرَاضًا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَاۤ أَن يُضلِحَا بَيْنَهُمَا صُلْحًا ۖ
وَالصُّلْخُ خُيرٌ ﴾
﴿ وَمَا ٓ ءَاتَنكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَنكُمْ عَنْهُ فَآنتَهُوا ﴾
﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلْقِتَالُ وَهُوَ كُرَّهٌ لَّكُمْ ﴾
﴿ وَلَوْ أَرَادُواْ ٱلْخُرُوجَ لِأَعَدُّواْ لَهُ عُدَّةً وَلَيكِن كَرِهَ ٱللَّهُ ٱنَّبِعَاثُهُمْ فَثَبَّطَهُمْ ﴾ ٥١٥
﴿ وَأَنْ أَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَٱتَّقُوهُ ۚ وَهُوَ ٱلَّذِئِ اللَّهِ تَحْشَرُونَ ﴾ ٣٧
﴿ إِنَّا إِلَيْكُمْ لَمُرْسَلُونَ ﴾
﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلْقِتَالُ ﴾
﴿ وَمِنَ ٱلْأَعْرَابِ مَن يَتَّخِذُ مَا يُنفِقُ مَغْرَمًا وَيَتَرَبُّصُ بِكُرُ ٱلدَّوْآبِرَ ﴾ ٢٦٧

﴿ وَمَآ أَرْسَلْنَا فِي قَرْيَةٍ مِن نَبِيَ ﴾
﴿ وَمِنَ ٱلْأَعْرَابِ مَن يُؤْمِنُ بِآللَّهِ وَٱلْمَوْمِ ٱلْآخِرِ وَيَتَّخِذُ مَا يُنفِقُ قُرُبَتٍ عِندَ ٱللَّهِ ﴾ ٢٦٧
﴿ إِنَّا أَخْلُنَا لَكَ أَزْوَ جَكَ ٱلَّنِيِّي ءَاتَيْتَ أُجُورَهُر ۗ ﴾
﴿ وَكُمْ أَهْلَكَ نَا قَبْلَهُم مِن قَرْنٍ هُمْ أَشَدُ مِنْهُم بَطْشًا ﴾ ٤٢٤
﴿ أَقِرِ ٱلصَّلَوٰةَ لِدُلُوكِ ٱلشَّمْسِ ﴾
﴿ وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُواْ بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُم بِهِ ﴾
﴿ إِنَّا أَعْتَدْنَا لِلطَّيلِمِينَ نَارًا ﴾
﴿ وَلَهُ ٱلْجَوَارِ ٱلْمُنشَفَاتُ فِي ٱلْبَحْرِ كَٱلْأَعْلَىٰمِ ﴾
﴿ أَنَا أَنْتِبُكُم بِتَأْوِيلِهِ عَأْرْسِلُونِ ﴿ يُوسُفُ أَيُّهَا ٱلصِّدِّيقُ أَفْتِنَا ﴾ ٤٦٥
﴿ وَأَنَّ ٱلْمُسْرِفِينَ هُمْ أَضْحَنِكُ ٱلنَّارِ ﴾
﴿ إِنَّى سَقِيمٌ ﴾
﴿ إِنَّهُ مَن يُشْرِكَ بِٱللَّهِ فَقَدْ حَرَّمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِ ٱلْجَنَّةَ وَمَأْوَنَهُ ٱلنَّارُ ۖ وَمَا لِلظَّلِمِينَ مِنْ أَنصَارٍ ﴾
٤٣٠
﴿ كُلُواْ مِن ثُمَرِهِ ۚ إِذَآ أَثْمَرَ وَءَاتُواْ حَقَّهُ ﴾
﴿ إِنَّمَا ٱللَّهُ إِلَكَ وَ حِدًّ ﴾
﴿ رَبُّنَا وَلَا بَحْمِلُ عَلَيْنَاۤ إِصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُۥ عَلَى ٱلَّذِينَ مِن قَيْلِنَا ﴾
﴿ وَإِذَا مَآ أُنزِلَتْ سُورَةٌ ﴾
﴿ كُلُواْ مِمَّا فِي ٱلْأَرْضِ حَلَىٰلًا طَيِّبًا ﴾
﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي ٱلْأَرْضِ قَالُواْ إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ ﴿ أَلَّا إِنَّهُمْ هُ
ٱلْمُفْسِدُونَ وَلَكِكن لَّا يَشْعُرُونَ ﴾
﴿ انَّهُ رَكَانَ وَعَدُهُ مُأْتَنًا ﴾

اللهِ بِأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْحَقُّ ﴾
وْ وَلَمَن صَبْرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذَالِكَ لَمِنْ عَزْمِ ٱلْأُمُودِ ﴾
﴿ فَلَمَّا فَصَلَ طَالُوتُ بِٱلْجُنُودِ قَالَ إِنَّ ٱللَّهَ مُبْتَلِيكُم بِنَهَرٍ فَمَن شَرِبَ مِنْهُ فَلَيْسَ مِنَى وَمَن
مْ يَطْعَمْهُ فَإِنَّهُ مِنْيَ إِلَّا مَنِ ٱغْتَرَفَ غُرْفَةً بِيَدهِ ٤٥٠
﴿ فَلَمَّا كُتِبَ عَلَيْهِمُ ٱلْقِتَالُ تَوَلَّوْا إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ ﴾
﴿ إِنَّمَا خَنْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَـٰتُواْ ﴾
﴿ إِنِّى أَخَافُ ٱللَّهَ رَبُّ ٱلْعَالَمِينَ ﴾
﴿ ٱلَّذِي يُؤْتِي مَالُهُۥ يَتَزَّكَىٰ ﴾
﴿ رَبُّنَا يَعْلَمُ إِنَّا إِلَيْكُمْ لَمُرْسَلُونَ ﴾
﴿ وَإِذَا كَانُواْ مَعَدُر عَلَىٰٓ أَمْرٍ خَامِعٍ لَّمْر يَذْهَبُواْ حَتَّىٰ يَسْتَغْذِنُوهُ ﴾
﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَاِيَّاكَ نَسْتَعِيرٍ ﴾
هِ إِيَّاكَ نَعْبُهُ ۚ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِيرُ ﴾
﴿ وَلَمَّا يَدْخُلِّ ٱلْإِيمَـٰنُ فِي قُلُوبِكُمْ ﴾
﴿ فَإِذَا وَجَبَتْ جُنُومُهَا فَكُلُواْ مِنْهَا وَأَطْعِمُواْ ٱلْقَانِعَ وَٱلْمُعْتَرَّ ﴾
﴿ فَإِذَا قُضِيَتِ ٱلصُّلَوٰةُ فَٱنتَشِرُواْ فِي ٱلْأَرْضِ﴾
﴿ فَإِذَا قُضِيَتِ ٱلصَّلَوٰةُ ﴾
﴿ خُذُوهُ فَغُلُوهُ ﴾ ثُمَّ ٱلْجَحِمَ صَلُّوهُ ﴾
﴿ وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَا تَأْتِينَا ٱلسَّاعَةُ ۖ قُلْ بَلَىٰ وَرَبَى ۚ لَتَأْتِيَنَّكُم ﴾ ، ، ، ، ، ،
﴿ وَلَقَد وَصَّيْنَا ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْكِتَنبَ مِن قَتْلِكُمْ وَإِيَّاكُمْ أَنِ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ﴾ ٢٥،
﴿ إِنَّمَا جَزَاؤُا ٱلَّذِينَ شَحَارِبُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولُهُ، وَيَسْعَوْنَ فِي ٱلْأَرْضِ فَسَادًا أَن يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلِّبُوا أَر
تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُم مِنْ خَلَفٍ أَوْ يُنفَوْأ مِرَ ۖ ٱلْأَرْضِ ۚ ذَٰ لِكَ لَهُمْ حِزْيٌ فِي ٱلدُّنْيَا ۖ وَلَهُمْ

، ٱلْأَخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴿ إِلَّا ٱلَّذِينَ تَابُواْ مِن قَبْلِ أَن نَقْدِرُواْ عَلَيْهِمْ ۖ فَٱعْلَمُواْ أَنَّ اللَّهِ
نفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾
﴿ ذَالِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُواْ إِنَّمَا ٱلْبَيْعُ مِثْلُ ٱلرِّبَوْاْ ﴾
﴿ إِنَّمَا ٱلْخَمْرُ وَٱلْمَيْسِرُ وَٱلْأَنصَابُ وَٱلْأَزْلَىمُ رِجْسٌ مِّنْ عَمَلِ ٱلشَّيْطَينِ ﴾
﴿ فَإِذَا قَضَيْتُمُ ٱلصَّلَوْةَ ﴾
﴿ ذَالِكَ ٱلْكِتَبُ لَا رَيْبُ فِيهِ ۚ هُدًى لِلْمُتَّقِينَ ﴿ اللَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِٱلْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ
مِمَّا رَزَفْنَنَهُمْ يُنفِقُونَ ﴿ وَٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ مِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَاۤ أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ وَبِٱلْاَخِرَةِ هُمْر
وقِنُونَ ﴾ أَوْلَتِهِكَ عَلَىٰ هُدًى مِن رَّبِهِم ۖ وَأُولَتهِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ﴾ ٢٢ ٢٣
﴿ إِنَّمَا يَنْهَنَّكُمُ ٱللَّهُ عَنِ ٱلَّذِينَ قَعَلُوكُمْ فِي ٱلذِينِ وَأَخْرَجُوكُم مِن دِيدِكُمْ وَظَنهَرُواْ عَلَىٰ
خْرَاحِكُمْ أَن تَوَلَّوْهُمْ ۚ وَمَن يَتَوَهَّمُ فَأُوْلَتِهِكَ هُمُ ٱلظَّلِمُونَ ﴾
﴿ وَلَإِن سَأَلْتَهُم مَّن خَلَقَ ٱلسَّمَـٰوَاتِ وَٱلْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ ﴾١٥١
﴿ قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ ءَامَنًا ۗ قُل لَّمْ تُؤْمِنُوا ﴾
﴿ إِنَّمَا ٱلْحَيَوٰةُ ٱلدُّنْيَا لَعِبُّ وَلَهُوٌّ ﴾
﴿ سُورَةُ أَنزَلْنَهَا وَفَرَضْنَهَا وَأَنزَلْنَا فِيهَآ ءَايَنتٍ بَيْنَت ٍلَّعَلَّكُمْ ۖ تَذَكُّرُونَ ﴾٠٠٠ ٥٠٣
﴿ إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ ءَايَنتُهُ، زَادَتُهُمْ إِيمَانًا ﴾
YEA
﴿ عِيشَةِ رَّاضِيَةٍ ﴾
﴿ لَبِغْسَ مَا كَانُواْ يَعْمَلُونَ ﴾
﴿ وَعَسَىٰٓ أَن تُحِبُّواْ شَيْئًا وَهُوَ شَرُّ لِّكُمٰ ۗ وَٱللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴾ ٤٨٣
﴿ وَلَهُمْ فِي ٱلْأَيْخِرَةِ عَذَابُ عَظِيمٌ ﴾
﴾ وَلَكُمْ فِي ٱلْقَصَاصِ حَيَوْةٌ ﴾

فَأَقْضَ مَا أَنتَ قَاضٍ ﴾ 4 ١٩٥٠	Ģ
فَفَسَق عَنْ أَمْرٍ رَبِّهِ ﴾	,
أُغَيْرُ ٱللَّهِ تَدْعُونَ إِن كُنتُمْ صَدِقِينَ ﴿ يَهُ بَلْ إِيَّاهُ تَدْعُونَ ﴾	þ
وَأَحَلُّ اللَّهُ ٱلۡبَيۡعَ وَحَرَّمَ ٱلرِّبَوا ﴾	è
وَأَحَلَ اللَّهُ ٱلَّبَيْعَ ﴾	*
وَصِيَّةٍ مِنَ آللَّهِ ۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَلِيمٌ ﴾	ф
إِنَّمَآ أَنتَ مُنذِرٍّ ۗ ﴾	è
أُحِلَّتْ لَكُم بَهِيمَةُ ٱلْأَنْعَسِرِ إِلَّا مَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ غَيْرَ مُحِلِّي ٱلصَّيْدِ وَأَنتُمْ حُرُمُ ﴾ ٤٧٨ ٣٣٥	þ
وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلًّا تَعْبُدُواْ إِلَّا إِيَّاهُ﴾	· 尹
وَسَوْفَ يُؤْتِ ٱللَّهُ ٱلْمُؤْمِنِينَ أَجْرًا عَظِيمًا ﴾ ٢١	þ
ُوَأُوحِي إِلَىٰ نُوحٍ أَنَّهُۥ لَن يُؤْمِرَ َ مِن قَوْمِكَ إِلَّا مَن قَدْ ءَامَنَ فَلَا تَبْتَبِسْ بِمَا كَانُوا	,¢
يْعَلُونَ ﴿ إِنَّ ۚ وَٱصْنَعِ ٱلْفُلْكَ بِأَغَيُنِنَا وَوَخْيِنَا وَلَا تَحْسَطِنِنِي فِي ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا ۚ إِنَّهُم مُّغْرَقُونَ ﴾	
ene	
ذِ فَمَاذَا بَعْدَ ٱلْحَقِّ إِلَّا ٱلضَّلَالُ ﴾	è
﴿ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا ﴾	•
﴿ لَحُمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِ ۚ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥ أَشِدًاهُ عَلَى ٱلْكُفَّارِ ﴾	þ
﴿ فَسَوْفَ يَأْتِي ٱللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِيُّهُمْ وَمُحِبُّونَهُۥٓ أَذِلَّةٍ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٍ عَلَى ٱلْكَلفِرِينَ ﴾ ٧٥٠	þ
﴿ فَلَوۡلَآ أَنَّهُۥ كَانَ مِنَ ٱلۡمُسَبِّحِينَ لَلَبِث فِي بَطْنِهِۦۤ إِلَىٰ يَوۡمِرُيُبۡعَنُونَ ﴾	Ď
﴾ وَلَهُمْ عَذَابٌ مُقِيمٌ ﴾	ķ
﴾ خُمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِ ﴾	ģ
﴾ وَلَكِن كَانُواْ هُمُ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴾	þ

اً بِٱسْدِ رَبِّكَ ٱلَّذِي خَلَقَ ﴾ خَلَقَ ٱلْإِنسَـٰنَ مِنْ عَلَقٍ ﴾ ٤٢٢	، روز افراً
جُ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَن ۗ فَمَن فَرَضَ فِيهِنِّ ٱلْحَجِّ فَلَا رَفَتَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا حِدَالَ فِي ٱلْحَجِّ ﴾	3-1 g
OVE FEAY	
بِي ٱلْأُمِيَّ ٱلَّذِي يَجِدُونَهُۥ مَكْتُوبًا عِندَهُمْ فِي ٱلتَّوْرَنةِ وَٱلْإِنجِيلِ﴾ ٥٨٣	﴿ ٱلذَّ
يْسَ ٱلذَّكُرُ كَٱلْأُتِيُّ ﴾	
بِبُّ أَحَدُكُمْ أَن يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا فَكَرِهْتُمُوهُ ﴾	
فُلِقَ ٱلْإِنسَنُ ضَعِيفًا ﴾	﴿ وَ-
لُواْ يَنشَعَيْبُ مَا نَفْقَهُ كَثِيرًا مِمَّا تَقُولُ ﴾ ٢٣٣	
قَدْ أَهْلَكْنَا ٱلْقُرُونَ مِن قَتْلِكُمْ لَمَّا ظَلَمُواْ ﴾ ٤٧٤	﴿ وَلَـ
مَا إِلَاهُكُمُ ٱللَّهُ ﴾	﴿ إِنَّ
نِلْ لِلْمُصَلِينَ ﴾ أَلَّذِينَ هُمْ عَن صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ ۞ ﴾ ٢٣٣	
نَرَفُ ٱللَّهُ جُرِمُونَ بِسِيمَانُهُمْ ﴾	
سَجَدَ ٱلْمَلَتِيِكَةُ كُلُّهُمْ أَحْمَعُونَ ﴾	﴿ فَمَ
وَيْلٌ لِّلْمُصَلِّينَ ﴾	﴿ فَر
ضَرْبَ ٱلرِقَابِ﴾	﴿ فَ
تَّلِبًا مَّوْقُرِنًا ﴾	ۆ ﴾
زَانِي لَا يَنكِحُ إِلَّا زَانِيَةً أَوْ مُشْرِكَةً وَالزَّانِيَةُ لَا يَنكِحُهَاۤ إِلَّا زَانٍ أَوْ مُشْرِكٌ ﴾ ٧٧٠	
مِنْهُم مَّن قَضَىٰ خَنْبَهُ ﴾	
لَّذِينَ إِن مَّكَّنَّـهُمْ فِي ٱلْأَرْضِ أَقَامُواْ ٱلصَّلَوْةَ ﴾	﴿ أَ
خَالِصَةً لَّكَ مِن دُودِ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾	
زَلَكِيَّ ٱللَّهَ ذُو فَضْل عَلَى ٱلْعَلَمِينَ ﴾	

﴿ يَمْحُواْ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ وَيُشْبِتُ ﴾
﴿ وَمِنْهُم مِّنْ إِن تَأْمَنْهُ بِدِينَارٍ لَّا يُؤَدِّوهَ ﴾
﴿ فَعَتَوْا عَنْ أَمْرِ رَبِّومٌ فَأَخَذَنَّهُمُ ٱلصَّعِقَةُ وَهُمْ يَنظُرُونَ ﴾
﴿ أَرَاغِبُ أَنتَ عُنْ ءَالِهَتِي يَتَالِبُرُ هِيمُ ﴾
﴿ قَالُواْ إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِءُونَ ﴿ اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِرِمْ ﴾
﴿ حَنفِظُوا عَلَى ٱلصَّلُوْتِ وَٱلصَّلَوْةِ ٱلْوُسْطَىٰ وَقُومُواْ لِلَّهِ قَننِتِينَ ﴾ ٤٦٧
﴿ سَنَفْرُغ لَكُمْ أَيُّهَ ٱلنَّقَلَانِ ﴾
﴿ يَدْعُونَ رَبُّهُمْ خُوْفًا وَطَمَعًا ﴾
﴿ فَوَسْوَس ۚ إِلَيْهِ ٱلشَّيْطَيٰنُ قَالَ يَتَعَادَمُ هَلْ أَدُلُّكَ عَلَىٰ شَجَرَةِ ٱلْخُلُدِ﴾
﴿ ٱلنَّبِيُّ أَوْلَىٰ بِٱلْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنفُسِهِمْ ﴾
﴿ أَكُلُهَا دَآيِمٌ وَظِلُّهَا ﴾
﴿ هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ ﴾
﴿ وَطَعَامُ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْكِتَنِبَ حِلٌّ لِّكُرْ ﴾
﴿ أَيْنَمَا تَكُونُواْ يُدْرِكَكُمُ ٱلْمَوْتُ ﴾
﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْنَةُ وَٱلدَّمُ وَلَحْمُ ٱلْخِنزِيرِ وَمَاۤ أُهِلَّ لِغَيْرِ ٱللَّهِ بِهِۦ وَٱلْمُنْخَنِقَةُ وَٱلْمَوْقُوذَا
وَٱلْمُتَرْدِيَةُ وَٱلنَّطِيحَةُ وَمَآ أَكَلَ ٱلسَّبُعُ إِلَّا مَا ذَكَّيْتُمْ ﴾
﴿ ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَ لَهُمْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ ثُمَّ لَا يُتْبِعُونَ مَآ أَنفَقُواْ مَنَّا وَلَآ أَذَّى ۚ أَهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ
رَبِهِمْ وَلَا خَوْفُ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴾
﴿ حُرِمَتَ عَلَيْكُمْ أُمَّهَ تُكُمْ ﴾
﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةُ ﴾
﴿ وَيُنشِئُ ٱلسُّحَابَ ٱلثِّقَالَ ﴾ ٢٠

﴿ وَأُحِيطَ بِشَمَرِهِ ۦ فَأَصْبَحَ يُقَلِّبُ كَفَيْهِ عَلَىٰ مَآ أَنفَقَ فِيهَا وَهِيَ خَاوِيَةُ عَلَىٰ عُرُوشِهَا وَيُقُولُ
لَمْ يَتْنِي لَمْ أَشْرِكَ بِرَيَىٓ أَحَدًا ﴾
﴿ ٱلنَّفْسَ بِٱلنَّفْسِ وَٱلْعَيْرَ ۖ بِٱلْعَيْرِ ﴾
﴿ وَلَكِكِنَّ ٱلظَّامِينَ مِا كَايَتِ ٱللَّهِ مَجْحَدُونَ ﴾
﴿ فَمَهَلِ ٱلْكَنفِرِينَ أَمْهِلْهُمْ رُوِّيِّدًا ﴾
﴿ لَيْسُواْ سَوَآءً ﴾
﴿ وَٱذْكُرْ فِي ٱلْكِتَنبِ إِسْمَعِيلَ ۚ إِنَّهُۥ كَانَ صَادِقَ ٱلْوَعْدِ ﴾
﴿ فَأَصْبَحَ فِي ٱلْمَدِينَةِ خَآبِفًا ﴾
﴿ يُوصِيكُمُ ٱللَّهُ فِيَ أَوْلَىدِكُمْ ۖ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ ٱلْأَنشَيْنِ ﴾
﴿ أَفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا أَم بِهِۦ جِنَّةً ﴾
﴿ وَإِنَّهُمْ لَفِى شَكٍّ مِّنْهُ مُرِيبٍ﴾
﴿ وَٱضْرِبْ لَهُم مَّثَلاً أَصْحَنبَ ٱلْفَرْيَةِ إِذْ جَآءَهَا ٱلْمُرْسَلُونَ﴾ ٢٥
﴿ فَٱصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ ﴾
﴿ لَتَحِدَنَّ أَشَدً ٱلنَّاسِ ﴾
﴿ وَقَالُواْ مَهْنَمَا تَأْتِنَا بِهِۦ مِنْ ءَايَةٍ لِتَسْحَرَنَا بِهَا فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ ﴾ ٧٦
﴿ وَأُمِرْتُ لا عَدِلَ بَيْنَكُمُ ﴾
﴿ وَكُلُّهُمْ ءَاتِيهِ يَوْمَ ٱلْقِيَنَمَةِ فَرْدًا ﴾
﴿ فَأُوْجَسَ مِنْهُمْ خِيفَةً ۚ قَالُواْ لَا تَخَفْ ﴾
﴿ وَقَالُواْ ٱتَّخَذَ ٱلرَّحْمَنُ وَلَدًا ۗ سُبْحَىنَهُۥ ۚ بَلْ عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ ﴾ ٧٣
﴿ ٱنفُرُواْ حِنْهَافًا وَثِقَالاً ﴾
﴿ وَٱلَّتِي يَأْتِرِكَ ٱلْفَنِحِشَةَ مِن نِسَآبِكُمْ فَٱسْتَشْهِدُوا عَلَيْهِنَّ أَرْبَعَةً مِنكُمْ ۖ فَإِن شَهِدُ

﴿ يَنَأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱلَّقَواْ ٱللَّهَ وَكُونُواْ مَعَ ٱلصَّدِقِينَ ﴾
﴿ وَٱلَّذِينَ يَرْمُونَ ٱلْمُحْصَنَتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُواْ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَآءَ فَٱجْلِدُوهُمْ ثُمَنِينَ جَلْدَةً وَلَا تَقْبَلُواْ
مُمْ شَهَدَةً أَبَدًا ۚ وَأُولَتِهِكَ هُمُ ٱلْفَسِقُونَ ﴿ إِلَّا ٱلَّذِينَ تَابُواْ مِنْ بَعْدِ ذَالِكَ وَأَصْلَحُواْ فَإِنَّ ٱللَّهَ
غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿ يَ ﴾
﴿ وَٱلَّذِينَ يُؤْذُونَ ۖ ٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَتِ بِغَيْرٍ مَا ٱكْتَسَبُواْ فَقَدِ ٱخْتَمَلُواْ بُهْتَنَّا وَإِنَّمًا ﴾ ٣٢ ه
﴿ وَكُتْبَنَا عَلَيْهِمْ فِيهَآ أَنَّ ٱلنَّفْسَ بِٱلنَّفْسِ وَٱلْعَيْنَ بِٱلْعَيْنِ ﴾ ٧٧٥
﴿ وَوَصَّيْنَا ٱلْإِنْسَيِنَ بِوَ لِدَيْهِ حُسْنًا ﴾
﴿ وَتُحْرِّمُ عَلَيْهِمُ ٱلْخَنَبِتَ ﴾
﴿ وَوَهَبْنَا لِدَاوُردَ سُلْيَمَـٰنَ﴾
﴿ وَأُولُواْ ٱلْأَرْحَامِ بَغْضُهُمْ أُولَىٰ بِبَغْضٍ ﴾
﴿ وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ وَعَشْرًا أَشْهُرٍ ﴾ ٧٥
﴿ وَٱلتِينِ وَٱلزَّيْتُونِ ۞ وَطُورِ سِينِينَ ۞ وَهَنذَا ٱلْبَلَدِ ٱلْأَمِينِ ۞ لَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَىنَ فِي أَخْسَنِ
تَقْوِيمِ ﴾
﴿ وَٱلَّذَانِ يَأْتِينِهَا مِنكُمْ فَقَاذُوهُمَا ﴾
﴿ وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ ﴾
﴿ وَجَنهِدُواْ فِي ٱللَّهِ حَقَّ حِهَادِّهِۦ﴾
﴿ وَقَاتِلُواْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ ﴾
﴿ وَكَرِهُواْ أَن مُجَنَهِدُواْ بِأَمْوَ لِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ ﴾
﴿ وَقَضَيْنَا ٓ إِلَىٰ بَنِىَ إِسۡرَٰءِيلَ﴾
﴿ أَفَرَءَيْتَ ٱلَّذِي كَفَرَ بِعَايَنتِنَا وَقَالَ لَأُوتَهِنَّ مَالاً وَوَلَدًا ﴿ أَطَّلَعَ ٱلْغَيْبَ أَمِ ٱتَّخَذَ عِندَ
ٱلرَّحْمَن عَهْدًا ﴿ كَا خَلَا مَنَكْتُبُ مَا يَقُولُ وَنَمُدُ لَهُ، مِنَ ٱلْعَذَابِ مَدًّا ﴾ ٧٤

هِ وَلِيَعْلَمَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ أَنَّهُمْ كَانُواْ كَنذِبِينَ ﴾
﴿ وَٱمْرَأَةً مُّؤْمِنَةً إِن وَهَبَتْ نَفْسَهَا لِلنَّبِي ﴾
﴿ ثُحْرَفُونَ ٱلْكِلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِ ﴾
﴿ وَأَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُواْ ٱلرَّكَوٰةَ ﴾ ٢٣٧ ٤٥٦
﴿ لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونَا مِنَ ٱلصَّغِرِينَ ﴾
﴿ وَأَخْذِهِمُ ٱلرِّبَوٰ أَوْقَدْ مُهُواْ عَنْهُ ﴾
﴿ فَأَقْبَلَتِ ٱمْرَأَتُهُ، فِي صَرَّةٍ فَصَكَّتْ وَجْهَهَا وَقَالَتْ عَجُوزُ عَقِيمٌ ﴾١٤٧
﴿ وَٱلْخَيْلَ وَٱلْمِغَالَ وَٱلْحَمِيرَ لِتَرْكَبُوهَا وَزِينَةً ﴾
﴿ وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُواْ أَيْدِيَهُمَا ﴾
﴿ وَأَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ ﴾
﴿ وَلَيَنصُرَنَّ ٱللَّهُ مَن يَنصُرُهُۥٓ ﴾
﴿ وَلَيَحْلِفُن إِنْ أَرْدْنَاۤ إِلَّا ٱلْحُسْنَىٰ ﴾
﴿ وَتَجْعَلُونَ لِمَا لَا يَعْلَمُونَ نَصِيبًا مِّمَّا رَزَقْنَهُمْ ﴾
﴿ فَأَنفَجَرَتْ مِنْهُ ٱثَّنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا ﴾
﴿ يَتَمَلُّلُونَ مِنكُمْ لِوَاذًا ﴾
﴿ وَٱفْعَلُواْ ٱلْخَيْرَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴾ ٢٥٠
﴿ وَءَاتَيْنَهُ مِن كُلِّ شَيْءٍ سَبَبًا ﴿ فَأَنْبَعَ سَبَبًا ﴾
﴿ وَٱسۡتَفْزِزْ مَنِ ٱسۡتَطَعۡتَ مِنْهُم بِصَوْتِكَ وَأَجۡلِبْ عَلَيْهِم بِحَنْلِكَ وَرَجِلِكَ وَشَارِكُهُمۡ فِي ٱلْأَمۡوَالِ
وَٱلْأَوْلَكِ وَعِدْهُمْ ۚ وَمَا يَعِدُهُمُ ٱلشَّيْطُنُ إِلَّا غُرُورًا ﴾
﴿ وَيُدۡحِلُهُمُ ٱلۡجُنَّةَ عَرَّفَهَا لَهُمۡ ﴾
﴿ وَوَاتَّنْكُ أَخُكُمْ صَمًّا ﴾

ِ فَأُمْسِكُوهُن بِمَعْرُوفٍ أَوْ فَارِقُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ وَأَشْهِدُواْ ﴾
زِ فَٱتَّبِعُونِي يُخْبِبِّكُمُ ٱللَّهُ ﴾
(ٱلْخَبِيثَتُ لِلْخَبِيثِينَ وَٱلْخَبِيثُونَ لِلْخَبِيثَاتِ ﴾
﴿ فَأَخْمِعُواْ أَمْرَكُمْ ﴾
﴿ وَٱلْقَوَّعِدُ مِنَ ٱلنِّسَآءِ ٱلَّٰتِي لَا يَرْجُونَ نِكَاحًا ﴾ ٢٢٧
﴿ فَحَاسَبْنَاهُا حِسَابًا شَدِيدًا ﴾
﴿ وَٱلْقِيمِينِ ٱلصَّلَوٰةَ ۚ وَٱلْمُؤْتُونَ ٱلرَّكَوٰةَ ﴾
﴿ كَالْغُرْجُونِ ٱلْقَدِيمِ ﴾
﴿ وَٱلْوَٰ لِدَٰتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَىٰدَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ ۖ لِمَنْ أَرَادَ أَن يُتِمَّ ٱلرَّضَاعَةَ ﴾
﴿ وَيَسۡتَفۡتُونَكَ فِي ٱلنِّسَآءِ ۗ قُلِ ٱللَّهُ يُفۡتِيكُمۡ فِيهِنَّ وَمَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمۡ فِي ٱلۡكِتَبِ فِي يَتَنمَى
لَيْسَآءِ ٱلَّٰتِي لَا تُؤْتُونَهُنَّ مَا كُتِبَ لَهُنَّ وَتَرْغَبُونَ أَن تَنكِحُوهُنَّ ﴾
﴿ وَٱلْمُحْصَنَتُ مِنَ ٱلنِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَنُكُمْ ۗ كِتَبَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ ﴾ ٢٦ ه
﴿ وَٱلۡمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبِّصۡ ﴾ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَثَةَ قُرُوٓۦ ﴾ ١٥٧٤ ٥٤١
﴿ وَبِٱلۡوَالِدَيۡنِ إِحۡسَناً ﴾
﴿ وَأَرْجُلَكُمْ ﴾
﴿ سَلُمٌ ﴾
﴿ وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ ٱلْأَقَاوِيلِ لأَخَذْنَا مِنْهُ بِٱلْيَمِينِ ﴿ ثَنَّ لَقَطَعْنَا مِنْهُ ٱلْوَتِينَ ﴾ ٢٩٣
﴿ وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَكِرِ ثَى ٱللَّهُ رَمَى ﴾
﴿ وَهُم يِأْمْرِهِ } يَعْمَلُون ﴾
﴿ هَلْ تَعْلَمُ لَهُ مُ سَمِيًا ﴾
﴿ فَإِن طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُ لَهُ، مِنْ بَعْدُ حَتَّىٰ تَنكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُۥ فَإِن طَلَّقَهَا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَن

يَتَرَاجَعَآ إِن ظَنَّآ أَن يُقِيمًا حُدُودَ ٱللَّهِ ﴾
﴿ غُلِبَتِٱلرُّومُ ۞ فِي أَدْنَى ٱلْأَرْضِ وَهُمْ مِنَ بَعْدِ عَلَيْهِمْ سَبَغْلِبُونَ ۞ فِي بِضْعِ سِنِينَ *
لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ ۚ وَيَوْمَهِنِهِ يَفْرَحُ ٱلْمُؤْمِنُونَ ۞ بِنَصْرِ ٱللَّهِ ۚ يَنصُرُ مَن يَشَآا ۗ وَهُوَ
ٱلْعَزِيزُ ٱلرَّحِيمُ ۚ ﴾
﴿ كُلُّمَآ أَوْقَدُواْ نَارًا لِلْحَرْبِ أَطْفَأُهَا ٱللَّهُ ﴾
﴿ فَرِيضَةً مِنَ ٱللَّهِ ۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴾
﴿ ٱلرِّجَالَ فَوَّامُونَ عَلَى ٱلنِّسَآءِ بِمَا فَضَّلَ ٱللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ وَبِمَآ أَنفَقُوا مِنْ
أَمْرَ لِلْهِمْ ﴾
﴿ يَنَأَيُّهَا إَلَّذِينَ ءَامَنُواْ شَهَدَةُ بَيْنِكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ ٱلْمَوْتُ حِينَ ٱلْوَصِيَّةِ ٱثْنَانِ ذَوَا عَذْلٍ ﴾
oot
﴿ إِلَىٰ رَبِّكَ يُوۡمَٰٓ إِذْ ٱلۡمَسَاقُ ﴾

رَفَعُ جرلارَ عَلَى لاَخِرَيُ جرلارَ عَلَى لاَخِرَيُ السَّلَىٰ لاَئِمُ لَاِئِوْدِي مِنْ الْمُسلوبِ الحَبرِي وأثره في الاستدلال

فهرس الأحاديث

٠١٩	أخبروه أن الله يجبهأخبروه أن الله يجبه
091	أد الأمانة إلى من ائتمنك
008	إذا اختلف المتبايعان وليس بينهما بينة فالقـول ما يقول رب السلعـة
٥٦٠	إذا أدبر النهار من هاهناً وأقبل الليل من هاهنا
091	إذا حدثك الرَجْل بحديث ثم التفت فهو أمانة
177	اذبحها
۳۲	أسلم تسلم يؤتك الله أجرك مرتين ، فإن توليت فإن عليك إثم
٤٩١	أقصرت الصلاة أم نسيت
ξΥ 1	ألا أنبئكم بأكبر الكباثر
۲۹	البكر بالبكر جلد مائة ونفي سنة ، والثيب بالثيب جلد مائة والرجم .
	الجمعة حق واجب على كل مسلم
	الحج عرفة
"{\V	الحمى من فوح جهنم فأبردوها بالماء
×11	الصلح جائز بين المسلمين
	القاتل لا يرث
991	المستشار مؤتمن
99	المسلمون على شروطهم
۹	الميت يعذب ببكاء أهله عليه
۹٦،٥١٠	أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله
97	إن الله أمرني بحب أربعة
Y •	إن الله تعالى حرم الخمر
YV	إن الله تعالى كتب عليكم الحج
۲.	ان الله حميا بحب الحرال

٥٢٠	إن الله حيي ستير يحب الحياء والستر
010	إن الله كره لكم ثلاثا
٥٢٠	إن الله يحب الرفق في الأمر كله
770	إن الماء الطهور لا ينجسه إلا ما غلب على ريحه وطعمه ولونه
٥٣٤،٥١١	إن المسالة لا تحل إلا لأحد ثلاثة
τ·	إن الميت ليعذب وإن أهله ليبكون عليه
٣٥٢	أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا خرج أقرع بين نسائه
119	إن دماءكم وأموالكم حرام عليكم
o \ V	إن لكل نبي حواريا
٥٢١	إن من الخيلاء ما يبغض الله
٥٠٤	إنك تقدم على قوم أهل كتاب
717	إنك ليس ممن يصنعه خيلاء
۲۶۳، ۶۶۳، ۲۰3، ۸۰3	إنها الربا في النسيئة
٤٠٧،٣٩٢	إنها الماء من الماء
٤٠٣	إنها الولاء لمن أعتق
	إنها جعل الاستئذان من أجل البصر
	أيها الناس إن الله قد فرض عليكم الحج فحجوا
٠٠٤	أيها الناس قد فرض الله عليكم الحج فحجوا
117	بعثت أنا والساعة كهاتين
ιν	تصدق رجل من دیناره ، من در همه ، من ثوبه
	حرم لباس الحرير والذهب على ذكور أمتي
	خذوا من العمل ما تطيقون ، فإن الله لا يمل
	دعها فإني أدخلتها طاهر تين فمسح عليهما
	دعوني ما تر كتكم ، إنها هلك من كان قبلكم بسؤالهم

۰۱۸	رحم الله رجلا سمحا إذا باع وإذا اشترى وإذا اقتضى
۰۰۳	رخص في بيع العرايا بخرصها من التمر فيها دون خمسة أوسق أوفي خمسة أو سق
٤٦٧	رفع عن أمتي الخطأ
٤٦	صدق الله وكذب بطن أخيك
٠١٥	صلاة الرجل في جماعة تضعف على صلاته في بيته وفي سوقه خمسا وعشرين ضعفا
٧٢3	صلوا قبل المغرب
۳٤١	عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين عضوا عليها بالنواجذ
	غسل الجمعة علي كل محتلم
۲۲	فأخبرني عن أماراتها
۰۸۳	فإذا اختلف الجنسان فبيعوا كيف شئتم
۲۲۰	فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم زكاة الفطر
٥٠٥	فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم زكاة الفطر صاعا من تمر
	فلا تفعلا ، إذا صليتها في رحالكها ثم أتيتها مسجد جماعة فصليا معهم فإنها لكم نافلة
	فلا وصية لوارث
٣٣	فلما اشتد حصرهم، واشتد البلاء عليهم
٥٩٩	فمن كان حالفا فليحلف بالله ، وإلا فليصمت
ኃለለ	كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يسكت بين التكبير وبين القراءة إسكاتة
٠٨٨	
	كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يكثر أن يقول يا مقلب القلوب ثبت قلبي على دينا
	كان لا يدع أربعا قبل الظهر وركعتين قبل الغداة
	كان لا يدع أن يستلم الركن اليماني والحجر في كل طوفة
	كان يصوم حتى نقول لا يفطر ، ويفطر حتى نقول لا يصوم
	كل المسلم على المسلم حرام دمه وماله وعرضه
* \ \	کا ذلك ا یک

ل ذي ناب من السباع فأكله حرام
لاكيا قتله
` بأس أن تأخذها بسعر يومها ما لم تتفرقا وبينكها شيء
٢ صلاة لمن لم يقرأ بأم القرآن٢ صلاة لمن لم يقرأ بأم القرآن٢٩٣
ر صيام لمن لم يبيت الصيام من الليل
ا نكاح إلا بولي
ا ولكني أكرهها
يبولن أحذكم في الماء الداثم
إ يحل أن يهجر أخاه فوق ثلاث ليال فيلتقيان
لا يحل ثمن الكلب ولا حلوان الكاهن ولا مهر البغي
لا يحل دم امرئ مسلم يشهد أن لا إله إلا الله
لا يحل سلف وبيع
لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر ، أن تسافر مسيرة يوم وليلة ليس معها محرم ٣٥٠
لا يفرق بين مجتمع ولا يجمع بين متفرق خشية الصدقة
لا يقتل مؤمن بكافر
لا ينكح المحرم ولا يخطب
لا ينكح المحرم ولا ينكح٧
لعن الله السارق يسرق البيضة فتقطع بده
لقتل مؤمن أعظم عند الله من زوال الدنيا
لله تسعة وتسعون اسها مائة إلا واحدا
لو لم يخف الله لم يعصه
لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة
لي الواجد يحل عرضهلي الواجد يحل عرضه
يس الربا إلا في النسيئة

ولا فرسه صدقة ٢٩٤	ليس على المسلم في عبده ،
ل عليه الحول	ليس في مال زكاة حتى يحو
ليس منه فهو رد	من أحدث في أمرنا هذا ما
ة فقد أدرك الصلاة	من أدرك ركعة من الصلاة
فلا قضاء عليه ولا كفارة	من أفطر في رمضان ناسيا
ونعمت	
ογξ	من ذرعه القئ فلا قضاء .
ومن استقاء فعليه القضاء	
سكنا فقد أصاب النسك، ومن نسك قبل الصلاة فتلك شاة لحم ٤٧٥	من صلى صلاتنا ونسك نـ
حتسابا غفر له ما تقدم من ذنبه	من قام ليلة القدر إيهانا وا
نبوأ مقعده من النار	من كذب علي متعمدا فلين
وعليه الحج من قابل	
ي الدين	من يرد الله به خيراً يفقه في
منحر ، فانحروا في رحالكم ، ووقفت ههنا وعرفة كلها موقف ، ووقفت	
خابرة	نهي رسول الله ﷺ عن الم
الكلب، ومهر البغي، وحلوان الكاهن	
لله عليكم صيامه ٥٥٥	هذا شهر رمضان كتب اه
نب الله عليكم صيامه وأنا صاثم	
111	
﴾ والمقير والنقير	
ك الميراثك	
بانية	يا عثمان إني لم أومر بالره
	illi z sitre, treze

واستنباط الأحكام الشرعية

فهرس الأعلام

£01	بن ابي هر يرة
£7	بن الأثير
	بن الحاجب المالكي
٩٤	بن الحار
۸۰	بن السمعاني
λλ	ابن الصباغ
Ψξξ	ابن القيما
m40	ابن أمير الحاج
٧٥	ابن بدرانا
٣٤٠	ابن تيمية
٧٦	ابن جزي الكلبي
۳۳	ابن حبان
٤٣٠	ابن حجر
٤٠٤	ابن دقيق العيد
rei	ابن رجب
٧٧	ابن رشد
va	ابن رشيق المالكي
*1	ابن سينا
/Y	ابن عاصم الأندلسي
די	ابن عباس رضي الله عنهما
11A	ابن عسكر
<u> </u>	ابن عقيل
	ابن عمر رضي الله عنهما

ابن فارس	
ابن ماجه	
ار- مالك	
ابن مالك	
ابن مبرد	
ابن مفلح	
ابن منظور	
ابن نجيم	
أبو إسحاق الشيرازي	
أبو البقاء الكفوي	
أبو الحسن الكرخي	
أبو الحسن بن القطان	
أبو الحسين البصري	
أبو الخطاب	
أبو الطيب	
أبر الطيب المتنبي	
أبو العلاء المعري	
أبو العلاء المعري	
أبو أيوب الأنصاري رضي الله عنه	
أبو بردة رضي الله عنه	
ابو بكر الباقلاني	
أَبُو بَكُرَةَ رَضِي اللَّهُ عَنْهُ	
أبو ثعلبة الخشني رضي الله عنه	
أبو حنيفة	
أبو داود	
أبو سعيد الخدري رضي الله عنه	

بو صحر الهذلي
بو عبيد
أبو علي الفارسي
أبو فراسأبو فراس
أبو لبابة رضي الله عنه
أبو محمد
أبو مسعود الأنصاري رضي الله عنه
أبو موسى الأشعري رضي الله عنه
أبر هريرة رضي الله عنه
أبو يوسف٠٠٠
أحمد بن حنبل
الأخضريالأخضري
الإسنوي
الأعشىا
الأقرع بن حابس التميمي رضي الله عنه
الآمدي
الأنباريا١٥٥
الباجي
البخاري
البراء بن عازب رضي الله عنهالبراء بن عازب رضي الله عنه
البرماوي
البغوي
البيضاوي
البيهقي,

ترمذي
لجاحظ٨٤
لحسن البصري
لحصري
لحطيثة
لخرقي
لخطابي٢٤
لخليل بن أحمد الفرا هيدي
الذهبيالذهبي
الرازيالرازي
الراغب الأصفهانيالله المستعملة
الزجاجالزجاج
الزركشيالزركشي
الزمخشري
السبكي
السمرقندي
السيوطي
الشاطبي المالكي
الشافعي
الشنقيطي
الشركاني
الشويكي
الصنعاني٨٦
الصد في

العسكري٨٩
العسكري
الفارابي
الفتوحي٢٥
القاضي أبو يعلى
القرافيالقرافي
القيرواني
الكشناوي
الكمال بن الحمام
المازريالمازري
المرداوي٨١
المزنيالله المرزي المناسبين ال
المغيرة بن شعبة رضي الله عنه
النجم الطوفي
النسائي
الهندي
أم عطية رضي الله عنها
إمام الحرمين
أنس بن مالك رضي الله عنه
بريلة رضي الله عنه
تاج الدين السبكي
حجل ابن نضلة القيسي
خليل المالكي
ذو اليدين رضي الله عنه

۳٤٧	رافع بن خديج رضي الله عنه
٣٧٢	زكريا الأنصاري
774	سعد الدين التفتازني
٣٣	سعد بن معاذُ رضي الله عنه
0 • 1	سمرة رضي الله عنه
£A£	سيبويه
YYE	شمس الدين الزركشي
179	صدر الشريعة
٩	عائشة رضي الله عنها
٤٥	عبادة بن الصامت رضي الله عنه
	عبد الرحمن بن يعمر رضي الله عنه
	عبد العزيز البخاري
	عبد القهار الجرجاني
	عروة
	فخر الإسلام البزدوي
	مالك
°о Л	
VI	محمد صديق خان
۳٦	مسروق
YY	•
1 o	
1	
• 1	ه ام د د د د د اند م أن

فهرس المراجع

- أبجد العلوم الوشي المرقوم في بيان أحوال العلوم، تأليف: صديق حسن القنوجي، المولود: ١٣٤٨هـ، المتوفى: ١٣٠٧هـ، ط: دار الكتب العلمية، بيروت ١٩٧٨، عدد الأجزاء: ٣، تحقيق: عبد الجبار زكار.
- ١٤ الإبهاج في شرح المنهاج، لتقي الدين السبكي: علي بن عبد الكافي ت:
 ٢٥٧هـ وولده تاج الدين: عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي السبكي،
 ت: ٧٧١هـ، دار الكتب العلمية بيروت الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ ١٩٨٤م.
- ٣. إتحاف الأنام بالخاص والعام، للحفناوي، محمد بن إبراهيم، دار
 الحديث، القاهرة، الطبعة الأولى.
- إتحاف الطلبة بالأسئلة المنطقة والأجوبة، محمد بن علي المرعشي مطبعة روضة الشام دمشق ط ١٣١٢ هـ
- ٥. الإتقان في علوم القرآن، تأليف جلال الدين السيوطي، طبعة مصطفى
 البابي الحلبي القاهرة سنة ١٣٥٤هـ
- ٢. أثر الأدلة المختلف فيها في الفقه الإسلامي، للدكتور مصطفى ديب البغا، ط: دار القلم دمشق ١٤٢٠هـ
- ٧. إجابة السائل شرح بغية الآمل محمد بن إسماعيل الأمير الصنعاني مؤسسة الرسالة ط.أولى ١٩٨٦م تحقيق/ العاصي حسين بن أحمد السياغي والدكتور حسن محمد الأهدل
- ٨. إجابة السائل شرح بغية الأمل، في أصول الفقه، للصنعاني: محمد بن إسماعيل الأمير بن صلاح الكحلاني، ت:١١٨٢هـ، تحقيق: حسين بن أحمد السيغاني و د.محمد مقبول الأهدل، مؤسسة الرسالة بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٨هـ ١٩٨٨م.

- ٩. إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام، تأليف: تقي الدين أبي الفتح ابن
 دقيق العيد، المتوفى: ٧٠٢هـ، ط: دار الكتب العلمية، مدية النشر:
 بروت، عدد الأجزاء: ٤.
- ا- إحكام الفصول في أحكام الأصول، للباجي: أبي الوليد سليمان بن خلف بن سعد الأندلسي، ت: ٤٧٤هـ، تحقيق: عبد المجيد تركي دار الغرب الإسلامي؛ بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ ١٩٨٦م.
- ١١. أحكام القرآن لابن عربي، تأليف: محمد بن عبد الله الأندلسي (ابن العربي) المالكي، عدد الأجزاء: ٤، الناشر: دار الكتب العلمية.
- ١٢. أحكام القرآن، تأليف: أحمد بن علي الرازي الجصاص أبو بكر، مولود
 عام: ٣٠٥هـ، ت: ٣٧٠، ط: دار إحياء التراث العربي، بيروت
 ١٤٠٥هـ، عدد الأجزاء: ٥، تحقيق: محمد الصادق قمحاوي.
- 17. أحكام القرآن، تأليف: محمد بن إدريس الشافعي أبو عبد الله، ت: 9.0 هـ، ط: مؤسسة الرسالة، بيروت ١٤٠٥ هـ، الطبعة الأولى، عدد الأجزاء: ١، تحقيق: صبحى البدري السامرائي.
- ١٤. الإحكام في أصول الأحكام، لابن حزم الظاهري: على بن أحمد بن سعيد، ت: ٤٥٦هـ، دار الآفاق الجديدة بيروت، الطبعة الثانية، ٣٠٤١هـ ١٩٨٣م ،، وطبعة أخرى: ط: دار الحديث، القاهرة ٤٠٤١هـ، الطبعة الأولى، عدد الأجزاء: ٨.
- 10. الإحكام في أصول الأحكام، لسيف الدين الآمدي: علي بن محمد التغلبي، ت: ٦٣١هـ، تعليق: عبد الرزاق عفيفي، المكتب الإسلامي، دمشق، الطبعة الثانية ٢٠٤١هـ. وطبعة أخرى: ط: دار الكتاب العربي، بيروت ١٤٠٤هـ، الطبعة الأولى، عدد الأجزاء: ٤، تحقيق: د. سيد الجميلي.

- 17. أخبار النحويين البصريين لأبي سعيد السيرافي، ط معهد المباحث · الشرقية بالجزائر ١٩٣٦م.
 - ١٧. الاختيار لتعليل المختار، لأبي الفضل لموصلي ط: إدارة المعاهد الأزهرية
 مصم ١٣٩٤هـ
 - ١٨. آداب البحث والمناظرة، للشيخ محمد الأمين الشنقيطي مكتبة ابن
 تيمية بالقاهرة ومكتبة العلم بجدة (بدون)
 - 19. الآداب الشرعية، للإمام شمس الدين بن مفلح المقدسي توفي عام ٧٦٣ ط.مكتبة ابن تيمية ١٩٨٧م مطابع مؤسسة الرسالة
 - ١٢٠. إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول، للشوكاني: محمد بن على بن محمد بن عبد الله اليمني الصنعاني، ت: ١٢٥٠هـ، تحقيق: الدكتور/ محمد شعبان إسهاعيل، مطبعة المدني القاهرة، الناشر: دار الكتب القاهرة، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ ١٩٩٢م .، وطبعة أخرى: ط: دار الفكر، بيروت، الطبعة: الأولى، عدد الأجزاء: ١، تحقيق: محمد سعيد البدرى
- ٢١. إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل الشيخ/ محمد ناصر الدين الألباني المكتب الإسلامي بيروت الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م.
- ٢٢. أساليب النفي في القرآن، د. أحمد ماهر البقري، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية.
- 77. الاستيعاب في معرفة الأصحاب، تأليف: يوسف بن عبد بن محمد بن عبد البر، المتوفى: ٢٣ ٤ هـ، الطبعة: الطبعة: الأولى، عدد الأجزاء: ٤، تحقيق: على محمد البجاوى.
- ٢٤. أسد الغابة في معرفة الصحابة، لعز الدين أبي الحسن على بن محمد بن

- عبد الكريم المعروف بـ «ابن الأثير»، ٥٥٥هـ ١٣٠م، تحقيق: محمد إبراهيم البنا، محمد عاشور، محمود عبد الوهاب فايد، دار الشعب.
- ٢٥. أسنى المطالب في أحاديث مختلفة المراتب للشيخ محمد بن السيد درويش
 الحوت إدارة إحياء التراث الإسلامي بدولة قطر
- 77. أسهل المدارك شرح إرشاد السالك، في فقه الإمام مالك، للكشناوي -- ط: دار الفكر بروت د.ت
- ۲۷. الأشباه النظائر في قواعد وفروع فقه الشافعية، تأليف: جلال الدين بن
 عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، ت: ٩١١، ط: دار الكتب العلمية، –
 بيروت ١٤٠٣، الطبعة الأولى، عدد الأجزاء: ١.
- ۲۸. الإصابة في تمييز الصحابة، تأليف: أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي، المولود: ۷۷۳هـ، المتوفى: ۸۰۸هـ، ط: دار الجيل،
 بيروت ۱٤۱۲هـ-۱۹۹۲م، الطبعة: الأولى، عدد الأجزاء: ۸، تحقيق: على محمد البجاوي.
- 79. أصول البزدوي، هو: الوصول إلى معرفة الأصول للبزدوي، للبزدوي: أبي الحسن علي بن محمد بن الحسين بن عبد الكريم، ٤٨٢هـ، مطبوع مع: كشف الأسرار للبخاري، ضبط وتعليق: محمد المعتصم بالله البغدادي، دار الكتاب العربي بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ ١٩٩١م. وطبعة أخرى: ط. دار الكتب العلمية بيروت الأولى ١٩٩١م. وطبعة أخرى: ط. دار الكتب العلمية جاويد باريس، كراتشي، عدد الأجزاء: ١.
- ٣٠. أصول السرخسي، تأليف: محمد بن أحمد بن أبي سهل السرخسي أبو
 بكر، ت: ٤٩٠، ط: دار المعرفة، بيروت ١٣٧٢هـ، عدد الأجزاء: ٢،
 تحقيق: أبو الوفا الأفغاني.

- ٣١. أصول الشاشي، للشاشي: أبي على محمد نظام الدين إسحاق بن إبراهيم السمر قندي، ت: ٣٤ هـ، ط: دار الكتاب العربي بيروت، ١٤٠٢هـ الهـ السمر مطبوع بهامشه عمدة الحواشي للكنكوهي).
 - ٣٢. أضول الفقه للشيخ محمد أبي زهرة دار الفكر بدون تاريخ.
- ٣٣. أصول الفقه، للشيخ زهير: محمد أبى النور، المكتبة الفيصلية مكة المكرمة، ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م .
- ٣٤. أصول الفقه، لعبد الوهاب خلاف، الطبعة الثانية، مكتبة الدعوة الإسلامية، شباب الأزهر.
- ٣٥. الأطول شرح تلخيص مفتاح العلوم، للعلامة إبراهيم بن محمد بن عربشاه عصام الدين الحنفي توفي عام ٩٤٣هـ تحقيق د/ عبد الحميد هنداوي ط. دار الكتب العليمة الأولى (١٤٢٢هـ ٢٠٠١م).
- ٣٦. الاعتصام، لأبى إسحاق إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الشاطبي، طبعة المكتبة التجارية الكبرى، القاهرة، بدون تاريخ
- ٣٧. الأعلام الشرقية في المائة الرابعة عشرة الهجرية لزكي محمد مجاهد ثلاثة
 عجلدات ط مصر ١٣٦٨ / ١٣٧٤هـ
- ٣٨. إعلام الموقعين عن رب العالمين، تأليف: محمد بن أبي بكر بن أيوب الدمشقي أبو عبد الله، المولود: ١٩١هـ، ت: ٧٥١هـ، ط: دار الجيل، بروت ١٩٧٣م، عدد الأجزاء: ٤، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد.
 - ٣٩. أعلام النساء لعمر رضا كحالة ثلاثة مجلدات ط دمشق ١٣٥٩هـ
- ٤٠. الأعلام، لخير الدين الزركلي، الطبعة الثانية ١٣٨٩هـ، دار العلم للملايين، بروت، الطبعة الخامسة ١٩٨٠م.
- ٤١. الأغان، تأليف: أبو الفرج الأصفهاني، المتوفى: ٣٥٦هـ، ط: دار الفكر،
 بيروت، الطبعة: الثانية، عدد الأجزاء: ٢٤، تحقيق: سمير جابر.

- ٤٢. الأم، تأليف: محمد بن إدريس الشافعي أبو عبد الله، المولود عام: ١٣٩٠هـ، تاليف عام: ١٣٩٠هـ، الطبعة الثانية ،عدد الأجزاء: ٨
 - ٤٣. الأمالي لإسهاعيل بن القاسم القالي جزآن ط مصر ١٩٢٦/١٣٤٤
- 33. الإمام في أدلة الأحكام الإمام العز بن عبد السلام دار البشائر بيروت
- وقاء الرواة على أنباه النحاة لعلي بن يوسف القفطي ثلاثة أجزاء ط دار
 الكتب المصرية ١٣٦٩ ١٣٧٤ هـ
 - ٤٦. الأنساب للسمعاني ط ليدن ١٩١٢
- 22. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، تأليف: أبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري، المولود: ٥١٣هـ، ت: ٥٧٧هـ، ط: دار الفكر، - دمشق.
- أنيس الفقهاء في تعريفات الألفاظ المتداولة بين الفقهاء، تأليف: قاسم بن عبد الله بن أمير علي القونوي، المتوفى: ٩٧٨هـ، ط: دار الوفاء، حبدة، الطبعة: الأولى، عدد الأجزاء: ١، تحقيق: د. أحمد بن عبد الرزاق الكبيسي.
- 29. أوضح المسالك إلى ألفية بن مالك، تأليف: أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري، المولد عام: ٧٠٨هـ، ت: ٧٦١هـ، ط: دار الجيل بيروت ١٩٧٩م، الطبعة الخامسة، عدد الأجزاء: ٤
- ٥٠. الآيات البينات، للعبادي، الآيات البينات على شرح الجلال المحلى على جمع الجوامع، لابن القاسم العبادي: أبي العباس شهاب الدين أحمد بن قاسم المصري، ٩٩٤هـ، دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولى،

- 1131هـ ١٩٩٦م.
- ٥١. إيضاح المبهم من معاني السلم، للدمنهوري، وهو الشيخ أحمد بن عبد
 المنعم الدمنهوري المتوفى سنة ١٩٢٦هـ ط: مصطفى الحلبي ١٣٦٧هـ
- ٠٥٢ إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون الإسماعيل باشا بن محمد أمين الباباني البغدادي مجلدان ط استانبول الأولى ١٩٤٥/١٣٦٤
- ٥٣. الإيضاح في علوم البلاغة، تأليف: جلال الدين أبو عبد الله سعد الدين بن عمر القزويني، ط: دار إحياء العلوم، بيروت ١٩٩٨، الطبعة: الرابعة، عدد الأجزاء: ١.
- ٥٤. البحر المحيط في أصول الفقه، للزركشي: بدر الدين محمد بن بهادر بن عبد الله، ت: ٧٩٤هـ، وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية الكويت، الطبعة الثانية، ١٤١٣هـ ١٩٩٢م.
- ٥٥. بدائع الزهور في وقائع الدهور لابن إياس ثلاثة أجزاء ط مصر ١٣١١هـ
- ٥٦. بدائع الصنائع، المؤلف: علاء الدين الكاساني، الوفاة: ٥٨٧هـ، عدد الأجزاء: ٧، نشر: دار الكتاب العربي، بيروت ١٩٨٢م، الطبعة: الثانية.
- ٥٧. بدائع الفوائد للشيخ ابن القيم، محمد بن أبي بكر المتوفى سنة ١٥٧هـ تحقيق هشام عطا وآخرين ط: مكتبة نزار الباز – مكة المكرمة – سنة ١٤١٦هـ
- ٥٨. بداية المجتهد ونهاية المقتصد، تأليف: محمد بن أحمد بن محمد بن رشد القرطبي أبو الوليد، ت: ٩٩٥هـ، ط: دار الفكر، بيروت، عدد الأجزاء: ١.
- ٥٩. البداية والنهاية، للحافظ إسهاعيل بن عمر بن كثير القرشي، المتوفى:

- ٤٧٧هـ، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ ١٩٨٨م، دار الريان للتراث، القاهرة.
- ٦٠. البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، للعلامة محمد بن علي الشوكاني، المتوفى: ١٢٥هـ، وضع حواشيه: خلال المنصور، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ ١٩٩٨م، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان.
- 17. البرهان في أصول الفقه، لإمام الحرمين: عبد الملك بن عبد الله بن يوسف بن محمد الجويني، ت: ٤٧٨هـ، تحقيق: د. عبد العظيم الديب، توزيع: دار الأنصار القاهرة، الطبعة الثانية، ١٤٠٠هـ. وطبعة أخرى: ط: الوفاء، المنصورة مصر ١٤١٨هـ، الطبعة الرابعة، عدد الأجزاء: ٣، تحقيق: الدكتور/ عبد العظيم محمود الديب.
- البرهان في علوم القرآن، تأليف: محمد بن بهادر بن عبد الله الزركشي أبو
 عبد الله، المولود: ٥٤٧هـ، ت: ٤٧هـ، ط: دار المعرفة، بيروت
 ١٣٩١هـ، عدد الأجزاء: ٤، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم.
- ٦٣. بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة لجلال الدين السيوطي ط
 مصر ١٣٢٦هـ
- ٦٤. البلاغة العربية، الميداني، عبد الرحمن حبنكة، دار القلم، دمشق، والدار الشامية، بيروت، الطبعة الأولى.
- ١٥. البلاغة الواضحة (البيان والمعاني والبديع)، تأليف على الجارم ومصطفى أمين نشر دار المعارف القاهرة (بدون).
 - ٦٦. البلغة في أصول اللغة لمحمد صديق حسن خان ط الآستانة ١٢٩٦
- 77. بلوغ المرام من أدلة الأحكام، للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني المتوفى سنة ٨٥٢هـ، تحقيق: محمد حامد الفقي، دار الفكر، وطبعة دار

- الكتاب العربي، بيروت، وطبعة دار الفيحاء، دمشق دار السلام، الرياض، مع تعليقه إتحاد الكرام.
 - ٦٨. البيان والنبيين للجاحظ أربعة أجزاء ط مصر ١٣٦٧-١٣٦٩هـ
- 79. البيان والتعريف في أسباب ورود الحديث الشريف، تأليف: إبراهيم بن محمد الحسيني، المولود عام: ١٠٥٠هـ، ت: ١١٢٠هـ، ط: دار الكتاب العربي، بيروت ١٤٠١هـ، عدد الأجزاء: ٢، تحقيق: سيف الدين الكاتب.
- ٧٠. تاج العروس من جواهر القاموس، محمد مرتضى الزبيدي، المطبعة الخبرية القاهرة سنة ١٣٠٦هـ.
- ٧١. تاريخ بغداد، للحافظ أبي بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي، المتوفى: 8٦٣ هـ، طبعة الخانجي ١٣٤٩هـ، القاهرة، دار الكتب العلمية، بيروت.
- ٧٢. تاريخ مدينة دمشق وذكر فضلها وتسمية من حلها من الأماثل أو اجتاز
 بنواحيها من وارديها وأهلها لابن عساكر ط دمشق جزآن ١٩٥١
- ٧٣. تأريخ مولد العلماء ووفياتهم لمحمد بن عبد الله بن أحمد بن سليمان الربعي، المتوفي ٣٩٧هـ، تحقيق د. عبد الله أحمد سليمان الحمد، ط دار العاصمة، الرياض، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ.
- ٧٤. التبصرة في أصول الفقه، تأليف: إبراهيم بن علي بن يوسف الفيروزآبادي الشيرازي أبو إسحاق، ت: ٤٧٦هـ، ط: دار الفكر، دمشق ١٤٠٣هـ الطبعة الأولى، عدد الأجزاء: ١، تحقيق: د/ محمد حسن هيتو.
- ٧٥. التبيان في إعراب القرآن، تأليف: أبو البقاء محب الدين عبد الله بن أبي
 عبد الله الحسين بن أبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري، المولود:

- ٥٣٨هـ، ت: ٦١٦هـ، ط: إحياء الكتب العربية، تحقيق: على محمد البجاوى.
- ٧٦. تحرير ألفاظ التنبيه، للإمام أبي زكريا يحيى النووي ط.دار الفكر ومصطفى بالى الحلبي
- ٧٧. تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي، تأليف: محمد عبد الرحمن بن عبد الرحيم المباركفوري أبو العلا، المولود عام ١٢٨٣هـ، تا ١٣٥٣هـ، ط: دار الكتب العلمية، بيروت، عدد الأجزاء: ١٠.
- ٧٨. تجفة المحتاج إلى أدلة المنهاج، تأليف: عمر بن علي بن أحمد الوادياشي الأندلسي، المولود: ٧٢٣هـ، ت: ٤٠٨هـ، ط: دار حراء، مكة المكرمة ١٤٠٦هـ، الطبعة الأولى، عدد الأجزاء: ٢، تحقيق: عبد الله بن سعاف اللحاني.
 - ٧٩. تحفة ذوي الأرب لابن خطيب الدهشة ط ليدن ١٩٠٥
- ٨٠. تخريج الفروع على الأصول، تأليف: محمود بن أحمد الزنجاني أبو المناقب، ت: ١٣٩٨هـ، ط: مؤسسة الرسالة، بيروت ١٣٩٨هـ، الطبعة الثانية، عدد الأجزاء: ١، تحقيق: د/ محمد أديب صالح.
- ٨١. تدريب الراوي في شرح تقريب النوواي، تأليف: عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، المولود: ٩٩٩هـ، المتوفى: ٩٩١هـ، ط: مكتبة الرياض الحديثة، الرياض، عدد الأجزاء: ٤، تحقيق: حمدي عبد المجيد إساعيل السلفي.
- ٨٢. تذكرة الأريب في تفسير الغريب، لابن الجوزي، أبي الفرج جمال الدين بن علي بن محمد بن جعفر المتوفى سنة ٩٧هـ نسخة موسوعة التفسير الصادرة عن دار التراث
- ٨٣. تذكرة الحفاظ، للإمام أبي عبد الله شمس الدين محمد الذهبي، المتوفى:

- ٧٤٨هـ، طبعة ١٣٤٨هـ، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- ٨٤. تسهيل المنطق، لعبد الكريم بن مراد الأثري دار مصر للطباعة مصر 18٠٢هـ
- ٨٥. تسهيل الوصول إلى علم الأصول، لمحمد عبد الرحمن عبد المحلاوي،
 مطبعة مصطفى حلبى ١٣٤١هـ، مصر.
- ٨٦. تشنيف المسامع بجمع الجوامع، لتاج الدين السبكي، المتوفى: ٧٧١هـ، تحقيق: د. عبد الله ربيع، د. سيد عبد العزيز، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ، مطبعة قرطبة، القاهرة، توزيع المكتبة الإسلامية، مكة المكرمة.
- ۸۷. التعریفات، تألیف: علی بن محمد بن علی الجرجانی، المولود عام:
 ۷۶. التعریفات، تألیف: علی بن محمد بن علی الجرجانی، المولود عام:
 ۷۶.۵ می، تالطبعة الأولی، عدد الأجزاء: ۱، تحقیق: إبراهیم الأبیاری.
- . ٨٨. تفسير أبي السعود أو إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم أبو السعود بن محمد العادى دار الفكر للطباعة
- ٨٩. تفسير البغوي المسمى بمعالم التنزيل للإمام أبي محمد حسين بن مسعود الفراء البغوي تحقيق خالد عبد الرحمن العك مروان سواز دار المعرفة بروت
- ٩٠. تفسير البيضاوي، تأليف: البيضاوي، ت: ٧٩١هـ، ط: دار الفكر، بيروت ١٤١٦هـ ١٩٦٩م، عدد الأجزاء: ٥، تحقيق:
- ٩١. تفسير الجلالين، تأليف: محمد بن أحمد + عبد الرحمن بن أبي بكر المحلي
 + السيوطي، المتوفى: ٩١١هـ ط: دار الحديث، القاهرة، الطبعة: الأولى، غدد الأجزاء: ١.
- 9۲. تفسير القرآن العظيم، تأليف: إسهاعيل بن عمر بن كثير الدمشقي أبو الفداء، ت: ٧٤٧هـ، ط: دار الفكر، بيروت ١٤٠١هـ، عدد الأجزاء:

٤ .

- ٩٣. تفسير القرآن، تأليف: عبد الرازق بن همام الصنعاني، المولود: ١٢٦هـ،
 ت: ٢١١هـ، ط: مكتبة الرشد، الرياض ١٤١٠هـ، الطبعة الأولى،
 عدد الأجزاء: ٢، تحقيق: د/ مصطفى مسلم محمد.
 - ٩٤. تفسير النسفى، تأليف: النسقى، عدد الأحزاء ٤.
- ٩٥. تفسير مجاهد، تأليف: مجاهد بن جبر المخزومي التابعي أبو الحجاج،
 المولود عام: ٢١هـ، ت: ١٠٤هـ، ط: المنشورات العلمية، بيروت،
 عدد الأجزاء: ٢، تحقيق: عبد الرحمن الطاهر محمد السورتي.
 - ٩٦. تقريب التهذيب لابن حجر العسقلاني ط دهلي ١٢٩٠هـ
- 9۷. تقريب الوصول، لابن جزي، تقريب الوصول إلى علم الأصول، لابن جزي: أبي القاسم محمد بن أحمد بن جزي، تحقيق د. محمد المختار ابن الشيخ محمد الأمين الشنقيطي، الناشر: مكتبة ابن تيمية القاهرة، مكتبة العلم جدة، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ.
- ٩٨. التقرير والتحبير شرح التحرير، المؤلف: ابن أمير الحاج: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن محمد الحلبي، ت: ٩٧٩هـ، دار الكتب العلمية ببيروت، الطبعة الثانية عن طبعة بولاق بمصر ١٤٠٣هـ ١٩٨٣م، ونسخة أخرى: ط: دار الفكر، بيروت ١٩٩٦م، الطبعة: الأولى، عدد الأجزاء: ١، تحقيق: مكتب البحوث والدراسات.
- 99. التقريرات السنية الشيخ جسن المشاط دار الكتاب العربي بيروت بيروت لبنان الطبعة الرابعة ١٤١٧هـ ١٩٩٦م تحقيق/ فواز أحمد زمرلي.
- ١٠٠. تلخيص الحبير في أحاديث الرافعي الكبير للحافظ ابن حجر العسقلاني تحقيق السيد عبد الله هاشم الياني، ط: المدينة المنورة ١٣٨٤هـ-

1978

- 101. التلخيص في علوم البلاغة، للإمام جلال الدين محمد بن عبد الرحمن القزوين الخطيب مع شرح الأستاذ/ عبد الرحمن البرقوقي نشر دار الكتب العلمية (بدون).
- ١٠٢. تلقيح الفهوم بالمنطوق والمفهوم، د/عبد الفتاح أحمد قطب الدخميسي –
 ط. دار الآفاق العربية أولى (١٤١٧هـ–١٩٩٧م).
- 1.۱۰۳ التلويح على التوضيح لمتن التنقيح في أصول الفقه، لسعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني، المتوفى: ٧٩٢هـ، شرح تنقيح الأصول لصدر الشريعة عبيد الله بن مسعود المحبوبي البخاري، المتوفى: ٧٤٧هـ، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ، دار الكتب العلمية بيروت.
- 10.8 التلويح للتفتازاني، التلويج في كشف غوامض التنقيح، للتفتازاني: سعد اللدين مسعود بن عمر بن عبد الله الهروي الخراساني، ت: ٧٩٢هـ، مطبوع مع التوضيح شرح التنقيح لصدر الشريعة عبيد الله بن مسعود، دار الكتب العلمية ببروت.
- ١٠٥ التمهيد في أصول الفقه، لأبي الخطاب: محفوظ بن أحمد بن الحسن، ت:
 ١٠٥هـ، تحقيق: د. مفيد محمد أبو عمشة، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي جامعة أم القرى مكة المكرمة، الطبعة الأولى،
 ١٤٠٦هـ ١٩٨٥م.
- ١ ١ . التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، تأليف: أبو عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر النمري، المولود عام: ٣٦٨هـ، ت: ٣٦٨هـ، ط: وزارة عموم الأوقاف والشئون الإسلامية، المغرب ١٣٨٧هـ، عدد الأجزاء: ٢٢، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي ومحمد عبد الكبير البكرى.

- ۱۰۷. التمهيد، للإسنوي، التمهيد في تخريج الفروع على الأصول، للإسنوي: جمال الدين عبد الرحيم بن الحسن، ت ٧٧٢هـ، تحقيق د. محمد حسين هيتو، مؤسسة الرسالة بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٠هـ، ١٩٨٠م.
- ۱۰۸. تنوير الحوالك شرح موطأ مالك، تأليف: عبد الرحمن بن أبي بكر أبو الفضل السيوطي، المولود: ۸۹هم، ت: ۹۱۱هم، ط: المكتبة التجارية الكبرى، مصر ۱۳۸۹هم ۱۹۲۹م، عدد الأجزاء: ۲.
- ١٠٩. تنوير المقالة في حل ألفاظ الرسالة، محمد بن إبراهيم بن خليل التتائي،
 المتوفى: ٩٤٢هـ، تحقيق: د. محمد عايش عبد العال شبير.
 - ١١٠. تهذيب الأسماء واللغات لأبي زكريا النووي ط مصر أربعة أجزاء
- ۱۱۱. تهذیب التهذیب، تألیف: أحمد بن علی بن حجر أبو الفضل العسقلانی الشافعی، المولود: ۷۷۳هـ، المتوفی: ۸۵۲هـ، ط: دار الفکر، بیروت ۱۲۰۵هـ الطبعة: الأولی، عدد الأجزاء: ۱۲.
- ۱۱۲. تهذیب الکهال للحافظ المزي، وهو: یوسف بن الزکي عبدالرحمن أبو الحجاج المزي المتوفی سنة ۷۶۲هـ تحقیق د. بشار عواد معروف، ط: مؤسسة الرسالة بروت ۱٤۰۰هـ
- ١١٣. تهذيب تاريخ دمشق الكبير، ابن عساكر، على بن الحسن بن هبة الله ١١٥. تهذيب تاريخ دمشق التراث العربي بيروت ١٤٠٧هـ، الطبعة الثالثة، ترتيب عبد القادر بدران.
- ١١٤. توجيه النظر إلى أصول الأثر طاهر الجزائري الدمشقي مكتبة المطبوعات الإسلامية حلب الطبعة الأولى ١٤١٦هـ ١٩٩٥م تحقيق/ عبد الفتاح أبو غدة.
- 110. توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار محمد بن إسماعيل الصنعاني المكتبة السلفية المدينة المنورة تحقيق/ محمد محيى الدين عبد الحميد.

- ۱۱٦. التوضيح شرح التنقيح، لصدر الشريعة: عبيد الله بن مسعود بن محمود بن أحمد البخاري، ت: ٧٤٧هـ، مطبوع مع: التلويح شرح التوضيح للتفتازاني، دار الكتب العلمية بيروت.
- 111. التوضيح في الجمع بين المقنع والتنقيح، الشويكي، أحمد بن محمد بن أحمد، المتوفى: ٩٣٩هـ، تحقيق: ناصر بن عبد الله بن عبد العزيز الميان، المكتبة المكية، مكة المكرمة، السعودية، الطبعة الثالثة ١٤١٩هـ.
- ۱۱۸. التوقیف علی مهمات التعاریف، تألیف: محمد عبد الرؤوف المناوی، الولود: ۹۵۲هـ/ المتوفی: ۱۳۰۱هـ، ط: دار الفکر، بیروت دمشق ۱٤۱۰هـ، الطبعة: الأولى، عدد الأجزاء: ۱، تحقیق: د. محمد رضوان الدایة.
- ۱۱۹. تيسير التحرير شرح كتاب التحرير، المؤلف: أمير بادشاه: محمد أمين بن محمود البخارى، ت: ۹۸۷هـ، دار الكتب العلمية ببيروت
- ١٢٠. جامع الأسرار، في شرح المنار، في أصول الفقه، للكاكي ط: دار الكتب العلمية بيروت
- ۱۲۱. جامع البيان عن تأويل آي القرآن، تأليف: محمد بن جرير بن يزيد بن خالد الطبري أبو جعفر، المولود: ۲۲۵هـ، المتوفى: ۳۰هـ، ط: دار الفكر، بيروت ۱٤٠٥هـ، عدد الأجزاء: ۳۰.
- ١٢٢. الجامع لأحكام القرآن لأبي عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي دار إحياء التراث العربي بيروت
- ١٢٣. جذوة الاقتباس فيمن حل من الأعلام مدينة فاس لابن القاضي ط فاس على الحجر ١٣٠٩هـ
- ١٢٤. الجرح والتعديل لعبد الرحمن بن محمد الرازي أربعة مجلدات ضخمة طبع في ثهانية أجزاء في حيدر آباد ١٩٥٢/١٣٧١

- ۱۲٥. جمع الجوامع، تأليف: ابن السبكي: تاج الدين عبد الوهاب بن علي بن تمام، ت: ۷۷۱هـ، مطبوع مع شرح المحلي وحاشية البناني، مصطفى البابي الحلبي القاهرة، الطبعة الثانية ١٣٥٦هـ – ١٩٣٧م.
- ١٢٦. الجمع بين رجال الصحيحين، لأبي القيسر اني الشيباني، المتوفى: ٧٠٥هـ، الطبعة الأولى ١٣٢٣هـ، طبعة مجلس دار المعرفة النظامية، حيدر آباد.
- ١٢٧. الجمل في النحو، للخليل بن أحمد الفراهيدي، نسخة موسوعة النحو والصرف الصادرة عن دار التراث.
- ١٢٨. جواهر البلاغة، للسيد أحمد الهاشمي ط.دار الكتب العلمية الطبعة السادسة (بدون تاريخ).
- 174. الجواهر الحسان في تفسير القرآن الإمام الشيخ سيدي عبد الرحمن الثعالبي تحقيق أبو محمد الغماري الإدريسي الحسني دار الكتب العلمية ببروت
- ۱۳۰. الجواهر المضية في تراجم الحنفية، للعلامة عبد القادر بن محمد نصر القرشي، المتوفى: ۷۷۵هـ، تحقيق: الدكتور عبد الفتاح الحلو، طبعة عبسى الباي الحلبي وشركاه ۱۳۹۹هـ، طبعة حيدر آباد ۱۳۳۲هـ، الهند.
- ۱۳۱. حاشية ابن القيم على سنن أبي داود، تأليف: محمد بن أبي بكر أبوب الزرعي أبو عبد الله، المولود عام: ١٩١هـ، ت: ٧٥١هـ، ط: دار الكتب العلمية، بيروت ١٤١٥هـ ١٩٩٥م، الطبعة الثانية، عدد الأجزاء:
- ١٣٢. حاشية الباجوري، وهي شرح الشيخ إبراهيم الباجوري، على متن السلم في المنطق ط: مصطفى الحلبي مصر ١٣٤٧ هـ
- ١٣٣. حاشية البناني على شرح جلال الدين المحلى على جمع الجوامع، تأليف:

- البناني: عبد الرحمن بن جاد الله، ت: ١٩٨٨هـ، مصطفى البابي الحلبي القاهرة ١٩٥٦هـ ١٩٣٧م.
- ۱۳٤. حاشية السندي على النسائي، تأليف: نور الدين بن عبد الهادي أبو الحسن السندي، ت: ١٣٨ هـ، ط: مكتبة المطبوعات الإسلامية، حلب ١٠٦٦هـ ١٩٨٦م، الطبعة الثانية، عدد الأجزاء: ٨، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة.
- ۱۳٥. حاشية العطار على شرح الخبيصي، وهي للشيخ حسن العطار، على شرح التهذيب للشيخ عبيد الله بن فضل الخبيصي ط: عيسى الحلبي مصر (د.ت)
- ۱۳٦. حاشية العطار، حاشية العطار على شرح جلال الدين المحلى على جمع الجوامع لابن السبكي، للعطار: حسن بن محمد العطار، ت: ١٢٥٠هـ، دار الكتب العلمية بروت.
- ۱۳۷. حجة القراءات، اسم المؤلف: عبد الرحمن بن محمد بن زنجلة أبو زرعة، نشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، سنة النشر: ١٤٠٢ ١٩٨٢، رقم الطبعة: الثانية، عدد الأجزاء: ١، اسم المحقق: سعيد الأفغاني.
- ۱۳۸. الحدود الأنيقة والتعريفات الدقيقة، تأليف: زكريا بن محمد بن زكريا الأنصاري أبو يحيى، المولود: ۸۲۲هـ، المتوفى: ۹۲٦، ط: دار الفكر المعاصر، بيروت ۱٤۱۱هـ، الطبعة: الأولى، عدد الأجزاء: ١، تحقيق: د: مازن المبارك.
- ١٣٩. الحدود في الأصول للباجي، سليان بن خلف الأندلسي، المتوفى سنة ٤٧٤هـ. تحقيق د . نزيه حماد ط: مؤسسة الزغبي بيروت سنة ١٣٩٢هـ
- ١٤٠. حصول المأمول من علم الأصول، للشيخ صديق حسن خان ط.دار

الصحوة

- ١٤١. حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، تأليف: أبو نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني، المتوفى: ٣٠٠هـ، ط: دار الكتاب العربي، بيروت ١٤٠٥هـ، الطبعة: الرابعة، عدد الأجزاء: ١٠.
- ١٤٢. الحماسة البصرية، لصدر الدين بن أبي الفرج بن الحسين البصري، ط: الهند ١٣٨٣هـ
- ١٤٣. خبر الواحد إذا خالف أهل المدينة، للدكتور حسان بن محمد حسين فلمبان، ط: دار البحوث الإمارات العربية ١٤٢١هـ
- ١٤٤. خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب لعبد القادر بن عمر البغدادي أربعة مجلدات ط مصر ١٢٩٩هـ
- ۱٤٥. خصائص التراكيب، د/محمد محمد أبو موسى ط.مكتبة وهبة الرابعة (١٤١٦هـ-١٩٩٦م).
- ١٤٦. خُلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر للمحبي أربعة مجلدات ط مصر ١٢٨٤هـ
- ١٤٧. الدر المنثور، تأليف: عبد الرحمن بن الكمال جلال الدين السيوطي، ت: ١٩٩٧. الدر المنثور، تأليف: ٢. وت ١٩٩٣م، عدد الأجزاء: ٢.
- ١٤٨. الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، للحافظ أحمد بن علي بن محمد بن حجر العسقلاني، المتوفى: ٨٥٢هـ، حققه وقدم له ووضع نهايته: محمد سيد جاد الحق، دار الكتب الحديثة.
- ١٤٩. الدروس العربية، للشيخ/ مصطفى الغلاييني ط. المكتبة العصرية بيروت – الثانية (١٤١٧هـ – ١٩٩٦م).
 - ١٥٠. دروس في علم المنطق، لإبراهيم الأنصاري شبكة الإنترنت
- ١٥١. دستور العلماء، وهو: جامع العلوم في اصطلاحات العلوم والفنون لعبد

- النبي بن عبد الرسول الأحمد نكري أربعة أجزاء ط حيدر آباد ١٣٢٩هـ . ١٥٢. الدستور لأحمد فكري، ط: مؤسسة الأعلمي بيروت (١٣٩٥هـ ١٩٧٥م).
- 10٣. دقائق التفسير الجامع لتفسير ابن تيمية، تأليف: أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني أبو العباس، المولود: ٦٦١هـ، ت: ٧٢٨هـ، ط: مؤسسة علوم القرآن، دمشق ١٤٠٤هـ، الطبعة الثانية، عدد الأجزاء: ٦، تحقيق: د/ محمد السيد الجليند.
- 108. دلائل الإعجاز، تأليف: أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني، المتوفى: ٤٧١هـ، ط: درا الكتاب العربي، بيروت ١٩٩٥م، الطبعة: الأولى، عدد الأجزاء: ١، تحقيق: د. محمد التنجى.
- ١٥٥. دلالات التراكيب، د/محمد محمد أبو موسى ط.مكتبة وهبة –
 بالقاهرة
- ١٥٦. الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب، تأليف: إبراهيم بن على بن محمد بن فرحون اليعمري المالكي، ط: دار الكتب العلمية، بدوت، عدد الأجزاء: ١.
- ١٥٧. الديباج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، للسيوطي: عبدالرحمن بن أبي بكر أبي الفضل السيوطي، المتوفى ٩١١هـ تحقيق: أبو إسحاق الحويني الأثري ط: دار ابن عفان، الخبر-السعودية سنة: ١٤١٦
- ١٥٨. الدين الخالص أو إرشاد الناسك، للعلامة أمين محمود خطاب، المتوفى:
 ١٣٨٧ هـ، المطبعة العربية الحديثة، القاهرة، الطبعة الرابعة ١٤١٠ هـ.
- ١٥٩. ذريعة الامتحان شرح رسالة إيساغوجي، السيد أحمد الصدقي بن علي البروسه وي درسعادت مطبعة أحمد كامل ١٣٢٥هـ
- ١٦٠. ذيل المذيل في تاريخ الصحابة والتابعين لابن جرير الطبري ط مصر

١٣٢٦ هـ في آخر كتاب تاريخ الأمم والملوك

- ۱٦١. الذيل على طبقات الحنابلة (ذيل طبقات الحنابلة)، لزين الدين أبي الفرج عبد الرحمن بن شهاب الدين أحمد البغدادي المعروف بـ «ابن رجب»، المتوفى: ٧٩٥هـ، دار المعرفة، بيروت، لبنان، توزيع دار المؤيد، الرياض.
- ۱٦٢. رد المحتار، حاشية العلامة ابن عابدين، محمد أمين المتوفى ١٢٥٢هـ على الدر المختار نشر: دار الفكر بيروت ١٣٨٦هـ
- ١٦٣. الرسالة الشمسية للكاتبي مع شرحها تحرير القواعد المنطقية للجرجاني، مكتبة مصطفى البالي الحلبي بمصر الطبعة الثانية ١٣٦٧ هـ-١٩٤٨م
- 178. رسالة المباحث المرضية، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن يوسف بن هشام المصري توفي عام ٧٦١هـ تحقيق/ د. مازن المبارك نشر دار ابن كثير دمشق الطبعة الأولى ١٩٨٧م
- ١٦٥. رغبة الآمل من كتاب الكامل (شرح لكتاب الكال للمبرد) لسيد بن على المرصفى ثمانية أجزاء ط مصم ١٣٤٦هـ
- ١٦٦١. رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب، لتاج الدين عبد الوهاب بن علي السبكي، تحقيق وتعليق ودراسة: الشيخ علي محمد معوض، الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ ١٩٩٩م، عالم الكتب، دروت لدنان.
- ١٦٧. روح المعاني في نفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، تأليف: محمود الألوسي أبو الفضل، ت:١٢٧هـ، ط: دار إحياء التراث العربي، بروت، عدد الأجزاء: ٣٠.
- ۱٦٨. الروض المربع شرح زاد المستقنع، تأليف: منصور بن يونس بن إدريس البهوتي، المولود: ١٠٠١هـ، المتوفى: ١٠٥١هـ، ط: مكتبة الرياض المجديثة، الرياض ١٣٩٠هـ، عدد الأجزاء: ٣.

- ١٦٩. الروضة البهية في شرح اللمعة الدمشقية، المؤلف: زين الدين بن علي العاملي (الجبعي)، عدد الأجزاء: ١٠، الناشر: دار العالم الإسلامي، بيزوت.
- ١٧٠. روضة الناظر، لابن قدامة، روضة الناظر وجنة المناظر في أصول الفقه،
 لابن قدامة: موفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد، ت ١٢٠هـ، تحقيق:
 د. عبد الكريم بن علي بن محمد النملة، مكتبة الرشد الرياض، الطبعة الثانية، ١٤١٤هـ ١٩٩٣، ونسخة أخرى: ط: جامعة الإمام محمد بن سعود، الرياض ١٣٩٩هـ، الطبعة الثانية، عدد الأجزاء: ١، تحقيق:
 د. عبد العزيز عبد الرحمن السعيد.
- ١٧١. زاد المسير في علم التفسير، تأليف: عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي، المولد: ٥٠٨هـ، ت: ٥٩٧هـ، ط: المكتب الإسلامي، بيزوت ١٤٠٤هـ، الطبعة الثالثة، عدد الأجزاء: ٩.
- 1۷۲. سبل الاستنباط، د. محمد محمود توفيق سعد ط. مكتبة وهبة القاهرة 1۷۳. سبل السلام شرح بلوغ المرام من أدلة الأحكام، تأليف: محمد بن إسهاعيل الصنعاني الأمير، المولود عام: ۷۷۳هـ، ت: ۱۱۸۲هـ، ط: دار إجياء التراث العربي، بيروت ۱۳۷۹هـ، الطبعة الرابعة، عدد الأجزاء: ٤، تحقيق: محمد عبد العزيز الخولى.
- 1۷٤. سد الذرائع، لمحمد هشام البرهاني رسالة ماجستير بكلية دار العلوم ١٧٥. سر صناعة الإعراب، تأليف: أبي الفتح عثمان بن جني، ت: ٣٩٢هـ، ط: دار القلم، دمشق ١٩٨٥م، الطبعة الأولى، عدد الأجزاء: ٢، تخقيق: د/ حسن هنداوي.
- ۱۷۲. السراج الوهاج في شرح المنهاج، وهو شرح على منهاج الوصول للبيضاوي، تأليف الجاربردي، فخر الدين، أحمد بن حسن يوسف،

- تحقيق د . أكرم بن محمد أوزيقان، ط: دار المعرج الدولية ١٤١٨هـ
- ١٧٧. السلسلة الصحيحة الشيخ/ محمد ناصر الدين الألباني مكتبة المعارف الرياض.
- السلسلة الصحيحة محمد ناصر الدين الألباني مكتبة المعارف الرياض.
- ١٧٩. سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر للمرادي أربعة أجزاء ط مصر ١٧٠٨.
- ١٨٠. سنن ابن ماجه، تأليف: محمد بن يزيد أبو عبد الله القزويني، المولود:
 ٢٠٧هـ، المتوفى: ٢٧٥هـ، ط: دار الفكر، بيروت، عدد الأجزاء: ٢،
 تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقى.
- ۱۸۱. سنن أبي داود، تأليف: سليهان بن الأشعث أبو داود السجستاني الأزدري، المولود: ۲۰۲هـ، المتوفى: ۲۷۵هـ، ط: دار الفكر، عدد الأجزاء: ٤، تحقيق: محمد محيى الدين عبد الحميد.
- ۱۸۲. سنن البيهقي الكبرى، تأليف: أحمد بن الحسين بن علي بن موسى أبو بكر البيهقي، المولود: ٣٨٤هـ، المتوفى: ٤٥٨هـ، ط: مكتبة دار الباز، مكة المكرمة ١٤١٤هـ ١٩٩٤م، عدد الأجزاء: ١٠، تحقيق: محمد عبد القادر عطا.
- ۱۸۳. سنن الترمذي، لأبي عيسى محمد بن عيسى الترمزي، المتوفى سنة ٢٧٥ هـ، وقيل: سنة ٢٧٩هـ، دار إحياء التراث العربي، سنة ١٤١٥هـ، بيروت، لبنان.
- ١٨٤. سنن الدارقطني، تأليف: على بن عمر أبو الحسن الدارقطني البغدادي، المنولود: ٣٠٦هـ، المتوفى: ٣٨٥هـ، ط: دار المعرفة، بيروت ١٣٨٦هـ ١٣٨٦ ما عدد الأجزاء: ٤، تحقيق: السيد عبد الله هاشم يهاني المدني.

- ۱۸۵. سنن الدارمي، تأليف: عبد الله بن عبد الرحمن أبو محمد الدارمي، المولود: ۱۸۱هـ، المتوفى: ۲۰۵۰هـ، ط: دار الكتاب العربي، بيروت المولود: ۱۸۱هـ، المطبعة: الأولى، عدد الأجزاء: ۲، تحقيق: فواز أحمد زمرلي وخالد السبع العلمي.
- ١٨٦. السنن الصغرى، تأليف: أحمد بن الحسين بن علي البيهقي أبو بكر، المتوفى: ٥٨٨هـ، ط: المدينة المنورة ١٤١٠-١٩٨٩، الطبعة: الأولى، عدد الأجزاء: ١، تحقيق: د. محمد ضياء الرحمن الأعظمى.
- ۱۸۷. السنن الكبرى، تأليف: أحمد بن شعيب أبو عبد الرحمن النسائي، المولود: ۲۱۵هـ، المتوفى: ۳۰۳هـ، ط: دار الكتب العلمية، بيروت المولود: ۱۹۹۱، الطبعة: الأولى، عدد الأجزاء: ٦، تحقيق: د. عبد الغفار سليان البندارى، سيد كسروى حسن.
- ۱۸۸. سنن النسائي، للحافظ أحمد بن شعيب بن علي النسائي، المتوفى سنة ٣٠٠٣هـ، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، الطبعة الثانية، سنة ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م، مكتب المطبوعات الإسلامية، ونشر دار الريان للتراث، القاهرة.
- ۱۸۹. سير أعلام النبلاء، تأليف: محمد بن أحمد بن عثان بن قايهاز الذهبي أبو عبد الله، المولود: ۲۷۳هـ، المتوفى: ۷۵۸هـ، ط: مؤسسة الرسالة، بيروت ۱۶۱۳هـ، الطبعة: التاسعة، عدد الأجزاء: ۲۳، تحقيق: شعيب الأرناؤوط ومحمد نعيم العرقسوسي.
- ١٩٠. شجرة النور الزكية في تراجم المالكية، للعلامة الشيخ محمد بن محمد بن عمر مخلوف، الناشر: دار الكتاب العربي، بيروت.
- ۱۹۱. الشذا الفياح من أصول ابن الصلاح إبراهبم بن موسى بن أيوب الأنباش مكتبة الرشد الرياض طبعة أولى ١٤١٨هـ ١٩٩٨م –

- تحفيق/ صلاح فتحي هلل.
- ١٩٢. شذرات الذهب، لأبي الفلاح عبد الحي بن العماد الحنبلي، المتوفى: 19٢. هـ، المكتب التجاري للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان.
- ۱۹۳. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تأليف: بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي المصري الهمذاني، المولود سنة: ١٠٠هـ، ت: ٢٧٢م، ط: دار الفكر، دمشق ١٩٨٥، الطبعة الثانية، عدد الأجزاء: ٤، تحقيق: عمد محيى الدين عبد الحمى.
- ١٩٤. شرح الأخضري، وهو شرح الشيخ عبد الرحمن بن محمد الأخضري المغربي، المتوفى سنة ٩٨٣هـ على منظومته المشهورة في المنطق، والتي اشتهرت بمتن السلم ط: مصطفى الحلبي ١٣٦٧هـ
- 190. شرح الزرقاني على موطأ الإمام مالك، تأليف: محمد عبد الباقي بن يوسف الزرقاني، ت: ١١٢٢هـ، ط: دار الكتب العلمية، بيروت ١٤١١هـ، الطبعة الأولى، عدد الأجزاء: ٤.
- ١٩٦. شرح الزركشي على متن الخرقي، وهو شرح العلامة محمد بن عبد الله الزركشي الحنبلي على متن الخرقي، تحقيق الشيخ عبد الملك بن دهيش
- ١٩٧. شرح السيوطي، المؤلف: عبد الرحمن بن أبي بكر أبو عبد الرحمن السيوطي، الولادة: ٨٩٨هـ، الوفاة: ٩١١هـ، عدد الأجزاء: ٨، نشر: مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب ١٤٠٦هـ ١٩٨٦م، الطعبة الثانية، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة.
- ۱۹۸. الشرح الصغير على أقرب المسالك مع حاشية الصاوي والتعليق الحاوي، للعلامة: أحمد بن محمد بن أحمد الدردير، مطبعة عيسى الحلبي، مص، ١٣٩٦هـ.
- ١٩٩. شرح العضد على مختصر ابن الحاجب، تأليف: عضد الدين الأيجي: عبد

- الرحمن بن أحمد بن عبد الغفار الشيرازي ٧٥٦هـ، مكتبة الكليات الأزهرية القاهرة ١٩٧٣هـ ١٩٧٣م.
- ٢٠٠. شرح الكوكب المنير على مختصر التحرير، تأليف: ابن النجار محمد بن أحمد بن عبد العزيز بن علي الفتوحي ٩٧٢هـ، تحقيق: د/ محمد الزحيلي و د/ نزية حماد، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي مكة المكرمة ١٤٠٠هـ ١٩٨٠م.
- ٢٠١. شرح المحلى على جمع الجوامع، تأليف: المحلى: جلال الدين محمد بن أحمد بن محمد بن إبراهيم ٨٦٤هـ، مطبوع مع حاشية البناني، مصطفى البابى الحلبى القاهرة، الطبعة الثانية ١٣٥٦هـ ١٩٣٧م.
- ٢٠٢. شرح الملوي على السلم مع حاشية الصبان ط: دار الكتب العربية الكبرى مصر ١٣٣٢هـ
- ٢٠٣. الشرح الممتع على زاد المستقنع، محمد بن صالح العثيمين، مؤسسة آسام، الرياض، الطبعة الأولى ١٤١٧.
- ۲۰٤. شرح المنهاج، للأصفهاني، شرح المنهاج للبيضاوى في علم الأصول للأصفهاني: شمس الدين أبي الثناء محمود بن عبد الرحمن، ٧٤٩هـ، تحقيق: عبد الكريم بن علي بن محمد النملة، مكتبة الرشد الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ.
- ٢٠٥. شرح تنقيح الفصول في اختصار المحصول، للقرافي: شهاب الدين أبي العباس أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن ١٨٤هـ تحقيق: طه عبد الرؤوف، مكتبة الأزهرية القاهرة، دار الفكر القاهرة، الطبعة الأولى ١٣٩٣هـ ١٩٧٣م.
- ٢٠٦. شرح حدود ابن عرفة، لأبي عبد الله محمد الأنصاري الرصاع توفي
 عام ٨٩٤هـ ط.دار الغرب الإسلامي ١٩٩٣م

- ۲۰۷. شرح حلية اللب المصون، للشيخ أحمد الدمنهوري، على الجوهر المكنون في المعاني والبيان والبديع، للشيخ عبد الرحمن الأخضري، ط: مصطفى الحلبي مصر ١٣٥٧هـ
- ۲۰۸. شرح سنن ابن ماجه، تأليف: السيوطي، ت: ۹۱۱هـ، ط: قديمي كتب خانة، كراتشي، عدد الأجزاء: ١.
- ٢٠٩. شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب لابن هشام الأنصاري، عبد الله بن يوسف بن عبد الله تحقيق عبد الغني الدقر، الناشر الشركة المتحدة للتوزيع دمشق ١٩٨٤هـ.
- ۲۱۰. شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، تأليف: عبد الله بن يوسف بن عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام، المولود: ۲۱۰هـ، تعد الله بن الشركة المتحدة للتوزيع، دمشق ۱۹۸۶م، الطبعة الأولى، عدد الأجزاء: ۱، تحقيق: عبد الغنى الدقر.
- ٢١١. شرح فتح القدير على الهداية للإمام كمال الدين محمد بن عبد الواحد السيواسي المعروف بابن الهمام مع تعليق وتخريج الشيخ عبد الرزاق غالب المهدى دار الكتب العلمية بيروت
- ٢١٢. شرح قطب الدين الرازي الملقب بتحرير القواعد المنطقية في شرح الرسالة الشمسية لقطب الدين محمود بن محمد الرازي، المتوفى ٧٦٦هـ، طبعة المطبعة الأزهرية المصرية ط١ ١٣١١.
- ۲۱۳. شرح قطر الندى وبل الصدى، تأليف: أبو محمد عبد الله بن هشام الأنصاري، ت: ۷۶۱هـ، القاهرة ۱۳۸۳هـ، الطبعة الحادية عشر، عدد الأجزاء: ۱، تحقيق: محمد محى الدين عبد الحميد.
- ٢١٤. شرح مختصر الروضة، للطوفي، شرح مختصر الروضة، للطوفي: سليمان بن عبد القوي بن عبد الكريم بن سعيد، ٧١٦هـ، تحقيق: د. عبد الله بن

- عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ ١٩٩٠م.
- ۲۱۵. شرح معاني الآثار، تأليف: أحمد بن محمد بن سلامة بن عبد الملك بن سلمة أبو جعفر الطحاوي، المولود عام: ۲۲۹هـ، ت: ۳۲۱هـ، ط: دار الكتب العلمية، بيروت ۱۳۹۹هـ، الطبعة الأولى، عدد الأجزاء: ٤، تحقيق: محمد زهرى النجار.
- ٢١٦. شرك الأمل لصيد شوارد المسائل في المعاني والبيان والبديع، تأليف علي صقر ط.مصطفى البالي الحلبي (١٣٥٧ هـ ١٩٣٨ م)
- ۲۱۷. شروح التلخيص، وهي: تلخيص المفتاح في علوم البلاغة وشرحه: الإيضاح وكلاهما للخطيب القزويني، ومعهما: مختصر السعد التفتازاني، ومواهب الفتاح لابن يعقوب المغربي، وعروس الأفراح للسبكي، وحاشية الدسوقي نشر دار الكتب العلمية بيروت (د.ت).
- ۲۱۸. الشعر والشعراء، للإمام عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، تحقيق: أحمد شاكر، الطبعة الثانية ١٩٦٦م، دار المعارف، مصر.
- ٢١٩. الصاحبي، في فقه اللغة ومسائلها، وسنن العرب في كلامها، للعلامة ابن فارس، أبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، تحقيق د . عمر فاروق الطباع ط: مكتبة المعارف بيروت ١٤١٤هـ
- ٢٢٠ الصحاح، تاج اللغة وصحاح العربية للجوهري، إسهاعيل بن حماد الفارابي المتوفى في حدود سنة ٤٠٠هـ تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، ط: دار الكتاب العربي القاهرة ١٣٧٧هـ
- ٢٢١. صحة أصول مذهب أهل المدينة، للإمام ابن تيمية نشر: دار الندوة
 الجديدة بروت (د. ت)
- ٢٢٢. صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان، تأليف: محمد بن حبان بن أحمد أبو

- جاتم التميمي البستي، المتوفى: ٣٥٤هـ، ط: مؤسسة الرسالة، بيروت ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م، الطبعة: الثانية، عدد الأجزاء: ١٨، تحقيق: شعيب الأرناؤوط.
- ٢٢٣. صحيح البخاري، للإمام الحافظ أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، المتوفى سنة ٢٥٦هـ، توزيع مكتبة عباس أحمد الباز، مكة المكرمة.
- ٢٢٤. صحيح الترغيب والترهيب الشيخ/ محمد ناصر الدين الألباني مكتبة المعارف الرياض الطبعة الخامسة.
- ٢٢٥. صحيح الجامع الصغير وزيادته الشيخ/ محمد ناصر الدين الألباني المكتب الإسلامي.
- ٢٢٦. صحيح مسلم بشرح النووي، تأليف: أبو زكريا يحيى بن شرف بن مري النووي، المولود عام: ٦٣١هـ، ت: ٦٧٦هـ، ط: دار إحياء التراث العربي، بيروت ١٣٩٢هـ، الطبعة الثانية، عدد الأجزاء: ١٨.
- ٢٢٧. صحيح مسلم، تأليف: مسلم بن الحجاج أبو الحسين القشيري النيسابوري، المولود: ٢٠٦هـ، المتوفى: ٢٦١هـ، ط: دار إحياء التراث العربي، بيروت، عدد الأجزاء: ٥، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي.
- ۲۲۸. صفة الصفوة، تأليف: عبد الرحمن بن علي بن محمد أبو الفرج، المولود:
 ۱۹۹۰هـ المتوفى: ۹۷۰هـ ط: دار المعرفة، بيروت ۱۳۹۹هـ ۱۹۷۹م، الطبعة: الثانية، عدد الجزاء: ٤، تحقيق: محمود فاخوري و د. محمد رواس قلعه جي.
- ٢٢٩. ضعيف الجامع الصغير وزيادته الشيخ/ محمد ناصر الدين الألباني –
 المكتب الإسلامي
- ٢٣٠. الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، لمحمد بن عبد الرحمن السخاوي،

- المتوفى: ٩٢٠هـ، طبعة القدس ١٣٥٣هـ ١٩٣٥م، القاهرة.
- ٢٣١. ضوابط المصلحة، لمحمد سعيد رمضان البوطي، ط: مؤسسة الرسالة بروت ١٣٩٧هـ
- ٢٣٢. ضوابط المعرفة وأصول الاستدلال والمناظرة للشبخ عبد الرحمن بن
 حسن حبنكة الميداني طبعة ثالثة منقحة ومزيدة دار العلم دمشق.
- ٢٣٣. طبقات الأصوليين، هو كتاب الفتح المبين في طبقات الأصوليين، للشيخ عبد الله مصطفى المراغى، الطبعة الثانية بيروت.
- ٢٣٤. طبقات الحنابلة، لأبي الحسين محمد بن أبي الفراء الحنبلي، المتوفى: ٥٢٦هـ، طبعة دار المعرفة، بيروت، لبنان، توزيع دار المؤيد، الرياض.
- ٢٣٥. طبقات الخواص من أهل الصدق والإخلاص لأحمد بن احمد الشرجي الزبيدي ط مصر ١٣٢١هـ
- ۲۳٦. طبقات الشافعية الكبرى، لتاج الدين عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي السبكي، المتوفى: ٧٧١هـ، تحقيق: د. عبد الفتاح الحلو، د. محمود الطناحي، الطبعة الأولى ١٣٨٣هـ ١٩٦٤م، دار المعرفة، بيروت، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة.
- ٢٣٧. طبقات الشافعية، تأليف: أبو بكر بن أحمد بن محمد بن عمر بن قاضي شهبة، المولود: ٧٧٩هـ، المتوفى: ٥٨هـ، ط: عالم الكتب، بيروت ١٤٠٧هـ، الطبعة: الأولى، عدد الأجزاء: ٤، تحقيق: د. الحافظ عبد العليم خان.
- ۲۳۸. طبقات الشافعية، لأبي بكر بن هداية الله، المتوفى: ١٠١٤هـ، تحقيق: عادل نويهض، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت.
- ٢٣٩. طبقات الشافعية، لجمال الدين عبد الرحيم الإسنوي، المتوفى: ٧٧٧هـ، عبد الله الجبوري، طبعة ١٤٠١هـ ١٩٨١م، دار العلوم

- للطباعة والنشر، السعودية.
- ٢٤٠. طبقات الفقهاء، للشيرازي، تحقيق: د. إحسان عباس، الطبعة الثانية ١٤٠١هـ، دار الرائد العربي، بيروت.
- ٢٤١. الطبقات الكبرى، لمحمد بن سعد بن منيع أبو عبد الله البضري الزهري، المتوفى: ٢٣٠هـ، طبعة ١٣٧٧هـ ١٩٥٧م، دار صادر للطباعة والنشر، بدوت.
- ٢٤٢. طبقات المحدثين بأصبهان والواردين عليها لعبد الله بن محمد بن جعفر بن حيان الأنصاري، أبو محمد، المتوفي ٣٦٩هـ، تحقيق عبد الغفور عبد الحق حسين البلوشي، ط مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية ١٤١٢هـ/ ١٩٩٢م.
- ٢٤٣. طبقات المحدثين بأصبهان والواردين عليها، لعبدالله بن محمد بن جعفر بن حيان، أبي محمد الأنصاري، المتوفى ٣٦٩هـ، تحقيق: عبدالخفور عبدالحق حسين البلوشي ط: مؤسسة الرسالة بيروت، سنة ١٤١٢هـ
- ٢٤٤. طبقات المعتزلة، وهو كتاب: فرق وطبقات المعتزلة، للقاضي عبد الجبار المعتزلي، تحقيق: د. على سامي النشار، وعصام الدين محمد، طبعة دار المطبوعات الجامعية ١٣٩٢هـ بمصر
 - ٢٤٥. طبقات النحويين واللغويين للزبيدي ط مصر ١٣٧٣/ ١٩٥٤
- ٢٤٦. طبقات فحول الشعراء، تأليف: محمد بن سلام الجمحي، المولود: ١٣٩هـ، المتوفى: ٢٣١هـ، ط: دار المدني، جدة، تحقيق: محمود محمد شاكر.
- ٢٤٧. طرح التثريب، المؤلف: عبد الرحيم بن الحسين العراقي الشافعي، عدد الأجزاء: ٨، الناشر: دار إحياء الكتب العربية.
- ٢٤٨. طرق الاستدلال بين الأصوليين والمناطقة، در يعقوب بن عبد الوهاب

- الباحسين مكتبة الرشد بالرياض ط. الأولى (١٤٢١ هـ-٢٠٠٦م) ٢٤٩. العبر في خبر من غبر، للذهبي، شمي الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي أبي عبد الله، المتوفى: ٧٤٨هـ، تحقيق: أبو هاجر محمد السعيد بن بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
- ٢٥٠. العجاب في بيان الأسباب، تأليف: شهاب الدين أبي الفضل أحمد بن علي، المولود: ٧٧٣هـ، ت: ٨٥٨هـ، ط: دار ابن الجوزي، القاهرة، عدد الأجزاء: ١، تحقيق: د/ محمد جميل غازي.
- ٢٥١. العدة في أصول الفقه، لأبي يعلى: محمد بن الحسين الفراء، ٤٥٨هـ، تحقيق: د. أحمد بن علي سير المباركي، الطبعة الثانية، ١٤١٠هـ ١٩٩٠م.
- ٢٥٢. عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح، للشيخ بهاء الدين أبي حامد بن علي بن عبد الكافي السبكي توفي عام ٧٧٣هـ تحقيق د/خليل إبراهيم خليل الطبعة الأولى (١٤٢٢هـ-٢٠٠٠م) دار الكتب العلمية بيروت
- ٢٥٣. العقد الفريد، لأبي عمر أحمد بن محمد بن عبد ربه الأندلسي، شرح وضبط: أحمد أمين ورفاقه، طبع مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ١٣٥٩هـ ١٩٤٠م، القاهرة.
- ٢٥٤. العقد المنظوم في الخصوص والعموم، للإمام شهاب الدين أحمد بن إدريس القرافي توفي عام ٦٨٤هـ.
- ٢٥٥. علم المعاني، د. عبد العزيز عتيق، دار الآفاق العربية، القاهرة، الطبعة الأولى ٢٤١٧هـ.
- ٢٥٦. علوم البلاغة (البيان والمعاني والبديع)، أحمد مصطفى المراغي ط.دار القلم
- ٢٥٧. علوم الحديث، ابن الصلاح: عثان بن عبد الرحمن الشحوزوري،

- المتوفى سنة ٦٤٣هـ، دار الفكر المعاصر، بيروت، لبنان.
- ۲۵۸. العناية شرح الهداية، محمد بن محمد بن محمود البابري الحنفي، عدد الأجزاء: ١٠، الناشر: دار الفكر.
- ٢٥٩. عون المعبود شرح سنن أبي داود، تأليف: محمد شمس الحق العظيم آبادي أبو الطيب، ط: دار الكتب العلمية، بيروت ١٤١٥ هـ، الطبعة الثانية، عدد الأجزاء: ١٠.
- ٠٦٠. العين، المؤلف: الخليل بن أحمد الفراهيدي تحقيق الدكتور عبد الله درويش ط: بغداد ١٩٦٧م
- ٢٦١. عيون الأنباء في طبقات الأطباء لأحمد بن القاسم بن أبي أصيبعة مجلدان ط مصر ١٣٠٠هـ
- ٢٦٢. غاية المرام شرح مغني ذوي الأفهام، وهو شرح للشيخ عبد المحسن بن ناصر العبيكان على كتاب الشيخ الإمام جمال الدين يوسف بن الحسن بن عبد الهادي الحنبلي المتوفى سنة ٩٠٩هـ المسمى: مغني ذوي الأفهام عن الكتب الكثيرة في الأحكام. ط: ١٤١١هـ
- ٢٦٣. غاية النهاية في طبقات القراء لشمس الدين أبي الخير بن الجزري مجلدان ط مصر ١٣٥١هـ ويسمى طبقات القراء
- ٢٦٤. غاية الوصول شرح لب الأصول، لزكريا الأنصاري: أبي يحيى زكريا بن محمد بن أحمد، ٩٢٦هـ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي القاهرة، ١٣٦٠هـ ١٩٤١م.
- 170. الغرر البهية للإمام الشيخ زكريا بن محمد الأنصاري في شرح منظومة البهجة الوردية مع تخريج الأحاديث محمد عبد القادر عطا ومع حاشية الشيخ عبد الرحمن الشربيني وابن قاسم العبادي منشورات محمد على البيضون دار الكتب العلمية بيروت

- ٢٦٦. غريب الحديث، المؤلف: أبو إسحاق، إبراهيم بن إسحاق الحربي، الولادة: ١٩٨هـ، الوفاة: ٢٨٥هـ، نشر: جامعة أم القرى، مكة المكرمة ١٤٠٥هـ، الطبعة: الأولى، عدد الأجزاء: ٣، تحقيق: د. سليان إبراهيم محمد العايد.
- ٢٦٧. غريب الحديث، المؤلف: حمد بن محمد بن إبراهيم الخطابي البستي أبو سليمان، الوفاة: ٣٨٨هـ، نشر: جامعة أم القرى، مكة المكرمة المكرمة ١٤٠٢هـ، عدد الأجزاء: ٣، تحقيق: عبد الكريم إبراهيم العزباوي.
- ٢٦٨. غريب الحديث، تأليف: القاسم بن سلام الهروي أبو عبيد، المولد: ١٥٤ هـ، المتوفى: ٢٢٤هـ، ط: دار الكتاب العربي، بيروت ١٣٩٦هـ، الطبعة: الأولى، عدد الأجزاء: ٤، تحقيق: د. محمد عبد المعيد خان.
- ٢٦٩. الغيث الهامع شرح جمع الجوامع، للإمام ولي الدين أبي زرعة أحمد العراقي توفي عام ٨٢٦هـ نشر الفاروق الحديثة للطباعة والنشر أولى (١٤٢٠هـ ٢٠٠٠م).
- ۲۷۰. الفائق في غريب الحديث، تأليف: محمود بن عمر الزمخشري، المولود:
 ۲۷ هـ، المتوفى: ۵۳۸هـ، ط: دار المعرفة، لبنان، الطبعة: الثانية، عدد الأجزاء: ٤، تحقيق: على محمد البجاوي محمد أبو الفضل إبراهيم.
- ٢٧١. فتاوى السبكي، المؤلف: تقي الدين على بن عبد الكافي السبكي الشافعي، عدد الأجزاء: ٢، الناشر: دار المعارف.
- ٢٧٢. فتح الباري شرح صحيح البخاري، تأليف: أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي، المولود عام: ٧٧٣هـ، ت: ٨٥٢هـ، ط: دار المعرفة، بيروت ١٣٧٩هـ، عدد الأجزاء: ١٣، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي ومحب الدين الخطيب.
- ٢٧٣. فتح الغفار بشر المنار، لابن نجيم: زين الدين العابدين بن إبراهيم بن

- محمد ٩٧٠هـ، ط: مصطفى البابي الحلبي القاهرة.
- ٢٧٤. فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية في علم التفسير، تأليف:
 محمد بن علي بن محمد الشوكاني، مولود عام: ١١٧٣هـ، ت: ١٢٥٠هـ،
 ط: دار الفكر، بيروت، عدد الأجزاء: ٥.
- ٢٧٥. الفتح المبين في طبقات الأصوليين، للشيخ عبد الله مصطفى المراغي،
 طبعه ونشره: عبد الحميد أحمد ضفي، مصر.
- ٢٧٦. الفروق أو أنوار البروق في أنواء الفروق، للإمام أبي العباس أحمد بن إدريس الصنهاجي القرافي توفي عام ١٨٤هـ ط.دار الكتب العلمية بيروت الأولى (١٤١٨هـ ١٩٩٨م)
- ٢٧٧. الفصول المفيدة في الواو المزيدة، تأليف: صلاح الدين أبو سعيد خليل بن كيلكلدي بن عبد الله العلائي الدمشقي الشافعي، مولود: ٦٩٤هـ، ت: ٢١٧هـ، ط: دار البشير، عان ١٩٩٠م، الطبعة الأولى، عدد الأجزاء: ١، تحقيق: الدكتور/ حسن موسى الشاعر
- ٢٧٨. الفصول في الأصول، تأليف: أحمد بن علي الرازي الجصاص، المولود: ٥٠٠هم، ت: ٣٧٠هم ط: وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية، الكويت ١٤٠٥هم، الطبعة الأولى، عدد الأجزاء: ٣، تحقيق: الدكتور/ عجيل جاسم النشمي.
- ۲۷۹. الفهرست، تأليف: محمد بن إسحاق أبو الفرج النديم، المولود: ٣٨٥هـ
 ط: دار المعرفة، بيروت ١٣٩٨ -١٩٧٨، عدد الأجزاء: ١.
- ٢٨٠. فهم القرآن ومعانيه، تأليف: الحارث بن أسد بن عبد الله المحاسبي أبو عبد الله، الولود عام: ١٦٥هـ، ت: ٣٤٣هـ، ط: دار الكندي ودار الفكر، مدينة النشر، بيروت١٣٩٨، الطبعة الثانية، عدد الأجزاء: ١٣٩٨، محقيق: حسين القوتلى.

- ٢٨١. الفوائد البهية في تراجم الحنفية، اللكنوي، محمد بن عبد الحي أبو الحسنات، المتوفى: ١٣٠٤هـ، دار المعرفة، بيروت.
- ۲۸۲. فوات الوفيات والذيل عليها، تأليف: محمد بن شاكر الكبتي، المتوفى: 87٧هـ، تحقيق: د. إحسان عباس، دار صادر، ببروت.
- ۱۸۳. فواتح الرحموت بشرح مسلم الثبوت، المؤلف: الكنوي بحر العلوم: عبد العلي محمد بن نظام الدين محمد الأنصاري، ۱۱۸۰هـ، مطبوع مع المستصفى للغزالي، دار إحياء التراث العربي ببيروت ۱٤۱٤هـ ١٩٩٣م.
- ٢٨٤. فيض القدير شرح الجامع الصغير، تأليف: عبد الرؤوف المناوي ط: المكتبة التجارية الكبرى، مصر ١٣٥٦هـ، الطبعة الأولى، عدد الأجزاء: ٦.
- ٢٨٥. القاموس القويم للقرآن الكريم، أحمد إبراهيم عبد الفتاح ط. مجمع البحوث الإسلامية (١٤٠٤هـ-١٩٨٣م)
- ٢٨٦. القاموس المحيط، تأليف: محمد بن يعقوب الفيروز آبادي، المتوفى: ٨١٧هـ عدد الأجزاء: ١.
- ٢٨٧. قواطع الأدلة في الأصول، للإمام أبي المظفر منصور بن محمد ابن عبد الجبار السمعاني توفي عام ٤٨٩هـ ط.دار الكتب العلمية بيروت الأولى (١٤١٨هـ ١٩٩٧م)
- ٢٨٨. القواعد الأساسية للغة العربية، السيد أحمد الهاشمي، دار الكتب العلمية، بروت، لبنان.
- ٢٨٩. قواعد الأصول، ومعاقد الفصول، لصفي الدين عبد المؤمن البغدادي المتوفى سنة ٧٤٩، ط: دار الفضيلة مصر
- ٢٩٠. قواعد الحديث، للقاسمي: محمد جمال الدين، المتوفى ١٣٣٢هـ، دار

- الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
- ۲۹۱. القواعد والفوائد، لابن اللحام، القواعد والفوائد الأصولية وما يتعلق بها من الأحكام الفرعية، لابن اللحام: علي بن العباس البعلي، ۸۰۳هـ، تحقيق: محمد حامد الفقي، دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولى، ۱٤۰۳هـ، ۱۹۸۳م.
- ٢٩٢. القواعد والمسائل الحديثية المختلف فيها بين المحدثين وبعض الأصوليين، أميرة بنت علي الصاعدي، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ.
- ۲۹۳. القواعد، المقري، محمد بن محمد بن أحمد، المتوفى ۷۵۸هـ، تحقيق ودراسة د. أحمد بن عبد الله بن حميد، جامعة أم القرى، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة.
- ٢٩٤. الكامل في التاريخ، لعلي بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد، المعروف بـ «ابن الأثير»، المتوفى: ٦٣٠هـ، الطبعة الرابعة ١٤٠٣هـ، نشر دار الكتاب العربي، بيروت.
 - ٢٩٥. الكامل في اللغة والأدب لأبي العباس المبرد جزآن ط مصر ١٣٢٣ هـ
- ٢٩٦. الكبائر، المؤلف: للحافظ أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عمر الذهبي، المتوفى: ٧٤٨هـ، تحقيق محيي الدين مستو، ط: دار ابن كثير، دمشق بروت
- ٢٩٧. كتاب أسرار العربية، تأليف: عبد الرحمن بن أبي الوفا محمد بن عبيد الله بن أبي سعيد، المولود: ١٣٥هـ، المتوفى: ٧٧٥هـ، ط: دار الجيل، بيروت ١٩٩٥م، الطبعة: الأولى، عدد الأجزاء: ١، تحقيق: د. فخر صالح قدرارة.
- ٢٩٨. كتاب الأفعال، تأليف: أبو القاسم علي بن جعفر السعدي، ت:

- ٥١٥هـ، ط: عالم الكتب، بيروت ١٩٨٣هـ، الطبعة الأولى، عدد الأجزاء: ٣.
- ٢٩٩. كتاب اللامات، تأليف: أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق، ت: ٣٣٧هـ، ط: دار الفكر، دمشق ١٩٨٥م، الطبعة الثانية، عدد الأجزاء: ١، تحقيق: مازن المبارك.
- ٣٠٠. كتاب الوفيات، تأليف: أبو العباس أحمد بن حسن بن علي بن الخطيب، المولود: ٩٠٠هـ، المتوفى: ٩٠٠هـ، ط: دار الأوقاف الجديدة، بيروت ١٩٧٨م، الطبعة: الثانية، عدد الأجزاء: ١، تحقيق: عادل نويهض.
- ٣٠١. الكتاب، لعمرو بن عثمان قنبر المعروف بـ «سيبويه»، المتوفى: ١٨٠هـ، على الراجح، الطبعة الأولى ١٣١٧هـ، بولاق.
- ٣٠٢. كتب ورسائل وفتاوى ابن تيمية في التفسير، المؤلف: أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني أبو العباس، ولادة المؤلف: ٦٦١، وفاة المؤلف: ٧٢٨، نشر: مكتبة ابن تيمية، عدد الأجزاء: ٥، اسم المحقق: عبد الرحمن محمد قاسم النجدى.
- ٣٠٣. كتب ورسائل وفتاوى ابن تيمية في العقيدة، اسم المؤلف: أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني أبو العباس، ولادة المؤلف: ٦٦١، وفاة المؤلف: ٧٢٨، نشر: مكتبة ابن تيمية، عدد الأجزاء: ٧، اسم المحقق: عبد الرحمن محمد قاسم النجدى.
- ٣٠٤. كتب ورسائل وفتاوى ابن تيمية في الفقه، اسم المؤلف: أحمد عبد الحليم بن تيمية الحراني أبو العباس، ولادة المؤلف: ٦٦١، وفاة المؤلف: ٧٢٨، نشر: مكتبة ابن تيمية، عدد الأجزاء: ١٧، اسم المحقق: عبد الرحمن محمد قاسم العاصمي النجدي الحنبلي.
- ٣٠٥. كشاف القناع عن متن الإقناع، تأليف: منصور بن يونس بن إدريس

- البهوتي، ط: دار الفكر، مدينة النشر، بيروت سنة: ١٤٠٢، عدد الأجزاء: ٦، تحقيق: هلال مصيلحي مصطفى هلال.
- ٣٠٦. كشف الأسرار، للبخاري، كشف الأسرار عن أصول فخر الإسلام البزدوي، -للبخاري: علاء الدين عبد العزيز بن أحمد بن محمد، ٧٣٠هـ، ضبط وتعليق/ محمد المعتصم بالله المعتصم، دار الكتاب العربي بيروت الطبعة الأولى ١٤١١هـ ١٩٩١م.
- ٣٠٧. كشف الخفاء، إسماعيل بن محمد العجلوني، المتوفى: ١١٦٢هـ، مؤسسة الزسالة، بيروت، عدد الأجزاء: ٢، الطبعة الرابعة ١٤٠٥هـ، تحقيق: أحمد القلاش.
- ٣٠٨. كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، تأليف: مصطفى بن عبد الله القسطنطيني الرومي الحنفي، المولود: ١٠١٧هـ، المتوفى: ١٠١٧هـ، ط: دار الكتب العلمية، بيروت ١٤١٣هـ ١٩٩٢م، عدد الأجزاء: ٢.
- ٣٠٩. الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية لأبي البقاء الكفوي، المتوفي ١٠٩٤. المتوفي ١٠٩٤. هـ، تحقيق: د. عدنان درويش، طبعة وزارة الثقافة بدمشق
- ٣١٠. الكواكب السائرة في أعيان المائة العاشرة لنجم الدين الغزي ط بيروت ١٩٤٥
- ٣١١. لب الأصول مختصر جمع الجوامع، للشيخ زكريا الأنصاري،: أبي يحيى زكريا بن محمد بن أحمد، المتوفى ٩٢٦هـ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي القاهرة، ١٣٦٠هـ ١٩٤١م.
- ٣١٢. اللباب في علل البناء والإعراب، تأليف: أبي البقاء محب الدين عبد الله بن الحسين بن عبد الله، الولود عام: ٥٣٨هـ، ت: ٦١٦هـ، ط: دار الفكر، دمشق ١٩٩٥م، الطبعة الأولى، تحقيق: غازى مختار طليهات.

- ٣١٣. لسان العرب المؤلف: محمد بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري، المولود: ٦٣٠هـ، المتوفى: ٧١١هـ، ط: دار النشر دار صادر، بيروت، الطبعة: الأولى، عدد الأجزاء: ١٥.
- ٣١٤. لسان الميزان، المؤلف: أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي، المولود: ٣٧٧هـ، الوفاة: ٨٥٨هـ، نشر: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت ١٤٠٦ ١٩٨٦، الطبعة: الثالثة، عدد الأجزاء: ٧، المحقن: دائرة المعرف النظامية الهند.
- ٣١٥. اللمع في أصول الفقه، تأليف: أبو إسحاق بن علي الشيرازي، ت: ٤٧٦هـ ١٩٨٥م، ط: دار الكتب العلمية، بيروت ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م، الطبعة الأولى، عدد الأجزاء: ١.
 - ٣١٦. مالك، للشيخ محمد أبي زهرة، ط؟ دار الفكر العربي القاهرة
- ٣١٧. مباحث في علوم القرآن، للشيخ مناع القطان، مؤسسة الرسالة، الطبعة الخامسة والثلاثون ١٤١٨هـ.
- ٣١٨. المبدع في شرع المقنع، تأليف: إبراهيم بن محمد بن عبد الله بن مفلح الحنبلي أبو إسحاق، المولود: ٨١٦هـ، المتوفى: ٨٨٨هـ، ط: المكتب الإسلامي، بيروت ١٤٠٠هـ، عدد الأجزاء: ١٠.
- ٣١٩. المبسوط، تأليف: محمد بن أبي سهل السرخسي أبو بكر، ط: دار المعرفة، ٣٠. المبروت ١٤٠٦هـ عدد الجزاء: ٣٠.
- ٣٢٠. مجلة الأحكام العدلية بشرح على حيدر تعريب المحامي فهمي الحسيني، ط.دار الكتب العلمية
- ٣٢١. مجمع الزوائد ومنبع الفوائد للحافظ نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي دار الفكر بيروت ١٤١٢هـ
- ٣٢٢. مجموع فتاوى شيخ الإسلام بن تيمية، اعتنى بها وخرج أحاديثها

- الأستاذ: عامر الجزار أنور الباز، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ، مكتبة العبيكان، الرياض.
 - ٣٢٣. المحبر لمحمد بن حبيب ط حيدر آباد ١٩٤٢/١٣٦١
- ٣٢٤. المحصول في أصول الفقه، تأليف: القاضي أبو بكر بن العربي المعافري المالكي، المولود: ٣٦٨هـ، ت: ٥٤٣هـ، ط: دار البيارق، الأردن المالكي، المولود: ٩٦٨هـ، تا ١٤٢هـ ١٩٩٩م، الطبعة الأولى، عدد الأجزاء: ١، تحقيق: حسين على اليدري.
- ٣٢٥. المحصول في علم أصول الفقه، للإمام الرازي: محمد بن عمر بن الحسين، ٢٠٦هـ، تحقيق د. طه جابر فياض العلواني، ط: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية الرياض، الطبعة الأولى، ١٣٩٩هـ ١٩٧٩م.
- ٣٢٦. المحلى، تأليف: على بن أحمد بن سعيد بن حزم الظاهري أبو محمد، المولود عام: ٣٨٦هـ، ت على عند الأفاق الجديدة، بيروت، عدد الأجزاء: ١١، تحقيق: لجنة إحياء التراث العربي.
- ٣٢٧. مختار الصحاح، المؤلف: محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي، الوفاة: ١٢٧، ط: مكتبة لبنان ناشرون، بيروت ١٤١٥ ١٩٩٥، عدد الأجزاء: ١، تحقيق: محمود خاطر.
- ٣٢٨. مختصر التحرير، في أصول الفقه، للفتوحي، تقي الدين محمد بن أحمد بن عبد العزيز، ابن النجار، المتوفى سنة ٩٧٢هـ، تحقيق د. محمد مصطفى رمضان ط: دار الأ ﴿ قم ١٤٢٠ ÷_
- ٣٢٩. مختصر المنتهى الأصولي، لابن الحاجب: جمال الدين أبو عمر عثمان بن عمر بن أبي بكر الإسنوي ٦٤٦هـ، مطبعة كردستان العلمية القاهرة ١٣٢٦هـ.
- ٠٣٣٠. مختصر تفسير البغوي، البغوي، الحسين بن مسعود الفراء، المتوفى

- ٥١٦هـ، اختصار: عبد الله بن أحمد بن علي الزيد، مكتبة المعارف، الرياض، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ.
- ٣٣١. مختصر خليل في فقه المالكية، تأليف الشيخ خليل بن إسحاق بن موسى، تحقيق أحمد حركات، ط: دار الفكر بيروت ١٤١٥هـ
 - ٣٣٢. مختصر طبقات الحنابلة لجميل الشطي ط دمشق ١٣٣٩ هـ
- ٣٣٣. المختصر في أصول الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل، لابن اللحام: أبي الحسن لعلي بن محمد بن علي بن عباس بن شيبان البعلي، علاء الدين، ٩٠٠هـ، تحقيق د. محمد مظهر بقا، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي جامعة أم القرى مكة المكرمة، ١٤٠٠هـ، ونسخة أخرى: تحقيق محمد حسن محمد إسهاعيل دار الكتب العلمية ١٤٢١هـ ٢٠٠٠م
- ٣٣٤. المدخل الفقهي العام، مصطفى أحمد الزرقا، دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ
- ٣٣٥. المدخل إلى مذهب الإمام أحمد بن حنبل، تأليف: عبد القادر بن بدران الدمشقي، ت: ١٣٤٦هـ، ط: مؤسسة الرسالة، بيروت ١٤٠١هـ، الطبعة الثانية، عدد الأجزاء: ١، تحقيق: د. عبد الله بن عبد المحسن التركى.
- ٣٣٦. المدهش لابن الجوزي، أبي الفرج جمال الدين بن علي بن محمد بن جعفر المتوفى سنة ٩٧هـ، تحقيق د . مروان قباني، ط: دار الكتب العلمية بروت ١٩٨٥ م
- ٣٣٧. المدونة الكبرى، تأليف: مالك بن أنس، ط: دار صادر، بيروت، عدد الأجزاء: ٦.
- ٣٣٨. مذكرة أصول الفقه، للعلامة محمد الأمين الشنقيطي، المتوفى ١٣٩٣هـ،

- دار القلم، بيروت –لبنان.
- ٣٣٩. مرآة الجنان وعبر اليقظان في معرفة ما يعتبر من حوادث الزمان، لليافعي اليمني المكي، المتوفى: ٧٦٨هـ، الطبعة الأولى ١٣٣٨هـ، مطبعة دار المعارف النظامية، حيدر آباد.
- ٣٤٠. مرآة الزمان في تاريخ الأعيان لسبط بن الجوزي ط حيدر آباد ١٩٥١/١٣٧٠٠
- ٣٤١. المرشد السليم في المنطق الحديث والقديم، د/ عوض الله جاد حجازي، طبعة دار الهدي للطباعة، ط٧ ٥٠١/ ١٩٨٥.
 - ٣٤٢. المساعد في المنطق، لعبد العزيز المزراق شبكة الإنترنت.
- ٣٤٣. المستدرك على الصحيحين، تأليف: محمد بن عبد الله أبو عبد الله الحاكم النيسابوري، المولود: ٣٢١هـ، المتوفى: ٥٠٤هـ، ط: دار الكتب العلمية، بيروت ١٤١١هـ، ١٩٩٠م، الطبعة: الأولى، عدد الأجزاء: ٤، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا.
- ٣٤٤. المستصفى في علم الأصول، تأليف: محمد بن محمد الغزالي أبو حامد، المولود عام: ٥٠٠هـ، ط: دار الكتب العلمية، بيروت ١٤١٣هـ، الطبعة الأولى، عدد الأجزاء: ١، تحقيق: محمد عبد السلام عبد الشافى.
- ٣٤٥. المسند، للإمام أحمد بن حنبل الشيباني، المتوفى: ٢٤١هـ، طبعة دار الفكر ١٣٤٥. القاهرة.
- ٣٤٦. المسودة في أصول الفقه، تأليف: عبد السلام + عبد الحليم + أحمد بن عبد الحليم آل تيمية، ط: المدني، القاهرة، عدد الأجزاء: ١، تحقيق: عمد محى الدين عبد الحميد.
- ٣٤٧. مشاهير علماء الأمصار لمحمد بن حبان بن أحمد التميمي البستي، أبو

- حاتم، المتوفي ٣٥٤، تحقيق م . فلايشهمر، ط دار الكتب العلمية، بيروت ١٩٥٩ م .
- ٣٤٨. مشكل الآثار، للإمام أبي جعفر الطحاوي، المتوفى: ٣٢١هـ، الطبعة الله الأولى ١٣٣٨هـ، مطبعة مجلس دائرة المعارف النظامية بالهند.
- ٣٤٩. المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي، تأليف: أحمد بن محمد بن على المقري الفيومي، المتوفى: ٧٧٠هـ، ط: المكتبة العلمية، بيروت، عدد الأجزاء: ٢.
- •٣٥٠. المصنف، للحافظ عبد الله بن محمد بن أبي شيبة، المتوفى: ٣٣٥هـ، تحقيق: كمال يوسف الحوت، الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ، نشر: مكتبة الرشد، الرياض.
- ٣٥١. المصنوع، على بن سلطان محمد الهروي القاري، الوفاة: ١٠١٤هـ، عدد الأجزاء: ١، مكتبة الرشد، الرياض ٤٠٤هـ، الطبعة الرابعة، تحقيق: الشيخ عبد الفتاح أبي غدة.
- ٣٥٢. المطلع على أبواب الفقه، تأليف: محمد بن أبي الفتح البعلي الحنبلي أبو عبد الله، المولود: ٦٤٥هـ، المتوفى: ٩٠٧هـ، ط: المكتب الإسلامي، بيروت ١٤٠١هـ ١٩٨١م، عدد الأجزاء: ١، تحقيق: محمد بشير الأدلى.
- ٣٥٣. المطول شرح تلخيص مفتاح العلوم، للعلامة سعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني توفي عام ٧٩٢هـ تحقيق د/ عبد الحميد هنداوي ط.دار الكتب العلمية بيروت الأولى (٢٢٢هـ ٢٠٠١م)
- ٣٥٤. معالم أصول الفقه عند أهل السنة والجماعة، للدكتور محمد بن حسين الجيزاني ط: دار ابن الجوزي السعودية ١٤١٩هـ
- ٥٥٥. معالم الإيهان في معرفة أهل القيروان لعبد الرحمن بن محمد الدباغ مع

- استدراكات عليه لأبي القاسم بن عيسى بن ناجي أربعة أجزاء ط تونس ١٣٢٠هـ
- ٣٥٦. معاني القرآن الكريم، المؤلف: أبو جعفر النحاس، الوفاة: ٣٣٨ مناني القرق، تحقيق: نشر: جامعة أم القرى، مكة المكرمة ١٤٠٩هـ، الطبعة الأولى، تحقيق: محمد علي الصابوني.
- ٣٥٧. معاهد التنصيص على شواهد التلخيص لعبد الرحيم بن أحمد العباسي أربعة أجزاء ط مصر ١٣٦٧هـ
- ٣٥٨. المعتبر في تخريج أحاديث المنهاج والمختصر، للزركشي، بدر الدين محمد بن عبدالله المتوفى سنة ٧٩٤هـ تحقيق حمدي عبد المجيد السلفي ط: دار الأرقم مصر ١٤٠٤هـ
- ٣٥٩. المعتصر من المختصر من مشكل الآثار، المؤلف: يوسف بن موسى الحنفي أبو المحاسن، نشر: عالم الكتب، مكتبة المتنبي، بيروت، القاهرة، عدد الأجزاء: ٢.
- ٣٦٠. المعتمد في أصول الفقه، تأليف: محمد بن علي بن الطيب البصري أبو الحسين، ت: ٤٣٦هـ، ط: دار الكتب العلمية، بيروت ١٤٠٣هـ، الطبعة الأولى، عدد الأجزاء: ٢، تحقيق: خليل الميس.
- ٣٦١. معجم الأدباء (إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب)، لأبي عبد الله بن عبد الله بن عبد الله الرومي الحموي، المتوفى: ٦٢٦هـ، مطبعة مطبوعات دار المأمون بالقاهرة.
- ٣٦٢. معجم البلدان، المؤلف: ياقوت بن عبد الله الحموي أبو عبد الله، الوفاة: ٣٦٢. معجم البلدان، المؤلف: ياقوت بروت، عدد الأجزاء: ٥.
 - ٣٦٣. معجم الشعراء للمرزباني ط مصر ١٣٥٤هـ
- ٣٦٤. المعجم الكبير، لأبي القاسم سليان بن أحمد الطبراني، المتوفى: ٣٦٠هـ،

- تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، الطبعة الثانية ١٤٠٤هـ 1٩٨٣م، مكتبة العلوم والحكم، الموصل.
- ٣٦٥. معجم المؤلفين (تراجم مصنفي الكتب العربية)، لعمر رضا كحالة، نشر دار إحياء التراث العربي، بيروت لبنان.
- ٣٦٦. معجم المصطلحات الاقتصادية، د.نزيه حماد ط.المعهد العالمي للفكر الإسلامي (١٤١٥هـ-١٩٩٩م)
- ٣٦٧. معجم المصطلحات والألفاظ الفقهية د. محمود عبد الرحمن عبد المنعم ط دار الفضيلة القاهرة
- ٣٦٨. معجم المطبوعات العربية والمعربة ليوسف اليان سركيس أحد عشر جزءًا ط مصر ١٩٢٨/١٣٤٦
 - ٣٦٩. المعجم الوسيط ط مجمع اللغة العربية الطبعة الثالثة
- ٣٧. معيار العلم في المنطق، لأبي حامد الغزالي، شرح: أحمد شمس الدين، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ ١٩٩٠م، دار الكتب العلمية، بيروت.
- ٣٧١. المغرب في ترتيب المعرب، تأليف: أبو الفتح ناصر الدين بن عبد السيد بن علي بن المطرز، المولود: ٥٣٨ه، ت: ١٦ه، ط: مكتبة أسامة بن زيد، حلب ١٩٧٩م، الطبعة الأولى، عدد الأجزاء: ٢، تحقيق: محمود فاخورى وعبد الحميد مختار.
- ٣٧٢. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تأليف: جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري، ت: ٧٦١هـ، ط: دار الفكر، بيروت ١٩٨٥م، الطبعة السادسة، عدد الأجزاء: ١، تحقيق: د/ مازن المبارك ومحمد على حمد الله.
- ٣٧٣. مغني المحتاج إلى معرفة ألفاظ المنهاج، المؤلف: محمد بن أحمد الشربيني الخطيب الشافعي، عدد الأجزاء: ٦، الناشر: دار الكتب العلمية.

- ٣٧٤. المغني في أبواب التوحيد، للقاضي عبد الجبار المعتزلي، طبعة دار الكتب.
- ٣٧٥. المغني في فقه الإمام أحمد بن حنبل الشيباني، تأليف: عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي أبو محمد، المولود عام: ٥٤١هـ، ت: ٦٢٠هـ، ط: دار الفكر، بيروت ١٤٠٥هـ، الطبعة الأولى، عدد الجزاء: ١٠.
- ٣٧٦. مفتاح السعادة ومصباح السيادة، لطاش كبرى زاده، المتوفى: ٩٦٢هـ، الطبعة الأولى ١٣٢٩هـ، دائرة المعارف النظامية، حيدر آباد.
- ٣٧٧. مفتاح الوصول لابن التلمساني تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف ط. دار الكتب العلمية.
- ٣٧٨. مفتاح الوصول، للتلمساني، مفتاح الوصول إلى بناء الفروع على الأصول، للتلمساني: محمد بن أحمد بن علي الإدريسي الحسني، ٧٧١هـ، تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف، دار الكتب العلمية بيروت، ١٤١٢هـ ١٩٨٣م.
- ٣٧٩. المفردات في غريب ألفاظ القرآن، للراغب الأصفهاني توفي عام ٥٠٤. المفردار المعرفة بيروت
- .٣٨٠ المفصل في صنعة الإعراب، تأليف: أبي القاسم محمود بن عمر الزنخشري، ت: ٥٣٨هـ، ط: دار ومكتبة الهلال، بيروت ١٩٩٣م، الطبعة الأولى، عدد الأجزاء: ١، تحقيق: الدكتور/ على بو ملحم.
- ٣٨١. مقاييس اللغة، لأحمد بن فارس بن زكريا ط.دار الفكر ط.مصطفى البالي الحلبي تحقيق/ عبد السلام هارون
- ٣٨٢. المقصد الأرشد في ذكر أصحاب الإمام أحمد، تأليف: برهان الدين إبراهيم بن محمد بن عبد الله بن محمد بن مفلح، المتوفى: ٨٨٤هـ، ط: مكتبة الرشد للنشر والتوزيع، الرياض ١٩٩٠م، الطبعة: الأولى، عدد الأجزاء: ٣، تحقيق: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين.

- ٣٨٣. مناهل العرفان في علوم القرآن، تأليف: محمد عبد العظيم الزرقاني، ط: دار الفكر، بيروت ١٩٦٩م، الطبعة الأولى، تحقيق: مكتب البحوث والدراسات.
- المبتظم في تاريخ الملوك والأمم، لأبي الفرج عبد الرحمن بن على الجوزي، المتوفى: ٥٩٧هـ، دراسة وتحقيق: محمد عبد القادر عطا، ومصطفى عبد القادر عطا، راجعه وصححه: نعيم زرزور، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ ١٩٩٢م، دائرة الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
- ٣٨٥. المنتقى شرح الموطأ، لأبي الوليد سليهان بن خلف الباجي الأندلسي، المتوفى: ٤٧٤هـ، الطبعة الأولى ١٣٢٨هـ، مطبعة السعادة بالقاهرة.
- ٣٨٦. المنتقى، لعبد الله بن علي بن الجارود أبو محمد النيسابوري، المتوفى: ٣٨٦. الله عمر البارودي، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ ١٩٨٨ م، مؤسسة الكتاب الثقافية، بيروت.
- ٣٨٧. المنثور في القواعد، تأليف: مجمد بن بهادر بن عبد الله الزركشي أبو عبد الله، المولود عام: ٥٤٧هـ، ت: ٧٩٤هـ، ط: وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية، الكويت ١٤٠٥هـ، الطبعة الثانية، عدد الأجزاء: ٣، تخقيق: د. تيسير فائق أحمد محمود.
- ٣٨٨. المنخول في تعليقات الأصول، تأليف: محمد بن محمد الغزالي أبو حامد، المولود: ٥٠٠هـ، ت: ٥٠٥هـ، ط: دار الفكر، دمشق العرب الطبعة الثانية، عدد الأجزاء: ١، تحقيق: الدكتور/ محمد حسن هيتو.
- ٣٨٩. المنطق الضوري والرياضي، المؤلف: عبد الرحمن بدوي، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، الطبعة الرابعة.
- ٠ ٣٩٠ المنطق المنظم في شرح الملوي على السلم، لعبد المتعال الصعيدي، مطبعة

- السعادة، مصر، الطبعة الثانية.
- ٣٩١. المنطق وأشكاله، للدكتور محمد عزيز نظمي نشر مؤسسة شباب الجامعة مصر
- ٣٩٢. منهاج الوصول، للبيضاوي، منهاج الوصول إلى علم الأصول، للبيضاوي: ناصر الدين عبد الله بن عمر بن محمد الشيرازي، ٦٨٥هـ، تحقيق الشيخ: محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة القاهرة، الطبعة الأولى، ١٣٧٠هـ ١٩٥١م.
- ٣٩٣. المنهاج مع شرح البدخشي والإسنوي، وهو منهاج الوصول للبيضاوي، مع شرحيه: نهاية السول للإسنوي، ومناهج العقول للبدخشي ط: دار الكتب العلمية بيروت (د.ت).
- ٣٩٤. المنهج الأحمد في تراجم أصحاب الإمام أحمد، لأبي البمن عبد الرحمن بن محمد العليمي، المتوفى: ٨٢٨هـ، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، الطبعة الأولى ١٩٩٧م، دار صادر، بيروت، لبنان.
- ٣٩٥. المنهل الروي للإمام محمد بن إبراهيم بن جماعة دار الفكر دمشق الطبعة الثانية ٢٠١٦هـ تحقيق/ محيي الدين عبد الرحمن رمضان
- ٣٩٦. مهيع الوصول في علم الأصول، نظم الشيخ أبي بكر محمد بن محمد بن عاصم الأندلسي الغرناطي توفي عام ٨٢٩هـ تحقيق/ مصطفى محدوم ط.دار المعلمة للنشر والتوزيع ١٤٢١هـ
- ٣٩٧. الموافقات في أصول الفقه، تأليف: إبراهيم بن موسى اللخمي الغناطي المناطي المالكي، المتوفى: ٩٧هـ، ط: دار المعرفة، بيروت، عدد الأجزاء: ٤، تحقيق: عبد الله دراز.
- ٣٩٨. مواهب الجليل في شرح مختصر خليل، المؤلف: محمد بن محمد بن عبد الرحمن (الحطاب) المالكي، عدد الأجزاء: ٦، الناشر: دار الفكر.

- ٣٩٩. الموجز في أصول الفقه، لعدد من الأساتذة بكلية الشريعة بالقاهرة، الشيخ عبد الجليل القرشاوي والشيخ الحسين يوسف الشيخ ومحمود شلتوت ومحمد فرح سليم ط (١٣٨٤هـ-١٩٦٥م)
 - ٠٠٠. الموسوعة الشعرية، إنتاج وزارة الثقافة بدولة قطر.
- 1.٤٠١ الموسوعة الفقهية، المؤلف: وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية بالكويت، عدد الأجزاء: ٣٤، الناشر: وزارة الأوقاف الكويتية.
- ٤٠٢. موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب، تأليف: خالد بن عبد الله الأزهري، ط: مؤسسة الرسالة، بيروت ١٩٩٦م، الطبعة الأولى، عدد الأجزاء: ١، تحقيق: الدكتور/ عبد الكريم مجاهد.
- 8.٣ موطأ الإمام مالك، المؤلف: مالك بن أنس أبو عبد الله الأصبحي، الولادة: ٩٣ هـ، الوفاة: ١٧٩ هـ، ط: دار إحياء التراث العربي، مصر، عدد الأجزاء: ٢، المحقق: محمد فؤاد عبد الباقي.
- ٤٠٤. ميزان الأصول في نتائج العقول، للسمرقندي: علاء الدين أبي منصور معمد بن أحمد ٥٣٩هـ، تحقيق: د/ محمد زكي عبد البر، مطابع الدوحة الحديثة قطر ١٤٠٤هـ ١٩٨٤م.
- ٤٠٥. ميزان الاعتدال في نقد الرجال للذهبي ثلاثة مجلدات ط مصر ١٣٢٥هـ
- ٢٠٦. الناسخ والمنسوخ، تأليف: أحمد بن محمد بن إسهاعيل المرادي النحاس أبو جعفر، ت: ٣٣٩هـ، ط: مكتبة الفلاح، الكويت ١٤٠٨هـ، الطبعة الأولى، عدد الأجزاء: ١، تحقيق: د/ محمد عبد السلام محمد.
- ١٤٠٧. الناسخ والمنسوخ، تأليف: قتادة بن دعامة بن قتادة السدوسي أبو الجطاب، المولود: ٢٠هـ، ت: ١١٧هـ، ط: مؤسسة الرسالة، بيروت ١٤٠٤هـ، الطبعة الأولى، عدد الأجزاء: ١، تحقيق: د/ حاتم صالح الضامن.

- ١٠٤ الناسخ والمنسوخ، تأليف: هبة الله بن سلامة بن نصر المقري، ت:
 ١٠٠ هـ، ط: المكتبة الإسلامية، بيروت ١٤٠٤هـ، الطبعة الأولى،
 عدد الأجزاء: ١، تحقيق: زهير الشاويش ومحمد كنعان.
- ٩٠٤. النجاة في الحكمة المنطقية، للحسين بن علي بن سينا تحقيق د/عبد الرحمن عميرة ط.دار الجيل الأولى (١٤١٢هـ ١٩٩٢م)
- ٤١٠ النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، لجمال الدين أبي المحاسن يوسف بن تعزي بردي الأتابكي، المتوفى: ٨٧٤هـ، الطبعة الأولى ١٣٧٥هـ ١٩٥٦ م. طبع مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة.
- ١١٤. نزهة الألباء في طبقات الأدباء، لأبي البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد الأنباري، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، طبع مطبعة المدين، القاهرة.
- ١٢٤. نسب قريش، لأبي مصعب بن عبد الله بن مصعب الزبيري، المتوفى: ٢٣٦هـ، عني بنشره وتصحيحه والتعليق عليه: الأستاذ/ ليفي بروفنسال، طبع دار المعارف للطباعة والنشر.
- ٤١٣. نكت الهميان في نكت العميان لصلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي طمر ١٩١١/١٣٢٩
- ١٤. نهاية السول شرح منهاج الأصول، للإسنوي: جمال الدين عبد الرحيم بن الحسن ٧٧٧هـ، ومعه سلم الوصول لشرح نهاية السول للشيخ/ محمد بخيت المطيعي، عالم الكتب ببيروت، ونسخة أخرى هي: نهاية السول على هامش التقرير والتحبير، تصوبر: دار الكتب العلمية بيروت ١٤٠٣هـ عن الأمرية المصية.
- ١٥٤. النهاية في غريب الحديث والأثر، تأليف: أبو السعادات المبارك بن مجمد الجزري، المولود عام: ٥٤٤هـ، ت: ٢٠٦هـ، ط: المكتبة العلمية، مدينة

- النشر، بيروت ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م، عدد الأجزاء: ٥، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي- محمود محمد الطناحي
- ١٦٦. نواسخ القرآن، اسم المؤلف: عبد الرحمن بن علي بن محمد بن الجوزي أبو الفرج، ولادة المؤلف: ٥٠٨، وفاة المؤلف: ٥٩٧، نشر: دار الكتب العلمية، بيروت، سنة النشر: ١٤٠٥هـ، رقم الطبعة: الأولى، عدد الأجزاء: ١.
- ٤١٧ نيل الأوطار من أحاديث سيد الأخيار شرح منتقى الأخبار، تأليف:
 عمد بن علي بن محمد الشوكاني، ت: ١٢٥٥هـ، ط: دار الجيل، بيروت
 ١٩٧٣م، عدد الأجزاء: ٩.
- ١٨٤. الواضح في أصول الفقه، لأبي الوفاء على بن عقيل بن محمد بن عقيل الحنبلي توفي عام ١٤٢٠هـ ط. مؤسسة الرسالة الأولى (١٤٢٠هـ ط. مؤسسة الرسالة الأولى (١٤٠٠هـ ط. مؤسسة الرسالة الأولى (١٤٢٠هـ ط. مؤسسة الرسالة الأولى (١٤٣٠هـ ط. مؤسسة الأولى (١٤٣٠ ك. مؤ
- 193. الواضح في شرح مختصر الخرقي، عبد الرحمن بن عمر بن أبي القاسم الضرير، تحقيق: د. عبد الملك بن دهبش، دار خضر، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى 1211هـ.
 - ٤٢٠. الوافي بالوفيات للصفدي ط استانبول ١٩٣١
- القاضي، المتوفى سنة ١٤٠٣هـ ١٩٨٣م، مكتبة الوادي بجدة القاضي، المتوفى سنة ١٤٠٣هـ ١٩٨٣م، مكتبة الوادي بجدة القاضي، المتوفى سنة ١٤٠٣هـ ١٩٩٣م،
- ٤٢٢. الوجيز في أصول الفقه، لعبد الكريم زيدان، الطبعة الرابعة ١٤١٥هـ، مكتبة البشائر، عان، الأردن.
- ٤٢٣. الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، المؤلف: على بن أحمد الواحدي أبو الحسن، الوفاة: ٤٦٨، نشر: دار القلم، الدار الشامية، دمشق،

- بيروت، سنة النشر: ١٤١٥، رفم الطبعة: الأولى، عدد الأجزاء: ٢، اسم المحقق: صفوان عدنان داوودي.
- ٤٢٤. الوسيط في تراجم أدباء شنقيط لأحمد بن الأمين الشنقيطي ط مصر ١٩١١/١٣٢٩
- ٤٢٥. وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، لأبي العباس أحمد بن محمد خلكان، المتوفى: ١٨٦هـ، تحقيق: إحسان عباس، طبعة دار صادر، بيروت.
- ٤٢٦. يتيمة الدهر في محاسن أهل العصر، المؤلف: أبو منصور عبد الملك الثعالبي النيسابوري، الولادة: ٣٥٠هـ، الوفاة: ٢٩هـ، ط: دار الكتب العلمية، بيروت ١٩٨٣، الطبعة: الثانية، عدد الأجزاء: ٥، المحقق: الدكتور مفيد محمد قميحة.

فهرس الموضوعات

لمقدمةما
لفصل الأول حقيقة الأسلوب الخبري وأركانه وصوره١٩
لمبحث الأول حقيقة الأسلوب الخبري
المطلب الأول تعريف الخبر والإنشاء
المسألة الأولى انحصار الكلام في الخبر والإنشاء
المسألة الأولى انحصار الكلام في الخبر والإنشاء٢١
المسألة الثانية تعريف الخبر٢٦
المسألة الثالثة تعريف الإنشاء٥٠
المطلب الثاني تعريف الصدق والكذب
المسألة الأولى تعريف الصدق
المسألة الأولى تعريف الصدق١
المسألة الثانية تعريف الكذب
المسألة الثالثة ضابط احتمال الأسلوب الخبري للصدق والكذب٨
المطلب الثالث إطلاقات لفظ الأسلوب الخبري ومدلولاته
المسألة الأولى إطلاقات الأسلوب الخبري بين الحقيقة والمجاز ١٤
المسألة الأولى إطلاقات الأسلوب الخبري بين الحقيقة والمجازه
المسألة الثانية أقسام إدراك المدلول الخبري عند الأصوليين ٤
المسألة الثالثة أقسام إدراك المدلول الخبري عند المناطقة

١٠٣	المبحث الثاني أركان الأسلوب الخبري
1.7	المطلب الأول أركان الأسلوب الخبري عند اللغويين
	المسألة الأولى المسند وأنواعه
	المسألة الأولى المسند وأنواعه
	المسألة الثانية المسند إليه وأنواعه
	المطلب الثاني أركان الأسلوب الخبري عند المناطقة
	المسألة الأولى الموضوع
	المسألة الثانية المحمول
	المسألة الثالثة النسبة
	المطلب الثالث أركان الأسلوب الخبري عند الأصوليين.
	المسألة الأولى المحكوم فيه
١٢٧	المسألة الأولى المحكوم فيه
141	المسألة الثانية الحكم
144	المبحث الثالث صور الأسلوب الخبري
	المطلب الأول صور الأسلوب الخبري عند اللغويين
١٤٠	
١٤١	المسألة الأولى إسناد الفعل لغير ما هو له
180	
	المسألة الثالثة حذف المسند

107	المسألة الرابعة حذف المفعول به
100	المسألة الخامسة التقديم والتأخير
والاستنباط	خاتمة لهذا المطلب أثر حذف بعض أركان الجملة في الاستدلال و
١٣١	
179	المطلب الثاني صور الأسلوب الخبري عند المناطقة
١٧٠	المسألة الأولى أنواع المعرفات
١٧١	المسألة الأولى أنواع المعرفات
١٨٩	المسألة الثانية أقسام القضية الخبرية باعتبار الكم والكيف
۱۹۲ا	المسألة الثالثة أقسام القضية الخبرية باعتبار الإضافة بين حدوده
190	المسألة الرابعة أقسام القضايا الحملية
۲۰۱	المسألة الخامسة أقسام القضايا الشرطية المنفصلة
۲۰٦	المسألة السادسة أقسام القضايا الشرطية المتصلة
۲۱۱ ت	خاتمة لهذا المطلب تأثير دراسة القضية في الاستدلال والاستنباط
110	المطلب الثالث صور الأسلوب الخبري عند الأصوليين
۲۱۲	المسألة الأولى صيغ الحكم الشرعي التكليفي
	المسألة الأولى صيغ الحكم الشرعي التكليفي
· · · · · · · · · · · · · · · · · · ·	المسألة الثانية صيغ الحكم الشرعي الوضعي
· · · · · · · · · · · · · · · · · · ·	المسألة الثالثة القاعدة الأصولية
· · · · · · · · · · · · · · · · · · ·	المسألة الرابعة القاعدة الفقهية

لفصل الثاني أثر الأسلوب الخبري في الاستدلال
المبحث الأول أثر الأسلوب الخبري في الاستدلال عند المناطقة ٢٣٩
لطلب الأول أثر الأسلوب الخبري في الاستدلال المباشر
المسألة الأولى مفهوم الاستدلال المباشر وأنواعه
المسألة الأولى مفهوم الاستدلال المباشر وأنواعه٢٤١
المسألة الثانية علاقة الأسلوب الخبري بالاستدلال المباشر ٢٤٤
المطلب الثاني أثر الأسلوب الخبري في الاستدلال غير المباشر
المسألة الأولى مفهوم الاستدلال غير المباشر وأنواعه
المسألة الأولى مفهوم الاستدلال غير المباشر وأنواعه
المسألة الثانية القياس المنطقي وأنواعه
المسألة الثالثة القباس الاقتراني الشرطي
المسألة الرابعة القياس الاقتراني الحملي وأشكاله
المسألة الخامسة القياس الاستثنائي
المسألة السادسة الاستقراء وأنواعه وثمرته ٢٩٩
المسألة السابعة التمثيل
المسألة الثامنة مَراتب الحُجَجِ
خاتمة لهذا المطلب علاقة الاستدلال غير المباشر بالأسلوب الخبري
وبالاستنباط الفقهي
المبحث الثاني أثر الأسلم ب الخبري في الاستدلال عند الأصوليم:

المطلب الأول أثر الأسلوب الخبري في الاستدلال بالأدلة النقلية ٣٣٧
المسألة الأولى الأدلة النقلية عند الأصوليين
المسألة الأولى الأدلة النقلية عند الأصوليين
المسألة الثانية علاقة الأسلوب الخبري بالأدلة النقلية
المطلب الثاني أثر الأسلوب الخبري في الاستدلال بالأدلة العقلية٣٥٣
المسألة الأولى الأدلة العقلية عند الأصوليين
المسألة الأولى الأدلة العقلية عند الأصوليين
المسألة الثانية علاقة الأسلوب الخبري بالأدلة العقلية٣٦٣
الفصل الثالث أثر الأسلوب الخبري في استنباط الأحكام الشرعية ٣٦٩
المبحث الأول أثر الإطار الخبري في استنباط الأحكام الشرعية
المطلب الأول أثر أسلوب الشرط في استنباط الأحكام الشرعية ٣٦٩
المسألة الأولى مفهوم الشرط وأركانه وأدواته٣٧٠
المسألة الأولى مفهوم الشرط وأركانه وأدواته٣٧١
المسألة الثانية أثر الأسلوب الشرطي في الأحكام التكليفية
المسألة الثالثة أثر الأسلوب الشرطي في الأحكام الوضعية
المطلب الثاني أثر أسلوب القصر في استنباط الأحكام الشرعية ٣٨٣
المسألة الأولى مفهوم أسلوب القصر وأنواعه وصيغه ٣٨٤
المسألة الأولى مفهوم أسلوب القصر وأنواعه وصيغه ٣٨٥
المسألة الثانية دلالة القصر بمنطوقه على الحكم

مألة الثالثة دلالة القصر بمفهومه على الحكم	المس
ب الثالث أثر أسلوب التوكيد في استنباط الأحكام الشرعية ٤١١	المطلد
سألة الأولى مفهوم أسلوب التوكيد وأنواعه	المس
مألة الأولى مفهوم أسلوب التوكيد وأنواعه	المس
مألة الثانية أساليب التوكيد	الم
سألة الثالثة أسباب التوكيد ودرجاته	الم
سألة الرابعة دلالة التوكيد على الإيجاب والتحريم	الم
سألة الخامسة أثر التوكيد في تمييز الكبيرة ٤٣٠.	الم
سألة السادسة دلالة التوكيد على السبب والشرط ٤٣٥	الد
سألة السابعة ألفاظ العموم المفيدة للتوكيد	71
ب الرابع أثر أسلوبي الوصل والإيجاز في استنباط الأحكام الشرعية ٤٤١	المطل
سألة الأولى مفهوم الفصل والوصل ومواضعهما ٤٤٢	71
سألة الأولى مفهوم الفصل والوصل ومواضعهما	71
سألة الثانية إفادة حروف الوصل للأحكام الشرعية٧٤٠	11
سألة الثالثة إفادة الاقتران للأحكام الشرعية 30	11
سألة الرابعة أثر الإبجاز في استنباط الأحكام الشرعية ٦٤	IJ
لب الخامس أثر أسلوب النفي في استنباط الأحكام الشرعية	المطا
لسألة الأولى حقيقة النفي وأساليبه٧٠	L1
لسألة الأول حقيقة النف وأساليه	LS.

المسألة الثانية دلالة النفي على النهي
المسألة الثالثة دلالة نفي الفعل على العموم
المسألة الرابعة دلالة النكرة في سياق النفي
المسألة الخامسة سلب العموم وعموم السلب
المبحث الثاني أثر المضمون الخبري في استنباط الأحكام الشرعية ٩٥
المطلب الأول أثر المضمون الخبري على الأحكام التكليفية ٤٩٥
المسألة الأولى دلالة المضمون الخبري على الحكم التكليفي صراحة ٤٩٦
المسألة الأولى دلالة المضمون الخبري على الحكم التكليفي صراحة ٤٩٧
المسألة الثانية دلالة المضمون الخبري على الحكم التكليفي ٢٥
بلفظ غير صريح
المسألة الثالثة دلالة الأسلوب الخبري على الحكم التكليفي بالقرينة ٣٩٥
المطلب الثاني أثر المضمون الخبري على الأحكام الوضعية ١٥٥
المسألة الأولى أثر المضمون الخبري في الدلالة على الشرط
المسألة الأولى أثر المضمون الخبري في الدلالة على الشرط
المسألة الثانية أثر المضمون الخبري في الدلالة على السبب
المسألة الثالثة أثر المضمون الخبري في الدلالة على العلة
المسألة الرابعة أثر المضمون الخبري في الدلالة على الأداء والقضاء ٥٦٥
المسألة الخامسة أثر المضمون الخبري في الدلالة على ٧١ه
الصحة والفساد والبطلان

المطلب الثالث أثر المضمون الخبري على النسخ والدلالات٥٧٥
المسألة الأولى أثر المضمون الخبري على النسخ
المسألة الأولى أثر المضمون الخبري على النسخ٧٧٥
المسألة الثانية إفادة الأسلوب الخبري للعموم
المسألة الثالثة حكاية الفعل النبوي ودلالتها على العموم ٥٨٥
المسألة الرابعة دلالة الأسلوب الخبري على الأمر
المسألة الخامسة دلالة الأسلوب الخبري على النهي ٩٨٠
المسألة السادسة دلالة الأسلوب الخبري على التكرار
الخاتمة
وتشمل على أهم النتائج والتوصيات
الفهارس
فهرس المراجع
فهر سرالموضوعات

رَفْعُ معبر (لرَّعِلِي (الهُجَّنِّي (سِلنم) (البِّرُ) (الِفِرُوفُ مِسِّ

> طبع عطبعة (العينان التامغ تا ١٤٤٤

رَفَعُ معبى (لرَّحِمْ) (النَّجُّن يُّ (السِلنم) (النِّهُ (الِفِرُون يَسِ





خَالِكُ إِنْ الْكُلِّ

للبحث العلمي والترجمة والنشر

76 أش جسر السويس ـ ميدان الألف مسكن القاهرة كليفون وفاكس : 002/24931074 (002) رئيس مجلس الإدارة: 012/7755951 (002) الإدارة والمبيعات : 012/5027212 (002) البريد الإلكتروني: MUHADDETHIN@YAHOO.COM